

صَفْوَةُ الْأَحْكَامِ مِنْ نَيْلِ الْأُطَارِ وَسُبُلِ السَّلَامِ

تأليف
الأستاذ الدكتور

خَطَّان عَبْد الرَّحْمَنِ الدُّوْرِي
عميد كلية الدراسات الفقهية والقانونية
جامعة آل البيت - المملكة الأردنية الهاشمية

دار الفکر للطباعة

للسنة ١٤٢٠ هـ

حقوق الطبع محفوظة

طبعة دامر الفرقان الثالثة

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م

رقم الإيداع لدى مديرية المكتبات والوثائق الوطنية

(١٩٨٥ / ١ / ٢٦)



دار الفرقان للنشر والتوزيع

العبدلي - عمارة جوهرة القدس

هاتف: +٩٦٢ ٦ ٤٦٤٠٩٣٧، فاكس: +٩٦٢ ٦ ٤٦٤٥٩٣٧، عمان ١١١٩٢ الأردن

ص ب ٩٢١٥٢٦ عمان ١١١٩٢ الأردن - ص ب ٩٢٧٦٢١ عمان ١١١٩٠ الأردن

إربد - مقابل جامعة اليرموك - تلفاكس: +٩٦٢ ٢ ٧٢٧٦٥٠٦

E-mail: daralfurqan@gmail.com

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخريبه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

صَفْوَةُ الْأَحْكَامِ مِنْ نَيْلِ الْأُطَارِ وَسُبُلِ السَّلَامِ

تأليف

الأستاذ الدكتور

قحطان عبد الرحمن الدُّورِي

عميد كلية الدراسات الفقهية والقانونية
جامعة آل البيت - المملكة الأردنية الهاشمية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مقدّمة الطبعة الخامسة

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاةُ والسَّلامُ على رسوله الكريم، وعلى آله وصحبه أجمعين.

نَفِدَت الطبعة الرابعة من هَذَا الكتاب، وهو كتاب منهجي معتمد في تدريس مادة (أَحَادِيث الْأَحْكَام) فِي الْكُلِّيَّاتِ الْمُخْتَلِفَةِ بِالْعِرَاقِ أَكْثَرَ مِنْ رُبْعِ قَرْنٍ. وَأُتِّخِذَ كِتَاباً مِنْهُجِيّاً أَيْضاً فِي جَامِعَةِ آلِ الْبَيْتِ وَفِي جَامِعَاتِ شَقِيقَةِ أُخْرَى. وَرَأَيْتُ أَنْ أُعِيدَ طَبْعُهُ مَرَّةً خَامِسَةً، بَعْدَ إِجَالَةِ النَّظَرِ فِيهِ وَتَنْقِيحِهِ، تَلْبِيَةً لِحَاجَةِ أَبْنَائِنَا الطَّلَبَةِ وَالْقُرَّاءِ الْكَرَامِ. أَرْجُو الْبَارِي عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَجْعَلَهُ عَمَلاً خَالِصاً لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبُ الدَّعَاءِ.

الأستاذ الدكتور

قَحْطَانُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ الدُّورِي

عميدُ كُليَّةِ الدِّرَاسَاتِ الْفَقْهِيَّةِ وَالْقَانُونِيَّةِ

جَامِعَةُ آلِ الْبَيْتِ - الْمَمْلَكَةُ الْأُرْدُنِّيَّةُ الْهَاشِمِيَّةُ

المُفَرَّقُ الْمَحْرُوسَةُ

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَقْدَمَةُ الطَّبَعَةِ الْأُولَى

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله مُحَمَّد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين.

أجمع المسلمون على أن المصدر الثاني للشرعية الإسلامية بعد القرآن الكريم هو ما صدر عن رسول الله ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، وقَصِدَ به التشريع.

وبَلَغَ اهتمامهم به مبلغاً مُنْقَطِعَ النظر، يَتَجَلَّى مظهره في التحقيق والدراسة والتأليف، ومن ذَلِكَ تقرير المعاهد والكُلِّيَّات الإسلامية تدريس مادة (أحاديث الأحكام).

وكتاب سُبُل السَّلام لِمُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل الصَّنْعَانِي، المُتَوَفَّى سنة ١١٨٢ هـ- ١٧٦٨ م، شَرَحَ بُلُوغَ المَرَامِ من جمع أدلَّة الأحكام لابن حَجَر العَسْقَلَانِي، المُتَوَفَّى سنة ٨٥٢ هـ- ١٤٤٩ م، وَنِيلَ الأَوْطَارَ لِمُحَمَّد بن عَلِي الشَّوْكَانِي، المُتَوَفَّى سنة ١٢٥٠ هـ- ١٨٣٤ م، شَرَحَ مُنْتَقَى الأخبار من أحاديث سيِّد الأخيار لأبي البركات ابن تَيْمِيَّة، المُتَوَفَّى سنة ٦٥٢ هـ- ١٢٥٤ م، من أهم مراجع المناهج المقررة لمادة أحاديث الأحكام في الكُلِّيَّات، ومن خير كتب الحديث في عرض الأحكام الفقهية، والوقوف على أسباب اختلاف الفقهاء، مع بساطة الأسلوب، ووضوح العبارة.

إلا أنها قد كُتِبَا بالطريقة التي يصعب بها على الطالب في هَذَا العَصْرِ ربط أقوال الفقهاء وأدلتهم، وإدراك ما يستنبط من ألفاظ الحديث الشريف، فرأيتُ أن أصطفي منها كتاباً يمكن أن يكون تمهيداً لهَذَيْنِ الكتابين وغيرهما من كتب الحديث، فسميته (صَفْوَةُ الأحكام من نِيلِ الأَوْطَارِ وَسُبُلِ السَّلام).

وكان منهج كتابته على النحو الآتي:

١- اخترتُ الأحاديث الشَّرِيفَةَ من بُلُوغِ المَرَامِ لابن حَجَر، الذي شرحه الصَّنْعَانِي في سُبُلِ السَّلام، وَذَلِكَ في أغلب أبواب الفقه الْمُخْتَلِفَةَ مما تمس إليها حاجة الفرد في مجتمعتنا الحاضر، واعتمدتُ منهجه في ترتيب الكتب والأبواب وتسلسل الأحاديث الشَّرِيفَةَ.

٢- عرضتُ في شَرْحِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ كَلَامَ الصَّنْعَانِي فِي سُبُلِ السَّلَامِ بِطَرِيقَةٍ أُخْرَى، قَدَّمْتُ بِهَا وَأَخَّرْتُ مِنْ عِبَارَاتِهِ بِمَا رَأَيْتُهُ يُوَافِقُ الْمَقَامَ، مُحَافِظاً عَلَى نَصِّ عِبَارَتِهِ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ مَا أَمَكَّنَنِي ذَلِكَ، وَغَيْرَ حَازِفٍ لِعِبَارَةٍ مِنْهُ إِلَّا مَا نَدَرْتُ، كَمَا إِذَا جَاءَتْ اسْتِطْرَاداً وَنَحْوَهُ، أَوْ جَاءَتْ مُحْتَاجَةً إِلَى بَيَانٍ فَأَعْوَضْتُ عَنْهَا بِمَا فِي نَيْلِ الْأَوْطَارِ.

٣- رَأَيْتُ أَنَّ أَضْعَ عَنَاقِيدَ بَارِزَةٍ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ كَالْتَخْرِيجِ وَالْمُفْرَدَاتِ وَالْمَسَائِلِ.

٤- ذَكَرْتُ فِي التَّخْرِيجِ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ سُبُلِ السَّلَامِ فَقَطْ، إِذَا اتَّخَذَ طَرِيقاً وَسَطاً فِيهِ، بَيْنَ بُلُوغِ الْمَرَامِ وَنَيْلِ الْأَوْطَارِ، وَمَنْ أَرَادَ الزِّيَادَةَ فَعَلِيهِ بِكِتَابِ نَيْلِ الْأَوْطَارِ، وَكِتَابِ التَّخْرِيجِ.

٥- جَمَعْتُ مَعَانِيَ الْكَلِمَاتِ الْمُتَبَاعِدَةِ أحياناً فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ.

٦- فَصَّلْتُ الْمَسَائِلَ الَّتِي اسْتَخْلَصْتُهَا الصَّنْعَانِي مِنَ الْحَدِيثِ، كُلَّ مَسْأَلَةٍ عَنْ الْأُخْرَى، لَثَلَا تَخْتَلِطُ عَلَى الْقَارِيءِ.

٧- رَتَّبْتُ أَقْوَالَ الْفُقَهَاءِ وَأَدْلَتُهُمْ، مُقَدِّماً وَمُؤَخِّراً عِبَارَاتِ الصَّنْعَانِي، لِأَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَأْتِي أحياناً بِالْأَدِلَّةِ مُتَنَازِعَةٍ، وَالرَّدُّودُ مُتَأَخِّرَةٌ، فَيَصْعَبُ جَمْعُهَا وَضَبْطُهَا، لِذَا جِئْتُ بِالْقَوْلِ ثُمَّ بِالْقَائِلِينَ بِهِ وَدَلِيلَهُمُ وَالرَّدُّودَ وَهَكَذَا.

٨- أَضَفْتُ مِنْ نَيْلِ الْأَوْطَارِ لِلشُّوْكَانِي مَا رَأَيْتُهُ جَدِيراً بِالْإِضَافَةِ، عَلَى مَا جِئْتُ بِهِ مِنْ سُبُلِ السَّلَامِ فِي الْمُفْرَدَاتِ وَالْأَحْكَامِ.

٩- أَوْضَحْتُ فِي الْهَامِشِ الْمَقْصُودَ بِبَعْضِ الْكَلِمَاتِ وَالْجُمْلِ الَّتِي رَأَيْتُهَا تُحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ.

١٠- وَرَدْتُ فِي التَّخْرِيجِ بَعْضَ الْأَضْطِلَاحَاتِ، وَفِيهَا يَأْتِي بَيَانُهَا:

أ- (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) يَرَادُ بِهِ: مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ إِذَا أَخْرَجَا الْحَدِيثَ جَمِيعاً مِنْ طَرِيقِ صَحَابِيٍّ وَاحِدٍ.

ب- (أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ) وَ(رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ) يَرَادُ بِهِ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي مُسْنَدِهِ مَعَ أَصْحَابِ الْكُتُبِ السَّتَةِ وَهُمْ: الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

ج- (أخرجه الستة) يراد به: أصحاب الكتب الستة.

د- (أخرجه الخمسة) يراد به: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي مُسْنَدِهِ مَعَ أَصْحَابِ الْكُتُبِ
الستة عدا الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمًا.

أي: أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

هـ- (أخرجه الأربعة) يراد به: أصحاب الكتب الستة عدا الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمًا.

و- (أخرجه الثلاثة) يراد به: الأربعة عدا ابْنِ مَاجَه.

١١- ترجمتُ لِلْأَعْلَامِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ عدا بعض أصحاب طرق الْحَدِيثِ ترجمة
قصيرة مع الإشارة إلى بعض مراجعها، وجمعتُ التَّراجمَ كُلِّهَا فِي نِهَايَةِ الْكِتَابِ مَرْتَبَةً عَلَى
الْحُرُوفِ الْمُهْجَائِيَّةِ، تَيْسِيرًا عَلَى الطَّالِبِ وَغَيْرِهِ فِي الرَّجُوعِ إِلَيْهَا.

وَبِهَذَا تَكُونُ هَذِهِ (الصَّفْوَةُ) كِتَابًا مُقْتَبَسًا مِنْ سُبُلِ السَّلَامِ وَنَيْلِ الْأَوْطَارِ، يَجْمَعُ بَيْنَ
قِدَمِ الْأَسْلُوبِ، وَجِدَّةِ التَّبْوِيبِ وَالْعَرْضِ.

أَرْجُو مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَجْعَلَ هَذَا خَالصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَأَنْ يُنْتَفَعَ بِهِ، إِنَّهُ
وَلِي التَّوْفِيقِ.

فَخُطَّانُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدُّورِيِّ

بَغْدَادُ الْمَحْرُوسَةُ

١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م

كتاب الطهارة

الطهارة: استعمال المُطَهَّرَيْن (الماء أو التراب) أو أحدهما على الصفة المشروعة في إزالة النجس والحدّث.

باب المياه

المياه: جمع ماء، وأصله: مَوَّةٌ^(١)، ولذا ظهرت الهاء في جمعه. وهو جنس يقع على القليل والكثير، إلّا أنه جُمع لاختلاف أنواعه: باعتبار حكم الشرع، فإنّ فيه ما يُنهي عنه، وفيه ما يُكره، وباعتبار الخلاف أيضاً في بعض المياه كماء البحر، فإنه نقل الخلاف في التطهر به عن ابن عمّروا بن عمرو.

● عن أبي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ قال: قال رسول الله ﷺ:
إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ^(٢).

التخريج:

أخرجه الثلاثة، وصححه أحمد، قال الحافظ المُنْذِرِيُّ في مُخْتَصَرِ السُّنَنِ: إنه تكلم فيه بعضهم، لكن قال: حكى عن الإمام أحمد أنه قال: حَدِيثٌ بئرُ بُضَاعَةَ صَحِيحٌ. وقال التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وقد جَوَّدَ أَبُو أُسَامَةَ هَذَا الْحَدِيثَ، ولم يُرَوِّ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ فِي بئرِ بُضَاعَةَ أَحْسَنَ مِمَّا رَوَى أَبُو أُسَامَةَ، وقد روي هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.

المسائل:

المسألة الأولى: سبب الحديث هو: (أنه قيل لرسول الله ﷺ: أنتوضأ من بئر

(١) انظر: المصباح المُنِيرُ لِلْفَيْصُومِيِّ، مادة (الماء). الطبعة الأولى، دار الكتب الْعِلْمِيَّة ببيروت، سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

(٢) سُبُلُ السَّلَام ج ١ ص ١٦، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الْحَلَبِيِّ بِمِصر. سنة ١٩٥٠ م، وتَبْلُ الأَوْطَار ج ١ ص ٣٨، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الْحَلَبِيِّ بِمِصر. سنة ١٩٥٢ م.

بُضَاعَةٌ؟ - وهي بئر يُطْرَح فيه الحَيْض ولحم الكلاب والنَّتْن - فقال: الماء طَهُور لا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ، الْحَدِيثُ هَكَذَا فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، وَفِي لَفْظٍ فِيهِ: (إِنَّ الْمَاءَ).

المسألة الثانية: وردت أحاديث يؤخذ منها أَحْكَامُ الْمِيَاهِ، مِنْهَا:

١- إن الماء طهور لا ينجسه شيء. وهو حَدِيثُ الْبَابِ.

٢- عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ. وَفِي لَفْظٍ: لَمْ يَنْجَسْ) - أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ وَالْحَاكِمُ وَابْنُ حِبَّانَ.

٣- عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (جَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَبَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ، فَزَجَرَهُ النَّاسُ، فَتَهَاكُمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا قَضَى بَوْلَهُ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذُنُوبٍ^(١) مِنْ مَاءٍ فَأَهْرِيْقَ عَلَيْهِ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤- عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي، ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ) - أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

٥- عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (طَهُورٌ إِنْ أَعْدَدْتُمْ أَحَدَكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوْ لَاهَنَ بِالتَّرَابِ) - أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ مُتَعَارِضَةٌ:

فَأَحَادِيثُ الْاسْتِيقَاطِ^(٢)، وَالْمَاءِ الدَّائِمِ، وَالْوَلُوغِ، تَقْضِي أَنْ قَلِيلَ النِّجَاسَةِ يَنْجَسُ قَلِيلَ الْمَاءِ.

وَحَدِيثُ بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ فِي الْمَسْجِدِ، وَحَدِيثُ الْبَابِ، يَقْضِي أَنْ قَلِيلَ النِّجَاسَةِ لَا يَنْجَسُ قَلِيلَ الْمَاءِ.

المسألة الثالثة: الماء القليل والكثير إذا وقعت فيه نجاسة فغيرت له ريحاً أو لوناً أو طعماً

(١) الذُّنُوبُ: الدُّلُوعُ الْمَلَانُ مَاءً، وَقِيلَ: الْعَظِيمَةُ. / سَبِيلُ السَّلَامِ ج ١ ص ٢٤.

(٢) حَدِيثُ الْاسْتِيقَاطِ هُوَ قَوْلُهُ ﷺ: (إِذَا اسْتِيقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْسِلُ يَدَيْهِ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَ يَدُهُ) - مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَهُوَ الْوَارِدُ فِي حَدِيثِ بَابِ الْوُضُوءِ الْآتِي.

فهو نجس، بدليل:

١ - حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّ الْمَاءَ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ) - أخرجه ابن ماجة، وضعفه أبو حاتم.

٢ - إجماع العلماء على ذلك. نقله ابن المنذر والشافعي والبيهقي والمهدي في البحر.

المسألة الرابعة: اختلف العلماء في الماء إذا خالطته نجاسة ولم تغير أحد أوصافه على أقوال:

القول الأول: إنه طهور، سواء كان قليلاً أو كثيراً.

وهو قول عائشة وعمر بن الخطاب وابن عباس وابن مسعود وميمونة أم المؤمنين والحسن بن علي بن أبي طالب وأبي هريرة وحذيفة بن اليمان وسعيد بن المسيب والحسن البصري ومجاهد وعكرمة وغيرهم، وبه قال مالك والظاهرية، ورجحه من الشافعية الرؤياني، وهو قول لأحمد، ونصره بعض المتأخرين من أصحابه، وذهب إليه القاسم ويحيى بن حمزة وجماعة من الآل، ورجحه الصنعاني، بدليل:

١ - حَدِيثُ الْبَاب: (الماء طهور لا ينجسه شيء).

٢ - حَدِيثُ بُولِ الْأَعْرَابِيِّ.

وقالوا في أحاديث الاستيقاظ والماء الدائم والولوغ:

أ - إنها ليست واردة لبيان حكم الماء إذا خالطته نجاسة، بل الأمر باجتنابها تعبدية لا لأجل النجاسة، وإنما هو لمعنى لا نعرفه كعدم معرفتنا لحكمة أعداد الصلوات ونحوها.

ب - النهي فيها للكرهية فقط وهي طاهرة مطهرة.

القول الثاني: وذهب بعض الفقهاء إلى قسمة الماء إلى:

أ - قليل تضره النجاسة مطلقاً.

ب - كثير لا تضره إلا إذا غيّرت بعض أوصافه.

ثم اختلفوا بعد ذَلِكَ في تحديد القليل والكثير على أقوال:

أ- القليل هو ما ظن المستعمل للماء الواقعة فيه النجاسة استعمالها باستعماله، وما عدا ذَلِكَ فهو الكثير. وهو قول الهَادَوِيَّة والمُؤَيَّد بالله وأبي طالب.

وقالوا: حَدِيثُ الاستيقاظ محمول على الندب فلا يجب غسلها له.

وَأَعْلَى الإمام المَهْدِيِّ حَدِيثُ الْقَلَّتَيْنِ بالاضطراب.

ب- الماء الكثير هو ما إذا حَرَكَ أَحَدَ طَرَفَيْهِ أَدْمِيٍّ لَمْ تَسِرِ الْحَرَكَةُ إِلَى الْطَرَفِ الْآخَرِ، وَهَذَا قول الإمام أَبِي حَنِيفَةَ، أو أنه إذا كان عشرة في عشرة^(١) وهذا رأي أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ وما عدا ذَلِكَ فهو القليل.

وقالوا: المراد بلا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ: الكثير الذي سبق تحديده.

وَأَعْلَوْا حَدِيثُ الْقَلَّتَيْنِ بالاضطراب، وبعضهم تَأَوَّلَهُ.

أما بقية الأحاديث فهي في القليل.

ج- الماء الكثير هو ما إذا بلغ قُلَّتَيْنِ مِنْ قِلَالٍ هَجَرَ وَذَلِكَ نحو خمسمائة رطل^(٢) عملاً بِحَدِيثِ الْقَلَّتَيْنِ وما عداها فهو القليل، وهو قول الشَّافِعِيَّة والنَّاصِر والمَنْصُور بالله.

وقالوا: حَدِيثُ (لا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ) محمول على ما بلغ الْقَلَّتَيْنِ فما فوقهما، وهو كثير.

أما حَدِيثُ الاستيقاظ وحَدِيثُ الماء الدائم فمحمول على القليل.

المسألة الخامسة: ورد على الذين يقولون بقسمة الماء إلى قليل وكثير، حَدِيثُ بُولِ الْأَعْرَابِيِّ فَإِنَّهُ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَضُرُّ قَلِيلُ النَجَاسَةِ قَلِيلَ الْمَاءِ، فدفعه الشَّافِعِيَّة بقولهم:

(١) أي: مساحته عشرة أذرع في عشرة أذرع. انظر: الْهِدَايَةُ لِلْمَرْغِبَانِي ج ١ ص ١٩.

(٢) الْقُلَّةُ: جمعها قِلَالٌ وقُلُلٌ وهي إناء للعرب كالجَرَّة الكبيرة. وقِلَالٌ هَجَرَ: شبيهة بالجاب. وهَجَرَ: قرية كانت قرب المَدِينَةِ، إليها تنسب القِلَال، أو تنسب إلى هَجَرَ الْيَمَنِ. / الْمُخْتَار من صِحَاح اللغة، والقاموس المحيط.

والرُّطْلُ: (مثلثة الراء)، كان في صدر الإسلام يساوي الرطل الواحد بَسَكَةً (١٢) أَوْقِيَّةً، وكلُّ أَوْقِيَّة (٤٠) درهماً، أي: يساوي كيلو غرام ونصف. / المكييل والأوزان الإسلامية: هنتس ص ٣٠.

إنه إذا وردت النجاسة على الماء القليل نجّسته كما في حديث الاستيقاظ، وإذا ورد عليها الماء القليل لم ينجس كما في خبر بول الأعرابي، وفي ذلك بحث حقه الصنعاني في حواشي شرح العمدة وحواشي شرح ضوء النهار، حاصله:

أنهم جعلوا علة عدم تنجس الماء الورود على النجاسة.

وليس كذلك بل التحقيق:

أنه حين يرد الماء على النجاسة يرد عليها شيئاً فشيئاً حتى يفنى عينها ويذهب قبل فناءه، فلا يأتي آخر جزء من الماء الوارد على النجاسة إلا وقد طهر المحل الذي اتّصلت به، أو بقي فيه جزء منها يفنى ويتلاشى عند ملاقة آخر جزء منها يرد عليه الماء، كما تفنى النجاسة وتتلاشى إذا وردت على الماء الكثير بالإجماع. فلا فرق بين هذا وبين الكثير في إفناء الكل للنجاسة، فإن الجزء الأخير الوارد على النجاسة يُحيل عينها لكثرة بالنسبة إلى ما بقي من النجاسة. فالعلة في عدم تنجسه بوروده عليها هي كثرته بالنسبة إليها لا الورود، فإنه لا يعقل التفرقة بين الورودين بأن أحدهما ينجسه دون الآخر.

ولو غ الكلب

● عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات، أولاهن بالتراب^(١).

التخریج:

أخرجه مسلم. وفي لفظ له: (فليرقه).

ولكن نقل المصنف ابن حجر في فتح الباري عدم صحة لفظة (فليرقه) عن الحفظ. وقال ابن عبد البر: لم ينقلها أحد من الحفاظ من أصحاب الأعمش. وقال ابن مندة: لا تعرف عن النبي ﷺ بوجه من الوجوه.

وأخرجه الترمذي وفيه: أخرهن (أي السبع)، أو أولاهن بالتراب.

(١) سُبُل السَّلام ج ١ ص ٢٢ ونَبِيل الأوطار ج ١ ص ٤٤ و ٤٨.

المفردات:

طهور: الأظهر فيه ضم الطاء، ويقال بفتحها، لغتان. كذا في الشرح.
وَلَعَّ الكلب في الإناء وفي الشراب يَلْعُ، كَيَهَبُ. وَيَالَعُ، وَلَعَّ كَوْرَثُ وَوَجِل: شرب ما فيه بأطراف لسانه، أو أدخل لسانه فيه فحرَّكه. كذا في القاموس.

أن يغسله: أي: يغسل الإناء.

فَلْيُرِّقْهُ: أي: الماء الذي وَلَعَّ فيه.

المسائل:

المسألة الأولى: فم الكلب نجس، بدليل:

١- الأمر بالغسل لما وَلَعَّ فيه، في حَدِيثِ الباب، فإنه لا غسل إِلَّا من حَدَثٍ أو نَجَسٍ، وليس هنا حَدَثٌ فتعيَّن النَجَسُ.

٢- الأمر بإراقة الماء، والإراقة إضاعة مال، فلو كان الماء طاهراً لما أُمِر بإضاعته، إذ قد نُهي عن إضاعة المال.

المسألة الثانية: اختلفوا في نجاسة بدن الكلب على قولين:

القول الأول: نجاسة سائر بدن الكلب، وهو قول الجماهير، قياساً على نجاسة فمه، ولعابه جزء من فمه، إذ هو عَرَقُ فمه، والعَرَقُ جزء متحلَّب من البدن، فبدنه نجس.

القول الثاني: بدنه طاهر، وهو قول داود، ومالك في رواية عنه، والزُّهْرِيُّ وعِكرِمَةُ. وذلك: لأن النجاسة في فمه ولعابه، إذ هو محل استعماله للنجاسة بحسب الأغلب، وعلَّق الحكم بالنظر إلى غالب أحواله من أكله النجاسات بفمه ومباشرته لها، فلا يَدُلُّ على نجاسة عينه.

وقالوا: الأمر بغسل الإناء للتعبّد لا لنجاسة الكلب، وذلك: لأنه لو كان للنجاسة لاكتفى بها دون السَّبْعِ مرات، إذ نجاسته لا تَزِيدُ على العِدْرَةِ.

وأجيب عنه: بأن أصل الحكم الذي هو الأمر بالغسل معقول المعنى، ممكن التعليل، أي: بأنّه للنجاسة. والأصل في الأحكام التعليل فيحمل على الأغلب، والتعبّد إنما هو في

العدد فقط. قال الصنعاني: كذا في الشرح، وهو مأخوذ من العمدة. وقد حققنا في حواشيه خلاف ما قرره من أغلبية تعليل الأحكام، وطولنا هنالك الكلام.

المسألة الثالثة: اختلفوا في الغسلات السبع على قولين:

القول الأول: وجوب سبع غسلات للإناء. وهو قول ابن عباس وابن سيرين والأوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وداود وإسحاق، بدليل:

حديث الباب.

القول الثاني: لا تجب السبع، بل وُلُوغ الكلب كغيره من النجاسات، والتسبيغ ندب. وهو قول العشرة والحنفية، بدليل:

١- أن أبا هريرة راوي حديث الباب - وفيه يغسل سبعاً - قال: (يغسل من وُلُوغه ثلاث مرات) - أخرجه الطحاوي والدارقطني. فثبت نسخ السبع. وأجيب عن هذا:

أ- بأن العمل بما رواه عن النبي ﷺ لا بما رآه وأفتى به.

ب- وبأنه معارض بما روى عنه.

ج- وبأنه أفتى بالغسل سبعاً وهي أرجح سنداً. وترجح أيضاً بأنها توافق الرواية المرفوعة.

د- روى التسبيغ غير أبي هريرة، فلا يكون مخالفة فتياه قاذحة في مروي غيره.

٢- ما روى عنه ﷺ أنه قال في الكلب يَلْغُ في الأناء: (يُغسل ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً)، فالحديث دل على عدم تعيين السبع، وأنه مخير ولا تحيير في معين. وأجيب عنه: بأنه حديث ضعيف لا تقوم به حجة.

٣- العذرة أشد نجاسة من سُور الكلب، ولم تُقَيَّد بالسبع، فيكون الوُلُوغ كذلك من باب الأولي.

ورّد بما يأتي:

أ- لا يلزم من كونها أشد في الاستقذار أن لا يكون الوُلُوغ أشد فيها تغليظ الحكم.

ب- أنه قياس في مُقَابَلَةِ النص الصريح، وهو فاسد الاعتبار.

المسألة الرابعة: اختلفوا في ترتيب الإناء على قولين:

القول الأول: وجوب الترتيب للإناء، بدليل:

ثبوته في الحديث. قالوا: الحديث يدل على تعين التراب، وأنه في الغسلة الأولى، ولا فرق بين أن يخلط الماء بالتراب حتى يتكدّر، أو يطرح الماء على التراب، أو يطرح التراب على الماء.

القول الثاني: لا تجب غسلة التراب، وهو قول بعض من قال بإيجاب التسبيح، وذلك:

١ - لعدم ثبوتها عنده، فلم تقع في رواية مالك.

ورّد: بأنها قد ثبتت في الرواية الصحيحة بلا ريب، والزيادة من الثقة مقبولة.

٢ - إن رواية التراب قد اضطربت. فروي: أولاً، أو أخراها، أو إحداها، أو السابعة، أو الثامنة. والاضطراب قاذح فيجب الاطراح لها.

وأجيب عنه:

بأن الاضطراب لا يكون قاذحاً إلا مع استواء الروايات، وليس ذلك هنا كذلك، لأن:

أ - رواية (أولاهن) أرجح، لكثرة رواياتها، وبإخراج الشّيخين لها. وذلك من وجوه الترجيح عند التعارض.

ب - ألفاظ الروايات التي عورضت بها (أولاهن) لا تقاومها، وبيان ذلك:

أن رواية (أخراها) متفردة، لا توجد في شيء من كتب الحديث مسندة.

ورواية (السابعة بالتراب) اختلف فيها، فلا تقاوم رواية (أولاهن بالتراب).
ورواية (إحداها) ليست في الأمّهات، بل رواها البزار، فعلى صحتها فهي مطلقّة، يجب حملها على المقيّدة.

ورواية (أولاهن أو أخراها) بالتخير، إن كان ذلك من الراوي فهو شك منه، فيرجع إلى الترجيح، ورواية (أولاهن) أرجح، وإن كان من كلامه ﷺ فهو تخيير منه ﷺ، ويرجع إلى ترجيح (أولاهن) لثبوتها فقط عند الشّيخين كما عرفت.

المسألة الخامسة: الإضافة في (إناء أحديكم) ملغاة، لأن حكم الطهارة والنجاسة لا

يتوقف على ملكه الإناء.

وكذا قوله (فَلْيَغْسِلْهُ) لا يتوقف على أن يكون مَالِكُ الْإِنَاءِ هو الغاسل.

المسألة السادسة: قوله (فَلْيُزِقْهُ) أمر بإزالة الماء الذي وَلَغَ فيه الكلب أو الطعام. وهي من أقوى الأدلة على النجاسة، إذ المُرَاقُ أعم من أن يكون ماءً أو طعاماً، فلو كان طاهراً لم يأمر بإزالته، إلا أنه نقل المصنّف ابنُ حَجَرٍ في فَتْحِ الْبَارِي عدم صحة هذه اللفظة عن الحُقَافِ، كما تقدم في (تخريج الحديث).

المسألة السابعة: أهمل المصنّف ذكر الغَسْلَةِ الثامنة، وقد ثبت عند مُسْلِمٍ: (وَعَفَّروهُ الثامنة بالتراب)، قال ابن دَقِيقِ الْعِيدِ: (قال بها الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ ولم يقل بها غيره، ولعلّ المراد بذلك من المتقدمين، والحديث قويّ فيها. ومن لم يقل به احتاج إلى تأويله بوجه فيه استكراه).

قال الصَّنْعَانِيُّ: والوجه المستكره في تأويله ذكره النَّوَوِيُّ فقال: المراد اغسلوه سبعاً، واحدة منهم بالتراب مع الماء، فكأنَّ التراب قائم مقام غسلة فسميت ثامنة.

ومثله: قال الدِّمِيرِيُّ في شَرْحِ الْمِنْهَاجِ، وزاد: انه أطلق الغسل على التعفير مجازاً.

قال الصَّنْعَانِيُّ: لا ينفى إجمال المصنّف لذكرها، وتأويل من قال بإخراجها من الحقيقة إلى المجاز، كل ذلك محاماة عن المذهب. والحق مع الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ.

الْمَيْتَتَانِ وَالْأَمَانُ

● عن ابن عُمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله ﷺ:

أَحَلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ: فَأَمَّا الْمَيْتَتَانِ فَالْجَرَادُ وَالْحَوْثُ. وَأَمَّا الدَّمَانِ فَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ (١).

التخريج:

أخرجه أَحْمَدُ وابْنُ مَاجَه. وفيه ضَعْفٌ، لأنه رواه عبد الرَّحْمَنِ بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عُمرَ، قال أَحْمَدُ: حَدِيثُهُ مُنْكَرٌ.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ١ ص ٢٥ وَنَبِيلُ الْأَوْطَارِ ج ٨ ص ١٥٢ .

وصحَّ أنه موقوف كما قال أبو زُرْعَةَ وأبو حَاتِمٍ، وإذا ثبت أنه موقوف فله حكم المرفوع، لأن قول الصَّحَابِيِّ: أُحِلَّ لَنَا كَذَا وَحُرِّمَ عَلَيْنَا كَذَا مثل قوله: أُمِرْنَا وَنُهِينَا فَيَتِمُّ بِهِ الْإِحْتِجَاجُ.

المسائل:

المسألة الأولى: أُحِلَّتْ لَنَا مَيِّتَتَانِ وَدَمَانِ، أي: بعد تحريمهما الذي دلت عليه الآيات.

المسألة الثانية: اختلفوا في ما يحل من مَيِّتَةِ الْجِرَادِ على قولين:

القول الأول: تحل مَيِّتَةُ الْجِرَادِ على أي حال وجدت، سواء مات حَتَفَ أَنْفَهُ أو بسبب.

بدليل:

حَدِيثُ الْبَابِ.

القول الثاني: تشترط التذكية، وهي أن يكون موته بسبب آدمي: إمَّا بَأَن يَقْطَعَ رَأْسَهُ أو بَعْضَهُ، أو يَسْلُقَ، أو يَلْقَى فِي النَّارِ حَيًّا.

فإن مات حَتَفَ أَنْفَهُ أو فِي وَعَاءٍ لَمْ يَحِلَّ. وهو قول الْمَالِكِيَّةِ.

ورُدَّ: بَأَنَّ حَدِيثَ الْبَابِ حُجَّةٌ عَلَيْهِ.

المسألة الثالثة: اختلفوا في ما يحل من مَيِّتَةِ الْحَوْتَ على قولين:

القول الأول: تحل مَيِّتَةُ الْحَوْتَ على أي صفة وجد، طافياً كان أو غيره. وهو قول

الْجُمْهُورُ، بدليل:

١- حَدِيثُ الْبَابِ.

٢- حَدِيثُ الرَّسُولِ ﷺ فِي مَاءِ الْبَحْرِ: هُوَ الطَّهْرُ مَاؤُهُ الْحُلُّ مَيِّتَتِهِ.

القول الثاني: لا يحل منه إلَّا مَا كَانَ مَوْتُهُ بِسَبَبِ آدَمِيٍّ أَوْ جَزَرَ الْمَاءُ أَوْ قَذَفَهُ أَوْ نَضَّوْبَهُ، وَلَا يَحِلُّ الطَّافِي. أما ما مات أو قتله حيوان غير آدمي فلا يحل. وهو قول الْحَنَفِيَّةِ وَالْهَادِي وَالْقَاسِمِ وَالْإِمَامِ يَحْيَى وَالْمُؤَيَّدِ بِاللَّهِ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ، بدليل:

حَدِيثُ: (مَا أَلْقَاهُ الْبَحْرُ أَوْ جَزَرَ عَنْهُ فَكُلُوا وَمَا مَاتَ فَطَفَا فَلَا تَأْكُلُوهُ) - أَخْرَجَهُ

أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ، وَهُوَ خَاصٌّ، فَيَخْصُ بِهِ عَمُومُ الْحَدِيثَيْنِ.

وأُجيب عنه:

أ- بأن حَدِيثِ جَابِرٍ ضَعِيفٌ باتِّفَاقِ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ. قال النَّوَوِيُّ: (حَدِيثُ جَابِرٍ لَا يَجُوزُ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ لَوْ لَمْ يَعَارِضْهُ شَيْءٌ، كَيْفَ وَهُوَ مُعَارَضٌ؟) فَلَا يَخْصُ بِهِ الْعَامُ.

ب- أَنَّهُ ﷺ أَكَلَ مِنَ الْعَنْبَرَةِ الَّتِي قَذَفَهَا الْبَحْرُ لِأَصْحَابِ السَّرِيَّةِ، وَلَمْ يَسْأَلْ بِأَيِّ سَبَبٍ كَانَ مَوْتَهَا؟ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ وَالسِّيَرِ.

المسألة الرابعة: الكبد حلال، بدليل:

١- حَدِيثُ الْبَابِ.

٢- الإجماع.

المسألة الخامسة: اختلفوا في الطحال على قولين:

القول الأول: هو حلال^(١)، بدليل:

حَدِيثُ الْبَابِ.

القول الثاني: مكروه، بدليل:

حَدِيثُ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّهُ لَقِمَةُ الشَّيْطَانِ)، أَي: أَنَّهُ يُسَرَّبُ بِأَكْلِهِ. قَالَهُ فِي الْبَحْرِ. وَيُرَدُّ عَلَيْهِ: بِأَنَّهُ حَدِيثٌ لَا يَعْرِفُ مَنْ أَخْرَجَهُ^(٢).

باب الآنية

● عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

لَا تَشْرَبُوا فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهَا، فَإِنَّهَا لَهَا فِي الدُّنْيَا، وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ^(٣).

(١) وهو قول القَاسِمِ مِنَ الزَّيْدِيَّةِ. الْبَحْرُ الرَّخَّارُ ج ٤ ص ٣٣٦.

(٢) فِي جَوَاهِرِ الْأَخْبَارِ ج ٤ ص ٣٣٦ قَالَ فِي تَخْرِيجِ قَوْلِ الْإِمَامِ عَلِيِّ: هَكَذَا فِي الشِّفَاءِ.

(٣) سُئِلَ السَّلَامُ ج ١ ص ٢٩ وَنَبِيلُ الْأَوْطَارِ ج ١ ص ٧٩ وَ ٨٨.

التخريج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

المفردات:

الصَّحْفَةُ: قال صاحب الكَشَّاف والكِسَائِي: هي ما تشبع الخمسة.

الآنية: جمع إناء.

المسائل:

المسألة الأولى: قوله: (فإنها لهم في الدنيا) أي للمشركين، وإن لم يُذكروا في الحديث فهم معلومون. وذلك إخبار عما هم عليه، لا إخبار بحلها لهم.

المسألة الثانية: يحرم الأكل والشرب في آنية الذَّهَب والفضة وصحافها، سواء كان الإناء خالصاً ذهباً أو مخلوطاً بالفضة، إذ هو مما يشمله أنه إناء ذهب وفضة، بدليل:

١ - حَدِيثُ الْبَابِ.

٢ - الإجماع على تحريم الأكل والشرب فيهما. نقله النَّوَوِيُّ.

المسألة الثالثة: اختلفوا في عِلَّةِ التحريم على أقوال:

القول الأول: للخيلاء.

القول الثاني: كسر قلوب الفقراء.

ويُردّ عليه: جواز استعمال الأواني من الجَوَاهِر النفيسة، وغالبها أنفس وأكثر قيمة من الذَّهَب والفضة.

القول الثالث: التشبه بالأعاجم.

وفي ذلك نظر، لثبوت الوعيد لفاعله، ومجرد التشبه لا يصل إلى ذلك.

القول الرابع: لكونه ذهباً أو فضة.

المسألة الرابعة: اختلفوا في الإناء المطلي بهما، هل يلحق بهما في التحريم أم لا؟

ف قيل: إن كان يمكن فصلهما حرم إجماعاً، لأنه مستعمل للذَّهَب والفضة. وإن كان لا

يمكن فصلهما لا يحرم.

المسألة الخامسة: الإناء المَضْبَبُ بهما يجوز الأكل والشرب فيه إجماعاً.

المسألة السادسة: أما غير الأكل والشرب من سائر الاستعمالات بهما ففيه قولان:

القول الأول: يحرم سائر الاستعمالات بدليل:

الإجماع.

القول الثاني: لا يحرم، بدليل:

أن النص لم يرد إلّا في الأكل والشرب، وإلحاق سائر الاستعمالات بهما قياساً لا تتم فيه شرائط القياس، ورجحه الصنعاني لما يأتي:

أ- هو الثابت بالنص.

ب- ودعوى الإجماع غير صحيحة، وهذا من شؤم تبديل اللفظ النبويّ بغيره، فإنه ورد بتحريم الأكل والشرب فقط، فعَدَلُوا عن عبارته إلى الاستعمال، وهجروا العبارة النبويّة، وجاءوا بلفظ عام من تلقاء أنفسهم، ولها نظائر في عباراتهم. ولهذا ذكر المصنّف هذا الحديث هنا لإفادة تحريم الوضوء في آنية الذهب والفضة، لأنه استعمال لهما على مذهبه في تحريم ذلك، وإلّا فباب هذا الحديث باب الأشربة والأطعمة.

المسألة السابعة: هل يلحق بالذهب والفضة نفائس الأحجار كالياقوت والجواهر؟ فيه خلاف.

والأظهر عدم إلحاقه وجوازه على أصل الإباحة، وذلك لعدم الدليل الناقل عنها.

● عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه قال: قلتُ يا رسول الله: إنا بأرض قوم أهل كتاب، أفنأكل في آيتهم؟ قال:

لا تأكلوا فيها إلّا أن لا تجدوا غيرها فاغسلوها وكُلوا فيها^(١).

التخریج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ١ ص ٣٢ وَنَبِيلُ الْأَوْطَارِ ج ١ ص ٨٤ و ٣١.

المسائل:

المسألة الأولى: آنية أهل الكتاب نجسة، بدليل:

حديث الباب.

المسألة الثانية: اختلفوا في سبب نجاسة آنيّتهم على قولين:

القول الأول: لنجاسة رطوبتهم، وهو قول الهاديّة والقاسميّة والنّاصر ومالك، بدليل:

١ - ظاهر قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨]، والكتابي يسمّى مشركاً، إذ قد قالوا: ﴿الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] و﴿عَزِيزُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠].

ورّد: بأن النّجس لغة: المستقذر، فهو أعم من المعنى الشرعي.

وقيل معناه: ذو نّجس، لأن معهم الشرك الذي هو بمنزلة النّجس، ولأنهم لا يتطهّرون، ولا يغتسلون، ولا يتجنبون النّجاسات فهي ملابسة لهم.

والحجّة على صحة هذا التأويل: أن الله أباح نساء أهل الكتاب، ومعلوم أن عرقهن لا يسلم منه من يَصّاجعهن، ومع ذلك فلا يجب من غسل الكتانية إلّا مثل ما يجب عليهم من غسل المسلمة.

٢ - حديث الباب.

ورّد بما سيأتي في القول الثاني.

القول الثاني: للاستقذار، لا لكونها نجسة، وهو قول الجمهور، لما يأتي:

١ - لو كانت نجسة لم يجعله مشروطاً بعدم وجدان غيرها، إذ الإناء المتنجس بعد إزالة نجاسته هو وما لم يتنجس على سواء.

٢ - أو لسد ذريعة المحرم.

٣ - أو لأنها نجسة لما يطبخ فيها لا لرطوبتهم، كما تفيد رواية أبي داود وأحمد بلفظ: (إننا نجاور أهل الكتاب، وهم يطبخون في قدورهم الخنزير، ويشربون في آنيّتهم الخمر، فقال رسول الله ﷺ: إن وجدتم غيرها) الحديث.

وَحَدِيثُ أَبِي تَعْلَبَةَ الْحُسَيْنِيِّ مَطلَق، وَهَذَا مَقِيدٌ بِأَنِيَّةٍ يُطْبَخُ فِيهَا مَا ذَكَرَ وَيَشْرَبُ، فَيَحْمَلُ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمَقِيدِ.

أَمَّا رَطوبَتُهُمْ فَطَاهِرَةٌ، وَهُوَ قَوْلُ الْمُؤَيَّدِ بِاللَّهِ وَالسَّافِعِيِّ وَالْجُمْهُورِ، وَهُوَ الْحَقُّ كَمَا قَالَ الصَّنْعَانِيُّ، بِدَلِيلٍ:

١- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلٌّ لَهُمْ﴾ [المائدة: ٥].

٢- وَضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَزَادَةٍ (١) امْرَأَةٍ مُشْرِكَةٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣- حَدِيثُ جَابِرٍ عِنْدَ أَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ: كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَنَصِيبُ مِنْ آتِيَةِ الْمُشْرِكِينَ وَأَسْقِيَتِهِمْ، وَلَا يَعِيبُ ذَلِكَ عَلَيْنَا.

وَأُجِيبُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ: بِأَن هَذَا كَانَ بَعْدَ الْإِسْتِيلَاءِ، وَلَا كَلَامَ فِيهِ.

وَرَدَّ الصَّنْعَانِيُّ قَائِلًا: فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَدْلَةِ غُنْيَةٌ عَنْهُ.

٤- مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ: أَنَّهُ ﷺ دَعَا يَهُودِيًّا إِلَى خَبْزِ شَعِيرٍ وَإِهَالَةِ سَنَخَةٍ (٢) فَأَكَلَ مِنْهَا.

٥- رِبْطُ ثُمَامَةَ بْنِ أَثَالٍ وَهُوَ مُشْرِكٌ بِسَارِيَةٍ مِنْ سُورِي الْمَسْجِدِ.

٦- قَالَ فِي الْبَحْرِ: لَوْ حُرِّمَتْ رَطوبَتُهُمْ لَاسْتَفَاضَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ نَقْلَ تَوْقِيهِمْ لَهَا، لِقَلَّةِ الْمُسْلِمِينَ حَيْثُئِذٍ، مَعَ كَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمُ الَّتِي لَا يَخْلُو مِنْهَا مَلْبُوسٌ وَمَطْعُومٌ، وَالْعَادَةُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ تَقْضِي بِالِاسْتِفَاضَةِ.

بَابُ الْوُضُوءِ

الْوُضُوءُ بَفَتْحِ الْوَاوِ: مَا يُتَوَضَّأُ بِهِ، وَبِضْمِهَا: يُطْلَقُ عَلَى الْفِعْلِ.

(١) الْمَزَادَةُ: الزَّادِيَّةُ وَلَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ جِلْدَتَيْنِ تَقَامُ بِنَالِثٍ بَيْنَهُمَا لِتَسْعَ / سُئِلَ السَّلَامُ ج ١ ص ٣٣ عَنِ الْقَامُوسِ.

(٢) الْإِهَالَةُ: الْوَدَكُ الْمَذَابُ، وَهُوَ دَسَمَ اللَّحْمَ وَالشَّحْمَ. سَنَخَةٌ: مَتَغِيرَةٌ. / سُئِلَ السَّلَامُ ج ١ ص ٣٣، وَالْمِضْبَاحُ الْمُئِيرُ لِلْفَيْؤُمِيِّ مَوَاد: (أَهْلٌ) وَ(السَّنَخُ) وَ(الْوَدَكُ).

وأصل الوُضُوء من الوَضَاءَة، وهي الحُسْن والنظافة. وسمي به وُضُوء الصلاة وُضُوءاً لأنه ينظف المتوضي ويحسّنه.

والوُضُوء من أعظم شروط الصلاة، وقد ثبت عند الشَّيْخَيْن من حَدِيث أَبِي هُرَيْرَةَ مرفوعاً: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ).

وفي فضل الوُضُوء أحاديث كثيرة.

● عن حُمْرَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ عَثْمَانَ دَعَا بِوُضُوءٍ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ تَمَضَّمَضَ، وَاسْتَنْشَقَ، وَاسْتَنْثَرَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْمِرْفَقِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوءِي هَذَا ^(١).

التخريج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَتَمَامُ الْحَدِيثِ:

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوءِي هَذَا ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ.

المفردات:

الْمَضْمَضَةُ: أَنْ يَجْعَلَ الْمَاءَ فِي الْفَمِ ثُمَّ يَمَجِّهِ. وَكَمَا لَهَا: أَنْ يَجْعَلَ الْمَاءَ فِيهِ ثُمَّ يَدِيرُهُ ثُمَّ يَمَجِّهِ، كَذَا فِي الشَّرْحِ.

وَفِي الْقَامُوسِ: الْمَضْمَضَةُ تَحْرِيكُ الْمَاءِ فِي الْفَمِ. فَجَعَلَ مِنْ مَسَاهَا التَّحْرِيكُ، وَلَمْ يَجْعَلْ مِنْهُ الْمَجَّ.

الاستنشاق: إيصال الماء إلى داخل الأنف وجذبه بالنفَس إلى أقصاه.

الاستنثار: إخراج الماء من الأنف بعد الاستنشاق. وهَذَا عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ اللُّغَةِ وَالْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ١ ص ٤٢ وَنَبِيلُ الْأَوْطَارِج ١ ص ١٥٥.

المرفق: بكسر ميمه وفتح فائه وبالعكس لغتان.

المسائل:

المسألة الأولى: غسل الكفين ثلاث مرات من سُنَنِ الوُضُوء باتفاق العلماء، كما نقله النووي.

وليس هو غسلهما عند الاستيقاظ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه: إن رسول الله ﷺ قال: (إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً، فإنه لا يدرى أين باتت يده) - مُتَّفَقٌ عليه واللفظ لمُسلِم، بل هَذَا سُنَّةُ الوُضُوء.

فلو استيقظ وأراد الوُضُوء فظَاهَرَ الحَدِيثَيْنِ أَنَّهُ يَغْسِلُهُمَا لِلِاسْتِيقَاطِ ثلاث مرات ثم للوُضُوء كَذَلِكَ، ويَحْتَمِلُ تداخلهما.

المسألة الثانية: لم يذكر في حديث عُثْمَانَ هل تَمَضْمَضُ واستنشَق واستنثر مرة أو ثلاثاً؟

لَكِن في حَدِيث عَلِيٍّ رضي الله عنه: أَنَّهُ مَضْمَض، واستنشق، ونثر بيده اليسرى. فعل هَذَا ثلاثاً، ثم قال: هَذَا طُهُورُ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ.

المسألة الثالثة: اختلفوا في المَضْمَضَة والاستنشاق على أقوال:

القول الأول: واجبتان. وهو قول أَحْمَد وإِسْحَاق وابن المُنْذِر والهِدَادي، بدليل:

١- الأمر بهما في حَدِيث أَبِي داود بإسناد صَحِيح وفيه: وبَالِغ في الاستنشاق إِلَّا أَن تكون صائماً.

وفي حَدِيث أَبِي داود وغيره بإسناد صَحِيح: إِذَا تَوَضَّأْتَ فَمَضْمَضْ.

٢- حَدِيث أَبِي هُرَيْرَةَ (أمر رسول الله ﷺ بالمضمضة والاستنشاق) - رواه الدَّارَقُطْنِي.

٣- مواظبة الرسول ﷺ عليهما في جميع وُضُوءه.

٤- أَنَّهُ من تمام غسل الوجه. فالأمر بغسله أمرٌ بهما.

القول الثاني: سُنَّتَان، وهو قول مَالِك والشافِعِي والأَوْزَاعِي والليث والزُّهْرِي، بدليل:

حَدِيثُ أَبِي دَاوُدَ وَالذَّارِقُطْنِيِّ فِيهِ: (إِنَّهُ لَا تَتِمُّ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ حَتَّى يُسَبِّحَ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى، فَيَغْسِلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَيَمْسَحَ بِرَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ).

فَلَمْ يَذْكُرِ الْمَضْمُوعَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ، فَإِنَّهُ اقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى الْوَاجِبِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ، وَحِينَئِذٍ فَيُؤَوَّلُ حَدِيثُ الْأَمْرِ (وَبِالْغِ) بِأَنَّهُ أَمَرَ نَدْبَ.

القول الثالث: إِنَّهَا فَرَضُ فِي الْجَنَابَةِ وَسُنَّةٌ فِي الْوُضُوءِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ وَالثَّوْرِيِّ وَزَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، بِدَلِيلٍ:

حَدِيثُ: (عَشْرٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ).

وَرَدَّهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَرٍ فِي التَّلْخِصِ: بِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِهَذَا اللَّفْظِ بَلْ وَرَدَ (مِنْ الْفِطْرَةِ). وَلَوْ وَرَدَ لَمْ يَنْتَهْضْ دَلِيلًا عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ، لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ السُّنَّةُ: أَيْ الطَّرِيقَةُ، لَا السُّنَّةَ بِالْمَعْنَى الْأَصْطِلَاحِيَّةِ الْأَصُولِيَّةِ.

الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي قَوْلِهِ ﷺ (ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ الْيُمْنَى). بَيَانٌ لِمَا أَجْمَلَ فِي الْآيَةِ: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]، وَأَنَّهُ يَقْدَمُ الْيُمْنَى.

الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: اخْتَلَفُوا فِي مَعْنَى كَلِمَةِ (إِلَى) الْوَارِدَةِ فِي (إِلَى الْمِرْفَقِ) مِنْ حَدِيثِ الْبَابِ عَلَى قَوْلَيْنِ:

القول الأول: إِنَّهَا لَانْتِهَاءُ الْغَايَةِ، وَهُوَ الْأَصْلُ. وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ دَاوُدَ الظَّاهِرِيِّ.

القول الثاني: إِنَّهَا بِمَعْنَى (مَعَ)، فَتَدْخُلُ عِنْدَئِذٍ الْمِرْفَقُ فِي الْغَسْلِ. وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَقَدْ بَيَّنْتُ الْأَحَادِيثَ أَنَّهُ الْمُرَادُ:

١- حَدِيثُ جَابِرٍ: (كَانَ يُدِيرُ الْمَاءَ عَلَى مِرْفَقَيْهِ، أَيِ النَّبِيِّ ﷺ) - أَخْرَجَهُ الذَّارِقُطْنِيُّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

٢- وَفِي حَدِيثِ صِفَةِ وَضُوءِ عُثْمَانَ: (أَنَّهُ غَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، حَتَّى مَسَحَ أَطْرَافَ الْعِصْدَيْنِ) - أَخْرَجَهُ الذَّارِقُطْنِيُّ بِسَنَدٍ حَسَنٍ.

٣- وَفِي حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ: (وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ حَتَّى جَاوَزَ الْمِرْفَقَ).

وهو عند البرّار والطّبرانيّ.

٤- وفي حديث ثعلبة بن عباد عن أبيه: (ثم غسل ذراعيه حتى سال الماء على مرفقيه). وهو عند الطّحاويّ والطّبرانيّ.

٥- حديث أبي هريرة: (أنه توضأ حتى أشرع في العضد، ثم قال: هكّذا رأيت رسول الله ﷺ) - أخرجه مسلم.

فهذه الأحاديث يقوي بعضها بعضاً.

قال إسحاق بن راهوية: (إلى) في الآية يُحتمل أن تكون بمعنى الغاية، وأن تكون بمعنى مع، فبيّنت السُّنة أنها بمعنى مع.

وقال الشافعيّ: لا أعلم خلافاً في إيجاب دخول المرفقين في الوضوء.

وقال الزّمخشريّ: لفظ (إلى) يفيد معنى الغاية مطلقاً، فأما دخولها في الحكم وخروجها فأمر يدور مع الدليل ثم ذكر أمثلة لذلك، وقد عرفت أنه قد قام ههنا الدليل على دخولها.

المسألة السادسة: قوله (ثم مسح برأسه) موافق للآية ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] في الإتيان بالباء. ومسح يتعدى بها وبنفسه، قال القرطبيّ: إن الباء هنا للتعدية يجوز حذفها وإثباتها.

وقيل: دخلت الباء هاهنا لمعنى تفيده، وهو أن الغسل لغة يقتضي مغسولاً به، والمسح لغة لا يقتضي ممسوحاً به.

فلو قال: امسحوا رؤوسكم، لأجزأ المسح باليد بغير ماء، وكأنه قال: فامسحوا برؤوسكم الماء، وهو من باب القلب، والأصل فيه: فامسحوا بالماء رؤوسكم.

واتفق العلماء على استحباب مسح جميع الرأس، قاله النوويّ.

المسألة السابعة: اختلفوا في وجوب مسح كل الرأس أو بعضه على قولين، لأن الآية لا تدل على استيعاب الرأس أو عدم استيعابه.

القول الأول: يجب مسح جميع الرأس. وهو قول مالك والمزنيّ وإحدى الروایتين عن أحمد وابن عُلَيّة وأكثر العشرة، بدليل:

١ - حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ، بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ ثُمَّ ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ) - رواه الْجَمَاعَةُ.

٢ - حَدِيثُ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ: (أَنَّهُ مَسَحَ بِرَأْسِهِ حَتَّى بَلَغَ الْقَذَالَ) (١) - رواه أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

وَرُدَّ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ: أَنَّ الْفِعْلَ بِمَجْرَدِهِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْوَجُوبِ، وَفِي حَدِيثِ طَلْحَةَ مَقَالٌ.
٣ - قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، والرأس حقيقة اسم لجميعه، والبعض مجاز.

وَرُدَّ: أَنَّ الْبَاءَ لِلتَّبْعِيضِ.
وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ كَوْنُهَا لِلتَّبْعِيضِ، وَقَدْ أَنْكَرَهُ سَيِّبَوَيْهِ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ مَوْضِعاً مِنْ كِتَابِهِ.

القول الثاني: يجزيء مسح بعض الرأس، بدليل: ثبوته في السُّنَّةِ، والسُّنَّةُ وردت مبينة لأحد احتمالَي الآية.
ومن الأحاديث:

١ - ما رواه الشَّافِعِيُّ عَنْ حَدِيثِ عَطَاءٍ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ، فَحَسَرَ الْعِمَامَةَ عَنْ رَأْسِهِ، وَمَسَحَ مُقَدِّمَ رَأْسِهِ). وهو وإن كان مُرْسَلاً فَقَدْ اعْتَصَدَ:

بِمَجِيئِهِ مَرْفُوعاً مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، وهو وإن كان في سنده مجهول فقد عضد:
بِمَا أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ: أَنَّهُ مَسَحَ مُقَدِّمَ رَأْسِهِ، وَفِيهِ رَأْيٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ.

٢ - الثَّابِتُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْاِكْتِفَاءُ بِمَسْحِ بَعْضِ الرَّأْسِ، وَلَمْ يَنْكَرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ كَمَا قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُ.

وَالْقَائِلُونَ بِالتَّبْعِيضِ اخْتَلَفُوا فِي تَحْدِيدِ الْمَسْحِ عَلَى أَقْوَالٍ:

القول الأول: الواجب ربع الرأس، وهو قول أَبِي حَنِيفَةَ.

(١) الْقَذَالُ: مَوْخَرُ الرَّأْسِ. / المصباح المنير. مادة (القذال).

القول الثاني: يجزيء مسح بعض الرأس، ولا يُحدّد بحدّ، وهو قول الشافعيّ والطبريّ.

القول الثالث: يجزيء مسح بعض الرأس ويمسح المقدّم، وهو قول الثوريّ والأوزاعيّ والليث وأحمد وزيد والنّاصر، بدليل:

حدّيث أنس: أنه ﷺ أدخل يده من تحت العِمَامَةِ، فمسح مقدّم رأسه، ولم ينقض العِمَامَةَ.

القول الرابع: لا بد من مسح البعض مع التكميل على العِمَامَةِ. وهو قول ابن القيم، بدليل: حدّيث المغيرة: (أنه ﷺ توضأ فمسح بناصيته وعلى العِمَامَةِ) - رواه مسلم وأبو داود والترمذيّ.

المسألة الثامنة: اختلفوا في المراد بالكعب^(١):

القول الأول: إنه العظم الناشز عند ملتقى الساق، وهو قول الأكثر. وأوضح دليل عليه: حدّيث النعمان بن بشير في صفة الصف في الصلاة: فرأيت الرجل منأيلزق كعبه بكعب صاحبه. ويُرَدّ عليه:

أن المخالف يقول: أنا أسميه كعباً ولا أخالفكم فيه، لكنني أقول: إنه غير المراد في آية الوُضوء، إذ الكعب يطلق على الناشز وعلى ما في ظهر القدم، وغاية ما في حدّيث النعمان أنه سمى الناشز كعباً، ولا خلاف في تسميته.

القول الثاني: إنه العظم الذي في ظهر القدم عند مَعْقِد السَّراك، وهو المحكي عن الإماميّة وأبي حنيفة.

المسألة التاسعة: اختلفوا في غسل الرجلين على أقوال منها:

القول الأول: وجوب غسل القدمين مع الكعبين ولا يُجزيء مسحهما. وهو قول

(١) الكعب: هو كل مفصل للعظام، والعظمُ النَّاشِزُ فوقَ القَدَم، والنَّاشِزَان من جانبيها. / القاموس المحيط، مادة (الكعب).

جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَهْلِ الْفُتُوَى فِي الْأَعْصَارِ وَالْأَمْصَارِ، نَقَلَ هَذَا الْإِجْمَاعَ النَّوَوِيُّ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى وَغَيْرُهُمْ، بِدَلِيلٍ:

١ - حَدِيثُ الْبَابِ.

٢ - حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: (وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ) - مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣ - حَدِيثُ جَابِرٍ: (أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأْنَا لِلصَّلَاةِ أَنْ نَغْسِلَ أَرْجُلَنَا) - أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَمِثْلُهُ حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ عَبَّسَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

٤ - قَوْلُهُ ﷺ بَعْدَ أَنْ تَوَضَّأَ وَضُوءَ غَسَلٍ فِيهِ قَدَمِيهِ: (فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا أَوْ نَقَصَ فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ) - أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَابْنُ خُرَيْمَةَ مِنْ طَرَقِ صَحِيحَةٍ.

٥ - لَمْ يَثْبِتِ الْمَسْحَ عَنْهُ بِوَجْهِ صَحِيحٍ، بَلْ ثَبَتَ مَدَاوِمَتَهُ عَلَى الْغَسْلِ.

٦ - إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى الْغَسْلِ.

وَلِذَلِكَ: حَمَلُوا الْآيَةَ فِي قِرَاءَةِ النَّصْبِ (وَأَرْجِلَكُمْ) عَلَى أَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى (وَجُوهَكُمْ) فَيَقْتَضِي الْغَسْلَ.

وَفِي قِرَاءَةِ الْجِرِ (وَأَرْجِلَكُمْ) عَلَى أَنَّهَا قَدْ جُرَّتْ لِلْجَوَارِ، وَحُكِمَ بِجَوَازِ الْجِرِ لِلْجَوَارِ جَمَاعَةً مِنْ أُمَّةِ الْإِعْرَابِ كَسِبَبَوِيهِ وَالْأَخْفَشِ.

القول الثاني: وجوب المسح، وهو قول الإمامية، بدليل:

قِرَاءَةُ الْجِرِ فِي (وَأَرْجِلَكُمْ) وَهِيَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى (بِرؤُوسِكُمْ).

وقِرَاءَةُ النَّصْبِ (وَأَرْجِلَكُمْ) مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَحَلِّ (بِرؤُوسِكُمْ).

وَيُرَدُّ عَلَيْهِمْ: بَأَنَّ الْأَحَادِيثَ الْمُتَوَاتِرَةَ تَصْرِفُ مَعْنَى الْآيَةِ إِلَى مَا تَقْدَمُ مِنْ قَوْلِ الْجُمْهُورِ. وَهَؤُلَاءِ لَا يَمْلِكُونَ جَوَاباً عَنْهَا.

المسألة العاشرة: اختلفوا في الترتيب بين الأعضاء في الوضوء على قولين:

القول الأول: الوجوب، بدليل:

١ - حَدِيثُ الْبَابِ، وَفِيهِ التَّرْتِيبُ بِثَمٍّ.

ورُدَّ: بأنه من لفظ الرَّاوي، وغايته أنه وقع من النَّبِيِّ ﷺ على تلك الصفة، والفعلُ بمجردَه لا يَدُلُّ على الوجوب.

٢- الواو في الآية، وهي تفيد التَّرتيب.

ورُدَّ: بأنه خلاف ما عليه جُمهُورُ النحاة وغيرهم.

٣- حَدِيثُ أَنَّهُ ﷺ تَوَضَّأَ عَلَى الْوَلَاءِ، ثُمَّ قَالَ: (هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ).
ورُدَّ: بأن فيه مقالاً لا ينتهز دليلاً، ومن خرَّجه من المتأخرين من طرق فقد خلط.

القول الثاني: عدم الوجوب، وهو قول ابن مَسْعُودٍ وَمَكْحُولٍ وَمَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَدَاوُدَ وَالْمُزَنِّيَّ.

المسألة الحادية عشرة: أفاد الحديث الثلاث، وهو غير واجب بالإجماع، وفيه خلاف شاذ.

ودليل عدم وجوبه:

أ- تصريح الأحاديث بأنه ﷺ تَوَضَّأَ مرتين مرتين، ومرة مرة، وبعض الأعضاء ثلثها، وبعضها بخلاف ذلك.

ب- تصريحه في وضوء مرة مرة أنه لا يقبل الله الصلاة إلا به.

المسألة الثانية عشرة: قوله: (لَا يُحَدَّثُ فِيهَا نَفْسُهُ):

هو ما كان بأمور الدنيا وما لا تعلق له بالصلاة، ولو عرض له حَدِيثٌ فَأَعْرَضَ عنه بمجرد عروضه عفي عنه، ولا يعد مُحَدَّثاً لِنَفْسِهِ.

وَحَدِيثُ النَّفْسِ قَسَمَانِ كَمَا قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعَيْدِ:

أحدهما: ما يهجم هجماً يتعذر دفعه عن النفس.

ثانيهما: ما تسترسل معه النفس ويمكن قطعه ودفعه، فيمكن أن يُحْمَلَ حَدِيثُ الْبَابِ عَلَى هَذَا النِّوعِ الثَّانِي، وَيُخْرَجَ عَنْهُ الْأَوَّلُ لِعُسْرِ اعْتِبَارِهِ.

التَّيْمُنُ

● عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَجِّبُهُ التَّيْمُنُ فِي تَنَعُّلِهِ وَتَرَجُّلِهِ وَطَهُورِهِ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ (١).

التخريج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

المفردات:

التَّيْمُنُ: تقديم الأيمن.

التنعل: لبس النعل.

الترجل: مشط الشعر.

المسائل:

المسألة الأولى: قال ابن دَقِيقِ الْعِيدِ: قوله (كله) عام مخصوص بدخول الخلاء والخروج من المسجد ونحوهما، فإنه يبدأ فيهما باليسار.

قيل: والتأكيد بـ(كله) يَدُلُّ عَلَى بقاء التعميم ودفع التجوز عن البعض، فيحتمل أن يقال: حقيقة (الشأن) ما كان فعلاً مقصوداً، وما يستحب فيه التيسار ليس من الأفعال المقصودة، بل هي إما تروك وإما غير مقصودة.

المسألة الثانية: يستحب البداءة بشق الرأس الأيمن في التَّرَجُّل والغسل والحلق، وباليامن في الوُضُوء والغسل والأكل والشرب وغير ذلك، وعليه إجماع العلماء، حكاه النَّوَوِيُّ وابن قُدَّامَةَ في الْمُغْنِي، بدليل:

أن لفظة (يعجبه) في حَدِيثِ الباب تدل على استحباب ذلك شرعاً.

قال الصَّنْعَانِيُّ: وقد ذكرنا تحقيقه في حواشي شَرْحِ الْعُمْدَةِ عند الكلام على هَذَا الْحَدِيثِ.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ١ ص ٥٠ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ١ ص ١٨٨ .

المسألة الثالثة: قال النووي: قاعدة الشرع المستمرة البداءة باليمين في كل ما كان من باب التكريم والتزيين، وما كان بضدها استحب فيه التياسر.

الدعاء بعد الوضوء

● عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

ما منكم من أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيُسَبِّحُ الْوُضُوءَ ثم يقول: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، إِلَّا فَتَحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّانِيَةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ (١).

التخریج:

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ. وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ. وَرَوَاهُ ابْنُ السُّنِّيِّ فِي عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ. وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَزَادَ: (اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ)، وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ وَإِنْ قَالَ عَنْهَا بَعْدَ إِخْرَاجِ الْحَدِيثِ فِي إِسْنَادِهِ اضْطِرَابٌ، إِلَّا أَنَّ صَدْرَ الْحَدِيثِ ثَابِتٌ فِي مُسْلِمٍ، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ رَوَاهَا الْبَزَّازُ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ مِنْ طَرِيقِ ثَوْبَانَ بَلَفْظٍ: (مَنْ دَعَا بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ فَسَاعَةً فَرَّغَ مِنْ وُضُوئِهِ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ). وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ بَلَفْظٍ: (مَنْ تَوَضَّأَ فَقَالَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، كَتَبَ فِي رَقٍّ، ثُمَّ طَبَعَ بِطَابَعٍ، فَلَا يَكْسِرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ).

وصحح النسائي أنه موقوف.

المفردات:

فتحت له أبواب الجنة: هو تعبير عن الآتي بالماضي لتحقيق وقوعه، فهو من باب ﴿وَنُفِّخَ فِي الصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩، يس: ٥١، الزمر: ٦٨، ق: ٢٠]، والمراد تفتح له يوم القيامة.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ١ ص ٥٦ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ١ ص ١٩١.

المسائل:

المسألة الأولى: هَذَا الدُّكْرُ عَقِيبُ الْوُضُوءِ. وَقَالَ النَّوَوِيُّ: قَالَ أَصْحَابُنَا: وَيَسْتَحِبُّ أَيْضاً عَقِيبَ الْغَسْلِ.

المسألة الثانية: زِيَادَةُ التَّرْمِذِيِّ فِي الْحَدِيثِ جَمَعَ بَيْنَهُمَا إِمَاماً بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَلَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]. وَلَمَّا كَانَتِ التَّوْبَةُ طَهَارَةً الْبَاطِنِ مِنْ أَدْرَانِ الذَّنُوبِ، وَالْوُضُوءُ طَهَارَةُ الظَّاهِرِ عَنِ الْأَحْدَاثِ الْمَانِعَةِ عَنِ التَّقَرُّبِ إِلَيْهِ تَعَالَى نَاسِبُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا: أَيْ طَلَبُ ذَلِكَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى غَايَةَ الْمُنَاسَبَةِ فِي طَلَبِ أَنْ يَكُونَ السَّائِلُ مَحْبُوباً لِلَّهِ وَفِي زَمْرَةِ الْمَحْبُوبِينَ لَهُ.

المسألة الثالثة: قَالَ النَّوَوِيُّ: الْأَدْعِيَةُ فِي أَثْنَاءِ الْوُضُوءِ لَا أَصْلَ لَهَا، وَلَمْ يَذْكُرْهَا الْمُتَقَدِّمُونَ. وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: لَمْ يَصِحَّ فِيهِ حَدِيثٌ.

باب المسح على الخفين

الخُفَّ: نَعْلٌ مِنْ أَدَمٍ يَغْطِي الْكَعْبَيْنِ.

وَالْجُرْمُوقُ: خُفٌّ كَبِيرٌ يَلْبَسُ فَوْقَ خُفِّ صَغِيرٍ.

وَالْجَوْرَبُ: فَوْقَ الْجُرْمُوقِ يَغْطِي الْكَعْبَيْنِ بَعْضَ التَّغْطِيَةِ دُونَ النَّعْلِ، وَهِيَ تَكُونُ دُونَ الْكِعَابِ.

● عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَتَوَضَّأَ، فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزَعِ خُفِّيهِ، فَقَالَ: دَعُوهَا فَإِنِّي أَدْخَلْتُهَآ طَاهِرَتَيْنِ، فَمَسَحَ عَلَيْهَآ^(١).

التخریج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ، وَهَذَا اللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

وَذَكَرَ الْبَزَّازُ: أَنَّهُ رَوَى عَنِ الْمُغِيرَةِ مِنْ سَتَيْنِ طَرِيقاً، وَذَكَرَ مِنْهَا ابْنُ مَنَدَةَ خَمْسَةً وَأَرْبَعِينَ طَرِيقاً.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ١ ص ٥٧ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ١ ص ١٩٥ .

المفردات:

توضاً: أي أخذ في الوُضوء، كما صرحت فيه الأحاديث، ففي لفظ: (تضمض واستنشق ثلاث مرات)، وفي أخرى (فمسح برأسه). فالمراد بقوله: (توضاً) أخذ فيه، لا أنه استكماله كما هو ظاهر اللفظ.

أهويت: مددت يدي، أو قصدت الهويّ من القيام إلى القعود.

طاهرتين: حال من القدمين، كما تبينه رواية أبي داود: (فإني أدخلت القدمين الخفين وهما طاهرتان).

المسائل:

المسألة الأولى: سبب الهويّ في قوله: (فأهويت لأنزع خفيه) هو:

- ١ - كأنه لم يكن قد علم برخصة المسح.
- ٢ - أو علمها وظن أنه ﷺ سيفعل الأفضل بناءً على أن الغسل أفضل، ويأتي فيه الخلاف.
- ٣ - أو جَوَّز أنه لم يحصل شرط المسح، وهذا الأخير أقرب؛ لقوله ﷺ: (دعها...).

المسألة الثانية: يجوز المسح على الخفين في السَّفر، بدليل:

١ - حَدِيثُ الباب، وهو ظاهر. والمُغِيرَةُ كان مع النَّبِيِّ ﷺ في سفر، كما صرح به البُخَارِيُّ. وعند مَالِك وأبي داود تعيين السفر أنه في غزوة تَبُوك، وتعيين الصلاة أنها صلاة الفجر.

٢ - عن عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ولياليهنَّ للمسافر، ويوماً وليلة للمقيم، يعني في المسح على الخفين) - أخرجه مُسْلِم وأبو داود والتِّرْمِذِيُّ وابن حِبَّان.

٣ - عن أبي بَكْرَةَ عن النَّبِيِّ ﷺ: (أنَّه رَخَّصَ للمسافر ثلاثة أيام ولياليهنَّ، وللمقيم يوماً وليلة، إذا تطهَّر فلبس خُفَّيه أن يَمْسَحَ عليهما) - أخرجه الدَّارَقُطْنِيُّ وصححه ابن خُزَيْمَةَ والخَطَّابِيُّ والشَّافِعِيُّ.

المسألة الثالثة: يجوز المسح على الخُفَّين في الحَضَر، بدليل:

ما تقدم من حَدِيثِ عَلِيٍّ وَأَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

المسألة الرابعة: اختلفوا في حكم المسح على الخُفَّينِ على قولين:

القول الأول: الجواز. وهو قول عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَبَلَّالٍ وَحُذَيْفَةَ وَبُرَيْدَةَ وَخُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ وَسَلْمَانَ وَجَرِيرَ الْبَجَلِيِّ... وغيرهم، وبه قال أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُمَا، بدليل:

١- الأحاديث المتقدمة وغيرهما.

قال أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: فيه أربعون حَدِيثًا عن الصَّحَابَةِ مرفوعة.

وقال ابن أَبِي حَاتِمٍ: فيه عن أحدٍ وَأَرْبَعِينَ صَحَابِيًّا.

وقال ابن عبد البرّ في الاستذكار: رَوَى عن النَّبِيِّ ﷺ المسح على الخُفَّينِ نحو من أَرْبَعِينَ من الصَّحَابَةِ.

ونقل ابن المُنْذِرِ عن الحَسَنِ البَصْرِيِّ قال: حَدَّثَنِي سَبْعُونَ من أصحاب رسول الله ﷺ أنه كان يمسح على الخفين. وأخرجه عن الحسن ابن أبي شَيْبَةَ.

وذكر أبو القَاسِمِ بن مَنْدَةَ أسماء من رواه في تذكرته، فبلغوا ثمانين صَحَابِيًّا.

وقال ابن المُبَارَكِ: ليس في المسح على الخُفَّينِ بين الصَّحَابَةِ اختلاف، لأن كل من رَوَى عنه إنكاره فقد رَوَى عنه إثباته. نقله ابن المُنْذِرِ.

وقال ابن عبد البرّ: لا أعلم أنه روي عن أحد من السَّلَفِ إنكاره إِلَّا عن مَالِكٍ، مع أن الرِّوَايَةَ الصَّحِيحَةَ عنه مصرحة بإثباته.

وقال ابن حَجَرٍ: قد صرح جمع من الحُفَظَاءِ بأن المسح متواتر.

٢- ثبت في آية المائدة القراءة بالجر لـ ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، أي: وأرجلكم، عطفاً على الممسوح وهو الرأس، فيحمل على مسح الخفين كما بَيَّنَّتْهُ السُّنَّةُ، وَيَتِمُّ ثبوت المسح بالسُّنَّةِ والكتاب، وهو أَحْسَنُ الوجوه التي توجه به قراءة الجر.

القول الثاني: عدم الجواز. وهو المروي عن الهَادَوِيَّةِ والعِثْرَةِ جَمِيعاً والإمامِيَّةِ والخَوَارِجِ وأبي بَكْرٍ بن داود الظَّاهِرِيِّ. واستدلوا:

١- بقوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]، فعينت الآية مباشرة

الرجلين بالماء.

والأحاديث المذكورة في المسح منسوخة بآية المائدة، بدليل قول عليّ عليه السلام: سبق الكتاب الخفين. وقول ابن عباس: ما مسح رسول الله ﷺ بعد المائدة. وأجيب بما يأتي:

أ- إن آية الوضوء نزلت في غزوة المُرَيْسِيع، ومسحه ﷺ في غزوة تبوك، فكيف ينسخ المتقدم المتأخر؟

ب- ثبت في حَدِيثِ جَرِيرِ الْبَجَلِيِّ: أنه لما رَوَى أنه رأى رسول الله ﷺ يمسح على خفيه، قيل له: هل كان ذلك قبل المائدة أو بعدها؟ قال: وهل أسلمت إلا بعد المائدة؟ وهو حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

ج- أنه لو سلم تأخر آية المائدة فلا منافاة بين المسح والآية، لأن قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] مطلق وقيدته أحاديث المسح على الخف، أو عام وخصصته تلك الأحاديث.

د- حَدِيثُ عَلِيٍّ مُنْقَطِعٌ، وكذا ما روي عن ابن عباس. وهو يخالف ما ثبت عنهما من القول بالمسح، وقد عارض حَدِيثَهُمَا ما هو أصح منهما وهو حَدِيثُ جَرِيرِ الْبَجَلِيِّ المتقدم.

٢- بما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: لئن أقطع رجلي أحب إلي من أن امسح عليهما.

وأجيب: بأن فيه مُحَمَّدَ بْنَ مُهَاجِرٍ، قال ابن حبان: كان يضع الحديث.

٣- بأحاديث تعليم الوضوء التي عينت غسل الرجلين.

وأجيب: بأنه ليس فيها ما ينافي جواز المسح على الخفين، فإنها كلها فيمن ليس عليه خُفَّان، فأَيُّ دلالة على نفي ذلك؟

المسألة الخامسة: للمسح عند القائلين به شرطان:

الشرط الأول: ما أشار إليه الحديث، وهو لبس الخفين مع كمال طهارة القدمين، وذلك بأن يلبسهما وهو على طهارة تامة، بأن يتوضأ حتى يكمل وضوءه، ثم يلبسهما، فإذا أحدث بعد ذلك حَدَثًا أصغر جاز المسح عليهما، بناء على أنه أريد بطاهرتين الطهارة الكاملة.

وقد قيل: بل يحتمل أنهما طاهرتان عن النجاسة. يروى عن داود.
الشرط الثاني: مُسْتَفَادٌ مِنْ مَسْمَى الْخُفِّ، فإن المراد به الكامل، لأنه المتبادر عند الإطلاق، وذلك بأن يكون ساتراً قوياً مانعاً نفوذ الماء، غير مخرق، فلا يمسح على ما لا يستر العقبين، ولا مخرق يبدو منه محل الفرض، ولا على منسوج إذ لا يمنع نفوذ الماء، ولا مغصوب لوجوب نزعه.

الاستنزال من البول

● عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

استنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه.

التخریج:

رواه الدارقطني.

● مرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِقَبْرَيْنِ يُعَذَّبَانِ، ثُمَّ أَخْبَرَ أَنَّ عَذَابَ أَحَدِهِمَا لَأَنَّهُ كَانَ لَا يَسْتَنْزَهُ مِنَ الْبَوْلِ، أَوْ لَأَنَّهُ لَا يَسْتَرْ مِنْ بَوْلِهِ، أَوْ لَأَنَّهُ لَا يَسْتَبْرِيءُ، أَوْ لَأَنَّهُ لَا يَتَوَقَّاهُ^(١).

التخریج:

الحديث في الصحيحين عن ابن عباس، واللفاظ بـ (أو) واردة في الروايات.

المفردات:

استنزهوا: من التنزه وهو البعد، بمعنى: تنزهوا، أو بمعنى اطلبوا النزاهة.

عامة الشيء: معظمه، والمراد: أنه أكثر أسبابه.

منه: أي بسبب ملاسته وعدم التنزه عنه.

لا يستتر من بوله: من الاستتار، أي: لا يجعل بينه وبين بوله ساتراً يمنعه عن الملامسة له.

المسائل:

المسألة الأولى: في الحديثين أمر بالبعد عن البول، وتحريم ملاسته، وعدم التحرز منه.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ١ ص ٨٢ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ١ ص ١٠٥ و ١٠٧.

المسألة الثانية: إن عقوبة عدم التنزه من البول تُعَجَّل في القبر.

المسألة الثالثة: في الحَدِيثَيْن دلالة على نجاسة البول.

المسألة الرابعة: اختلف الفقهاء في إزالة النجاسة على قولين:

القول الأول: إزالتها ليست بفرض، وهو قول مَالِك.

واعتذر لِمَالِك عن الحَدِيث (استنزهوا...) بأنه يحتمل أنه عُذِّب لأنه كان يترك البول يسيل عليه، فيصلي بغير طهور، لأن الوُضُوء لا يَصِحَّ مع وجوده.

ورُدَّ: بأنه تقييد لم يَدُلَّ عليه دليل، وقد أمر الله سُبْحَانَهُ بتطهير الثياب، ولم يقيد بحالة مخصوصة.

القول الثاني: إزالتها فرض ما عدا ما يعفى عنه منها، وهو قول الشَّافِعِيِّ. بدليل:

١- حَدِيثُ التعذيب على عدم التنزه من البول، وهو وعيد لا يكون إلَّا على ترك فرض.

٢- أحاديث الأمر بالذهاب إلى المخرج بالأحجار، والأمر بالاستطابة.

المسألة الخامسة: الحَدِيثُ نص في بول الإنسان، لأن الألف واللام في البول في حَدِيثِ

الباب عوض عن المضاف، أي: عن بوله، بدليل لفظ البُخَارِيِّ في صاحب القبرين (كان لا يستنزه عن بوله).

ومَن حمله في جميع الأبوال، وأدخل فيه أبوال الإبل كابن حَجَرٍ في فَتْحِ البَارِي فَقَدْ تَعَسَّف. قال الصَّنْعَانِيُّ: وقد بيَّنا وجه التعسف في هوامش فَتْحِ البَارِي.

قراءة الجنب القرآن

● عن عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كان رسول الله ﷺ يُقْرَأُ الْقُرْآنَ مَا لَمْ يَكُنْ جُنْبًا^(١).

التخریج:

رواه أَحْمَدُ والأربعة، وهذا لفظ التِّرْمِذِيِّ وحَسَنه، وصححه ابن حِبَّانَ.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ١ ص ٨٨ وَنَبِيلُ الْأَوْطَارِ ج ١ ص ٢٤٦.

وقال ابن حَجَرٍ في التلخيص: حكم بصحته التِّرْمِذِيُّ وابن السَّكَنِ وعبد الحق والبَغَوِيُّ.

وَرَوَى ابن خُزَيْمَةَ بإسناده عن شُعْبَةَ أنه قال: هَذَا الْحَدِيثُ ثَلَاثُ رَأْسٍ مَالِي، وَمَا أُحَدِّثُ بِحَدِيثٍ أَحْسَنَ مِنْهُ.

وَأَمَّا قول النَّوَوِيِّ: خَالَفَ التِّرْمِذِيُّ الْأَكْثَرُونَ فَضَعَفُوا هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَدْ قَالَ ابن حَجَرٍ: إِنْ تَخْصِيصُهُ لِلتِّرْمِذِيِّ بِأَنَّهُ صَحَّحَهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ تَصْحِيحَهُ لغيره. وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْ صَحَّحِهِ غَيْرُ التِّرْمِذِيِّ.

المسائل:

اختلفوا في قراءة الجُنُبِ للقرآن على قولين:

القول الأول: جواز القراءة للجُنُبِ، بدليل:

١ - مَا رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ ابن عَبَّاسٍ: (أَنَّهُ لَمْ يَرِ بِالْقِرَاءَةِ لِلْجُنُبِ بِأَسَاءَ).

٢ - حَدِيثُ ابن عَبَّاسٍ مَرْفُوعاً: (لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ فَقَالَ: بِسْمِ اللَّهِ). وَأُجِيبَ:

أ - بِأَنَّ الْقَائِلَ بِسْمِ اللَّهِ يَأْتِي بِهِذَا اللَّفْظَ غَيْرَ قَاصِدٍ لِلتَّلَاوَةِ.

ب - وَلَأنَّهُ قَبْلَ غَشْيَانِهِ أَهْلَهُ وَصِرُورَتِهِ جُنُباً.

٣ - حَدِيثُ ابن أَبِي شَيْبَةَ: (أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ إِذَا غَشِيَ أَهْلَهُ فَأَنْزَلَ قَالَ: اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ لِلشَّيْطَانِ فِيهَا رِزْقَتَنِي نَصيباً).

وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَسْمِيَةٌ، فَلَا يَرُدُّ بِهِ إِشْكَالٌ.

٤ - حَدِيثُ عَائِشَةَ: إِنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانَةٍ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ حَدِيثٌ مُخَصَّصٌ بِحَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثُ الْبَابِ.

قَالَ الصَّنْعَانِيُّ: وَلَكِنْ الْحَقُّ أَنَّهُ لَا يَنْهَضُ عَلَى التَّحْرِيمِ، بَلْ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ حَالِ الْجَنَابَةِ لِلْكِرَاهَةِ أَوْ نَحْوِهَا.

القول الثاني: تحريم القراءة للجُنُب، وهو قول القَاسِمِ والهِادِي والشَّافِعِيِّ، بدليل:

١- ما أخرجه أبو يَعْلَى من حَدِيثِ عَلِيٍّ قَالَ: (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوْضِئاً، ثُمَّ قَرَأَ شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا لِمَنْ لَيْسَ بِجُنُبٍ، فَأَمَّا الْجُنُبُ فَلَا وَلَا آيَةَ).
قَالَ الْهَيْثَمِيُّ: رَجَالُهُ مُوثِقُونَ.

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ، لِأَنَّهُ نَهَى، وَأَصْلُهُ ذَلِكَ.

٢- مَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَوْقُوفاً: (اقْرَءُوا الْقُرْآنَ مَا لَمْ تُصِْبْ أَحَدَكُمْ جَنَابَةً، فَإِنْ أَصَابَتْهُ فَلَا وَلَا حَرْفًا) - أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ.
وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ غَيْرُ مَرْفُوعٍ، بَلْ هُوَ مَوْقُوفٌ.

٣- حَدِيثُ الْبَابِ.

وَأُجِيبَ: بِمَا قَالَ ابْنُ خُرَيْمَةَ: لَا حُجَّةَ فِي الْحَدِيثِ لِمَنْ مَنَعَ الْجُنُبَ مِنَ الْقِرَاءَةِ، لِأَنَّهُ:

أ- لَيْسَ فِيهِ نَهْيٌ، وَإِنَّمَا هِيَ حِكَايَةُ فَعَلٍ.

ب- لَمْ يَبَيِّنْ ﷺ أَنَّهُ إِنَّمَا امْتَنَعَ عَنْ ذَلِكَ لِأَجْلِ الْجَنَابَةِ.

٤- حَدِيثٌ: (لَمْ يَكُنْ يَحْبِبُ النَّبِيُّ ﷺ أَوْ يَحْجِزُهُ شَيْءٌ سِوَى الْجَنَابَةِ) - أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ وَابْنُ خُرَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَالْبَزَّازُ وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَالبَيْهَقِيُّ.

قِيلَ: هَذَا الْحَدِيثُ أَصْرَحُ فِي الدَّلِيلِ عَلَى تَحْرِيمِ الْقِرَاءَةِ عَلَى الْجُنُبِ مِنْ حَدِيثِ الْبَابِ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ غَيْرُ ظَاهِرٍ، فَإِنَّ الْأَلْفَاظَ كُلَّهَا إِخْبَارٌ عَنْ تَرْكِهِ ﷺ الْقُرْآنَ حَالِ الْجَنَابَةِ، وَلَا دَلِيلَ فِي التَّرْكِ عَلَى حُكْمٍ مُعَيَّنٍ، وَمِثْلُهُ لَا يَصْلُحُ مَتَمَسِكاً لِلْكِرَاهَةِ، فَكَيْفَ يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى التَّحْرِيمِ؟

بَابُ التَّيَمُّمِ

التَّيَمُّمُ لُغَةً: الْقَصْدُ.

وَشُرْعاً: الْقَصْدُ إِلَى الصَّعِيدِ لِمَسْحِ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ بِنِيَّةِ اسْتِبَاحَةِ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا.

● عن عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ فَأَجْنَبْتُ، فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ، فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَتَمَرَّغُ الدَّابَّةُ. ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ هَكَذَا، ضَرْبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ مَسَحَ الشَّامِلَ عَلَى الْيَمِينِ، وَظَاهَرَ كَفَّيْهِ وَوَجْهَهُ^(١).

التخریج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

وَفِي رِوَايَةِ اللَّبُّخَارِيِّ: وَضَرَبَ بِكَفَّيْهِ الْأَرْضَ، وَنَفَخَ فِيهِمَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ.

المفردات:

أَجْنَبْتُ: صَرْتُ جُنُبًا. يُقَالُ: أَجْنَبَ الرَّجُلُ: صَارَ جُنُبًا، وَلَا يُقَالُ: اجْتَنَبَ، وَإِنْ كَثُرَ فِي لِسَانِ الْفُقَهَاءِ.

تَمَرَّغْتُ، وَفِي لَفْظٍ فَتَمَعَّكَتُ: أَيِ: تَقَلَّبْتُ.

أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ: أَيِ: تَفْعَلْ، وَالْقَوْلُ يُطْلَقُ عَلَى الْفِعْلِ، كَقَوْلِهِمْ: قَالَ بِيَدَيْهِ هَكَذَا.

المسائل:

المسألة الأولى: التَّيَمُّمُ فَرَضٌ عَلَى مَنْ أَجْنَبَ وَلَمْ يَجِدِ الْمَاءَ، بِدَلِيلِ:

حَدِيثِ الْبَابِ.

المسألة الثانية: اسْتَعْمَلَ عَمَّارُ الْقِيَاسَ فَرَأَى أَنَّهُ لَمَّا كَانَ التَّرَابُ نَائِبًا عَنِ الْغُسْلِ فَلَا بَدَ مِنْ عَمُومِهِ لِلْبَدَنِ. فَأَبَانَ ﷺ الْكَيْفِيَّةَ الَّتِي تُجْزِئُهُ. وَأَرَاهُ الصِّفَةَ الْمَشْرُوعَةَ، وَأَعْلَمَهُ أَنَّهَا هِيَ الَّتِي فَرَضَتْ عَلَيْهِ.

المسألة الثالثة: اختلفوا في التَّرْتِيبِ بَيْنَ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ عَلَى قَوْلَيْنِ:

القول الأول: لَا يَجِبُ التَّرْتِيبُ، وَبِهِ قَالَ الْقَائِلُونَ بِضَرْبَةِ وَاحِدَةٍ بِدَلِيلِ: حَدِيثِ عَمَّارٍ، وَالْوَاوِ فِيهِ (وَظَاهَرَ كَفَيْهِ وَوَجْهَهُ) لَا تَفِيدُ التَّرْتِيبَ، وَالْعُطْفُ فِي الْآيَةِ بِالْوَاوِ لَا يَنَافِي ذَلِكَ.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ١ ص ٩٥ وَنَبِيلُ الْأَوْطَارِ ج ١ ص ٢٨٧.

إلا أنه قد ورد العطف بـ (ثم) للوجه على الكفين في رواية البُخَارِيِّ. وفي لفظ لأبي داود: (ثم ضرب بِشِمَالِهِ على يمينه، وبيمينه على شِمَالِهِ على الكفين، ثم مسح وجهه).

وفي لفظ للإِسْمَاعِيلِيِّ ما هو أوضح من هَذَا: (إنما يكفيك أن تُضْرِبَ بيدك على الأرض، ثم تَنْفُضُهما، ثم تمسح بيمينك على شِمَالِكَ وبشِمَالِكَ على يمينك، ثم تمسح على وجهك).

القول الثاني: يجب الترتيب بتقديم الوجه على اليدين، واليمنى على اليسرى. وبه قال القائلون بضربتين.

المسألة الرابعة: اختلفوا في كمية الضربات على قولين:

القول الأول: تكفي الضربة الواحدة للوجه والكفين. وهو مذهب جَمَاعَةٍ من السَّلَف ومن بعدهم وجُمُهُور العلماء وأهل الحَدِيث: عَطَاءٌ وَمَكْحُولٌ والأَوْزَاعِيُّ وَأَحْمَدٌ وإِسْحَاقُ والصادق والإمامية، بدليل:

حَدِيثُ عَمَّارٍ الوارد للتعليم، وهو أصح حَدِيثٍ في هَذَا الباب.

القول الثاني: لا بد من ضربتين: ضربة للوجه وأخرى لليدين. وهو مذهب جَمَاعَةٍ من الصَّحَابَةِ ومن بعدهم: كَالهَادِي والمُؤَيَّد بالله والنَّاصِر وأبي طالب والإمام يَحْيَى والفُقَهَاء. بدليل:

حَدِيثُ ابنِ عَمْرٍو قال: قال رسول الله ﷺ: (التَّيَمُّمُ ضربتان: ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين) - أخرجه الدَّارَقُطْنِيُّ والحَاكِمُ والْبَيْهَقِيُّ.

قال ابن حَجَرٍ: (وصحح الأئمة وقفه) على ابنِ عَمْرٍو، قالوا: وإنه من كلامه.

وفي معناه عدة روايات كلها غير صحيحة، بل إما موقوفة أو ضعيفة. وأجيب عن هَذَا:

بأن أحاديث الضربتين لا تقوى على مُعَارَضَةِ حَدِيثِ عَمَّارٍ. فالأصح في حَدِيثِ ابنِ عَمْرٍو أنه موقوف كما تقدم، فلا يقاوم حَدِيثُ عَمَّارٍ المرفوع الوارد للتعليم.

المسألة الخامسة: اختلفوا في قدر المسح في اليدين:

القول الأول: يكفي في اليدين الراحتان وظاهر الكفَّين. وهو قول عطاء ومكحول والأوزاعي وأحمد وإسحاق وابن المنذر وعامة أصحاب الحديث، بدليل:

حَدِيثُ عَمَّارٍ هَذَا، وَقَدْ كَانَ عَمَّارٌ يَفْتِي بِهِ بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ.

وقد رُوِيَ عَنْ عَمَّارٍ رَوَايَاتٌ بِخِلَافِ هَذَا، لَكِنَّ الْأَصَحَّ مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ.

القول الثاني: مسح اليدين مع المرفقين. وهو قول عليّ وابن عمر والحسن البصريّ والشَّعْبِيّ وسالم بن عبد الله بن عمر وسُفْيَانُ الثَّوْرِيّ وَمَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ، رَوَاهُ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ، وَرَوَاهُ فِي الْبَحْرِ أَيْضاً عَنْ الْهَادِي وَالْقَاسِمِ وَالْمُؤَيَّدِ بِاللَّهِ وَأَبِي طَالِبٍ، بِدَلِيلٍ:

حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ الْمُتَقَدِّمِ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ لَا يَقَاوِمُ حَدِيثَ عَمَّارٍ كَمَا تَقَدَّمَ.

المسألة السادسة: المشروع هو ضرب التراب، بدليل:

حَدِيثُ الْبَابِ.

وَقَالَ الْهَادِيَّةُ وَغَيْرُهُمْ: بَعْدَ إِجْزَاءِ غَيْرِهِ، بِدَلِيلٍ:

١ - حَدِيثُ عَمَّارٍ.

٢ - حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ: التَّيْمُّ ضَرْبَتَانِ....

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَجْزِيءُ وَضْعُ يَدِهِ فِي التَّرَابِ، لِأَنَّهُ فِي إِحْدَى رَوَايَتِي تَيْمَمُهُ ﷺ مِنَ الْجِدَارِ أَنَّهُ وَضَعَ يَدَهُ.

المسألة السابعة: اختلفوا في نفخ التراب على قولين:

القول الأول: إنه مندوب، بدليل:

حَدِيثُ عَمَّارٍ فِي الْبُخَارِيِّ: (وَضَرَبَ بِكَفِّهِ الْأَرْضَ، وَنَفَخَ فِيهِمَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَّهُ).

القول الثاني: غير مندوب.

المسألة الثامنة: التَّيَمُّمُ وارد في كفاية التراب للجنب الفاقد للماء. وقاسوا على الجنب الحائض والنفساء.

وخالف فيه ابن عمر وابن مسعود.

باب الحيض

● عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يأمرني فأتزر، فيباشرني وأنا حائض^(١).

التخريج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وفي رواية لها: (وأَيْكُم يَمْلِكُ إِزْبَهُ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْلِكُ إِزْبَهُ).

المسائل:

المسألة الأولى: كان رسول الله ﷺ يُلْصِقُ بَشْرَتَهُ بِبَشْرَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِيهَا دُونَ الْإِزَارِ، بِدَلِيلٍ:

حَدِيثِ الْبَابِ.

وليس الحديث بصريح بأنه يستمتع منها، إنما فيه إلصاق البشرة بالبشرة.

المسألة الثانية: اختلفوا في الاستمتاع فيما بين الركبة والسرّة في غير الفرج على أقوال:

القول الأول: الجواز. وهو قول عكرمة ومجاهد والشَّعْبِيّ والنَّخَعِيّ والحَاكِمِ والثَّوْرِيِّ والأَوْزَاعِيِّ وأحمد ومحمد بن الحسن وأصبغ وإسحاق وأبي ثور وابن المنذر وداود وبعض الشافعية. قال الصنعاني: وهو الأول، بدليل:

١ - حَدِيثُ أَنَسٍ: (اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ) وفي لفظ: (إِلَّا الْجِمَاعَ) - رواه الجماعة إلا البخاري.

٢ - فِي حَدِيثِ مَسْرُوقٍ: (كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الْفَرْجَ) - رواه البخاري في تاريخه.

٣ - مفهوم حديث الباب.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ١ ص ١٠٤ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ١ ص ٣٠٢.

القول الثاني: الكراهة. وهو قول بعض الشافعية.

القول الثالث: التحريم. وهو قول مالك وأبي حنيفة وبعض الشافعية وأكثر العلماء كسعيد بن المسيب وشريح وطاوس وعطاء وسليمان بن يسار وقتادة، بدليل:

١ - حديث الباب.

٢ - حديث: (لك ما فوق الإزار) - رواه أبو داود.

٣ - سد الذريعة، لما كان الحوم حول الحمى مظنة للوقوع فيه، قال عليه السلام: (من رجع حول الحمى يوشك أن يواقعه) - الحديث في الصحيحين من حديث النعمان بن بشير مرفوعاً.

المسألة الثالثة: لو جامع وهي حائض فإنه يأثم إجماعاً.

واختلفوا في وجوب شيء عليه على قولين:

القول الأول: تجب عليه الصدقة. وهو قول ابن عباس والحسن البصري وسعيد بن جببر وقتادة والأوزاعي وإسحاق وأحمد في رواية عنه والشافعي في قوله القديم.

واختلفوا في مقدار الصدقة:

أ - فقال الحسن وسعيد: يعتق رقبة، قياساً على من جامع في رمضان.

ب - وقيل: بل يتصدق بدينار أو بنصف دينار، بدليل:

حديث ابن عباس عن الرسول ﷺ في الذي يأتي امرأته وهي حائض، قال: (يتصدق بدينار أو بنصف دينار) - رواه الخمسة وصححه الحاكم، وأمعن ابن القطان النظر في صحيحه، وأجاب عن طريق الطعن فيه، وأقره ابن دقيق العيد وقواه في كتابه الإمام، ورجح البعض وقفه على ابن عباس^(١).

ورُدَّ: بأن روايته مع ذلك مضطربة. وقد قال الشافعي: لو كان هذا الحديث ثابتاً لأخذنا به. وقال ابن حجر: الاضطراب في إسناد هذا الحديث ومتمنه كثير جداً.

(١) سُبُلُ السَّلام ج ١ ص ١٠٤.

القول الثاني: لا يجب عليه شيء، بل الاستغفار. وهو قول أكثر أهل العلم كما قال الخطّابي، مثل: عطاء وابن أبي مُليكة والشَّعْبِيّ والنَّخَعِيّ ومَكْحُولُ والزُّهْرِيّ وأبي الرُّنَادِ وَرَبِيعَةُ وَحَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ وَأَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيّ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيّ وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ وَمَالِكُ وَأَبِي حَنِيفَةَ، وهو الأصح عن الشَّافِعِيّ وأحمد وجهاهير من السلف، لما يأتي:

١- لأن الأصل في الذمّة البراءة، ولا يجب أن يثبت فيها شيء لمسكين ولا غيره إلّا بدليل، لا مدفع فيه، ولا مطعن عليه، وذلك معدوم في هذه المسألة. قاله ابن عبد البر.

٢- الاضطراب في إسناد حديث ابن عباس ومثله كثير جداً، كما تقدم.

● عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

أليس إذا حاضت المرأة لم تُصلِّ ولم تُصم؟^(١).

التخريج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، فِي حَدِيثِ طَوِيلٍ، وَتَمَامِهِ: (فَذَلِكَ مِنْ نَقْصَانِ دِينِهَا).

ورواه مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِلَفْظٍ: (تَمَكُّثُ اللَّيَالِي مَا تَصَلِّي، وَتُفْطِرُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَهَذَا نَقْصَانُ دِينِهَا).

المسائل:

المسألة الأولى: المرأة الحائض تترك الصوم والصلاة، وأنها لا يجبان عليها، بدليل:

١- حديث الباب.

٢- الإجماع.

المسألة الثانية: يجب على الحائض قضاء الصيام دون الصلاة، بدليل:

حديث مُعَاذَةَ قَالَتْ: (سَأَلْتُ عَائِشَةَ، فَقُلْتُ: مَا بَالُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ؟ قَالَتْ: كَانَ يُصَيِّبُنَا ذَلِكَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فنُؤَمَّرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ، وَلَا نُؤَمَّرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ) - رواه الجماعة.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ١ ص ١٠٥ وَنِيلَ الْأَوْتَارُ ج ١ ص ٣٠٣.

المسألة الثالثة: الحائض لا تدخل المسجد، وهو مذهب الجُمهُور، بدليل:
حَدِيث: (لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ) - رواه أبو داود وصححه ابن
خُزَيْمَةَ (١).

المسألة الرابعة: الحائض لا تقرأ القرآن، بدليل:
حَدِيث ابن عُمر: (وَلَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا الْجُنُبُ شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ) - رواه أبو داود
والتِّرْمِذِيُّ وابن مَاجَه.

وَرَدَّ: بَأَن فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ مَقَالاً، لَا يَصْلُحُ لِحَاجَتِهِ بِهِ عَلَى تَحْرِيمِ ذَلِكَ.

المسألة الخامسة: الحائض لا تمس المصحف، بدليل:
ما في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لِعُمُرُو بْنِ حَزْمٍ: (أَنْ لَا يَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا
طَاهِرٌ) - رواه مَالِكٌ مُرْسَلاً، ووصله النَّسَائِيُّ وابن حِبَّانَ، قال ابن عبد البر: إن كتاب
عُمُرُو بْنِ حَزْمٍ أشبه المتواتر لتلقي الناس له بالقبول. وله شواهد (٢).

المسألة السادسة: الأحاديث المتقدمة لا تقصر عن الكراهة لكل ما ذكر، وإن لم تبلغ
درجة التحريم، إذ لا تخلو عن مقال في طرقها، ودلالة ألفاظها غير صريحة في التحريم.

النَّفَاسُ

● عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَانَتِ النَّفْسَاءُ تَقْعُدُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ
نِفَاسِهَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا (٣).

التخريج:

رواه الخمسة إِلَّا النَّسَائِيَّ، واللفظ لأبي داود.

وفي لفظ له: (وَلَمْ يَأْمُرْهَا النَّبِيُّ ﷺ بِقَضَاءِ صَلَاةِ النَّفَاسِ). وصححه الْحَاكِمُ،

(١) انظره في سُبُل السَّلَام ج ١ ص ٩٢.

(٢) انظره في سُبُل السَّلَام ج ١ ص ٧٠.

(٣) سُبُل السَّلَام ج ١ ص ١٠٦ وَتَبِيلُ الْأَوْطَارِ ج ١ ص ٣٠٦.

وضَعَفَهُ جَمَاعَةٌ. لَكِنْ قَالَ النَّوَوِيُّ: قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنْ مُصَنِّفِي الْفُقَهَاءِ إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ مُرَدُّودٌ عَلَيْهِمْ، وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهٍ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتَ لِلنِّسَاءِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا إِلَّا أَنْ تَرَى الطُّهْرَ قَبْلَ ذَلِكَ.

وَلِلْحَاكِمِ مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ: وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلنِّسَاءِ فِي نِفَاسِهِنَّ أَرْبَعِينَ يَوْمًا.

فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ يَعْضُدُ بَعْضُهَا بَعْضًا.

المسائل:

المسألة الأولى: الدم الخارج عَقِيبَ الْوَلَادَةِ يَسْتَمِرُّ حِكْمُهُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، بِدَلِيلٍ: هَذِهِ الْأَحَادِيثُ.

المسألة الثانية: فِي النِّفَاسِ تَقَعْدُ الْمَرْأَةُ عَنِ الصَّلَاةِ وَعَنِ الصَّوْمِ. وَحَدِيثُ الْبَابِ وَإِنْ لَمْ يَصْرَحْ بِهِ فَقَدْ أُفِيدَ مِنْ غَيْرِهِ.

المسألة الثالثة: أَفَادَ حَدِيثُ أَنَسٍ أَنَّهَا إِذَا رَأَتْ الطُّهْرَ قَبْلَ ذَلِكَ طَهَرَتْ، وَأَنَّهُ لَا حَدَّ لِأَقَلِّهِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَمُحَمَّدٍ وَالْعِثْرَةِ.

كتاب الصلاة

الصلاة لغة: الدعاء.

وسميت هذه العبادة الشرعية باسم الدعاء لاشتغالها عليه.

الصلاة فرض

● عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ:

بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة^(١).

التخريج:

رواه الجماعة إلا البخاري والنسائي.

المسائل:

المسألة الأولى: لا خلاف بين المسلمين في كفر من ترك الصلاة مُنْكَرًا لوجوبها إلا:

أن يكون قريب عهد بالإسلام، أو لم يخالط المسلمين مدة يبلغه فيها وجوب الصلاة.

المسألة الثانية: اختلفوا في حكم من ترك الصلاة تكاسلاً مع اعتقاده بوجوبها كما هو حال

كثير من الناس على أقوال:

القول الأول: لا يكفر بل يفسق، فإن تاب وإلا قتل حداً كالزاني المُحْصَن، ويقتل

بالسيف. وهو قول العشرة والجماهير من السلف والخلف منهم مالك والشافعي.

ودليل عدم كفره:

أ- قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾

[النساء: ٤٨].

ب- قوله ﷺ: (... ومن لم يأت بهنَّ - أي: الصلوات الخمس - فليس له عند الله عهد،

إن شاء عذبه وإن شاء غفر له) - رواه أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

ودليل قتله:

- أ- قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥].
 ب- قوله ﷺ: (أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا) - مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
 وتأولوا حَدِيثَ الْبَابِ عَلَى:

أ- أنه مستحق بترك الصلاة عقوبة الكافر وهي القتل.

ب- أنه محمول على المستحل.

ج- أنه قد يؤول به إلى الكفر.

د- أن فعله فعل الكفار.

القول الثاني: يكفر، وبه قال جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ، وهو المروي عن عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو إحدى الروايتين عن أَحْمَدَ، وبه قال عبد الله بن المبارك وإسحاق بن راهويه، ووجه لبعض أصحاب الشافعي، بدليل:

أحاديث الباب.

القول الثالث: لا يكفر ولا يقتل بل يعزَّر ويحبس حتى يصلي. وهو قول أبي حنيفة وجَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَالْمُزَنِيِّ صَاحِبِ الشَّافِعِيِّ.

واستدلوا:

على عدم الكفر بأدلة أهل القول الأول.

وعلى عدم القتل بحديث: لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدِي ثَلَاثٍ^(١)... وليس فيه الصلاة.

المسألة الثالثة: اختلفوا هل يجب القتل لترك صلاة واحدة أو أكثر؟

(١) سيأتي هذا الحديث في باب الجنایات.

فالجُمهُور: أنه يقتل لترك صلاة واحدة، والأحاديث قاضية بذلك. والتقيد بالزيادة على الواحدة لا دليل عليه.

قال أحمد بن حنبل: إذا دُعي إلى الصلاة فامتنع، وقال: لا أصلي، حتى خرج وقتها، وجب قتله.

وهكذا حكم تارك ما يتوقف صحة الصلاة عليه، من وضوء أو غسل أو استقبال قبلته أو ستر عورة وكل ما كان ركنًا وشرطًا.

باب المواقيت

المواقيت: جمع ميقات، والمراد به الوقت الذي عينه الله لأداء هذه العبادة، وهو القدر المحدود للفعل من الزمان.

● عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال:

وَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطَوْلِهِ مَا لَمْ يَحْضُرِ الْعَصْرُ، وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفَرَّ الشَّمْسُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ الْأَوْسَطِ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ^(١).

التخريج:

رواه مسلم. وتماه في مسلم: فإذا طلعت الشمس فأمسك عن الصلاة فإنها تطلع بين قرني الشيطان.

المفردات:

زالت الشمس: مالت إلى جهة المغرب، وهو الدُّلُوك الذي أَرَادَهُ اللهُ تعالى بقوله: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨].

وكان ظل الرجل كطوله: أي: يستمر وقت الظهر حتى ظل كل شيء مثله، فهذا تعريف لأول وقت الظهر وآخره، فقوله (وكان) عطف على (زالت)، أي: ويستمر وقت الظهر إلى

(١) سُبُلُ السَّلَام ج ١ ص ١٠٦ وَنَيْلُ الْأَوْطَار ج ١ ص ٣٥٣.

صيرورة ظل الرجل مثله.

نصف الليل الأوسط: المراد به الأول.

وَقْتُ صَلَاةِ الصُّبْحِ: أي أوله.

المسائل:

المسألة الأولى: أفاد الحديث تعيين أكثر الأوقات الخمسة أولاً وآخرًا. والصلاة لها أوقات مخصوصة لا تجزئ قبلها بالإجماع. فأول وقت الظهر زوال الشمس، وآخره مصير ظل الشيء مثله. وذكر (الرجل) في الحديث تمثيلًا. وإذا صار كذلك فهو أول العصر.

واختلف العلماء هل يخرج وقت الظهر بمصير ظل الشيء مثله أم لا؟ على قولين:

القول الأول: يدخل وقت العصر ولا يخرج وقت الظهر، حيث يبقى بعد ذلك قدر أربع ركعات صالحاً للظهر والعصر أداء. وهو قول الهادي ومالك وطائفة من العلماء. وحجتهم كما قال النووي في شرح مسلم:

قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فصل في الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله، وصلى العصر في اليوم الأول حين صار ظل كل شيء مثله). وظاهره اشتراكهما في قدر أربع ركعات.

القول الثاني: لا اشتراك بين وقت الظهر ووقت العصر، بل متى خرج وقت الظهر بمصير ظل الشيء مثله غير الظل الذي يكون عند الزوال دخل وقت العصر، وإن دخل وقت العصر لم يبق شيء من وقت الظهر. وهو قول الشافعي والأكثرين، بدليل:

قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (... وكان ظل الرجل كطوله ما لم يحضر العصر) في حديث الباب.

قال النووي في شرح مسلم: وأجابوا عن حديث جبريل بأن معناه فرغ من الظهر حين صار ظل كل شيء مثله، وشرع في العصر في اليوم الأول حين صار ظل كل شيء مثله، فلا اشتراك بينها. قال: وهذا التأويل متعين، للجمع بين الأحاديث.

ولأنه إذا حمل على الاشتراك يكون آخر وقت الظهر مجهولاً، لأنه إذا ابتدأ بها حين صار ظل كل شيء مثله لم يعلم متى فرغ منها، وحينئذ لا يحصل بيان حدود الأوقات.

وإذا حمل على ذلك التأويل حصل معرفة آخر الوقت فانظمت الأحاديث على اتفاق.
قال الشَّوكَانِي: (ويؤيد هذا أن اثبات ما عدا الأوقات الخمسة دعوى مفتقرة إلى دليل خالص عن شوائب المُعَارَضَةِ، فالتوقف على المتيقن هو الواجب حتى يقوم ما يلجىء إلى المصير إلى الزيادة عليها).

ثم يستمر وقت العَصْرِ إلى اصفرار الشمس.

واختلفوا في الوقت بعد اصفرار الشمس على قولين:

القول الأول: هو وقت قِضَاء وليس بوقت للأداء، وهو قول أبي حَنِيفَةَ.

القول الثاني: هو وقت أداء إلى بقية تَسَعِ رَكْعَةٍ، بدليل:

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: (ومن أدرك رَكْعَةً من العَصْرِ قبل أن تَغْرُبَ الشمس فقد أدرك العَصْر) - مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وهذا يَدُلُّ على أن بعد الاصفرار وقتاً للعَصْرِ، وإن كان في لفظ (أدرك) ما يشعر بأنه إذا كان تراخيه عن الوقت المعروف لعذر أو نحوه.

وأول وقت المَغْرِب إذا وجبت الشمس: أي غربت، كما ورد عند الشَّيْخَيْن وغيرهما، وفي لفظ (إذا غربت)، أي: عند سقوط قرص الشمس، وآخره ما لم يغيب الشَّفَقُ الأَحْمَرُ، وتفسيره بالحُمْرة ورد بحَدِيثِ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عن النَّبِيِّ ﷺ قال: (الشَّفَقُ الحُمْرَةُ) - رواه الدَّارَقُطْنِيُّ وصححه ابن خُزَيْمَةَ، وغيره وقفه على ابنِ عُمَرَ. وفيه دليل على اتساع وقت الغروب.

وعارضه حَدِيثُ جَبْرِيلَ، فإنه صلى به ﷺ المَغْرِبُ في وقت واحد في اليومين، وذلك بعد غروب الشمس.

والجمع بينهما:

أنه ليس في حَدِيثِ جَبْرِيلَ حصر لوقتهما في ذلك.

ولأن أحاديث تأخير المَغْرِبِ إلى غروب الشَّفَقِ متأخرة، فإنها في المَدِينَةِ وإِمَامَةِ جَبْرِيلَ في مَكَّةَ، فهي زيادة تفضل الله بها.

وقيل: إن حَدِيثَ جَبْرِيلَ دالٌّ على أنه لا وقت لها إلا الذي صَلَّى فيه.

وأول العشاء غيبوبة الشَّفَق ويستمر إلى نصف الليل. وقد ثبت في الحديث التحديد لآخره بثلاث الليل، لكن أحاديث النصف صَحِيحَةٌ فيجب العمل بها.

وأول وقت صلاة الصبح طلوع الفجر، ويستمر إلى طلوع الشمس. وورد في إدراك صلاة الصبح بإدراك ركعة منها مثل ما ورد في صلاة العَصْرِ كما تقدم آنفاً، وذلك في حديث أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (من أدرك من الصبح ركعةً قبل أن تَطْلُعَ الشمس فقد أدرك الصبح، ومن أدرك ركعةً من العَصْرِ قبل أن تَغْرُبَ الشمس فقد أدرك العَصْر) - مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

المسألة الثانية: هَذَا الْحَدِيثُ فِي مُسْلِمٍ قَدْ أَفَادَ أَوَّلَ كُلِّ وَقْتٍ مِنَ الْخَمْسَةِ وَآخِرَهُ. وفيه دليل على أن لوقت كل صلاة أولاً وآخراً.

لكنه ورد في مُسْلِمٍ: (ليس في النوم تفريط على من لم يَصَلِّ الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى)، فإنه دليل على امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الأخرى، إلا أنه مخصوص بالفجر، فإن آخر وقتها طلوع الشمس، وليس بوقت للتي بعدها، وبصلاة العشاء فإن آخره نصف الليل وليس وقتاً للتي بعدها.

المسألة الثالثة: قسم الوقت إلى اختياري واضطراري، قال الصَّنْعَانِيُّ: ولم يَقم دليل ناهض على غير ما سمعت، وقد استوفينا الكلام على المواقيت في رسالة بسيطة سمينهاا اليَوَاقِيتُ في المواقيت.

أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا

● عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا^(١).

التخریج:

رواه التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّاحُهُ، وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ١ ص ١١٦ وَتَبِيلُ الْأَوْطَارِ ج ٧ ص ٢٣١.

مَسْعُودٌ بلفظ: (سألت النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ قال: الصلاة لوقتها)، وليس فيه لفظ (أول).

المسائل:

المسألة الأولى: دل الحديث على أفضلية الصلاة في أول وقتها على كل عمل من الأعمال، كما هو ظاهر التعريف للأعمال باللام.

المسألة الثانية: عورض لهذا الحديث بحديث: (أفضل الأعمال إيمان بالله)، ولكن جمع بينهما:

بأن المراد من الأعمال في حديث ابن مسعود ما عدا الإيمان، فإنه إنما سأل عن أفضل أعمال أهل الإيمان، فمراده غير الإيمان.

قال ابن دقيق العيد: الأعمال هنا - أي: في حديث ابن مسعود - محمولة على البدنية، فلا تتناول أعمال القلوب، فلا تعارض حديث أبي هريرة: (أفضل الأعمال الإيمان بالله عز وجل).

المسألة الثالثة: عورض لهذا الحديث بأحاديث في أنواع من أعمال البر بأنها أفضل الأعمال، وأجيب عن ذلك:

أ- بأنه ﷺ أخبر كل مخاطب بما هو أليق به، وهو به أقوم، وإليه أرغب، ونفعه فيه أكثر. فالشُّجَاعُ أفضلُ الأعمال في حقه الجهاد، فإنه أفضل من تحلّيه للعبادة، والغنيّ أفضل الأعمال في حقه الصدقة، وغير ذلك.

ب- أو بأن (من) مقدرة، والمراد: من أفضل الأعمال.

ج- أو بأن كلمة (أفضل) لم يرد بها الزيادة بل الفضل المطلق.

د- تضافرت النصوص على أن الصلاة أفضل من الصدقة، ومع ذلك ففي وقت مواساة الفقراء المضطرين تكون الصدقة أفضل.

المسألة الرابعة: عورض تفضيل الصلاة في أول وقتها على ما كان منها في غيره، بحديث العشاء فإنه قال ﷺ: (لولا أن أشق على أمتي لأحرّتها). يعني إلى النصف أو قريب منه

وَبِحَدِيثِ الْإِصْبَاحِ، أَوْ الْإِسْفَارِ بِالْفَجْرِ، وَبِأَحَادِيثِ الْإِبْرَادِ بِالظُّهْرِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ ذَلِكَ تَخْصِصٌ لِعُمُومِ أَوَّلِ الْوَقْتِ، وَلَا مُعَارَضَةَ بَيْنَ عَامٍ وَخَاصٍّ.

المسألة الخامسة: القول بأن ذكر (أول وقتها) تفرد به عَلِيُّ بْنُ حَفْصٍ مِنْ بَيْنِ أَصْحَابِ شُعْبَةَ، وَأَنَّهُمْ كُلُّهُمْ رَوَوْهُ بِلَفْظِ (عَلَى وَقْتِهَا) مِنْ دُونِ ذِكْرِ (أَوَّلِ)، فَقَدْ أُجِيبَ عَنْهُ:

مِنْ حَيْثُ الرَّوَايَةُ: بِأَن تَفَرَّدَ لَا يَضُرُّ، فَإِنَّهُ شَيْخٌ صَدُوقٌ مِنْ رِجَالِ مُسْلِمٍ. ثُمَّ قَدْ صَحَّ هَذِهِ الرَّوَايَةُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ، وَأَخْرَجَهَا ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ.

وَمِنْ حَيْثُ الدَّرَازِيَّةُ: أَنَّ رِوَايَةَ لَفْظِ (عَلَى وَقْتِهَا) تَفِيدُ مَعْنَى لَفْظِ (أَوَّلِ)، لِأَنَّ كَلِمَةَ (عَلَى) تَقْتَضِي الِاسْتِعْلَاءَ عَلَى جَمِيعِ الْوَقْتِ.

وَرِوَايَةُ (لَوْقَتِهَا) بِاللَّامِ تَفِيدُ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْمُرَادَ اسْتِقْبَالَ وَقْتِهَا، وَمَعْلُومٌ ضَرُورَةُ شَرْعِيَّةِ أَنَّهَا لَا تَصَحُّ قَبْلَ دُخُولِهِ.

فَتَعَيَّنَ أَنَّ الْمُرَادَ لاسْتِقْبَالَ الْكَثَرِ مِنْ وَقْتِهَا، وَذَلِكَ بِالِإِتْيَانِ بِهَا فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا.

وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسْأَرُعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ [الأنبياء: ٩٠]، وَلِأَنَّهُ ﷺ كَانَ دَائِبَهُ دَائِمًا الْإِتْيَانُ بِالصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا، وَلَا يَفْعَلُ إِلَّا الْأَفْضَلَ، إِلَّا لَمَّا ذَكَرْنَاهُ كَالِإِسْفَارِ وَنَحْوِهِ كَالْعِشَاءِ.

وَلِحَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي دَاوُدَ: (ثَلَاثٌ لَا تُؤَخَّرُ... ثُمَّ ذَكَرَ مِنْهَا: الصَّلَاةُ إِذَا حَضَرَ وَقْتِهَا)، وَالْمُرَادُ: أَنَّ ذَلِكَ الْأَفْضَلَ، وَإِلَّا فَإِنْ تَأَخَّرَ بَعْدَ حُضُورِ وَقْتِهَا جَائِزٌ.

بَابُ الْأَذَانِ

● عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اجْعَلْنِي إِمَامًا قَوْمِي، فَقَالَ: أَنْتَ إِمَامُهُمْ، وَاقْتَدِ بِأَضْعَفِهِمْ، وَاتَّخِذْ مُؤَدَّنًا لَا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا^(١).

التخريج:

رواه الخمسة، وحسنه التِّرْمِذِيُّ، وصححه الْحَاكِمُ.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ١ ص ١٢٧ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٢ ص ٦٠.

المفردات:

واقْتَدِ بِأُضْعَفِهِمْ: اجعل أضعفهم بمرض أو زَمَانَةٍ أو نحوهما قدوةً لك، تصلي بصلاته تخفيفاً.

المسائل:

المسألة الأولى: يجوز طلب الإمامة في الخير، بدليل:

١ - حَدِيثُ الْبَابِ.

٢ - ورد في أدعية عِبَادِ الرَّحْمَنِ: ﴿وَأَجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤].

المسألة الثانية: طلب الإمامة في الخير ليس من طلب الرياسة المكروهة، فإن ذلك فيما يتعلق برياسة الدنيا التي لا يعان من طلبها، ولا يستحق أن يُعطاهَا.

المسألة الثالثة: يجب على إمام الصلاة أن يلاحظ حالة المصلين خلفه، فيجعل أضعفهم كأنه المقتدى به، فيخفف لأجله.

المسألة الرابعة: يتخذ المتبوع مؤذناً ليجمع الناس للصلاة.

المسألة الخامسة: الحديث دليل على أن من صفة المؤذن المأمور باتخاذُه أن لا يأخذ على أذانه أجراً، أي: أُجْرَةً.

المسألة السادسة: الحديث دليل على أن من أخذ على أذانه أجراً ليس مأموراً باتخاذُه.

المسألة السابعة: اختلفوا في جواز أخذ المؤذن الأجرة على أقوال:

القول الأول: يجوز أخذ الأجرة على الأذان مع الكراهة. وهو قول الشافعية.

القول الثاني: يجوز أخذها على التأذين في محل مخصوص، إذ ليست على الأذان حينئذٍ، بل على ملازمة المكان كأجرة الرصد.

القول الثالث: تحرم عليه الأجرة. وهو قول الحنفية والهادوية والقاسمية، بدليل:

حَدِيثُ الْبَابِ.

وعَقَّبَ الصَّنْعَانِيُّ عليه بقوله: ولا يخفى أن هذا الحديث لا يُدَلُّ على التحريم.

القول الرابع: لا بأس بأخذ الأجر على ذلك. وهو قول مالك.

قال ابن العربي: والصحيح جواز أخذ الأجرة على الأذان والصلاة والقضاء وجميع الأعمال الدينية، فإن الخليفة يأخذ أجرته على هذا كله. وفي كل واحد منها يأخذ النائب أجرة كما يأخذ المستنيب.

باب شروط الصلاة

الصلاة إلى غير القبلة لظلمة أو غيم

● عن عامر بن ربيعة رضي الله عنه قال: كنا مع النبي ﷺ في ليلة مظلمة فأشككت علينا القبلة فصلينا، فلما طلعت الشمس، إذا نحن صليين إلى غير القبلة، فنزلت: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُونَ﴾ فشم وجهه الله ﷻ [البقرة: ١١٥] (١).

التخريج:

أخرجه الترمذي وضعفه، لأن فيه أشعث بن سعيد السمان، وهو ضعيف الحديث.

المسائل:

المسألة الأولى: ظاهر (فصلينا) من غير نظر في الأمارات.

الحديث دليل على أن من صلى إلى غير القبلة لظلمة أو غيم أنها تجزئه صلاته، سواء كان مع النظر في الأمارات والتحري أو لا، وسواء انكشف له الخطأ في الوقت أو بعده، ويدل له:

ما رواه الطبراني من حديث معاذ بن جبل قال: (صلينا مع رسول الله ﷺ في يوم غيم في السفر إلى غير القبلة، فلما قضى صلاته تجلّت الشمس، فقلنا يا رسول الله: صلينا إلى غير القبلة، قال: قد رفعت صلاتكم بحقها إلى الله).

وفيه أبو عيكة، وقد وثقه ابن حبان.

المسألة الثانية: اختلف العلماء في حكم الصلاة المذكورة:

(١) سُبُلُ السَّلام ج ١ ص ١٣٣.

قالوا: الصلاة مجزئة، فيما عدا من صلى بغير تحرٍّ، وتيقَّن الخطأ. وهو مذهب الشَّعْبِيِّ والْحَنْفِيَّةِ وَالْكُوفِيِّينَ.

واختلفوا في إعادة صلاة من صلى بغير تحرٍّ، وتيقَّن الخطأ، على أقوال:

القول الأول: تجب الإعادة عليه. وقد حكى في البَحْرُ الإجماع عليه.

قال الصَّنْعَانِيُّ: فإن تمَّ الإجماع خصَّ به عموم الحديث.

وقال الشَّافِعِيُّ: تجب الإعادة عليه في الوقت وبعده، لأن استقبال القبلة واجب قطعاً، وحديث السَّريَّة فيه ضعف.

القول الثاني: لا تجب عليه الإعادة إذا صلى بتحرٍّ، وانكشف له الخطأ، وقد خرج الوقت.

أما إذا تيقن الخطأ، والوقت باق، وجبت عليه الإعادة، لتوجه الخطاب مع بقاء الوقت.

فإن لم يتيقن فلا يأمن من الخطأ في الآخر.

فإن خرج الوقت فلا إعادة، بدليل الحديث.

واشترطوا التحري، إذ الواجب عليه تيقن استقبال القبلة، فإن تعذر اليقين فعل ما

أمكنه من التحري، فإن قصَّر فهو غير معذور إلَّا إذا تيقن الإصابة.

قال الصَّنْعَانِيُّ: قلتُ: الأظهر العمل بخبر السَّريَّة، لتقويِّهِ بِحَدِيثِ مُعَاذٍ، بل هو

حُجَّةٌ وحده، والإجماع قد عرف كثرة دعواهم له، ولا يصح.

قتل الأسودين في الصلاة

● عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

اقتلوا الأسودين في الصلاة: الحَبَّة والعقرب^(١).

التخريج:

أخرجه الأربعة وصحَّحه ابن حَبَّان. وله شواهد كثيرة.

(١) سُبُل السَّلام ج ١ ص ١٤٢ ونيل الأوطار ج ٢ ص ٣٥٣.

المفردات:

الأسودان: اسم يطلق على الحَيَّة والعقرب على أي لون كانا، كما يفيد كلام أئمة اللغة، فلا يتوهم أنه خاص بذي اللون الأسود فيها. وتسميتهما بالأسودين من باب التغليب.

المسائل:

المسألة الأولى: اختلفوا في وجوب قتل الحية والعقرب في الصلاة على قولين:

القول الأول: وجوب قتلها، بدليل:

حَدِيثُ الْبَاب. لأن الأصل في الأمر الوجوب.

القول الثاني: الندب.

المسألة الثانية: اختلفوا في الصلاة مع الفعل الذي لا يَتِمُّ قتلها إلا به على قولين:

القول الأول: إن الفعل الذي لا يَتِمُّ قتلها إلا به لا يبطل الصلاة سواء كان بفعل قليل أو

كثير، وهو قول جَمَاعَةٍ من العلماء، بدليل:

حَدِيثُ الْبَاب.

القول الثاني: إن ذَلِكَ يفسد الصلاة. وهو قول الهَادَوِيَّة.

وتَأَوَّلُوا الْحَدِيثَ بالخروج من الصلاة قياساً على سائر الأفعال الكثيرة التي تدعو إليها

الحاجة، وتعرض وهو يصلي كإنقاذ الغريق ونحوه، فإنه يخرج لذلك من صلاته.

وفيه لغيرهم تفاصيل أُخِرَ لا يقوم عليها دليل.

باب الحث على الخشوع في الصلاة

● عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

إِذَا قُدِّمَ الْعِشَاءُ فَأَبْدَءُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا الْمَغْرِبَ^(١).

التخريج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

المفردات:

العشاء: ممدود كسَاء: طعام العِشِيِّ، كما في القاموس.

به: أي بأكله.

المسائل:

المسألة الأولى: اختلفوا في تقديم أكل طعام العشاء إذا حضر، على صلاة المغرب

على قولين:

القول الأول: النذب، وهو قول الجُمهُور.

وعليه حملوا الأمر الوارد في الحديث (فابْدءوا).

القول الثاني: الوجوب، فلو قدمت الصلاة بطلت. وهو قول الظَاهِرِيَّة، بدليل:

ظَاهِر الأمر في الحديث.

المسألة الثانية: الحديث ظَاهِر في تقديم العشاء مطلقاً، سواء كان محتاجاً إلى الطعام أم

لا، وسواء خشي فساد الطعام أم لا، وسواء كان خفيفاً أم لا.

المسألة الثالثة: تتبعوا عِلَّة الأمر بتقديم الطعام فقالوا: هو تشويش الخاطر بحضور

الطعام، وهو يُفْضَى إلى ترك الخشوع في الصلاة، وهي عِلَّة ليس عليها دليل، إلا ما يفهم من

كلام بعض الصَّحَابَةِ فإنه:

أ- أخرج ابن أبي شَيْبَةَ عن أَبِي هُرَيْرَةَ وابن عَبَّاس: أنهما كانا يأكلان طعاماً، وفي التَّنْزُّور

شَوَاءً، فأراد المؤدِّن أن يقيم الصلاة، فقال له ابن عَبَّاس: لا تعجل، لا نقوم وفي أنفسنا منه

شيء. وفي رِوَايَةٍ: لئلا يعرَضَ لنا في صلاتنا.

ب- وله عن الحَسَن بن عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أنه قال: العشاء قبل الصلاة يُذهب

النفس اللوامة.

ج- ثبت عن ابن عُمر: أنه كان إذا حضر عشاؤه، وسمع قراءة الإمام في الصلاة لم يقيم حتى يفرغ من طعامه.

المسألة الرابعة: قِيَسَ عَلَى الطَّعَامِ غَيْرُهُ مِمَّا يَحْصُلُ بِتَأْخِيرِهِ تَشْوِيشُ الْخَاطِرِ، فَالْأَوَّلَى الْبِدَاءُ بِهِ.

المسألة الخامسة: اختلفوا في ما إذا ضاق الوقت، بحيث لو قُدِّمَ أَكْلُ الْعَشَاءِ خَرَجَ الْوَقْتُ، عَلَى قَوْلَيْنِ:

القول الأول: يقدم الأكل وإن خرج الوقت، محافظةً عَلَى تَحْصِيلِ الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ وَهَذَا عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ بِوُجُوبِ الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ.

القول الثاني: يبدأ بالصلاة، محافظةً عَلَى حُرْمَةِ الْوَقْتِ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

المسألة السادسة: فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ حُضُورَ الطَّعَامِ عَذْرٌ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ عِنْدَ مَنْ أَوْجِبَهَا وَعِنْدَ غَيْرِهِ.

المسألة السابعة: قيل: وفي قوله: (فابْدءوا به) ما يشعر بأنه إذا كان حضور الصلاة وهو يأكل فلا يتمادى فيه.

المسألة الثامنة: قوله: (قبل أن تصلوا المغرب) ورد بإطلاق لفظ الصلاة. قال ابن دَقِيقِ الْعَيْنِ: فيحمل المطلق عَلَى الْمُقَيَّدِ.

وورد الحديث بلفظ (إذا وضع العشاء وأحدكم صائم) فلا يقيّد به، لما عُرفَ فِي الْأَصُولِ مِنْ أَنَّ ذِكْرَ حُكْمِ الْخَاصِّ الْمُوَافِقِ لَا يَقْتَضِي تَقْيِيداً وَلَا تَخْصِيصاً.

● عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ، وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُ الْأَخْبَثَانِ (١).

التخریج:

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

المفردات:

الأَخْبَثَان: البول والغائط.

ولا: أي: لا صلاة.

وهو: أي: المصلّي.

المسائل:

المسألة الأولى: (لا صلاة بحضرة طعام) تقدم الكلام في ذلك، إلا أنه يفيد أنها لا تقام الصلاة في موضع حضر فيه الطعام، وهو عام للنفل والفرض، وللجائع وغيره. والذي تقدم أخص من هذا.

المسألة الثانية: يلحق بالأخبثين مدافعة الريح. فلا صلاة مع المدافعة.

المسألة الثالثة: أما إذا كان المصلّي يجد في نفسه ثقل ذلك، وليس هناك مدافعة، فلا ينهي عن الصلاة معه.

المسألة الرابعة: اختلفوا في الصلاة مع المدافعة على قولين:

القول الأول: مكروهة تنزيهاً، لنقصان الخشوع.

فلو خشى خروج الوقت إن قدم التبرز وإخراج الأخبثين قدم الصلاة، وهي صحيحة مكروهة. كذا قال النووي، ويستحب إعادتها.

القول الثاني: باطلة، وهو قول الظاهرية.

التأويل

● عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال:

التَّشَاوُبُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَشَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْظَمْ مَا اسْتَطَاع^(١).

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ١ ص ١٥٢.

التخریج:

رواه مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ. وَزَادَ التِّرْمِذِيُّ: (فِي الصَّلَاةِ)، وَهِيَ فِي الْبُخَارِيِّ أَيْضاً وَفِيهِ بَعْدَهَا: (وَلَا يَقُلْ: هَا، فَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ يَضْحَكُ مِنْهُ).

المفردات:

فَلْيَكْظَمْ: يَمْنَعُهُ وَيُمْسِكُهُ.

المسائل:

المسألة الأولى: يَصْدُرُ التَّثَاؤُبُ عَنِ الْاِمْتَلَاءِ وَالْكَسَلِ، وَهُوَ مِمَّا يَجِبُهُ الشَّيْطَانُ، فَكَأَنَّ التَّثَاؤُبَ مِنْهُ.

المسألة الثانية: زِيَادَةُ التِّرْمِذِيِّ وَالْبُخَارِيِّ (فِي الصَّلَاةِ) تَقْيِيدُ الْأَمْرِ بِالْكَظْمِ بِكَوْنِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَلَا يَنَافِي النَّهْيُ عَنْ تِلْكَ الْحَالَةِ مُطْلَقاً لِمُوَافَقَةِ الْمَطْلُوقِ وَالْمَقْيَدِ فِي الْحُكْمِ.

المسألة الثالثة: التَّثَاؤُبُ وَقَوْلُهُ (هَا) عِنْدَهُ يَنَافِي الْخُشُوعَ.

المسألة الرابعة: يَنْبَغِي أَنْ يَضَعَ الْمُتَثَائِبُ يَدَهُ عَلَى فِيهِ، بِدَلِيلِ:

حَدِيثُ: (إِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ مَعَ التَّثَاؤُبِ) - أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالشَّيْخَانُ وَغَيْرُهُمْ.

بَابُ الْمَسَاجِدِ

المساجد: جَمْعُ مَسْجِدٍ (بِفَتْحِ الْجِيمِ وَكَسْرِهَا).

فَإِنْ أُريدَ بِهِ الْمَكَانُ الْمَخْصُوصُ فَهُوَ بِكَسْرِ الْجِيمِ لَا غَيْرَ.

وَإِنْ أُريدَ بِهِ مَوْضِعُ السُّجُودِ وَهُوَ مَوْضِعُ وَقُوعِ الْجَبْهَةِ فِي الْأَرْضِ فَإِنَّهُ بِالْفَتْحِ لَا غَيْرَ.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

قَاتِلِ اللَّهَ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ ^(١).

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ١ ص ١٥٣ وَنَبِيلُ الْأَوْطَارِ ج ٢ ص ١٤٠ وَج ٤ ص ٩٧.

التخریج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وزاد مُسْلِمٌ: (والنصارى) بعد قوله: الْيَهُودُ.

وفي معنى هَذَا الْحَدِيثِ أَحَادِيثٌ عَدِيدَةٌ مِنْهَا:

ما أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قَالَتْ: إِنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ ذَكَرْتَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَنِيسَةً رَأَتْهَا بِالْحَبْشَةِ فِيهَا تَصَاوِيرٌ، فَقَالَ: إِنَّ أَوْلَيْكَ إِذَا كَانَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ فَمَاتَ بَنُوا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا تِلْكَ التَّصَاوِيرَ، أَوْلَيْكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

وَلِلْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (كَانُوا إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنُوا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا. وَفِيهِ: أَوْلَيْكَ شِرَارُ الْخَلْقِ).

المفردات:

قاتل الله الْيَهُودَ: لعنهم، كما ورد في رِوَايَةٍ. وقيل: معناه قتلهم وأهلكهم.

المسائل:

المسألة الأولى: اتِّخَاذُ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الصَّلَاةِ إِلَيْهَا، أَوْ بِمَعْنَى الصَّلَاةِ عَلَيْهَا، وَفِي مُسْلِمٍ: (لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ، وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا وَلَا عَلَيْهَا).

المسألة الثانية: قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: (لَمَّا كَانَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى يَسْجُدُونَ لِقُبُورِ أَنْبِيَائِهِمْ تَعْظِيمًا لَشَأْنِهِمْ، وَيَجْعَلُونَهَا قِبْلَةً يَتَوَجَّهُونَ فِي الصَّلَاةِ نَحْوَهَا، وَاتَّخَذُوهَا أَوْثَانًا، لَعَنَهُمْ وَمَنَعَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ ذَلِكَ).

المسألة الثالثة: وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ أَيْضًا: (وَأَمَّا مَنْ اتَّخَذَ مَسْجِدًا فِي جَوَارِ صَالِحٍ، وَقَصَدَ التَّبَرُّكَ بِالْقَرْبِ مِنْهُ، لَا لَتَعْظِيمِ لَهُ، وَلَا لَتَوَجُّهِ نَحْوِهِ، فَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْوَعِيدُ).

وَعَقَّبَ عَلَيْهِ الصَّنْعَانِيُّ بِقَوْلِهِ: (قُلْتُ: قَوْلُهُ لَا لَتَعْظِيمِ لَهُ، يَقَالُ: اتَّخَاذُ الْمَسَاجِدِ بِقَبْرِهِ وَقَصْدُ التَّبَرُّكِ بِهِ تَعْظِيمٌ لَهُ. ثُمَّ أَحَادِيثُ النَّهْيِ مُطْلَقَةٌ، وَلَا دَلِيلٌ عَلَى التَّعْلِيلِ بِمَا ذَكَرَ).

المسألة الرابعة: والظاهر أن علة ذلك هي:

١- سد الذريعة.

٢- البعد عن التشبيه بعبدة الأوثان الذين يعظمون الجمادات، التي لا تسمع ولا تنفع ولا تضر.

٣- في إنفاق المال في ذلك من العبث والتبذير الخالي عن النفع بالكُلِّيَّة.

٤- لأنه سبب لإيقاد الشرع عليها الملعون فاعله.

٥- ومفاسد ما يبنى على القبور من المشاهد والقباب لا تحصر، وقد أخرج أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس قال: (لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج).

المسألة الخامسة: زيادة (والنصارى) الواردة في صحيح مسلم بعد كلمة (اليهود) استشكلت، لأن النصارى ليس لهم نبي إلا عيسى عليه السلام، إذ لا نبي بينه وبين محمد ﷺ، وهو حي في السماء. وأجيب:

أ- بأنه كان فيهم أنبياء غير مرسلين كالحواريين ومريم في قول.

ب- وأن المراد من قوله (أنبيائهم) المجموع من اليهود والنصارى.

ج- أو المراد الأنبياء وكبار أتباعهم، واكتفى بذكر الأنبياء. ويؤيد ذلك قوله في رواية مسلم: (كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحينهم مساجد).

د- أو أن أنبياء اليهود أنبياء النصارى، لأن النصارى مأمورون بالإيمان بكل رسول، فرسل بني إسرائيل يسمون أنبياء في حق الفريقين.

المساجد التي تُشَدُّ إليها الرِّحال

● عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

لا تُشَدُّ الرِّحالُ إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هَذَا، والمسجد

الأقصى^(١).

التخريج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

المفردات:

الرَّحَال: جمع رَحْل، وهو للبعير كالسَّرَج للفرس.

وشد الرحال هنا كناية عن السفر، لأنه لازمه غالباً.

المسجد الحرام: المحَرَّم.

المسائل:

المسألة الأولى: لا تشد: ورد بتسكين الدال على أن (لا) ناهية جازمة. وورد بضم الدال على أن (لا) نافية. والمراد بالنفي النهي مجازاً، كأنه قال: لا يستقيم شرعاً أن يقصد بالزيارة إلا هذه البقاع، لاختصاصها بما اختصت به من المزية التي شرفها الله تعالى بها.

المسألة الثانية: المراد من المسجد الحرام هو الحَرَم كله، لما يأتي:

أ- ما رواه أبو داود الطيالسي من طريق عطاء: أنه قيل له: هَذَا الْفَضْلُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحْدَهُ أَمْ فِي الْحَرَمِ؟ قال: بل فِي الْحَرَمِ كُلِّهِ.

ب- لأنه لما أراد ﷺ التعيين للمسجد قال: ومسجدي هَذَا.

المسألة الثالثة: والمسجد الأقصى هو بَيْتُ الْمُقَدَّسِ كما فسره الرسول ﷺ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ وَرَاءَهُ مَسْجِدٌ، كَمَا قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ.

المسألة الرابعة: لهذه المساجد الثلاثة فضيلة، وإن أفضلهما المسجد الحرام، ثم مسجد المَدِينَةِ، ثم المسجد الأقصى، بدليل:

١- حَدِيثُ الْبَابِ، لِأَنَّهُ لِلتَّقْدِيمِ ذِكْرًا يَدُلُّ عَلَى مَرَبَّةِ الْمُقَدَّمِ.

٢- حَدِيثُ أَبِي الدَّرْدَاءِ مَرْفُوعاً: (الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِمِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ، وَالصَّلَاةُ فِي

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٢ ص ١٧٦ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٨ ص ٢٦٢.

مسجدي بألف صلاة، والصلاة في بَيْتِ الْمَقْدِسِ بخمسمائة صلاة) - أخرجه البَرَزَارُ وَحَسَّنَ إِسْنَادَهُ، وفي معناه أحاديث أخرى.

المسألة الخامسة: اختلفوا هل الصلاة في هَذِهِ المساجد تعم الفرض والنفل، أو تخص الأول؟ على قولين:

القول الأول: إنها تخص بالفروض، وهو قول الطَّحَاوِيِّ وغيره. بدليل:

قوله ﷺ: أَفْضَلُ الصَّلَاةِ صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ.

القول الثاني: إنها تعم الفرض والنفل.

قال الصَّنْعَانِيُّ: لَا يَخْفَى أَنَّ لَفْظَ الصَّلَاةِ الْمَعْرُوفَ بِلَامِ الْجِنْسِ عَامٌ فَيَشْمَلُ النَّافِلَةَ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنْ لَفْظُ الصَّلَاةِ إِذَا أُطْلِقَ لَا يَتَبَادَرُ مِنْهُ إِلَّا الْفَرِيضَةُ فَلَا يَشْمَلُهَا.

المسألة السادسة: اختلفوا في شِدِّ الرَّحَالِ إِلَى غَيْرِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى قَوْلَيْنِ:

القول الأول: يحرم شد الرحال لقصد غير الثلاثة، كزيارة الصالحين أحياء وأمواتاً لقصد التقرب، ولقصد المواضع الفاضلة لقصد التبرك بها والصلاة فيها. وقد ذهب إلى هَذَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْنِيُّ وَالْقَاضِي عِيَّاضُ وَطَائِفَةٌ، بدليل:

١ - مفهوم الحصر في حَدِيثِ الْبَابِ.

٢ - ما رواه أصحاب السُّنَنِ مِنْ إِنْكَارِ أَبِي بَصْرَةَ الْغِفَارِيِّ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ خُرُوجَهُ إِلَى الطُّورِ، وَقَالَ: لَوْ أَدْرَكْتُكَ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ مَا خَرَجْتَ، وَاسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَوَافَقَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ.

القول الثاني: لَا يَحْرِمُ ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُ الْجَمْهُورِ.

وَاسْتَدَلُّوا بِأَحَادِيثَ، وَتَأَوَّلُوا أَحَادِيثَ الْبَابِ بِتَأْوِيلٍ بَعِيدَةٍ.

وَذَهَبَ الصَّنْعَانِيُّ إِلَى عَدَمِ نَهْوِضِ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ لِلِاسْتِدْلَالِ، وَأَنَّ التَّأْوِيلَ لَا يَنْبَغِي إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَنْهَضَ الدَّلِيلُ عَلَى خِلَافِ مَا أَوَّلَوْهُ.

باب سجود الشكر

● عن أبي بكره رضي الله عنه: أن النبي ﷺ كان إذا جاءه أمرٌ يسره خَرَّ ساجداً لله ^(١).

التخريج:

رواه الخمسة إلا النسائي.

المسائل:

المسألة الأولى: اختلفوا في شرعية سجود الشكر على أقوال:

القول الأول: مشروع، وهو قول الهادوية والشافعية وأحمد، بدليل:

١ - حديث الباب.

٢ - سجود الرسول ﷺ في الآية: ﴿وَلَقَدْ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ [ص: ٢٤]. وقال: هي لنا شكر، ولداود توبة.

القول الثاني: غير مشروع (مكروه)، وهو قول مالك.

لأنه لم يؤثر عن النبي ﷺ مع تواتر النعم عليه.

القول الثالث: لا كراهة فيه ولا نذب (مباح)، وهو رواية عن أبي حنيفة.

لأنه لم يؤثر.

ورُدَّ القولان الأخيران بأنه ورد عن النبي ﷺ ما يدل على مشروعيته.

المسألة الثانية: اختلفوا هل يشترط لسجود الشكر الطهارة أم لا؟ على قولين:

القول الأول: يشترط. وهو قول أبي العباس والمؤيد بالله والنخعي وبعض

أصحاب الشافعية.

قياساً على الصلاة.

القول الثاني: لا يشترط. وهو قول الإمام يحيى وأبي طالب وهو الأقرب عند الصنعاني.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ١ ص ٢١١ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٣ ص ١١٢.

لما يأتي:

- ١- لأنها ليست بصلاة.
- ٢- ليس في أحاديث الباب ما يدلُّ على اشتراطه.
- المسألة الثالثة: اختلفوا هل يكبر لسجود الشكر على قولين:
القول الأول: يكبر. وبه قال المَهْدِيّ في البَحْر.
القول الثاني: لا يكبر. بدليل:
أنه ليس في أحاديث الباب ما يدلُّ على ذلك.
- المسألة الرابعة: قال أبو طالب: ويستقبل القبلة.
- المسألة الخامسة: قال الإمام يَحْيَى: ولا يسجد للشكر في الصلاة قولاً واحداً، لأنه ليس من توابعها. لكن قال الصَّنْعَانِي:
- مُقْتَضَى شرعية سجود الشكر حدوث نعمة أو اندفاع مكروه، فيفعل ذلك في الصلاة، ويكون كسجود التلاوة.

باب صلاة الجماعة

- عن عبد الله بن عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:
صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعَشْرِينَ دَرَجَةً^(١).
- التخريج:
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
- عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:
صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِخَمْسٍ وَعَشْرِينَ جُزْءً^(٢).

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٢ ص ١٨ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٣ ص ١٣٥ .

(٢) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٢ ص ١٨ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٣ ص ١٣٥ .

التخریج:

أخرجه الشَّيْخَان (البُخَارِيُّ ومُسْلِم).

وللبُخَارِيِّ عن أَبِي سَعِيد: بخمس وعشرين درجةً.

ورواه جَمَاعَةٌ من الصَّحَابَةِ غير الثلاثة المذكورين منهم: أَنَس وعَائِشَةُ وصُهَيْب ومُعَاذ وعبد الله بن زيد وزيد بن ثَابِت.

قال التِّرْمِذِيُّ: عَامَّةٌ من رَوَاهُ قالوا: خمساً وعشرين، إِلَّا ابنُ عُمَرَ فقال: سبعة وعشرين، وله رِوَايَةٌ فيها: خمساً وعشرين.

المفردات:

الفَذُّ: الفرد.

المسائل:

المسألة الأولى: لا منافاة بين رِوَايَةِ سَبْعٍ وعشرين ورِوَايَةِ خَمْسٍ وعشرين، وجمعوا بين هاتين الروايتين بما يأتي:

١ - مفهوم العدد غير مراد، فرِوَايَةُ الخَمْسِ والعشرين داخلته تحت رِوَايَةِ السَّبْعِ والعشرين، فذكر القليل لا ينفي الكثير. وهو الذي رجَّحه الشُّوكَانِيُّ.

٢ - أخبر الرسول ﷺ بالأقل عدداً أولاً، ثم أخبر بالأكثر، وأنه زيادة تفضّل الله بها.

٣ - السَّبْعُ محمولة على من صلّى في المسجد، والخمس لمن صلّى في غيره.

٤ - السَّبْعُ لبعيد المسجد، والخمس لقريبه.

٥ - الفرق بكثرة الجَمَاعَةِ وقِلَّتِهِم.

٦ - الفرق بحال المصلي، كأن يكون أعلم وأخشع.

ومنهم من أبدى مناسبات وتعليلات استوفاهما ابن حَجَرٍ في فَتْحِ البَارِي، وهي أقوال تخمينية ليس عليها نص.

المسألة الثانية: فسّر الجزء والدرجة بالصلاة، وأن صلاة الجَمَاعَةِ بسبع وعشرين

صلاة فرادى.

المسألة الثالثة: في الحديث حثُّ على الجماعة.

المسألة الرابعة: حديث الباب يرد على من أبطل صلاة المنفرد لغير عذر وجعل الجماعة شرطاً، لأن المفاضلة بينهما تستدعي صحتهما.

باب اللباس لبس الذهب والحريس

● عن أبي موسى أن رسول الله ﷺ قال:

أُحِلَّ الذَّهَبُ والحَرِيرُ لِأَنَاثِ أُمَّتِي، وَحُرِّمَ عَلَى ذُكُورِهَا (١).

التخریج:

رواه أحمد والنسائي وصححه.

إلا أنه أخرجه الترمذي من حديث سعيد بن أبي هند عن أبي موسى، وأعله أبو حاتم بأنه لم يلقه، وكذا قال ابن حبان في صحيحه: سعيد بن أبي هند عن أبي موسى معلول لا يصح، وأما ابن خزيمة فصححه. وقد روي من ثمان طرق غير هذه الطريق عن ثمانية من الصحابة وكلها لا تخلو من مقال، ولكنه يشد بعضها بعضاً.

المسائل:

المسألة الأولى: في الحديث دليل على تحريم لبس الرجال الذهب والحريس، ويلحق به

فراش الحريس.

المسألة الثانية: اختلفوا في لبس النساء الذهب والحريس على قولين:

القول الأول: يجوز، وعليه أجمع الفقهاء، بدليل:

حديث الباب.

(١) سُبُلُ السَّلَام ج ٢ ص ٨٦ وَنَبِيلُ الْأَوْطَار ج ٢ ص ٨٦.

القول الثاني: لا يجوز، بحجة:
أن حديث الباب منسوخ.

إظهار آثار النعمة على العبد

● عن عمران بن الحصين أن رسول الله ﷺ قال:
إن الله يحب إذا أنعم على عبده نعمة أن يرى أثر نعمته عليه^(١).
التخريج:

رواه البيهقي، وأخرج النسائي من حديث أبي الأحوص والترمذي والحاكم من
حديث أبي عمر: إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده.
وأخرج النسائي عن أبي الأحوص عن أبيه، وفيه: إذا آتاك الله مالا فليَرَ أثر نعمته
عليك وكرامته.

المسائل:

في هذه الأحاديث دلالة على أن الله تعالى يحب من العبد إظهار نعمته في مأكله وملبسه،
لما يأتي:

- ١- إنه شكر للنعمة فعليٌّ.
- ٢- ولأنه إذا رآه المحتاج في هيئة حسنة قصده، ليتصدق عليه.
- ٣- ولأن بذادة الهيئة سؤال، وإظهار للفقر بلسان الحال، ولذا قيل:
ولسان حالي بالشكاية أنطقُ

وقيل:

وكفناك شاهدٌ منطري عن مخبري

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٢ ص ٨٦.

كتاب الجنائز

الجنائز: جمع جنازة بفتح الجيم وكسرها.
وفي القاموس: (الجنازة: المَيِّت، وتفتح.
أو: بالكسر المَيِّت، وبالفَتْح السرير أو عكسه.
أو: بالكسر السرير مع المَيِّت).

تمني الموت

● عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ لَضَرَّ نَزَلَ بِهِ، فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ مُتَمَنَّيًّا، فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ أَحْصِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي مَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي^(١).

التخریج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

المسائل:

المسألة الأولى: الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى النَّهْيِ عَنْ تَمْنِي الْمَوْتَ لِلْوُقُوعِ فِي بَلَاءٍ وَمَحَنَةٍ، أَوْ خَشْيَةِ ذَلِكَ مِنْ عَدُوٍّ أَوْ مَرَضٍ أَوْ فَاقَةٍ أَوْ نَحْوِهَا مِنْ مَشَاقِّ الدُّنْيَا، لَمَّا فِي ذَلِكَ مِنَ الْجَزَعِ وَعَدَمِ الصَّبْرِ عَلَى الْقَضَاءِ وَعَدَمِ الرِّضَاءِ.

المسألة الثانية: وَإِذَا كَانَ تَمْنِي الْمَوْتَ لَغَيْرِ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، مِنْ خَوْفٍ أَوْ فِتْنَةٍ فِي الدِّينِ، فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، بِدَلِيلٍ:

١ - قَوْلُهُ ﷺ: (لَضَرَّ نَزَلَ بِهِ) فِي حَدِيثِ الْبَابِ.

٢ - حَدِيثُ الدَّعَاءِ: (إِذَا أَرَدْتَ بَعْبَادَكَ فِتْنَةً فَاقْبِضْنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مَفْتُونٍ).

٣- تمنى عبد الله بن رَوَاحَةَ وغيره من السَّلَفِ الشهادة.

٤- قول مريم عليها السَّلَام: ﴿يَلْبِثُنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا﴾ [مريم: ٢٣]، وهي إنما تمنّت ذلك لمثل هذا الأمر المَحْخُوف من كُفْر من كَفَرَ، وشقاوة من شقي بسببها.

المسألة الثالثة: قوله: (فإن كان لا بُدَّ مُتَمَنِّيًّا) يعني: إذا ضاق صدره، وفقد صبره، عدل إلى هذا الدعاء، وإلا فالأوَّلَى له أن لا يفعل ذلك.

تكبيرات الجنّازة

● عن عبد الرَّحْمَنِ بن أَبِي لَيْلَى قال: كان زَيْد بن أَرْقَم يُكَبِّرُ على جَنَائِزِنَا أَرْبَعًا، وإنه كَبَّرَ على جَنَازَةِ خَمْسًا، فسألته، فقال: كان رسول الله ﷺ يكبرها (١).

التخريج:

رواه مُسْلِمٌ والأربعة.

وفي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ ﷺ كَبَّرَ فِي صَلَاتِهِ عَلَى النَّجَاشِيِّ أَرْبَعًا.

ورويت الأربعة عن ابن مَسْعُودٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعُقْبَةُ بن عَامِرٍ وَالْبَرَاءُ بن عَازِبٍ وَزَيْدُ بن ثَابِتٍ.

وفي الصَّحِيحَيْنِ عن ابن عَبَّاسٍ: (صلى على قبر فكبر أربعا).

وأخرج ابن مَاجَةَ عن أَبِي هُرَيْرَةَ: (أن رسول الله ﷺ صلى على جَنَازَةِ فُكَبْرٍ أَرْبَعًا).

قال ابن أَبِي دَاوُدَ: ليس في الباب أصح منه.

المسائل:

اختلف الفُقَهَاءُ في عدد تكبيرات صلاة الجَنَازَةِ على قولين:

القول الأول: إنها أربع لا غير، وهو قول جُمْهُورٍ من السَّلَفِ والخَلَفِ، منهم الفُقَهَاءُ الأربعة، ورواية عن زيد بن عَلِيٍّ عليه السلام، قال التِّرْمِذِيُّ: العمل عليه عند أكثر أهل العلم من

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٢ ص ١٠٢ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٤ ص ٦٥.

أصحاب النبي ﷺ وغيرهم يرون التكبير على الجنازة أربع تكبيرات.

قال القاضي عياض: اختلف الصحابة في ذلك من ثلاث تكبيرات إلى تسع.

قال ابن عبد البر: وانعقد الإجماع بعد ذلك على أربع، وأجمع الفقهاء وأهل الفتوى بالأمصار على أربع على ما جاء في الأحاديث الصحاح، وما سوى ذلك عندهم شذوذ لا يلتفت إليه، وقال: لا نعلم أحداً من الفقهاء بالأمصار يخمس إلا ابن أبي ليلى.

ورجح الجمهور ما ذهبوا إليه من مشروعية الأربع بمرجحات أربعة:

١- إنها ثبتت من طريق جماعة من الصحابة أكثر عدداً ممن روى منهم الخمس.

٢- إنها في الصحيحين.

٣- إنه أجمع على العمل بها الصحابة.

٤- إنها آخر ما وقع منه ﷺ، كما أخرج الحاكم من حديث ابن عباس بلفظ (آخر ما كبر رسول الله ﷺ على الجنائز أربع)، وفي إسناده الفرات بن سلمان، وقال الحاكم بعد ذكر الحديث: ليس من شرط الكتاب، وله روايات ضعيفة.

وذكر الشوكاني بأنه:

يجاب عن الأول من هذه المرجحات والثاني منها بأنه إنما يرجح بها عند التعارض، ولا تعارض بين الأربع والخمس، لأن الخمس مشتملة على زيادة غير معارضة.

ويجاب عن الرابع بأنه لم يثبت، ولو ثبت لكان غير رافع للنزاع، لأن اقتصاره على الأربع لا ينفي مشروعية الخمس بعد ثبوتها عنه، وغاية ما فيه جواز الأمرين. نعم المرجح الثالث، أعني إجماع الصحابة على الأربع هو الذي يعول عليه في مثل هذا المقام إن صح، وإلا كان الأخذ بالزيادة الخارجة من مخرج صحيح هو الراجح.

القول الثاني: إنها خمس تكبيرات، وهو قول أكثر الهادوية.

واحتجوا:

بما روي أن علياً عليه السلام كبر على فاطمة خمسا.

وَأَنَّ الْحَسَنَ كَبَّرَ عَلَى أَبِيهِ خَمْسًا.
وعن ابنِ الْحَنْفِيَّةِ أَنَّهُ كَبَّرَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ خَمْسًا.
وَتَأَوَّلُوا رِوَايَةَ الْأَرْبَعِ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِهَا مَا عَدَا تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِتَاحِ.
قَالَ الصَّنْعَانِيُّ: وَهُوَ بَعِيدٌ.
وَفِي الْمَسْأَلَةِ أَقْوَالٌ أُخَرُ.

القبور

● عَنْ جَابِرٍ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجَصَّصَ الْقَبْرُ، وَأَنْ يُقْعَدَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ^(١).

التخريج:

رواه مُسْلِمٌ.

المسائل:

المسألة الأولى: ذهب الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ النِّهْيَ فِي الْبِنَاءِ وَالتَّجْصِصِ لِلتَّنْزِيهِ، وَالْقَعْدِ لِلتَّحْرِيمِ.

وَلَكِنْ الصَّنْعَانِيُّ قَالَ: وَهُوَ جَمْعٌ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ، وَلَا يَعْرِفُ مَا الصَّارِفُ عَنْ حَمْلِ الْجَمِيعِ عَلَى الْحَقِيقَةِ الَّتِي هِيَ أَصْلُ النِّهْيِ؟

المسألة الثانية: الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي النِّهْيِ.

المسألة الثالثة: يَعْضِدُ حَدِيثُ الْبَابِ أَحَادِيثَ عَدِيدَةً:

١- أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعاً: (لَعَنَ اللَّهُ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ وَالْمُتَّخِذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالشُّرُجَ).

٢- وَفِي لَفْظِ لِلنَّسَائِيِّ: (نَهَى أَنْ يُبْنَى عَلَى الْقَبْرِ، أَوْ يُزَادَ عَلَيْهِ، أَوْ يُجَصَّصَ، أَوْ

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٢ ص ١١١ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٤ ص ٩١ .

يُكتب عليه).

٣- وأخرج البخاريّ من حديث عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ في مرضه الذي لم يقم منه: (لعن الله اليهود والنصارى اتَّخذوا قبور أنبيائهم مساجد).

٤- واتفق البخاريّ ومسلم على إخراج حديث أبي هريرة بهذا اللفظ.

٥- وأخرج الترمذيّ وحسنه: أن عليّاً رضي الله عنه قال لأبي الهيثاج الأسديّ: (أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ، أن لا أدع قبراً مُشْرِفاً إلا سَوَّيْتُهُ، ولا تِمثالاً إلا طَمَسْتُهُ).

المسألة الرابعة: تحريم العمارة، والتزيين، والتجصيص، ووضع الصندوق المزخرف، ووضع الستائر على القبر على سمائه، والتمسح بجدار القبر، لما يأتي:

١- الإخبار المعبر فيها باللعن والتشبيه بقوله: (لا تجعلوا قبوري وتناً يُعبد من دون الله).

٢- لأن ذلك قد يُفضي مع بُعد العهد وفشو الجهل إلى ما كان عليه الأمم السابقة من عبادة الأوثان، فكان في المنع عن ذلك بالكُلِّيَّة قطع لهذه الذريعة المُفضية إلى الفساد.

٣- التحريم هو المناسب للحكمة المعتبرة في شرع الأحكام من جلب المصالح ودفع المفاسد، سواء كانت بأنفسها، أو باعتبار ما تُفضي إليه.

قال الصنعانيّ: انتهى كلام الشارح، وهذا كلام حسن، وقد وفينا المقام حقه في مسألة مستقلة.

السَّلام على أهل القبور

● عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: مرَّ رسول الله ﷺ بقبور المدينة، فأقبل عليهم بوجهه فقال:

السَّلام عليكم يا أهل القبور، يَغْفِرُ الله لنا ولكم، أنتم سَلَفْنَا ونحن بالآثر^(١).

التخريج:

رواه الترمذيّ وقال: حسن.

المسائل:

المسألة الأولى: الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، وَالسَّلَامِ عَلَى مَنْ فِيهَا مِنَ الْأَمْوَاتِ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الزِّيَارَةَ لَهُمْ. وَأَنَّهُ بِلَفْظِ: السَّلَامِ عَلَى الْأَحْيَاءِ.

ويعضده حَدِيثُ بُرَيْدَةَ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْلَمُهُمْ إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْمَقَابِرِ أَنْ يَقُولُوا: السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ، أَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ) - رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهَ (١).

المسألة الثانية: الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَمْوَاتَ يَعْلَمُونَ بِالْمَارِّ بِهِمْ وَسَلَامِهِ عَلَيْهِمْ، وَإِلَّا كَانَ إِضَاعَةً. وَظَاهِرُهُ فِي جَمْعَةٍ وَغَيْرِهَا.

المسألة الثالثة: إِذَا دَعَا الْإِنْسَانُ لِأَحَدٍ، أَوْ اسْتَغْفَرَ لَهُ، يَبْدَأُ بِالِدُّعَاءِ لِنَفْسِهِ وَالِاسْتِغْفَارِ لَهَا، بِدَلِيلٍ:

١ - حَدِيثُ الْبَابِ.

٢ - عَلَيْهِ وَرَدَتْ الْأَدْعِيَةُ الْقُرْآنِيَّةُ: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا﴾ [الحشر: ١٠]، ﴿وَأَسْتَغْفِرْ لِدُنْيِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [مُحَمَّد: ١٩]. وَغَيْرُ ذَلِكَ.

المسألة الرابعة: الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَدْعِيَةَ وَنَحْوَهَا نَافِعَةٌ لِلْمَيِّتِ بِلا خِلَافٍ. وَحَكِي النَّوَوِيِّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ الْإِجْمَاعُ عَلَى وَصُولِ الدُّعَاءِ إِلَى الْمَيِّتِ.

المسألة الخامسة: اخْتَلَفُوا فِي نَفْعِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ لِلْمَيِّتِ عَلَى أَقْوَالٍ:

القول الأول: لَا يَصِلُ ذَلِكَ إِلَيْهِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

القول الثاني: يَصِلُ ذَلِكَ إِلَيْهِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَبَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ.

القول الثالث: لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَجْعَلَ ثَوَابَ عَمَلِهِ لغيره صَلَاةً كَانَ أَوْ صَوْمًا أَوْ حَجًّا أَوْ صَدَقَةً أَوْ قِرَاءَةَ قُرْآنٍ أَوْ ذِكْرًا أَوْ أَيَّ أَنْوَاعِ الْقُرْبِ. وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَنْفِيَّةِ.

وهذا هو القول الأرجح، بدليل:

- ١- ما أخرجه الدَّارَقُطْنِيُّ: أن رجلاً سأل النَّبِيَّ ﷺ أنه كيف يبرّ أبويه بعد موتهما؟ فأجابته: بأنه يصلي لهما مع صلاته، ويصوم لهما مع صيامه.
 - ٢- وما أخرجه أبو داود من حَدِيثِ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ عَنْهُ ﷺ: أقرءوا على موتاكم سورة ياسين. وهو شامل للميت بل هو الحقيقة فيه.
 - ٣- وما أخرجه الشَّيْخَانُ: أنه ﷺ كان يضحى عن نفسه بكبش وعن أمته بكبش.
- وفيما تقدم إشارة إلى أن الإنسان ينفعه عمل غيره. قال الصَّنْعَانِيُّ: وقد بسطنا الكلام في حواشي ضوء النهار بما يتضح منه قوة هذا المذهب.

كتاب الزكاة

الزكاة لغة: النماء والطهارة.

وشرعاً: إعطاء جزء من النصاب إلى فقير ونحوه غير متصف بمانع شرعي يمنع من الصرف إليه.

وتطلق على الصدقة الواجبة، والمندوبة، والنفقة، والعفو، والحق.
وهي أحد أركان الإسلام الخمسة بإجماع الأمة وبما علم من ضرورة الدين.
واختلف في أي سنة فرضت، فقال الأكثر: إنها فرضت في السنة الثانية من الهجرة قبل فرض صوم رمضان.

الزكاة فرض

● عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ بعث مُعَاذاً إلى اليمَن فذكر الحديث... وفيه: إن الله قد افترض عليهم صدقةً في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فتردُّ في فقرائهم^(١).

التخريج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ، وَلَفْظُ الْحَدِيثِ فِي الْبُخَارِيِّ هُوَ:

عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ لما بعث مُعَاذاً إلى اليمَن قال له: إنك تقدِّمُ على قوم أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه عِبَادَةُ اللَّهِ، فإذا عرفوا الله فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم، فإذا فعلوا فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم الزكاة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وتردُّ في فقرائهم، فإذا أطاعوك فخذْ منهم، وَتَوَقَّ كرائم أموال الناس.

(١) سُبُلُ السَّلَام ج ٢ ص ١٢٠ وَنَيْلُ الْأَوْطَار ج ٤ ص ١٢٣.

المسائل:

المسألة الأولى: اختلفوا في سنة بعث النبي ﷺ. لمُعَاذٍ إِلَى الْيَمَنِ عَلَى أَقْوَالٍ:

القول الأول: سنة عشر قبل حج النبي ﷺ. كما ذكره البخاري في أواخر المغازي.

القول الثاني: آخر سنة تسع عند منصرفه ﷺ من غزوة تبوك. رواه الواقدي بإسناده إلى كعب بن مالك، وابن سعد في الطبقات عنه.

القول الثالث: سنة ثمان بعد الفتح.

واتفقوا على أنه لم يزل باليمن إلى أن قدم في عهد أبي بكر، ثم توجه إلى الشام فمات بها.

المسألة الثانية: استدل بقوله: (تؤخذ من أموالهم) على أن الإمام هو الذي يتولى قبض الزكاة وصرفها إما بنفسه أو بنائبه، فمن امتنع منها أخذت منه قهراً.

وقد بين النبي ﷺ المراد من ذلك بيعته السّعة.

المسألة الثالثة: استدل بقوله: (ترد على فقرائهم) لقول مالك: إنه يكفي إخراج الزكاة في صنف واحد.

وقيل: يحتمل أنه خص الفقراء لكونهم الغالب في ذلك، فلا دليل على ما ذكر.

المسألة الرابعة: لعله أريد بالفقير من يحل إليه الصّرف، فيدخل المسكين عند من يقول: إن المسكين أعلى حالاً من الفقير، ومن قال بالعكس فالأمر واضح.

المسألة الخامسة: قوله (وتؤقّ كرائم أموال الناس):

الكرائم: جمع كريمة، أي: نفيسة.

فيه دليل على أنه لا يجوز للمُصَدِّق^(١) أخذ خيار المال، لأن الزكاة لمواساة الفقراء، فلا يناسب ذلك الإجحاف بالمالك إلا برضاه.

(١) المُصَدِّق: هو العامل الذي يقوم بجباية الصدقات لبيت المال. / انظر: المصباح المنير، مادة (صدق).

زكاة الحلي

● عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن امرأة أتت النبي ﷺ ومعها ابنة لها، وفي يد ابنتها مَسَكَتَانِ من ذهب. فقال لها: أتعطين زكاة هذا؟ قالت: لا. قال: أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سوارَيْنِ من نار؟ فألقنهما (١).

التخريج:

رواه الثلاثة وإسناده قوي.

ورواه أبو داود من حديث حُسَيْنِ الْمُعَلَّمِ وهو ثقة.

فقول الترمذي: إنه لا يعرف إلا من طريق ابن لهيعة غير صحيح.

وصححه الحاكم من حديث عائشة وقال: إسناده على شرط الشيخين، وحديث عائشة أخرجه الحاكم وغيره ولفظه: إنها دخلت على رسول الله ﷺ فرأى في يدها فتحات من ورق، فقال: ما هذا يا عائشة؟ فقالت: صُغْتُهِنَّ لِأَنْزِلَنَّ لَكَ بهن يا رسول الله. فقال: أتؤدين زكاتهن؟ قالت: لا، قال: هنَّ حَسْبُكِ من النار.

المفردات:

مَسَكَتَانِ: الواحدة مَسَكَةٌ وهي: الأسورة والخلاخيل.

المرأة: هي أسماء بنت يزيد بن السكن.

المسائل:

المسألة الأولى: اختلف العلماء في زكاة الحلي على أقوال:

القول الأول: وجوب الزكاة. وهو مذهب الهاديّة وجماعة من السلف وأحد أقوال الشافعي (٢)، ودليلهم:

١ - هذه الأحاديث.

(١) سُبُلُ السَّلَام ج ٢ ص ١٣٥.

(٢) وقال الحنفيّة بوجوب زكاة الحلي أيضاً. / الهداية للمرغيناني ج ١ ص ١٠٤.

٢- حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَنَّهَا كَانَتْ تَلْبِسُ أَوْصَاحاً^(١) مِنْ ذَهَبٍ. فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكُنْزُ هُوَ؟ قَالَ: إِذَا أَدَيْتَ زَكَاتَهُ فَلَيْسَ بِكُنْزٍ) - رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

القول الثاني: لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الْحِلْيَةِ. وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَالشَّافِعِيِّ فِي أَحَدِ أَقْوَالِهِ. وَدَلِيلُهُمْ:

آثَارُ وَرَدَتْ عَنِ السَّلَفِ قَاضِيَةً بَعْدَ وَجُوبِهَا فِي الْحِلْيَةِ.

وَيُرَدُّ عَلَى قَوْلِهِمْ: أَنَّهُ بَعْدَ صِحَّةِ الْحَدِيثِ لَا أَثَرَ لِلآثَارِ.

القول الثالث: زَكَاةُ الْحِلْيَةِ عَارِيَّتُهَا. كَمَا رَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْ أَنَسٍ وَأَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ.

القول الرابع: تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ مَرَّةً وَاحِدَةً. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ أَنَسٍ.

قَالَ الصَّنْعَانِيُّ: وَأَظْهَرَ الْأَقْوَالُ دَلِيلًا وَجُوبَهَا لَصِحَّةِ الْحَدِيثِ وَقُوَّتِهِ.

المسألة الثانية: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا نَصَابَ لَهَا، لِأَمْرِ ﷺ بِتَزْكِيَةِ هَذِهِ الْمَذْكُورَةِ، وَلَا تَكُونُ خَمْسَ أَوَاقٍ فِي الْأَغْلَبِ.

وَأَمَّا نَصَابُهَا: فَعِنْدَ الْمُوجِبِينَ هُوَ نَصَابُ النَّقْدِينَ. وَظَاهِرُ حَدِيثِهَا الْإِطْلَاقُ.

وَكَأَنَّهُمْ قَيَّدُوهُ بِأَحَادِيثِ النَّقْدِينَ.

بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ طُهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ، فَمَنْ آدَاَهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ آدَاَهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ^(٢).

(١) الْأَوْصَاحُ: فِي النَّهْائَةِ: هِيَ نَوْعٌ مِنَ الْحَلِيِّ يَعْمَلُ مِنَ الْفِضَّةِ، سَمِيَتْ بِهَا لِبَيَاضِهَا، وَاحِدُهَا: وَصَح. اهـ. وَقَدْ يَعْمَلُ مِنَ الذَّهَبِ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ. / سُئِلَ السَّلَامُ ج ٢ ص ١٣٥.

(٢) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٢ ص ١٣٩ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٤ ص ١٩٠ وَ ١٩٥.

التخريج:

رواه أبو داود وابن ماجة، وصححه الحاكم.

المسائل:

المسألة الأولى: في حكم زكاة الفطر قولان:

القول الأول: إنها واجبة، بدليل:

١- قوله (فرض) في حديث الباب.

٢- قوله (فرض) في حديث ابن عمر رضي الله عنهما، (قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على العبد والحرّ والذكّر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة) - مُتَّفَق عليه.
فقوله (فرض) بمعنى ألزم وأوجب.

٣- الإجماع. قاله إسحاق.

القول الثاني: إنها سنة. وهو قول داود وبعض الشافعية.

وتأولوا (فرض) بأن المراد قد ورد لهذا التأويل بأنه خلاف الظاهر.

المسألة الثانية: حديث الباب دليل على أن الصدقات تكفر السيئات.

المسألة الثالثة: حديث الباب دليل على أن وقت إخراجها قبل صلاة العيد.

وأن وجوبها مؤقت. واختلفوا في وقته على أقوال:

القول الأول: تجب من فجر أول سؤال، بدليل:

قوله: (أغنوهم عن الطواف في هذا اليوم).

القول الثاني: تجب من غروب آخر يوم من رمضان، بدليل:

قوله: (طهره للصائم).

القول الثالث: تجب بمضي الوقتين. عملاً بالدليلين.

المسألة الرابعة: اختلفوا في جواز تقديمها على أقوال:

القول الأول: يجوز تقديمها ولو إلى عامين.

إلحاقاً بالزكاة.

القول الثاني: يجوز في رَمَضَانَ لا قبله.

لأن لها سببين: الصوم والإفطار، فلا تتقدمهما كالنصاب والحول.

القول الثالث: لا تقدم على وقت وجوبها إلا ما يغتفر كالיום واليومين.

المسألة الخامسة: اختلفوا في مصرفها على قولين:

القول الأول: تصرف في المساكين، وهو قول جماعة من الآل، بدليل:

قوله (طعمة للمساكين) الدال على اختصاصهم بها.

القول الثاني: تصرف في الثمانية الأصناف. وهو قول جماعة، واستقواه المَهْدِيُّ، وذلك:

لعموم قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ...﴾ [التوبة: ٦٠]، والتنصيب على بعض الأصناف لا يلزم منه التخصيص، فإنه قد وقع ذلك في الزكاة، ولم يقل أحد بتخصيص مصرفها، ففي حديث مُعَاذٍ: (أمرت أن أخذها من أغنيائكم، وأردّها في فقرائكم).

باب صدقة النطوع

● عن أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه عن النَّبِيِّ ﷺ قال:

أَيُّمَا مُسْلِمٍ كَسَا مُسْلِمًا ثَوْبًا عَلَى عُرْيٍ كَسَاهُ اللَّهُ مِنْ خُضِرِ الْجَنَّةِ، وَأَيُّمَا مُسْلِمٍ أَطْعَمَ مُسْلِمًا عَلَى جَوْعٍ أَطْعَمَهُ اللَّهُ مِنْ ثَمَارِ الْجَنَّةِ، وَأَيُّمَا مُسْلِمٍ سَقَى مُسْلِمًا عَلَى ظَمَأٍ سَقَاهُ اللَّهُ مِنَ الرَّحِيقِ الْمَخْتُومِ^(١).

التخریج:

رواه أبو داود، وفي إسناده لين.

(١) سُبُلُ السَّلَامِ ج ٢ ص ١٤١.

وفي مُخْتَصَرِ الشُّنَنِ لِلْمُنْذِرِيِّ فِي إِسْنَادِهِ أَبُو خَالِدٍ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَعْرُوفِ
بِالدَّلَالَةِ، وَقَدْ أَتَى عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَتَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ.

المفردات:

خُضِرَ الْجَنَّةُ: ثِيَابُ الْجَنَّةِ الْخَضِرِ.

الرَّحِيقُ: الْخَالِصُ مِنَ الشَّرَابِ الَّذِي لَا غَشَّ فِيهِ.

المَخْتُومُ: الَّذِي تَحْتَمُ أَوَانِيهِ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ نَفَاسَتِهَا.

المسائل:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي الْحَدِيثِ الْحَثُّ عَلَى أَنْوَاعِ الْبِرِّ وَإِعْطَائِهَا مَنْ هُوَ مُفْتَقرُ إِلَيْهَا.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: كَوْنُ الْجَزَاءِ عَلَيْهَا مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ.

الإنفاق

● عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ، وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنَى،
وَمَنْ يَسْتَغْفِرْ يُعَفِّهِ اللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ ^(١).

التخریج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَالْفُظُّ لِلْبُخَارِيِّ.

● عَنْ طَارِقِ الْمُحَارِبِيِّ قَالَ: قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ قَائِمٌ عَلَى الْمَنْبَرِ يَخْطُبُ

النَّاسَ وَيَقُولُ:

يَدُ الْمُعْطِي الْعُلْيَا، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ: أُمُّكَ وَأَبَاكَ وَأَخْتَكَ وَأَخَاكَ، ثُمَّ أَدْنَاكَ فَأَدْنَاكَ ^(٢).

التخریج:

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالدَّارَقُطْنِيُّ.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٢ ص ١٤١ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٦ ص ٣٤٣.

(٢) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٢٢٠ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٦ ص ٣٤٦.

المسائل:

المسألة الأولى: اختلفوا في اليد العليا على أقوال:

القول الأول: اليد العليا يد المعطي، والسفلى يد السائل، وعليه أكثر التفاسير، بدليل:

١ - ما أخرج إسحاق في مُسنَّده عن حَكِيم بن حِزَام قال: يا رسول الله، ما اليد العليا؟ فقال: اليد العليا التي تعطي ولا تأخذ.

٢ - حَدِيث طَارِقِ الْمُحَارِبِيِّ.

القول الثاني: يد المتعفف ولو بعد أن يمد إليه المعطي، وعلوُّها معنوي.

القول الثالث: يد الآخذ لغير سؤال.

القول الرابع: اليد العليا هي المعطية، والسفلى هي المانعة.

المسألة الثانية: في الحديث دليل على البداءة بنفسه وعباله، لأنهم الأهم. ويؤيده:

١ - ما رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حَدِيث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(تصدقوا. فقال رجل: يا رسول الله عندي دينار، قال: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى نَفْسِكَ. قال: عندي آخر، قال: تصدق به على وَلَدِكَ. قال: عندي آخر قال: تصدق به على خادَمِكَ. قال: عندي آخر، قال: فَأَنْتَ أَبْصَرُ بِهِ).

ولم يذكر في هَذَا الْحَدِيثِ الزَّوْجَةَ، وَلَكِنْ:

وردت فيما أخرجه الشَّافِعِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ بِتَقْدِيمِ الْوَلَدِ عَلَيْهَا، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ بِتَقْدِيمِ الزَّوْجَةِ عَلَى الْوَلَدِ، وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنْ رِوَايَةِ جَابِرٍ تَقْدِيمَ الزَّوْجَةِ عَلَى الْوَلَدِ مِنْ غَيْرِ تَرَدُّدٍ.

٢ - ما أخرجه أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ وَالْحَاكِمُ وَابْنُ حِبَّانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: جُهِدُ الْمُقِلِّ، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ).

المسألة الثالثة: قوله (ابدأ بمن تعول) في حديث طارق، دليل على وجوب الإنفاق على القريب المُعسر على الترتيب المذكور في الحديث، وقد فصله بذكر الأم قبل الأب، إلى آخر ما ذكره.

المسألة الرابعة: دل هذا الترتيب على أن الأم أحق من الأب بالبر. وهو مذهب الجمهور كما قال القاضي عياض، ويدل له:

١- ما أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة: فذكر الأم ثلاث مرات ثم ذكر الأب معطوفاً عليه بـ. ثم.

٢- ما أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه والحاكم من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده (معاوية بن حيدة القشيري) قال: (قلت يا رسول الله: من أبر؟ قال: أمك. قلت: ثم من؟ قال: أمك. قلت: ثم من؟ قال: أمك. قلت: ثم من؟ قال: أباك، ثم الأقرب فالأقرب).

٣- تنبيه القرآن إلى زيادة حق الأم بقوله: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾ [الأحقاف: ١٥].

ولذلك قالوا: فمن لم يجد إلا كفاية لأحد أبويه خص بها الأم.

المسألة الخامسة: أفضل الصدقة ما بقي بعد إخراجها صاحبها مستغنياً، إذ معنى أفضل الصدقة: ما أبقى المتصدق من ماله ما يستظهر به على حوائجه ومصالحه، لأن المتصدق بجميع ماله يندم غالباً، ويجب إذا احتاج أنه لم يتصدق.

المسألة السادسة: اختلف العلماء في صدقة الرجل بجميع ماله على أقوال:

القول الأول: قال القاضي عياض: إنه جوزه العلماء وأئمة الأمصار.

القول الثاني: قال الطبراني: ومع جوازه فالمستحب أن لا يفعله، وأن يقتصر على الثلث.

القول الثالث: قال الصنعاني: والأولى أن يقال: من تصدق بماله كله، وكان صبوراً على الفاقة ولا عيال له، أو له عيال يصبرون فلا كلام في حسن ذلك. ويدل له:

قوله تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩].

وقوله تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ أَلْطَعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ [الإنسان: ٨].

ومن لم يكن بهذه المثابة كره له ذلك.

المسألة السابعة: قوله (ومن يستعفف) أي عن المسألة (يُعِفَّهُ الله): أي: يُعِنُّهُ الله على

العفة، (ومن يستغن) بها عنده وإن قل (يغنه الله) بإلقاء القناعة في قلبه، والقنوع بها عنده.

كتاب الصيام

الصيام لغةً: الإمساك.

وشرعاً: إمساكٌ مخصوص، وهو الإمساك عن الأكل والشرب والجماع وغيرها، مما ورد به الشرع في النهار على الوجه المشروع، ويتبع ذلك الإمساك عن اللغو والرّفث وغيرهما من الكلام المحرّم والمكروه، لورود الأحاديث بالنهي عنها في الصوم زيادة على غيره في وقت مخصوص بشروط مخصوصة.

ومبدأ فرضه في السنة الثانية من الهجرة.

● عن ابن عمر رضي الله عنهما: قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

إذا رأيتموه فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، فإن غمّ عليكم فاقدّروا له^(١).

التخريج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

ولمُسْلِمٍ عن ابن عمر: فإن أُغْمِيَ عليكم فاقدّروا له ثلاثين.

وللبُخَارِيِّ عن ابن عمر: فأكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثلاثين.

المفردات:

رأيتُموه: رأيتُم الهلال.

غَمٌّ: حال بينكم وبينه غيمٌ.

المسائل:

المسألة الأولى: الحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ لرؤية هلاله، وإفطار أول يوم من شَوَّال لرؤية هلاله.

المسألة الثانية: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ اشتراط رؤية الجميع له من المخاطبين، لَكِنْ قام الإجماع

(١) سُيْلُ السَّلَامِ ج ٢ ص ١٥١ وَنَيْلُ الْأَوْطَارِ ج ٤ ص ١٩٨ و ٢٠١.

على عدم وجوب ذلك، بل المراد ما يثبت به الحكم الشرعي من الإخبار بالرؤية.

المسألة الثالثة: اختلفوا في شهادة دخول رَمَضَانَ على قولين:

القول الأول: يقبل إخبار الواحد العَدْل. وهو قول ابن المُبَارَك وأحمد والشافعي في أحد قوليه، قال النَّوَوِيُّ: وهو الأصح، بدليل:

١ - اعتماد الرسول ﷺ على شهادة الأعرابي وحده.

٢ - اعتماده أيضاً على شهادة ابن عُمَرَ وحده.

القول الثاني: لا يقبل إخبار الواحد، بل يعتبر الاثنان. وهو قول مالك والليث والأوزاعي والهادوية وآخر قول الشافعي، بدليل:

١ - حَدِيث عبد الرَّحْمَنِ بن زيد بن الحَطَّاب: (فإن شَهِدَ شاهدان مسلمان فصوموا وأفطروا) - رواه أحمد.

٢ - حَدِيث أمير مَكَّة الحَارِث بن حاطب: (فإن لم نَرَهُ وشَهِدَ شاهداً عَدْل) - رواه أبو داود والدارقطني وقال: هذا إسناد مُتَّصِلٌ صَحِيح.

٣ - القياس على الشهادة.

المسألة الرابعة: اختلفوا في شهادة خروج رَمَضَانَ على قولين:

القول الأول: لا يكفي الواحد العَدْل في إثبات هلال شَوَّال، وهو قول جميع العلماء، كما ذكره النَّوَوِيُّ في شَرْح مُسْلِم.

القول الثاني: يقبل بشهادة عَدْل، وهو قول أبي ثور.

المسألة الخامسة: اختلفوا في دلالة قوله (إذا رأيتموه) على أقوال منها:

القول الأول: إن رؤية بلد رؤية لجميع أهل البلاد فيلزم الحكم، بدليل:

(إذا رأيتموه) في حَدِيث الباب، أي: إذا وُجِدَت بينكم الرؤية.

القول الثاني: لا يعتبر ذلك، لأن:

قوله (إذا رأيتموه) خطاب لأناس مخصوصين به.

القول الثالث: لزوم أهل بلد الرؤية وما يتصل بها من الجهات التي على سَمْتِها.

وهو الأقرب كما قال الصَّنْعَانِي بعد قوله: وفي المسألة أقوال ليس على أحدها دليل ناهض.

المسألة السادسة: قوله (لرؤيته) دليل على:

أن الواحد إذا انفرد برؤية الهلال لزمه الصوم والإفطار، وهو قول أئمة الآل وأئمة المذاهب الأربعة في الصوم.

واختلفوا في إفطاره على أقوال:

القول الأول: يُفْطِرُ وَيُخْفِيهِ، وهو قول الشَّافِعِيِّ.

القول الثاني: يستمر صائماً احتياطاً، وهو قول الأكثر، كذا قال في الشرح، لكنه تقدم له في أول باب صلاة العيدين بأنه لم يقل إنه يترك يقين نفسه ويتابع حكم الناس، إلا مُحَمَّدُ بن الحسن الشَّيْبَانِيُّ.

القول الثالث: يتعين عليه حكم نفسه فيما يتيقنه. وهو قول الجُمْهُور.

قال الصَّنْعَانِيُّ: الحق أن يعمل بيقين نفسه صوماً وإفطاراً، ويحسن التكتم بهما، صوناً للعباد عن إثمهم بإساءة الظن به.

المسألة السابعة: قوله (فاقدروا له) هو من التقدير، كما قال الخطَّابِيُّ، أي: فاقدروا له تمام الثلاثين يوماً، وهذا عند الشَّافِعِيَّةِ والْحَنَفِيَّةِ وَجُمْهُورِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ.

المسألة الثامنة: قال ابن بَطَّال: في الحديث دفع لمراعاة المنجِّمين، وإنما المعوَّل عليه رؤية الأهلة، وقد نُهِنَا عن التكلف.

أما من قال: إنه يجوز للحاسب والمنجِّم وغيرهما الصوم والإفطار اعتماداً على النجوم، فقد قال البَاجِي في الرد عليهم: إن إجماع السَّلَفِ حُجَّةٌ عليهم.

وقال ابن بَزِيزَةَ: هو مذهب باطل قد نهت الشريعة عن الخوض في علم النجوم، لأنها حدس وتخمين، ليس فيها قطع.

والجواب الواضح عليهم كما قال الشارح:

ما أخرجه البُخَارِيُّ عن ابن عُمر، أنه رضي الله عنه قال: (إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ، الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا: عَنَى تِسْعاً وَعِشْرِينَ مَرَّةً، وَثَلَاثِينَ مَرَّةً).

باب الصوم والنطوع

● عن أبي أَيُّوب الأنصاري رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال:

مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ^(١).

التخريج:

رواه مُسْلِمٌ.

قال التَّقِي السُّبُكِيُّ: إنه قد طعن في هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ لَا فَهْمَ لَهُ، مُعْتَرِياً بِقَوْلِ التِّرْمِذِيِّ: إنه حَسَنٌ. يريد في رِوَايَةِ سَعْدِ بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ أَخِي يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ.

قلت: ووجه الاغترار أَنَّ التِّرْمِذِيَّ لَمْ يَصِفْهُ بِالصَّحَّةِ بَلْ بِالْحَسَنِ، وَكَأَنَّهُ فِي نَسْخَةٍ. وَالَّذِي رَأَيْنَاهُ فِي سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ بَعْدَ سِيَاقِهِ لِلْحَدِيثِ: قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ثُمَّ قَالَ: وَسَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ هُوَ أَخُو يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ. وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ. انْتَهَى.

قلت: قَالَ ابْنُ دُحْيَةَ: إنه قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَا يَجُوزُ الْإِشْتِغَالُ بِحَدِيثِ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ. انْتَهَى.

ثُمَّ قَالَ ابْنُ السُّبُكِيِّ: وَقَدْ اعْتَنَى شَيْخُنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الدُّمَيْطِيُّ بِجَمْعِ طَرَفِهِ فَأَسْنَدَهُ عَنْ بَضْعَةِ وَعَشْرِينَ رَجُلًا رَوَوْهُ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ، وَأَكْثَرَهُمْ حُفَظَاتِ ثِقَاتٍ مِنْهُمْ السُّفْيَانَانِ. وَتَابَعَ سَعْدًا عَلَى رِوَايَتِهِ: أَخُوهُ يَحْيَى وَعَبْدُ رَبِّهِ وَصَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ وَغَيْرُهُمْ. وَرَوَاهُ أَيْضًا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ثَوْبَانُ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَجَابِرُ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَالْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ وَعَائِشَةُ.

وَلَفْظُ ثَوْبَانَ: (مَنْ صَامَ رَمَضَانَ فَشَهْرَهُ بَعَثَرَةً، وَمَنْ صَامَ سِتَّةَ أَيَّامٍ بَعْدَ الْفِطْرِ فَذَلِكَ صِيَامُ السَّنَةِ) - رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ.

المسائل:

المسألة الأولى: قوله (ستاً) هَكَذَا وَرَدَ مُؤَنَّثًا مَعَ أَنَّ مُمَيِّزَهُ (أَيَّامٌ) وَهِيَ مُذَكَّرٌ، لِأَنَّ اسْمَ

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٢ ص ١٦٦ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٤ ص ٢٥١.

العدد إذا لم يذكر مميّزُه جاز فيه الوجهان، كما صرح به النحاة.

المسألة الثانية: اختلفوا في حكم صيام ستة أيام من شَوَّال على قولين:

القول الأول: استحباب صيامها. وهو مذهب جَمَاعَةٍ من الآل وأحمد والشافعي ودาวود والعشرة، بدليل:

حَدِيثُ الباب.

القول الثاني: كراهة صيامها. وهو قول مَالِكٍ وأبي حنيفة. قال مَالِكٌ في الْمُوطَأ:

أ- لأنه ما رأى أحداً من أهل العلم يصومها.

ب- ولثلا يظن وجوبها.

وأجيب عن ذَلِكَ:

بأنه بعد ثبوت النص بذلك لا حكم لهذه التعليقات.

وما أحسن ما قاله ابن عبد البر: إنه لم يبلغ مَالِكاً هَذَا الْحَدِيثَ، يعني: حَدِيثُ مُسْلِمٍ.

المسألة الثالثة: يحصل أجر صوم هذه الأيام لمن صامها متفرقة أو متوالية، ومن صامها عَقِيبَ العيد، أو في أثناء الشهر.

المسألة الرابعة: لا دليل على اختيار كونها من أول شَوَّال، كما في سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ عن ابن المُبَارَك، لما يأتي:

١- إن من أتى بها في شَوَّال في أي أيامه صدق عليه أنه أَتْبَعَ رَمَضَانَ سِتّاً من شَوَّال.

٢- ولأنه رَوَى عن ابن المُبَارَك رِوَايَةً أُخْرَى أنه قال: من صام ستة أيام من شَوَّال متفرقاً فهو جائز.

المسألة الخامسة: إنها شبهها بصيام الدهر، لأن الحَسَنَةَ بعشر أمثالها، فَرَمَضَانَ بعشرة أشهر، وست من شَوَّال بشهرين.

المسألة السادسة: ليس في الْحَدِيثِ دليل على مشروعية صيام الدهر.

كتاب الحج

الحج: بفتح الحاء وكسرهما، لغتان.

وهو ركن من أركان الإسلام الخمسة بالاتفاق.

وأوّل فرضه عند الجمهور سنة ست، واختار ابن القَيِّم في الهَدْي: أنه فرض سنة تسع أو عشر، وفيه خلاف.

باب فضل الحج

● عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال:

الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ^(١).

التخريج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

المسائل:

المسألة الأولى: العُمْرَةُ لغةً: الزيارة. وقيل: القصد.

وفي الشرع: إحرام وسعي وطواف وحَلُّ أو تقصير. سميت بذلك لأنه يزار بها البيت ويقصد.

المسألة الثانية: اختلفوا في تكرار العُمْرَةِ على قولين:

القول الأول: استحباب الاستكثار من الاعتماد. بدليل: (العُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ) فِي حَدِيثِ الْبَابِ.

القول الثاني: يكره في السَّنَةِ أَكْثَرَ مِنْ عُمْرَةٍ وَاحِدَةٍ. وهو قول الْمَالِكِيَّةِ.

واستدلوا: بأنه ﷺ لَمْ يَفْعَلْهَا إِلَّا مِنْ سَنَةٍ إِلَى سَنَةٍ، وَأَفْعَالُهُ ﷺ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْوَجُوبِ

(١) سُبُلُ السَّلَامِ ج ٢ ص ١٧٧-١٧٨ وَتَبْيِيلُ الْأَوْطَارِ ج ٤ ص ٢٩٧.

أو الندب.

وتُعقب: بأنه علم من أحواله ﷺ أنه كان يترك الشيء وهو يستحب فعله، ليرفع المشقة عن الأمة، وقد ندب إلى العُمرة بلفظه، فثبت الاستحباب من غير تقييد.

المسألة الثالثة: اختلفوا في وقت العُمرة على أقوال:

القول الأول: تجوز في جميع الأيام لمن لم يكن متلبساً بالحج، وإليه ذهب الجُمهُور، بدليل: ظاهِر حَدِيثِ الباب.

القول الثاني: تكره في أيام التَّشْرِيقِ فقط. وهو قول عن الهادي.

القول الثالث: تكره في يوم عَرَفَةَ ويوم النَّحر وأيام التَّشْرِيقِ. وهو قول الحَنَفِيَّةِ.

القول الرابع: تكره في أشهر الحج لغير المتمتع والقارن. وهو قول عن الهَادَوِيَّةِ، لأنه يشتغل بها عن الحج.

وأجيب: بأنه ﷺ اعتمر في عُمُرِهِ ثلاث عُمَرٍ مفردة، كُلُّها في أشهر الحج.

المسألة الرابعة: وردت في تفسير الحج المبرور أقوال هي:

١ - هو الذي لا يخالطه شيء من الإثم، ورجحه النَّوَوِي.

٢ - هو المقبول.

٣ - هو الذي تظهر ثمرته على صاحبه، بأن يكون حاله بعده خيراً من حاله قبله.

٤ - أخرج أَحْمَدُ وَالْحَاكِمُ من حَدِيثِ جَابِرٍ: (قيل يا رسول الله: ما بُرُّ الحج؟ قال:

إطعام الطعام، وإفشاء السَّلام)، وفي إسناده ضعف، ولو ثبت لتعين به التفسير.

الحجَّ مَرَّةً

● عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فقال:

إن الله كتب عليكم الحج، فقام الأقرع بن حَابِسٍ فقال: أفي كل عام يا رسول الله؟ قال:

لو قلتها لوجبت، الحج مرةً، فما زاد فهو تطوعٌ^(١).

التخريج:

رواه الخمسة غير الترمذي، وأصله في مسلم من حديث أبي هريرة، وفي رواية زيادة بعد قوله (لوجبت): (ولو وجبت لم تقوموا بها، ولو لم تقوموا بها لعذبتم).

المسائل:

المسألة الأولى: الحديث دليل على أنه لا يجب الحج إلا مرة واحدة في العمر، على كل مكلف مستطيع، وهو مُجمَع عليه كما قال النووي وابن حجر وغيرهما.

المسألة الثانية: أخذ من قوله (لو قلت نعم لوجبت):

أنه يجوز أن يفوض الله تعالى إلى الرسول ﷺ شرع الأحكام.

(١) سُبُل السَّلام ج ٢ ص ١٨٥ ونَيْل الأَوْطَار ج ٤ ص ٢٩٤.

كتاب البيوع

لفظ البيع والشراء يُطلق كُلُّ منهما على ما يُطلق عليه الآخر. فهما من الألفاظ المشتركة بين المعاني المتضادة.

وحقيقة البيع لغة: تمليك مال بهال.

وزاد فيه الشرع قيد التراضي.

وقيل: هو إيجاب وقبول في مالين، ليس فيهما معنى التبرع، فتخرج المُعَاطَاة.

وقيل مبادلة مال بهال، لا على وجه التبرع، فتدخل فيه المُعَاطَاة.

وجُمع (بَيْع) على (بُيُوع) لاختلاف أنواعه^(١).

بيع الحِصَاة وبيع الغَرَر

● عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحِصَاة، وعن بيع الغَرَر^(٢).

التخريج:

رواه مُسْلِم.

المسائل:

المسألة الأولى: أُضِيفَ البيع إلى الحِصَاة للمُلاَبَسَةِ، لاعتبار الحِصَاة فيه.

المسألة الثانية: اختلفوا في تفسير بيع الحِصَاة على أقوال:

القول الأول: أن يقول: ارم بهذه الحِصَاة، فعلى أي ثوب وقعت فهو لك بدرهم.

(١) مُبَيَّن السَّلَام ج ٣ ص ٣ وفيه ذكر الصَّنْعَانِي أَنَّ أنواع البيع ثمانية، وفصلها الشيخ الخولي بالهامش نقلًا عن بَذَر التَّام.

(٢) مُبَيَّن السَّلَام ج ٣ ص ١٥ وَنَبِيل الأَوْطَار ج ٥ ص ١٥٦.

القول الثاني: أن يبيعه من أرضه قدر ما انتهت إليه رمية الحَصَاة.

القول الثالث: أن يَقْبِضَ على كَفٍّ من حَصَاً، ويقول: لي بعدد ما خرج في القبضة من الشيء المبيع.

القول الرابع: أن يبيعه سلعة، ويقبض على كَفٍّ من حَصَاً، ويقول: لي بكل حصاة درهم.

القول الخامس: أن يمسك أحدهما حَصَاة بيده، ويقول: أي وقت سقطت الحَصَاة فقد وجب البيع.

القول السادس: أن يعترض القطيع من الغنم، فيأخذ حَصَاة ويقول: أي شاة أصابتها فهي لك بكذا.

المسألة الثالثة: كل الصور المتقدمة في بيع الحَصَاة متضمنة للغَرَر، لما في الثمن أو المبيع من الجهالة، ولفظ الغَرَر يشملها، وإنما أفردت لكونها كانت مما يبتاعها الجاهلية، فمنهى رسول الله ﷺ عنها.

المسألة الرابعة: الغَرَر: بمعنى مغرور اسم مفعول.

وإضافة المصدر إليه من إضافته إلى المفعول، ويحتمل غير هذا.

المسألة الخامسة: الغَرَر هو الخِدَاع، الذي هو مَظَنَّة أن لا رِضَا به عند تحققه، فيكون من أكل أموال الناس بالباطل.

المسألة السادسة: يتحقق بيع الغَرَر في صُور هي:

١- بعدم القدرة على تسليمه، كبيع العبد الأبق والفرس النافر.

٢- بكونه معدوماً أو مجهولاً.

٣- لا يَتِمُّ ملك البائع له كالسمك في الماء الكثير. ونحو ذلك من الصور.

المسألة السابعة: يستثنى من بيع الغَرَر أمران:

الأمر الأول: ما يدخل في المبيع تَبَعاً بحيث لو أفرد لم يَصِحَّ بيعه.

الأمر الثاني: ما يتسامح بمثله إما لحقارته أو للمشقة في تمييزه أو تعيينه.

ومن جملة ما يدخل تحت هذين الأمرين:

أ- بيع الدار مع الجهل بأساسه.

ب- بيع اللبن في ضرع الدابة.

ج- بيع الحمل في بطنها.

د- بيع الجبة المحشوة، وإن لم ير حشوها.

هـ- إجارة الدابة والدار شهراً، مع أنه قد يكون الشهر تسعة وعشرين يوماً أو ثلاثين.

و- دخول الحماة بالأجرة، مع اختلاف الناس في استعمالهم الماء وقدر مكثهم.

ز- الشرب من السقاء بالعوض مع الجهالة.

المسألة الثامنة: أجمعوا على عدم صحة بيع الأجنة في البطون، والطيور في الهواء.

البيعتان في بيعته

● عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين في بيعة^(١).

التخریج:

رواه أحمد والنسائي وصححه الترمذي وابن حبان.

● عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

من باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما أو الربا^(٢).

التخریج:

رواه أبو داود.

المسائل:

المسألة الأولى: قال الشافعي له تأويلان:

(١) سُبُلُ السَّلام ج ٣ ص ١٦ ونيل الأوطار ج ٥ ص ١٦١.

(٢) سُبُلُ السَّلام ج ٣ ص ١٦ ونيل الأوطار ج ٥ ص ١٦١.

التأويل الأول: (أن يقول بعثك بالفين نسيئة وبألف نقداً، فأيهما شئت أخذت به، وهذا بيع فاسد لأنه إيهام وتعليق).

نقل ابن الرِّفْعَةِ عن القاضي: أن المسألة مفروضة على أنه قَبِلَ على الإيهام، أما لو قال: قبلك بألف نقداً أو بالفين بالنسيئة صحَّ ذلك.

وعِلَّةُ النهي في هذا التأويل:

عدم استقرار الثمن، ولزوم الربا عند من يمنع بيع الشيء بأكثر من سعر يومه لأجل النساء.

التأويل الثاني: (أن يقول بعثك عدي على أن تبعني فرسك).

وعِلَّةُ النهي في هذا التأويل:

تعليقه بشرط مستقبل يجوز وقوعه وعدم وقوعه، فلم يستقر الملك.

المسألة الثانية: قوله: (فله أو كُسُها أو الرِّبَا) يعني:

أنه إذا فعل ذلك فهو لا يخلو عن أحد الأمرين: إما الأوكس الذي هو أخذ الأقل، أو الربا.

وهذا مما يؤيد التفسير الأول.

المسألة الثالثة: اختلفوا في بيع الشيء بأكثر من سعر يومه لأجل النساء على قولين:

القول الأول: التحريم، وهو قول زَيْنِ الْعَابِدِينَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ وَالنَّاصِرِ وَالْمَنْصُورِ بالله والهادية والإمام يحيى، بدليل:

ما رواه أَحْمَدُ عَنْ سِمَاكٍ وَوَأَفَقَهُ الشَّافِعِيُّ: (هو الرجل يبيع البيع فيقول: هو بنسأ بكذا، وهو بنقدي بكذا وكذا).

القول الثاني: الجواز، وهو قول الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَفِيَّةِ وَزَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ وَالْمُؤَيَّدِ بِاللَّهِ وَالْجُمْهُورِ، واستظهره الصَّنْعَانِيُّ، بدليل:

عموم الأدلة القاضية بجوازه.

وغاية ما في رواية سَمَاك السابقة هي الدلالة على المنع من البيع إذا وقع على هذه الصورة، وهي أن يقول: نقدًا بكذا ونسيئة بكذا، لا إذا قال أول الأمر: نسيئة بكذا فقط، وكان أكثر من سعر يومه.

مع أن المتمسكين بهذه يمنعون من هذه الصورة، ولا يَدُلُّ الْحَدِيثُ عَلَى ذَلِكَ، فالدليل أَخْصُّ من الدعوى.

لا يَحِلُّ سَلْفُ بَيْعٍ...

● عن عَمْرُو بن شُعَيْبٍ عن أَبِيهِ عن جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

لَا يَحِلُّ سَلْفُ بَيْعٍ، وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ، وَلَا رِبْحٌ مَا لَمْ يُضْمَنْ، وَلَا بَيْعٌ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ^(١).
التخريج:

رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن خزيمة.

وأخرجه الحَاكِم في علوم الحديث من رواية أَبِي حَنِيفَةَ عن عَمْرُو المذكور بلفظ: نهى عن بيع وشرط.

ومن هَذَا الوجه الذي أخرجه الحَاكِم أخرجه الطَّبْرَانِيُّ في الأوسط وهو غريب، وقد رواه جَمَاعَةٌ، واستغربه النَّوَوِيُّ.

المفردات:

السَّلْف: المراد به هنا القرض، كما قال البَغَوِيُّ.

المسائل:

المسألة الأولى: اختلفوا في صورة السَّلْف والبيع على قولين:

القول الأول: حيث يريد الشخص أن يشتري سلعة بأكثر من ثمنها لأجل النَّسَاء أي: نقدًا بألف ونسيئة بألفين، وعنده أن ذَلِكَ لا يجوز، فيحتال: بأن يستقرض الثمن من البائع ليعجله إليه حيلة. وهذا في كتب جَمَاعَةٍ من أهل البيت.

(١) سُئِلَ السَّلَام ج ٣ ص ١٦ وَنِيل الأوطار ح ٥ ص ١٩٠.

القول الثاني: أن يقول: بعتك هَذَا العبد بألف على أن تسلفني ألفاً في متاع، أو على أن تقرضني ألفاً. وإنما لم يحل لما يأتي:

١- لأنه يقرضه لِيُحَابِيَه في الثمن، فيدخل في حد الجهالة.

٢- ولأن كل قرض جر منفعة فهو ربا.

٣- ولأن في العقد شرطاً، ولا يَصِحَّ.

وهَذَا التفسير في النِّهَآيَةِ.

المسألة الثانية: اختلفوا في تفسير قوله (ولا شرطان في بيع) على أقوال:

القول الأول: أن يقول: بعْتُ هَذَا نقداً بألف ونسيئة بألفين. قاله البَعَوِيُّ. فهذا بيع واحد تضمن شرطين يختلف المقصود فيه باختلافهما. ولا فرق بين شرطين وشروط، وهو مروي عن أَبِي حَنِيفَةَ وزيد بن عَلِيٍّ.

القول الثاني: أن يشترط البائع على المشتري أن لا يبيع السلعة ولا يَهَبُهَا.

القول الثالث: أن يقول: بعتك هَذِهِ السلعة بكذا على أن تبيعني السلعة الفُلَانِيَّةَ بكذا. ذكره في الشرح نقلاً عن الغيث.

المسألة الثالثة: اختلفوا في تفسير قوله: (ولا رِبْحٌ ما لم يُضْمَن) على ما يأتي:

القول الأول: هو ما لم يملك، وَذَلِكَ هو الغصب فإنه غير ملك للغاصب، فإذا باعه وربح في ثمنه لم يحل له الربح.

القول الثاني: هو ما لم يقبض، لأن السلعة قبل قبضها ليست في ضمان المشتري، إذا تلفت تلفت من مال البائع.

المسألة الرابعة: قوله (ولا يبيع ما ليس عندك): فَسَّرَهُ حَدِيثُ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ أَنَّهُ قَالَ: (قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: يَأْتِينِي الرَّجُلُ فِيرِيدُ مِنِّي الْمَبِيعَ لَيْسَ عِنْدِي فَابْتَاعَ لَهُ مِنَ السُّوقِ، قَالَ: لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ) - رواه أبو داود والنَّسَائِيُّ.

فدل على أَنَّهُ لَا يَحِلُّ بَيْعُ الشَّيْءِ قَبْلَ أَنْ يَمْلِكَهُ.

بيع العُربان

● عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع العُربان^(١).

التخريج:

رواه مالك قال: بلغني عن عمرو بن شعيب به.

وأخرجه أبو داود وابن ماجه وفيه راوٍ لم يسم، وسمي في رواية فإذا هو ضعيف، وله طرق لا تخلو عن مقال.

المفردات:

العُربان: ويقال: أُرَبان، ويقال: عُربون.

المسائل:

المسألة الأولى: فَسَّرَ مَالِكُ بَيْعَ الْعُرْبَانِ بقوله: هو أن يشتري الرجل العبد أو الأمة أو يكتري، ثم يقول للذي اشتري منه أو اكترى منه: أعطيتك ديناراً أو درهماً على أني إن أخذت السلعة فهو من ثمنها، وإلا فهو لك.

وبمثله فسره عبد الرزاق عن زيد بن أسلم.

المسألة الثانية: اختلفوا في جواز هذا البيع على قولين:

القول الأول: باطل، وهو قول مالك والشافعي والجمهور، لما يأتي:

- ١- النهي الوارد في حديث الباب. والحديث ورد من طرق يقوي بعضها بعضاً.
- ٢- تضمن الحديث الحظر، وهو أرجح من الإباحة، كما تقرر في الأصول.
- ٣- ما في هذا البيع من العَرَر، ودخوله في أكل المال بالباطل، واشتماله على شرطين فاسدين:

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ١٧ وَنِيلَ الْأُطَارِجُ ٥ ص ١٦٢ .

أ- شرط كون ما دفعه إليه يكون مجاناً إن اختار ترك السلعة.

ب- شرط الرد على البائع إذا لم يقع منه الرضا بالبيع.

القول الثاني: جائز، وهو المروي عن عُمَرُ وابنه، وأحمد. ويُدلّ له:

ما أخرجه عبد الرزاق في مُصَنَّفِهِ عن زيد بن أسلم: أنه سئل رسول الله ﷺ عن العُرْبَانِ في البيع فأحلّه.

ورُدّ:

أ- بأنه مُرْسَل.

ب- وفي إسناده إبراهيم بن يحيى، وهو ضعيف.

النَجَش

● عن ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عن النَّجَشِ^(١).

التخریج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

المسائل:

المسألة الأولى: النَّجَشُ: بفتح النون وسكون الجيم، لغة: تنفير الصيد واستشارته من مكانه، ليصاد.

وشرعاً: الزيادة في ثمن السلعة المعروضة للبيع لا ليشترئها، بل ليعُرَّ بِذَلِكَ غيره.

وسمي الناجش في السلعة ناجشاً، لأنه يثير الرغبة فيها، ويرفع ثمنها.

المسألة الثانية: يقع النَّجَشُ بمواطأة البائع، فيشتركان في الإثم.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ١٨ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٥ ص ١٧٥ .

نَجَشَ الرَّجُلُ يَنْجُشُ نَجْشاً: إِذَا زَادَ فِي سِلْعَةٍ أَكْثَرَ مِنْ ثَمَنِهَا، وَلَيْسَ قِصْدُهُ أَنْ يَشْتَرِيَهَا بِلِيعُرِّ غَيْرِهِ، فَيُوقَعَهُ فِيهِ، وَكَذَلِكَ فِي النِّكَاحِ وَغَيْرِهِ. وَالاسْمُ النَّجَشُ. / المصباح المنير مادة (نجش).

ويقع ذلك بغير علم البائع، فيختص بذلك الناجش.

وقد يختص به البائع، كمن يخبر بأنه اشترى سلعة بأكثر مما اشتراها به، ليغرر غيره بذلك.

قال ابن بطال: أجمع العلماء على أن الناجش عاص بفعله.

المسألة الثالثة: اختلفوا في البيع إذا وقع على ذلك، على قولين:

القول الأول: البيع فاسد، وهو قول طائفة من أئمة الحديث وأهل الظاهر وهو رواية عن مالك والمشهور في مذهب الحنابلة.

إلا أن الحنابلة يقولون بفساده، إن كان مواطأة من البائع أو منه.

القول الثاني: البيع صحيح وهو قول المالكية، وأثبتوا له الخيار، وهو قول الهاديّة ووجه للشافعية، قياساً على المصرة.

وهو عند الحنفيّة، قالوا: لأن النهي عائد إلى أمر مفارق للبيع، وهو قصد الخداع، فلم يقتض الفساد.

المسألة الرابعة: نقل عن ابن عبد البر وابن العربي وابن حزم: (أن التحريم إذا كانت الزيادة المذكورة فوق ثمن المثل، فلو أن رجلاً رأى سلعة تباع بدون قيمتها فزاد فيها لتنتهي إلى قيمتها لم يكن ناجشاً عاصياً، بل يؤجر على ذلك بينته، لأن ذلك من النصيحة).
إلا أن هذا مردود بما يأتي:

أ- النصيحة تحصل بغير إيهام أنه يريد الشراء، وأما مع هذا فهو خداع وغرر.

ب- أخرج البخاري من حديث ابن أبي أوفى في سبب نزول قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَنَهُمْ ثَمناً قليلاً﴾ [آل عمران: ٧٧]. قال: أقام رجل سلعته^(١) بالله لقد أعطي بها ما لم يعط فتزلت.

قال ابن أبي أوفى: الناجش أكل ربا خائن.

فجعل ابن أبي أوفى من أخبر بأكثر مما اشترى به أنه ناجش، لمشاركته لمن يزيد في

(١) أقام سلعته: روجها فيه. / إرشاد الساري ج ٧ ص ٥٤.

السلعة وهو لا يريد أن يشتريها، في ضرر الغير، فاشتركا في الحكم لذلك، وحيث كان الناجش غير البائع فقد يكون آكل ربا إذا جعل له البائع جُعلاً.

الاحتكار

● عن مَعْمَر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ قال:

لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِيٌّ^(١).

التخريج:

رواه مُسْلِم.

المفردات:

احتكر: اشتراه وحبسه، لِيَقِلَّ فَيَعْلُو، كما في النِّهَاية.

خاطي: عاصي آثم.

المسائل:

المسألة الأولى: اختلفوا في حكم احتكار الطعام وغيره على أقوال منها:

القول الأول: يحرم الاحتكار للطعام وغيره، وهو قول أبي يُوسُف. قال: كل ما أضر بالناس حبسه فهو احتكار، وإن كان ذهباً أو ثياباً.

ويؤيد هذا القول ظاهر حديث الباب، إِلَّا أَنْ يُدَّعَى أَنَّهُ لَا يَقَالُ احْتَكِرَ إِلَّا فِي الطَّعَامِ.

القول الثاني: لا احتكار إِلَّا فِي قُوتِ النَّاسِ وَقُوتِ الْبَهَائِمِ، وهو قول الْهَادَوِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ.

المسألة الثانية: وردت الأحاديث في منع الاحتكار مطلقة ومقيّدة بالطعام.

وما كان من الأحاديث على هذا السُّلُوبِ فإنه عند الْجُمْهُور لا يقيد به المطلق بالمقيّد، لعدم التعارض بينهما، بل يبقى المطلق على إطلاقه، وهذا يقتضي أنه يعمل بالمطلق في منع الاحتكار مطلقاً، ولا يقيد بالقُوتَيْنِ^(٢) إِلَّا عَلَى رَأْيِ أَبِي ثَوْرٍ، وَقَدْ رَدَّهُ أَئِمَّةُ الْأُصُولِ.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٢٥ وَنِيلَ الْأَوَطَارُ ج ٥ ص ٢٣٣ .

(٢) الْقُوتَانِ: أَي: قُوتِ النَّاسِ وَقُوتِ الْبَهَائِمِ.

وكان الجُمهُورُ خصَّوه بالقُوَّتَيْنِ، نظراً إلى الحكمة المناسبة للتحريم، وهي دفع الضرر عن عامة الناس. والأغلب في دفع الضرر عن العامة إنما يكون في القُوَّتَيْنِ، فقيدوا الإطلاق بالحكمة المناسبة، أو أنهم قَيَّدوه بمذهب الصَّحَابِيِّ الرَّاوي، فقد أخرج مُسْلِمٌ عن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَحْتَكِرُ، فَقِيلَ لَهُ: فَإِنَّكَ تَحْتَكِرُ؟ فَقَالَ: لَأَنْ مَعْمَرًا رَاوِيَ الْحَدِيثَ كَانَ يَحْتَكِرُ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: كَانَا يَحْتَكِرَانِ الزَّيْتَ، وَهَذَا ظَاهِرٌ أَنْ سَعِيدًا قَيَّدَ الْإِطْلَاقَ بِعَمَلِ الرَّاوي، وَأَمَّا مَعْمَرٌ فَلَا يَعْلَمُ بِمَقْيَدِهِ؟ وَلَعَلَّهُ بِالْحِكْمَةِ الْمُنَاسِبَةِ الَّتِي قَيَّدَ بِهَا الْجُمهُورُ.

المسألة الثالثة: لا خلاف في أن ما يدخره الناس من قوت وما يحتاجون إليه من سَمْنٍ وَعَسَلٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ جَائِزٌ، لَا بَأْسَ بِهِ، بِدَلِيلٍ:

- ١- ما ثبت أن النَّبِيَّ ﷺ كان يعطي كلَّ واحدة من زوجاته مائة وَسُقٍّ مِنْ خُبِيرٍ.
- ٢- كان رسول الله ﷺ يَدَّخِرُ لِأَهْلِهِ قُوْتَ سَنَتِهِمْ مِنْ تَمْرٍ وَغَيْرِهِ، قَالَ ابْنُ رِسْلَانَ فِي شَرْحِ السُّنَنِ.

المسألة الرابعة: عِلَّةُ تَحْرِيمِ الْإِحْتِكَارِ هِيَ الْإِضْرَارُ بِالْمُسْلِمِينَ بِإِغْلَاءِ السَّعْرِ عَلَيْهِمْ، بِدَلِيلٍ:

- ١- قوله ﷺ مِنْ حَدِيثِ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ: (مَنْ دَخَلَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْعَارِ الْمُسْلِمِينَ لِيُغْلِيَهُ عَلَيْهِمْ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُقْعِدَهُ بِعُظْمٍ^(١) مِنَ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) - رواه أَحْمَدُ.
- ٢- قوله ﷺ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: (مَنْ احْتَكَرَ حُكْرَةً يُرِيدُ أَنْ يُغْلِيَ بِهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ خَاطِيءٌ) - رواه أَحْمَدُ.
- ٣- قال أبو داود: قيل لسَعِيدٍ، يَعْنِي ابْنَ الْمُسَيَّبِ: فَإِنَّكَ تَحْتَكِرُ، قَالَ: وَمَعْمَرٌ كَانَ يَحْتَكِرُ. وَكَذَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ.

(١) بِعُظْمٍ مِنَ النَّارِ: بِمَكَانٍ عَظِيمٍ مِنَ النَّارِ. / نَيْلُ الْأَوْطَارِ.

الْوَسْقُ: بَفَتْحِ الْوَاوِ وَكسرها، جمعه: أَوْسَاقٌ. وَالْوَسْقُ: سِتُونَ صَاعًا. وَالصَّاعُ: أَرْبَعَةُ أُمْدَادٍ. وَالْمُدُّ: رَطْلٌ وَثَلَاثٌ، وَهُوَ حَفْنَةٌ بِكَفِّي الرَّجُلِ الَّذِي لَيْسَ بِعَظِيمِ الْكَفَّيْنِ وَلَا صَغِيرَهُمَا. / سُئِلَ السَّلَامُ ج ٢ ص ١٣١.

وَفِي الْمَكَايِلِ وَالْأَوْزَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ هُنْتَسَ ص ٧٩: الْوَسْقُ: فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ حِمْلُ الْبَعِيرِ، وَيَسَاوِي ٦٠ صَاعًا. أَيْ: ٣٤٥٦، ٢٥٢ لَتْراً، أَوْ ٣، ١٩٤ كِيلُو غَرَامٍ مِنَ الْقَمْحِ.

قال ابن عبد البرّ وآخرون: إنما كانا يحتكران الزيت، وحملنا الحديث على احتكار القوت عند الحاجة إليه، وكذلك حمله الشافعيّ وأبو حنيفة وآخرون.

المسألة الخامسة: قال السبكيّ: الذي ينبغي أن يقال في ذلك: إنه إن منع غيره من الشراء، وحصل به ضيق حرم.

وإن كانت الأسعار رخيصة، وكان القدر الذي يشتريه لا حاجة بالناس إليه، فليس لمنعه من شرائه وادخاره إلى وقت حاجة الناس إليه معنى.

قال القاضي حُسَيْنُ والرُّوْيَانِيّ: وربما يكون هَذَا حَسَنَةً، لأنه ينفع به الناس.

التسعين

● عن أَنَسٍ رضي الله عنه، قال: غلّا السَّعْرُ في المَدِينَةِ على عهد رسول الله ﷺ، فقال الناس: يا رسولَ الله، غلّا السَّعْرُ فَسَعَّرْ لَنَا. فقال رسول الله ﷺ: إن الله هو المسعّر القابض الباسط الرازق، إني لأرجو أن ألقى الله وليس أحدٌ منكم يطلبني بمظْلَمَةٍ في دم ولا مال^(١).

التخریج:

رواه الخمسة إلا النسائيّ، وصحّحه ابن حبان.

وأخرجه ابن ماجة والدارميّ والبزار وأبو يعلى من حديث أَنَسٍ وإسناده على شرط مُسْلِمٍ، وصحّحه الترمذيّ.

المفردات:

الغلاء: «ممدود»، ارتفاع السعر على معتاده.

إن الله هو المسعّر: يفعل ذلك هو وحده بإرادته.

القابض: المُقْتَر.

الباسط: المُوسِع. وهذا مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ﴾ [البقرة:

[٢٤٥].

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٢٥ وَنَبِيلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ٢٣٢.

المسائل:

المسألة الأولى: التسعير: هو أن يأمر السلطان أو نوابه أو كل من ولي من أمور المسلمين أمراً أهل السوق، أن لا يبيعوا أمتعتهم إلا بسعر كذا، فيمنعوا من الزيادة عليه أو النقصان لمصلحة.

المسألة الثانية: الحديث دليل على أن التسعير مَظْلَمَةٌ، وإذا كان مظلمة فهو محرم، وإلى هذا ذهب أكثر العلماء.

المسألة الثالثة: وجه المظلمة في التسعير: أن الناس مسلطون على أموالهم، والتسعير حَجْرٌ عليهم، والإمام مأمور برعاية مصلحة المسلمين، وليس نظره في مصلحة المشتري برخص الثمن أو لِي من نظره في مصلحة البائع بتوفير الثمن، وإذا تقابل الأمران وجب تمكين الفريقين من الاجتهاد لأنفسهم. وإلزام صاحب السلعة أن يبيع بما لا يرضى به منافٍ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]. وإلى هذا ذهب جُمهُور العلماء.

المسألة الرابعة: الحديث دليل على تحريم التسعير لكل متاع، وإن كان سياقه في خاص.

المسألة الخامسة: رُوي عن مالك أنه يجوز التسعير ولو في القوتين.

وقال المَهْدِيّ: استحسّن الأئمة المتأخرون تسعير ما عدا القوتين كاللحم والسمن، رعاية لمصلحة الناس، ودفع الضرر عنهم.

المسألة السادسة: ظاهراً الأحاديث أنه لا فرق بين حالة الغلاء وحالة الرخص.

ولا فرق بين المجلوب وغيره، وإلى ذلك مال الجُمهُور.

الغش

● عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ مرَّ على صُبْرَةٍ من طعام فأدخل يده فيها، فنالت أصابعه بللاً، فقال: ما هذا يا صاحب الطعام؟ قال: أصابته السماء يا رسول الله. قال: أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس؟ من غش فليس مني ^(١).

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٢٩ وَنَبِيل الْأَوْطَار ج ٥ ص ٢٢٤.

التخریج:

رواه مُسْلِمٌ.

المفردات:

الصُّبْرَةُ: بضم الصاد المهملة وسكون الموحدة، الكُؤْمَةُ المجموعة من الطعام.

المسائل:

المسألة الأولى: أجمع الفقهاء على تحريم الغش شرعاً، بدليل:

حَدِيثُ الْبَابِ وَغَيْرِهِ.

كما أجمعوا على أن فاعله مذموم عقلاً.

المسألة الثانية: قال النَّوَوِيُّ: كذا في الْأُصُولِ (مني) بياء المتكلم، وهو صَحِيحٌ، ومعناه:

ليس ممن اهتدى بهديي واقتدى بعلمي وعملي وحسن طريقتي.

وقال سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: يكره تفسير مثل هَذَا، ونقول: نمسك عن تأويله، ليكون أوقع

في النفوس، وأبلغ في الزجر.

الْخَرَجُ بِالضَّمَانِ

● عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

الْخَرَجُ بِالضَّمَانِ^(١).

التخریج:

رواه الخمسة، وضعّفه الْبُخَارِيُّ، لأن فيه مُسْلِمَ بْنَ خَالِدِ الزَّنَجِيِّ، وهو ذاهب

الْحَدِيثِ. وضعّفه أَبُو دَاوُدَ، وصححه التِّرْمِذِيُّ وابنُ حُرَيْمَةَ وابنُ الْجَارُودِ وابنُ حِبَّانَ

وَالْحَاكِمُ وابنُ الْقَطَّانِ.

وأخرجه الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ بطوله، وهو: أن رجلاً اشترى غلاماً في زمن

(١) سُيْلُ السَّلَامِ ج ٣ ص ٣٠ وَنَيْلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ٢٢٦.

رسول الله ﷺ وكان عنده ما شاء الله، ثم رده من عيب وجدّه، فقضى رسول الله ﷺ برده بالعيب، فقال المقضي عليه: قد استعمله، فقال رسول الله ﷺ: الخراج بالضمان.

المفردات:

الخراج: الغلة والكراء. والباء للسببية.

المسائل:

المسألة الأولى: معنى الحديث: أن المبيع إذا كان له دخل وغلة، فإن مالك الرقبة الذي هو ضامن لها يملك خراجها لضمان أصلها.

فإذا ابتاع رجل أرضاً فاستعملها، أو ماشية فنتجها، أو دابة فركبها، أو عبداً فاستخدمه، ثم وجد به عيباً، فله أن يرد الرقبة ولا شيء عليه فيما انتفع به؛ لأنها لو تلفت ما بين مدة الفسخ والعقد لكانت في ضمان المشتري، فوجب أن يكون الخراج له.

المسألة الثانية: اختلف العلماء في المسألة على أربعة أقوال:

القول الأول: إن الخراج بالضمان على ما تقرر في معنى الحديث، وما وجد من الفوائد الأصلية والفرعية فهو للمشتري، ويرد المبيع ما لم يكن ناقصاً عما أخذه. وهو قول الشافعي.

القول الثاني: يُفَرَّق بين الفوائد الأصلية والفرعية، فيستحق المشتري الفرعية، وأما الأصلية فتصير أمانة في يده. فإن رد المشتري المبيع بالحكم وجب الرد ويضمن التلف، وإن كان بالتراضي لم يردّها. وهو قول الهاديّة.

القول الثالث: إن المشتري يستحق الفوائد الفرعية كالكرّاء، وأما الفوائد الأصلية كالثمر: فإن كانت باقية ردها مع الأصل، وإن كانت تالفة امتنع الرد واستحق الأثر. وهو قول الحنفيّة.

القول الرابع: إنه يُفَرَّق بين الفوائد الأصلية كالصوف والشعر، فيستحقه المشتري، والولد يردّه مع أمه، وهذا ما لم تكن مُتَّصِلَةً بالمبيع وقت الرد. فإن كانت مُتَّصِلَةً وجب الرد لها إجماعاً. وهو قول مالك.

قال الصنعاني: والحديث ظاهر فيما ذهب إليه الشافعي.

بَابُ الرِّبَا

الرِّبَا: بكسر الراء، الزيادة، ومنه قوله تعالى: ﴿أَهْتَرَّتْ وَرَبَّتْ﴾ [الحج: ٥] و[فُصِّلَتْ: ٣٩].

ويطلق على كل بيع محرّم.

وقد أجمعت الأمة على تحريم الربا في الجملة، وإن اختلفوا في التفاصيل.

والأحاديث في النهي عنه وذم فاعله ومن أعانه كثيرة جداً، منها:

● عن جابر رضي الله عنه قال: لعن رسول الله ﷺ أكل الربا، وموكله، وكاتبه، وشاهديه، وقال: هم سواء^(١).

التخريج:

رواه مسلم، وللبخاري نحوه من حديث أبي جحيفة.

المفردات:

اللعن: الإبعاد عن الرحمة.

المسائل:

المسألة الأولى: اللعن دليل على إثم هؤلاء المذكورين، وتحريم ما تعاطوه.

المسألة الثانية: خص الحديث الأكل، لأنه الأغلب في الانتفاع، وغيره مثله.

المسألة الثالثة: المراد من (موكله) الذي أعطى الربا، وإنما لعن لأنه ما تحصل الربا إلا منه، فكان داخلاً في الإثم.

أما إثم الكاتب والشاهدين، فلا عانتهم على المحذور. وذلك إذا قصدا وعرفا بالربا.

وورد في رواية: لعن الشاهد بالإنفراد، على إرادة الجنس.

المسألة الرابعة: إذا قيل: حديث: (اللهم ما لعنت من لعنة فاجعلها رحمة) أو نحوه، وفي

(١) سُبُلُ السَّلَام ج ٣ ص ٣٦ ونَبِيلُ الْأَوْطَار ج ٥ ص ٢٠١.

لفظ (ما لعنتُ فعلى من لعنتُ) يَدُلُّ على أنه لا يَدُلُّ اللعن منه ﷺ على التحريم، وأنه لم يرد به حقيقة الدعاء على من أوقع عليه اللعن.

أجاب الصَّنْعَانِي بقوله:

قلتُ: ذلِكَ فيما إذا كان من أوقع عليه اللعن غير فاعل لمحرم معلوم، أو كان اللعن في حال غضب منه ﷺ.

● عن أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ قال:

لا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُّوا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُّوا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ^(١).

التخریج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

● عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله ﷺ:

الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمَلْحُ بِالْمَلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، يَدًّا بِيَدٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ^(٢).

التخریج:

رواه مُسْلِمٌ.

المفردات:

مِثْلًا بِمِثْلٍ: متساويين قدرًا.

لَا تُشِفُّوا: لا تفاضلوا، وهو من الشَّفِّ، وهي هنا الزيادة.

الْوَرِقُ: الفضة.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٣٧ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٥ ص ٢٠٢.

(٢) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٣٧ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٥ ص ٢٠٤.

الغائب: المراد به ما غاب عن مجلس البيع مؤجلاً كان أو لا.

الناجز: الحاضر.

المسائل:

المسألة الأولى: كُلُّ مَنْ الْحَدِيثَيْنِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ رَبَا الْفَضْلِ وَهُوَ: بَيْعُ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ وَالْفُضَّةِ بِالْفُضَّةِ وَمَا اتَّفَقَا جَنْسًا مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ السِّتَةِ الْمَذْكُورَةِ، مَتَفَاضِلًا سِوَا مَا كَانَ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا لِقَوْلِهِ (إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ) فَهَذَا يَعْنِي:

لَا تَبِيعُوا ذَلِكَ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ إِلَّا فِي حَالٍ كَوْنِهِ مِثْلًا بِمِثْلٍ.

وزاده تأكيداً بقوله: (وَلَا تَشْفُوا).

المسألة الثانية: كُلُّ مَنْ الْحَدِيثَيْنِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ رَبَا النَّسِيئَةِ.

المسألة الثالثة: لَفْظُ «الذَّهَبِ» وَ«الْوَرَقِ» عَامٌ لَجَمِيعِ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ، مِنْ مَضْرُوبٍ وَغَيْرِهِ، وَمَنْقُوشٍ، وَجِيدٍ وَرَدِيءٍ، وَصَحِيحٍ وَمَكْسَرٍ، وَحُلِيِّ وَتَبَرٍّ، وَخَالِصٍ وَمَغْشُوشٍ.

المسألة الرابعة: لِلْفُقَهَاءِ قَوْلَانِ فِي رَبَا الْفَضْلِ:

القول الأول: التَّحْرِيمُ، وَبِهِ قَالَ الْجِلَّةُ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالصَّحَابَةُ وَالتَّابِعِينَ وَالْعِثْرَةَ وَالْفُقَهَاءَ، بِدَلِيلٍ:

حَدِيثِي الْبَابِ.

القول الثاني: الْإِبَاحَةُ، وَالرَّبَا لَا يَحْرِمُ إِلَّا فِي النَّسِيئَةِ، وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، بِدَلِيلٍ:

حَدِيثُ أُسَامَةَ: (لَا رَبَا إِلَّا فِي النَّسِيئَةِ) وَ(إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ) - اللفظان عند الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا.

وَرَدَّهُ الْجُمْهُورُ بِمَا يَأْتِي:

أ- إِنْ مَعْنَى حَدِيثِ أُسَامَةَ: لَا رَبَا أَشَدَّ إِلَّا فِي النَّسِيئَةِ، فَالْمُرَادُ نَفْيُ الْكَمَالِ لَا نَفْيُ الْأَصْلِ.

ب- حَدِيثُ أُسَامَةَ مَفْهُومٌ، وَحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ مَنْطُوقٌ، وَلَا يَقَاوِمُ الْمَفْهُومَ الْمَنْطُوقُ، فَإِنَّهُ مُطَرَّحٌ مَعَ الْمَنْطُوقِ.

ج- رَوَى الْحَاكِمُ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ لَمَّا ذَكَرَ لَهُ أَبُو سَعِيدٍ حَدِيثَهُ، وَقَالَ آخِرًا بِتَحْرِيمِ رَبِّهِ الْفَضْلُ، وَاسْتَغْفَرَ اللَّهُ مِنَ الْقَوْلِ بِهِ.

د- حَدِيثُ أُسَامَةَ مَنْسُوخٌ.

وَرَدَّ: بِأَنَّ النِّسْخَ لَا يَثْبُتُ بِالْإِحْتِمَالِ.

المسألة الخامسة: اختلف العلماء في عِلَّةِ الرِّبَا عَلَى قَوْلَيْنِ:

القول الأول: يثبت الربا فيما عدا هذه الأصناف الستة المذكورة مما شاركها في العِلَّةِ، وهو قول الجُمهُورِ، واتفقوا على أن جزء العِلَّةِ: الاتفاق في الجنس، واختلفوا في تعيين الجزء الآخر على أقوال:

أ- الوزن والكيل: وهو قول الحَنَفِيَّةِ وَالْعِثْرَةِ.

ب- الثَّمَنِيَّةُ وَالطُّعْمُ: وهو قول الشَّافِعِيَّةِ.

ج- الثَّمَنِيَّةُ وَالطُّعْمُ وَالْاِقْتِيَاتُ: وهو قول المَالِكِيَّةِ.

القول الثاني: لا يجري الربا إلا في هذه الأصناف الستة المنصوص عليها، وهو قول الظَّاهِرِيَّةِ، وَقَوَاهُ الصَّنْعَانِيُّ بِقَوْلِهِ: وَلَمَّا لَمْ يَجِدِ الْجُمهُورُ عِلَّةً مَنْصُوصَةً اختلفوا فيها اختلافًا كَثِيرًا يَقْوَى لِلنَّازِلِ الْعَارِفِ أَنَّ الْحَقَّ هُوَ قَوْلُ الظَّاهِرِيَّةِ.

المسألة السادسة: اتفق العلماء على جواز بيع رِبَوِيٍّ بِرِبَوِيٍّ لَا يَشَارِكُهُ فِي الْجِنْسِ مُوْجَلًا وَمُتَفَاضِلًا، كَبَيْعِ الذَّهَبِ بِالْخَنْطَةِ، وَالْفِضَّةِ بِالشَّعِيرِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْكَيْلِ.

المسألة السابعة: اتفقوا على أنه لا يجوز بيع الشيء بجنسه وأحدهما مؤجل.

● عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرٍ، فَجَاءَ بِتَمَرٍ جَنْيَبٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَكُلْ تَمَرَ خَيْبَرٍ هَكَذَا؟ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ، وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا

تَفْعَلْ، بَعِ الْجَمْعَ بِالدِّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَغِ بِالدِّرَاهِمِ جَنْيَبًا. وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ مِثْلَ ذَلِكَ^(١).

التخریج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَلَمْ يُسَلِّمْ: وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ.

المفردات:

رَجُلًا: اسْمُهُ سَوَادُ بْنُ غَزِيَّةَ الْأَنْصَارِيِّ.

الْجَنْيَبُ: الطَّيِّبُ، وَقِيلَ الصُّلْبُ، وَقِيلَ: الَّذِي أُخْرِجَ مِنْهُ حَشْفُهُ وَرَدِيئُهُ، وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي لَا يَخْتَلِطُ بغيره.

الْجَمْعُ: التَّمَرُ الرَّدِيءُ، وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: بِأَنَّهُ الْخُلْطُ مِنَ التَّمَرِ، وَمَعْنَاهُ: الْمَجْمُوعُ مِنْ أَنْوَاعٍ مُخْتَلِفَةٍ.

المسائل:

المسألة الأولى: الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ بَيْعَ الْجِنْسِ بِجِنْسِهِ يَجِبُ فِيهِ التَّسَاوِي، سِوَاءَ اتَّفَاقٍ فِي الْجُودَةِ وَالرَّدَاءَةِ أَوْ اخْتِلَافٍ، وَأَنَّ الْكُلَّ جِنْسٌ وَاحِدٌ.

المسألة الثانية: قَوْلُهُ: (وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ مِثْلَ ذَلِكَ):

الْمِيزَانُ هُوَ الْمَوْزُونُ، أَيْ: قَالَ: فِيمَا كَانَ يُوزَنُ إِذَا بَاعَ بِجِنْسِهِ مِثْلَ مَا قَالَ فِي الْمَكِيلِ إِنَّهُ لَا يَبَاعُ مُتَفَاضِلًا.

المسألة الثالثة: الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى الْخُلَاصِ مِنَ الْوُقُوعِ بِالرِّبَا فِي الْمَالِ الرَّبَّوِيِّ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلًا، وَذَلِكَ: بِأَنَّ بَيْعَ ذَلِكَ بِالْدِّرَاهِمِ وَيَشْتَرِي مَا يَرِيدُ بِهَا.

وَالْإِجْمَاعُ قَائِمٌ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ.

المسألة الرابعة: احْتَجَّتِ الْحَنْفِيَّةُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ مَا كَانَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَكِيلًا لَا يَصِحُّ أَنْ يَبَاعَ ذَلِكَ بِالْوِزْنِ مُتَسَاوِيًا، بَلْ لَا بَدَّ مِنْ اعْتِبَارِ كَيْلِهِ وَتَسَاوِيِهِ كَيْلًا، وَكَذَلِكَ الْوِزْنُ.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٣٨ وَنُيِّلَ الْأَوْطَارُ ج ٥ ص ٢٠٧.

وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أن ما كان أصله الوزن لا يصح أن يباع بالكيل. بخلاف ما كان أصله الكيل، فإن بعضهم يميز فيه الوزن، ويقول: المائلة تدرك بالوزن في كل شيء. وغيرهم: يعتبرون الكيل والوزن بعادة البلد، ولو خالف ما كان عليه في ذلك الوقت، فإن اختلفت العادة اعتبر بالأغلب.

فإن استوى الأمران كان له حكم المكيل إذا بيع بالكيل، وإذا بيع بالوزن كان له حكم الموزون.

المسألة الخامسة: لم يذكر في هذه الرواية أن النبي ﷺ أمره برد البيع، بل ظاهرها أنه قرره، وإنما أعلمه بالحكم وعذره للجهل به.

إلا أن ابن عبد البر قال: إن سكوت الراوي عن رواية فسخ العقد وردّه لا يدل على عدم وقوعه، وقد أخرج من طريق أخرى وكأنه يشير إلى ما أخرجه من طريق أبي بصرة عن سعيّد نحو هذه القصة فقال: هذا الربا فردّه.

قال: ويحتمل تعدد القصة، وإن التي لم يقع فيها الرد كانت متقدمة.

المسألة السادسة: في الحديث دلالة على جواز الترفيه على النفس باختيار الأفضل.

بيع العينة

● عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

إذا تبايعتم بالعينة، وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد، سلط الله عليكم ذلاً، لا ينزعه شيء حتى ترجعوا إلى دينكم^(١).

التخریج:

رواه أبو داود من رواية نافع عنه، وفي إسناده مقال، لأن في إسناده أبا عبد الرحمن إسحاق الخراساني عن عطاء الخراساني، قال الذهبي في الميزان: لهذا من مناهجه.

وروى أحمد نحوه من رواية عطاء ورجاله ثقات، وصححه ابن القطان، قال ابن

(١) سبل السلام ج ٣ ص ٤١ ونيل الأوطار ج ٥ ص ٢١٩.

حَجَر: وعندي أن الحديث الذي صححه ابن القَطَّان معلول، لأنه لا يلزم من كون رجاله ثقات أن يكون صَحِيحاً، لأن الأَعْمَش مُدَلِّس، ولم يذكر سمعه عن عطاء، وعطاء يحتمل أن يكون هو الخُرَّاسَانِي، فيكون من تَدْلِيس التسوية بإسقاط نافع بين عطاء وابن عُمَر، فيرجع إلى الحديث الأول وهو المشهور. اهـ.

والحديث له طرق عديدة عقد له البيهقي باباً، وبين عللها.

المفردات:

الذل: الاستهانة والضعف.

أخذتم أذنان البقر: كناية عن الاشتغال عن الجهاد بالحرق.

رضيتم بالزرع: كناية عن كون الزرع قد صار همهم وهمتهم.

سلط الله: كناية عن جعلهم أذلاء بالتسليط، لما في ذلك من الغلبة والقهر.

حتى ترجعوا إلى دينكم: ترجعوا إلى الاشتغال بأعمال الدين. وفي هذه العبارة زجر وتقريع شديد، حتى جعل ذلك بمنزلة الردة.

المسائل:

المسألة الأولى: العينة: السلف.

وبيع العينة: هو أن يبيع سلعة بثمن معلوم إلى أجل، ثم يشتريها من المشتري بأقل، ليبقى الكثير في ذمته.

وسميت عينة: لحصول العين أي: النقد فيها، ولأنه يعود إلى البائع عين ماله.

المسألة الثانية: اختلفوا في حكم بيع العينة على أقوال:

القول الأول: التحريم، وهو قول مالك وأحمد وبعض الشافعية وأبي حنيفة، بدليل:

١ - حديث الباب.

٢ - لما فيه من تفويت مقصد الشارع من المنع عن الربا، وسد الذرائع مقصود.

قال القرطبي: لأن بعض صور لهذا البيع تؤدي إلى بيع التمر بالتمر متفاضلاً، ويكون

الثلث لغواً.

القول الثاني: الجواز، وهو قول الشافعي وأصحابه، بدليل:

١- قوله ﷺ: (بِعِ الْجَمْعَ بِالدِّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَغِ بِالدِّرَاهِمِ جَنْبِيًّا)، الذي تقدم. قال: فيصح أن يشتري ذلك البائع له، ويعود له عين ماله، لأنه لما لم يفصل ذلك في مقام الاحتمال دل على صحة البيع مطلقاً، سواء كان من البائع أو غيره، وذلك لأن ترك الاستفصال في مقام الاحتمال يجري مجرى العموم في المقال.

٢- وأيد قول الشافعي: قيام الإجماع على جواز البيع من البائع بعد مدة، لا لأجل التوصل إلى عوده إليه بالزيادة.

القول الثالث: يجوز البيع من البائع إذا كان غير حيلة. وهو قول الهادي.

ولا فرق بين التعجيل والتأجيل، والمعتبر في ذلك وجود الشرط في أصل العقد وعدمه. فإذا كان مشروطاً عند العقد أو قبله على عوده إلى البائع فالبيع فاسد أو باطل على الخلاف. وإن كان مضمراً غير مشروط فهو صحيح، ولعلمهم يقولون:

حَدِيثُ الْعَيْنَةِ فِيهِ مَقَالٌ، فَلَا يَنْتَهِضُ دَلِيلًا عَلَى التَّحْرِيمِ.

المسألة الثالثة: سبب هذا الذل: أنهم لما تركوا الجهاد في سبيل الله الذي فيه عز الإسلام وإظهاره على كل دين عاملهم الله بنقيضه، وهو إنزال الذلة بهم؛ فصاروا يمشون خلف أذناب البقر، بعد أن كانوا يركبون على ظهور الخيل التي هي أعز مكان.

بيع الكالي بالكالي

● عن ابن عمر رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْكَالِيِّ بِالْكَالِيِّ. يعني: الدَّيْنُ بِالْدَّيْنِ^(١).

التخريج:

رواه إسحاق والبرار بإسناد ضعيف.

(١) سُبُلُ السَّلَامِ ج ٣ ص ٤٤ وَنَبِيلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ١٦٥.

ورواه الحَاكِمُ والدَّارَقُطْنِيّ من دون تفسير، لَكِن في إسناده مُوسَى بن عُبَيْدَةَ الرِّبَازِيّ وهو ضعيف، قال أَحْمَدُ: لا تَحِلُّ الرِّوَايَةُ عِنْدِي عَنْهُ، وَلَا أَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ لغيره.

وصَحَّفَهُ الحَاكِمُ فقال: مُوسَى بن عُثْبَةَ، فصَحَّحَهُ عَلَى شَرَطِ مُسْلِمٍ، وَتَعَجَّبَ البَيْهَقِيُّ من تصحيفه عَلَى الحَاكِمِ.

قال أَحْمَدُ: ليس في هَذَا حَدِيثٍ يَصِحُّ، لَكِن إجماع الناس أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ دَيْنٍ بِدَيْنٍ.

المفردات:

الكَالِيّ: من كَلَأَ الدَّيْنَ كُلوً (١) فهو كَالِيّ، إِذَا تَأَخَّرَ. وَكَالَأْتُهُ إِذَا أَنْسَأْتُهُ، وَقَدْ لَا يَهْمُزُ تَخْفِيفًا.

المسائل:

المسألة الأولى: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ تَفْسِيرَهُ (الدَّيْنُ بِالدَّيْنِ) مَرْفُوعٌ.

المسألة الثانية: قال في النِّهَآيَةِ: هو أَن يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ شَيْئًا إِلَى أَجَلٍ، فَإِذَا حَلَّ الْأَجَلَ لَمْ يَجِدْ مَا يَقْضِي بِهِ فَيَقُولُ: بِعْنِيهِ إِلَى أَجَلٍ آخَرَ بِزِيَادَةِ شَيْءٍ، فَيَبِيعُهُ، وَلَا يَجْرِي بَيْنَهُمَا تَقَابُضٌ.

المسألة الثالثة: يَحْرُمُ بَيْعُ الْكَالِيّ بِالْكَالِيّ، وَإِذَا وَقَعَ كَانَ بَاطِلًا، بِدَلِيلٍ:

١ - حَدِيثُ الْبَابِ.

٢ - الْإِجْمَاعُ الَّذِي نَقَلَهُ أَنْفَاءُ أَحْمَدَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ دَيْنٍ بِدَيْنٍ.

بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْعَرَايَا

● عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا أَنْ تُبَاعَ بِخَرْصِهَا كَيْلًا (٢).

التخريج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) النِّهَآيَةُ لابن الاثير مادة (كَلَأَ)، والمصباح المنير مادة (كَلَأَهُ).

(٢) سُبُلُ السَّلَامِ ج ٣ ص ٤٥ وَنَبْلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ٢١٢.

ولمُسْلِمٍ: رَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ يَأْخُذُهَا أَهْلُ الْبَيْتِ بِخَرْصِهَا تَمَرًا، يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا.
 ● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا مِنَ التَّمْرِ
 فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ فِي خَمْسَةِ (١).

التخريج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَبَيَّنَ مُسْلِمٌ أَنَّ الشَّكَّ فِيهِ - بِكَلِمَةِ (أَوْ) - مِنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ.

المفردات:

الترخيص: فِي الْأَصْلِ: التَّسْهِيلُ وَالتَّيْسِيرُ.

وَفِي عَرَفِ الْمُتَشَرِّعَةِ: مَا شَرَعَ مِنَ الْأَحْكَامِ لِعُذْرٍ مَعَ بَقَاءِ دَلِيلِ الْإِيجَابِ وَالتَّحْرِيمِ لَوْلَا ذَلِكَ الْعُذْرُ.

العرايا: جَمْعُ مَفْرَدَةٍ عَرِيَّةٍ، وَهِيَ النَخْلَةُ.

فِي الْعَرَايَا: فِيهِ مِضَافٌ مَحْذُوفٌ، أَي: فِي بَيْعِ ثَمَرِ الْعَرَايَا.

المسائل:

المسألة الأولى: الْعَرِيَّةُ: فِي الْأَصْلِ عَطِيَّةُ ثَمَرِ النَّخْلِ دُونَ الرَّقَبَةِ.

كَانَتِ الْعَرَبُ فِي الْجَذْبِ يَتَطَوَّعُ أَهْلُ النَّخْلِ مِنْهُمْ بِذَلِكَ عَلَى مَنْ لَا ثَمَرَ لَهُ، كَمَا كَانُوا يَتَطَوَّعُونَ بِمَنْيَحَةِ الشَّاةِ وَالْإِبِلِ.

وَقَالَ مَالِكٌ: الْعَرِيَّةُ أَنْ يُعْرِيَ (يَهَبَ) الرَّجُلُ الرَّجُلَ النَّخْلَ، ثُمَّ يَتَأَذَّى الْمُعْرِي (الْوَاهِبُ) بِدُخُولِ الْمُعْرَى (الْمَوْهُوبِ لَهُ) عَلَيْهِ، فَرَخَّصَ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهَا (أَي: رُطْبَهَا مِنْهُ بِتَمَرٍ. أَي: يَابِسٍ).

وَعَرَّفَهَا الْفُقَهَاءُ بِأَنَّهَا: بَيْعُ الرُّطْبِ عَلَى رُؤُوسِ النَّخْلِ، بِقَدْرِ كَيْلِهِ مِنَ التَّمْرِ، خَرْصًا، فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، بِشَرَطِ التَّقَابُضِ.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٤٥ وَتَبِيلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ٢١٢ . وَتَقَدَّمَ بَيَانُ (الْوَسْقِ، وَالصَّاعِ، وَالْمُدِّ) فِي حَدِيثِ الْإِحْتِكَارِ.

المسألة الثانية: كل من الحَدِيثَيْنِ يَدُلُّ عَلَى أَنْ: حَكَمَ الْعَرَايَا مَخْرَجَ مِنْ بَيْنِ الْمَحْرَمَاتِ، خصوصاً بالحكم.

وقد صرح باستثنائه فِي حَدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ بِلَفْظٍ: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطْيَبَ، وَلَا يَبَاعَ شَيْءٌ مِنْهُ إِلَّا بِالْدَنَانِيرِ وَالْدِرَاهِمِ إِلَّا الْعَرَايَا). وقد اتفق الْجُمْهُورُ عَلَى جَوَازِ رَخْصَةِ الْعَرَايَا.

المسألة الثالثة: اتفق الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ عَلَى صَحَّةِ بَيْعِ الْعَرَايَا فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، وامتناعه فِيهَا فَوْقَهَا، بِدَلِيلٍ: حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

والخلاف بينهما فِيهَا، وَالْأَقْرَبُ تَحْرِيمُهُ فِيهَا، لِحَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ حِينَ أُذِنَ لِأَصْحَابِ الْعَرَايَا أَنْ يَبِيعُوهَا بِخَرْصِهَا يَقُولُ: الْوَسْقُ وَالْوَسْقَيْنِ وَالثَّلَاثَةُ وَالْأَرْبَعَةُ) - أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَتَرْجَمَ لَهُ ابْنُ حِبَّانَ: الْإِحْتِيَاطُ عَلَى أَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْسُقٍ.

المسألة الرابعة: أَمَا اشْتِرَاطُ التَّقَابُضِ، فَلَأَنَّ التَّرْخِصَ إِنَّمَا وَقَعَ فِي بَيْعِ مَا ذَكَرَ مَعَ عَدَمِ تَيَقُّنِ التَّسَاوِيِ فَقَطْ.

وَأَمَا التَّقَابُضُ فَلَمْ يَقَعْ فِيهِ تَرْخِصٌ فَبَقِيَ عَلَى الْأَصْلِ مِنْ اعْتِبَارِهِ. وَيَدُلُّ لاشتراطه: مَا أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: (أَنَّهُ سَمَّى رَجُلًا مَحْتَاجِينَ مِنَ الْأَنْصَارِ شَكُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا نَقْدَ فِي أَيْدِيهِمْ يَبْتَاعُونَ بِهِ رُطْبًا، وَيَأْكُلُونَ مَعَ النَّاسِ، وَعِنْدَهُمْ فَضُولُ قَوْتِهِمْ مِنَ الثَّمَرِ، فَرَخَّصَ لَهُمْ أَنْ يَبْتَاعُوا الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا مِنَ الثَّمَرِ).

وفيه مأخذ لمن يشترط التقابض، وإلا لم يكن لذكر وجوب الثمر عندهم وجه.

المسألة الخامسة: ورد الحديث في بيع الرُّطْبِ بالتمر على رؤوس الشجر.

وأما شراء الرُّطْبِ بعد قطعه بالتمر، ففيه قولان:

القول الأول: يجوز. وبه قال كثير من الشَّافِعِيَّةِ، لما يأتي:

- ١- إلحاقاً له بما على رؤوس الشجر، كما بَوَّبَ بِذَلِكَ الْبُخَارِيُّ.
- ٢- لأن محل الرخصة هو الرُّطْبُ نفسه مطلقاً أعم من كونه على رؤوس النخل، أو قد قطع فيشملة النص ولا يكون قياساً.
- ٣- قال الصَّنْعَانِيُّ: ولا منع إذ قد تدعو حكمة الترخيص إلى شراء الرُّطْبِ الحاصل، فإنه قد تدعو إليه الحاجة في الحال، وقد يكون مع المشتري تمر فيأخذه به.
- القول الثاني:** لا يجوز وجهاً واحداً. قاله ابن دَقِيقِ الْعِيدِ.
- وهو مدفوع بما تقدم، لأن أحد المعاني في الرخصة أن يأكل الرُّطْبُ على التدرج طَرِيّاً، وهذا القصد لا يحصل مما على وجه الأرض.

باب السَّلَمِ

● عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَهُمْ يُسَلِفُونَ فِي الثَّارِ السَّنَةَ وَالسَّتِينَ. فَقَالَ: مَنْ أَسْلَفَ فِي تَمْرٍ فَلْيُسَلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ^(١).

التخریج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَلِلْبُخَارِيِّ: مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ.

المفردات:

السَّنَةُ وَالسَّتِينَ: منصوبان بنزع الخافض. أي: إلى السَّنَةِ وَالسَّتِينَ.

تمر: روي بالمشناة، والمثلثة فهو بها أعم.

في كيل معلوم: إذا كان مما يكال.

ووزن معلوم: إذا كان مما يوزن.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٤٩ وَنِيلَ الْأُطَارُ ج ٥ ص ٢٣٩.

السَّلَف (بفتحين): السَّلَم وزنٌ ومعنى. قيل: السَّلَم لغة أهل العِراق، والسَّلَف لغة أهل الحِجاز.

المسائل:

المسألة الأولى: حقيقة السَّلَم شرعاً: بيع موصوف في الذِّمَّة ببدل يُعطى عاجلاً.

المسألة الثانية: قال بشرعية السَّلَم جُمهُورُ الفُقهَاء إلَّا ابن المُسيَّب.

المسألة الثالثة: السَّلَم خالف القياس، إذ هو بيعٌ معدوم، وعقدٌ غَرَر.

المسألة الرابعة: اتفقوا على أن يشترط فيه:

١- ما يشترط في البيع.

٢- تسليم رأس المال في المجلس، إلَّا أنه أجاز مَالِك تأجيل الثمن يوماً أو يومين.

٣- أن يقدر بأحد المقدارين كما في الحديث.

فإن كان مما لا يكال ولا يوزن: فقد قال ابن حَجَر في فَتْح الباري:

(أ- فلا بد فيه من عدد معلوم: رواه ابن بَطَّال، وادعى عليه الإجماع.

ب- أو ذَرعٌ معلوم. فإن العدد والذَرع يُلَحَقان بالوزن والكيل للجَامِع بينهما، وهو ارتفاع الجهالة بالمقدار).

٤- تعيين الكيل فيما يُسَلَم فيه بالكيل، كصَاع الحِجاز، وقَفِيز العِراق، وإِرْدَب مِصر. فإذا أُطلق انقلب إلى الأغلب في الجهة التي وقع فيها عقد السَّلَم.

٥- معرفة صفة الشيء المُسَلَم فيه صفة تُمَيِّزُه عن غيره، ولم يتعرض له في الحديث، لأنهم كانوا يعلمون به.

المسألة الخامسة: اختلفوا في شرط التأجيل على قولين:

القول الأول: التأجيل شرط في السَّلَم، فإن كان حالاً لم يَصِحَّ، أو كان الأجل مجهولاً. وهو قول ابن عَبَّاس وجماعة من السَّلَف والجُمهُور، بدليل:

١- ظَاهِر الحديث.

٢- ما أخرجه الشَّافِعِيُّ والحَاكِمُ وصححه عن ابن عَبَّاس أنه قال: (أشهد أن السَّلَفَ المضمون إلى أجل قد أحلَّه الله في كتابه، وأذن فيه. ثم قرأ: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢].
ويُجَاب:

بأن هذا يُدَلَّ على جواز السَّلَم إلى أجل، ولا يُدَلَّ على أنه لا يجوز إلا مؤجلاً.
القول الثاني: التأجيل ليس بشرط، وأنه يجوز السَّلَم في الحال، وهو قول الشَّافِعِيَّة، لما يأتي:

- ١- لأنه إذا جاز مؤجلاً مع الغَرَر فجوازه حالاً أولى.
 - ٢- ليس ذكر الأجل في الحديث لأجل الاشتراط، بل معناه: إن كان لأجل فَلْيَكُن معلوماً.
- والظَّاهر: أنه لم يقع في عَصْرِ النُّبُوَّة إلا في المؤجل، وإلحاق الحال بالمؤجل قياس على ما خالف القياس، لأن السَّلَم خالف القياس.
- المسألة السادسة: اختلفوا في شرطية المكان الذي يسلم فيه على أقوال:
- القول الأول: أثبتته جَمَاعَةٌ على الكيل والوزن والتأجيل.
- القول الثاني: عدم اشتراطه. وذهب إليه آخرون.
- القول الثالث: تفصيل الحَنْفِيَّة: إن كان لحملة مَثُوتَةٍ فيشترط وإلا فلا.
- وقالت الشَّافِعِيَّة: إن عُقد حيث لا يَصْلُح للتسليم كالطريق فيشترط، وإلا فقولان. وكل هَذِهِ التفاصيل مستندها العُرف.

باب الرهن

الرهن لغة: الاحتباس. من قولهم: رهن الشيء إذا دام وثبت، ومنه قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المُدَّثَّر: ٣٨].
وشرعاً: جعل مال وثيقة على دين. ويطلق على العين المرهونة.

● عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

الظَّهْرُ يُرَكَّبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَلَبَسُ الدَّرِّ يُشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَعَلَى
الَّذِي يَرَكِبُ وَيَشْرَبُ النَّفَقَةُ^(١).

التخريج:

رواه البخاري.

المفردات:

الدَّرُّ: اللبن، تسمية بالمصدر.

قيل: هو من إضافة الشيء إلى نفسه. وقيل: من إضافة الموصوف إلى صفته.

المسائل:

المسألة الأولى: اختلفوا في فاعل يركب ويشرب في قوله: (وعلى الذي يركب ويشرب
النفقة) على قولين:

القول الأول: المُرْتَهَن، وذلك بقرينة العوض، وهو الركوب.

القول الثاني: الراهن. وهو قول الشافعي، قال: المراد أنه لا يمنع الراهن من ظهرها ودورها.
إلا أنه بعيد لأمرين:

أ- لأنه ورد بلفظ المُرْتَهَن، فتعين الفاعل.

ب- لأن النفقة لازمة له فإن المرهون ملكه، وقد جعلت في الحديث على الراكب
والشارب وهو غير المالك، إذ النفقة لازمة للمالك على كل حال.

المسألة الثانية: في انتفاع المُرْتَهَن بالعين المرهونة ثلاثة أقوال:

القول الأول: يستحق الانتفاع بالرهن مقابل نفقته.

ويختص ذلك بالركوب والدَّرُّ، فإنه ينتفع بهما بقدر قيمة النفقة، ولا يقاس غيرهما عليهما.
وهو قول أحمد وإسحاق والحسن، بدليل:

ظاهر حديث الباب.

(١) سُبُلُ السَّلَام ج ٣ ص ٥١ ونَبِيلُ الْأَوْطَار ج ٥ ص ٢٤٨.

القول الثاني: لا ينتفع المُرْتَهَن من الرهن بشيء، بل الفَوَائِد للراهن والمُؤَن عليه، وهو قول الجُمهُور والشَّافِعِي وأبي حَنِيفَةَ وَمَالِك.

وقالوا: حَدِيثُ الباب خالف القياس من وجهين:

أولهما: تجويز الركوب والشرب لغير المَالِك بغير إذنه.

ثانيهما: تضمينه ذَلِكَ بالنفقة لا بالقيمة.

قال ابن عبد البر: هَذَا الْحَدِيثُ عِنْد جُمهُورِ الْفُقَهَاءِ تَرَدَّدَ أَصُولُ مَجْتَمِعَةٍ، وَآثَارُ ثَابِتَةٍ، لَا يَخْتَلَفُ فِي صَحَّتِهَا، وَيَدُلُّ عَلَى نَسْخِهِ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ: (لَا تُحْلَبُ مَاشِيَةُ امْرِئٍ بغير إذنه) - أخرجهُ البُخَارِيُّ فِي أَبْوَابِ الْمَظَالِمِ.

وَأَجَابَ الصَّنْعَانِيُّ عَنْ ذَلِكَ:

أ- أما النسخ فلا بد من معرفة التاريخ، على أنه لا يحمل عليه إلا إذا تعذر الجمع، ولا تعذر هنا، إذ يخص عموم النهي بالمرهونة.

ب- وأما مخالفة القياس: فليست الأحكام الشرعية مطردة على نَسَقٍ واحد، بل الأدلة تفرق بينهما في الأحكام، والشارع حكم هنا بركوب المرهون وشرب لبنه وجعله قيمة النفقة، وقد حكم الشارع ببيع الحاكم عن المتمرّد بغير إذنه، وجعل صالح التمر عوضاً عن اللبن وغير ذلك.

ج- وقال الشُّوكَانِيُّ: وَيُجَابُ عَنْ دَعْوَى مُخَالَفَةِ هَذَا الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ لِلأَصُولِ، بِأَنَّ السُّنَّةَ الصَّحِيحَةَ مِنْ جَمَلَةِ الْأَصُولِ، فَلَا تُرَدُّ إِلَّا بِمَعَارِضٍ أَرْجَحُ مِنْهَا بَعْدَ تَعَذُّرِ الْجَمْعِ.

د- وقال الشُّوكَانِيُّ أَيْضاً: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ عَامٌ، وَحَدِيثُ الْبَابِ خَاصٌّ، فَيُبْنَى الْعَامُ عَلَى الْخَاصِّ.

القول الثالث: المراد من الْحَدِيثِ أَنَّهُ: إِذَا امْتَنَعَ الرَّاهِنُ مِنَ الْإِنْفَاقِ عَلَى الْمَرْهُونِ فَيَبَاحُ حِينَئِذٍ الْإِنْفَاقُ عَلَى الْحَيْوَانِ حِفْظاً لِحَيَاتِهِ، وَجَعَلَ لَهُ فِي مَقَابِلِ النِّفْقَةِ الْإِنْتِفَاعَ بِالرَّكُوبِ أَوْ شَرَبِ اللَّبَنِ، بِشَرَطِ أَنْ لَا يَزِيدَ قَدْرَ ذَلِكَ أَوْ قِيمَتَهُ عَلَى قَدْرِ عِلْفِهِ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ وَاللَّيْثِ وَأَبِي ثَوْرٍ.

ورأى الصَّنْعَانِي: أن هذا تقييد للحديث بما لم يقيد به الشارع، وإنما قيده بالضابط المتصيّد من الأدلة، وهو: أن كل عَيْن في يده لغيره بإذن الشرع فإنه ينفق عليها بنية الرجوع على المالك، وله أن يؤجرها أو يتصرف في لبنها في قيمة العلف. إلا أنه إذا كان في البلد حاكم ولم يستأذنه فلا رجوع بما أنفق، ويلزمه غرامة المنفعة واللبن، فإن لم يكن في البلد حاكم، أو كان يتضرر الحيوان بمدة الرجوع فله أن ينفق ويرجع بما أنفق، إلا أنه قد يقال إنها قاعدة عامة فتخص بحديث الكتاب.

باب القرض

● عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال:

مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا أَدَّى اللَّهُ عَنْهُ، وَمَنْ أَخَذَهَا يُرِيدُ إِتْلَافَهَا أَتْلَفَهُ اللَّهُ ^(١).

التخريج:

رواه البخاري.

المسائل:

المسألة الأولى: التعبير بأخذ أموال الناس يشمل أخذها للاستدانة وأخذها لحفظها.

المسألة الثانية: المراد من إرادته التأدية قضاؤها في الدنيا.

وتأدية الله عنها يشمل تيسيره تعالى لقضاؤها في الدنيا، بأن يسوق إلى المستدين ما يقضي به دينه. وأداؤها عنه في الآخرة بإرضائه غريمه بما شاء الله تعالى.

وقد أخرج ابن ماجة وابن حبان والحاكم مرفوعاً: (ما من مُسْلِمٍ يَدَانِ دِينًا يَعْلَمُ اللَّهُ أَنَّهُ يُرِيدُ أَدَاءَهُ إِلَّا أَدَاهُ اللَّهُ عَنْهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ).

المسألة الثالثة: قوله: (يريد إتلافها): الظاهر أنه من يأخذها بالاستدانة مثلاً لا حاجة ولا لتجارة، بل لا يريد إلا إتلاف ما أخذ على صاحبه ولا ينوي قضاءها.

وقوله (أتلفه الله) يحتمل تفسيرين:

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٥٠.

الأول: وهو الظَّاهِر، إتلاف الشخص نفسه في الدنيا بإهلاكه.

وهو يشمل ذلك، ويشمل إتلاف طيب عيشه وتضييق أموره وتعسر مطالبه ومحقق بركته.

الثاني: إتلافه في الآخرة بتعذيبه.

المسألة الرابعة: قال ابن بطَّال: في الحديث الحث على ترك استئصال أموال الناس، والترغيب في حُسن التَّأدية إليهم عند المداينة.

المسألة الخامسة: في الحديث دليل على أن الجزاء قد يكون من جنس العمل.

المسألة السادسة: أخذ الدَّأودي من هذا الحديث: أن من عليه دين فليس له أن يتصدق ولا يعتق. واستبعده الصَّنْعَانِي.

المسألة السابعة: في الحديث الحث على حُسن النية، والترهيب عن خلافه، وبيان أن مدار الأعمال عليها.

المسألة الثامنة: في الحديث دليل على أن من استدان نأوياً الإيفاء أعانه الله عليه.

وقد كان عبد الله بن جَعْفَر يرغب في الدَّيْن، فيسأل عن ذلك، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إن الله مع الدائن حتى يقضى دينه) - رواه ابن مَاجَه والحَاكِم وإسناده حَسَن، إلا أنه اختلف فيه على مُحَمَّد بن عَلِي.

ورواه الحَاكِم من حديث عَائِشَةَ بلفظ: (ما من عبد كانت له نية في وفاء دينه إلا كان له من الله عَوْن). قالت: يعني عَائِشَةَ: فأنا أَلْتَمِسُ ذَلِكَ العَوْن.

المسألة التاسعة: إن قيل: ثبت حديث: (إنه يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدَّيْن)، وحديث: (الآن بَرَدَتْ جِلْدَتُهُ) قاله ﷺ لمن أَدَّى ديناً عن ميت مات وعليه دين.

أجاب الصَّنْعَانِي: بأنه محتمل أن معنى لا يغفر للشهيد الدَّيْن: أنه باقٍ عليه حتى يوفيه الله عنه يوم القيامة، ولا يلزم من بقائه عليه أن يعاقب به في قبره.

ومعنى قوله (بَرَدَتْ جِلْدَتُهُ): خلصته من بقاء الدَّيْن عليه. ويحتمل أن ذلك فيمن استدان، ولم ينو الوفاء.

● عن عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

كُلُّ قَرْضٍ جَرٌّ مَنْفَعَةٌ فَهُوَ رَبَا^(١).

التخريج:

رواه الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ، وإسناده ساقط، لأن في إسناده سَوَّارَ بْنَ مُضْعَبٍ الْهَمْدَانِيَّ الْمُؤَذْنَ الْأَعْمَى، وهو متروك.

وله شاهد ضعيف عن فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ، أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ بِلَفْظٍ: (كُلُّ قَرْضٍ جَرٌّ مَنْفَعَةٌ فَهُوَ وَجْهٌ مِنْ وَجْهِهِ الرِّبَا).

وفي التلخيص قال ابن حَجَرٍ: رواه الْبَيْهَقِيُّ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي بَنْتَنٍ وَكَعْبٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا عَلَيْهِمْ.

المسائل:

المسألة الأولى: الْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ الْمَنْفَعَةَ مَشْرُوطَةٌ مِنَ الْمُقْرِضِ أَوْ فِي حَكْمِ الْمَشْرُوطَةِ.

المسألة الثانية: الْمَنْفَعَةُ لَوْ كَانَتْ تَبَرَعًا مِنَ الْمُقْرِضِ فَإِنَّهُ يَسْتَحِبُّ لَهُ أَنْ يَرُدَّ أَجُودَ مِنَ الَّذِي أَخَذَهُ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ الْمَحْمُودَةِ عَرَفًا وَشَرَعًا، وَيَذَلُّ عَلَى ذَلِكَ حَدِيثُ أَبِي رَافِعٍ: (أَنَّ النَّبِيَّ اسْتَلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا^(٢) فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ، فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ، قَالَ: لَا أَجِدُ إِلَّا خِيَارًا رَبَاعِيًا. فَقَالَ: أَعْطِهِ إِيَّاهُ، فَإِنْ خِيارَ النَّاسِ أَحْسَنَهُمْ قَضَاءً) - رواه مُسْلِمٌ.

بَابُ التَّقْلِيسِ وَالْحَجْرِ

التقليس مصدر فلّس، أي: نسبته إلى الإفلاس، الذي هو مصدر أفلس، أي: صار إلى

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٥٣ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٥ ص ٢٤٦.

(٢) الْبَكْرُ: هُوَ الْفَتْيَى مِنَ الْإِبِلِ. رَبَاعِيًا: هُوَ الَّذِي يَدْخُلُ فِي السَّابِعَةِ مِنَ الْإِبِلِ. / الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ مَادَّةُ (بَكَر) وَ (الرَّيْع). وَانْظُرْ: نِيلَ الْأَوْطَارِ.

حالة لا يملك فيها فلساً.

والحَجَرُ لغَةً: مصدر حَجَرَ، أي ضيق ومنع.

وشرعاً: قول الحَاكِم للمدين. حَجَرْتُ عليك التصرف في مَالِكَ.

● عن عمرو بن الشَّرِيد رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

لِي الْوَاجِدُ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعَقُوبَتَهُ^(١).

التخريج:

رواه أبو داود والنسائي، وعلقه البخاري، وصححه ابن حبان، وأخرجه أحمد وابن

ماجه والبيهقي.

المفردات:

لِي: مصدر لوى يلوي، أي: مَطَلَ. وقد أُضيف إلى فاعله (الواجد).

الوَاجِد: الغني، من الوُجْد، أي: القدرة.

حَلَّ العِرْض: فسرهُ البخاري بما علّقه عن سُفْيَانَ قال: يقول: مطلني.

عقوبته: حبسه.

المسائل:

المسألة الأولى: الحديث دليل على تحريم مطل الواجد، ولذا أبيحت عقوبته.

المسألة الثانية: اختلفوا في عقوبة الواجد على قولين:

القول الأول: يحبس حتى يقضي دينه تأديباً له وتشديداً عليه، وهو قول زيد بن علي

والحنفية، بدليل:

حديث الباب.

القول الثاني: يحجر عليه، ويبيع الحاكم عنه ماله، وهو قول الجمهور.

وهذا داخل تحت لفظ (عقوبته)، لا سيما وأن تفسيرها بالحبس ليس بمرفوع.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٥٣ وَنِيلَ الْأُطَارِجُ ٥ ص ٢٥٥.

المسألة الثالثة: اختلفوا في عقوبة غير الواجد (المُعْسِر) على قولين:

القول الأول: لا يحبس، وهو قول الجُمهُور.

لكن قال أبو حنيفة: يلزمه من له الدَّين. واستدلوا بما يأتي:

أ- مفهوم حديث الباب.

ب- قوله تعالى: ﴿فَنَظَرْتُ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

القول الثاني: يحبس. وهو قول شريح.

المسألة الرابعة: اختلف العلماء هل يبلغ الواجد إلى حد الكبيرة فيفسق، وترد شهادته

بمطله مرة واحدة أم لا؟

إنه يُفَسَّقُ بِذَلِكَ، وهو قول الهَادِيَّة.

واختلفوا في قدر ما يُفَسَّقُ به:

أ- يُفَسَّقُ بِمَطْلِ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ فَمَا فَوْقَ، قِيَاساً عَلَى نِصَابِ السَّرْقَةِ. وهو قول الجُمهُور.

ب- يفسق بدون ذلك، وهو قول الهَادِي. وبه قال المَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ، إِلَّا أَنَّهُمْ

ترددوا في التكرار. ومُقْتَضَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ اشْتِرَاؤه.

● عَنْ عَطِيَّةِ الْقُرْظِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: عُرِضْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ قَرْيَظَةَ فَكَانَ مَنْ أَنْبَتَ قَتْلَ، وَمَنْ لَمْ يُنْبِتْ خَلَّى سَبِيلَهُ، فَكُنْتُ مِمَّنْ لَمْ يُنْبِتْ فَخَلَّى سَبِيلِي ^(١).

التخریج:

رواه الأربعة وصححه ابن حبان، والحاكم وقال: على شرط الشيخين، وهو كما قال

إلا أنهما لم يُخْرِجَا لِعَطِيَّةٍ.

المسائل:

الحديث دليل على أنه يحصل بالإنبات البُلُوغُ، فتجري على من أنبت أحكام

المكلفين، ولعله إجماع.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٥٨ وَنَبِيلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ٢٦٢.

عَطِيَّةُ الْمَرْأَةِ مِنْ مَالِهَا

● عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

لَا يَجُوزُ لِمَرْأَةٍ عَطِيَّةٌ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا.

وفي لفظ: لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَمْرٌ فِي مَالِهَا إِذَا مَلَكَ زَوْجُهَا عِصْمَتَهَا^(١).

التخريج:

رواه أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

المسائل:

في تصرف الزوجة بأموالها أقوال:

القول الأول: يجوز تصرفها بدون إذنه إذا لم تكن سفيهة، وهو قول الْجُمْهُور، بدليل:

١ - مفهومات الكتاب والسنة.

٢ - حَدِيثُ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلنِّسَاءِ: (تَصَدَّقْنَ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي الْقُرْطَ

وَالْخَاتَمَ وَيَلَالٍ يَتَلَقَاهُ بَرْدَاتُهُ) - مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَهَذِهِ عَطِيَّةٌ بغيرِ إِذْنِ الزَّوْجِ.

٣ - حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ

زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ، كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ، وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ، وَلِلْخَازَنِ مِثْلُ

ذَلِكَ، لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَجْرِ بَعْضٍ شَيْئًا) - رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ.

فَإِذَا جَازَ لَهَا التَّصَدُّقُ فِي مَالِ زَوْجِهَا بغيرِ إِذْنِهِ فَبِالْأَوَّلَى الْجَوَازُ فِي مَالِهَا.

أما حَدِيثُ الْبَابِ فَقَدْ قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِيهِ: (حَمَلَهُ الْأَكْثَرُ عَلَى حُسْنِ الْعِشْرَةِ وَاسْتِطَابَةِ

النَّفْسِ، أَوْ يَحْمِلُ عَلَى غَيْرِ الرَّشِيدَةِ).

القول الثاني: المرأة محجورة عن مالها إذا كانت مزوجة، إلا فيما أذن لها فيه الزوج. وهو قول

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٥٨ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٦ ص ٢٠.

الليث^(١)، بدليل:

حديث الباب.

القول الثالث: للمرأة أن تتصرف بغير إذن زوجها بالثلث فقط.

وهو قول مالك وطاوس.

وحمل مالك أدلة الجمهور على الشيء اليسير.

المسألة

● عن قبيصة بن مخرق قال: قال رسول الله ﷺ:

إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةً:

رجلٍ تحمّل حمالةً فحلّت له المسألة حتى يُصيّبها ثم يُمسك.

ورجلٍ أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلّت له المسألة حتى يُصيّب قواماً من عيش.

ورجلٍ أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوي الحِجَا من قومه: لقد أصابت فلاناً فاقةً فحلّت له المسألة^(٢).

التخریج:

رواه مسلم.

المسائل:

إن الرجل الذي تحمّل حمالة قد لزمه دينٌ، فلا يكون له حكم المُفْلِس في الحجر عليه، بل يترك حتى يسأل الناس فيقضي دينه.

وهذا يستقيم على القواعد إذا لم يكن قد ضمن ذلك المال.

(١) هكذا في نيل الأوطار. وفي سُبُل السَّلام أسند القول إلى طاوس.

(٢) سُبُل السَّلام ج ٣ ص ٥٨.

الحِجَا: العقل. / المصباح المنير مادة (الحِجَا).

باب الصلح

● عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال:

لا يَمْنَعُ جارٌ جاره أن يَغْرِزَ خَشَبَةً في جداره.

ثم يقول أبو هريرة: ما لي أراكم عنها مُعْرِضِينَ، والله لأُرْمِينَ بها بين أكتافكم ^(١).

التخريج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وفي لفظ لأبي داود: فنكسوا رؤوسهم.

ولأحمد حيث حدثهم بذلك: (فَطَأُوا رؤوسهم). والمراد المخاطبون.

وروى أحمد وعبد الرزاق من حديث ابن عباس: (لا ضَرَرٌ ولا ضِرَارٌ، وللرجل أن

يضع خَشَبَةً في حائط جاره).

المسائل:

المسألة الأولى: هَذَا قاله أبو هريرة أيام إمارته على المَدِينَةِ أو مَكَّةَ في زمن مَرْوَانَ، فإنه

كان يستخلفه فيها. وكأنه قاله لما رأهم توقفوا عن قبول هَذَا الحكم، كما وقع في رِوَايَةِ لأبي

داود: إنهم نكسوا رؤوسهم لما سمعوا بِذَلِكَ.

المسألة الثانية: المخاطبون ممن يجوز أنهم جاهلون بِذَلِكَ وليسوا بِصَحَابَةٍ.

المسألة الثالثة: اختلفوا في إثبات حق الجار في منع وضع الخشب في حائط جاره، على قولين:

القول الأول: ليس للجار أن يمنع جاره من وضع خشبة على جداره، وأنه إذا امتنع عن

ذَلِكَ أَجْبَرَهُ الْحَاكِمُ، لأنه حق ثَابِتٌ لجاره. وهو قول أحمد وإسحاق والشَّافِعِيِّ في القديم

وابن حَبِيبٍ من المَالِكِيَّةِ وأهل الْحَدِيثِ، بدليل:

١ - حَدِيثُ الْبَابِ.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٦٠ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٥ ص ٢٧٥.

٢- قضى به عُمر رضي الله عنه في أيام وفور الصَّحَابَةِ. قال الشَّافِعِيُّ: لم يخالفه أحد من الصَّحَابَةِ.

وهو فيما رواه مَالِكٌ بسندٍ صَحِيحٍ: (إن الضَّحَّاكَ بنَ خَلِيفَةَ سَأَلَ مُحَمَّدَ بنَ مَسْلَمَةَ أن يسوق خَليجاً له فيجره في أرض لِمُحَمَّد بن مسلمة فامتنع، فكلَّمه عُمر في ذلك فأبى، فقال: والله لَتَمُرَّنَّ به ولو على بطنك).

وهذا نظير قصة حَدِيث أبي هُرَيْرَةَ، وعَمَّه عُمر في كل ما يحتاج الجار إلى الانتفاع به من دار جاره وأرضه.

القول الثاني: لا يجوز أن يضع خَشَبَةً إِلَّا بإذن جاره، فإن لم يأذن لم يجوز. وهو قول الشَّافِعِيِّ في الجديد، والْحَنَفِيَّةُ والْهَادَوِيَّةُ وَمَالِكٌ وَالْجُمْهُورُ.

قالوا: النهي الوارد في الْحَدِيث للتنزيه، لأن أدلَّة أنه لا يحل مال امرئ مُسْلِمٍ إِلَّا بطِيبَةٍ من نفسه تمنع هذا الحكم.

وأجيب عنه بما قال البيهقي:

أ- لم نجد في السُّنَنِ الصَّحِيحَةِ ما يعارض هذا الحكم إِلَّا عمومات لا ينكر أن يخصها.

ب- وقد حمله الرَّائِي على ظاهره من التحريم، وهو أعلم بالمراد، بدليل: قوله: (ما لي أراكم عنها مُعْرِضِينَ)، فإنه استنكار لإعراضهم دال على أن ذلك للتحريم.

قال الْخَطَّابِيُّ: معنى قوله (بين أكتافكم): إن لم تقبلوا هذا الحكم وتعملوا به راضين لأجعلنها - أي: الخَشَبَةَ - على رقابكم كارهين. قال: وأراد بذلك المبالغة.

وقال الصَّنْعَانِيُّ: ويُردُّ على حمل النهي في الْحَدِيث على التنزيه بما يأتي:

التأويل يُحتاج إليه إذا تَعَدَّرَ الجمع، وهو هنا ممكن بالتخصيص، فإن حَدِيث أبي هُرَيْرَةَ خاص، وحَدِيث لا يحل مال امرئ... وما في معناه عام.

المسألة الرابعة: الذي يتبادر إلى الذهن أن المراد (لأرْمِيَنَّ بها): أي: هذه السُّنَّةُ المأمور بها بينكم بلاغاً لما تحملته منها وخروجاً عن كتمها وإقامة الْحُجَّةِ عليكم بها.

الأخذ بغير طيبة النفس

● عن أبي حميد السَّاعِدِيِّ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

لَا يَحِلُّ لِمَرِيٍّ أَنْ يَأْخُذَ عَصَا أَخِيهِ بِغَيْرِ طَيِّبَةِ نَفْسٍ مِنْهُ ^(١).

التخرُّج:

رواه الحَاكِمُ وابن حِبَّانَ فِي صَحِيحِيهِمَا.

المسائل:

المسألة الأولى: يحرم مال المسلم إِلَّا بِطَيِّبَةٍ مِنْ نَفْسِهِ وَإِنْ قَلَّ، بِدَلِيلٍ:

١- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة: ١٨٨]، فَأَكَلَ مَالُ الْمُسْلِمِ بِغَيْرِ طَيِّبَةٍ نَفْسَهُ أَكَلَ لَهُ بِالْبَاطِلِ.

٢- أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ مِنْهَا:

أ- حَدِيثُ الْبَابِ.

ب- أَخْرَجَ الشَّيْخَانُ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ: (لَا يَحْلِبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ).

ج- أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ وَحَسَنَهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ بَلْفَظٍ: (لَا يَأْخُذَنَّ أَحَدُكُمْ مَتَاعَ أَخِيهِ لَاعِبًا وَلَا جَادًّا).

٣- الْإِجْمَاعُ وَقَعَ عَلَى ذَلِكَ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ كَافَةً.

٤- تَوَافَقَ عَلَى مَعْنَاهُ الْعَقْلُ وَالشَّرْعُ.

المسألة الثانية: هَذَا الْحَدِيثُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ عَامٌ. وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْ عَمُومِهَا أَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ مِنْهَا: أَخَذَ الزَّكَاةَ كَرَاهًا، وَالشُّفْعَةَ، وَإِطْعَامَ الْمُضْطَرِّ، وَنَفَقَةَ الْقَرِيبِ الْمُعْسِرِ، وَالزَّوْجَةَ، وَقَضَاءَ الدَّيْنِ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْحَقُوقِ الْمَالِيَةِ الَّتِي لَا يَخْرِجُهَا الْمَالِكُ بِرِضَاهُ، فَإِنَّهَا تَأْخُذُ مِنْهُ كَرَاهًا، وَغَرَزَ الْحَشَبَةَ مِنْهَا عَلَى أَنَّهُ مَجْرَدُ انْتِفَاعٍ وَالْعَيْنُ بَاقِيَةٌ.

(١) سُبُلُ السَّلَامِ ج ٣ ص ٦٠ وَنَبِيلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ٣٣٤.

باب الحوالة والضمان

الحوالة: بفتح الحاء وكسرهما هي: نقل دَيْنٍ من ذِمَّةٍ إلى ذِمَّةٍ. ويشترط فيها: لفظها، ورضا المُحِيل بلا خلاف، والمُحَال عند الأكثر، والمُحَال عليه عند البعض، وتماثل الصفات، وأن تكون في الشيء المعلوم. ومنهم من خصَّها بما دون الطعام، لأنه بيع طعام قبل أن يستوفى.

● عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:
مَطْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ، وَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيُتْبِعْ ^(١).

التخريج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

المفردات:

المَطْلُ: المدافعة، والمراد هنا تأخير ما استحق أداءه بغير عذر من قَادِرٍ عَلَى الْأَدَاءِ. مَلِيٍّ: مأخوذ من المَلَاءِ، يقال: مَلَأَ الرَّجُلُ صَارَ مَلِيئًا، قال الْكَرْمَانِيُّ: الْمَلِيٌّ كَالْغَنِيِّ لَفْظًا وَمَعْنَى. وقال الْخَطَّابِيُّ: إنه في الْأَصْلِ بالهمز، ومن رواه بتركها فقد سهله. فَلْيُتْبِعْ: أي إذا أُحِيلَ فَلْيَحْتَلْ.

المسائل:

المسألة الأولى: الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْمَطْلِ مِنَ الْغَنِيِّ.

المسألة الثانية: اختلفوا في إضافة (المَطْلُ) إلى (الغني) على قولين:

القول الأول: من إضافة المصدر إلى فاعله، وهو قول الْجُمْهُورِ.

ومعناه: أنه يحرم على الغني القَادِر أن يمطل بالذَّيْنِ بعد استحقاقه، بخلاف العاجز.

القول الثاني: من إضافة المصدر إلى مفعوله.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٦١ وَنَبِيلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ٢٥٠.

ومعناه: أنه يجب وفاء الدّين ولو كان مستحقه غنياً، فلا يكون غناه سبباً لتأخير حقه. وإذا كان ذلك في حق الغني ففي حق الفقير أولئ.

ولا يخفى بُعد هذا كما قال ابن حجر.

المسألة الثالثة: اختلفوا في الأمر (فَلْيُتْبَعَ) على قولين:

القول الأول: للاستحباب. وهو قول الجُمهُور.

إلا أن الصّنعانيّ قال: ولا أدري ما الحامل على صرفه عن ظاهره؟

القول الثاني: للوجوب، وهو قول الظّاهريّة وأكثر الحنابلة وأبي ثور وابن جرير، بدليل: ظاهراً الأمر في حديث الباب.

المسألة الرابعة: اختلفوا هل المَطْل مع الغنى كبيرة أم لا؟

ذهب الجُمهُور إلى أنه موجب للفسق.

المسألة الخامسة: اختلفوا هل يفسق قبل الطلب أو لا بد منه؟

الذي يُشعر به الحديث أنه لا بد من الطلب، لأن المطل لا يكون إلا معه.

المسألة السادسة: يشمل المَطْل كل من لزمه حق كالزوج لزوجته والسّيد في نفقة عبده.

المسألة السابعة: دل الحديث بمفهوم المخالفة أن مَطْل العاجز عن الأداء لا يدخل في الظلم.

ومن لا يقول بالمفهوم يقول: لا يسمى العاجز مَاطِلاً، والغني الغائب عنه ماله كالمعدوم.

المسألة الثامنة: المُعْسِر لا يطالب حتى يوسر، قال الشّافعيّ: لو جازت مؤاخذته لكان ظالماً، والفرض أنه ليس بظالم لعجزه.

المسألة التاسعة: اختلفوا فيما إذا تعذر على المُحَال عليه التّسليم لفقره على قولين:

القول الأول: لم يكن للمُحْتَال الرجوع على المُحِيل.

لأنه لو كان له الرجوع لم يكن لاشتراط الغنى فائدة، فلما شرط الشارع علم أنه انتقل

انتقالاً لا رجوع له، كما لو عوض في دينه بعوض، ثم تلف العوض في يد صاحب الدين.

القول الثاني: يرجع عند التعذر، وهو قول الحنفية.

وشبهوا الحوالة بالضمان، وأما إذا جهل الإفلاس حال الحوالة فله الرجوع.

الوفاء بالدين

● عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ كان يُؤْتَى بالرجل المُتَوَفَّى عليه الدين، فيسأل: هل ترك لدينه من قضاء؟ فإن حُذِّث أنه ترك وفاء صُلِّي عليه، وإلا قال: صلُّوا على صاحبكم، فلما فتح الله عليه الفتوح قال: أنا أولي بالمؤمنين من أنفسهم، فمن تُوفي وعليه دينٌ فعَلَيَّ قضاؤه^(١).

التخریج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وفي رواية للبُخَارِيِّ: فمن مات ولم يترك وفاءً.

المسائل:

المسألة الأولى: الحديث دليل على أن الإمام هو الذي يقضي ديون المُتَوَفَّى.

قال ابن بَطَّال: وهكذا يلزم المتولي لأمر المسلمين أن يفعل فيمن مات وعليه دين، فإن لم يفعل فالإثم عليه.

وقد ذكر الرَّافِعِيُّ في آخر الحديث: قيل: يا رسول الله، وعلى كل إمام بعدك؟ قال: وعلى كل إمام بعدي.

وقد وقع معناه في الطَّبْرَانِيِّ الكبير من حديث زَادَانَ عن سَلْمَانَ قال: أمرنا رسول الله ﷺ أن نفدي سبايا المسلمين ونُعْطِي سائلهم، ثم قال: من ترك مالا فلورثته، ومن ترك ديناً فعَلَيَّ وعلى الولاية من بعدي في بيت مال المسلمين. وفيه راوٍ متروك ومتهم.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٦٣ وَنَبِيلُ الْأَوْطَارِج ٤ ص ٢٦ وَج ٥ ص ٢٥٣ وَج ٧ ص ٢٣٥.

المسألة الثانية: ظاهر قوله: (فَعَلَيْ قضاؤُهُ) أنه يجب عليه القَصَاء.

ولكن هل هو من خالص ماله، أو من بيت المال؟ محتمل.

المسألة الثالثة: قوله في حديث الباب: (فلما فتح الله عليه الفتوح قال: أنا أُولَى...) ناسخ للأحاديث التي جاء فيها ترك الرسول ﷺ الصلاة على من عليه الدّين التي منها:
أ- صدر لهذا الحديث.

ب- حديث عليّ رضي الله عنه قال: (كان رسول الله ﷺ إذا أتى بجنّازة لم يسأل عن شيء من عمل الرجل، ويسأل عن دينه، فإن قيل: عليه دين كفّ، وإن قيل: ليس عليه دين صلي، فأُتي بجنّازة، فلما قام ليكبّر سأل: هل عليه دين؟ فقالوا ديناران، فعُدل عنه. فقال عليّ: هما عليّ يا رسول الله، وهو بريء منهما. فصلى عليه، ثم قال: جزاك الله خيراً، وفكّ الله رِهانك) - الحديث رواه الدارقطني.

ج- وحديث جابر قال: (توفي رجل منا فغسلناه وحنّطناه^(١) وكفّناه ثم أتينا به رسول الله ﷺ فقلنا: نُصلي عليه، فخطأ خطأ، ثم قال: أعلية دين؟ فقلنا: ديناران. فانصرف: فتحملهما أبو قتادة فأتيانه، فقال أبو قتادة: الدّيناران عليّ. فقال رسول الله ﷺ: حقّ الغريم وبريء منهما الميّت، قال: نعم، فصلّى عليه) - رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم.

وأخرجه البخاري من حديث سلمة بن الأكوع إلا أن في حديثه ثلاثة دنائير....
وقد حكى الحازمي: إجماع الأمة على ذلك النسخ.

الكفالة في الحد

● عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ:

(١) الحنوط: كل طيب يُخلط للميم. / القاموس المحيط، مادة (الحنطة).

حقّ الغريم: منصوب على المصدر مؤكد لمضمون قوله (الدّيناران عليّ). أي: حقّ عليك الحق، وثبت عليك، وكنت غريباً. / سُبُل السّلام ج ٣ ص ٦٢.

الغريم: من الألفاظ المتضادة، وهي بمعنى: المدين، وصاحب الدّين. / المصباح المنير مادة (غرمت).

لا كفالة في حدٍّ^(١).

التخريج:

رواه البيهقيّ بإسناد ضعيف، وقال: إنه مُنْكَرٌ.

المسائل:

المسألة الأولى: الحديث دليل على أنه لا تصح الكفالة في الحد.

المسألة الثانية: في الضمان بالوجه قولان:

القول الأول: لا تجوز الضمانة بالوجه أصلاً، لا في مال ولا حد ولا في شيء من الأشياء. وهذا قول ابن حزم، لما يأتي:

١ - لأنه شرط ليس في كتاب الله، فهو باطل.

٢ - ومن طريق النظر، أن نسأل من قال بصحته عمن تكفل بالوجه فقط، فغاب المكفول عنه:

ماذا تصنعون بالضامن بوجهه، ألتزمونه غرامة ما على المضمون؟ فهذا جور، وأكل مال بالباطل، لأنه لم يلتزمه قط.

أم تتركونه؟ فقد أبطلتم الضمان بالوجه.

أم تكلفونه طلبه؟ فهذا تكليف الحرج وما لا طاقة له به، وما لم يكلفه الله إياه قط.

القول الثاني: الجواز. وهو قول جماعة من العلماء، واستدلوا:

١ - بأن الرسول ﷺ كفّل في تهمّة.

وأبطله ابن حزم: لأنه من رواية إبراهيم بن حنّيم بن عراك، وهو وأبوه في غاية الضعف، لا تجوز الرواية عنهما.

٢ - بآثار عن عمر بن عبد العزيز.

وردّها ابن حزم كلها بأنها لا حجة فيها، إذ الحجة في كلام الله ورسوله لا غيره.

(١) سُبُل السَّلام ج ٣ ص ٦٣.

بابالشركة

الشركة: بفتح الشين وكسر الراء. وبكسره مع سكونها. وهي بضم الشين: اسم للشيء المشترك.

وهي الحالة التي تحدث بالاختيار بين اثنين فصاعداً.

● عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ:

قال الله تعالى: أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خان خرجت من بينهما^(١).

التخريج:

رواه أبو داود، وصححه الحاكم.

وأعله ابن القطان بالجهل بحال سعيد بن حيّان، وقد وراه عنه ولده أبو حيّان بن سعيد، لكن ذكره ابن حبان في الثقات، وذكر أنه روى عنه الحارث بن شريد، إلا أنه أعله الدارقطني بالإرسال فلم يذكر فيه أبو هريرة وقال: إنه الصواب.

المسائل:

المسألة الأولى: قوله (إن الله معهما)، أي:

في الحفظ والرعاية والإمداد بمعونتهما في مالهما، وإنزال البركة في تجارتها، فإذا حصلت الخيانة نزع البركة من مالهما.

المسألة الثانية: في الحديث حث على التشارك مع عدم الخيانة، وتحذير منه معها.

● عن السائب المخزومي رضي الله عنه أنه كان شريك النبي ﷺ قبل البعثة، فجاء يوم الفتح فقال: مَرَحَباً بأخي وشريكي^(٢).

(١) سُبُل السَّلام ج ٣ ص ٦٤ وَنَيْل الأَوْطَار ج ٥ ص ٢٧٨.

(٢) سُبُل السَّلام ج ٣ ص ٦٤ وَنَيْل الأَوْطَار ج ٥ ص ٢٧٩.

التخريج:

رواه أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ.

المسائل:

المسألة الأولى: قال ابن عبد البر: السَّائِبُ بن أَبِي السَّائِبِ من الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ، ومن حَسُنَ إِسْلَامُهُ، وكان من الْمُعَمَّرِينَ، عاش إلى زمن مُعَاوِيَةَ، وكان شَرِيكَ النَّبِيِّ ﷺ في أول الإسلام في التجارة، فلما كان يوم الفَتْح قال: (مرحباً بأخي وشريكي، كان لا يُماري ولا يُداري)^(١).

وصححه الْحَاكِمُ.

ولابن مَاجَهَ: كنت شَرِيكِي في الجاهلية.

فهذه الأحاديث ومنها حَدِيثُ الباب دليل على أن الشركة كانت ثَابِتَةً قبل الإسلام، ثم قررها الشرع على ما كانت.

المسألة الثانية: الْحَدِيثُ دليل على جواز السكوت من الممدوح عند سَمَاعٍ من يمدحه بالحق.

المسألة الثالثة: الْحَدِيثُ دليل على ما كان عليه النَّبِيُّ ﷺ وسلم من حُسْنِ المعاملة والرفق قبل النُّبُوَّةِ وبعدها.

● عن عبد الله بن مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: اشتركتُ أنا وَعَمَّارٌ وَسَعْدٌ فيما نُصِيبُ يومَ بَدْرٍ، فجاء سَعْدٌ بِأَسِيرَيْنِ، ولم أَجِيءُ أنا وَعَمَّارٌ بِشَيْءٍ^(٢).

التخريج:

رواه النَّسَائِيُّ.

المسائل:

المسألة الأولى: الْحَدِيثُ دليل على صحة الشركة في المكاسب، وتسمى شركة الأبدان.

(١) يداري: يناع. يماري: يحاور. / تَبِيلُ الْأَوْطَارِ.

(٢) سُبُلُ السَّلَامِ ج ٣ ص ٦٤ وَتَبِيلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ٢٨٠.

المسألة الثانية: حقيقة شركة الأبدان هي: أن يوكل كلُّ صاحبه أن يتقبل ويعمل عنه في قدر معلوم، ويعينان الصنعة.

المسألة الثالثة: اختلف العلماء في صحة هذه الشركة على قولين:

القول الأول: الصحة. وهو قول الهادي وأبي حنيفة، بدليل:

حديث الباب.

القول الثاني: عدم الصحة (البطلان). وهو قول الشافعي وأبي ثور وابن حزم.

قال ابن حزم: لا تجوز الشركة بالأبدان في شيء من الأشياء أصلاً. فإن وقعت فهي باطلة لا تلزم، ولكل واحد منهما ما كسب، فإن اقتسماه وجب أن يقضي له ما أخذه، وإلا بدله، لأنها شرط ليس في كتاب الله فهو باطل.

وحجة هذا القول هي:

١- لبنائها على الغرر، إذ لا يقطعان بحصول الربح لتجوز تعذر العمل.

٢- لأن كل واحد منها متميز ببدنه ومنافعه، فيختص بفوائده.

٣- وأجاب ابن حزم عن حديث ابن مسعود حديث الباب بأنه من رواية ولده أبي عبيدة بن عبد الله، وهو خبر منقطع، لأن أبا عبيدة لم يذكر عن أبيه شيئاً. فقد روى من طريق وكيع عن شعبة عن عمرو بن مرة قال: قلت لأبي عبيدة: أتذكر عن عبد الله شيئاً؟ قال: لا.

وأجاب الشافعية: بأن غنائم بدر كانت لرسول الله ﷺ يدفعها لمن يشاء.

٤- قال ابن حزم: ولو صح حديث الباب لكان حجة على من قال بصحة هذه الشركة، لأنه أول قائل معنا ومع سائر المسلمين: إن هذه شركة لا تجوز، وإنه لا ينفرد أحد من أهل العسكر بما يصيب دون جميع أهل العسكر إلا السلب للقاتل على الخلاف، فإن فعل فهو غلُول من كبائر الذنوب.

٥- ولأن هذه الشركة لو صح حديثها فقد أبطلها عز وجل بقوله: ﴿قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ١]، فأبطلها الله تعالى، وقسمها هو بين المجاهدين.

٦- ولأن الحَنْفِيَّةَ لا يَحْجِزُونَ الشركة في الاصطِداد، ولا يَحْجِزُهَا الْمَالِكِيَّةُ في العمل في مكانين، فالشركة في هَذَا الْحَدِيثِ لا تَجُوزُ عندهم.

المسألة الرابعة: قسم الْفُقَهَاءِ الشركة إلى أربعة أقسام، أطالوا فيها وفي فروعها في كتب الفروع فلا نطيل بها.

قال ابن بَطَّال: أجمعوا على أن الشركة الصَّحِيحَةُ أن يُخْرَجَ كل واحد مثل ما أخرج صاحبه، ثم يَخْلُطُ ذَلِكَ حتَّى لا يَتَمَيَّز، ثم يتصرفا جميعاً، إلَّا أن يُقِيمَ كل منهما الآخر مقام نفسه. وَهَذِهِ تَسْمَى شركة الْعِنَان.

وتصح إن أخرج أحدهما أقل من الآخر من المال، ويكون الربح والخسران على قدر مال كل واحد منهما.

وكذلك إذا اشتريا سلعة بينهما على السواء، أو ابتاع أحدهما أكثر من الآخر منهما، فالحكم في ذَلِكَ أن يأخذ كُلُّ من الربح والخسران بمقدار ما أعطى من الثمن، وبرهان ذَلِكَ: أنها إذا خلطوا المالين فقد صارت تلك الجملة مشاعة بينهما، فما ابتاعا بها فمشاع بينهما، وإذا كان كذلك فَثَمْنُهُ وربحه وخسرانه مشاع بينهما، ومثله السلعة التي اشترياها، فإنها بدل من الثمن.

باب الوكالة

الوكالة: بفتح الواو وقد تكسر، مصدر وكَّلَ (مشدداً) بمعنى التفويض والحفظ. وتخفف بمعنى التفويض.

وشرعاً: إقامة الشخص غيره مقام نفسه مطلقاً ومقيداً.

● عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قال: أَرَدْتُ الْخُرُوجَ إِلَى خَيْبَرَ فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِذَا أَتَيْتَ وَكَيْلِي بِخَيْبَرَ فَخُذْ مِنْهُ خَمْسَةَ عَشَرَ وَسُقَاءً، فَإِنْ ابْتَغَى مِنْكَ آيَةً فَضَعْ يَدَكَ عَلَى تَرْقُوتِهِ ^(١).

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٦٥ وَنِيلَ الْأَوْتَارُ ج ٥ ص ٢٨٤.

وَتَقَدَّمَ مَعْنَى الْوَسْقِ فِي حَدِيثِ الْاِحْتِكَارِ.

التخرُّيج:

رواه أبو داود وصححه.

المفردات:

آية: علامة.

تَرْقُوة: العظم الذي بين ثُغْرَةِ النَّحْرِ وَالْعَاتِقِ. وهما تَرْقُوتَانِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ.

المسائل:

المسألة الأولى: الوكالة مشروعة، بدليل:

١ - حَدِيثُ الْبَابِ.

٢ - الْإِجْمَاعُ.

المسألة الثانية: الْحَدِيثُ يَفِيدُ تَعْلُقَ الْأَحْكَامِ بِالْوَكِيلِ.

المسألة الثالثة: الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى الْعَمَلِ بِالْقَرِينَةِ فِي مَالِ الْغَيْرِ.

المسألة الرابعة: فِي تَصْدِيقِ الرَّسُولِ أَقْوَالٌ لِلْعُلَمَاءِ:

القول الأول: يُصَدِّقُ الرَّسُولَ بِالْقَرِينَةِ لِقَبْضِ الْعَيْنِ، وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةِ مِنَ الْعُلَمَاءِ، بِدَلِيلٍ:

حَدِيثُ الْبَابِ.

القول الثاني: يُصَدِّقُ مَعَ غَلْبَةِ ظَنِّ صَدَقَهُ، وَهُوَ الَّذِي قِيَدَهُ الْمَهْدِيُّ فِي الْغَيْثِ.

القول الثالث: يُصَدِّقُ، فَيَجُوزُ الدَّفْعُ إِلَيْهِ إِنْ حَصَلَ الظَّنُّ بِصَدَقِ الرَّسُولِ، وَهُوَ قَوْلُ

مَرْوِيِّ عَنِ الْهَادَوِيَّةِ.

القول الرابع: لَا يَجُوزُ تَصْدِيقُ الرَّسُولِ، وَهُوَ قَوْلُ الْهَادَوِيَّةِ.

لأنه مال الغير فلا يصح التصديق فيه.

المسألة الخامسة: الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنْ:

الْإِمَامُ لَهُ أَنْ يُوَكِّلَ وَيَقِيمَ عَامِلًا عَلَى الصَّدَقَةِ فِي قَبْضِهَا وَفِي دَفْعِهَا إِلَى مُسْتَحَقِّهَا وَإِلَى مَنْ

يُرْسِلُهُ إِلَيْهِ بِأَمَارَةٍ.

المسألة السادسة: الحديث دليل على:

استحباب اتخاذ علامة بين الوكيل وموكله، لا يطلع عليها غيرهما، ليعتمد الوكيل عليها في الدفع، لأنها أسهل من الكتابة، فقد لا يكون أحدهما ممن يحسنها، ولأن الخط يشتهبه.

باب الإفراز

الإقرار لغة: الإثبات.

وشرعاً: إخبار الإنسان بما عليه، وهو ضد الجحود.

● عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله ﷺ:

قل الحق ولو كان مُراً^(١).

التخريج:

صححه ابن حبان من حديث طویل ساقه الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب، وفيه وصايا نبوية، ولفظه: قال:

(أوصاني خليلي رسول الله ﷺ أن أنظر إلى من هو أسفل مني، ولا أنظر إلى من هو فوقي، وأن أحب المساكين، وأن أدنو منهم، وأن أصل رَحِمِي وإن قَطَعُونِي وجَفَوْنِي، وأن أقول الحق ولو كان مُراً، وأن لا أخاف في الله لومة لائم، وأن لا أسأل أحداً شيئاً، وأن أستكثر من لا حول ولا قوة إلا بالله فإنها من كنوز الجنة).

المسائل:

المسألة الأولى: قوله (قل الحق) يشمل قوله على نفسه وعلى غيره.

وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥]، ومن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١].

- المسألة الثانية: في الحديث دلالة على اعتبار إقرار الإنسان على نفسه في جميع الأمور.
- المسألة الثالثة: الأمر في الحديث عام لجميع الأحكام، لأن قول الحق على النفس هو الإخبار بما عليها مما يلزمها التخلص منه بال أو بدن أو عرض.
- المسألة الرابعة: قوله (لو كان مُرّاً) من باب التشبيه، لأن الحق قد يصعب إجراؤه على النفس، كما يصعب عليها إساعة المرّ لمرارته.

باب العارية

- العارية: بتشديد الياء وتخفيفها، ويقال: عارة.
- وهي لغة: مأخوذة من: عار الفرس: إذا ذهب، لأن العارية تذهب من يد المُعِير. أو من العار، لأنه لا يستعير أحد إلا وبه عار وحاجة.
- وفي الشرع: عبارة عن إباحة المنافع من دون ملك الغير.
- عن سُمرة بن جُنْدُب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:
على اليد ما أخذت حتى تؤدّيه^(١).

التخريج:

- رواه أحمد والأربعة، وصححه الحاكم بناءً منه على سماع الحسن من سُمرة، لأن الحديث من رواية الحسن عن سُمرة. وللحفاظ في سماعه منه ثلاثة مذاهب:
- أ- أنه سمع منه مطلقاً، وهو مذهب علي بن المديني والبخاري والترمذي.
- ب- لا، مطلقاً، وهو مذهب يحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين وابن حبان.
- ج- لم يسمع منه إلا حديث العقيقة، وهو مذهب النسائي، واختاره ابن عساكر، وادّعى عبد الحق أنه الصحيح.

المسائل:

- المسألة الأولى: يجب رد ما قبض المرء وهو ملك لغيره، ولا يبرأ إلا بمصيره إلى مالكه أو

(١) سُبُل السَّلام ج ٣ ص ٦٧ وَتَبِيل الأَوْطَار ج ٥ ص ٣١٥.

من يقوم مقامه، بدليل:

قوله (حتى تؤدِّيَه) في حَدِيثِ الباب، ولا تتحقق التأدية إلا بذلك.

المسألة الثانية: الْحَدِيثُ عام في الغصب والودِيعَة والعارية.

المسألة الثالثة: اختلف العلماء في حكم ضمان العارية على المستعير على أقوال:

القول الأول: العارية مضمونة مطلقاً، فإذا تلفت في يد المستعير ضمنها، إلا فيما إذا كان ذلك على الوجه المأذون فيه. وهو قول ابن عَبَّاسٍ وزيد بن عَلِيٍّ وَعَطَاءٌ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَالشَّافِعِيُّ، وَعَزَّاهُ ابْنُ حَجَرٍ إِلَى الْجُمْهُورِ، بدليل:

١ - حَدِيثُ الباب.

ورُدَّ بها قاله الصَّنْعَانِيُّ: بأنه لا دلالة فيه صريحاً، فإن اليد الأمانة أيضاً عليها ما أخذت حتى تؤدي.

٢ - قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].

ورُدَّ: بأن الأمر بتأدية الأمانة لا يستلزم ضمانها إذا تلفت.

٣ - حَدِيثُ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ استعار منه درعاً يوم حُتَيْنَ، فقال: أَغْضَبُ يَا مُحَمَّدٌ؟ قال: بل عارية مضمونة) - رواه أبو داود وأحمد والنسائي، وصحَّحه الْحَاكِمُ، وأخرج له شاهداً ضعيفاً عن ابن عَبَّاسٍ.

قال الصَّنْعَانِيُّ: لم يبقَ دليل على تضمين العارية إلا قوله ﷺ (عارية مضمونة) في حَدِيثِ صَفْوَانَ، فإن وصفها بمضمونة يحتمل أنها صفة موصحة، وأن المراد من شأنها الضمان، فيدُلُّ على ضمانها مطلقاً. ويحتمل أنها صفة للتقييد وهو الأظهر، لأنها تأسيس، ولأنها كثيرة.

ثم ظاهره أن المراد عارية قد ضمنها لك، وحينئذٍ يحتمل أنه يلزم، ويحتمل أنه غير لازم بل كالوعد وهو بعيد، فيتمّ الدليل بالحديث للقاتل إنها تضمن، وهو الأظهر بالتضمن، إما بطلب صاحبها له، أو بتبرع المستعير.

القول الثاني: العارية لا يجب ضمانها إلا إذا شرط الضمان. وهو قول الهادي والعشرة والعنبري، بدليل:

حَدِيثُ صَفْوَانَ الْمُتَقَدِّمِ.

القول الثالث: لا تضمن العارية وإن شرط الضمان. وهو قول الحسن البصري وأبي حنيفة والنخعي والأوزاعي وشريح، بدليل:

قوله عليه السلام: (ليس على المستعير غير المِغْل ولا على المستودع غير المِغْل ضمان) - أخرجه الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر وضعفاه، وصححا وقفه على شريح.

وقوله (المِغْل) بضم الميم فغين مُعْجَمَة. قال في النهاية: أي إذا لم يخن في العارية والوديع فلا ضمان عليه. من الإغلال وهو الخيانة.

وقيل. المِغْل: المستغل، وأراد به القابض، لأنه بالقبض يكون مستغلا، والأول أولى، وحيث فلا تقوم به حجة، على أنه لا تقوم به الحجة ولو صح رفعه، لأن المراد: ليس عليه ذلك من حيث هو مستعير، لأنه لو التزم الضمان للزمه.

الأمانة والخيانة

● عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ ائْتَمَنَكَ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ^(١).

التخریج

رواه الترمذي وحسنه، وأبو داود، وصححه الحاكم.

واستكره أبو حاتم الرازي، وأخرجه جماعة من الحفاظ.

المسائل:

المسألة الأولى: هذا الحديث شامل للعارية والوديع ونحوهما.

المسألة الثانية: أداء الأمانة واجب، بدليل:

(١) سُبُلُ السَّلَام ج ٣ ص ٦٨ وَنَبِيلُ الْأَوْطَار ج ٥ ص ٣١٤.

١ - قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَيَّ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].

٢ - حَدِيثُ الْبَابِ.

المسألة الثالثة: المراد بقوله (ولا تَخُنْ من خَانَكَ) هو: أنه لا يجوز مكافأة الخائن بمثل فعله. والحيانة المحرمة تكون في الأمانة على جهة الخديعة والخفية.

المسألة الرابعة: اختلفوا في جزاء من أساء بالإساءة على أقوال:

القول الأول: الاستحباب، سواء كان من جنس ما أخذ عليه أو من غير جنسه. وهو قول الجمهور، والأشهر من أقوال الشافعي، وهذه هي المعروفة بمسألة الظفر، بدليل:

١ - قوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠].

٢ - وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: ١٢٦].

٣ - وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤].

وعلى هذا حملوا حَدِيثُ الْبَابِ.

القول الثاني: يجوز إذا كان من جنس ما أخذ عليه لا من غيره. وهو قول الحنفيّة والمؤيد، بدليل:

ظاهر قوله تعالى: ﴿بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾، وقوله ﴿مِثْلُهَا﴾.

القول الثالث: لا يجوز ذلك إلا بحكم الحاكم، بدليل:

١ - ظاهر النهي في الحديث.

٢ - لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة: ١٨٨].

وأجيب: بأنه ليس أكلاً بالباطل. والنهي في الحديث يحمل على التنزيه.

القول الرابع: يجب عليه أن يأخذ بقدر حقه، سواء كان من نوع ما هو له أو من غيره، ويبيعه ويستوفي حقه، فإن فضل على ما هو له رده أو لورثته، وإن نقص بقي في ذمة من عليه الحق.

فإن لم يفعل ذلك فهو عاصٍ لله عزَّ وجلَّ، إلا أن يحلله ويبرئه فهو مأجور.

فإن كان الحق الذي لا بَيِّنَةَ له عليه وظَفِرَ بشيء من مال من عنده له الحق أخذه. فإن طوَلَب أنكر، فإن استحلف حلف، وهو مأجور في ذلك. قال ابن حَزْم: وهذا قول الشَّافِعِيِّ وأبي سُلَيْمَانَ وأصحابهما. قال ابن حَزْم: وكذلك عندنا كل من ظَفِرَ لظالم بهال ففَرَضَ عليه أخذه وإنصاف المظلوم منه، واستدل بما يأتي:

١- قوله تعالى: ﴿وَلَمَنِ أَنْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِّن سَبِيلٍ﴾ [الشورى: ٤١].

٢- وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٩].

٣- وقوله تعالى: ﴿وَالْحُرُمَتُ قِصَاصٌ﴾ [البقرة: ١٩٤].

٤- وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤].

٥- وقوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠].

٦- وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: ١٢٦].

٧- وقوله ﷺ له: أن أبا سُفْيَانَ رجل شَحِيح، وأنه لا يعطيني ما يكفيني وبني، فهل عَلَيَّ من جُنَاح أن آخذ من ماله شيئاً؟

٨- ولحديث البُخَارِيِّ: (إن نزلتم بقوم فأمرؤا لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا، وإن لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف).

وإذا لم يفعل ذلك يكون عاصياً، واستدل ابن حَزْم على ذلك:

بقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

وقال: فمن ظَفِرَ بمثل ما ظلم فيه هو أو مُسْلِم أو ذِمِّي فلم يُزَلَّه عن يد الظالم، ويرد إلى المظلوم حقه، فهو أحد الظالمين، ولم يُعِن على البرِّ والتقوى، بل أعان على الإثم والعدوان.

وَكَذَلِكَ: أمر رسول الله ﷺ: (من رأى منكم مُنْكَرًا أَنْ يَغْيِرَهُ بِيَدِهِ إِنْ اسْتَطَاعَ).
 فمن قدر على قطع الظلم وكفّه، وإعطاء كل ذي حق حقه، فلم يفعل، فقد قدر على إنكار المُنْكَر ولم يفعل، فقد عصى الله ورسوله.
 ثم أجاب ابن حزم عن حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بقوله: هو من رواية طلق بن غنم عن شريك وقيس بن الربيع، وكلهم ضعيف.
 ثم قال: ولئن صح فلا حجة فيه، لأنه ليس انتصاف المرء من حقه خيانة، بل هو حق واجب وإنكار مُنْكَر، وإنما الخيانة أن يخون بالظلم والباطل من لا حق له عنده.
 وأيد الصنعاني قول ابن حزم:
 بحديث (انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً).
 والأمر فيه ظاهر في الإيجاب، ونَصْر الظالم بإخراجه عن الظلم، وذلك بأخذ ما في يده لغيره ظلماً.

باب الغصب

- عن سَعِيد بن زَيْد: أن رسول الله ﷺ قال:
 من اقتطع شِبْرًا من الأرض ظلماً طَوَّقَهُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِيَّاهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ^(١).
 التخريج:
 مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
 المفردات:
 اقتطع شِبْرًا من الأرض: أخذه.
 المسائل:
 المسألة الأولى: اختلفوا في معنى التطويق على أقوال:

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٧٠ وَنَبِيل الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ٣٣٥.

القول الأول: يعاقب بالخسف إلى سبع أرضين، فتكون كل أرض في تلك الحالة طوقاً في عنقه. ويؤيده:

حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ: (خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين) - رواه أَحْمَدُ والبُخَارِيُّ.

القول الثاني: يكلف نقل ما ظلمه منها يوم القيامة إلى المحشر، ويكون كالطوق في عنقه، لا أنه طوق حقيقة، ويؤيده:

أ- حَدِيثُ: (أَتَيْهَا رَجُلٌ ظَلَمَ شَبْرًا مِنَ الْأَرْضِ كُلَّهَا اللَّهُ أَنْ يَحْفِرَهِ حَتَّى يَبْلُغَ آخِرَ سَبْعِ أَرْضِينَ، ثُمَّ يَطْوِقُهُ حَتَّى يَقْضِيَ بَيْنَ النَّاسِ) - أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ وَابْنُ حَبَّانٍ مِنْ حَدِيثِ يَعْلَى بْنِ مُرَّةٍ مَرْفُوعًا.

ب- حَدِيثُ: (مَنْ أَخَذَ أَرْضًا بِغَيْرِ حَقِّهَا كُفِّلَ أَنْ يَحْمَلَ تَرَابَهَا إِلَى الْمُحْشَرِ) - أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ وَأَحْمَدُ.

القول الثالث: يكلف أن يجعله طوقاً، ولا يستطيع، فيعذب به.

القول الرابع: التطويق تطويق الإثم. فالظلم المذكور لازم له في عنقه لزوم الإثم، ومنه: ﴿أَلَزَمْنَاهُ طَبِيرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾ [الإسراء: ١٣].

المسألة الثانية: الحديث دليل على تحريم الظلم والغصب وشدة عقوبته.

المسألة الثالثة: الحديث دليل على إمكان غصب الأرض، وأنه من الكبائر.

المسألة الرابعة: الحديث دليل على:

أ- أن مَنْ مَلَكَ أَرْضًا مَلَكَ أَسْفَلَهَا إِلَى تَحُومِ الْأَرْضِ، وله منع من أراد أن يَحْفِرَ تَحْتَهَا سَرَبًا أَوْ بَشْرًا.

ب- أن مَنْ مَلَكَ ظَاهِرَ الْأَرْضِ مَلَكَ بَاطِنَهَا بِمَا فِيهِ مِنْ حِجَارَةٍ أَوْ أُنْيَةِ أَوْ مَعَادِنٍ.

ج- أن مَنْ مَلَكَ ظَاهِرَ الْأَرْضِ لَهُ أَنْ يَنْزِلَ بِالْحَفْرِ مَا شَاءَ، مَا لَمْ يَضُرَّ مِنْ جَاوِرِهِ.

د- أن الْأَرْضِينَ السَّبْعَ مُتْرَاكِمَةً، لَمْ يُفْتَقَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، لَأَنَّهُمَا لَوْ فَتَقَتْ لَا كَتَفَتِ فِي حَقِّ الْغَاصِبِ بِتَطْوِيقِ الَّتِي غَصَبَهَا لِانْفِصَالِهَا عَمَّا تَحْتَهَا.

المسألة الخامسة: الحديث دليل على أن الأرض تصير مغصوبة بالاستيلاء عليها.

المسألة السادسة: اختلفوا في ضمان الأرض إذا تلفت بعد الغصب على قولين:

القول الأول: لا تضمن، لأنه إنما يضمن ما أخذه، لقوله ﷺ: (على اليد ما أخذت حتى تؤدّيه).

قالوا: ولا يقاس ثبوت اليد في غير المنقول على النقل في المنقول، لاختلافهما في التصرف.

القول الثاني: تضمن بالغصب، وهو قول الجُمهُور، بدليل:

القياس على المنقول المُتَّفَقُ على أنه يضمن بعد النقل، بِجَمَاعِ الاستيلاء الحاصل في نقل المنقول وفي ثبوت اليد على غير المنقول.

بل الحق أن ثبوت اليد استيلاء وإن لم ينقل، يقال: استولى المَلِكُ على البلد، واستولى زَيْدٌ على أرض عَمْرٍو.

المسألة السابعة: اختلفوا في قدر المغصوب على قولين:

القول الأول: يحرم المغصوب وإن كان شيئاً تافهاً، بدليل:

١ - قوله (شِبْرًا)، وكذا ما فَوْقَهُ بِالْأَوَّلَى، وما دونه داخل في التحريم، وإنها لم يذكر لأنه قد لا يقع إلا نادراً.

٢ - وقع بعض ألفاظ الْحَدِيثِ عند الْبُخَارِيِّ: (شَيْئاً) عوضاً عن (شِبْرًا) فَعَمَّ.

القول الثاني: لا بد أن يكون للمغصوب قيمة، وهو قول الْفُقَهَاءِ.

وَيُرَدُّ عَلَيْهِ: أنهم أَلْزَمُوا حِينَئِذٍ أَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ صَاعَ تَمْرٍ أَوْ زَبِيبٍ عَلَى وَاحِدَةٍ وَاحِدَةٍ، فلا يضمن، فَيَأْكُلُ عَمْرٍو مِنَ الْمَالِ الْحَرَامِ، فلا يضمن، وإن أثم كأكَلَهُ مِنَ الْخُبْزِ وَاللَّحْمِ عَلَى لُقْمَةٍ لُقْمَةٍ مِنْ غَيْرِ اسْتِیْلَاءٍ عَلَى الْجَمِيعِ.

زراعة الأرض بغير إذن صاحبها

● عن رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضٍ قَوْمٍ غَيْرِ إِذْنِهِمْ فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ، وَلَهُ نَفَقَتُهُ^(١).

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٧٢ وَنَبِيلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ٣٣٧.

التخریج:

رواه أحمد والأربعة إلا النسائي، وحسنه الترمذي.

وذكر الخطابي أن البخاري ضعفه، وخالفه الترمذي فنقل عن البخاري تحسينه. إلا أن أبا زرعة وغيره قال: لم يسمع عطاء بن أبي رباح من رافع بن خديج. وقد اختلف فيه الحفاظ اختلافاً كثيراً، وله شواهد تقويه.

المسائل:

المسألة الأولى: في بيان المراد بقوله (وله نفقته) قولان:

القول الأول: ما أنفق الغاصب على الزرع من المئونة في الحرث والسقي وقيمة البذر وغير ذلك. وهو الظاهر.

القول الثاني: وقيل: قيمة الزرع، فتقدر قيمته، ويسلمها المالك.

المسألة الثانية: للفقهاء قولان في ملك الغاصب الزرع إذا غصب الأرض:

القول الأول: إن غاصب الأرض إذا زرع الأرض لا يملك الزرع وإنه لمالكها، وله ما غرم على الزرع من النفقة والبذر، يسلمه له مالك الأرض. وهو قول أحمد بن حنبل وإسحاق ومالك وأكثر علماء المدينة والقاسم بن إبراهيم وابن حزم، بدليل:

١ - حديث الباب.

٢ - حديث (ليس لعرق ظالم حق) - رواه أبو داود وإسناده حسن، عن عروة بن الزبير. والمراد بالظالم: من غرس أو زرع أو بنى أو حفر في أرض غيره بغير حق ولا شبهة.

٣ - ما أخرجه أحمد وأبو داود والطبراني: أن النبي ﷺ رأى زرعاً في أرض ظهير فأعجبه، فقال: ما أحسن زرع ظهير، فقالوا: إنه ليس لظهير ولكنه لفلان، قال: فخذوا زرعكم وردوا عليه نفقته.

القول الثاني: الزرع لصاحب البذر الغاصب، وعليه أجرة الأرض. وهو قول الشافعي وأكثر الأمة، بدليل:

١ - حَدِيثُ: (الزَّرعُ لِلزَّارِعِ وَإِنْ كَانَ غَاصِبًا).

وُيُرَدُّ عَلَيْهِ: أَنَّهُ لَمْ يُخْرِجْهُ أَحَدٌ. قَالَ فِي الْمَتَّارِ: وَقَدْ بَحِثْتُ عَنْهُ فَلَمْ أَجِدْهُ، وَالشَّارِحُ نَقَلَهُ وَبَيَّضَ لِمُخْرِجِهِ.

٢ - حَدِيثُ (لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ).

وُيُرَدُّ عَلَيْهِ: أَنَّ حَمْلَهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى - الْقَوْلُ الثَّانِي - حَمْلٌ لَهُ عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهِ، لِأَنَّهُ كَيْفَ يَقُولُ الشَّارِعُ: (لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ)، وَيَسْمِيهِ ظَالِمًا، وَيَنْفِي عَنْهُ الْحَقَّ، وَنَقُولُ: بَلْ لَهُ الْحَقُّ؟

لِذَلِكَ فَإِنْ هَذَا الْحَدِيثُ أَظْهَرَ فِي الْاِسْتِدْلَالِ لِأَهْلِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ.

بَابُ الشُّفْعَةِ

الشُّفْعَةُ لُغَةً: الضَّمُّ.

وَفِي اسْتِقْطَاعِهَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: مِنَ الشُّفْعِ وَهُوَ الزَّوْجُ.

الْقَوْلُ الثَّانِي: مِنَ الزِّيَادَةِ.

الْقَوْلُ الثَّالِثُ: مِنَ الْإِعَانَةِ.

وَشَرْعًا: انْتِقَالُ حِصَّةٍ إِلَى حِصَّةٍ بِسَبَبٍ شَرْعِيٍّ، كَأَنَّا انْتَقَلْنَا إِلَى أَجْنَبِيٍّ بِمِثْلِ الْعَوَاضِ الْمُسَمَّى.

● عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسِّمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِّفَتِ الطَّرِيقُ فَلَا شُفْعَةَ ^(١).

التَّخْرِيجُ:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

(١) سُبُلُ السَّلَامِ ج ٣ ص ٧٣ وَنَبِيلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ٣٤٩.

وفي رواية مُسْلِمٍ من حَدِيثِ جَابِرٍ: (الشُّفْعَةُ في كلِّ شِرْكٍ في أَرْضٍ أو رُبْعٍ أو حَائِطٍ لا يَصْلُحُ).

وفي لفظ: (لا يحل أن يبيع حتى يعرض على شريكه).

وفي رواية الطَّحَاوِيِّ من حَدِيثِ جَابِرٍ: (قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بالشُّفْعَةِ في كلِّ شيءٍ). ورجاله ثقات.

المفردات:

صُرِّفَتِ الطَّرِيقُ: بُيِّنَتْ مَصَارِفُ الطَّرِيقِ وشوارعها.

شِرْكٌ: مشترك.

رُبْعٌ: الدار. ويطلق على الأرض.

المسائل:

المسألة الأولى: الألفاظ في هَذَا الْحَدِيثِ تضافرت في الدلالة على ثبوت الشُّفْعَةِ للشَّرِيكِ في الدُّورِ والعَقَارِ والبساتين.

المسألة الثانية: فَصَّلَ الْفُقَهَاءُ الْقَوْلَ في مَا يُقَسَّمُ وما لَا يُقَسَّمُ مما ثبتت فيه الشُّفْعَةُ على النَّحْوِ الْآتِي:

أولاً: مَا يُقَسَّمُ. أجمعوا على ثبوت الشُّفْعَةِ للشَّرِيكِ فيه.

ثانياً: مَا لَا يُقَسَّمُ كَالْحَمَّامِ الصَّغِيرِ ونحوه. اختلفوا فيه على أقوال:

القول الأول: صحة الشُّفْعَةِ في كلِّ شيءٍ. وهو قول الْهَادَوِيَّةِ، وفي الْبَحْرِ: الْعِثْرَةُ وَالْحَنْفِيَّةِ، بدليل:

حَدِيثُ الطَّحَاوِيِّ. ومثله حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ مَرْفُوعاً: (الشُّفْعَةُ في كلِّ شيءٍ).

ورُدَّ: بأن رفعه خطأ.

وأُجِيبَ: بأنه ثبت إرساله عن ابن عَبَّاسٍ، وهو شاهد لرفعهِ، ثم إن مُرْسَلَ الصَّحَابِيِّ إذا صحت إليه الرَّوَايَةُ حُجَّةٌ.

القول الثاني: لا شفعة في المَكِيل والموزون. وهو قول المنصور، بحُجَّة: أنه لا ضرر فيه. وأُجيب:

أ- بأن فيه ضرراً. وهو إسقاط حق الجوار.

ب- ولأننا لا نُسَلِّم أن العِلَّة الضرر.

القول الثالث: عدم ثبوت الشُّفْعَة في المنقول. وهو قول الأكثر، بدليل:

١ - قوله ﷺ: (فإذا وقعت الحدود وصُرِّفت الطُّرُق فلا شُفْعَة)، وهذا يدلُّ على أنها لا تكون إلَّا في العَقَار. وتلحق به الدار لقوله ﷺ: (أو رُبْع).

٢ - ولأن الضرر في المنقول نادر.

وأُجيب: بأن ذكر حكم بعض أفراد العام لا يقصره عليه.

٣ - أنه أخرج البَزَّاز من حَدِيث جَابِرِ الْبَيْهَقِيِّ من حَدِيث أَبِي هُرَيْرَةَ بلفظ الحصر فيها.

فلفظ الأول: (ولا شُفْعَة إلَّا في رُبْع أو حائط).

ولفظ الثاني: (لا شُفْعَة إلَّا في دار أو عَقَار). إلَّا أنه قال الْبَيْهَقِيُّ بعد سياقه له: الإسناد ضعيف.

وأُجيب: بأنها لو ثبتت لكانت مفاهيم لا تقاوم منطوق: (في كل شيء).

القول الرابع: استثناء الثياب من المنقول. فقال بعضهم: تصح فيها الشُّفْعَة.

القول الخامس: استثناء الحيوان فقط من المنقول. فقال أَحْمَد: تصح فيه الشُّفْعَة.

المسألة الثالثة: اختلفوا في بيع الشَّرِيك حِصَّته على قولين:

القول الأول: يحرم على الشَّرِيك بيع حِصَّته حتى يعرض على شَرِيكه، بدليل: حَدِيث مُسْلِم.

القول الثاني: يكره له ذَلِكَ. وعليه حُمِل حَدِيث مُسْلِم.

ورَدَّ: بأن حمل الحديث على الكراهة هو حَمْلٌ على خلاف أصل النهي بلا دليل.

المسألة الرابعة: اختلف العلماء هل للشريك الشُّفْعَة بعد أن آذنه شريكه، ثم باعه من غيره؟ على قولين:

القول الأول: تسقط شُفْعَتُهُ بعد عرضه عليه. وهو قول الثَّوْرِيِّ والحَكَمِ وأبي عُبَيْدٍ ورواية عن أحمد وطائفة من أهل الحديث، وهو ما اختاره الصَّنْعَانِيُّ في حاشية ضوء النهار، بدليل:

١ - مفهوم الشرط: (فإن باعه ولم يؤذنه) في حديث جابر: (أن النبي ﷺ قضى بالشُّفْعَة في كل شركة لم تقسم رُبْعَةً أو حائطًا، لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن شاء أخذ وإن شاء ترك، فإن باعه ولم يؤذنه فهو أحقُّ به) - رواه مُسْلِمٌ والنَّسَائِيُّ وأبو داود. فمفهوم الشرط يقتضي عدم ثبوت الشُّفْعَة مع الإيدان من البائع.

٢ - وهو الأوفق بلفظ حديث الباب.

القول الثاني: له ذلك. ولا يمنع صحتها تقدم إيدانه، وهذا قول الأكثر: مالك والشافعي وأبي حنيفة والهادوية وابن أبي ليلى والبتّي وجمهُور أهل العلم ورواية عن أحمد، بدليل:

الأحاديث الواردة في شُفْعَة الشريك والجار من غير تقييد. وهي منطوقات لا يقاومها ذلك المفهوم.

وأجيب: بأن المفهوم المذكور صالح لتقييد تلك المطلقات عند من عمل بمفهوم الشرط من أهل العلم. والترجيح إنما يصار إليه عند تعدد الجمع. وقد أمكن ههنا بحمل المطلق على المقيّد.

المسألة الخامسة: قوله (أن يبيع) يشعر بأنها إنما تثبت فيما كان بعقد البيع. وهذا مُجْمَع عليه. وفي غيره خلاف.

المسألة السادسة: اختلفوا في الشُّفْعَة في الإجارة على قولين:

القول الأول: الجواز، بدليل:

١- أن قوله ﷺ (في كل شيء) يشمل الشُّفْعَةَ في الإجارة.

٢- لوجود عِلَّةِ الشُّفْعَةِ فيها.

القول الثاني: المنع. وهو قول الهَادِوِيَّةِ، واحتجوا:

بأن الشُّفْعَةَ تكون في عَيْنٍ لا منفعة.

وَضَعَّفَ قوله:

١- لأن المنفعة تسمى شَيْئاً وتكون مشتركة، فشملها (في كل شِرْكٍ) أيضاً، إذ لو لم تكن شَيْئاً ولا مشتركة لما صح التأجير فيها ولا القسمة بالمُهَايَاةِ ونحو ذلك.

٢- ولأن الإجارة بيع مخصوص فيشملها: (لا يحل له أن يبيع). فالحق ثبوت الشُّفْعَةِ فيها، لشمول الدليل لها، ولوجود عِلَّةِ الشفعة فيها، كما تقدم.

المسألة السابعة: ظاهِرُ قوله (في كل شِرْكٍ): ثبوتها للذَّمِّيِّ على المُسْلِمِ إذا كان شَرِيكاً له في الملك، وفيه خلاف.

والأظهر ثبوتها للذَّمِّيِّ في غير جزيرة العرب، لأنهم منهيون عن البقاء فيها.

● قال أبو رافع للمِسُور بن مَخْرَمَةَ: ألا تأمر هذا - يشير إلى سَعْدَ - أن يشتري مِنِّي بيتي اللذين في داره، فقال له سَعْدُ: والله لا أزيدك على أربع مائة دينار مُقَطَّعةٍ أو مُنَجَّمةٍ.

فقال أبو رافع: سُبْحَانَ اللَّهِ، لقد منعتهما من خمسمائة نقداً، فلو لا أني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: (الجارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ) ما بعثتُك^(١).

التخریج:

أخرجه البُخَارِيُّ.

المسائل:

المسألة الأولى: لهذا الحديث وإن ذكره أبو رافع في البيع إلا أنه يعم الشُّفْعَةَ.

المسألة الثانية: اختلف الفقهاء في ثبوت الشُّفْعَةِ بالجوار على قولين:

(١) سُبُلُ السَّلَامِ ج ٣ ص ٧٤ ونَبِيلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ٣٥٤.

القول الأول: ثبوت الشُّفْعَة بالجوار. وهو قول الهَادَوِيَّة والحَنَفِيَّة والعِثْرَة والثَّوْرِي وابن أبي ليلى وابن سِيرِينَ، بدليل:

١- حَدِيثُ الْبَاب.

٢- حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (جار الدار أحقُّ بالدار) - رواه النَّسَائِيُّ وصححه ابن حِبَّان.

٣- حديث الشَّرِيدِ بْنِ سُوَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (قلتُ يا رسول الله: أرضٌ لي ليس لأحدٍ فيها شِرْكٌ ولا قِسْمٌ^(١) إِلَّا الْجَوَارُ، قال: الجار أحقُّ بصَقْبِهِ) - أخرجه ابن سَعْدٍ عن قَتَادَةَ عن عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عن الشَّرِيدِ.

٤- حَدِيثُ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قال رسول الله ﷺ: (الجارُ أحقُّ بشُفْعَةِ جاره، ينتظرُ بها وإن كان غائباً إذا كان طريقُهما واحداً) - رواه أَحْمَدُ والأربعة ورجاله ثقات.

القول الثاني: لا تثبت الشُّفْعَة بالجوار. وهو قول عُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ وَالْإِمَامِيَّةُ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قالوا:

١- إن المراد بالجار في الأحاديث الشَّرِيكَ المَخَالِطُ، قالوا: وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: حَدِيثُ أَبِي رَافِعٍ، فإنه سَمِيَ الْخَلِيطَ جَاراً، واستدل بالحديث، وهو من أهل اللِّسَانِ وأُعرف بالمراد.

وأُجِيب: بأن أبا رَافِعٍ غير شَرِيكَ لِسَعْدِ بْنِ جَارٍ لَهُ، لأنه كان يملك بيتين في دار سَعْدٍ، لا أنه كان يملك شِقْصاً شائعاً من منزل سَعْدٍ.

٢- واستدلوا أيضاً بما سَلَفَ مِنْ أَحَادِيثِ الشُّفْعَةِ لِلشَّرِيكَ.

وأُجِيب: بأن غاية ما فيها إثبات الشُّفْعَةِ لِلشَّرِيكَ من غير تعرض للجار، لا بمنطوق ولا مفهوم.

٣- قوله: (فإذا وقعت الحدود وصرّفت الطرق فلا شُفْعَة)، ونحوه من الأحاديث التي فيها حصر الشُّفْعَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ.

(١) الْقِسْمُ: بالكسر، يطلق على الْحِصَّةِ وَالنَّصِيبِ، وجمعه: أَقْسَامٌ. / المصباح المنير مادة (قَسَمْتُهُ).

وأُجيب عنها:

أ- بأن مفهوم الحُضْر في قوله: (إنما جعل النَّبِيَّ ﷺ الشُّفْعَةَ...) إنما هو فيما قبل القسمة للمبيع بين المشتري والشريك، فمدلوله:

أن القسمة تبطل الشُّفْعَةَ، وهو صريح رِوَايَةٍ: (وإنما جعل النَّبِيَّ ﷺ الشُّفْعَةَ في كل ما لم يُقَسَّم).

ب- وأحاديث إثبات الشُّفْعَةَ للخليط لا تبطل ثبوتها للجار بعد قيام الأدلة عليها التي منها ما سَلَفَ.

باب القراض

القِرَاض: بكسر القاف، هو معاملة العامل بنصيب من الربح.

وهذه تسمية أهل الحِجَاز.

وتسمى مُضَارَبَةً: مأخوذة من الضرب في الأرض، لما كان الربح يحصل في الغالب بالسفر. أو من الضرب في المال، وهو التصرف.

● عن حَكِيم بن حِزَام: أَنَّهُ كَانَ يَشْتَرِطُ عَلَى الرَّجُلِ إِذَا أَعْطَاهُ مَالاً مُقَارَضَةً، أَنْ لَا تَجْعَلَ مَالِي فِي كَيْدِ رَطْبَةٍ، وَلَا تَحْمِلَهُ فِي بَحْرٍ، وَلَا تَنْزِلْ بِهِ فِي بَطْنٍ مَسِيلٍ، فَإِنْ فَعَلْتَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ ضَمَنْتَ مَالِي^(١).

التخريج:

رواه الدَّارَقُطْنِيُّ، ورجاله ثِقَات.

وقال مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: أَنَّهُ عَمِلَ فِي مَالٍ لِعُثْمَانَ عَلَى أَنَّ الرِّبْحَ بَيْنَهُمَا. وَهُوَ مَوْقُوفٌ صَحِيحٌ.

المسائل:

المسألة الأولى: لا خلاف بين المسلمين في جواز القِرَاض، وأنه مما كان في الجاهلية

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٧٧ وَنَبِيلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ٢٨١.

فَأَقَرَّهُ الْإِسْلَامَ.

المسألة الثانية: عن عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن عبد الرزاق أنه قال: في المضاربة الوُضِيعَةُ عَلَى الْمَالِ، والربح عَلَى مَا اصْطَلَحُوا عَلَيْهِ.

المسألة الثالثة: الْقِرَاضُ نَوْعٌ مِنَ الْإِجَارَةِ، إِلَّا أَنَّهُ عُفِيَ فِيهَا عَنْ جِهَالَةِ الْأَجْرِ، وَكَانَتْ الرِّخْصَةُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ - الْجِهَالَةِ - الرِّفْقَ بِالنَّاسِ.

المسألة الرابعة: أَرْكَانُ الْقِرَاضِ:

١ - الْعَقْدُ بِالْإِجْبَابِ أَوْ مَا فِي حُكْمِهِ.

٢ - الْقَبُولُ أَوْ مَا فِي حُكْمِهِ.

وهو الامتثال بين جائزي التصرف، إِلَّا مِنْ مَالٍ مُسْلِمٍ لِكَافِرٍ عَلَى مَالٍ نَقْدٍ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

المسألة الخامسة: لِلْقِرَاضِ أَحْكَامٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا:

١ - الْجِهَالَةُ مُغْتَفَرَةٌ فِيهَا.

٢ - لَا ضَمَانَ عَلَى الْعَامِلِ فِيمَا تَلَفَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ إِذَا لَمْ يَتَعَدَّ.

٣ - أَنْ يَكُونَ عَلَى مَالٍ مِنْ صَاحِبِ الْمَالِ.

٤ - وَاخْتَلَفُوا فِي كَوْنِ رَأْسِ الْمَالِ دَيْنًا عَلَى قَوْلَيْنِ:

القول الأول: الْجَوَازُ.

القول الثاني: الْمَنْعُ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَذَلِكَ:

لِتَجْوِيزِ إِعْسَارِ الْعَامِلِ بِالذَّيْنِ، فَيَكُونُ مِنْ تَأْخِيرِهِ عَنْهُ لِأَجْلِ الرِّبْحِ، فَيَكُونُ مِنَ الرِّبَا الْمَنْهِيِّ عَنْهُ.

ولأنَّ مَا فِي الذِّمَّةِ يَتَحَوَّلُ عَنِ الضَّمَانَةِ وَيَصِيرُ أَمَانَةً.

ولأنَّ مَا فِي الذِّمَّةِ لَيْسَ بِحَاضِرٍ حَقِيقَةٍ، فَلَمْ يَتَّعِنْ كَوْنَهُ مَالٍ مُضَارَبَةٍ.

المسألة السادسة: اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَطَ أَحَدُهُمَا مِنَ الرِّبْحِ لِنَفْسِهِ شَيْئًا زَائِدًا مُعَيَّنًا فَإِنَّهُ

لا يجوز، ويلغو.

المسألة السابعة: الحديث دليل على:

أنه يجوز لمالك المال أن يحجر العامل عمّا شاء، فإن خالف ضمن إذا تلف المال.

وإن سلم المال فالمضاربة باقية فيما إذا كان يرجع إلى الحفظ.

وأما إذا كان الاشتراط لا يرجع إلى الحفظ، بل كان يرجع إلى التجارة، وذلك بأن ينهيه أن لا يشتري نوعاً معيناً ولا يبيع من فلان، فإنه يصير فضولياً إذا خالف، فإن أجاز المالك نفذ البيع، وإن لم يجز لم ينفذ.

المسألة الثامنة: قوله: (أَنْ لَا تَجْعَلَ مَالِي فِي كَيْدِ رَطْبَةٍ) أي: لا تشتري به الحيوانات، وإنما نهى عن ذلك لأن ما كان له روح عرضة للهلاك بطرق الموت عليه.

باب المساقاة والمزارعة

المساقاة: القيام على الشجر المثمر كالنخيل والعنب لسقيه وخدمته بجزء معلوم من ثمره للقاتم بذلك.

المزارعة: العمل في الأرض بجزء مما يخرج منها، والبذر من مالك الأرض.

● عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع^(١).

التخريج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وفي رواية لهما: فسألوه أن يقرّهم بها على أن يكفوا عمالها ولهم نصف الثمر، فقال لهم رسول الله ﷺ: نقرّكم بها على ذلك ما شئنا، فقرّوها، حتى أجلاهم عمر ﷺ.

وفي رواية لمسلم: أن رسول الله ﷺ دفع إلى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها على أن يعتملوها من أموالهم، ولهم شرط ثمرها.

(١) سُبُلُ السَّلَام ج ٣ ص ٧٧ وَنَبِيلُ الْأَوْطَار ج ٥ ص ٢٨٧.

المسائل:

المسألة الأولى: اختلفوا في صحة المُزَارَعَةِ والمُسَاقَاةِ على قولين:

القول الأول: تصح، وهو قول عَلِيٍّ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَأَحْمَدُ وابنُ حُزَيْمَةَ وسائرُ فقهاء المُحَدِّثِينَ، لما يأتي:

١- حَدِيثُ الْبَابِ.

٢- عامل بهما الرسول ﷺ أهل خير، واستمر على ذلك إلى حين وفاته، ولم يُنسخ البتَّة.

٣- استمرار الخلفاء الراشدين والمسلمين في جميع الأعصار والأمصا على العمل بهما، ومن البعيد غفلتهم عن النهي، وترك إشاعة رافع بن خديج راوي حديث النهي عن المزارعة له في هذه المدة، وذكره في آخر خلافة معاوية.

٤- إنهما نظير المضاربة سواء، فمن أباح المضاربة وحرم ذلك فقد فرق بين متماثلين. فإنه ﷺ دفع إليهم الأرض على أن يعتملوها من أموالهم، ولم يدفع إليهم البذر، ولا كان يحمل إليهم البذر من المدينة قطعاً، فدل على أن هديته ﷺ عدم اشتراط كون البذر من رب الأرض، وأنه يجوز أن يكون من العامل.

فالمنقول عنه ﷺ والخلفاء الراشدين هو الموافق للقياس، فإن الأرض بمنزلة رأس المال في المضاربة، والبذر يجري مجرى سقي الماء. ولهذا يموت في الأرض، ولا يرجع إلى صاحبه، ولو كان بمنزلة رأس المال في المضاربة لاشتراط عوده إلى صاحبه، ولهذا يفسد المزارعة. كذا قال ابن القيم في زاد المعاد.

القول الثاني: لا تصح وهي فاسدة. وهو قول الهاديّة والحنفيّة.

وتأولوا حديث الباب: بأن خيبر فُتحت عنوةً، فكان أهلها عبيداً له ﷺ، فما أخذه له، وما تركه فهو له.

قال الصنعاني: وهو كلام مردود، لا يحسن الاعتماد عليه.

المسألة الثانية: تجوز المزارعة والمساقاة مجتمعتين، مساقاة على النخل ومزارعة على الأرض

كما جرى في خَيْبَر، وتجاوز كل واحدة منفردة.

المسألة الثالثة: اختلفوا في تحديد مدة المزارعة والمساقاة على قولين:

القول الأول: يجوز أن تكون المدة فيها مجهولة، وهو قول الظَّاهِرِيَّة، بدليل:

قوله ﷺ: (ما شئنا).

القول الثاني: لا تجوز المساقاة والمزارعة إلا في مدة معلومة، وهو قول الْجُمْهُور، بدليل:

القياس على الإجارة.

أما قوله ﷺ: (ما شئنا) فمحمول على مدة العهد، وأن المراد: نمكنكم من المقام في خَيْبَر ما شئنا، ثم نخرجكم إذا شئنا، لأنه ﷺ كان عازماً على إخراج اليهود من جزيرة العرب.

قال الصَّنْعَانِي: وفيه نظر، واستبعده الشَّوْكَانِي.

وأما المساقاة فإن مدتها معلومة، لأنها إجارة. وقد اتفقوا على أنها لا تجوز إلا بأجل معلوم.

● عن ثَابِت بن الضَّحَّاك رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ نهى عن المَزَارَعَةِ، وأمر بالمُؤَاجَرَةِ^(١).

التخريج:

رواه مُسْلِم.

وأخرج مُسْلِم أيضاً: أن عبد الله بن عُمَر كان يُكْرِي أرضه حتى بلغه أن رافع بن خَدِيج الأنصاري كان ينهي عن كراء المزارع، فلقِيَهُ عبدُ الله فقال: يا ابن خَدِيج، ماذا تحدّث عن رسول الله ﷺ في كراء الأرض؟ فقال رافع لعبد الله: سمعتُ عَمِّي وكانا شاهداً بذراً يحدثان أهل الدار: أن رسول الله ﷺ نهى عن كراء الأرض. فقال عبد الله: لقد كنت أعلم في عهد رسول الله أن الأرض تُكْرَى. ثم حَسِيَّ عبدُ الله أن يكونَ رسولُ الله ﷺ أحدث في ذلك شيئاً لم يكن، فترك كراء الأرض.

(١) سُيْلُ السَّلَام ج ٣ ص ٧٩ وَنَيْلُ الْأَوْطَار ج ٥ ص ٢٨٩.

المسائل:

المسألة الأولى: في النهي عن المزارعة أحاديث ثابتة منها هذان الحديثان.

المسألة الثانية: ورد عن زيد بن ثابت: (يغفر الله لرافع، أنا والله أعلم بالحديث منه، إنما أتاه رجلان من الأنصار قد اختلفا فقال: إن كان هذا شأنكم فلا تُكروا المزارع).

كأن زيداً يقول: إن رافعاً اقتطع الحديث، فرَوَى النهي غير راوٍ أوله - الذي يفيد الصحة - فأُخِلَّ بالمقصود.

المسألة الثالثة: جُمع بين هذه الأحاديث وبين الأحاديث الدالة على جوازها بوجوه هي:

الأول: أحاديث النهي محمولة على التنزيه.

الثاني: أحاديث النهي محمولة على ما إذا اشترط صاحب الأرض ناحية منها معينة.

الثالث: وهو أحسنها، كما قال الصنعاني: إن النهي كان في أول الأمر لحاجة الناس، وكون المهاجرين ليس لهم أرض، فأمر الأنصار بالتكرم بالمواساة، ويُدَلُّ له:

ما أخرجه مُسْلِمٌ من حديث جابر قال: (كان لرجال من الأنصار فضول أرض، وكانوا يَكْرُونُها بالثلث والرُّبْع، فقال النَّبِيُّ ﷺ: من كانت له أرض فليزرعها، أو ليمنحها أخاه، فإن أبي فليمسكها).

وهذا كما نهوا عن ادخار لحوم الأضحية ليتصدقوا بذلك، ثم بعد توسع حال المسلمين زال الاحتياج، فأُبيح لهم المزارعة وتصرف المالك في ملكه بما شاء من إجارة وغيرها.

ويُدَلُّ على ذلك: ما وقع من المزارعة في عهده ﷺ وعهد الخلفاء من بعده، ومن البعيد غفلتهم عن النهي، وترك إشاعة رافع له في هذه المدة، وذكره في آخر خلافة معاوية.

قال الخطابي: وقد عقل المعنى ابن عباس، وأنه ليس المراد تحريم المزارعة بشرط ما تخرجه الأرض، وإنما أريد بذلك أن يتمانحوا، وأن يرفق بعضهم ببعض.

المسألة الرابعة: الاعتذار عن جهالة الأجرة بما يأتي:

١ - صح في المُرْضِعة بالنفقة والكسوة مع الجهالة قدراً.

- ٢- أو لأنه كالمعلوم جملة، لأن الغالب تقارب حال الحاصل.
 ٣- وقد حد بجهة الكمية، أعني النصف والثلث، وجاء النص فقطع التكاليفات.

باب الإجارة

● عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: احْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَعْطَى الَّذِي حَجَّمَهُ أَجْرَهُ، وَلَوْ كَانَ حَرَامًا لَمْ يُعْطِهِ^(١).

التخریج:

رواه البُخَارِيُّ. وفي لفظ في البُخَارِيِّ: (ولو علم كراهية لم يعطه). وهذا من قول ابن عَبَّاسٍ.

المسائل:

المسألة الأولى: اختلف العلماء في أجره الحَجَّامِ على أقوال:

القول الأول: إنها حلال، وإن كانت كسباً فيه دناءة، وهو قول الجُمهُور، بدليل:

١- حَدِيثُ الْبَابِ.

٢- حَدِيثُ أَنَسٍ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ، حَجَّمَهُ أَبُو طَيْبَةَ، وَأَعْطَاهُ صَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ، وَكَلَّمَ مَوَالِيَهُ فَخَفَّفُوا عَنْهُ) - مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَادَّعَى الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ النسخ، فالأجرة كانت حراماً، ثم أُبِيحَتْ.

وهو صَحِيحٌ إِذَا عُرِفَ التَّارِيخُ.

القول الثاني. إنها حرام. وهو قول بعض أصحاب الحديث، كما في البَحْرِ، بدليل:

١- ما أخرجه مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ بِرِجَالِ ثِقَاتٍ مِنْ حَدِيثِ مُحَيِّصَةَ:

(أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ فَنَهَاها، فَذَكَرَ لَهُ الْحَاجَةُ، فَقَالَ: اعْلَفْهُ نَوَاضِحَكَ)^(٢).

(١) سُبُلُ السَّلَامِ ج ٣ ص ٨٠ وَنَيْلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ٣٠٢.

(٢) النَّاضِحُ: اسمٌ لِلْبَعِيرِ وَالْبَقَرَةِ الَّتِي يَنْضَحُ عَلَيْهَا مِنَ الْبُئْرِ أَوْ النَّهْرِ. / نَيْلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ٣٠١.

والنهي حقيقة في التحريم.

وأورد الجُمهُورُ عليه:

أ- أن النهي محمول على التنزيه، لأن الحِجَامَةَ تجب للمُسْلِمِ على المُسْلِمِ للإعانة له عند الاحتياج إليها.

ب- إذنه ﷺ لما سأله عن أجرة الحِجَامَةِ أن يطعم منها ناضحه ورقيقه. ولو كانت حراماً لما جاز الانتفاع بها بحال.

٢- عن زافع بن خديج رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: (كَسَبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ) - رواه مُسْلِمٌ، والخبِيثُ حرام.

وأورد الجُمهُورُ عليه:

أن ظَاهِرَهُ لا يَدُلُّ على التحريم، فإنه تعالى قال: ﴿وَلَا تَيْمَمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، فسمى رُذَالِ الْمَالِ خَبِيثاً، ولم يحرمه، والخبِيثُ ضد الطَّيِّبِ.

٣- حَدِيثٌ: (مَنْ السُّحْتُ كَسَبُ الْحَجَّامِ)، فسمى كسبه سُحْتاً.

وأورد الجُمهُورُ عليه: أن المراد بالسُّحْتُ عدم الطَّيِّبِ.

القول الثالث: الفرق بين الحر والعبد. فكرهوا للحر الاحتراف بالحِجَامَةِ، وقالوا: يحرم عليه الإنفاق على نفسه من أجرتها، ويجوز له الإنفاق على الرقيق والدواب منها.

وأباحوها للعبد مطلقاً. وهو الذي حكاه صاحب الفَتْحِ عن أَحْمَدَ وَجَمَاعَةٍ. وعمدتهم: حَدِيثٌ مُحِيصَةٌ الْمُتَقَدِّمِ.

المسألة الثانية: الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ التَّدَاوِي بِإِخْرَاجِ الدَّمِ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ إِجْمَاعٌ.

● عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ:

إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللهِ (١).

التخریج:

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

المسائل:

اختلف العلماء في أخذ الأجرة على تعليم القرآن على قولين:

القول الأول: يجوز أخذ الأجرة على تعليم القرآن، سواء كان المتعلم صغيراً أم كبيراً، ولو تعيّن تعليمه على المعلم. وهو قول الجمهور ومالك والشافعي، بدليل:

١ - حديث الباب.

٢ - جعله ﷺ تعليم الرجل لامرأته القرآن مهراً لها.

٣ - أخرج البخاري من حديث أبي سعيد في رُفِيَةِ بعض الصَّحَابَةِ لبعض العرب، وأنه لم يَرْقِه حتى شرط عليه قطعاً من غَنَمٍ، فَتَقَلَّ عليه، وقرأ عليه: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ...﴾ [سورة الفاتحة]، فكانها نُشِطَ من عِقَالٍ، فانطلق يمشي وما به من قَلْبَةٍ - أي: عِلَّةٍ - فأوفاه ما شرط. ولما ذكروا ذَلِكَ لرسول الله ﷺ قال: قد أصبتم، اقسِموا، واضربوا لي معكم سهماً.

وهذا وإن كان في أخذ الأجرة على الرُفِيَةِ، إلّا أنّ فيه دلالة على جواز أخذ العوض في مُقَابَلَةِ قراءة القرآن، لتأييد جواز أخذ الأجرة على قراءة القرآن تعليماً أو غيره، إذ لا فرق بين قراءته للتعليم وقراءته للطب.

القول الثاني: يحرم أخذ الأجرة على تعليم القرآن، وهو قول الهاديّة والحنفيّة وأحمد وعطاء والضحاك بن قيس والزُّهري وإسحاق، بدليل:

ما أخرجه أبو داود من حديث عُبَادَةَ بن الصَّامِت قال: (عَلَّمْتُ نَاساً مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ الْكِتَابَ وَالْقُرْآنَ، فَأَهْدَى إِلَيَّ رَجُلٌ مِنْهُمْ قَوْساً، فَقُلْتُ: لَيْسَتْ لِي بِهَا فَأرْمِي عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَتَيْتُهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَجُلٌ أَهْدَى إِلَيَّ قَوْساً مِنْ كُنْتُ أَعْلَمُهُ الْكِتَابَ وَالْقُرْآنَ، وَلَيْسَتْ لِي بِهَا فَأرْمِي عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ تَحِبُّ أَنْ تُطَوَّقَ طَوْقاً مِنْ نَارٍ فَاقْبَلْهَا). وأورد الجمهور عليه ما يأتي:

١ - إن حديث عُبَادَةَ لا يعارض حديث ابن عَبَّاس الصَّحِيح الثَّابِت.

لأن في رُؤَاة حديث عُبَادَةَ مُغْيِرَةَ بن زياد مُخْتَلَف فيه، واستنكر أحمد حديثه، وفيه

الأسود بن ثعلبة فيه مقال.

٢- ولو صح حديث عبادة فإنه محمول على أن عبادة كان متبرعاً بالإحسان والتعليم، غير قاصدٍ لأخذ الأجرة، فحذره النبي ﷺ من إبطال أجره وتوعده.

وفي أخذ الأجرة من أهل الصفة بخصوصهم كراهة ودناءة، لأنهم ناس فقراء كانوا يعيشون بصدقة الناس، فأخذ المال منهم مكروه.

● عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ:

أَعْطُوا الْأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَحْفَ عَرْقُهُ (١).

التخریج:

رواه ابن ماجه.

وفي الباب عن أبي هريرة عن أبي يعلى والبيهقي، وجابر عند الطبراني، وكلها ضعاف، ولأن في حديث ابن عمر شريقي بن قُطامي ومحمد بن زياد الراوي عنه. وكذا في مُسند أبي يعلى والبيهقي.

وتماه عند البيهقي: (وأعلمه أجره وهو في عمله)، قال البيهقي عقيب سياقه بإسناده: وهذا ضعيف.

● عن أبي سعيد رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ قال:

من استأجر أجيراً فليسم له أجرته (٢).

التخریج:

رواه عبد الرزاق وفيه انقطاع.

ووصله البيهقي من طريق أبي حنيفة قال: كذا رواه أبو حنيفة، وقيل من وجه آخر ضعيف عن ابن مسعود.

(١) سُبُل السَّلام ج ٣ ص ٨١.

(٢) سُبُل السَّلام ج ٣ ص ٨٢.

المسائل:

الحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى نَدْبِ تَسْمِيَةِ أُجْرَةِ الْأَجِيرِ عَلَى عَمَلِهِ، لِثَلَا تَكُونُ مَجْهُولَةً، فَتُؤَدَّى إِلَى الشَّجَارِ وَالْخَصَامِ.

بَابُ أَحْيَاءِ الْمَوَاتِ

الْأَحْيَاءُ: أَنْ يَعْمَدَ شَخْصٌ إِلَى أَرْضٍ لَمْ يَتَقَدَّمْ مَلِكٌ عَلَيْهَا لِأَحَدٍ، فَيَحْيِيهَا بِالسَّقْيِ أَوْ الزَّرْعِ أَوْ الْغَرْسِ أَوْ الْبِنَاءِ، فَتَصِيرُ بِذَلِكَ مَلَكَه.

الْمَوَاتِ: الْأَرْضُ الَّتِي لَمْ تَعْمَرْ.

شَبَّهَتِ الْعِمَارَةَ بِالْحَيَاةِ، وَتَعْطِيلُهَا بَعْدَ الْحَيَاةِ، وَإِحْيَاؤُهَا عِمَارَتَهَا.

● عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

مَنْ عَمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا.

قَالَ عُرْوَةُ: وَقَضَى بِهِ عُمَرُ فِي خِلَافَتِهِ^(١).

التخریج:

رواه البُخَارِيُّ.

وَوَقَعَ (أَعْمَرَ) فِي رِوَايَةٍ، وَالصَّحِيحُ (عَمَرَ).

المسائل:

المسألة الأولى: الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِحْيَاءَ تَمْلِكُ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ مَلَكَهَا مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ، أَوْ ثَبَتَ فِيهَا حَقُّ الْغَيْرِ.

المسألة الثانية: اختلفوا في اشتراط إذن الإمام بالإحياء على قولين:

القول الأول: لا يشترط إذن الإمام في الإحياء، وهو قول الجُمهُورِ، بِدَلِيلِ:

١ - ظَاهِرُ حَدِيثِ الْبَابِ.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٨٢ وَنَبِيلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ٣١٩.

٢- القياس على ماء النهر والبحر وما صيّد من طير وحيوان، وأنهم اتفقوا على أنه لا يشترط في هذه إذن الإمام.

القول الثاني: يشترط إذن الإمام في الإحياء، وهو قول أبي حنيفة.

المسألة الثالثة: اختلفوا فيما تقدم عليه يد لغير مُعَيَّن كبطون الأودية على قولين:

القول الأول: لا يجوز إلا بإذن الإمام، مما ليس فيه ضرر لمصلحة عامة. وهو قول بعض الهادوية.

القول الثاني: لا يجوز إحيائها بحال. وهو قول المؤيد بالله وأبي حنيفة، وقواه المهدي؛ وعللوا ذلك:

بأنها تجري مجرى الأملاك، لتعلق سيول المسلمين بها، إذ هي مجرى السيول. ولذلك قال المهدي: فإن تحوّل عنها جريّ الماء جاز إحيائها بإذن الإمام، لانقطاع الحق، وعدم تعين أهله. وليس للإمام الإذن مع ذلك إلا لمصلحة عامة لا ضرر فيها.

المسألة الرابعة: لا يجوز الإذن لكافر بالإحياء، بدليل:

قوله ﷺ: (عاري^(١) الأرض لله، ولسوله، ثم هي لكم)، والخطاب للمسلمين. المسألة الخامسة: قوله: (وقضى به عُمر) قيل: هو مُرْسَل، لأن عُرْوَةَ ولد في آخر خلافة عُمر.

● عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن الصّعب بن جثّامة أخبره، أن النّبي ﷺ قال: لا حِمَى إلا لله ولسوله^(٢).

التخریج:

رواه البخاري.

المفردات:

الحِمَى: يقصر ويمد، والقصر أكثر، وهو المكان المحمي، وهو خلاف المباح.

(١) عاري الأرض: ما لا يملكه أحد. / هامش سُبُل السّلام.

(٢) سُبُل السّلام ج ٣ ص ٨٣ وتبيل الأوطار ج ٥ ص ٣٢٥.

وفي الاضططالاح: أن يمنع الإمام الراعي في أرض مخصوصة، لتخص برعيها إبل الصدقة مثلاً.

المسائل:

المسألة الأولى: كان في الجاهلية إذا أراد الرئيس أن يمنع الناس من محل يريد اختصاصه استعوى كلباً من مكان عالٍ، فإلى حيث ينتهي صوته حماه من كل جانب، فلا يرعاه غيره، ويرعى هو مع غيره. فأبطل الإسلام ذلك، وأثبت الحمى لله ولرسوله.

المسألة الثانية: قال الشافعي: يحتمل الحديث شيئين:

الأول: ليس لأحد أن يحمي للمسلمين إلا ما حماه النبي ﷺ. وعليه: ليس لأحد من الولا بعده أن يحمي.

الثاني: ليس لأحد أن يحمي للمسلمين إلا على مثل ما حماه عليه النبي ﷺ. وعليه: يختص الحمى بمن قام مقام رسول الله ﷺ وهو الخليفة خاصة.

ورجح الثاني:

أ- بما ذكره البخاري عن الزهري تعليقاً: أن عمر حمى الشرف والربذة^(١).

ب- وأخرج ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن نافع عن ابن عمر: أن عمر حمى الربذة لإبل الصدقة.

المسألة الثالثة: ألحق بعض الشافعية ولاية الأقاليم في أنهم يحمون، لكن بشرط أن لا يضر بكافة المسلمين.

المسألة الرابعة: اختلفوا في حمى الإمام لنفسه على قولين:

القول الأول: له أن يحمي لنفسه، لكنه لم يملك لنفسه ما يحمي لأجله. وهو قول المهدي.

(١) الشرف: بالمُعجمة من عمل المدينة. والربذة: قرية قريبة من ذات عرق، بينها وبين المدينة ثلاث مراحل. / عمدة القاري ج ١٢ ص ٢١٤.

القول الثاني: لا يحمي لنفسه، ولا يحمي إلا لخير المسلمين ولإبل الصدقة ولمن ضعف من المسلمين من الانتجاع^(١). وهو قول الإمام يحيى ومالك والشافعية والحنفية والهادوية، بدليل:

١ - حديث الباب.

٢ - ما أخرجه أبو عبيد وابن أبي شيبه والبخاري والبيهقي عن أسلم (مولى عمر):
(أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمل مولى يسمى هنيئاً على الحمي، فقال له:
يا هنيئ: اضمم جناحك عن المسلمين، واتق دعوة المظلوم، فإن دعوة المظلوم مجابة،
وأدخل رب الصريمة ورب الغنيمة^(٢)، وإياك ونعم ابن عوف ونعم ابن عقان، فإنها إن
تهلك ماشيتها يرجعان إلى نخل وزرع. وإن رب الصريمة ورب الغنيمة إن تهلك
ماشيتها يأتيني بنيه، يقول: يا أمير المؤمنين أفتاركهم أنا؟ لا أباك، فالماء والكلاء أيسر
علي من الذهب والورق، وأيم الله إنهم يرون أنني ظلمتهم، وإنها لبلاؤهم، قاتلوا عليها
في الجاهلية، وأسلموا عليها في الإسلام، والذي نفسي بيده لولا المال الذي أحمل عليه في
سبيل الله ما حميت على الناس في بلادهم).

وهذا صريح في أن الإمام لا يحمي لنفسه.

لا ضرر ولا ضرار

● عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ:

لا ضرر ولا ضرار^(٣).

التخريج:

رواه أحمد وابن ماجه.

(١) الانتجاع: هو طلب الكلاء في موضعه. / المصباح المتير مادة (انتجع).

(٢) الصريمة والغنيمة: تصغير صرمة وغنم، والصرمة هي ما بين العشرين إلى الثلاثين من الإبل، أو من العشر إلى الأربعين منها. / نيل الأوطار، وهامش سبيل السلام.

(٣) سبيل السلام ج ٣ ص ٨٤ ونيل الأوطار ج ٥ ص ٢٧٦.

ولابن مَاجَه من حَدِيث أَبِي سَعِيدٍ مِثْلُهُ وَهُوَ فِي الْمُؤَطَّأِ مُرْسَلًا، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه
أَيْضًا وَالبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ.

وَأَخْرَجَهُ مَالِكٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ عَنْ أَبِيهِ مُرْسَلًا بِزِيَادَةٍ: (مَنْ ضَارَّ ضَارَّهُ
اللَّهُ، وَمَنْ شَاقَّ شَاقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ).

وَأَخْرَجَهُ بِهَا الدَّارَقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ وَالبَيْهَقِيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا.
وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَأَحْمَدُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا وَفِيهِ زِيَادَةٌ: (وَلِلرَّجُلِ أَنْ يَضَعَ خَشْبَتَهُ
فِي حَائِطٍ جَارِهِ وَالتَّطْرِيقُ الْمِثْنَاءُ^(١) سَبْعَةٌ أَذْرَع).

المسائل:

المسألة الأولى: اختلفوا في معنى الضرر والضرار على أقوال:

القول الأول: الضرر: ضد النفع. ومعناه: لا يضر الرجل أخاه فينقصه شيئاً من حقه.
والضرار: فعال من الضر، أي: لا يجازيه بإضراره بإدخال الضر عليه. فالضرر ابتداء
الفعل، والضرار الجزاء عليه.

قال الصَّنْعَانِيُّ: وَيُبْعَدُ هَذَا التفسير جواز الانتصار لمن ظلم، قال تعالى: ﴿وَلَمَنْ
أَنْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ﴾ [الشورى: ٤١]. وقوله: ﴿وَجَزَّاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠].
القول الثاني: الضرر: ما تضر به صاحبك، وتنتفع أنت به. والضرار: أن تضره من غير أن
تنتفع.

القول الثالث: الضرر: فعل الواحد. والضرار: فعل الاثنين فصاعداً.

القول الرابع: الضرر والضرار بمعنى واحد، وتكرارها للتوكيد.

المسألة الثانية: دل الحديث على تحريم الضرر.

لأنه إذا نفى ذاته دل على النهي عنه، لأن النهي لطلب الكف عن العمل، وهو يلزم منه
عدم ذات الفعل، فاستعمل اللازم في الملزوم.

(١) الطريق المِثْنَاء: الذي يأتيه الناس ويمشون فيه. / هامش سُبُل السَّلام.

المسألة الثالثة: تحريم الضرر معلوم عقلاً وشرعاً، إلا ما دل الشرع على إباحته، رعاية للمصلحة التي تربو على المفسدة، وذلك مثل: إقامة الحدود ونحوها، وذلك معلوم في تفاصيل الشريعة.

ويحتمل: أن لا تسمى الحدود من القتل والضرب ونحوه ضرراً من فاعلها لغيره، لأنه إنما امتثل أمر الله له بإقامة الحد على العاصي، فهو عقوبة من الله تعالى، لأنه إنزال ضرر من الفاعل، ولذا لا يذم الفاعل لإقامة الحد، بل يمدح على ذلك.

الناس شركاء في ثلاثة

● عن رجل من الصحابة قال: غزوت مع النبي ﷺ فسمعتُه يقول:
الناس شركاء في ثلاثة: الكَلأ والماء والنار^(١).

التخریج:

رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات.

وروى ابن ماجه من حديث أبي هريرة مرفوعاً: (ثلاث لا يُمنعن، الكَلأ والماء والنار)، وإسناده صحيح.

وفي الباب روايات كثيرة لا تخلو من مقال، ولكن الكل ينهض على الحجية.

المفردات:

الكَلأ: مهموز ومقصور، النبات رطباً كان أو يابساً.

أما الحشيش والحشيم فمختص باليابس.

وأما الخلا (مقصور غير مهموز) فيختص بالرطب، ومثله العشب.

المسائل:

المسألة الأولى: الحديث دليل على عدم اختصاص أحد من الناس بأحد الثلاثة

(١) سُبُل السَّلام ج ٣ ص ٨٦ ونيل الأوطار ج ٥ ص ٣٢١-٣٢٣.

المذكورة: (الكأ والماء والنار).

المسألة الثانية: أجمع العلماء على أن الكأ في الأرض المباحة والجبال، التي لم يُحَرِّزْها أحد، لا يمنع من أخذ كئها أحد إلا ما حماه الإمام.

المسألة الثالثة: اختلفوا في حكم الكأ النابت في الأرض المملوكة والمتحجرة على قولين:

القول الأول: مباح وهو قول الهأدوية، بدليل:

عموم حديث الباب.

القول الثاني: تابع للأرض فيكون حكمه حكمها، وهو قول المؤيد بالله.

المسألة الرابعة: اختلفوا في المراد بالنار على أقوال:

القول الأول: الخطب الذي يحطبه الناس.

القول الثاني: الاستصباح منها والاستضاءة بضوئها.

القول الثالث: الحجارة التي تُورى منها النار، إذا كانت في موات الأرض.

القول الرابع: النار حقيقة، وهو الأقرب عند الصنعاني.

المسألة الخامسة: اختلفوا في حكم النار على قولين:

القول الأول: حكمها حكم أصلها، إن كانت من حطب مملوك.

القول الثاني: حكمها حكم الماء الذي سيأتي فيه الخلاف، لعموم الحاجة وتسامح الناس في ذلك.

المسألة السادسة: يحرم منع المياه المتجمعة من الأمطار في أرض مباحة، وأنه ليس أحد أحق بها من أحد إلا لقرب أرضه منها. ولو كان في أرض مملوكة فكذلك، فلو كان في أرضه أو داره عين نابعة أو بئر احتفرها فإنه لا يملك الماء، بل حقه فيه تقديمه في الانتفاع به على غيره، وللغير دخول أرضه.

المسألة السابعة: ذكروا للماء أقساماً هي:

الأول: ملك إجماعاً، كالمُحرز في الجرار.

وهذا الإجماع إن صح فهو مخصص لحديث الباب.

الثاني: حق إجماعاً، كالأنهار غير المستخرجة والسيول.

الثالث: مُخْتَلَف فيه، كماء الآبار والعيُون والقناة الْمُحْتَفَرَة في الملك، فقالوا:

أ- حق لا ملك، وهو قول الشَّافِعِيَّة والحَنَفِيَّة وأبي العَبَّاس وأبي طالب، بدليل:
حَدِيث الباب.

ب- ملك وهو قول الإمام يَحْيَى والمُؤَيَّد بالله في أحد قوليه وبعض أصحاب الشَّافِعِي، بدليل:

القياس على الماء الْمُحَرَّر في الجرار.

المسألة الثامنة: أجازوا بيع العين والبئر نفسها، لما يأتي:

أ- لأن النهي وارد عن بيع فضل الماء، لا البئر والعيُون في قرارهما فلا نهى عن بيعهما، والمشتري لهما أحق بئانهما بقدر كفايته.

ب- ثبت شراء عُثْمَانَ لبئر رُومَة من اليَهُودِيَّ بأمره ﷺ وسَبَلها^(١) للمسلمين.

المسألة التاسعة: إن قيل: إذا كان الماء لا يملك، فكيف تَحَجَّر اليَهُودِيَّ البئر، حتى باعها من عُثْمَانَ؟

قيل: هذا كان في أول الإسلام حين قدم النَّبِيُّ ﷺ المَدِينَة، وقبل تقرر الأحكام على اليَهُود، والنَّبِيُّ ﷺ أبقاهم أول الأمر على ما كانوا عليه، وقرَّهم على ما تحت أيديهم.

باب الوَقْف

الوَقْف لغة: الحبس. يقال: وقفْتُ كذا، أي: حبسته.

وشرعاً: حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه، بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح.

(١) سَبَل الثمرة: جعلها في سُبُل الخير وأنواع البِرِّ. / المصباح المنير مادة (السبل).

والمراد هنا: جعلها وقفاً في سبيل الله تعالى.

● عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٌ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ ^(١).

التخريج:

رواه مُسْلِمٌ.

المسائل:

المسألة الأولى: فَسَّرَ الْعُلَمَاءُ (الصَّدَقَةُ الْجَارِيَةُ) بِالْوَقْفِ.

المسألة الثانية: كَانَ أَوَّلُ وَقْفٍ فِي الْإِسْلَامِ وَقَفَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَمَّا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: (إِنْ أَوَّلُ حَبْسٍ فِي الْإِسْلَامِ صَدَقَةُ عُمَرَ).

المسألة الثالثة: اختلفوا في أصل الوقف على قولين:

القول الأول: صحة أصل الوقف. وهو مذهب الجماهير، بدليل:

١- حَدِيثُ الْبَابِ.

٢- الإجماع. قال القُرْطُبِيُّ: رَادُّ الْوَقْفِ مُخَالَفٌ لِلْإِجْمَاعِ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: لَا نَعْلَمُ بَيْنَ الصَّحَابَةِ وَالْمُقَدِّمِينَ مِنْ أَهْلِ الْفَقْهِ خِلَافًا فِي جَوَازِ وَقْفِ الْأَرْضَيْنِ.

وذكر الشافعي: أنه من خصائص الإسلام، لا يعلم في الجاهلية.

القول الثاني: إنكار الوقف. وهو قول شريح.

المسألة الرابعة: ألفاظ الوقف تكون:

صريحة مثل: وَقَفْتُ وَحَبَسْتُ وَسَبَّلْتُ وَأَبْدْتُ.

وكناية مثل: تَصَدَّقْتُ.

واختلفوا في حرمت، فقليل: صريح، وقيل: غير صريح.

المسألة الخامسة: المراد بالنفع في قوله: (أو علم ينتفع به): النفع الأخروي.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٨٧ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٦ ص ٢٢.

فيخرج: ما لا نفع فيه كعلم النجوم، من حيث أَحْكَام السَّعَادَةِ وضدها.

ويدخل فيه: من أَلَفَّ علماً نَافِعاً، أو نشره فبقي من يرويه عنه ويستفيع به، أو كَتَبَ علماً نَافِعاً ولو بالأجرة مع النية، أو وقف كُتُباً.

المسألة السادسة: لفظ (الولد) شامل للذكر والأنثى.

المسألة السابعة: شَرَطَ الْحَدِيثَ صَلَاحَ الْوَلَدِ، ليكون الدعاء مجاباً.

المسألة الثامنة: الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَنْقُطِعُ أَجْرُ كُلِّ عَمَلٍ بَعْدَ الْمَوْتِ إِلَّا هَذِهِ الثَّلَاثَةَ، فإنه يجري أجرها بعد الموت، ويتجدد ثوابها. قال العلماء: لأن ذَلِكَ من كسبه.

المسألة التاسعة: زيد على هَذِهِ الثَّلَاثَةِ ما أخرجه ابن مَاجَه بلفظ: (إن مما يُلْحَقُ الْمُؤْمِنَ من عمله وَحَسَنَاتِهِ بعد موته: علماً نشره، وولداً صالحاً تركه، أو مُصْحَفاً ورثه، أو مسجداً بناه، أو بيتاً لابن السبيل بناه، أو نهراً أجراه، أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته تلحقه بعد موته).

ووردت خصال آخر تبلغ عشرًا، ونظمها الحافظ السُّيُوطِيُّ رحمه الله تعالى فقال:

إذا مات ابن آدم ليس يجري	عليه من فعال غير عشر
علوم بثَّها، ودعاء نَجَل	وغرس النخل، والصدقات تجري
وراثه مُصْحَف، ورباط تُغَر	وحفر البئر، أو إجراء نهر
وبيت للغريب بناه يأوي	إليه، أو بناء محل ذُكِر

المسألة العاشرة: الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ دَعَاءَ الْوَلَدِ لِأَبَوَيْهِ بَعْدَ الْمَوْتِ يُلْحَقُهَا، وكذلك غير الدعاء: من الصَّدَقَةِ، وَقَضَاءِ الدَّيْنِ، وغيرهما.

● عن ابن عُمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: أَصَابَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَرْضاً بِخَيْبَرٍ، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَأْمِرُهُ فِيهَا، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضاً بِخَيْبَرٍ لَمْ أَصِبْ مَا لَاقَطُ هُوَ أَنْفُسٌ عِنْدِي مِنْهُ، فَقَالَ: إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا. قَالَ: فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ، وَإِنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا، وَلَا يُورَثُ، وَلَا يُوهَبُ، فَتَصَدَّقَ بِهَا فِي الْفُقَرَاءِ وَفِي الْقُرْبَى وَفِي الرِّقَابِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَالضَّيْفِ، لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ، أَوْ يُطْعِمَ

صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ مَالًا^(١).

التخريج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَالْفِظَ لِمُسْلِمٍ.

وَفِي رِوَايَةِ اللَّبْخَارِيِّ: تَصَدَّقْ بِأَصْلِهَا، لَا بِبَاعٍ وَلَا يَوْهَبٍ، وَلَكِنْ يَنْفَقُ ثَمْرَهُ.

وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ: إِنَّهُ كَانَ لَعُمَرَ مِائَةَ رَأْسٍ، فَاشْتَرَى بِهَا مِئَةَ سَهْمٍ مِنْ خَيْبَرَ.

المسائل:

المسألة الأولى: اختلفوا في لزوم الوقف على قولين:

القول الأول: لا يلزم الوقف، وعليه فيجوز بيعه. وهو قول أبي حنيفة وزُفر. بدليل:

مَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الشَّعْبِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ

الْفَرَائِضِ: لَا حَبْسَ بَعْدَ سُورَةِ النِّسَاءِ.

وَأُجِيبَ عَنْهُ:

أ- بِأَنَّهُ فِي إِسْنَادِهِ ابْنُ لَهَيْعَةَ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.

ب- وَأَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَبْسِ الْمَذْكُورِ تَوْقِيفَ الْمَالِ عَنْ وَارَثِهِ وَعَدَمَ إِطْلَاقِهِ إِلَى يَدِهِ، وَقَدْ أَشَارَ

إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ فِي النَّهَائَةِ.

القول الثاني: يلزم الوقف، فلا يباع الوقف، ولا يوهب. وهو قول جُمهُورِ الْفُقَهَاءِ وَأَبِي

يُوسُفَ وَمُحَمَّدَ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ، بِدَلِيلٍ:

١- حَدِيثِ الْبَابِ.

٢- قَوْلُهُ ﷺ (صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ) يَشْعُرُ بِأَنَّ الْوَقْفَ يَلْزَمُ، وَلَا يَجُوزُ نَقْضُهُ، وَلَوْ جَازَ النِّقْضُ

لَكَانَ الْوَقْفُ صَدَقَةً مُنْقَطِعَةً. قَالَ أَبُو يُوسُفَ كَمَا نَقَلَهُ الطَّحَاوِيُّ: إِنَّهُ لَوْ بَلَغَ أَبَا حَنِيفَةَ

هَذَا الْحَدِيثَ لَقَالَ بِهِ، وَرَجَعَ عَنْ بَيْعِ الْوَقْفِ.

٣- الْإِجْمَاعُ. قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: رَأَى الْوَقْفَ مُخَالَفَ لِلْإِجْمَاعِ فَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٢ ص ٨٨ وَنَبِيلُ الْأَوْطَارِ ج ٦ ص ٢٣.

المسألة الثانية: قوله ﷺ (أن يأكل منها مَنْ وَلِيَهَا بالمعروف).

قال القُرْطُبِيُّ: جرت العادة أن العامل يأكل من ثمرة الوَقْف، حتى لو اشترط الواقف أن لا يأكل منه لاستقبح ذلك منه.

المسألة الثالثة: اختلفوا في المراد بـ (المعروف) على أقوال:

القول الأول: القَدْر الذي جرت به العادة. وهو الأولى عند الصَّنْعَانِي.

القول الثاني: القَدْر الذي يدفع الشهوة.

القول الثالث: أن يأخذ منه بقدر عمله.

المسألة الرابعة: قوله (غير متمول) أي: غير متخذ منها مالا، أي: ملكاً.

والمراد: لا يملك شيئاً من رقابها، ولا يأخذ من غَلَّتِها ما يشتري بدله ملكاً، بل ليس له إلا ما ينفقه.

المسألة الخامسة: قوله (وفي القَرَبَى) أي: ذوي قَرَبَى عُمَر. زاد أَحْمَد في روايته: (إن عُمَر أوصى بها إلى حَفْصَة أُم المؤمنين، ثم إلى الأكابر من آل عُمَر). ونحوه عند الدَّارَقُطْنِي.

بَابُ الْهَبَةِ

الْهَبَةُ: بكسر الهاء مصدر وَهَبْتُ.

وهي شرعاً: تمليك عَيْنٍ بعقد على عَوَضٍ معلوم في الحياة. ويطلق على الشيء الموهوب، ويطلق على أعم من ذلك.

● عن النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ أَبَاهُ أَتَى بِهِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَاماً كَانَ لِي. فقال رسولُ الله ﷺ: أَكُلَّ وَلَدِكَ نَحَلْتَهُ مِثْلَ هَذَا؟ فقال: لا. فقال رسولُ الله ﷺ: فَأَرْجِعْهُ.

وفي لفظ: فانطلق أبي إلى رسول الله ﷺ لِيُشْهِدَهُ عَلَى صَدَقَتِي، فقال: أَفَعَلْتَ هَذَا بِوَلَدِكَ كُلِّهِمْ؟ قال: لا. قال: اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ. فَرَجَعَ أَبِي، فَردَّ تِلْكَ

الْصَّدَقَةُ (١).

التخریج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وفي رواية لمسلم: قال: فَأَشْهَدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي، ثم قال: أَيْسَرُكَ أَنْ يَكُونُوا لَكَ فِي الْبِرِّ سَوَاءٌ؟ قال: بَلَى. قال: فَلَا إِذْنَ.

المسائل:

اختلف الفقهاء في حكم المساواة بين الأولاد في الهبة على أقوال:

القول الأول: وجوب المساواة بين الأولاد في الهبة، وبه صرح البخاري، وهو قول أحمد وإسحاق والثوري وطائفة وبعض المالكية والصنعاني والشوكاني.

قال ابن حجر في الفتح: المشهور عن هؤلاء أَنَّ الهبة باطلة إذا انعدمت المساواة

بينهم.

ودليل هذا القول حديث الباب وفيه:

١- أمره ﷺ بإرجاعه بقوله: (فَأَرْجِعْهُ).

٢- قوله ﷺ: (اتَّقُوا اللَّهَ).

٣- قوله ﷺ: (اعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ).

٤- قوله ﷺ: (فَلَا إِذْنَ).

٥- قوله ﷺ: (لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرٍ) (٢).

واختلفوا في كيفية التسوية على ما يأتي:

أ- أن تكون عطية الذكر والأنثى سواء، بدليل:

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٨٩ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٦ ص.

(٢) (لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرٍ) مِنْ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ الَّتِي لَمْ تَرِدْ فِي حَدِيثِ الْبَابِ. / انظر: هامش سُئِلَ السَّلَامُ، ونحوها في نِيلِ الْأَوْطَارِ: (لَا تُشْهَدُنِي عَلَى جَوْرٍ).

ظاهر قوله ﷺ في بعض ألفاظه عند النسائي: (أَلَا سَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ؟)، وعند ابن حبان: (سَوَّوْا بَيْنَهُمْ).

ولحديث ابن عباس: (سَوَّوْا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فِي الْعَطِيَّةِ، فَلَوْ كُنْتُ مَفْضِلاً أَحَدًا لَفَضَلْتُ النِّسَاءَ) - أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي بإسناد حسن.

ب- التسوية أن يجعل للذكر مثل حظ الأنثيين على حسب التوريث. وهو قول مُحَمَّد بن الحسن وأحمد وإسحاق وبعض الشافعية والمالكية وحجتهم: أَنَّ ذَلِكَ حَظُّهُ مِنَ الْمَالِ لَوْ مَاتَ عَنْهُ الْوَاهِبُ.

القول الثاني: تصح الهبة، ويجب أن يرجع عنه، ويجوز التفاضل إن كان له سبب، كأن يحتاج الولد لزمانته أو دينه أو نحو ذلك دون الباقي. وهو رواية عن أحمد.

القول الثالث: تجب التسوية إن قصد بالتفضيل الإضرار. وهو قول أبي يوسف.

القول الرابع: التسوية بين الأولاد في الهبة غير واجبة بل مستحبة، فإن فضل بعضاً صح وكره. وهو قول الجمهور، بحجة:

أَنَّ الْأَمْرَ فِي الْحَدِيثِ مَحْمُولٌ عَلَى النَّدْبِ، وَأَنَّ النَّهْيَ الثَّابِتَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: (فَلَا إِذْنَ) مَحْمُولٌ عَلَى التَّنْزِيهِ، وَذَلِكَ:

لأنَّ الإجماع انعقد على جواز عطية الرجل ماله لغير ولده. فإذا جاز له أن يخرج جميع ولده من ماله لتمليك الغير، جاز له أن يخرج بعض أولاده بالتمليك لبعضهم. ذكره ابن عبد البر.

وأجيب: بأنَّ هَذَا الْقِيَاسَ غَيْرَ صَحِيحٍ لِأَنَّ النَّصَّ بِخِلَافِهِ.

وذكر ابن حجر في فتح الباري عشرة أجوبة أجاب بها الجمهور عن حديث النُّعْمَان بن بَشِير، أوردها الشُّوكَانِي فِي نَيْلِ الْأَوْطَارِ مختصرة وأجاب عن كل واحد منها.

أما الصَّنْعَانِي فقد أشار إليها دون أن يذكر شيئاً منها، واكتفى بقوله: إنها أَعْدَارُ كُلِّهَا غَيْرُ نَاهِضَةٍ.

● عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَقِيءُ، ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ^(١).

التخریج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وفي رواية للبُخَارِيِّ: ليس لنا مثل السوء الذي يعود في هبته، كالكلب يقىء، ثم يرجع في قَيْئِهِ.

● عن ابن عُمرَ وابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ مُسْلِمٍ أَنْ يُعْطِيَ الْعَطِيَّةَ ثُمَّ يَرْجِعَ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدَ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ^(٢).

التخریج:

رواه أَحْمَدُ والأربعة، وصححه التِّرْمِذِيُّ وابن حِبَّانَ والْحَاكِمُ.

المسائل:

المسألة الأولى: اختلفوا في الرجوع في الهبة على قولين:

القول الأول: تحريم الرجوع في الهبة بعد أن تقبض، إلا هبة الوالد لولده. وهو مذهب جماهير العلماء، وبُوبَ له البُخَارِيُّ: (باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته)، بدليل: الحَدِيثَيْنِ المتقدمين. فالْقِيءُ حرام، فالمشبه به مثله. ولأَحْمَدُ في رواية: قال قَتَادَةُ: ولا أعلم الْقِيءَ إِلَّا حَرَامًا.

القول الثاني: يحل الرجوع في الهبة دون الصَّدَقَةِ إِلَّا إذا حصل مانع من الرجوع كالهبة لذي رَحِمٍ. وهو قول الهَادَوِيَّةِ وأبي حَنِيفَةَ، ونصره شيخ الحنفية الطَّحَاوِيُّ.

١ - قال الطَّحَاوِيُّ: قوله (كالعائد في قَيْئِهِ) وإن اقتضى التحريم، لكن الزيادة في الرواية الأخرى وهي قوله (كالكلب) تدل على عدم التحريم، لأن الكلب غير متعبد،

(١) سُبُلُ السَّلَامِ ج ٣ ص ٩٠ وَنَيْلُ الْأَوْطَارِ ج ٦ ص ١١.

(٢) سُبُلُ السَّلَامِ ج ٣ ص ٩٠.

فالقيء ليس حراماً عليه.

والمراد التنزه عن فعل يشبه فعل الكلب.

وتعقب: بأن ذلك للمبالغة في الزجر، كقوله ﷺ في لاعب النرد شير: (فكأنما غمس يده في لحم خنزير)، فالتعقب هو باستبعاد التأويل ومنافرة سياق الحديث له. وعُرف الشرع في مثل هذه العبارة الزجر الشديد، كما ورد النهي في الصلاة عن إقعاء الكلب ونقر الغراب والتفات الثعلب ونحوه، ولا يفهم من المقام إلا التحريم، والتأويل البعيد لا يلتفت إليه.

٢- قال الطحاوي: قوله (لا يحل) لا يستلزم التحريم، قال: وهو كقوله ﷺ: (لا تحل الصدقة لغني). وإنما معناه: لا يحل له من حيث يحل لغيره من ذوي الحاجة. وأراد بذلك التخليط في الكراهة.

ورّد: بأن قوله (لا يحل) ظاهر في التحريم، والقول بأنه مجاز عن الكراهة الشديدة صرّف له عن ظاهره.

٣- وقال بعض العلماء: لا يحل الرجوع في الصدقة دون الهبة، لأن الصدقة يراد بها ثواب الآخرة. وهذا الفرق بين الهبة والصدقة غير مؤثر في الحكم.

المسألة الثانية: واختلفوا في هبة الوالد على أقوال:

القول الأول: يجوز للأب الرجوع فيما وهبه لابنه كبيراً كان أو صغيراً. وهو قول الجمهور، بدليل:

حديث جابر: (أنت ومالك لأبيك) - رواه ابن ماجة.

وعليه فليس رجوعه رجوعاً في الحقيقة، وعلى تقدير كونه رجوعاً فربما اقتضته مصلحة التأديب ونحو ذلك.

القول الثاني: لا يجوز له الرجوع مطلقاً. وهو قول أحمد وحكاة في البحر عن أبي حنيفة والنَّاصر والمؤيد بالله.

القول الثالث: الرجوع مُحْتَصٌّ بالطفل. وهو قول الهاديّة.

ورّد: بأنه خلاف ظاهر الحديث.

المسألة الثالثة: اختلفوا في حكم الأم إذا وهبت على أقوال:

القول الأول: حكم الأم حكم الأب. وهو قول أكثر العلماء.

لأن لفظ الوالد يشملها.

القول الثاني: لا يجوز لها الرجوع. وهو قول المؤيد بالله وأبي طالب والإمام يحيى.

لأن رجوع الأب مخالف للقياس، فلا يقاس عليه.

القول الثالث: للأم أن ترجع إن كان الأب حياً دون ما إذا مات. وهو قول المالكية وإسحاق.

المسألة الرابعة: اختلفوا في حكم رجوع الزوجة في هبتها من صداقها لزوجها على أقوال:

القول الأول: ليس للزوجة الرجوع فيما وهبت لزوجها من صداقها. وهو قول الهادي ورواه البخاري عن النخعي وعمر بن عبد العزيز تعليقا.

القول الثاني: يرد إليها إن كان خدعها. وهو قول الزهري.

القول الثالث: يرد إليها متى شاءت، بدليل:

ما أخرجه عبد الرزاق بسند منقطع: (أن النساء يعطين رغبة ورهبة، فأيا امرأة أعطت زوجها فشاءت أن ترجع رجعت).

الهبة

● عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال:

تَهَادُوا تَحَابُّوا^(١).

التخریج:

رواه البخاري في الأدب المفرد، وأبو يعلى بإسناد حسن، وأخرجه البيهقي وغيره، وفي كل رواته مقال، وحسن إسناده ابن حجر، وكأنه لشواهد.

(١) سُبُل السَّلام ج ٣ ص ٩٢ ونَبِيل الأوطار ج ٥ ص ٣٦٧.

● عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

تَهَادُوا فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ تَسْلُ السَّخِيمَةَ ^(١).

التخریج:

رواه البَزَّاز بإسناد ضعيف، لأن في رُواته من ضَعَّفَ، وله طرق كلها لا تخلو من مقال، وفي بعض ألفاظه: (تُذْهَب وَحَرَ الصدر).

المفردات:

السَّخِيمَةُ: بضم السين وفتحها: الحقد.

وَحَرَ الصدر: الحقد أيضاً.

المسائل:

هذه الأحاديث وإن لم تخل عن مقال، فإن للهدية في القلوب موقعاً لا يخفى.

● عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لْجَارَتِهَا وَلَوْ فَرَسَنَ شاةً ^(٢).

التخریج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

المفردات:

نساء المسلمين: الأشهر نصب (نساء) على أنه منادى مضاف إلى المسلمين من إضافة الصفة.

فَرَسَنَ: (بكسر الفاء وسكون الراء وكسر السين المهملة آخره نون) هو من البعير بمنزلة الحافر من الدابة، وربما استعير للشاة.

(١) سُبُلُ السَّلَام ج ٣ ص ٩٢.

(٢) سُبُلُ السَّلَام ج ٣ ص ٩٣.

المسائل:

المسألة الأولى: في الحديث حذف، تقديره: لا تحقرن جارة لجارتها هديّة، ولو فرّسن شاة.

المسألة الثانية: المراد من ذكر الفرّسنِ المبالغة في الحث على هديّة الجارة لجارتها لا حقيقة الفرّسن، لأنه لم تجر العادة بإهدائه.

المسألة الثالثة: يحتمل أن يكون النهي في الحديث:

أ- للمُهدي (اسم فاعل)، وهذا هو ظاهر النهي في الحديث عن استحقاق ما يهديه، بحيث يؤدي إلى ترك الإهداء.

ب- ويحتمل: أن النهي للمُهدى إليه. والمراد لا يحقرن ما أهدى إليه ولو كان حقيراً.

ج- ويحتمل إرادة الجميع (أي: المُهدي والمُهدى إليه).

المسألة الرابعة: في الحديث الحث على التّهادي، سيمّا بين الجيران ولو بالشيء الحقير، لما فيه من جلب المحبة والتأنيس.

باب اللَّقْطَةِ

اللُّقْطَةُ: بضم اللام وفتح القاف، قيل: لا يجوز غيره. وقال الخليل: القاف ساكنة لا غير، وأما بفتحها فهو اللاقط، قيل: وهذا هو القياس. إلّا أنه أجمع أهل اللغة والحديث على الفتح، ولذا قيل لا يجوز غيره.

● عن أنس رضي الله عنه قال: مرّ رسول الله ﷺ بثمرّة في الطريق، فقال: لولا أنّي أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها^(١).

التخریج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) سُبُلُ السَّلَامِ ج ٣ ص ٩٣ وَنَبِيلُ الْأَوْطَارِ ج ٥ ص ٣٥٦.

المسائل:

المسألة الأولى: في أخذ الشيء الحقير الذي يُتسامح به قولان:

القول الأول: يجوز أخذه، ويملكه بمجرد الأخذ له، وإن كان مَالِكُهُ معروفاً، بدليل:
ظَاهِرُ حَدِيثِ الْبَابِ.

القول الثاني: لا يجوز إلا إذا جهل. أما إذا عُلِمَ فلا يجوز إلا بإذنه وإن كان يسيراً.

المسألة الثانية: اختلفوا في التعريف بالحقير على أقوال:

القول الأول: لا يجب التعريف به، بدليل:

١ - حَدِيثُ الْبَابِ.

٢ - مَا رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: (أَنَّهُ وَجَدَتْ تَمْرَةً فَأَكَلَتْهَا، وَقَالَتْ: لَا يَحِبُّ اللَّهُ الْفُسَادَ) قَالَ فِي الْفَتْحِ: يَعْنِي أَنَّهَا لَوْ تَرَكْتُهَا، فَلَمْ تَتَّخِذْ فَتَوَكَّلْ، لَفَسَدَتْ.

القول الثاني: يَعْرِفُ بِهِ سَنَةً كَالْكَثِيرِ. وَهُوَ قَوْلُ زَيْدٍ وَالنَّاصِرِ وَالْقَاسِمِيِّ وَالشَّافِعِيِّ،
بدليل:

قَوْلُهُ ﷺ: عَرَّفَهَا سَنَةً. وَلَمْ يَفْصِلْ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ.

القول الثالث: يَعْرِفُ بِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. وَهُوَ قَوْلُ الْمُؤَيَّدِ بِاللَّهِ وَالْإِمَامِ يَحْيَى وَالْحَنَفِيَّةِ،
بدليل:

١ - حَدِيثُ يَعْلَى بْنِ مُرَّةٍ مَرْفُوعاً فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ: (مَنْ التَّقَطَّ لِقَطْعَةٍ يَسِيرَةً حَبْلاً أَوْ دَرهماً أَوْ شِبْهَ ذَلِكَ فَلْيَعْرِفْهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ كَانَ فَوْقَ ذَلِكَ فَلْيَعْرِفْهُ سِتَّةَ أَيَّامٍ).
وَزَادَ الطَّبْرَانِيُّ: (فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَلْيَتَصَدَّقْ بِهَا).

٢ - مَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: (أَنْ عَلِيّاً جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِدَيْنَارٍ وَجَدَهُ فِي السُّوقِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: عَرَّفَهُ ثَلَاثًا، فَفَعَلَ، فَلَمْ يَجِدْ أَحَدًا يَعْرِفُهُ، فَقَالَ: كُلُّهُ).

وَهَذَانِ الْحَدِيثَانِ مَخْصَصَانِ لِعُمُومِ حَدِيثِ التَّعْرِيفِ سَنَةً.

المسألة الثالثة: أورد على حَدِيثِ الْبَابِ: أَنَّهُ ﷺ كَيْفَ تَرَكَ التَّمْرَةَ فِي الطَّرِيقِ، مَعَ أَنْ عَلَى

الإمام حفظ المال الضائع، وحفظ ما كان من الزكاة، وصرفه في مصارفه؟
وأجيب عنه بأنه:

لا دليل على أنه ﷺ لم يأخذها للحفظ، وإنما ترك أكلها تورعاً، أو تركها عمداً ليأخذها
من يمر ممن تحمل له الصدقة.

ولا يجب على الإمام إلا حفظ المال الذي يعلم طلب صاحبه له، لا ما جرت العادة
بالإعراض عنه لحقارته.

المسألة الرابعة: في الحديث الحث على التورع عن أكل ما يجوز فيه أنه حرام.

● عن زيد بن خالد الجهني قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فسأله عن اللقطة
فقال: اعرف عفاصها ووكاءها، ثم عرفها سنة، فإن جاء صاحبها وإلا فشانك بها. قال:
فضالة الغنم؟ قال: هي لك، أو لأخيك، أو للذئب. قال: فضالة الإبل؟ قال: ما لك ولها؟
معها سقاؤها وحذاؤها، ترد الماء وتأكل الشجر، حتى يلقاها ربها^(١).

التخریج:

متفق عليه.

● عن زيد بن خالد قال: قال رسول الله ﷺ:

من آوى ضالة فهو ضال ما لم يعرفها^(٢).

التخریج:

رواه مسلم.

المفردات:

فسأله عن اللقطة: أي عن حكمها شرعاً.

عرفها: اذكرها للناس.

(١) سُبُلُ السَّلام ج ٣ ص ٩٤ وَنَيْلُ الأَوْطَار ج ٥ ص ٣٥٧.

(٢) سُبُلُ السَّلام ج ٣ ص ٩٤ وَنَيْلُ الأَوْطَار ج ٥ ص ٣٥٧.

عَفَاَصَهَا: وعاءها. ووقع في رواية: خَرَقْتُهَا.

وَكَاءُهَا: ما يربط به.

الضَّالَّةُ: تقال على الحيوان. وما ليس بحيوان يقال له: لُقْطَةٌ.

سِقَاؤُهَا: جوفها. وقيل: عنقها.

حَذَاؤُهَا: خُفَّهَا.

فهو ضَالٌّ ما لم يُعَرَّفْهَا: أي: ليس بمهتدٍ، لأن من حق الضالة التعريف بها، فإن أخذها من دون تعريف كان ضالاً.

فَشَأْنُكَ بِهَا: نصب شأن على الإغراء، ويجوز رفعه على الابتداء، وخبره (بها). وهو تفويض له في حفظها أو الانتفاع بها، كما سيأتي.

المسائل:

المسألة الأولى: اختلف العلماء في حكم التقاط اللقطة على أقوال:

القول الأول: الأفضل التقاطها. وهو قول أبي حنيفة والشافعي.

لأن من الواجب على المسلم حفظ مال أخيه.

القول الثاني: الأفضل تركها. وهو قول مالك وأحمد، لما يأتي:

١ - حديث: (ضالة المؤمن حرق النار) - أخرجه أحمد وابن ماجه والطحاوي وابن حبان والطبراني وغيرهم من حديث عبد الله بن الشخير.

٢ - لما يخاف من التضمين والدين.

القول الثالث: الالتقاط واجب. وهو قول بعض الفقهاء.

وتأولوا حديث (اعرف عفاصها) بأنه فيمن أراد أخذها للانتفاع بها من أول الأمر قبل تعريفه بها.

المسألة الثانية: اختلف في فائدة معرفتها على أقوال:

القول الأول: لئلا تختلط بهاله.

القول الثاني: لتكون الدعوى فيها معلومة.

القول الثالث: فيها يعرف صدق المُدَّعي من كذبه.

القول الرابع: لترد للواصف لها.

المسألة الثالثة: يقبل قول الواصف بعد إخباره بصفتها، ويجب ردها إليه، وهو قول أحمَد ومالك، بدليل:

١ - حَدِيثُ الْبَابِ: (مَنْ آوَى ضَالَّةً...).

٢ - مَا فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ: (فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يُخْبِرُكَ بِهَا)، وَفِي لَفْظٍ: (بَعْدُهَا وَوَعَائِهَا وَوَكَائِهَا فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ).

٣ - وَ (أَعْطَاهَا إِيَّاهُ) مُقَدَّرٌ فِي حَدِيثِ الْبَابِ بَعْدَ قَوْلِهِ (فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا)، وَإِنَّمَا حُذِفَ جَوَابُ الشَّرْطِ لِلْعِلْمِ بِهِ.

وَاشْتَرَطَ الْمَالِكِيَّةُ: زِيَادَةَ صِفَةِ الدَّنَانِيرِ وَالْعُدَدِ. قَالُوا: لَوُرُودِ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ.

وقالوا: لا يضره الجهل بالعدد إذا عرف العِفَاصَ وَالْوِكَاءَ.

فَأَمَّا إِذَا عَرَفَ أَحَدُ الْعَلَامَتَيْنِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِمَا مِنَ الْعِفَاصِ وَالْوِكَاءِ وَجَهْلَ الْأُخْرَى، فَقِيلَ: لَا شَيْءَ لَهُ إِلَّا بِمَعْرِفَتِهَا جَمِيعًا، وَقِيلَ: تَدْفَعُ إِلَيْهِ بَعْدَ الْإِنْتِظَارِ مَدَّةً.

المسألة الرابعة: اختلفوا هل تدفع إليه بعد وصفه لِعِفَاصِهَا وَوِكَائِهَا بِغَيْرِ يَمِينِهِ أَمْ لَا بَدَ مِنْ الْيَمِينِ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ:

القول الأول: تدفع إليه بغير يمين، بدليل:

ظَاهِرُ الْأَحَادِيثِ، وَصَحَّتِ الزِّيَادَةُ (فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ) كَمَا حَقَّقَهُ ابْنُ حَجَرٍ.

القول الثاني: لا ترد إليه إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ، بدليل:

حَدِيثُ (الْبَيِّنَةِ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينِ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ)، وَالْبَيِّنَةُ لَيْسَتْ مَقْصُورَةٌ عَلَى الشَّهَادَةِ، بَلْ هِيَ عَامَةٌ لِكُلِّ مَا يَتَبَيَّنُ بِهِ الْحَقُّ، وَمِنْهَا: وَصْفُ الْعِفَاصِ وَالْوِكَاءِ.

وَرُدُّ: بِأَنَّ الْعَمَلَ يَجِبُ بِالزِّيَادَةِ الصَّحِيحَةِ: (فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ)، فَيَجِبُ الرَّدُّ بِالْوَصْفِ.

المسألة الخامسة: يجب التعريف باللُّقْطَة سَنَةً لا غير، حقيرة كانت أو عظيمة. بدليل:

١- الأمر في الْحَدِيث، لأنه يقتضي الوجوب.

٢- تسمية النَّبِيِّ ﷺ من لم يُعَرِّفْهَا ضَالًّا.

المسألة السادسة: اختلفوا في التعريف بها في ما بعد السَّنَةِ على قولين:

القول الأول: لا يجب. وهو قول الْجُمْهُور، وادعى في الْبَحْر الإجماع عليه، بدليل: ظَاهِر الْحَدِيث.

القول الثاني: يجب. وهو قول مروي عن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأجيب: بأن الدليل مع الأول.

المسألة السابعة: يكون التعريف في مَظَانَّ اجتماع الناس من الأسواق وأبواب المساجد والمَجَامِع الحافلة، يقول: من ضاعت له نفقة ونحو ذَلِكَ من العبارات، ولا يذكر شيئاً من الصفات.

المسألة الثامنة: هل يجوز للملتقط أن يَتَمَلَّكَ اللُّقْطَة؟ فيه قولان:

القول الأول: لا يجوز للملتقط أن يَتَمَلَّكَ اللُّقْطَة، بدليل:

١- حَدِيث مُسْلِم: (ثُمَّ عَرَّفَهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ يَجِبْهَا صَاحِبُهَا كَانَتْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ).

٢- وفي رِوَايَةِ أُخْرَى: (ثُمَّ عَرَّفَهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تُعَرَّفْ فَاسْتَنْفَقَهَا، وَلَتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَأَدَّاهَا إِلَيْهِ) - مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ.

القول الثاني: يجوز تصرف الملتقط فيها أَيْ تصرف: إما بصرفها على نفسه غنياً كان أو فقيراً أو التصديق بها، بدليل:

قوله (وإِلَّا فَشَأْنُكَ بِهَا) فِي حَدِيثِ الْبَاب.

المسألة التاسعة: اختلف العلماء في حكم اللُّقْطَة بعد السَّنَةِ على قولين كما ذكره في

نَهَايَةِ الْمُجْتَهِد:

القول الأول: يَتَمَلَّكُهَا. وهو قول عُمَرَ وَابْنِهِ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَمَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ

وَالشَّافِعِيُّ، وَهُوَ الْأَقْرَبُ عِنْدَ الصَّنْعَانِيِّ:

لأنه أذن ﷺ في استنفاقه لها، ولم يأمره بالتصدق بها.

القول الثاني: ليس له إلا أن يتصدق بها. وهو قول عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَجَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ وَأَبِي حَنِيفَةَ.

المسألة العاشرة: اختلفوا في ضمانها بعد السنة على قولين:

القول الأول: إن أكلها ضمنها لصاحبها، فيجب ردها إن كانت العين موجودة، أو البديل إن كانت استهلك، وهو قول الْجُمْهُورِ وَالْأَقْرَبُ عِنْدَ الصَّنْعَانِيِّ، بِدَلِيلٍ:

١ - حَدِيثُ مُسْلِمِ الْمُتَقَدِّمِ: (وَلَتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ...)، الدال على وجوب ضمانها.

٢ - أمره ﷺ بعد الإذن في الاستنفاق أن يردها إلى صاحبها إن جاء يوماً من الدهر، وَذَلِكَ تَضْمِينٌ لَهَا.

القول الثاني: إن أكلها لا يضمنها إن جاء صاحبها، لأنها تصير من ماله. وهو قول أهل الظَّاهِرِ وَالْكَرَائِسِيِّ.

قال الصَّنْعَانِيُّ: وَلَا أُدْرِي مَا يَقُولُونَ فِي حَدِيثِ مُسْلِمِ الْمُتَقَدِّمِ وَنَحْوِهِ الدال على وجوب ضمانها.

المسألة الحادية عشرة: اتفق العلماء على: أن لو وجد الغنم في المكان القفر البعيد من العُمُرَانِ أن يأكلها لقوله ﷺ: (هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّبِّ).

ومعناه: أنها معرضة للهلاك مترددة بين أن تأخذها أو أخوك.

المسألة الثانية عشرة: في الحديث الحث على أخذ ضالة الغنم.

المسألة الثالثة عشرة: المراد بقوله (أن تأخذها أو أخوك) ما هو أعم من صاحبها أو من ملقط آخر.

والمراد من (الذَّب) جنس ما يأكل الشاة من السباع.

المسألة الرابعة عشرة: اختلفوا في ضمان قيمتها لصاحبها على قولين:

القول الأول: يجب أن يضمن قيمتها، وهو قول الْجُمْهُورِ.

القول الثاني: لا يضمن، وهو المشهور عن مَالِك، بِحُجَّة: التسوية بين الملتقط والذئب. والذئب لا غرامة عليه، فكذلك الملتقط. وأُجيب: بأن اللام ليست للتمليك، لأن الذئب لا يملك. **المسألة الخامسة عشرة:** أجمع الفقهاء على أنه لو جاء صاحبها قبل أن يأكلها الملتقط فهي باقية على ملك صاحبها.

المسألة السادسة عشرة: اختلفوا في ضَالَّة الإبل على قولين: **القول الأول:** لا تلتقط، بل تترك ترعى الشجر، وترد المياه حتى يأتي صاحبها، بدليل: حكم الرسول ﷺ فيها. وقالوا: وقد نبه ﷺ أنها غنية غير محتاجة إلى الحفظ بما ركب الله في طباعها من الجلادة على العطش، وتناول الماء بغير تعب، لطول عنقها وقوتها على المشي، فلا تحتاج إلى الملتقط بخلاف الغنم.

والحكمة في النهي عن التقاط الإبل هي: أن بقاءها حيث ضلت أقرب إلى وجدان مَالِكها لها من تطلبه لها في رحال الناس. **القول الثاني:** الأوَّلَى التقاطها. وهو قول الحنفية ومن وافقهم.

باب الفرائض

الفرائض: جمع فَرِيضَةٍ وهي فَعِيلَةٌ بمعنى مفروضة، مأخوذة من الفرض وهو القطع. وخصت الموارث باسم الفرائض من قوله تعالى: ﴿نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء: ٧ و ١١٨]، أي: مقداراً معلوماً.

وقد وردت أحاديث كثيرة في الحث على تعلم الفرائض، وورد: (أنه أول علم يُرفع).

● عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله ﷺ:

أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ^(١).

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٩٨ وَنَبِيل الْأُطَارِ ج ٦ ص ٥٩ .

التخريج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

المسائل:

المسألة الأولى: الأقرب في فائدة وصف الرجل الذكر أنه تأكيد.

المسألة الثانية: الفرائض المنصوصة في القرآن ست:

النصف ونصفه ونصف نصفه، والثلاثان ونصفها ونصف نصفها.

المسألة الثالثة: المراد بـ(من أهلها): من يستحقها بنص كتاب الله.

المسألة الرابعة: أَوْلَى: أفعل تفضيل من الولي بمعنى القرب، أي لأقرب رجل من الميت.

وفي المراد بـ(أَوْلَى رجل) أقوال:

القول الأول: قال الخطَّابي: المعنى: أقرب رجل من العَصَبَةِ.

القول الثاني: قال ابن بطَّال: المراد بأَوْلَى رجل أن الرجال من العَصَبَةِ بعد أهل الفرائض إذا كان فيهم من هو أقرب إلى الميت استحق دون من هو أبعد، فإن استووا اشتركوا.

القول الثالث: وقيل: المراد به العمة مع العم، وبنت الأخ مع ابن الأخت، وبنت العم مع ابن العم.

وخرج من ذلك: الأخ والأخت لأبوين أو لأب فإنهم يرثون بنص قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١٧٦].

المسألة الخامسة: أقرب العَصَبَات البنون، ثم بنوهم وإن سفلوا، ثم الأب، ثم الجد أبو الأب وإن علوا، وتفاصيل العَصَبَات وسائر أهل الفرائض مستوفى في كتب الفرائض.

المسألة السادسة: الحديث مبني على وجود عَصَبَةٍ من الرجال.

فإذا لم توجد عَصَبَةٌ من الرجال أُعطي بقية الميراث من لا فرض له من النساء، بدليل:

حديث ابن مسعود رضي الله عنه في بنتٍ وبنتِ ابنٍ وأختٍ: (قضى النبي ﷺ: للابنة النصف،

ولابنة الابن السدس تكملة الثلاثين، وما بقي فلأُخْتُ) - أخرجه البخاريّ.
وهذا إجماع على أن الأخوات مع البنات عَصَبَةٌ.

إرث المسلم الكافر والعكس

● عن أُسَامَةَ بن زَيْد، أن النَّبِيَّ ﷺ قال:

لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ^(١).

التخريج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

المسائل:

المسألة الأولى: الْمُسْلِمُ فِي صَدْرِ الْحَدِيثِ فَاعِلٌ، وَالْكَافِرُ مَفْعُولٌ بِهِ، وَفِي آخِرِهِ بِالْعَكْسِ.

المسألة الثانية: اختلفوا في ميراث الْمُسْلِمِ الْكَافِرَ، وَالْكَافِرِ الْمُسْلِمَ عَلَى قَوْلَيْنِ:

القول الأول: لَا يَرِثُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، وَهُوَ قَوْلُ الْجَاهِلِيَّةِ، بِدَلِيلِ:

١ - حَدِيثُ الْبَابِ.

٢ - حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ) - رواه أَحْمَدُ والأربعة، وأخرجه الْحَاكِمُ بلفظ أُسَامَةَ، وَرَوَى النَّسَائِيُّ حَدِيثَ أُسَامَةَ بِهَذَا اللَّفْظِ.

القول الثاني: يَرِثُ الْمُسْلِمُ مِنَ الْكَافِرِ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ، وَهُوَ قَوْلُ مُعَاذٍ وَمُعَاوِيَةَ وَمَسْرُوقٍ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَإِسْحَاقَ وَالْإِمَامِيَّةِ وَالنَّاصِرِ، بِدَلِيلِ:

١ - أَنَّ مُعَاذًا سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ: (الْإِسْلَامُ يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ) - أخرجه أبو داود وصحَّحه الْحَاكِمُ.

٢ - (اِخْتَصِمَ إِلَى مُعَاذٍ أَخَوَانُ مُسْلِمٌ وَيَهُودِيٌّ، مَاتَ أَبُوهُمَا يَهُودِيًّا، فَحَازَ ابْنُهُ

(١) سُيْلُ السَّلَامِ ج ٣ ص ٩٨ وَنَيْلُ الْأَوْطَارِ ج ٦ ص ٧٨.

الْيَهُودِيَّ مِيرَاثِهِ، فَنَازَعَهُ الْمُسْلِمُ، فَوَرَّثَ مُعَاذُ الْمُسْلِمِ) - أَخْرَجَهُ مُسَدَّدٌ.

٣- أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ قَالَ: مَا رَأَيْتُ قَضَاءً أَحْسَنَ مِنْ قَضَاءِ مُعَاوِيَةَ، نَرِثُ أَهْلَ الْكِتَابِ، وَلَا يَرِثُونَا. كَمَا يَحِلُّ لَنَا النِّكَاحُ مِنْهُمْ، وَلَا يَحِلُّ لَهُمْ مِنَّا. وَرُدَّ:

أ- بَأَنَّ الْحَدِيثَ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ نَصٌّ فِي مَنَعِ التَّوْرِيثِ.

ب- لَيْسَ فِي حَدِيثِ مُعَاذٍ دَلَالَةٌ عَلَى خُصُوصِيَّةِ الْمِيرَاثِ، إِنَّمَا فِيهِ الْإِخْبَارُ بِأَنَّ دِينَ الْإِسْلَامَ يَفْضُلُ غَيْرَهُ مِنْ سَائِرِ الْأَدْيَانِ، وَلَا يَزَالُ يَزْدَادُ، وَلَا يَنْقُصُ.

المسألة الثالثة: اختلفوا في ميراث المرتد على أقوال:

القول الأول: يرثه ورثته المسلمون، وهو قول الهادي وأبي يوسف ومحمد.

القول الثاني: يرثه لبيت المال، وهو قول الشافعي.

القول الثالث: ما كسبه قبل الردة فلورثته المسلمين وبعدها لبيت المال، وهو قول أبي حنيفة.

ميراث الخال

● عَنْ الْمُقَدَّمِ بْنِ مَعْدِي كَرِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

الْخَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ ^(١).

التخریج:

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ سِوَى التِّرْمِذِيِّ. وَحَسَنَهُ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَابْنُ حِبَّانَ.

المسائل:

المسألة الأولى: الخال من ذوي الأرحام.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ١٠٠ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٦ ص ٦٦.

المسألة الثانية: اختلفوا في توريث ذوي الأرحام على قولين:

القول الأول: يرثون، فمن خلف عمته وخالته ولا وارث له سواهما كان للعممة الثلثان وللخاله الثلث. وهو قول طائفة كثيرة من علماء الآل وعليّ وابن مسعود وأبي الدرداء والشَّعْبِيّ ومَسْرُوق ومُحَمَّد بن الحَنْفِيَّة والنَّخَعِيّ والثَّوْرِيّ والحَسَن بن صالح والعِثْرَة وأبي حَنِيفَةَ وإِسْحَاق والحَسَن بن زياد... إلخ، بدليل:

١ - حَدِيثُ الْبَاب.

وأُجِيب:

أ- بَأَنَّ الْحَدِيثَ نَصٌّ فِي الْخَال لَا فِي غَيْرِهِ، وَالآيَةُ مَجْمُوعَةٌ. وَمَسْمُومٌ أُولَى الْأَرْحَامِ فِيهَا غَيْرُ مَسَاهٍ فِي عُرْفِ الْفُقَهَاء.

ب- أَحَادِيثُ الْبَابِ فِيهَا مَقَالٌ.

وَرَدَّ: بِأَنَّ الْأَحَادِيثَ صَحَّحَهَا بَعْضُ الْأَئِمَّةِ وَحَسَّنَهَا بَعْضُهُمْ، وَلَا شَكَّ فِي انْتِهَاضِ مَجْمُوعِهَا لِلْاِسْتِدْلَالِ إِنْ لَمْ يَتَنَهَضِ الْأَفْرَادُ.

٢- عَمُومُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥].

٣- عَمُومُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ [النساء: ٧]، وَلَفْظُ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْأَقْرَبِينَ يَشْمَلُهُمْ، وَالدَّلِيلُ عَلَى مَدْعَى التَّخْصِيسِ.

وأُجِيب: بِأَنَّهَا عَمُومَاتٌ مُحْتَمَلَةٌ.

القول الثاني: لا يرثون. وهو قول زيد بن ثابت والزُّهْرِيّ وَمَكْحُولٌ وَالْقَاسِمُ بن إبراهيم والإمام يَحْيَى وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيّ وَفُقَهَاءُ الْحِجَازِ، بدليل:

١- أَنَّ الْفَرَائِضَ لَا تَثْبِتُ إِلَّا بِكِتَابِ اللَّهِ أَوْ سُنَّةِ صَحِيحَةٍ أَوْ إِجْمَاعٍ، وَالْكَلِّ مَفْقُودٌ هُنَا.

٢- وَرَدَتْ أَحَادِيثُ بِأَنَّهُ لَا مِيرَاثَ لِلْعَمَّةِ وَالْخَالَةِ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا مَقَالٌ لِكِنَّهَا مُعْتَصَدَةٌ بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْمِيرَاثِ حَتَّى يَقُومَ الدَّلِيلُ النَّاهِضُ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ.

المسألة الثالثة: القائلون بأنه لا ميراث لذوي الأرحام يقولون:

يكون مال من لا وارث له لبيت المال إذا كان مُنْتَظَمًا، وهو إذا كان في يد إمام عادل يصرفه في مصارفه، أو كان في البلد قاض قائم بشروط القضاء مأذون له في التصرف في مال المصالح دفع إليه ليصرفه فيها.

ميراث المولود المسنهل

● عن جابر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال:

إِذَا اسْتَهْلَ الْمَوْلُودُ وَرِثَ^(١).

التخريج:

رواه أبو داود، وصححه ابن حبان.

المسائل:

المسألة الأولى: في الاستهلال قولان:

القول الأول: رُوِيَ فِي تَفْسِيرِهِ حَدِيثُ مَرْفُوعٍ ضَعِيفٍ: (الاستهلال العطاس) - أخرجه البرزاز.

القول الثاني: قال ابن الأثير: استهل المولود إذا بكى عند ولادته، وهو كناية عن ولادته حيًا، وإن لم يستهل، بل وجدت منه أمانة تدل على حياته.

المسألة الثانية: اختلفوا في الأمر الذي تعلم به حياة المولود على قولين:

القول الأول: الصوت أو الحركة، وهو قول علي رضي الله عنه والكرخي رضي الله عنه وزفر رضي الله عنه والشافعي.

القول الثاني: الصراخ، وهو قول ابن عباس رضي الله عنه وجابر بن عبد الله رضي الله عنه وشريح رضي الله عنه والنخعي رضي الله عنه ومالك رضي الله عنه وأهل المدينة.

المسألة الثالثة: الحديث دليل على أنه:

إذا استهل المولود ثم مات ثبت له حكم غيره، في أنه يرث أو يرثه قرابته. ويقاس عليه

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ١٠١ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٦ ص ٧٢.

سائر الأحكام: من الغسل والتكفين والصلاة عليه، ويلزم من قتله القود أو الدية.

المسألة الرابعة: اختلفوا في عدد العدة المخيرة باستهلاله، على أقوال:

القول الأول: يكفي الإخبار باستهلاله عدة^(١)، وهو قول الهادي.

القول الثاني: لا بد من عدلتين، وهو قول الهادي ومالك.

القول الثالث: لا بد من أربع، وهو قول الشافعي.

وهذا الخلاف يجري في كل ما يتعلق بعورات النساء.

المسألة الخامسة: أفاد مفهوم الحديث أنه إذا لم يستهل لا يحكم بحياته، فلا يثبت له شيء من الأحكام المذكورة.

لاميراثقاتل

● عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ:

ليس للقاتل من الميراث شيء^(٢).

التخریج:

رواه النسائي والدارقطني، وقواه ابن عبد البر، وأعله النسائي.

والصواب وقفه على عمرو.

المسائل:

المسألة الأولى: اختلفوا في إرث القاتل على قولين:

القول الأول: لا يرث القاتل، سواء كان القتل عمداً أو خطأ، وهو قول الشافعي وأبي

حنيفة وأصحابه وأكثر العلماء.

قالوا: لا يرث من الدية ولا من المال، بدليل:

(١) العدة: المرأة الموصوفة بالعدالة. / هامش سبيل السلام.

(٢) سبيل السلام ج ٣ ص ١٠١ ونيل الأوطار ج ٦ ص ٧٩.

١ - حَدِيثُ الْبَابِ.

وله شواهد كثيرة لا تقصر عن العمل بمجموعها.

٢- أخرج البيهقي عن خِلاس: (أن رجلاً رمى بحجر فأصاب أمه، فماتت من ذلك، فأراد نصيبه من ميراثها، فقال له إخوته: لا حق لك، فارتفعوا إلى عليٍّ رضي الله عنه، فقال له عليٌّ: حَقُّك من ميراثها الحجر. فأغرمه الدية، ولم يُعْطِه من ميراثها شيئاً).

٣- وأخرج أيضاً عن جابر بن زيد قال: (أيما رجل قتل رجلاً أو امرأة عمداً أو خطأ ممن يرث فلا ميراث له منهما، وأيما امرأة قتلت رجلاً أو امرأة عمداً أو خطأ فلا ميراث لها منهما).

وإن كان القتل عمداً فالقود، إلا أن يعفو أولياء المقتول، فإن عفوا فلا ميراث له من عقله ولا من ماله. قضى بذلك عمر بن الخطاب وعليٌّ وشريح وغيرهم من قضاة المسلمين.

القول الثاني: إن كان القتل خطأ ورث من المال دون الدية، وهو قول الهاديّة ومالك والنخعيّ.

ورّد: بأنه لا يَتِمُّ لهم دليل ناهض على هذه التفرقة، بل هو مردود بما تقدم من الأحاديث المتظافرة.

باب الوَدِيعَةِ

الودِيعَةُ: هي العين التي يضعها مالِكُه أو نائبه عند آخر، ليحفظها. وحكمها:

أ- مندوبة: إذا وثق من نفسه بالأمانة، بدليل:

قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢].

وقوله ﷺ: (والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه) - أخرجه مسلم.

ب- واجبة: إذا لم يكن من يصلح لها غيره، وخاف الهلاك عليها إن لم يقبلها.

● عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال:

من أودع ودِيعَةً فليس عليه ضمان^(١).

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ١٠٨ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٥ ص ٣١٣.

التخریج:

أخرجه ابن مَاجَه، وإسناده ضعيف، لأن في رواته الْمُثَنَّى بن الصَّبَّاح، وهو متروك.
وأخرجه الدَّارَقُطْنِي بلفظ: (ليس على المستعير غير المُغْلِّ ضَمَانٌ، ولا على المستودع غير المُغْلِّ ضَمَانٌ). وفي إسناده ضعيفان. قال الدَّارَقُطْنِي: وإنما يروى هَذَا عن شَرِيح غير مرفوع.

المفردات:

المُغْلِّ: الخائن. وقيل: المستغل.

المسائل:

المسألة الأولى: اختلفوا في الوَدِيعَةِ على قولين:

القول الأول: الوَدِيعَةُ أمانة، فليس على الوديع ضمان إلا لجناية متعمدة منه على العين،

بدليل:

١- حَدِيثُ الْبَابِ.

٢- الْآثَارُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَجَابِرٍ. وفي بعضها مقال.

٣- الإجماع على ذَلِكَ كما حكاه في الْبَحْرِ.

القول الثاني: الوديع ضامن إذا اشترط عليه الضمان، وهو ما رُوِيَ عن الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ.

ورُدَّ: بأنه يؤول بأنه مع التفريط، لا الجناية المتعمدة.

والوجه في تضمينه الجناية: أنه صار بها خائناً، والخائن ضامن لقوله ﷺ: (ولا على المستودع غير المُغْلِّ ضَمَانٌ). والمُغْلُّ هو الخائن، وهَكَذَا يضمن الوديع إذا وقع منه تعدُّ في حفظ العين، لأنه نوع من الخيانة.

المسألة الثانية: قد تكون الوَدِيعَةُ:

أ- باللفظ: كأستودعك ونحوه من الألفاظ الدالة على الاستحفاظ، وبكفي القول لفظاً.

ب- بغير اللفظ: كأن يضع في حانوته وهو حاضر ولم يمنعه من ذَلِكَ، أو في المسجد وهو غير مُصَلٍّ، وأما إذا كان في الصلاة فلا، لأنه لا يمكنه إظهار الكراهة.

كتاب النكاح

النكاح لغة: الضَّم والتداخل.

وشرعاً: عقد بين الزوجين يحل به الوطء.

● عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال لنا رسول الله ﷺ:

يا معشر الشباب من استطاع منكم البَاءَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فإنه أغضُّ للبصر، وأحصنُ للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء^(١).

التخريج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

المفردات:

معشر: جَمَاعَةٌ يشملهم وصف ما.

الشباب: جمع شاب وأصله الحركة والنشاط، وقد وردت تفسيرات عدة لتحديد عمر الشاب وغيره، منها:

إلى سن ١٦ سنة، حَدَث.

وإلى سن ٣٠ سنة، شاب.

وإلى سن ٤٠ سنة، كَهْل.

وفوق الأربعين، شيخ.

المسائل:

المسألة الأولى: وقع الخطاب منه ﷺ للشباب لأنهم مَطْنَةٌ^(٢) الشهوة للنساء.

(١) سُبُلُ السَّلَام ج ٣ ص ١٠٩ ونَبِيلُ الأَوْطَار ج ٦ ص ١٠٦.

(٢) مَطْنَةٌ الشيء: موضعه ومألفه الذي يظن كونه فيه، والجمع (المَطَنَان). / مُحْتَارُ الصُّحَااح مادة (ظن).

المسألة الثانية: اختلفوا في المراد بالبَاءة على قولين:

القول الأول: الجَمَاع، وهو الأصح. فتقديره: من استطاع منكم الجَمَاع لقدرته على مُؤَنَةِ النكاح فَلْيَتَزَوَّجْ، ومن لم يستطع الجَمَاع لعجزه عن مُؤَنَتِهِ، فعليه بالصوم، ليدفع شهوته.

القول الثاني: مُؤَنَةِ النكاح، سميت باسم ما يلازمها، وتقديره: من استطاع منكم مُؤَنَ النكاح فَلْيَتَزَوَّجْ، ومن لم يستطع فَلْيَصُمْ.

المسألة الثالثة: قوله: (فإنه له وِجَاءٌ) أي: أن الصوم يدفع شهوته ويقطع شرَّ مائه، كما يقطع الوِجَاء. واختلفوا في المراد بالوِجَاء فقالوا:

- أ- هو الإخصاء، وهو ما وقع في رواية ابن حَبَّان مُدْرَجاً، أي: سَلَب الخصيتين.
- ب- هو رَضَّ الخصيتين.

المسألة الرابعة: قوله (فعليه بالصوم) إغراء بلزوم الصوم.

وضمير (عليه) يعود إلى (من)، فهو مخاطب في المعنى.

وإنما جعل الصوم وِجَاءً لما يأتي:

- أ- لأنه بتقليل الطعام والشراب يحصل للنفس انكسار عن الشهوة.
 - ب- ولسر جعله الله تعالى في الصوم، فلا ينفع تقليل الطعام وحده من دون صوم.
 - ج- وفيه مراقبة الله تعالى، وإذا راقب العبد ربه تجنب محارمه.
- المسألة الخامسة: استدل الحَظَّابِيُّ بقوله (فعليه بالصوم) على جواز التداوي لقطع الشهوة بالأدوية، وحكاه البَعَوِيُّ في شَرْحِ السُّنَّةِ.
- ولكن ينبغي أن يحمل على دواء يسكن الشهوة، ولا يقطعها بالأصالة، وذلك:
- أ- لأنه قد يقوى على وَجْدَانِ مُؤَنِ النكاح، بل قد وعد الله من يستعفف أن يغنيه من فضله، لأنه جعل الإغناء غاية للاستعفاف.
 - ب- ولأنهم اتفقوا على منع الجَبِّ والإخصاء، فيلحق بذلك ما في معناه.

المسألة السادسة: اختلفوا في الأمر بالتزويج فقالوا:

١- الأمر للزوج مع القدرة على تَحْصِيلِ مُؤَنَّتِهِ، وهو قول داود وابن حَزْمٍ وَرِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ وَجَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ، بِدَلِيلٍ:

ظَاهِرِ الْأَمْرِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ.

٢- الأمر للندب، وهو قول الْجُمْهُورِ، بِدَلِيلٍ:

قوله تعالى: ﴿فَوَاحِشَةً أَوْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣] فالله قد خَيَّرَ بَيْنَ التَّزْوِجِ وَالتَّسْرِي، وَالتَّسْرِي لَا يَجِبُ إِجْمَاعًا، فَكَذَا النِّكَاحُ، لِأَنَّهُ لَا تَخْيِيرَ بَيْنَ الْوَاجِبِ وَغَيْرِ الْوَاجِبِ.

وَدَعَوَى الْإِجْمَاعِ غَيْرَ صَحِيحَةٍ لِخِلَافِ دَاوُدَ وَابْنِ حَزْمٍ.

وَذَكَرَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: أَنَّ مِنَ الْفُقَهَاءِ مَنْ قَالَ بِأَنَّ النِّكَاحَ يَكُونُ:

أَوَّلًا: وَاجِبًا: عَلَى مَنْ خَافَ الْعَنَتَ، وَقَدَّرَ عَلَى النِّكَاحِ، وَتَعَذَّرَ عَلَيْهِ التَّسْرِي. وَكَذَا حَكَاهُ الْقُرْطُبِيُّ فَيَجِبُ عَلَى مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى تَرْكِ الزَّانَا إِلَّا بِهِ.

ثَانِيًا: مَنْدُوبًا: فِي حَقِّ كُلِّ مَنْ يُرْجَى مِنْهُ النِّسْلُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الْوَطْءِ شَهْوَةٌ، وَذَلِكَ:

١- لِقَوْلِهِ ﷺ: (فَإِنِّي مَكَاثِرُ بِكُمْ الْأُمَمَ).

٢- لظَوَاهِرِ الْحَثِّ عَلَى النِّكَاحِ وَالْأَمْرِ بِهِ.

ثَالِثًا: مُحَرَّمًا: عَلَى مَنْ يَخْلُ بِالزَّوْجَةِ فِي الْوَطْءِ وَالْإِنْفَاقِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ وَتَوَقُّانِهِ إِلَيْهِ.

رَابِعًا: مَكْرُوهًا: حَيْثُ لَا يَضُرُّ بِالزَّوْجَةِ مَعَ عَدَمِ التَّوَقُّانِ إِلَيْهِ.

خَامِسًا: مَبَاحًا: إِذَا انْتَفَتِ الدَّوَاعِي وَالْمَوَانِعُ.

المسألة السابعة: فِي الْحَدِيثِ الْحَثُّ عَلَى تَحْصِيلِ مَا يَغْضُ بِهِ الْبَصَرُ، وَيَحْصُنُ الْفَرْجَ.

المسألة الثامنة: فِي الْحَدِيثِ الْحَثُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَكَلَّفُ لِلنِّكَاحِ بِغَيْرِ الْمُمْكِنِ كَالِاسْتِدَانَةِ.

المسألة التاسعة: اسْتَدَلَّ بِهِ الْعِرَاقِيُّ عَلَى أَنَّ التَّشْرِيكَ فِي الْعِبَادَةِ لَا يَضُرُّ، بِخِلَافِ الرِّيَاءِ.

لَكِنَّهُ يُقَالُ: إِنْ كَانَ الْمُشْرِكُ عِبَادَةَ كَالْمُشْرِكِ فِيهِ فَلَا يَضُرُّ، فَإِنَّهُ يَحْصُلُ بِالصُّومِ تَحْصِينُ الْفَرْجِ وَغَضُّ الْبَصَرِ.

أما تشريك المباح، كما لو دخل إلى الصلاة لترك خطاب من يخل خطابه، فهو محل نظر، يحتمل القياس على ما ذكر، ويحتمل عدم صحة القياس، نعم إن دخل في الصلاة لترك الخوض في الباطل أو الغيبة وسماعها كان مقصداً صحيحاً.

● عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ، يسألون عن عبادته ﷺ، فلما أخبروا كأنهم تقاتلونها، فقالوا: أين نحن من رسول الله ﷺ، قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر؟ فقال أحدهم: أما أنا فإني أصلي الليل أبداً. وقال آخر: وأنا أصوم الدهر ولا أفطر. وقال آخر: وأنا أعتزل النساء فلا أتزوج. فجاء رسول الله ﷺ فقال: أنتم قلتم كذا وكذا، أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له، وليكني أنا أصلي وأنا صوم وأفطر، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني ^(١).

التخريج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

المفردات:

سُنَّتِي: طريقتي.

فليس مني: أي: ليس من أهل ملتي أهل الحنيفية السهلة.

المسائل:

المسألة الأولى: الحديث دليل على:

أن المشروع هو الاقتصاد في العبادات، دون الانهماك والإضرار بالنفس وهجر المألوفات كلها.

وأن هذه الملة المحمدية مبنية شريعته على الاقتصاد والتسهيل والتيسير وعدم التعسير. قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

(١) سُبُلُ السَّلَام ج ٣ ص ١١٠ وَنَبِيلُ الْأَوْطَار ج ٦ ص ١٠٦.

تَقَالُوهَا: أي: رأى كلُّ منهم أنها قليلة. / فَتَحَ الْبَارِي ج ٩ ص ١٠٤.

المسألة الثانية: اختلفوا في استعمال الحلال من الطيبات مأكلاً وملبساً على قولين:

القول الأول: الجواز، وذكره الطبري، بدليل:

حديث الباب.

القول الثاني: عدم الجواز، بدليل:

قوله تعالى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾ [الأحقاف: ٢٠].

قال القاضي عياض: والحق أن الآية في الكفار.

والأولى هو: التوسط في الأمور، ويكون:

أ- بعدم الإفراط في ملازمة الطيبات، فإن الإفراط فيها يؤدي إلى الترفه والبطر، ولا يأمن من الوقوع في الشبهات. فإن من اعتاد ذلك قد لا يجده أحياناً، فلا يستطيع الصبر عنه، فيقع في المحذور.

ب- وعدم الامتناع من تناول الطيبات، فإن الامتناع عنها قد يفضي إلى التنطع، وهو التكلف المؤدي إلى الخروج عن السنة، المنهي عنه بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢].
وذلك:

١- لأن الرسول ﷺ أخذ بالأمرين المتقدمين (الجواز وعدمه).

٢- الأخذ بالتشديد في العبادة يؤدي إلى الملل القاطع لأصلها. وملازمة الاقتصار على الفرائض مثلاً، وترك النفل يفضي إلى البطالة وعدم النشاط إلى العبادة، وخيار الأمور أوسطها.

المسألة الثالثة: الحديث دليل على أنه يتعين عليه أن يفطر ليقوى على الصوم، وينام ليقوى على القيام، وينكح النساء ليعف نظره وفرجه.

● عن أنس رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ يأمرنا بالبائة، وينهى عن التبتل نهياً شديداً، ويقول: تزوجوا الودود الولود، فإنني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة^(١).

(١) سبل السلام ج ٣ ص ١١١ ونيل الأوطار ج ٦ ص ١١١.

التخریج:

رواه أَحْمَدُ وصححه ابن حِبَّانَ.

وله شاهد عند أبي داود والنسائي وابن حِبَّانَ أيضاً من حَدِيثِ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ.

المفردات:

التَّبْتُ: الانقطاع عن النساء، وترك النكاح انقطاعاً إلى عِبَادَةِ اللَّهِ. وَفَسَّرَهُ مُجَاهِدٌ بالإخلاص. وأصل البْتُ: القطع. ومنه قيل: لريم البْتُول، ولفاطمة عليها السَّلام البْتُول، لانقطاعها عن نساء زمنها ديناً وفضلاً ورغبة في الآخرة.

الوَلُود: كثرة الولادة. ويعرف ذَلِكَ في البُكَر بحال قرابتها.

الوُدُود: المحبوبة بكثرة ما هي عليه من خصال الخير، وحُسن الخلق، والتجيب إلى زوجها.

المكاثرة: المفاخرة.

المسائل:

المسألة الأولى: الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ النِّكَاحِ، وَمَشْرُوعِيَةِ أَنْ تَكُونَ الْمُنْكَوْحَةُ وَلُوداً.

المسألة الثانية: فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْمَفَاخَرَةِ فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ. وَوَجْهُ ذَلِكَ:

أَنْ مَنْ أُمَّتُهُ أَكْثَرُ فَتَوَابِهِ أَكْثَرُ، لِأَنَّ لَهُ مِثْلَ أَجْرِ مَنْ تَبِعَهُ.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:

تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا وَلِحَسَبِهَا وَلِجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا، فَظَفَرُ بَذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ^(١).

التخریج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مَعَ بَقِيَةِ السَّبْعَةِ.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ١١١ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٦ ص ١١٢.

المسائل:

المسألة الأولى: الحديث إخبار أن الذي يدعو الرجال إلى التزوج أحد هذه الأربع، وآخرها عندهم في العادة ذات الدّين، فأمرهم النَّبِيُّ ﷺ أنهم إذا وجدوا ذات الدّين فلا يعدلوا عنها.

المسألة الثانية: ورد النهي عن نكاح المرأة لغير دينها بأحاديث منها:

أ- ما أخرجه ابن ماجة والبرّار والبيهقي من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً: (لا تنكحوا النساء لحسنهن فلعلّه يُرديهن ولا لماهن فلعلّه يُطغيهن، وانكحوهن للدّين، ولأمة سوداء خرقاء ذات دين أفضل).

ب- وورد في صفة خير النساء ما أخرجه النسائي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قيل يا رسول الله: أيّ النساء خير؟ قال: التي تسرّه إن نظر، وتطيعه إن أمر، ولا تخالفه في نفسها وما لها بما يكره.

المسألة الثالثة: اختلفوا في تفسير الحسب فقالوا:

١- الشرف بالآباء والأقارب. مأخوذ من الحساب، لأنهم كانوا إذا تفاخروا عدّوا مناقبهم ومآثر آبائهم وقومهم، وحسبوها، فيحكم لمن زاد عدده على غيره.

٢- الأفعال الحسنة.

٣- المال، لحديث سمرة مرفوعاً: (الحسبُ المال، والكرم التقوى) - أخرجه أحمد والترمذي وصححه هو والحاكم.

ولكن لا يراد بحديث الباب تفسير الحسب بالمال، لذكره بجنبه فالمراد به المعنى الأول.

المسألة الرابعة: يؤخذ من قوله (وجماها): استحباب نكاح الجميلة، ويلحق الجمال في الذات الجمال في الصفات.

المسألة الخامسة: الحديث دليل على أن مصاحبة أهل الدّين في كل شيء هي الأولى. لأن مصاحبهم يستفيد من أخلاقهم وبركتهم وطرائقهم، ولا سيّما الزوجة فهي أولى من يعتبر دينه، لأنها ضجيعته وأمّ أولاده وأمينته على ماله ومنزله وعلى نفسها.

المسألة السادسة: قوله (تَرَبُّثٌ يَدَاكَ) أي: التصقت بالتراب من الفقر. وقيل في تفسيره: أ- هو خبر بمعنى الدعاء، لَكِنْ لا يراد به حقيقته، إذ هو كلمة خارجة مخرج ما يعتاده الناس في المخاطبات^(١).
ب- أو فيه شرط مقدر، أي: وقع ذَلِكَ لك إن لم تفعل، وهو الذي رجحه ابن العَرَبِيِّ.

الدعاء للمتزوج

● عن أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَأَ إِنْسَانًا إِذَا تَزَوَّجَ، قَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ، وَبَارَكَ عَلَيْكَ، وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ^(٢).

التخریج:

رواه أَحْمَدُ والأربعة وصححه التِّرْمِذِيُّ وابنُ خُزَيْمَةَ وابنُ حِبَّانَ.

المفردات:

رَفَأَ: بالراء وتشديد الفاء فألف مقصورة.

الرِّفَاءُ: بكسر الراء وفتحها، الموافقة وحُسن المعاشرة. قيل: هو من رَفَأَ الثوب، وقيل: من رَفَوْتُ الرَّجُلَ، إِذَا سَكَنْتُ مَا بِهِ مِنْ رَوْعٍ.

المسائل:

المسألة الأولى: المراد من الْحَدِيثِ: إِذَا دَعَا ﷺ لِّلْمُتَزَوِّجِ بِالموافقة بينه وبين أهله وحُسن العشرة بينهما، قال: (بارك الله... الْحَدِيثِ). وَيَعْضُدُهُ:

أ- ما أَخْرَجَ بَقِيَّ بن مَخْلَدٍ عن رجلٍ من بني تَمِيمٍ قال: كُنَّا نَقُولُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ: بِالرِّفَاءِ وَالْبَيْنِ، فَعَلِمْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: قُولُوا... الْحَدِيثِ.

ب- وما أَخْرَجَهُ أَي: بَقِيَّ من حَدِيثِ جَابِرٍ: (أَنَّهُ ﷺ قَالَ لَهُ: تَزَوَّجْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ.

(١) جاء في المصباح المنير، مادة (الترب): قوله عليه الصلاة والسلام: (تَرَبُّثٌ يَدَاكَ) هَذِهِ مِنَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي جَاءَتْ عَنِ الْعَرَبِ، صَوْرَتُهَا دَعَاءٌ، وَلَا يُرَادُ بِهَا الدُّعَاءُ، بَلِ الْمُرَادُ الْحُثُّ وَالتَّحْرِيزُ.

(٢) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ١١٢ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٦ ص ١٣٩.

قال: بارك الله فيك).

وزاد الدَّارِمِيُّ: وبارك عليك.

المسألة الثانية: الدعاء للمتزوج سُنة، بدليل:

حَدِيثُ الْبَابِ، وَالْأَحَادِيثُ الْآخَرَى الَّتِي تَعُضُّدُهُ.

المسألة الثالثة: أما المتزوج فيسن له أن يفعل، ويدعو بما أفاده حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (إِذَا أَفَادَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً أَوْ خَادِمًا أَوْ دَابَّةً، فَلْيَأْخُذْ بِنَاصِيَتِهَا، وَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَهَا وَخَيْرَ مَا جُبِلَتْ عَلَيْهِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا جُبِلَتْ عَلَيْهِ) - رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه.

النَّظَرُ إِلَى الْبُخْطُوبَةِ

● عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

إِذَا خُطِبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ، فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ مِنْهَا مَا يَدْعُو إِلَى نِكَاحِهَا فَلْيَفْعَلْ^(١).
وتمامه: قَالَ جَابِرٌ: فَخُطِبْتُ جَارِيَةً، فَكُنْتُ أَنْتَخِبُهَا، حَتَّى رَأَيْتُ مِنْهَا مَا دَعَانِي إِلَى نِكَاحِهَا، فَتَرَجَّجْتُهَا.

التخریج:

رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات وصححه الحاكم.

● عَنْ الْمُغِيرَةِ: أَنَّهُ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ خُطِبَ امْرَأَةٌ:

انْظُرْ إِلَيْهَا فَإِنَّهُ آخِرَى أَنْ يُؤَدَّمَ بَيْنَكُمَا.

التخریج:

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ وَابْنُ حِبَّانَ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدَ بْنِ سَلَمَةَ.

(١) سُبُلُ السَّلَامِ ج ٣ ص ١١٢ وَنَيْلُ الْأَوْطَارِ ج ٦ ص ١١٨. وَفِيهَا الْحَدِيثَانِ الْآخِرَانِ.

● عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال لرجل تزوج امرأة: أَنْظَرْتَ إِلَيْهَا؟ قال: لا. قال: اذهب فانظر إليها.

التخريج:

أخرجه مُسْلِمٌ.

المفردات:

يُؤَدِّمَ بَيْنَكُمَا: أي: تحصل الموافقة والملاءمة بينكما.

المسائل:

المسألة الأولى: الأصل تحريم نظر الأجنبي والأجنبية إلا بدليل، كالدليل على جواز نظر الرجل لمن يريد خطبتها.

المسألة الثانية: يندب تقديم النَّظَرِ إلى من يريد نكاحها، وهو قول جُمهُوَرِ العلماء، بدليل: الأحاديث السابقة.

المسألة الثالثة: اختلفوا في القدر الذي ينظر له الرجل من مخطوبته على أقوال:

القول الأول: ينظر إلى الوجه والكفين فقط، وهو قول الأكثر، لأنه يستدل بالوجه على الجمال أو ضده، وبالكفين على خصوبة البدن أو عدمها.

القول الثاني: ينظر إلى مواضع اللَّحْمِ، وهو قول الْأَوْزَاعِيِّ.

القول الثالث: ينظر إلى جميع بدنها، وهو قول داود.

القول الرابع: ينظر إلى ما يحصل له المقصود بالنَّظَرِ إليه، وهو قول الصَّنْعَانِيِّ، بدليل:

١- إطلاق الحديث.

٢- فهم الصَّحَابَةِ لَذَلِكَ، كما رَوَى عبد الرزاق وسعيد بن منصور: أن عُمَرَ كَشَفَ عن ساق أُمِّ كَلْبُومَ بنتِ عَلِيٍّ، لما بعث بها عَلِيٌّ إِلَيْهِ لينظرها.

المسألة الرابعة: لا يشترط رِضَا المرأة بِذَلِكَ النَّظَرِ، بل له أن يفعل ذَلِكَ على غفلتها،

بدليل:

فعل جَابِرٍ.

المسألة الخامسة: قال أصحاب الشَّافِعِيِّ: ينبغي أن يكون نظره إليها قبل الخِطْبَةِ، حتى إن كرهها تركها من غير إيذاء، بخلافه بعد الخِطْبَةِ.

المسألة السادسة: إذا لم يمكن النَّظَرُ إليها استحَبَّ له أن يبعث امرأة يَثِقُ بها، تنظر إليها، وتخبره بصفقتها، بدليل:

ما رَوَى أَنَسُ أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعَثَ أُمَّ سُلَيْمٍ إِلَى امْرَأَةٍ فَقَالَ: (انظري إلى عُرْقُوبِهَا^(١))، وَشُمِّي مَعَاظِفَهَا) - أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالتَّيْمِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَفِيهِ كَلَامٌ.

وَفِي رِوَايَةٍ (شُمِّي عَوَارِضُهَا)، وَهِيَ الْأَسْنَانُ الَّتِي فِي عَرْضِ الْفَمِ، وَهِيَ مَا بَيْنَ الشَّيَا وَالْأَضْرَاسِ، وَاحِدُهَا عَارِضٌ، وَالْمُرَادُ: اخْتِبَارَ رَائِحَةِ النَّكْهَةِ. وَأَمَّا الْمَعَاظِفُ فَهِيَ نَاحِيَةُ الْعُنُقِ.

المسألة السابعة: ويثبت مثل هَذَا الْحُكْمِ لِلْمَرْأَةِ، فَإِنَّمَا تَنْظُرُ إِلَى خَاطِبِهَا، فَإِنَّهُ يَعْجِبُهَا مِنْهُ مَا يَعْجِبُهَا مِنْهَا، كَذَا قِيلَ، وَلَمْ يَرِدْ بِهِ حَدِيثٌ.

المهر

● عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِئْتُ أَهْبُ لَكَ نَفْسِي، فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَعَّدَ النَّظَرَ فِيهَا وَصَوَّبَهُ، ثُمَّ طَاطَأَ رَسُولُ اللَّهِ رَأْسَهُ، فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ فِيهَا شَيْئًا جَلَسَتْ. فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَرَّوْجُ نِيهَا. قَالَ: هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: اذْهَبِي إِلَى أَهْلِكَ، فَانْظُرِي هَلْ تَجِدُ شَيْئًا؟ فَذَهَبَتْ ثُمَّ رَجَعَتْ، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: انْظُرِي لَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، فَذَهَبَتْ ثُمَّ رَجَعَتْ، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، وَلَكِنْ هَذَا إِزَارِي، - قَالَ: أَيُّ سَهْلٍ مَا لَهُ رِءَاءٌ - فَلَهَا نَصْفُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا تَصْنَعُ بِإِزَارِكَ إِنْ لَبِسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَبِسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ، فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى إِذَا طَالَ مَجْلِسُهُ قَامَ، فَرَأَاهُ رَسُولُ اللَّهِ

(١) الْعُرْقُوبُ: عَصَبٌ غَلِيظٌ فَوْقَ عَقَبِ الْإِنْسَانِ. / الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ.

ﷺ مُؤَلِّياً فَأَمَرَ بِهِ فِدْعِي بِهِ، فَلَمَّا جَاء، قَالَ: مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟ قَالَ: مَعِيَ سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا، عَدَّدَهَا، فَقَالَ: تَقْرَؤُهُنَّ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: اذْهَبْ فَقَدْ مَلَكْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ^(١).

التخریج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ لَهُ: انْطَلِقْ فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا، فَعَلَّمْتُهَا مِنَ الْقُرْآنِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: أَمَلَكْنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ.

وَلَأَبِي دَاوُدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا تَحْفَظُ؟ قَالَ: سُورَةُ الْبَقَرَةِ وَالَّتِي تَلِيهَا، قَالَ: فَقِمِ فَعَلَّمْتُهَا عَشْرِينَ آيَةً.

المفردات:

امْرَأَةٌ: قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي: لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهَا.

أَهَبْتُ لَكَ نَفْسِي: أَهَبْتُ لَكَ أَمْرَ نَفْسِي، لِأَنَّ الْحَرَّ لَا تَمْلِكُ رَقَبَتَهُ.

صَعَّدَ النَّظَرَ فِيهَا وَصَوَّبَهُ: نَظَرَ أَعْلَاهَا وَأَسْفَلَهَا وَتَأَمَّلَهَا.

قَامَ رَجُلٌ مِنَ الصَّحَابَةِ: قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي: لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ.

المسائل:

المسألة الأولى: يَجُوزُ عَرْضُ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا عَلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاحِ، بِدَلِيلٍ:

حَدِيثِ الْبَابِ.

المسألة الثانية: لَيْسَ جَوَازُ النَّظَرِ خَاصّاً لِلْخَاطِبِ، بَلْ يَجُوزُ لِمَنْ تَخْطُبُهُ الْمَرْأَةُ، فَإِنْ

نَظَرَهُ ﷺ إِلَيْهَا دَلِيلٌ أَنَّهُ أَرَادَ زَوَاجَهَا بَعْدَ عَرْضِهَا عَلَيْهِ نَفْسَهَا، وَكَأَنَّهُ لَمْ تَعْجِبْهُ فَأَضْرَبَ عَنْهَا.

المسألة الثالثة: وَلِأَيَّةِ الْإِمَامِ عَلَى الْمَرْأَةِ الَّتِي لَا قَرِيبَ لَهَا إِذَا أَدْنَتْ، وَلَكِنْ وَرَدَتْ فِي بَعْضِ

أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ: أَنَّهَا فَوَضَتْ أَمْرَهَا إِلَيْهِ، وَذَلِكَ تَوْكِيلٌ.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ١١٤ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٦ ص ١٨١ و ١٧٨ و ١٣٩.

المسألة الرابعة: في سؤال الإمام للمرأة قولان:

القول الأول: يعقد الإمام للمرأة من غير سؤال عن وليها، هل هو موجود أو لا، حاضر أو لا، وهل هي في عصمة رجل أو عدمه؟ وهو قول جماعة كما قال الخطابي، حملاً على ظاهر الحال.

القول الثاني: تخلف الغريبة احتياطاً، وهو قول الهاديّة.

المسألة الخامسة: الهبة لا تثبت إلا بالقبول.

المسألة السادسة: لا بد من الصّدق في النكاح، بدليل:

حديث الباب وما يعضده من الأحاديث.

المسألة السابعة: اختلفوا في مقدار المهر على أقوال:

القول الأول: يصحّ أن يكون الصّدق شيئاً يسيراً، يراضى عليه الزوجان أو من إليه ولاية العقد مما فيه منفعة. وضابطه: أن كل ما يصلح أن يكون قيمة أو ثمناً لشيء يصحّ أن يكون مهراً.

ونقل القاضي عياض الإجماع على أنه لا يصحّ أن يكون مما لا قيمة له، ولا يحل به النكاح.

ودليل هذا القول: قوله (ولو خاتماً من حديد) وهو مبالغة في تقليله.

وهذا هو الحق كما قال الصنعانيّ فيصحّ بما يكون له قيمة وإن تحقرت.

القول الثاني: يصحّ بكل ما يسمى شيئاً، ولو حبة من شعير. وهو قول ابن حزم، واستدل:

بقوله ﷺ: هل تجد شيئاً؟

وأجيب بما يأتي:

أ- قوله: (ولو خاتماً من حديد) مبالغة في التقليل، وله قيمة، وهو أعلى خطراً من حبة

الشعير.

ب- قوله: (من استطاع منكم الباءة... ومن لم يستطع...) دل على أنه شيء لا يستطيعه

كل واحد، وحبة الشعير مستطاعة لكل أحد.

ج- قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً﴾ [النساء: ٢٥]، و﴿أَنْ تَبْتَغُوا﴾

بِأَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] دال على اعتبار المالية في الصَّدَاقِ.

د- لا يقع الرضا هنا من الزوجة إلا بكونه مالاً له صورة، ولا يطبق كل أحد تخصُّيله.

هـ- وردت عدة أحاديث عن الرسول ﷺ تفيد أن:

١- أقل المهر خمسون درهماً، وبه قال سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ.

٢- أقله أربعون درهماً، وبه قال إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ.

٣- أقله عشرة دراهم، وبه قال الْعِثْرَةُ وَالْحَنْفِيَّةُ.

٤- أقله خمسة دراهم، وبه قال ابن شُبْرُمَةَ.

٥- أقله ربع دِينَار، وبه قال مَالِكٌ.

وأجيب عن هذه الأحاديث في أقل الصَّدَاقِ بما يأتي:

أ- لم يثبت من هذه الأحاديث شيء، كما قال ابن حَجَرٍ.

ب- هذه الأحاديث ومثلها الآيات المتقدمة يحتمل أنه خُرِّجَتْ مخرج الغالب.

المسألة الثامنة: ينبغي ذكر الصَّدَاقِ في العقد، لأنه أقطع للنزاع، وأنفع للمرأة.

فلو عقد بغير ذكر صداق صح العقد، ووجب لها مهر المثل بالدخول.

المسألة التاسعة: يستحب تعجيل المهر.

المسألة العاشرة: يجوز الحَلِفُ، وإن لم يكن عليه اليمين.

المسألة الحادية عشرة: يجوز الحلف على ما يظنه، بدليل:

أن النَّبِيَّ ﷺ قال له بعدَ يمينه: (اذهب إلى أهلك فانظر هل تجد شيئاً؟) فدل أن يمينه كانت على ظنه، ولو كانت لا تكون إلا على العلم لم يكن للأمر بذهابه إلى أهله فائدة.

المسألة الثانية عشرة: لا يجوز للرجل أن يخرج من ملكه ما لا بد له منه، كالذي يستر

عورته، أو يسدَّ خلَّته من الطعام والشراب، بدليل:

تعليل الرسول ﷺ منعه عن قسمة ثوبه بقوله (إن لِبِسَتَهُ لم يكن عليك منه شيء).

المسألة الثالثة عشرة: اختبار مدعي الإعسار، فلا يسمع اليمين منه حتى تظهر قرائن إعساره، بدليل:

أن الرسول ﷺ لم يصدّقه في أول دعواه الإعسار، حتى ظهر له قرائن صدقه.

المسألة الرابعة عشرة: في خُطْبَةِ (١) العقد قولان:

القول الأول: لا تجب (مندوبة)، وهو قول الجُمهُور، بدليل:

١- أنها لم تذكر في شيء من طرق حديث الباب.

٢- حديث إسماعيل بن إبراهيم عن رجل من بني سُليّم قال: (خطبت إلى النبي ﷺ أُمّامة بنت عبد المُطَّلِب، فأنكحني من غير أن يتشهد) - رواه أبو داود.

القول الثاني: تجب، وهو قول الظَاهِرِيَّة.

وأجيب: بأن الحديث يَرُدُّ قولهم.

المسألة الخامسة عشرة: اختلفوا في اعتبار المنفعة صدَاقاً على قولين:

القول الأول: يَصِحُّ أن يكون الصَّدَاق منفعة، وهو قول الشَّافِعِيّ وإِسْحَاقَ والحَسَن بن صالح وبعض المَالِكِيَّة والهِدَاوِيَّة، بدليل:

١- القياس على التعليم الذي أجازوه أن يكون صدَاقاً، والتعليم منفعة.

٢- قصة مُوسَى مع شُعَيْب.

٣- حديث الباب.

(١) الخُطْبَةُ (بضم الخاء) في العقد: هي ما يلتقي من كلام عند إرادة خُطْبَةِ النكاح وهي الوَارِدَةُ في الحديث:

عن ابن مَسْعُود قال: علّمنا رسول الله ﷺ التَّشَهُّد في الصَّلَاة، والتَّشَهُّد في الحَاجَةِ. وذكر تَشَهُّد الصَّلَاة، قال: والتَّشَهُّد في الحَاجَةِ:

إن الحمد لله نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، قال: ويقرأ ثلاث آيات، فسرها سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ ۝ يُضْلِحْ لَكُمْ أَعْمَلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ ۝ [الأحزاب] - رواه التِّرْمِذِيُّ وصححه. / انظر: نَبِيل الأَوْطَار ج ٦ ص ١٣٩.

القول الثاني: لا يصح، وهو قول الحنفية وبعض المالكية.

وتأولوا الحديث وادعوا أن الزوج بغير مهر من خواصه عليه السلام. قال الطحاوي والأبهري وغيرهما: بأن هذا خاص بذلك الرجل، لكون النبي عليه السلام كان يجوز له نكاح الواهبة، فكذلك يجوز له إنكاحها من شاء بغير صداق، بدليل حديث أبي النعمان الأزدي قال: (زوج رسول الله عليه السلام امرأة على سورة من القرآن ثم قال: لا يكون لأحد بعدك مهراً) - رواه سعيد في سننه.

وأجيب: بأنه خلاف الأصل، وحديث أبي النعمان مُرْسَل، ولا حجة فيه، ولجهالة رجال إسناده.

المسألة السادسة عشرة: قوله (بما معك من القرآن) يحتمل وجهين، كما قال القاضي عياض، هما:

الأول: أن يعلمها ما معه من القرآن، أو قدراً معيناً منه، ويكون ذلك صداقاً. بدليل: قوله عليه السلام في بعض طرقه الصَّحِيْحَة: (فعلمها من القرآن)، وفي بعضها تعيين عشر آيات. وهذا هو الأظهر.

الثاني: زَوَّجَها بغير صداق إكراماً له، لكونه حافظاً لبعض من القرآن، فالباء للتعليل، بدليل:

قصة أم سُلَيْم مع أبي سُلَيْم وذلك: (أنه خطبها فقالت: والله ما مثلك يُرد، ولكِنَّكَ كافر، وأنا مسلمة، ولا يحل لي أن أتزوجك، فإن تسلم فذلك مهرٌ، ولا أسألك غيره، فأسلم، فكان ذلك مهرها) - أخرجه النسائي وصححه عن ابن عباس، وترجم له النسائي: «باب التزويج على الإسلام»، وترجم على حديث سهل هذا بقوله: «باب التزويج على سورة البقرة». وهذا ترجيح منه لهذا الاحتمال الثاني.

المسألة السابعة عشرة: اختلفوا في الألفاظ التي ينعقد بها النكاح، وذلك لاختلاف الألفاظ في الحديث، إذ روي بالتمليك، وبالتزويج، وبالإمكان.

قال ابن دقيق العيد: إن هذه لفظة واحدة في قصة واحدة، اختلفت مع اتحاد مخرج

الْحَدِيثُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْوَاقِعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ لَفْظَ وَاحِدٍ، فَالْمَرْجِعُ فِي هَذَا إِلَى التَّرْجِيحِ.

فاختلفوا على قولين:

القول الأول: ينعقد بلفظ الزواج:

وهو ما نقل عن الدَّارَقُطْنِيِّ قَالَ: إِنْ الصَّوَابُ رِوَايَةٌ مِنْ رَوَى (قَدْ زَوَّجْتُهَا) وَإِنَّهُمْ أَكْثَرُ وَأَحْفَظُ، وَقَدْ أَطَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْفَتْحِ الْكَلَامَ عَلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْأَلْفَاظِ، ثُمَّ قَالَ: فَرِوَايَةُ التَّزْوِيجِ وَالْإِنْكَاحِ أَرْجَحُ، وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ التِّينِ: إِنَّهُ اجْتَمَعَ أَهْلُ الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ الصَّحِيحَ رِوَايَةُ (زَوَّجْتُهَا)، وَأَنَّ رِوَايَةَ (مَلَكَتُهَا) وَهَمٌّ فِيهِ، فَقَدْ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: إِنَّ ذَلِكَ مَبَالِغَةٌ مِنْهُ. وَقَالَ الْبَغَوِيُّ: الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ كَانَ بِلَفْظِ التَّزْوِيجِ عَلَى وَفْقِ قَوْلِ الْخَاطِبِ زَوَّجْتُهَا، إِذْ هُوَ الْغَالِبُ فِي لَفْظِ الْعُقُودِ، إِذْ قَلِمَا يَخْتَلِفُ فِيهِ لَفْظُ الْمُتَعَاقِدِينَ.

القول الثاني: ينعقد بكل لفظ يفيد معناه إِذَا قُرِنَ بِهِ الصَّدَاقُ، أَوْ قُصِدَ بِهِ النِّكَاحُ كَالْتَمْلِيكِ وَنَحْوِهِ، وَهَذَا قَوْلُ الْهَادِيَةِ وَالْحَنْفِيَّةِ وَالْمَشْهُورِ عَنِ الْمَالِكِيَّةِ.

المسألة الثامنة عشرة: لَا يَصِحُّ عَقْدُ النِّكَاحِ بِلَفْظِ الْعَارِيَةِ وَالْإِجَارَةِ وَالْوَصِيَّةِ.

إعلان النكاح

● عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

أَعْلِنُوا النِّكَاحَ^(١).

التخريج:

رواه أحمد وصححه الحاكم.

وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ عَنْ عَائِشَةَ: (أَعْلِنُوا النِّكَاحَ، وَاضْرَبُوا عَلَيْهِ بِالْغِرْبَالِ) أَيِ: الدَّفِّ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: فِي رَوَاتِهِ عِيسَى بْنُ مَيْمُونٍ ضَعِيفٌ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ وَالْبَيْهَقِيُّ، وَفِي إِسْنَادِهِ خَالِدُ بْنُ إِيَّاسٍ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.

وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ أَيْضاً مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ: (أَعْلِنُوا هَذَا

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ١١٦ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٦ ص ١٩٩.

النكاح، واجعلوه في المساجد، واضربوا عليه بالدفوف، ولْيُولَمْ أَحَدُكُمْ ولو بشاة، فإذا خطب أَحَدُكُمْ امرأةً وقد خَضِبَ بالسواد فَلْيُعْلِمْهَا لا يَغْرَهَا).

والأحاديث الدالة على ذَلِكَ واسعة، وإن كان في كل منها مقال، إلا أنها يَعْتَصِد بعضها بعضاً.

المسائل:

المسألة الأولى: في أحاديث الباب الأمر بإعلان النكاح. والإعلان خلاف الإسرار.

المسألة الثانية: في أحاديث الباب دليل على شرعية ضرب الدَفِّ، لأنه أبلغ في الإعلان من عدمه.

المسألة الثالثة: ظاهِر الأمر الوجوب، ولعله لا قائل به، فيكون مسنوناً، وَلَكِنْ بشرط: أن ينظر إلى الأسْلُوبِ الْعَرَبِيِّ الذي كان في عَصْرِ الرَسُولِ ﷺ، وهو الذي لا يصحبه محرّم من التغني بصوت رَحِيم من امرأة أجنبية بشعرٍ فيه مدح القدود والحدود. أما ما أحدثه الناس من بعد ذَلِكَ فهو غير المأمور به، ولا كلام في أنه في هَذِهِ الْأَعْصَارِ يقترن بمحرّمات كثيرة، فيحرم لذلك لا لنفسه.

الولي في النكاح

● عن أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

لَا نِكَاحَ إِلَّا بَوَلِيٍّ^(١).

التخريج:

رواه أَحْمَدُ والأربعة، وصَحَّحَهُ ابْنُ الْمَدِينِ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَأَعْلَلَهُ بِإِسَالِهِ.

قال ابن كثير: قد أخرجه أبو داود والتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وغيرهم من حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ، وَأَبُو عَوَانَةَ وَشَرِيكَ الْقَاضِي وَقَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ وَيُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ وَزُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، كَذَلِكَ قَالَ التِّرْمِذِيُّ، وَرواه شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ مُرْسَلًا.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ١١٧ وَنِيلَ الْأُطَارِجُ ج ٦ ص ١٢٦ .

قال: والأول عندي أصح، هكذا صحَّحه عبد الرَّحْمَنِ بن مَهْدِيٍّ في ما حكاه ابن خُزَيْمَةَ عن أَبِي الْمُثَنَّى عنه.

وقال عَلِيُّ بن المَدِينِي: حَدِيثُ إِسْرَائِيلَ في النكاح صَحِيحٌ، وكذا صحَّحه البَيْهَقِيُّ وغير واحد من الحُقَّاط.

قال: ورواه أَبُو يَعْلَى المَوْصِلِيُّ في مُسْنَدِهِ عن جَابِرِ مَرْفُوعاً، قال الحافظ الضياء: بِإِسْنَادِ رِجَالِهِ كُلِّهِمْ ثِقَات.

قال الحَاكِم: وقد صحت فيه الرَّوَايَةُ عن أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ: عَائِشَةُ وَأُمُّ سَلَمَةَ وَزَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ، قال: وفي الباب عن عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ، ثم سرد ثلاثين صَحَابِيّاً.

المفردات:

الْوَلِيّ: الأقرب إلى المرأة من عَصَبَتِهَا دون ذوي أَرْحَامِهَا.

المسائل:

المسألة الأولى: اختلفوا في اشتراط الوَلِيّ في النكاح على أقوال:

القول الأول: لا يَصِحُّ النكاح إِلَّا بِوَلِيٍّ، فلا تُزَوَّجُ المرأةُ نَفْسَهَا. وهو قول عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ.

وحكي عن ابن المُنْذِر: أنه لا يعرف عن أحد من الصَّحَابَةِ خلاف ذلك.

وبه قال الحَسَنُ البَصْرِيُّ وَابْنُ المُسَيَّبِ وَابْنُ شُبْرُمَةَ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى والعِثْرَةُ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ والشَّافِعِيُّ، وهو قول الجُمهُور، بدليل:

١ - حَدِيثُ الباب، لأن الأصل في النفي نفي الصحة لا الكمال.

٢ - حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: (لا تُزَوَّجُ المرأةُ المرأةَ ولا تُزَوَّجُ المرأةُ نَفْسَهَا) - رواه ابن مَاجَه والذَّارِقُطَنِيُّ وَرِجَالُهُ ثِقَات. والنهي يَدُلُّ على الفساد المرادف للبطلان.

القول الثاني: يشترط الوَلِيّ في حق الشَّرِيفَةِ لا الوَضِيعَةِ، فلها أن تزوج نفسها. وهو قول مَالِك.

وأجيب: بأن الأدلة لم تُفصّل.

القول الثالث: لا يشترط الولي مطلقاً، وهو قول الحنفية، بدليل:

القياس على البيع، فإنها تستقل ببيع سلعتها.

ورّد: بأنه قياس فاسد الاعتبار، إذ هو قياس مع نص.

القول الرابع: يعتبر الولي في حق البكر وهو قول الظاهرية، بدليل:

حديث (الثيب أولى بنفسها).

ورّد: بأن المراد منه اعتبار رضاها، جمعاً بينه وبين أحاديث اعتبار الولي.

القول الخامس: للمرأة أن تنكح نفسها بإذن وليها. وهو قول أبي ثور، بدليل:

مفهوم حديث عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: (أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا، فَنَكَاحُهَا بَاطِلٌ. فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا، فَإِنْ اشْتَجَرُوا فَالْسلطانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ) - أخرجه الأربعة إلا النسائي، وصححه أبو عوانة وابن حبان والحاكم.

فقوله (بغير إذن وليها) يفهم منه أنه إذا أذن لها جاز أن تعقد لنفسها.

وأجيب: بأنه مفهوم لا يقوى على معارضة المنطوق باشرطه.

المسألة الثانية: إذا لم يكن ثم ولي، أو كان موجوداً وعُضِلَ أو غاب، انتقل الأمر إلى السلطان، بدليل:

١ - حديث عائشة المتقدم آنفاً: (فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له).

والمراد بالاشتجار: منع الأولياء من العقد عليها، وهذا هو العضل.

٢ - حديث ابن عباس الذي أخرجه الطبراني مرفوعاً: (لا نكاح إلا بولي، والسلطان ولي من لا ولي له). وإن كان فيه الحجاج بن أرطاة فقد أخرجه سفيان في جامعِهِ.

الاستمارة والاستئذان

● عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبَكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ. قالوا: يا رسول الله،

وكيف إذن؟ قال: أن تسكت^(١).

التخريج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

المفردات:

لَا تُنْكَحَ: وردت الصيغة بالرفع والجرم.

الْأَيِّمُ: التي فارقت زوجها بطلاق أو موت.

تُسْتَأْمَرُ: من الاستئثار وهو طلب الأمر.

الْبِكْرُ: أراد بها الْبِكْرُ البالغة، إذ لا معنى لاستئذان الصغيرة، لأنها لا تدري ما الإذن؟

المسائل:

المسألة الأولى: عبر هنا في الْبِكْرُ بالاستئذان، وعبر في الشَّيْبُ بالاستئثار، إشارة إلى الفرق بينهما.

المسألة الثانية: التأكيد على مشاورة الشَّيْبِ، ويحتاج الولي إلى صريح القول بالإذن منها في العقد عليها. والمراد من ذَلِكَ: اعتبار رضاها، وهو معنى أحقيتها بنفسها من وليها.

المسألة الثالثة: الإذن من الْبِكْرُ دائر بين القول والسكوت، بخلاف الأمر، فإنه صريح في القول.

المسألة الرابعة: إنما اكتفى من الْبِكْرُ بالسكوت لأنها قد تستحي من التصريح بدليل: ما أخرجه الشَّيْخَانُ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الْبِكْرَ تَسْتَحِي. قَالَ: رِضَاهَا صُمَاتُهَا.

المسألة الخامسة: ذكر الفقهاء في بيان رِضَا المرأة أقوالاً:

القول الأول: قال ابن المنذر: يستحب أن يعلم أن سكوتها رِضاً.

القول الثاني: قال ابن شَعْبَانَ: يقال لها ثلاثاً: إِنْ رَضِيَتْ فَاسْكُتِي، وَإِنْ كَرِهَتْ فَانْطِقِي.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ١١٨ نَبِيلُ الْأَوْطَارِ ج ٦ ص ١٢٩.

فأما إذا لم تنطق، وَلَكِنها بكت عند ذَلِكَ، ففيه أقوال:

أ- لا يكون سكوتها رِضًا مع ذَلِكَ.

ب- لا أثر لبكائها في المنع إلا أن يقترن بصياح ونحوه.

ج- يعتبر الدمع، هل هو حار فهو يَدُلُّ على المنع، أو بارد فهو يَدُلُّ على الرضا.

القول الثالث: أن يرجع إلى القرائن فإنها لا تخفى. وهو الأولى كما ذكر الصَّنْعَانِي.

الشَّعَار

● عن نافع عن ابن عمر قال: نهى رسول الله ﷺ عن الشَّعَار.

والشَّعَار: أن يُزَوَّج ابنته على أن يُزَوَّجَه الآخر ابنته، وليس بينهما صداق^(١).

التخريج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

المسائل:

المسألة الأولى: اختلفوا في نسبة هذا التفسير على أقوال:

القول الأول: ذكر البيهقي في المعرفة: قال الشافعي: لا أدري التفسير عن النبي ﷺ،

أو عن ابن عمر، أو عن نافع، أو عن مالك.

القول الثاني: قال الخطيب: إنه ليس من كلام النبي ﷺ، وإنما هو قول مالك وصل

بالمثنى المرفوع. وقد بين ذلك ابن مهدي والقعنبي. ويدل أنه من كلام مالك أنه أخرجه

الدارقطني من طريق خالد بن مخلد عن مالك قال: سمعت أن الشَّعَار أن يزوّج

الرجل... إلخ.

القول الثالث: وصرح البخاري في كتاب الحيل: أن تفسير الشَّعَار من قول نافع.

المسألة الثانية: قال القرطبي: تفسير الشَّعَار بما ذكر صحيح، موافق لما ذكره أهل

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ١٢١ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٦ ص ١٥٠.

اللغة، فإن كان مرفوعاً فهو المقصود، وإن كان من قول الصَّحَابِيِّ فمقبول أيضاً، لأنه أعلم بالمقال، وأفقه بالحال.

المسألة الثالثة: لنكاح الشُّغار صورتان:

الأولى: وهي المذكورة في الحديث، وهي: خُلُو بَضْعِ كُلِّ مِنْهُمَا مِنَ الصَّدَاقِ.

الثانية: أن يشترط كُلُّ مِنَ الْوَلِيِّينَ عَلَى الْآخَرِ أَنْ يَزُوجَهُ وَلَيْتَهُ.

المسألة الرابعة: اختلف الفقهاء في حكم نكاح الشُّغار على قولين:

القول الأول: باطل، وهو قول الهَادَوِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّ وَمَالِكٍ وَالْجُمْهُورِ، وحكاه ابن المنذر عن الْأَوْزَاعِيِّ، بدليل:

النهي عنه الوارد في الحديث، والنهي يقتضي البطلان.

القول الثاني: صَحِيح، ويلغو ما ذكر فيه، فيجب المهر، وهو قول الْحَنَفِيَّةِ وَالزُّهْرِيِّ وَمَكْحُولٍ وَالْثَوْرِيِّ وَاللَّيْثِ وَإِسْحَاقَ وَأَبِي ثَوْرٍ وَرِوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ، بدليل: عموم قوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣]. وأجيب: بأنه عموم خَصَّهُ النُّهْيُ.

المسألة الخامسة: قال الصَّنْعَانِيُّ: لِلْفُقَهَاءِ خِلَافٌ فِي عِلَّةِ النُّهْيِ لَا نَطُولُ بِهِ، فكلها أقوال تخمينية. ويظهر من قوله في الحديث: (لا صداق بينهما) أنه عِلَّةُ النُّهْيِ.

زَوْجُ الْمَرْأَةِ وَهِيَ كَارِهَةٌ

● عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ جَارِيَةَ بَكْرًا أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَتْ أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (١).

التخريج:

رواه أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ، وَأَعْلَى بِالْإِسْرَافِ.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ١٢٢ وَنَبِيلُ الْأَوْطَارِ ج ٦ ص ١٣٠.

وأُجِيب عنه: بأنه رواه أَيُّوبُ بن سُوَيْدٍ عن الثَّوْرِيِّ عن أَيُّوبَ موصولاً، وكذلك رواه مَعْمَرُ بن سُلَيْمَانَ الرَّقِّيُّ عن زيد بن حَبَّانٍ عن أَيُّوبَ موصولاً.
وإذا اختلف في وصل الحديث وإرساله فالحكم لمن وصله.
قال ابن حَجَرٍ: الطعن في الحديث لا معنى له، لأن له طرقاً يقوي بعضها بعضاً.
المسائل:

اختلفوا في إيجاب الأب ابنته البكر البالغة على النكاح على قولين:
القول الأول: تحريم الإيجاب، فلا يصح العقد إذا زوجت بغير إذنها، وهو قول الهادوية والحنفية والأوزاعي والثوري والعشرة، وحكاها الترمذي عن أكثر العلماء، بدليل:
١- حديث الباب.

٢- حديث مُسْلِمٍ: (والبكر يستأذنها أبوها). قال البيهقي: زيادة الأب في الحديث غير محفوظة.

ورده ابن حَجَرٍ: بأنها زيادة عدل، يعني: فيعمل بها.
٣- الحديث المتقدم: (ولا نكح البكر حتى تستأذن).
وإذا حرم على الأب إيجاب ابنته على النكاح فهو محرم على غيره من الأولياء بالأولى.
القول الثاني: يجوز إيجاب الأب ابنته البكر البالغة على النكاح.
وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق ومالك والليث وابن أبي ليلى، بدليل:
أولاً: مفهوم حديث: (الشَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا)، فهو يدل على أن البكر بخلافها، وأن الوليَّ أَحَقُّ بها.
ورُدَّ:

أ- بأنه مفهوم، والمفهوم لا يقاوم المنطوق.
ب- وبأنه لو أخذ بعمومه لزم في حق غير الأب من الأولياء، وأن لا يخص الأب بجواز الإيجاب.

ثانياً: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ زَوْجُهَا مِنْ غَيْرِ كُفٍّ، قَالَه الْبَيْهَقِيُّ فِي تَقْوِيَةِ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: جَوَابُ الْبَيْهَقِيِّ هُوَ الْمَعْتَمَدُ، لِأَنَّهَا وَقَعَتْ عَيْنٌ، فَلَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِهَا تَعْمِيماً.

قال الصَّنْعَانِيُّ: كَلَامُ هَذَيْنِ الْإِمَامَيْنِ مُحَامَاةٌ عَنِ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ وَمَذْهَبِهِمْ، لَمَّا يَأْتِي: أ- تَأْوِيلُ الْبَيْهَقِيِّ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، فَلَوْ كَانَ كَمَا قَالَ لَذَكَرْتُهُ الْمَرَّةَ، بَلْ قَالَتْ: (إِنَّهُ زَوْجُهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ) فَالْعِلَّةُ كَرَاهَتُهَا، فَعَلِيهَا عُلِّقَ التَّخْيِيرُ، لِأَنَّهَا الْمَذْكُورَةُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا كُنْتَ كَارِهَةً فَأَنْتِ بِالْخِيَارِ.

ب- وقول ابن حَجَرٍ أَنَّهَا وَقَعَتْ عَيْنٌ كَلَامٌ غَيْرُ صَحِيحٍ، لِأَنَّهُ حُكْمٌ عَامٌ لِعُمُومِ عِلَّتِهِ، فَأَيْنَمَا وَجَدْتَ الْكَرَاهَةَ ثَبَتَ الْحُكْمُ.

وقد أخرج النَّسَائِيُّ عَنْ عَائِشَةَ: (أَنَّ فَتَاةً دَخَلَتْ عَلَيْهَا فَقَالَتْ: إِنَّ أَبِي زَوَّجَنِي مِنْ ابْنِ أَخِيهِ، يَرْفَعُ بِي خَسِيسَتَهُ^(١))، وَأَنَا كَارِهَةٌ. قَالَتْ: اجْلِسِي حَتَّى يَأْتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتَهُ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبِيهَا، فَدَعَا، فَجَعَلَ الْأَمْرَ إِلَيْهَا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ أَجَزْتُ مَا صَنَعَ أَبِي، وَلَكِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُعْلِمَ النِّسَاءَ أَنَّ لَيْسَ لِلْأَبَاءِ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ).

وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا بَكَرٌ، وَلَعَلَّهَا الْبِكْرُ الَّتِي فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَدْ زَوَّجَهَا أَبُوهَا كُفُوراً ابْنَ أَخِيهِ. وَإِنْ كَانَتْ ثَيِّباً فَقَدْ صَرَحَتْ أَنَّهُ لَيْسَ مُرَادُهَا إِلَّا إِعْلَامُ النِّسَاءِ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْأَبَاءِ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ.

ولفظ النِّسَاءِ عَامٌ لِلثَّيِّبِ وَالْبِكْرِ، وَقَدْ قَالَتْ هَذَا عَنْهُ ﷺ فَأَقْرَبَهَا عَلَيْهِ. وَالْمُرَادُ بِنَفْيِ الْأَمْرِ عَنِ الْآبَاءِ نَفْيُ التَّزْوِيجِ لِلْكَرَاهَةِ، لِأَنَّ السِّيَاقَ فِي ذَلِكَ، فَلَا يَقَالُ هُوَ عَامٌ لِكُلِّ شَيْءٍ.

ثالثاً: كَانَ ابْنُ عُمَرَ وَالْقَاسِمُ وَسَالِمٌ يَزَوِّجُونَ الْأَبْكَارَ، لَا يَسْتَأْمِرُونَهُنَّ.

قال ابن حَجَرٍ: وَهَذَا لَا يَدْفَعُ زِيَادَةَ الثَّقَةِ الْحَافِظَ.

(١) خَسِيسَتُهُ: الْخَسِيسُ: الدَّنِيءُ، وَذَلِكَ مُشْعِرٌ بِأَنَّهُ غَيْرُ كُفٍّ لَهَا. / نِيلُ الْأَوْطَارِ ج ٦ ص ١٣٧.

الجمع بين المرأة وعمتها، وبينها وبين خالتها

● عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال:

لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا^(١).

التخریج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

المسائل:

المسألة الأولى: في الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها قولان:

القول الأول: يحرم الجمع.

قال الشافعي: وهو قول من لقيته من المفتين، لا خلاف بينهم في ذلك، ومثله قال الترمذي، والدليل:

١ - حديث الباب. وهو معنى النهي حقيقة.

٢ - الإجماع على ذلك، نقله ابن عبد البر وابن حزم والقرطبي والنووي وابن المنذر.

القول الثاني: يجوز الجمع. وهو قول طائفة من الخوارج والشيعة وعثمان البتي، بدليل:

١ - عموم قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤].

ورّد: بأنه عموم خصّصه حديث الباب.

٢ - النهي المذكور في حديث الباب محمول على الكراهة فقط، بدليل:

التعليل في حديث ابن عباس: (فإن كنَّ إذا فعلتَنَّ ذَلِكَ قَطَعْتَنَّ أَرْحَامَكُنَّ) - رواه ابن حبان بلفظ الخطاب للنساء، ورواه ابن عدي بلفظ الخطاب للرجال. والمراد بذلك أنه إذا جمع الرجل بينهما صاراً من نسائه كأرحامه، فيقطع بينهما بما ينشأ بين الضرائر من التشاحن، فنسب القطع إلى الرجل، لأنه السبب، وأضيف إليه الرّحم لذلك.

قالوا: ولا شك أن مجرد مخافة القطيعة لا يستلزم حرمة النكاح، وإلا لزم حرمة الجمع بين

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ١٢٤ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٦ ص ١٥٦ .

بنات عمين وخالين، لوجود علة النهي في ذلك.

وأجيب: بأن قطيعة الرَّحِم من الكبائر بالاتفاق، فما كان مُفْضِيًّا إليها من الأسباب يكون محرماً.

المسألة الثانية: إن قيل: يلزم الحنفية أن يجوزوا الجمع بين من ذكر، لأن أصولهم تقديم عموم الكتاب على أخبار الآحاد، أجيب بما قاله صاحب الهداية:

إن حديث الباب مشهور، والمشهور له حكم القطعي، سيما مع الإجماع من الأمة وعدم الاعتداد بالمخالف.

الْمُتَعَّةُ

● عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: رخص رسول الله ﷺ عام أُوطاس^(١) في المتعة ثلاثة أيام ثم نهى عنها^(٢).

التخريج:

رواه مسلم.

المسائل:

المسألة الأولى: حقيقة المتعة كما في كتب الإمامية هي:

النكاح المؤقت بأمَدٍ معلوم أو مجهول، وغايته إلى خمسة وأربعين يوماً.

ويرتفع النكاح: بانقضاء المؤقت في المنقطة الحيض، وبحيضتين في الحائض، وبأربعة أشهر وعشر في المتوفى عنها زوجها.

وحكمه:

أ- لا تثبت لها الأمور الآتية: المهر غير المشروط، النفقة، التوارث، العدة إلا الاستبراء بما ذكر، النسب إلا أن يشترط.

ب- تحرم المصاهرة بسببه.

(١) أُوطاس: وادٍ بديار هوازن، كانت فيه غزوة بعد الفتح. / هامش سُبُل السَّلام.

(٢) سُبُل السَّلام ج ٣ ص ١٢٥ ونيل الأوطار ج ٦ ص ١٤٢.

المسألة الثانية: يتفق المسلمون جميعاً من محرّمين للمُتعة ومبيحين لها على أن الرسول ﷺ رخص في المُتعة في بداية الأمر، لشدة الحاجة مع العزوبة، بدليل:

حَدِيثُ الْبَاب، والأحاديث التي تُعْضِده.

المسألة الثالثة: في نسخ الترخيص بالمُتعة قولان:

القول الأول: أن الترخيص منسوخ، فهي محرمة تحريماً مؤبداً.

وهو قول الجماهير من السلف والخلف والزيدية والإسماعيلية من الشيعة، بدليل:

١- حَدِيثُ الْبَاب.

٢- حَدِيثُ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُتَعَةِ عَامَ خَيْبَرَ) - مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣- أن النسخ هو المروي عن أَجَلَاءِ الصَّحَابَةِ.

قال الْبُخَارِيُّ: بَيَّنَّ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالنَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ.

وأخرج ابن مَاجَه عن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ (أَنَّهُ خُطِبَ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذِنَ لَنَا فِي الْمُتَعَةِ ثَلَاثًا ثُمَّ حَرَمَهَا، وَاللَّهُ لَا أَعْلَمُ أَحَدًا تَمَتَّعَ وَهُوَ مُحْصَنٌ إِلَّا رَجَمَتْهُ بِالْحِجَارَةِ).

وقال ابن عُمَرَ: (نَهَانَا عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَا كُنَّا مَسَافِحِينَ) - إِسْنَادُهُ قَوِي.

٤- ذهب إلى بقاء الرخصة جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وروى رجوعهم وقولهم بالنسخ، منهم ابن عَبَّاس، روى عنه بقاء الرخصة، ثم رجع عنه إلى القول بالتحريم.

٥- نقل الْبَيْهَقِيُّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَنِ الْمُتَعَةِ فَقَالَ: هِيَ الزَّنا بَعِينُهُ (١).

٦- تحريم المُتعة كَالْإِجْمَاعِ إِلَّا عَنْ بَعْضِ الشَّيْعَةِ. قاله الْخَطَّابِيُّ.

وفي نَهَايَةِ الْمُجْتَهِدِ: تَوَاتَرَتِ الْأَخْبَارُ بِالْتَّحْرِيمِ. إِلَّا أَنَّهُا اخْتَلَفَتْ فِي الْوَقْتِ الَّذِي وَقَعَ بِهِ التَّحْرِيمُ.

القول الثاني: بقاء الرخصة. وهو قول الإمامية الاثني عشرية من الشيعة، بدليل:

(١) وانظر قول جَعْفَرٍ هَذَا فِي كِتَابِ (دَعَائِمِ الْإِسْلَامِ) لِلْقَاضِي أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَهُوَ فِي فَهْمِ الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ ج ٢ ص ٢٢٨-٢٢٩. وَفِيهِ أَيْضاً رَوَايَةُ تَحْرِيمِ الرَّسُولِ ﷺ وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

١- عدم النسخ.

ورُدَّ: بأن الإجماع منعقد على تواتر الأخبار بالتحريم والنسخ.

٢- أنَّ إباحتها قطعي ونسخها ظني.

ورُدَّ: بأن ذلك غير صحيح، إن الراويين لإباحتها رَوَوْا نسخها، وذلك إما قطعي في الطرفين أو ظني في الطرفين جميعاً. كذا في الشرح.

قال الصَّنْعَانِي: وقد بسطنا القول في تحريمها في حواشي ضوء النهار.

المسألة الرابعة: ذهب جماهير الفقهاء من السلف والخلف إلى التحريم كما تقدم، إلا أنهم اختلفوا في الوقت الذي حُرِّمَتْ به المُنْعَةُ على أقوال:

١- في خَيْبَر.

٢- في عُمَرَةَ الْقَضَاء.

٣- في عام الفَتْح.

٤- في عام أُوطَاس.

٥- في غزوة تَبُوك.

٦- في حَجَّة الْوَدَاع.

فهذه التي وردت، إلا أن في ثبوت بعضها خلافاً.

قال النَّوَوِيُّ: الصواب أن تحريمها وإباحتها وقعا مرتين، فكانت مباحة قبل خَيْبَر ثم حرمت فيها، ثم أبيحت عام الفَتْح وهو عام أُوطَاس ثم حرمت تحريماً مؤبداً.

باب الكفاءة والخيار

الكفاءة: المساواة والمماثلة.

والكفاءة في الدِّين معتبرة، فلا يحل تزوج مسلمة بكافر إجماعاً.

● عن ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله ﷺ:

الْعَرَبُ بَعْضُهُمْ أَكْفَأُ بَعْضٍ، وَالْمَوَالِي بَعْضُهُمْ أَكْفَأُ بَعْضٍ، إِلَّا حَائِكاً أَوْ حَجَّاماً^(١).

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ١٢٨ وَنِيلَ الْأُطَارُ ج ٦ ص ١٣٧.

التخريج:

رواه الحَاكِمُ وفي إسناده راوٍ لم يُسَمَّ.

وسأل ابن أبي حاتم عن هَذَا الْحَدِيثِ أَبَاهُ، فَقَالَ: هَذَا كَذِبٌ لَا أَصْلَ لَهُ، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: بَاطِلٌ. وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي الْعِلَلِ: لَا يَصِحُّ. وَحَدَّثَ بِهِ هِشَامُ بْنُ عُبَيْدٍ الرَّازِيُّ فَزَادَ فِيهِ بَعْدَ (أَوْ حَجَّامًا): (أَوْ دَبَّاعًا) فَاجْتَمَعَ عَلَيْهِ الدَّبَاغُونَ، وَهَمَّوْا بِهِ.

قال ابن عبد البر: هَذَا مُنْكَرٌ مَوْضُوعٌ، وَلَهُ طَرَقٌ كُلُّهَا وَاهِيَةٌ.

ولهُ شَاهِدٌ عِنْدَ الْبَرَّازِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ بِسَنَدٍ مُنْقَطِعٍ (١).

● عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: ائْكُلِي أُسَامَةَ (٢).

التخريج:

رواه مُسْلِمٌ.

● وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

يَا بَنِي بَيَاضَةَ ائْكُلُوا أَبَا هِنْدٍ وَائْكُلُوا إِلَيْهِ، وَكَانَ حَجَّامًا (٣).

التخريج:

رواه أَبُو دَاوُدَ وَالْحَاكِمُ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ.

● عَنْ أَبِي حَاتِمِ الْمُرْنِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

إِذَا أَنْتَاكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَأَنْكَحُوهُ، إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ؟ قَالَ: إِذَا جَاءَكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَأَنْكَحُوهُ،

(١) أورد طُرُقَ هَذَا الْحَدِيثِ وَأَقْوَالَ الْمُحَدِّثِينَ فِيهِ الْكَمَالُ بْنُ الْهُسَامِ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ ج ٢ ص ٤٢٠ وَعَقَّبَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: وَبِالْجَمْلَةِ فَلِلْحَدِيثِ أَصْلٌ، فَإِذَا ثَبِتَ اعْتِبَارُ الْكِفَاءَةِ بِمَا قَدَمْنَاهُ - أَيْ: بِالْحَدِيثِ -، فَيُمْكِنُ ثُبُوتُ تَفْصِيلِهَا أَيْضًا بِالنَّظَرِ إِلَى عُرْفِ النَّاسِ فِيهَا بِحَقَرُونَهُ، وَيَعْيِرُونَ بِهِ، فَيَسْتَأْنَسُ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ فِي ذَلِكَ، خُصُوصًا وَبَعْضُ طَرِيقِهِ كَحَدِيثِ بَقِيَّةٍ - بِنِ الْوَلِيدِ - لَيْسَ مِنَ الضَّعِيفِ بِذَلِكَ، فَقَدْ كَانَ شُعْبَةً مُعْظَمًا لِبَقِيَّةٍ، وَنَاهِيكَ بِاحْتِيَاطِ شُعْبَةٍ، وَأَيْضًا تَعَدُّ طَرِيقَ الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ يَرْفَعُهُ إِلَى الْحَسَنِ.

(٢) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ١٢٩.

(٣) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ١٣٠ وَنِيلَ الْأَوْطَارِ ج ٦ ص ١٣٧.

ثلاث مرات (١).

التخریج:

رواه الترمذی وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

المسائل:

اختلف العلماء في المعتبر من الكفاءة على أقوال:

القول الأول: الكفاءة في الدّین لا في النسب. وهو قول عُمَرُ وابن مَسْعُودَ وابن سِیرِینَ وعُمَرُ بن عبد العزیز وزید بن عَلِیٍّ ومَالِک، وهو أحد قولَي النَّاصِر، ونصره البُخَارِيُّ والصَّنْعَانِيُّ، بدلیل:

١- قوله تعالى: ﴿إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَدَّكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

٢- قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا﴾ [الفرقان: ٥٤]. دلیل المساواة بين بني آدم.

٣- حَدِيث: (الناس كلهم ولد آدم، وآدم من تراب) - أخرجه ابن سعد من حَدِيث أبي هريرة وليس فيه لفظ «كلهم».

٤- حَدِيث: (الناس كأشنان المُشْط لا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى) - أخرجه ابن لال بلفظ قريب من لفظ حَدِيث سَهْل بن سعد.

٥- حَدِيث: (فعليك بذات الدّین تَرَبَّت يدك)، وتقدم.

٦- خطب النَّبِيِّ ﷺ يوم فتح مَكَّة فقال: (الحمد لله الذي أذهب عنكم عُبيَّة (٢) الجاهلية وتكبرها، يا أيها الناس إنما الناس رجالان: مؤمن تَقِيَّ كريم على الله، وفاجر شقي هيئن على الله، ثم قرأ الآية، وقال ﷺ: من سرّه أن يكون أكرم الناس فَلْيَتَّقِ الله).

فجعل النَّبِيُّ ﷺ الالتفات إلى الأنساب من عُبيَّة الجاهلية وتكبرها، فكيف يعتبرها المؤمن، ويبنّي عليها حكماً شرعياً؟

(١) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٣٦ .

(٢) عُبيَّة: بضم المهملة وكسرهما وتشديد الباء والياء، الكبر. / هامش سُبل السّلام.

٧- حَدِيث: (أربع من أمور الجاهلية لا يتركها الناس، ثم ذكر منها: الفَخْر بالأنساب) - أخرجه ابن جرير من حديث ابن عباس.

وفي الأحاديث شيء كثير في ذم الالتفات إلى الترفع بها.

٨- حَدِيث أَبِي حَاتِمِ الْمُزَنِيِّ من أحاديث الباب الدال على اعتبار الكفاءة في الدِّين والخُلُق.

٩- تزويج النَّبِيِّ ﷺ أُسَامَةَ بن زَيْد «المَوْلَى ابن المَوْلَى» من فاطمة بنت قَيْس الْقُرَشِيَّة الْفِهْرِيَّة أُخْتُ الضَّحَّاك بن قَيْس كما في حَدِيث الباب وهي من الْمُهَاجِرَات الْأَوَّل، ذات فضل وجمال، جاءت إلى رسول الله ﷺ، بعد أن طَلَّقَهَا أَبُو عَمْرُو بن حَفْص بن الْمُغِيرَةِ بعد انقضاء عِدَّتِهَا منه، فأخبرته أن مُعَاوِيَةَ بن أَبِي سُفْيَانَ وأبَا جَهْم خطَّابَاها، فقال رسول الله ﷺ: (أما أَبُو جَهْم فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأما مُعَاوِيَةَ فصعلوك لا مَال له، أنكِحِي أُسَامَةَ بن زَيْد)، فَقَدَّمَهُ على أَكْفَائِهَا ممن ذكر.

قال الصَّنْعَانِيُّ: ولا أعلم أنه طلب من أحد أوليائها إسقاط حقه.

١٠- أمر النَّبِيُّ ﷺ بني بَيَاضَةَ بِإِنكَاح أَبِي هِنْدَ الْحَجَّام وهو الذي حَجَم النَّبِيُّ ﷺ كما مرَّ في حَدِيث الباب، وقال: (إنها هو امرؤ من المسلمين)، فنبه على الوجه المقتضي لمساواتهم، وهو الاتفاق في وصف الإسلام.

١١- تزَوَّجَ بِلَالُ بِهَالَةَ بنت عَوْفٍ أُخْتُ عبد الرَّحْمَنِ بن عَوْفٍ، كما في الدَّارَقُطْنِيِّ.

١٢- إِنْكَاح أَبِي حُذَيْفَةَ من سالم بن مَعْقِل، وهو مَوْلَى امرأة من الْأَنْصَار، بابنة أخيه: هِنْد بنت الْوَلِيد بن عُثْبَةَ بن رَبِيعَةَ، كما في الْبُخَارِيِّ وَالتَّسَائِيَّ وَأبي داود.

١٣- عرض عُمَرُ بن الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ابنته حَفْصَةَ على سلمان الْفَارِسِيِّ.

قال الصَّنْعَانِيُّ: وللناس في هِذِهِ الْمَسْأَلَةِ عجائب لا تدور على دليل غير الْكِبْرِيَاءِ والترف، ولا إِلَه إِلَّا اللهُ، كم حرمت الْمُؤْمَنَاتُ الْكِبْرِيَاءُ الْأَوْلِيَاءُ واستعظامهم أَنْفُسَهُمْ، اللَّهُمَّ إنا نبرأ إليك من شرط ولده الهوى، ورباه الْكِبْرِيَاءُ، ولقد منعت الْفَاطِمِيَّاتُ في جهة الْيَمَنِ ما أحلَّ اللهُ لهن من الْنِكَاحِ، لقول بعض أهل مذهب الْهَادَوِيَّةِ: إنه يحرم نِكَاح

الفاطمية إلا من فاطمي، من غير دليل ذكره، وليس مذهباً لإمام المذهب الهادي عليه السلام، بل زوج بناته من الطبريين، وإنما نشأ هذا القول من بعده في أيام الإمام أحمد بن سليمان، وتبعهم بيت رياستها، فقالوا بلسان الحال: تحرم شرائفهم على الفاطميين إلا من مثلهم. وكل ذلك من غير علم ولا هدى ولا كتاب منير، بل ثبت خلاف ما قالوه عن سيد البشر.

القول الثاني: الكفاءة في النسب، وهو قول الجمهور.

إلا أنهم اختلفوا في ذلك فقالوا:

أ- قرئش أكفاء بعضهم بعضاً، والعرب كذلك. وليس أحد من العرب كفواً لقرئش، وغير العرب ليسوا أكفاء للعرب. وهو قول أبي حنيفة، وهو وجه للشافعية.

ب- تقديم بني هاشم وعبد المطلب على غيرهم، وما عداهم أكفاء بعضهم لبعض، وهو الصحيح عند الشافعية.

حتى قال الثوري وأحمد في رواية: إذا نكح المولى العربية يفسخ النكاح. واختلاف الفقهاء في اعتبار كفاءة النسب كان أخذاً من الأحاديث الواردة في ذلك مثل:

أ- حديث ابن عمر: (العرب بعضهم أكفاء بعض...) - حديث الباب.

ب- حديث ابن عمر: (العرب أكفاء بعضهم لبعض، قبيلة لقبيلة، وحيي لحي، ورجل لرجل، إلا حائك أو حجام) - رواه الحاكم، وهو رواية أخرى لحديث ابن عمر المتقدم.

ج- حديث: (قدّموا قرئشاً ولا تقدّموها).

د- حديث معاذ رفعه: (العرب بعضهم أكفاء بعض، والموالي بعضهم أكفاء بعض) - أخرجه البزار، لكن بإسناد ضعيف.

وأجيب عنها: بأنها أحاديث ضعيفة، لا تقاوم ما صح مما تقدم من الأحاديث.

قال الشافعي: لم يثبت في اعتبار الكفاءة في النسب من حديث.

قال الخطابي: الكفاءة معتبرة في قول أكثر العلماء بأربعة أشياء: الدين، والحرية، والنسب، والصناعة. ومنهم من اعتبر السلامة من العيوب، واعتبر بعضهم اليسار ويدل له حديث: (الحسب المال، والكرم التقوى).

بابِ عَشْرَةِ النِّسَاءِ

● عَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقُّ زَوْجٍ أَحَدُنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: تَطْعَمُهَا إِذَا أَكَلْتَ، وَتَكْسُوهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ، وَلَا تَضْرِبُ الْوَجْهَ، وَلَا تُقَبِّحَ، وَلَا تَهْجُرُ إِلَّا فِي الْبَيْتِ^(١).

التَّخْرِيجُ:

رواه أَحْمَدُ وَالتَّسَائِييُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ. وَعَلَّقَ الْبُخَارِيُّ بَعْضَهُ حَيْثُ قَالَ: (بَابُ هَجْرِ النَّبِيِّ ﷺ نِسَاءَهُ فِي غَيْرِ بَيْتِهِنَّ). وَيَذْكُرُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ رَفَعَهُ: (وَلَا تَهْجُرُ إِلَّا فِي الْبَيْتِ)، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

المفردات:

زوج: هُكَذَا بَعْدَ التَّاءِ، هِيَ اللَّغَةُ الْفَصِيحَةُ. وَجَاءَ (زَوْجَةً) بِالتَّاءِ.

المسائل:

المسألة الأولى: تجب على الزوج نفقة الزوجة وكسوتها، بدليل:

حَدِيثُ الْبَابِ.

المسألة الثانية: إن النفقة بقدر سعته، لا يكلف فوق وسعته. لقوله (إذا أكلت) كذا قيل، وفي أخذه من هذا اللفظ خفاء، فمتى قدر على تحصيل النفقة وجب عليه أن لا يختص بها دون زوجته، ولعله مقيد بما زاد على قدر سدِّ خلته، لحديث (أبدأ بنفسك) ومثله القول في الكسوة.

المسألة الثالثة: اختلفوا في العبرة في النفقة هل تكون بحال الزوج أو الزوجة على قولين:

القول الأول: العبرة بحال الزوج في النفقة، وهو قول العشرة والشافعية وبعض الحنفية، بدليل:

١ - حَدِيثُ الْبَابِ.

٢ - قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧].

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ١٤١ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٦ ص ٢٢٤ و ٣٤٢.

القول الثاني: الاعتبار بحال الزوجة، وهو قول أكثر الحنفية ومالك، بدليل:

حَدِيثُ عَائِشَةَ (إِنْ هِنْدًا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلَ شَحِيحٍ، وَلَيْسَ يُعْطِينِي مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَقَالَ: خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ) - رواه الجماعة إلا الترمذي.

وأجيب: بأنه أمرها بالأخذ بالمعروف، ولم يطلق لها الأخذ إلا على مقدار الحاجة.

المسألة الرابعة: يجوز الضرب تأديباً، بدليل:

١ - قوله تعالى: ﴿فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ﴾ [النساء: ٣٤].

٢ - حَدِيثُ الْبَابِ.

إلا أنه منهي عن ضرب الوجه للزوجة وغيرها، بدليل: حَدِيثُ الْبَابِ.

فإن اكتفى بالتهديد كان ذلك أفضل. قالت عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (ما ضرب رسول الله ﷺ امرأة له ولا خادماً قط) - أخرجه النسائي.

المسألة الخامسة: يقصد بقوله: (لا تُقَبِّحْ) أي: لا تُسَمِّعْها ما تكره، وتقول: قَبَّحَ اللَّهُ، ونحوه من الكلام الجافي.

المسألة السادسة: في الهَجْر روايتان:

الأولى: في حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ (لا تَهْجُرْ إِلَّا فِي الْبَيْتِ)، والمراد منها:

أنه أراد هجرها في المضجع تأديباً لها، كما قال تعالى: ﴿وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ [النساء: ٣٤]، فلا يتحول إلى دار أخرى، أو يحولها إليها.

الثانية: في الْبُخَارِيِّ: أن رسول الله ﷺ هَجَرَ نِسَاءَهُ فِي غَيْرِ بَيْتِهِنَّ، وخرج إلى مَشْرِئِهِ (١) له.

وقال الْبُخَارِيُّ: إن هذا أصح من حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ.

ولذلك: قد يقال دلَّ فعله ﷺ على جواز هجرهن في غير البيوت، وحَدِيثِ مُعَاوِيَةَ على هجرهن في البيوت، ويكون مفهوم الحصر غير مراد.

(١) الْمَشْرِئُ: الْعُرْفَةُ. / المصباح المنير، مادة (الشراب).

المسألة السابعة: اختلفوا في تفسير الهَجْر على أقوال منها:

القول الأول: ترك الدخول عليهن والإقامة عندهن، وهو قول الجُمهُور.

وذلك على ظاهر الآية وهو من الهِجْرَان بمعنى البعد.

القول الثاني: يضاجعها ويوليها ظهره.

القول الثالث: يترك جماعها.

القول الرابع: يجامعها ولا يكلمها.

القول الخامس: الإغلاظ في القول.

القول السادس: الحبس في البيت، فيكون مشتقاً من الهِجَار، وهو الحبل الذي يربط به

البعير. قاله الطَّبْرِيُّ واستدل له. ولكن وهاه ابن العَرَبِيِّ.

وصل الشعر والوشم

● عن ابن عُمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ
وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ^(١).

التخریج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

● عن ابن مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ
وَالْمُتَمَلِّجَاتِ وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغَيَّرَاتِ خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى. وقال: مَا لِي لَا أَلْعَنُ مِنْ
لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟^(٢).

التخریج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ١٤٤ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٦ ص ٢٠٢.

(٢) نِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٦ ص ٢٠٢.

المفردات:

الوَاصِلَة: هي المرأة التي تصل بِشَعْرٍ غيرها، ليكثر الشَّعر سواء فعلته لنفسها أو لغيرها.

المُسْتَوَصِلَة: التي تطلب فعل ذلك، ويقال لها موصولة.

الوَاشِمَة: فاعلة الوشم وهي. أن تغرز إبرة ونحوها في ظهر كفها أو شفتها أو نحوهما من بدنها حتى يسيل الدم، ثم تحشو ذلك الموضع بالكحل والنورة فيخضر. المُسْتَوْشِمَة: الطالبة لذلك.

النَّامِصَة: المزالة للشعر من نفسها أو من غيرها.

الْمُتَنَمِّصَة: التي تستدعي نتف الشعر من وجهها.

الْمُتَفَلِّجَة: التي تبرز ما بين أسنانها الثنايا والرَّبَاعِيَّات، من الفلج وهو الفرجة بين الثنايا والرَّبَاعِيَّات.

المسائل:

المسألة الأولى: تحرم الأشياء الأربعة المذكورة في الحديث. وإن هذه المعاصي من الكبائر، لترتب اللعن عليها، واللعن لا يترتب إلا على فعل محرم من الكبائر.

المسألة الثانية: اختلفوا في الوصل على قولين:

القول الأول: الوصل والاستيصال محرم للمرأة مطلقاً بشعر محرم أو غيره، آدمي أو غيره، سواء كانت المرأة ذات زينة أم لا، مزوجة أم لا. وهو قول الجمهور، بدليل:

١ - حديث الباب.

٢ - حديث جابر (زجر رسول الله ﷺ المرأة أن تصل شعرها بشيء) - رواه مسلم.

٣ - حديث معاوية قال: سمعت رسول الله ﷺ قال: (أيما امرأة أدخلت في شعرها من شعر غيرها فإنما تُدخِلُه زُوراً) - رواه أحمد وبلغف قريب منه في النسائي.

القول الثاني: قال الشافعية:

١ - إن وصلت بشعر آدمي فهو حرام اتفاقاً، سواء كان شعر رجل أو امرأة، وسواء

شَعْرَ الْمَحْرَمِ وَالزَّوْجِ وَغَيْرَهُمَا، لَمَّا يَأْتِي:

أ- لعموم الأدلة.

ب- ولأنه يحرم الانتفاع بشعر آدمي وسائر أجزائه لكرامته.

٢- أما الشعر الطاهر من غير آدمي:

فإن لم يكن لها زوج ولا سيّد فحرام أيضاً.

وإن كان لها فتلاثة أوجه: أصحابها الجواز إن أذن سيدها أو زوجها.

وأجيب: بأن هذه التفاصيل لا ينهض عليها دليل.

القول الثالث: قال الهاديّة: يجوز الوصل بشعر المحرم.

وأجيب:

أ- بأن تحريم مطلق الوصل يستلزم تحريم الوصل بشعر المحرم.

ب- وكذلك عموم حديث جابر وحديث معاوية المتقدمين.

المسألة الثالثة: الوشم وسؤاله حرام، بدليل:

حديث الباب.

وعلى تحريم الوشم في بعض الأحاديث بأنه تغيير لخلق الله.

المسألة الرابعة: إذا قيل: إن الخضاب بالحِنَّاء ونحوه مما تشمله علّة تغيير خلق الله.

أجيب:

أ- بأن النبي ﷺ أمر بتغيير بياض أصابع المرأة بالخضاب كما في قصة هند.

ب- وبأنه قد وقع في عصره ﷺ.

ج- وبأنه مخصوص بالإجماع.

المسألة الخامسة: اختلف العلماء في وصل الشعر بالحرير ونحوه من الخرق كما قاله

القاضي عياض، على أقوال:

القول الأول: الوصل ممنوع بكل شيء سواء وصلته بصوف أو حرير أو خرق، وهو قول

مَالِكٍ وَالطَّبْرِيِّ وَكثِيرِينَ، بِدَلِيلٍ:

حَدِيثِ جَابِرِ الْمُتَقَدِّمِ.

القول الثاني: لا بأس بوصله بصوف أو خِرَقٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَالنَّهْيُ مُخْتَصٌّ بِالْوَصْلِ
بالشعر، وهو قول اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ.

القول الثالث: يجوز بكل شيء، وهو مروي عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.
وَرَدَّ: بِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ عَنْهَا.

المسألة السادسة: أما ربط خيوط الحرير الملونة ونحوها مما يشبه الشعر فليس بمنهي عنه،
لأنه ليس بوصل، ولا لمعنى مقصود من الوصل، وإنما هو للتجمل والتَّحْسِينُ، قاله القاضي
عِيَّاضٌ.

ومرادُه من المعنى المناسب هو ما في ذَلِكَ من الخِدَاعِ للزوج، فما كان لونه مغايراً للون
الشعر فلا خداع فيه.

المسألة السابعة: قالوا: وكما يحرم عليها الزيادة في شعرها يحرم حلقه لغير ضرورة.
المسألة الثامنة: يحرم عمل النَّامِصَةِ، قال النَّوَوِيُّ وغيره: إِلَّا إِذَا نَبَتَ لِلْمَرْأَةِ لِحْيَةٌ أَوْ
شَوَارِبٌ فَلَا تَحْرُمُ إِزَالَتَهَا، بَلْ تَسْتَحِبُّ.
المسألة التاسعة: قوله (والمُتَفَلِّجَاتُ):

تَبَرُّدُ الْعُجُوزِ وَمَنْ قَارَبَهَا فِي السِّنِّ مَا بَيْنَ أَشْنَانِهَا الثَّنَايَا وَالرَّبَاعِيَّاتِ إِظْهَاراً لِلصَّغَرِ
وَحُسْنِ الْأَسْنَانِ، وَتَوَهُمُ كَوْنُهَا صَغِيرَةً، لِأَنَّ هَذِهِ الْفُرْجَةَ اللَّطِيفَةَ بَيْنَ الْأَسْنَانِ تَكُونُ لِلْبَنَاتِ
الصَّغِيرَاتِ. قال النَّوَوِيُّ: وَيُقَالُ لَهُ الْوُشُرُ.
وهَذَا الْفِعْلُ حَرَامٌ عَلَى الْفَاعِلَةِ وَالْمَفْعُولِ لَهَا.

بَابُ الْوَلِيمَةِ

الْوَلِيمَةُ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْوَلَمِ، وَهُوَ الْجَمْعُ لِأَنَّ الزَّوْجَيْنِ يَجْتَمِعَانِ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ،
وَالْفِعْلُ مِنْهَا أَوْلَمَ.

وتقع على كل طعام يتخذ لسرور حادث.

وَوَلِيْمَةُ الْعَرَسِ: ما يتخذ عند الدخول وما يتخذ عند الإملاك (التزويج).

● عن ابن عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله ﷺ:

إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيْمَةٍ فَلْيَأْتِهَا^(١).

التخريج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

● عن ابن عُمر مرفوعاً:

إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُجِبْ، عُرْساً كَانَ أَوْ نَحْوَهُ^(٢).

التخريج:

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

المسائل:

المسألة الأولى: لا تعارض بين الروایتين وإن كانا عن راوٍ واحد.

فالأولى: دالة على وجوب الإجابة إلى الوليْمَةِ.

والثانية: دالة على وجوب الإجابة إلى كل دعوة.

المسألة الثانية: اختلفوا في حكم إجابة الوليْمَةِ على أقوال:

القول الأول: تجب الإجابة إلى الدعوة مطلقاً، وهو قول الظَّاهِرِيَّةِ وبعض الشَّافِعِيَّةِ،

ونقله ابن عبد البرّ عن عُبيد الله بن الحَسَنِ العَنَبَرِيِّ، وزعم ابن حَزْمٍ أنه قول جُمْهُورِ

الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ، بدليل:

١- ظَاهِرُ الْأَمْرِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ مِنْ غَيْرِ صَارِفٍ.

٢- جعل الذي لم يُجِبْ عاصياً، في حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (شَرُّ

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ١٥٥ وَتَبَيَّنَ الْأَوْطَارُ ج ٦ ص ١٨٩ .

(٢) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ١٥٥ .

الطعام طعامُ الْوَلِيْمَةِ يُمْنَعُهَا مِنْ يَأْتِيهَا، وَيُدْعَى إِلَيْهَا مِنْ يَأْبَاهَا، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَا اللَّهَ وَرَسُولَهُ) - رواه مُسْلِمٌ.

القول الثاني: التفريق بين وَلِيْمَةِ العرس وغيرها.

وَلِيْمَةِ العرس: اختلفوا في حكم إجابتها على قولين:

القول الأول: الوجوب. نقل الاتفاق عليه ابن عبد البر وعِياض والنَّوَوِيُّ.

واختلفوا على قولين:

أ- فرض عَيْن: وهو قول جُمْهُور الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ، ونص عليه مَالِكٌ.

ب- فرض كفاية: وهو قول بعض الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ.

القول الثاني: الاستحباب: وهو قول بعض الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ، وذكر اللَّخْمِيُّ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّهُ الْمَذْهَبُ.

وَلِيْمَةِ غير العرس: اختلفوا في حكم إجابتها على قولين:

القول الأول: الوجوب، وهو قول من قال بوجوب إجابة الدعوة مطلقاً، كما تقدم مع الْأَدَلَّةِ.

القول الثاني: عدم الوجوب، وهو قول الْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ وَالْحَنَفِيَّةِ وَجُمْهُور الشَّافِعِيَّةِ. وحكى صاحب الْبَحْرِ: إجماع الْعِثْرَةِ على عدم وجوب الإجابة في الولاة كلها.

المسألة الثالثة: شرط وجوبها أن يكون الداعي مكلفاً حراً رَشِيداً، قاله ابن حَجَرٍ فِي الْفَتْحِ.

المسألة الرابعة: على القول بالوجوب قال ابن دَقِيقِ الْعَيْنِ فِي شَرْحِ الْإِمَامِ: قد يَسُوغُ ترك الإجابة لأعذار منها:

أ- أن يكون في الطعام شبهة.

ب- أن يُخَصَّصَ بها الأغنياء.

ج- هنالك من يتأذى بحضوره معه، أو لا يليق لمجالسته، أو يدعو له خوف شره، أو لطمع في جاهه، أو ليعاونه على باطل.

د- هنالك مُنْكَرٌ من خمر، أو لهو، أو فراش حرير، أو ستر لجدار البيت، أو صورة في البيت.

هـ- يعتذر إلى الداعي فيتركه.

فهذه الأعدار ونحوها في تركها على القول بالوجوب، وعلى القول بالنذر بالأولى. وهذا مأخوذ مما علم من الشريعة ومن قضايا وقعت للصحابه رضي الله عنهم. وبالجمله: الدعوة مقتضية للإجابة، وحصول المنكر مانع عنها، فتعارض المانع والمقتضى، والحكم للمانع.

● عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيُصَلِّ، وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيُطْعَمْ^(١).

التخریج:

أخرجه مسلم.

المسائل:

المسألة الأولى: يجب على من كان صائماً الحضور، وإن لا يعتذر بالصوم. فإن عذره من الحضور فذلك، وإلا حضر.

المسألة الثانية: اختلفوا في المراد من الصلاة (فليصل) على أقوال:

القول الأول: الدعاء لأهل الطعام بالمغفرة والبركة. وهو قول الجمهور، لما يأتي:

١- لأنه وقع في رواية هشام بن حسان: (والصلاة الدعاء).

٢- ووقع في رواية ابن عمر عن نافع... (فإن كان مُفْطِرًا فَلْيُطْعَمْ، وإن كان صائماً فَلْيَدْعُ) - أخرجه أبو داود.

القول الثاني: الصلاة المعروفة، أي يشتغل بالصلاة، ليحصل فضلها، وينال بركتها أهل الطعام والحاضرون.

ويرد عليه: قوله ﷺ: لا صلاة بحضرة طعام.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ١٥٦ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٦ ص ١٩٠.

المسألة الثالثة: فصّلوا في نوع الصيام فقالوا:

إن كان صومه فرضاً فلا خلاف أنه يحرم عليه الإفطار.

وإن كان نفلاً، فاختلفوا على قولين:

القول الأول: إن كان يشق على صاحب الدعوة صومه فالأفضل الفطر وإلا فالصوم. وهو قول أكثر الشافعية وبعض الحنابلة.

القول الثاني: يستحب الفطر. وهو ما أطلقه الرؤياني.

المسألة الرابعة: اختلفوا في وجوب الأكل على المدعو على قولين:

القول الأول: لا يجب الأكل في طعام الوليمة ولا غيرها، وهو الأصح عند الشافعية.

والأمر في الحديث (فَلْيَطْعَمْ) محمول على الندب، والقرينة الصارفة إليه هي:

قوله ﷺ في حديث جابر رضي الله عنه: (إن شاء طعم، وإن شاء ترك) - أخرجه مسلم.

والتخير دليل على عدم الوجوب للأكل.

القول الثاني: وجوب الأكل. وهو الذي صححه النووي، ورجحه أهل الظاهر، بدليل:

ظاهر الأمر (فَلْيَطْعَمْ) في الحديث.

وأقل الأكل لقمة، ولا تجب الزيادة.

الأكل باليدين والتسمية

● عن عمر بن أبي سلمة قال: قال لي رسول الله ﷺ:

يا غلام سم الله، وكل بيمينك، وكل مما يليك^(١).

التخريج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) سُبُلُ السَّلَام ج ٣ ص ١٥٩ وَنَيْلُ الْأَوْطَار ج ٨ ص ١٦٧.

المسائل:

المسألة الأولى: اختلفوا في حكم التسمية للأكل على قولين:

القول الأول: الوجوب، وهو أحد الوجهين لأصحاب أحمد، لما يأتي:

١ - الأمر في الحديث (سَمِّ اللَّهَ)، والأحاديث الأخرى التي لا معارض لها، ولا إجماع يُسَوِّغُ مخالفتها ويخرجها عن ظاهرها.

٢ - تاركها يشركه الشيطان في طعامه وشرابه.

القول الثاني: الاستحباب.

وهذا الحكم في الأكل. ويقاس عليه الشرب.

المسألة الثانية: يستحب أن يجهر بالتسمية، ليسمع غيره، وينبهه عليها.

المسألة الثالثة: إذا ترك التسمية لأي سبب نسيان أو غيره في أول الطعام، فَلْيَقُلْ في أثناؤه: بسم الله أوله وآخره، بدليل:

حَدَّثَ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُمَا، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنَ صَحِيحٍ، أَنَّهُ ﷺ قَالَ: إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ، فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يَذْكُرَ اللَّهَ فِي أَوَّلِهِ فَلْيَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ.

المسألة الرابعة: ينبغي أن يسمى كل أحد من الآكلين، فإن سَمِيَ واحد فقط فقد حصل بتسميته السُّنَّةُ، وهو قول الشافعي، ويستدل له:

بأن النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَ: (أَنَّ الشَّيْطَانَ يَسْتَحِلُّ الطَّعَامَ الَّذِي لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَإِنْ ذَكَرَهُ وَاحِدٌ مِنَ الْآكِلِينَ صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ).

المسألة الخامسة: يجب الأكل باليمين، بدليل:

١ - الأمر في حديث الباب: (وَكُلْ بِيَمِينِكَ).

٢ - أخبر النَّبِيُّ ﷺ بأن الشيطان يأكل بشماله، ويشرب بشماله، وفعل الشيطان محرم على الإنسان.

٣ - أن رجلاً أكل عند الرسول ﷺ بشماله فقال: (كُلْ بِيَمِينِكَ). فقال: لا أستطيع. قال: لا استطعت، ما منعه إلا الكِبَرُ، فما رفعها إلى فيه) - أخرجه مُسْلِمٌ.

ولا يدعو الرسول ﷺ إلا على من ترك الواجب. أما كون الدعاء لتكبره فهو محتمل

أيضاً، ولا ينافي أن الدعاء عليه للأمرين معاً.

المسألة السادسة: ينبغي حُسن العِشرة للجلس، وأن لا يحصل من الإنسان ما يسوء جلسه مما فيه سوء عشرة وترك مروءة، بدليل: (وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ) في حَدِيثِ الباب.

المسألة السابعة: فرقوا بين أنواع الأطعمة فقالوا:

١- يجب ان يأكل مما يليه إذا كان الطعام ثريداً أو مَرَقاً ونحوهما، مما يستقذر المجلس إذا دارت يد صاحبه في نواحي الجَفَنَةِ، بدليل: (وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ) في حَدِيثِ الباب.

٢- يجوز أن تنتقل الأيدي في نواحي الجَفَنَةِ في الفاكهة ونحوها إذا تعدد لون المأكول من طعام أو غيره، أو إذا لم يَبَقَ تحت يد الأكل شيء، لما يأتي:
أ- أخرج الترمذيّ وغيره من حَدِيثِ عِكْرَاشِ بْنِ دُؤَيْبٍ قال:

(أَتَيْنَا بِجَفَنَةٍ كَثِيرَةِ الشَّرِيدِ وَالْوَدَرِ^(١)) فخبطت بيدي في نواحيها، وأكل رسول الله ﷺ من بين يديه، فقبض بيده اليسرى على يدي اليمنى، ثم قال: يا عِكْرَاشُ، كُلْ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ فَإِنَّهُ طَعَامٌ وَاحِدٌ. ثم أَتَيْنَا بِطَبَقٍ فِيهِ أَلْوَانُ التَّمْرِ، فجعلتُ أَكُلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْ، وجالت يد رسول الله ﷺ فِي الطَّبَقِ، فقال: يا عِكْرَاشُ، كُلْ مِنْ حَيْثُ شِئْتَ، فَإِنَّهُ غَيْرُ لَوْنٍ وَاحِدٍ).

ب- أخرج البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ:

(أَنْ خِيَا طَأَّ دَعَا النَّبِيَّ ﷺ لَطَعَامٍ صَنَعَهُ، قَالَ: فَذَهَبَتْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَرَّبَ خَبِزَ شَعِيرٍ وَمَرَقاً فِيهِ دُبَّاءٌ وَقَدِيدٌ^(٢))، فرأيت النَّبِيَّ ﷺ يَتَّبِعُ الدُّبَّاءَ مِنْ حَوَالِي الْقَصْعَةِ، أَي: جَوَانِبِهَا، فَلَمْ أَزَلْ أَتَّبِعُ الدُّبَّاءَ مِنْ يَوْمَئِذٍ. قَالَ أَنَسٌ: فَلَمَّا رَأَيْتُ ذَلِكَ، جَعَلْتُ أُلْقِيهِ إِلَيْهِ، وَلَا أَطْعَمُهُ).

ج- لانعدام الاستقذار المتقدم.

(١) الْوَدَرُ بفتح الواو والذال الْمُعْجَمَة: جمع وَدْرَة، وهي قطعة اللَّحْمِ لَا عَظْمَ فِيهَا. / سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ١٥٩ والقاموس المحيط، مادة (الودرة).

(٢) الدُّبَّاءُ: بالضم والتشديد والمد: الْقَرْعُ: حَمْلُ الْيَقُطَيْنِ، والواحدة دُبَّاءة. / القاموس المحيط: مادة (دب) وقرع). الْقَدِيدُ: اللَّحْمُ الْمُقَدَّدُ الْمُشْرَرُ الْيَابِسُ. / القاموس المحيط مادة (القد).

باب الْقَسَمِ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ

● عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ بَيْنَ نِسَائِهِ وَيَعْدِلُ، وَيَقُولُ:
اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي فِيكَ وَأَمْلِكْ، فَلَا تَلُمْنِي فِيكَ وَأَمْلِكْ وَلَا أَمْلِكْ^(١).

التَّخْرِيجُ:

رواه الأربعة وصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ
أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ عَنْ عَائِشَةَ مَوْصُولًا.
وَرَجَّحَ التِّرْمِذِيُّ إِسْرَالَهُ.

قَالَ الصَّنْعَانِيُّ: بَعْدَ تَصْحِيحِ ابْنِ حِبَّانَ لِلْوَصْلِ، فَقَدْ تَعَاوَضَ الْمَوْصُولُ وَالْمُرْسَلُ.

المفردات:

فِيكَ أَمْلِكُ: أَيُّ: الْمَبِيتُ مَعَ كُلِّ وَاحِدَةٍ فِي نَوْبَتِهَا.
فِيكَ تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ: قَالَ التِّرْمِذِيُّ: يَعْنِي بِهِ الْحُبَّ وَالْمُودَةَ.

المسائل:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: لَيْسَ الْقَسَمُ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ وَاجِبًا عَلَى الرَّسُولِ ﷺ، بِدَلِيلِ:
قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تُرْجَى مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُفَوَّى إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ [الْأَحْزَابُ: ٥١]،
وَالضَّمِيرُ (مِنْهُنَّ) لِلزَّوْجَاتِ.

قَالَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ وَالْإِصْطَخَرِيِّ وَالْمَهْدِيِّ فِي الْبَحْرِ: إِنَّهُ أَبَاحَ اللَّهُ لَهُ أَنْ يَتْرَكَ
التَّسْوِيَةَ وَالْقَسَمَ بَيْنَ أَزْوَاجِهِ، حَتَّىٰ إِنَّهُ لَيُؤَخِّرُ مَنْ شَاءَ مِنْهُنَّ عَنْ نَوْبَتِهَا، وَيَطَأُ مَنْ يَشَاءُ فِي غَيْرِ
نَوْبَتِهَا، وَإِنْ ذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ.

وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَجِبُ الْقَسَمُ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ كَانَ يَقْسِمُ بَيْنَهُنَّ مِنْ حُسْنِ عَشْرَتِهِ،
وَكَمَالِ حُسْنِ خَلْقِهِ، وَتَأْلِيفِ قُلُوبِ نِسَائِهِ.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ١٦٢ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٦ ص ٢٣٠.

المسألة الثانية: المحبة وميل القلب أمر غير مقدور للعبد، بل هو من الله تعالى لا يملكه العبد، بدليل:

١- حَدِيثُ الْبَابِ.

٢- قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلْفَتْ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ بَيْنَهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٣].

٣- قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ [الأنفال: ٢٤].

● عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال:

من كانت له امرأتان فمال إلى إحداهما دون الأخرى جاء يوم القيامة وشقه مائل^(١).

التخریج:

رواه أحمد والأربعة وسنده صحيح.

المسائل:

المسألة الأولى: يجب على الزوج التسوية بين الزوجات، ويحرم عليه الميل إلى أحدهن، وهو قول أكثر الأئمة، بدليل:

١- حَدِيثُ الْبَابِ.

٢- قوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، والمراد الميل في القسم والإنفاق لا في المحبة، لما عرفت من أنها مما لا يملكه العبد.

المسألة الثانية: مفهوم قوله تعالى: ﴿كُلُّ الْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، جواز الميل اليسير. ويُردّ عليه:

أن إطلاق الحديث ينفي ذلك.

ويحتمل تقييد الحديث بمفهوم الآية.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ١٦٢ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٦ ص ٢٢٩.

كتاب الطلاق

الطلاق لغةً: حل الوثائق، مشتق من الإطلاق، وهو الإرسال والترك. وفُلان طُلِقَ
اليدين بالخير، أي: كثير البذل والإرسال لهما بذلك.

وشرعاً: حل عقدة التزويج.

قال إمام الحَرَمَيْنِ: هو لفظ جاهلي ورد الإسلام بتقريره.

● عن ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله ﷺ:

أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ^(١).

التخريج:

رواه أبو داود وابن مَاجَه وصححه الحَاكِم.

ورجح أبو حَاتِم والذَّارِقُطْنِيّ والبَيْهَقِيُّ إرساله.

المسائل:

المسألة الأولى: في الحلال أشياء مَبْغُوضَةٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، ومَثَلُ الْعُلَمَاءِ لَذَلِكَ: بِالصَّلَاةِ
المَكْتُوبَةِ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ لغير عذر، والطلاق.

المسألة الثانية: الطلاق أَبْغَضُ أَنْوَاعِ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَيَكُونُ مَجَازاً عَنْ كونه لَا ثَوَابَ
فِيهِ وَلَا قُرْبَةَ فِي فَعْلِهِ، فَيَحْسَنُ تَجَنُّبُ إِيقَاعِهِ مَا وَجَدَ عَنْهُ مَدْوَحَةٌ، بِدَلِيل:

حَدِيثُ الْبَابِ.

المسألة الثالثة: قَسَمَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الطَّلَاقَ إِلَى الْأَحْكَامِ الْخَمْسَةِ.

فَالْحَرَامُ: الطَّلَاقُ الْبِدْعِيُّ.

وَالْمَكْرُوهُ: الْوَاقِعُ بِغَيْرِ سَبَبٍ مَعَ اسْتِقَامَةِ الْحَالِ، وَهَذَا هُوَ الْقِسْمُ الْمَبْغُوضُ مَعَ حَلِهِ.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ١٦٨ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٦ ص ٢٣٣.

● عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: طَلَّقَ أَبُو رُكَانَةَ أُمَّ رُكَانَةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: رَاجِعِ امْرَأَتَكَ. فَقَالَ: إِنِّي طَلَقْتُهَا ثَلَاثًا. قَالَ: قَدْ عَلِمْتُ، رَاجِعُهَا^(١).

التخريج:

رواه أبو داود.

ولفظ أَحْمَد: عن ابن عَبَّاسٍ: طَلَّقَ رُكَانَةَ امْرَأَتَهُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ ثَلَاثًا، فَحَزَنَ عَلَيْهَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَإِنَّهَا وَاحِدَةٌ.

وَفِي سَنَدِ الْحَدِيثَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ صَاحِبُ السِّيَرَةِ، وَفِيهِ مَقَالٌ. وَلَكِنْ الصَّنْعَانِيُّ قَالَ: حَقَّقْنَا فِي ثَمَرَاتِ النَّظَرِ فِي عِلْمِ الْأَثَرِ، وَفِي إِرْشَادِ النُّقَادِ إِلَى تَيْسِيرِ الْجَهْدِ، عَدَمُ صَحَّةِ الْقَدَحِ بِمَا يَجْرَحُ رَوَايَتَهُ.

وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ حَدِيثًا أَحْسَنَ مِنْ حَدِيثِ الْبَابِ: (أَنَّ أَبَا رُكَانَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ سُهَيْمَةَ الْبَتَّةَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً فَرَدَّهَا إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ). وَأَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى وَصَحَّحَهُ، وَطَرَفَهُ كُلُّهَا مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَقَدْ عَمِلَ الْعُلَمَاءُ بِمِثْلِ هَذَا الْإِسْنَادِ فِي عِدَّةٍ مِنَ الْأَحْكَامِ، مِثْلَ حَدِيثٍ: أَنَّهُ ﷺ رَدَّ ابْنَتَهُ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ.

وَقَدْ صَحَّحَهُ أَبُو دَاوُدَ، لِأَنَّهُ أَخْرَجَهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى، وَهِيَ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا ابْنُ حَجَرٍ بِقَوْلِهِ: أَحْسَنَ مِنْهُ، وَهِيَ أَنَّهُ أَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ نَافِعِ بْنِ عُجْبِيرٍ عَنْ عَبْدِ يَزِيدَ بْنِ رُكَانَةَ (أَنَّ رُكَانَةَ...) الْحَدِيثِ. وَصَحَّحَهُ أَيْضًا ابْنُ حَبَّانَ وَالْحَاكِمُ. وَفِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ بَيْنَ مَصْحُوحٍ وَمُضْعَفٍ.

المسائل:

المسألة الأولى: الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ طَلَّقَ بِلَفْظِ الْبَتَّةِ، وَأَرَادَ وَاحِدَةً كَانَتْ وَاحِدَةً، وَإِنْ أَرَادَ ثَلَاثًا كَانَتْ ثَلَاثًا.

المسألة الثانية: قَوْلُهُ: (وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلُ مَنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ بِلَفْظِ الْبَتَّةِ، ثُمَّ زَعَمَ أَنَّهُ أَرَادَ وَاحِدَةً، إِلَّا بِيَمِينٍ.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ١٧٤ وَنِيلُ الْأَوْطَارِ ج ٦ ص ٢٤١ و ٢٤٥.

المسألة الثالثة: اختلف الفقهاء في إرسال الثلاث التطليقات في مجلس واحد على أقوال:

القول الأول: لا يقع بها شيء. وهو قول بعض الإمامية وابن علية وهشام بن الحكم وبعض الظاهرية.
لأنها طلاق بدعة.

القول الثاني: يقع به الثلاث. وهو قول عمر وابن عباس وعائشة ورواية عن عليّ والفقهاء الأربعة وجمهور السلف والخلف والناصر والإمام يحيى وبعض الإمامية، بدليل:

١- آيات الطلاق: ﴿الطَّلُقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، و﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، و﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ﴾ [البقرة: ٢٣٦].
وهذه الآيات لم تفرق بين واحدة ولا ثلاث.

وأجيب: بأن هذه الآيات مطلقة تحتل التقييد بالأحاديث التي تمنع من وقوع فوق الواحدة.

٢- ما في الصحيحين: (أن عويمراً العجلاني طلق امرأته ثلاثاً بحضرة ﷺ ولم ينكر عليه). فدل على إباحة جمع الثلاث وعلى وقوعها.

وأجيب: بأن هذا التقرير لا يدل على الجواز، ولا على وقوع الثلاث، لأن النهي إنما هو فيما يكون في طلاق رافع لنكاح كان مطلوب الدوام.

والملاعن أوقع الطلاق على ظن أنه بقي له إمساكها، ولم يعلم أنه باللعان حصلت فرقة الأبد، سواء كان فراقه بنفس اللعان أو بتفريق الحاكم، فلا يدل على المطلوب.

٣- ما في الصحيحين المتفق عليه في حديث فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها ثلاثاً، وأنه ﷺ لما أخبر بذلك قال: ليس لها نفقة وعليها العدة.

وأجيب: بأنه ليس في الحديث تصريح بأنه أوقع الثلاث في مجلس واحد، فلا يدل على المطلوب.

قالوا: عدم استنصاله ﷺ - هل كان في مجلس أو مجالس - دالٌّ على أنه لا فرق في ذلك. ويجاب عنه: بأنه لم يستفصل، لأنه كان الواقع في ذلك العصر غالباً عدم إرسال الثلاث.

قال الصنعاني: وقولنا (غالباً)، لثلاث يقال قد أسلفنا أنها وقعت الثلاث في عصر النبوة، لأننا نقول: نعم لكن نادراً.

٤- ما أخرجه البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها: (أن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً فتزوجت، فطلق الآخر، فسئل رسول الله ﷺ أنحل للأول؟ قال: لا، حتى يذوق عسيلةً). وأجيب: بما سلف من الإجابات.

٥- أحاديث عن الرسول ﷺ أخرى.

وأجيب عنها: بأنها أحاديث ضعيفة، لا تقوم بها حجة.

٦- فتاوى الصحابة.

وأجيب: بأنها أقوال أفراد، لا تقوم بها حجة.

القول الثالث: تقع بها واحدة رجعية. وهو المروي عن علي بن عباس وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزبير وعمرو بن دينار وطاوس وعطاء والناصر ورواية عن زيد بن علي والهادي والقاسم والصادق والباقر. ونصره أبو العباس بن تيمية وتبعه تلميذه ابن القيم على نصره. واستدلوا بما يأتي:

١- حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: (كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة. فقال عمر بن الخطاب: إن الناس قد استعجلوا في أمر كان لهم فيه أناة، فلو أمضيته عليهم، فأمضاه عليهم) - رواه مسلم.

٢- حديث الباب.

وكلا الحديثين صريح في المطلوب.

قالوا: وإن أدلة غيره من الأقوال غير ناهضة، أما الأول والثاني فلما عرفت، وبأني ما في غيرهما.

القول الرابع: يفرّق بين المدخول بها وغيرها، فتقع الثلاث على المدخول بها، وتقع على غير المدخول بها واحدة. وهو قول جماعة من أصحاب ابن عباس وإسحاق بن راهويه. واستدلوا:

١- بما وقع في رواية أبي داود: (أَمَّا عَلِمْتُ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا جَعَلُوهَا وَاحِدَةً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)، الْحَدِيثُ (١).

٢- وبالقِيَاس: فإنه إذا قال: أنت طالق بانت منه بذلك، فإذا أعاد اللفظ لم يصادف محلاً للطلاق فكان لغواً.

وأجيب: بثبوت ذلك في حق المدخولة وغيرها. فمفهوم حديث أبي داود لا يقاوم عموم أحاديث ابن عباس.

المسألة الرابعة: ظاهر الأحاديث أنه:

لا فرق بين أن يقول: أنت طالق ثلاثاً، أو يكرر هذا اللفظ ثلاثاً.

وفي كتب الفروع أقوال وخلاف في التفرقة بين الألفاظ لم يستند إلى دليل واضح.

المسألة الخامسة: أطل الباحثون في الفروع في هذه المسألة الأقوال.

وقد أطبق أهل المذاهب الأربعة على وقوع الثلاث متتابعة لإمضاء عمر لها، واشتد نكيرهم على من خالف ذلك، وصارت هذه المسألة عندهم علماً للرأفة والمخالفين، وعوقب بسبب الفتيا بها شيخ الإسلام ابن تيمية، وطيف بتلميذه الحافظ ابن القيم على جمل بسبب الفتوى بعدم وقوع الثلاث. ولا يخفى أن هذه محض عصبية شديدة في مسألة فرعية، قد اختلف فيها سلف الأمة وخلفها، فلا نكير على من ذهب إلى قول من الأقوال المختلف فيها كما هو معروف. وها هنا يتميز المنصف من غيره من فحول النظر والأنقياء

(١) الحديث في سنن أبي داود: ٧ كتاب الطلاق، ١٠ باب نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث، رقم ٢١٩٩: (... عن طاوس: أَنَّ رَجُلًا يُقَالُ لَهُ أَبُو الصَّهْبَاءِ، كَانَ كَثِيرَ السُّؤَالِ لابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَمَّا عَلِمْتُ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا جَعَلُوهَا وَاحِدَةً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبَى بَكْرٍ وَصَدْرًا مِنْ إِمَارَةِ عُمَرَ؟ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: بَلَى كَانَ الرَّجُلُ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا جَعَلُوهَا وَاحِدَةً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبَى بَكْرٍ وَصَدْرًا مِنْ إِمَارَةِ عُمَرَ، فَلَمَّا رَأَى النَّاسُ قَدْ تَنَاجَعُوا فِيهَا قَالَ: أَجِيزُوا هُنَّ عَلَيْهِمْ).

من الرجال.

● عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

ثَلَاثٌ جِدُّهُنَّ جِدٌّ وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ: النِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالرَّجْعَةُ ^(١).

التخريج:

رواه الأربعة إِلَّا النَّسَائِيَّ، وصححه الحَاكِم.

وفي رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَابْنِ عَدِيٍّ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ ضَعِيفٍ: الطَّلَاقُ وَالْعِتَاقُ وَالنِّكَاحُ.

● وَلِلْحَارِثِ بْنِ أَبِي أُسَامَةَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ بْنِ الصَّامِتِ يَرْفَعُهُ:

لَا يَجُوزُ اللَّعِبُ فِي ثَلَاثٍ: الطَّلَاقُ وَالنِّكَاحُ وَالْعِتَاقُ، فَمَنْ قَالَهُنَّ فَقَدْ وَجَبْنَ ^(٢).

التخريج:

سنده ضعيف، لأن فيه ابن لَهَيْعَةَ، وفيه انقطاع أيضاً.

المسائل:

اختلفوا في وقوع الطلاق من الهازل على قولين:

القول الأول: يقع طلاقه فلا يحتاج إلى النية في الصريح. وهو قول الهَادِوِيَّةِ وَالْحَنْفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ، بدليل:

أحاديث الباب.

القول الثاني: لا يقع طلاقه فلا بد من النية. وهو قول أَحْمَدَ وَمَالِكٍ وَالنَّاصِرِ وَالصَّادِقِ وَالْبَاقِرِ، بدليل:

١ - عموم حَدِيثٍ: (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ).

وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ عَامٌ مَخْصَصٌ بِالْأَحَادِيثِ الْمُتَقَدِّمَةِ.

٢ - قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾ [البقرة: ٢٢٧] دل على اعتبار العزم، والهازل لا عزم منه.

وَأُجِيبَ: بِأَنِ الْاِسْتِدْلَالَ بِهَا غَيْرُ صَحِيحٍ مِنْ أَصْلِهِ، لِأَنَّهُا نَزَلَتْ فِي حَقِّ الْمَوْلَى.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ١٧٥ وَتَبِيلُ الْأَوْطَارِ ج ٦ ص ٢٤٩.

(٢) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ١٧٦ وَتَبِيلُ الْأَوْطَارِ ج ٦ ص ٢٤٩.

طلاق الناسي الخاطي والمكره

● عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال:
 إن الله تعالى وضع عن أمتي: الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه^(١).
 التخريج:

رواه ابن ماجة والحاكم، وحسنه النووي في الروضة في تعليق الطلاق وفي أواخر الأربعين له. وللحديث أسانيد، قال أبو حاتم: هذه أحاديث منكّرة كلها موضوعة.
 وقال عبد الله بن أحمد في العلل: سألت أبي عنه فأنكره جداً، وقال: ليس يروى هذا إلا عن الحسن عن النبي ﷺ.
 ونقل الخلال عن أحمد أنه قال: من زعم أن الخطأ والنسيان مرفوع فقد خالف كتاب الله وسنة رسول الله، فإن الله أوجب في قتل النفس الخطأ الكفارة.

المسائل:

المسألة الأولى: الأحكام الأخروية من العقاب معفوة عن الأمة المحمّدية إذا صدرت عن خطأ أو نسيان أو إكراه، بدليل:

حديث الباب.

المسألة الثانية: اختلفوا في ابتناء الأحكام والآثار الشرعية على الخطأ والنسيان والإكراه، من ذلك:

١ - اختلافهم في طلاق الناسي على قولين:

القول الأول: لا يكون طلاقاً، وهو قول الجمهور وعطاء، بدليل:

حديث الباب.

القول الثاني: هو كالعمد^(٢) إلا إذا اشترط، وهو قول الحسن كما أخرجه ابن أبي شيبّة عنه.

(١) سُبُل السَّلام ج ٣ ص ١٧٦.

(٢) يعني يقع الطلاق ويَبْطُل الشرط، بخلاف العمد فإن الشرط لا يَبْطُل. / من هامش فتح العلام. انظر: هامش سُبُل السَّلام.

٢- واختلفوا في طلاق الخاطيء على قولين:

القول الأول: لا يقع، وهو قول الجمهور، بدليل:
حديث الباب.

القول الثاني: يقع، وهو قول الحنفية.

٣- واختلفوا في طلاق المكره على قولين:

القول الأول: لا يقع، وهو قول الجمهور، بدليل:
أ- حديث الباب.

ب- قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦].
قال عطاء: الشرك أعظم من الطلاق.

وقرر الشافعي: الاستدلال بأن الله تعالى لما وضع الكفر عمن تلفظ به حال الإكراه، وأسقط عنه أحكام الكفر، كذلك سقط عن المكره ما دون الكفر، لأن الأعظم إذا سقط سقط ما هو دونه بطريق الأولى.

القول الثاني: يقع، وهو قول النخعي والحنفية.

رفع القلم عن ثلاثة...

● عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال:

رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصغير حتى يكبر، وعن المجنون حتى يعقل أو يفيق^(١).

التخریج:

رواه أحمد والأربعة إلا الترمذي، وصححه الحاكم، وأخرجه ابن حبان.

المسائل:

المسألة الأولى: رفع القلم، أي: ليس يجري أصالة، لا أنه رفع بعد وضع.

(١) شُيْلُ السَّلَام ج ٣ ص ١٨٠ وَنَيْلُ الْأَوْطَار ج ١ ص ٣٢٣.

والمراد برفع القلم عدم المؤاخذه، لا قلم الثواب، فلا ينفيه صحة إسلام الصبي المُمَيِّز. كما ثبت في غلام اليَهُودِيِّ الذي كان يخدم النَّبِيَّ ﷺ، فعرض عليه النَّبِيُّ ﷺ الإسلام فأسلم، فقال: الحمد لله الذي أنقذه من النار.

وكذلك ثبت: (أن امرأة رفعت إليه ﷺ صبياً، فقالت: ألهذا حج؟ فقال: نعم ولك أجر). ونحو هذا كثير من الأحاديث.

المسألة الثانية: أجمع الفقهاء على أن: النائم المستغرق لا يتعلق به تكليف، لما يأتي:

أ- حَدِيثُ الباب.

ب- قصده منتفٍ، فلا حكم لما صدر منه من الأفعال حال نومه.

المسألة الثالثة: أجمع الفقهاء على أن الصغير الذي لا تمييز له لا يتعلق به تكليف، وَلَكِنَّهُمْ اختلفوا في تكليف الصغير إذا عقل وميَّز.

وَحَدِيثُ الباب جعل غاية رفع القلم عنه إلى أن يكبر، وَلِلْفُقَهَاءِ في تحديد الكِبَرِ أقوال:

القول الأول: إلى أن يُطيق الصيام، ويُحصي الصلاة، وهو قول أَحْمَد.

القول الثاني: إذا بلغ اثنتي عشرة سنة.

القول الثالث: إذا ناهز الاحتلام.

القول الرابع: إذا بلغ. ويكون البلوغ:

بالاحتلام في حق الذَّكَر مع إنزال المنى إجماعاً، وفي حق الأنثى عند الهَادَوِيَّةِ.

وَبُلُوغُ خمس عشرة سَنَةً وإنبات الشعر الأسود المتجدد في العانة بعد تسع سنين عند الهَادَوِيَّةِ.

وكذلك الإمناء في حالة اليقظة إذا كان لشهوة.

المسألة الرابعة: المراد بالمجنون: زائل العقل، فيدخل فيه السكران والطفل والمجنون.

والمجنون لا تتصف أفعاله بخير ولا شر إذ لا قصد له، والموجود منه من صور الأفعال لا حكم له شرعاً.

المسألة الخامسة: اختلفوا في طلاق السكران على قولين:

القول الأول: لا يقع، وهو قول عُثْمَانَ وَجَابِرٍ وَزَيْدٍ وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَجَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَأَهْلُ الظَّاهِرِ، بدليل:

١ - حَدِيثُ الْبَابِ.

٢ - قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣]، فجعل قول السكران غير معتبر، لأنه لا يعلم ما يقول.

٣ - السكران غير مكلف، لانعقاد الإجماع على أن من شرط التكليف العقل، ومن لا يعقل ما يقول فليس بمكلف.

القول الثاني: يقع، وهو المروي عن عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَجَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَعَنِ الْهَادِي وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيَّ وَمَالِكٍ، واحتج لهم بما يأتي:

١ - قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء: ٤٣]، فإنه نهي لهم عن قربانها حال السُّكْرِ، والنهي يقتضي أنهم مكلفون حال سكرهم، والمكلف يَصِحُّ منه الإنشاءات.

وأُجِيب: بأن الآية خطاب لهم حال صحوهم، ونهي لهم قبل سكرهم، أن يقربوا الصلاة حالة أنهم لا يعلمون ما يقولون، فهي دليل للقول الأول كما تقدم.

٢ - إيقاع الطلاق عقوبة له.

وأُجِيب: بأن ذَلِكَ يحتاج إلى دليل على المعاقبة للسكران بفراق أهله، فإن الله لم يجعل عقوبته إِلَّا للحد.

٣ - تَرْتِيبُ الطَّلَاقِ مِنْ بَابِ رِبْطِ الْأَحْكَامِ بِأَسْبَابِهَا، فلا يؤثر فيه السُّكْرُ.

وأُجِيب: بأن تَرْتِيبَ الطَّلَاقِ عَلَى التَّطْلِيقِ محل النزاع، وقد قال أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ: إنه لا يلزمه عقد ولا بيع ولا غيره، على أنه يلزمهم على القول بِتَرْتِيبِ الطَّلَاقِ عَلَى التَّطْلِيقِ صحة طلاق المجنون والنائم والسكران غير العاصي بسكره والصبي.

٤ - الصَّحَابَةُ أَقَامُوهُ مَقَامَ الصَّاحِي فِي كَلَامِهِ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا:

إذا شرب سَكِرَ، وإذا سَكِرَ هَذَى، فإذا هَذَى افترى، وَحَدَّ الْمُفْتَرِي ثمانون.
وأُجِيبَ بما قاله ابن حَزْم: إنه خبر مكذوب باطل متناقض، فإن فيه إيجاب الحد على من هَذَى، والهاذي لا حَدَّ عليه.

٥- أخرج سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (لَا قِيلُولَةَ فِي الطَّلَاقِ).
وأُجِيبَ: بأنه خبر غير صَحِيح. وإن صح فالمراد: طلاق المكلف العاقل دون من لا يعقل.

التحليل

● عن ابن مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحْلَلَ وَالْمُحْلَلَّ لَهُ (١).
التخریج:

رواه أَحْمَدُ وَالتَّسَائِيّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

وصححه ابن الْقَطَّانُ وابن دَقِيقِ الْعِيدِ على شرط الْبُخَارِيِّ.

وفي الباب عن عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ ﷺ: (لَعَنَ الْمُحْلَلَ وَالْمُحْلَلَّ لَهُ) - أخرج الأربعة إِلَّا التَّسَائِيَّ. إِلَّا أَنَّ فِي إِسْنَادِهِ مُجَالِدٌ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ السَّكَنِ وَأَعْلَهُ التِّرْمِذِيُّ.
ورواه ابن مَاجَهَ وَالحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، وَلَفْظُهُ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
(أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالتَّيْسِ الْمُسْتَعَارِ؟ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: فَهُوَ الْمُحْلَلُ، لَعَنَ اللَّهُ الْمُحْلَلَ وَالْمُحْلَلَّ لَهُ).

المسائل:

المسألة الأولى: يحرم التحليل بجميع صورته، بدليل:

حَدِيثُ الْبَابِ، لِأَنَّ اللَّعْنَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى فَاعِلِ الْمَحْرَمِ، وَكُلُّ مُحَرَّمٍ مَنُهِيٌّ عَنْهُ، وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي فُسَادَ الْعَقْدِ.

واللعن وإن كان ذَلِكَ لِلْفَاعِلِ لِكِنَّهُ عُلِقَ بِوَصْفٍ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ الْحُكْمُ.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ١٢٧ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٦ ص ١٤٨.

قال التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ - الباب - صَحِيحٌ حَسَنٌ، والعمل عليه عند أهل العلم، منهم عُمَرُ وَعُثْمَانُ وعبد الله بن عُمَرَ وهو قول الفُقَهَاء من التَّابِعِينَ.

المسألة الثانية: ذكر الفُقَهَاء للتحليل صوراً:

الأولى: أن يقول له في العقد: إذا أحللتها فلا نكاح. وهذا مثل نكاح المُتَعَةِ لأجل التوقيف.

الثانية: أن يقول في العقد: إذا أحللتها طلقته.

الثالثة: أن يكون مضمراً عند العقد بأن يتواطأ على التحليل، ولا يكون النكاح الدائم هو المقصود.

المسألة الثالثة: ظاهر شمول اللعن فساد العقد لجميع الصور المتقدمة، وفي بعضها خلاف بلا دليل ناهض، فلا يشتغل بها.

المسألة الرابعة: قال ابن حَزْمٍ: (ليس الحديث على عموميه في كل مُحَلَّل، إذ لو كان كذلك لدخل فيه كل واهب وبائع ومزوّج، فصح أنه أراد به بعض المحللين، وهو من أحلّ حراماً لغيره بلا حُجَّة، فتعيّن أن يكون ذلك فيمن شرط ذلك، لأنهم لم يختلفوا في أن الزوج إذا لم ينو تحليلها للأول، ونوت هي، أنها لا تدخل في اللعن، فدلّ على أن المعتبر الشرط).

● عن عائشة رضي الله عنها قالت: طلق رجل امرأته ثلاثاً، فتزوجها رجلاً، ثم طلقها قبل أن يدخل بها، فأراد زوجها الأول أن يتزوجها، فسأل رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: لا، حتى يذوق الآخر من عسيلتها ما ذاق الأول^(١).

التخريج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ واللفظ لمُسْلِمٍ.

المفردات:

عُسَيْلَةٌ: مصغر عَسَل، وأنث لأن العسل مؤنث. وقال الأزهري: يذكر ويؤنث.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ١٢٨ وَنَبِيلُ الْأَوْطَارِ ج ٦ ص ٢٧٠.

المسائل:

المسألة الأولى: اختلفوا في المراد بذوق العُسَيْلَةِ على أقوال:

القول الأول: إنزال المني. وهو قول الحسن البصري.

القول الثاني: المُجَامَعَة، وهي تغييب الحَشْفَة من الرجل في فَرْج المرأة، ويكفي منه ما يوجب الحد، ويوجب الصَّدَاق، وهو قول الجُمهُور.

قال الأزْهَرِيّ: الصواب أن معنى العُسَيْلَةِ: حلاوة الجِمَاع التي تحصل بتغييب الحَشْفَة.

وقال أبو عُبَيْد: العُسَيْلَةُ: لذة الجِمَاع، والعَرَب تسمي كل شيء تستلذه عسلاً، والحدِيث محتمل.

المسألة الثانية: اختلفوا في حصول التحليل على قولين:

القول الأول: لا يحصل التحليل إلا بذوق العُسَيْلَةِ. وهو قول جُمهُور العلماء، بدليل:

حدِيث الباب.

القول الثاني: يحصل التحليل بالعقد الصَّحِيح. وهو قول سَعِيد بن المُسَيَّب. قال ابن المُنْذِر: لا نعلم أحداً وافقه عليه إلا الخَوَارِج. وهو مروي عن سَعِيد بن جُبَيْر لَكِنْ لا يوجد مُسْنَدٌ عنه في كتاب، إنما نقله أبو جَعْفَر النَّحَّاس في معاني القرآن، وتبعه عبد الوَهَّاب المَالِكِي في شَرْح الرِّسَالَةِ، وقد حكى ابن الجَوْزِيّ مثل قول ابن المُسَيَّب عن داود.

لظَاهِر الآية: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

ولعل الحدِيث لم يبلغ سَعِيداً، كما قال ابن المُنْذِر.

كتاب الرجعة

باب الإحلال

الإحلال: لغة: المنع.

وشرعاً: ترك الطَّيِّبِ والزَّيْنَةِ للمُعْتَدَّةِ عن وفاة.

● عن أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ:

لَا تُحَدُّ امْرَأَةٌ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ، وَلَا تَكْتَحِلُ وَلَا تَمَسُّ طِيبًا إِلَّا إِذَا طَهَّرَتْ نُبْدَةً مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ^(١).

التخریج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَالْفِظُ لِمُسْلِمٍ.

ولأبي داود والنسائي من الزيادة: (وَلَا تَخْتَضِبُ)، وللنسائي: (وَلَا تَمْتَشِطُ).

المفردات:

لَا تُحَدُّ: يجوز بضم الدال على أن لا نافية، وجزمها على أن لا ناهية.

عَصَب: في النِّهَاية هي: بُرُود يمانية، يُعَصَّبُ غِزْلُهَا أَي: يَجْمَعُ وَيَشَدُّ، ثُمَّ يَصْبَغُ وَيَنْشُرُ، فَيَبْقَى مَوْشًى، لِبَقَاءِ مَا عُصَّبَ مِنْهُ أَبْيَضَ لَمْ يَأْخُذْهُ الصَّبْغُ. نُبْدَةٌ: قطعة.

قُسْطُ: في النِّهَاية: هو ضرب من الطَّيِّبِ، وقيل: هو العود.

أَظْفَارُ: نوع معروف من البخور.

المسائل:

المسألة الأولى: يجوز إحلال المرأة على الميت من أب أو غيره ثلاثة أيام، وعلى الزوج أربعة

(١) سُيْلُ السَّلَامِ ج ٣ ص ١٩٩ وَنَيْلُ الْأَوْطَارِ ج ٦ ص ٣١٣.

أشهر وعشراً، فيحرم عليها الإحداد فوق ذَلِكَ، بدليل:

حَدِيثُ الْبَابِ.

وَلَكِنْ: أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَّاسِيْلِ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ:
(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُحَدَّ عَلَى أَبِيهَا سَبْعَةَ أَيَّامٍ، وَعَلَى مَنْ سِوَاهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ)،
فَلَوْ صَحَّ هَذَا الْحَدِيثُ لَكَانَ مُخَصَّصاً لِلْأَبِ مِنْ عَمُومِ النَّهْيِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ، إِلَّا أَنَّهُ مُرْسَلٌ
لَا يَقْوَى عَلَى التَّخْصِيسِ.

المسألة الثانية: اختلفوا في إحداد الصغيرة على قولين:

القول الأول: لا يجب عليها الإحداد على الزوج، ولا تُنهي عن الإحداد على غيره أكثر من
ثلاثة، وهو قول الحنفية والهادي، بدليل:

قوله (امراً) في حديث الباب، وفيه إخراج للصغيرة بمفهومه.

القول الثاني: يجب، وهو قول الجمهور، لما يأتي:

١ - إنها داخلة في عموم كلمة (امراً) في حديث الباب، وذكر المرأة في الحديث خرج
مخرج الغالب، والتكليف على وليها في منعها من الطيب وغيره.

٢ - العدة واجبة على الصغيرة كالكبيرة، ولا تحل خطبتها.

المسألة الثالثة: اختلفوا في وجوب الإحداد على قولين:

القول الأول: الوجوب. وهو قول أكثر العلماء، بدليل:

١ - حديث أم سلمة أنها قالت: (دخل علي رسول الله ﷺ حين توفي أبو سلمة وقد
جعلت على عيني صبراً، فقال رسول الله ﷺ: إنه يشب^(١) الوجه، فلا تجعليه إلا بالليل،
وانزعيه بالنهار، ولا تمتشطي بالطيب ولا بالحناء فإنه خضاب. قلت: بأي شيء
أمتشط؟ قال بالسدر) - رواه أبو داود والنسائي وإسناده حسن.

قال ابن كثير: وفي سنده غرابة، قال: ولكن رواه الشافعي عن مالك أنه بلغه عن أم
سلمة فذكره، وهو مما يتقوى به الحديث، ويدل على أن له أصلاً.

(١) يشب الوجه: أي: يحسنه ويلونه. / هامش سبل السلام. وانظر: القاموس المحيط، مادة (الشباب).

٢- وعن أم سلمة قالت: إن رسول الله ﷺ قال: (المُتَوَفَّى عنها زوجها لا تلبس المُعَصْفَر من الثياب ولا المُمَشَّقَة ولا الحُلِي ولا تَخْتَضِب ولا تَكْتَحِل) - أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي.

قال الحافظ ابن كثير: إسناده جيد، لكن رواه البيهقي موقوفاً عليها.

القول الثاني: لا يجوز الإحداد بعد ثلاث: فالمطلقة ثلاثاً والمتوفى عنها زوجها تكتحلان وتمتشان وتطيبان وتقلدان وتتعلمان وتصبغان ما شاءتا. وهو قول الحسن والشَّعْبِي، بدليل:

حَدِيثُ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ^(١) قالت: (دخل عليّ رسول الله ﷺ اليوم الثالث من قتل جَعْفَر بن أبي طالب فقال: لا تُحِدِّي بعد يومك) - أخرجه أحمد وهذا لفظه وصححه ابن حبان، وللحديث ألفاظ كلها دالة على أمره ﷺ لها بعدم الإحداد بعد ثلاث. وهذا الحديث ناسخ لأحاديث أم سلمة في الإحداد، لأنه بعدها، فإن أم سلمة أمرت بالإحداد بعد موت زوجها، وموته متقدم على قتل جعفر. وقد أجاب الجمهور عن حديث أسماء بأجوبة سبعة، كلها تكلف لا حاجة إلى سردها.

المسألة الرابعة: لا إحداد على مطلقة، بدليل:

قوله ﷺ (على ميت).

وقد أجمع الفقهاء على ذلك إذا كان الطلاق رجعياً.

واتفقوا أيضاً على أنه لا إحداد على المطلقة قبل الدخول كما في الفتح.

واختلفوا إن كان الطلاق بائناً على قولين:

القول الأول: لا إحداد عليها، وهو قول الجمهور والهادي والشافعي ومالك ورواية عن أحمد، وقال الصنعاني: وهو الأظهر دليلاً، لما يأتي:

(١) أسماء بنت عميس هي زوج جعفر بن أبي طالب ﷺ بالاتفاق، وهي والدته أولاده. / نيل الأوطار ج ٦ ص ٣١١.

١ - ظَاهِرُ قَوْلِهِ ﷺ (على ميت).

٢ - الإحْدَادُ شُرْعٌ لِقَطْعِ مَا يَدْعُو إِلَى الْجَمَاعِ، وَكَانَ هَذَا فِي حَقِّ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا لِتَعَذُّرِ رَجُوعِهَا إِلَى الزَّوْجِ، وَأَمَّا الْمَطْلُوقَةُ بَائِنًا فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تَعُودَ مَعَ زَوْجِهَا بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ مَطْلُوقَةً ثَلَاثًا.

القول الثاني: وجوب الإحْدَادِ عَلَيْهَا، وَهُوَ قَوْلُ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ وَعَلِيِّ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ وَأَبِي ثَوْرٍ وَبَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالثَّوْرِيِّ، لَمَّا يَأْتِي:

١ - الْقِيَاسُ عَلَى الْمُتَوَفَّى عَنْهَا، لِأَنَّهَا اشْتَرَكْتَا فِي الْعِدَّةِ، وَاخْتَلَفْتَا فِي سَبَبِهَا.

٢ - لِأَنَّ الْعِدَّةَ تَحَرَّمَ النِّكَاحُ، فَحَرَمَتْ دَوَاعِيه.

المسألة الخامسة: الْحِكْمَةُ فِي تَقْدِيرِ الْمُدَّةِ (أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا):

أَنَّ الْوَلَدَ تَتَكَامَلُ خِلْقَتُهُ، وَيَنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ بَعْدَ مَضِيِّ مِئَةٍ وَعَشْرِينَ يَوْمًا، وَهِيَ زِيَادَةٌ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ بِتَقْصَانِ الْأَهْلَةِ، فَجُبِرَ الْكُسْرُ إِلَى الْعَقْدِ عَلَى طَرِيقِ الْإِحْتِيَاظِ.

المسألة السادسة: ذِكْرُ الْعَشْرِ مُؤَنَّثًا بِاعْتِبَارِ اللَّيَالِي، وَالْمُرَادُ مَعَ أَيَّامِهَا عِنْدَ الْجُمُهُورِ، فَلَا تَحِلُّ حَتَّى تَدْخُلَ اللَّيْلَةُ الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ.

المسألة السابعة: اتَّفَقَ الْجُمُهُورُ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ لِبَسِ الْحَادَّةِ الثِّيَابِ الْمُعْصَفَرَةِ وَلَا الْمَصْبُوغَةِ، بِدَلِيلِ:

(ثَوْبًا مَصْبُوغًا) فِي حَدِيثِ الْبَابِ، وَلَكُونُهُ يَتَّخِذُ لِلزَّيْنَةِ وَالْمَرْأَةِ الْحَادَّةَ مَمْنُوعَةً مِنْهُ.

وَأَلْحَقُوا بِهِ: ثَوْبَ الْعَصَبِ إِذَا كَانَ فِيهِ زِينَةٌ، فَإِنَّهَا مَمْنُوعَةٌ مِنْهُ.

وَقَالُوا: إِنْ حَدِيثُ الْبَابِ مَخْصَصٌ بِالْمَعْنَى الْمُنَاسِبِ لِلْمَنْعِ.

وَاسْتَشْنَى مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: مَا صَبِغَ بِسَوَادٍ، لَكِنَّهُ لَا يَتَّخِذُ لِلزَّيْنَةِ بَلْ هُوَ لِبَاسُ الْحُزَنِ.

المسألة الثامنة: اخْتَلَفُوا فِي لِبَسِ الْحَادَّةِ الْخَرِيرِ عَلَى قَوْلَيْنِ:

القول الأول: الْمَنْعُ مُطْلَقًا سِوَاءَ كَانَ مَصْبُوغًا أَوْ غَيْرَ مَصْبُوغٍ، وَهُوَ الْأَصَحُّ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ،

لأن الحرير أبيض للنساء للترزين به، والحادة ممنوعة من التزيين.

القول الثاني: يجوز لها أن تلبس ما شاءت من الحرير إذا لم يكن مصبوغاً، سواء كان أبيض أو أصفر من لونه الذي لم يصبغ، وهو قول ابن حزم، بدليل: قوله ﷺ: (ثوباً مصبوغاً) في حديث الباب.

وأجيب: بأن هذا جمود على النص الوارد في حديث أم عطية.

المسألة التاسعة: اختلفوا في اكتحال الحادة على قولين:

القول الأول: لا يجوز لها الاكتحال ولو ذهبت عيناها لا ليلاً ولا نهاراً، وهو قول ابن حزم، بدليل:

١ - حديث الباب.

٢ - حديث أم سلمة: (أن امرأة توفي عنها زوجها، فخافوا على عيناها، فأتوا النبي ﷺ فاستأذنوه في الكحل، فما أذن فيه بل قال: لا، مرتين أو ثلاثاً) - متفق عليه.

القول الثاني: لا يجوز إلا للتداوي، فيجوز عندئذ الاكتحال بالإنميد، وهو قول الجمهور مالك وأحمد وأبي حنيفة وأصحابه، مستدلين:

بحديث أم سلمة الذي أخرجه أبو داود أنها قالت في كحل الجلاء: لما سألتها امرأة أن زوجها توفي وكانت تشكي عيناها، فأرسلت إلى أم سلمة، فسألتها عن كحل الجلاء، فقالت أم سلمة: لا يكتحل منه إلا من أمر لا بد منه يشتد عليك، فتكتحلين بالليل، وتمسحينه بالنهار. ثم قالت أم سلمة: دخل علي رسول الله ﷺ حين توفي أبو سلمة، وذكرت حديث الصبر الذي تقدم آنفاً.

قال الصنعاني: ولا يخفى أن فتوى أم سلمة قياس منها للكحل على الصبر، والقياس مع النص الثابت والنهي المتكرر لا يعمل به عند من قال بوجوب الإحداد.

القول الثالث: يجوز ولو كان فيه طيب، وهو قول طائفة.

فحملوا النهي على التنزيه.

باب الرضاع

الرضاع والرضاعة: بكسر الراء وفتحها.

● عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: قال رسول الله ﷺ:

لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةُ وَالْمَصَّتَانِ (١).

التخريج:

أخرجه مُسْلِمٌ.

المفردات:

الْمَصَّةُ: الواحدة من المص، وهو أخذ اليسير من الشيء، كما في الضياء. وفي القاموس: مَصَصْتُهُ أَمَصُّهُ: شربه شرباً رفيقاً.

المسائل:

المسألة الأولى: اختلفوا في عدد الرضعات التي تُحَرِّمُ على أقوال:

القول الأول: قليل الرضاع وكثيره يُحَرِّمُ.

وحده: ما وصل الجوف بنفسه، وقد ادَّعَى الإجماع على أنه يُحَرِّمُ من الرضاع ما يفطر الصائم، وهو قول عليّ وابن عَبَّاسٍ وابن عُمَرَ والثَّوْرِيِّ والعِثْرَةِ وزَيْدِ بْنِ أَوْسٍ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ والأَوْزَاعِيِّ وهو مذهب الهَادَوِيَّةِ وَالْحَنَفِيَّةِ وَمَالِكٍ وَرِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ، بِدَلِيلٍ:

أنه تعالى عَلَّقَ التحريم باسم الرضاع، فحيث وجد اسمه وجد حكمه، لِلْحَدِيثِ الْمَوْافِقِ لِلآيَةِ: (يُحَرِّمُ مِنَ الرضاع ما يُحَرِّمُ مِنَ النَسَبِ) - مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَلِلْحَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ: (أنه تزوج أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِهَابٍ، فجاءت امرأة فقالت: قد أرضعتكما، فسأل النَّبِيُّ ﷺ فقال: كيف وقد قيل؟ ففارقها عُقْبَةُ فنكحت زوجاً غيره) - رواه البُخَارِيُّ، ولم يستفصل عن عدد الرضعات.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٢١٣ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٦ ص ٣٢٨.

وأجيب: بأنه مجمل بيّنه الشارع بالعدد وضبطه به، وبعد البيان لا يقال إنه ترك الاستفصال.

القول الثاني: الثلاث فصاعداً تُحرّم، وهو قول داود وأتباعه وجماعة من العلماء، بدليل:

١- مفهوم حديث الباب.

٢- مفهوم حديث مسلم الآخر: (لا تُحرّم الإملاجة والإملاجان)، فمفهومهما يفيد تحريم ما فوق الاثنتين.

ويُرد عليه: أن المنطوق - كما في الأحاديث التي سترد في القول الثالث - مقدم على هذا المفهوم.

القول الثالث: لا تُحرّم إلا خمس رَضَعَات، وهو قول عليّ في رواية أخرى وابن مسعود وعبد الله بن الزُّبَيْر وعائشة وعطاء وسعيد بن جبّير والشافعي ورواية عن أحمد وإسحاق، بدليل:

١- حديث عائشة رضي الله عنها قالت: (كان فيما أنزل من القرآن: عشر رَضَعَات معلومات يُحرّمْنَ، ثم نُسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله ﷺ وهنّ فيما يُقرأ من القرآن) - رواه مسلم. ولهذا نص في الخمس، وعائشة إن روت ذلك كان قرآناً، فإن له حكم خبر الآحاد في العمل به، كما عرف في الأصول.

٢- وحديث عائشة رضي الله عنها قالت: (جاءت سهيلة بنت سهيل فقالت: يا رسول الله، إن سالماً مولى أبي حذيفة معنا في بيتنا، وقد بلغ ما يبلغ الرجال، فقال أرضعيه تحرمي عليه) - رواه مسلم، وفي سنن أبي داود: (فأرضعيه خمس رَضَعَات).

وهذا الحديث نص أيضاً في الخمس، وهذا وإن كان فعل صحابيّة فإنه دالّ على أنه قد كان متقدراً عندهم أن لا يُحرّم إلا الخمس الرَضَعَات.

المسألة الثانية: حقيقة الرضعة هي:

المرة من الرضاع، كالضربة من الضرب، والجلسة من الجلوس، فمتى التقم الصبي الثدي، وامتص منه، ثم ترك ذلك باختياره من غير عارض كان ذلك رضعة. والقطع لعارض

كنفس أو استراحة يسيرة أو لشيء يلهيه، ثم يعود من قريب، لا يخرجها عن كونها رضعة واحدة.

كما أن الأكل إذا قطع أكله بذلك ثم عاد عن قريب كان ذلك أكلة واحدة. وهذا هو مذهب الشافعي في تحقيق الرضعة الواحدة، وهو موافق للغة. قال الصنعاني: فإذا حصلت خمس رضعات على هذه الصفة حرمت.

المسألة الثالثة: اختلفوا في تقدير المدة التي يقتضي الرضاع فيها التحريم على أقوال: **القول الأول:** ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والفقهاء إلى أنه لا يحرم من الرضاع إلا ما كان في الصغر، وإنما اختلفوا في تحديد الصغر على أقوال، منها: ستان، وستان ونصف، وثلاث سنين... إلخ.

القول الثاني: ثبت حكم التحريم وإن كان الراضع بالغاً عاقلاً. وهو مذهب عائشة وابن حزم وداود وعطاء والليث، بدليل: حديث سهل المتقدم.

وأجيب: بأنه خاص بسالم، فلا يتعدى حكمه إلى غيره، لما رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه عن أم سلمة: أنها قالت: أبى سائر أزواج النبي ﷺ أن يدخلن عليهن أحداً بتلك الرضاعة، وقلن لعائشة: (ما نرى هذا إلا رخصة أرخصها رسول الله ﷺ لسالم خاصة، فما هو بداخل علينا أحد بهذه الرضاعة ولا رائينا).

القول الثالث: يعتبر الصغر في الرضاعة، إلا إذا دعت إليه الحاجة، كرضاع الكبير الذي لا يستغنى عن دخوله على المرأة وشق احتجابها عنه، كحال سالم مع امرأة أبي حذيفة. وهو قول ابن تيمية، ورجحه الشوكاني، قال الصنعاني: وهو الأحسن في الجمع بين حديث سهل وما عارضه.

باب الحضانة

الحضانة في اللغة: بكسر الحاء مصدر من حَضَنَ الصبي حَضْناً وحضانة: جعله في حِضْنِهِ أو رباه فاحتضنه.

والْحِضْنُ: بكسر الحاء هو ما دون الإبط إلى الكَشْح، أو الصدر والعَضْدَان وما بينهما، وجانب الشيء وناحيته، كما في القاموس.

وفي الشرع: حفظ من لا يستقل بأمره وتربيته ووقايته عما يهلكه أو يضره.

● عن عبد الله بن عمرو: أن امرأة قالت: يا رسول الله، إن ابني هذا كانت بطني له وعاءً، وثديي له سقاءً، وحجري له حواءً، وإن أباه طلقني، وأراد أن ينزعه مني، فقال لها رسول الله ﷺ: أنتِ أحقُّ به ما لم تنكحي^(١).

التخريج:

رواه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم.

المفردات:

وعاء: بكسر الواو والمد، وقد يضم، ويقال الإعاء: الظرف، كما في القاموس.

سقاء: بكسر السين: جلد السَّخْلَة إذا أجذع يكون للماء واللبن.

حجر: الحاء مثثة: حضن الإنسان.

حواء: بكسر الحاء: اسم المكان الذي يحوي الشيء، أي: يضمه ويجمعه.

المسائل:

المسألة الأولى: الأم أحق بحضانة ولدها إذا أراد الأب انتزاعه منها، بدليل:

١- إقرار الرسول ﷺ على ذلك وحكمه لها في حديث الباب، بعد أن ذكرت تلك المرأة الصفات التي اختصت بها المقتضية استحقاقها وأولويتها بحضانة ولدها.

٢- قضاء أبي بكر ثم عمر رضي الله عنهما بذلك.

٣- قول ابن عباس: (ريحها وفراشها وحرّها خيرٌ له منك، حتى يشبّ ويختار لنفسه) - أخرجه عبد الرزاق في قصة.

المسألة الثانية: في الحديث تنبيه على المعنى المقتضي للحكم، وأن العِلَل والمعاني معتبرة في إثبات الأحكام، مستقرة في الفطر السليمة.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٢٢٧ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٦ ص ٣٤٩.

المسألة الثالثة: اختلفوا في سقوط حق حضانة الأم إذا نكحت على قولين:

القول الأول: يسقط حقها من الحضانة. وهو قول الجماهير، مَالِكُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ وَالْعَثَرَةُ. قال ابن المُنْذِر: أجمع على هذا كل من أحفظ عنه من أهل العلم، بدليل:

حَدِيثُ الْبَابِ.

القول الثاني: لا يسقط، وهو المروي عن عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وبه قال الْحَسَنُ وابن حَزْمٍ مستدلاً:

١ - بأن أَنَسَ بن مَالِكٍ كان عند والدته وهي مزوجة.

وَأُمُّ سَلَمَةَ تزوجت بالنَّبِيِّ ﷺ، وبقي ولدها في كفالتها.

وابنة حمزة قضى بها النَّبِيُّ ﷺ لخالتها، وهي مزوجة) - مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

ويُرد عليه:

بأنه لا يَتِمُّ دليلاً إلا مع طلب من تنتقل إليه الحضانة ومنازعتة، وأما مع عدم طلبه فلا نزاع في أن للأم المزوجة أن تقوم بولدها.

ولم يذكر في القصص المذكورة أنه حصل نزاع في ذلك، فلا دليل فيها ذكره على ما ادعاه.

٢ - حَدِيثُ ابن عَمْرٍو (حَدِيثُ الْبَابِ) فيه مقال، فإنه صحيفة، يريد: أن حَدِيثَ عَمْرٍو بن شُعَيْبٍ عن أبيه عن جده صحيفة، أي: أن أباه لم يسمع من جده.

وأجيب عنه: بأن حَدِيثَ عَمْرٍو بن شُعَيْبٍ قَبْلَهُ الأئمة، وعملوا به: الْبُخَارِيُّ وَأَحْمَدُ وابن المَدِينِيِّ وَالْحُمَيْدِيُّ وَإِسْحَاقُ بن رَاهُوَيْه وأمثالهم، فلا يلتفت إلى القدح فيه.

كتاب الجنائيات

الجنائيات: جمع جنائية.

والجنائية مصدر من جنى الذنب يجنيه جنائية: جرّه إليه.

وجمعت وإن كانت مصدراً، لاختلاف أنواعها، فإنها قد تكون في النفس وفي الأطراف، وقد تكون عمداً وخطأً.

● عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

لا يحلُّ دمُ امرئٍ مُسلمٍ، يشهدُ أن لا إله إلا الله، وأنِّي رسولُ الله، إلا بإحدى ثلاث: الثَّيِّبُ الزَّانِي، والنفسُ بالنفس، والتاركُ لدينه المفارقُ للجماعة^(١).

التخریج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

● عن عائشة رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ قال:

لا يحلُّ قتلُ مُسلمٍ إلا بإحدى ثلاث خصال: زانٍ مُحْصَنٌ فُيْرَجَمُ، ورجلٌ يَقْتُلُ مُسْلِمًا مُتَعَمِّدًا فَيُقْتَلُ، ورجلٌ يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ فَيُحَارِبُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَيُقْتَلُ أَوْ يُضْلَبُ أَوْ يُنْفَى مِنَ الْأَرْضِ^(٢).

التخریج:

رواه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم.

المسائل:

المسألة الأولى: لا يباح دم المُسلم إلا بإتيانه بإحدى الثلاث:

١ - الزاني الثَّيِّب. أي: المُحْصَنُ فيقتل بالرجم.

(١) سُبُلُ السَّلَام ج ٣ ص ٢٣١ ونيل الأوطار ج ٧ ص ٧.

(٢) سُبُلُ السَّلَام ج ٣ ص ٢٣١ ونيل الأوطار ج ٧ ص ٧.

٢- النفس بالنفس. أي: القصاص بشروطه.

٣- الردّة عن الإسلام بأي ردّة كانت، فيقتل إن لم يرجع إلى الإسلام.

وقوله (المفارق للجماعة) يتناول:

كل خارج عن الجماعة ببذعة أو بغّي أو غيرهما، كالخوارج إذا قاتلوا وأفسدوا.

المسألة الثانية: أورد على الحصر في الحديثين:

أنه يجوز قتل الصائل، وليس من الثلاثة.

وأجيب:

أ- بأنه داخل تحت قوله: (المفارق للجماعة).

ب- أو أن المراد من هؤلاء من يجوز قتلهم قصداً، والصائل لا يقتل قصداً، بل دفعاً.

المسألة الثالثة: لا يقتل الكافر الأصلي لطلب إيمانه، بل لدفع شره، بدليل:

حديث الباب.

المسألة الرابعة: قوله: (فيحارب الله ورسوله) بعد قوله: (يخرج من الإسلام)، بيان لحكم

خاص لخارج عن الإسلام خاص، وهو المحارب وله حكم خاص، وهو:

القتل أو الصلب أو النفي.

فالحديث الثاني أخص من الحديث الأول.

المسألة الخامسة: ظاهر الحديث (فيقتل أو يصلب أو ينفي من الأرض)، والآية: ﴿إِنَّمَا

جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ

تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣] أَنَّ الْإِمَامَ مُخَيَّرَ بَيْنَ

هَذِهِ الْعُقُوبَاتِ فِي كُلِّ مُحَارِبٍ مُّسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا.

المسألة السادسة: اختلفوا في معنى النفي على أقوال:

القول الأول: الحبس، وهو قول أبي حنيفة.

القول الثاني: النفي من بلد إلى بلد، لا يزال يُطلب وهو هارب فزع، وهو قول الشافعي.

القول الثالث: النفي من بلده فقط.

لَا يُقَادُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ

● عن عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:
لَا يُقَادُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ ^(١).

التخريج:

رواه أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَارُودِ وَالبَيْهَقِيُّ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ:
(وَرَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ مُرْسَلًا، وَهَذَا حَدِيثٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ
الْعِلْمِ). وَفِي إِسْنَادِهِ عِنْدَهُ الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ.

وَوَجَّهَ الْاضْطِرَابُ: أَنَّهُ اخْتَلَفَ عَلَى عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، فَقِيلَ: عَنْ
عَمْرِو هِيَ رِوَايَةُ الْكِتَابِ، وَقِيلَ: عَنْ سُرَّاقَةَ، وَقِيلَ: بَلَا وَاسْطَةَ، وَفِيهَا الْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ
وَهُوَ ضَعِيفٌ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: طَرَقَ هَذَا الْحَدِيثُ كُلُّهَا مُنْقَطِعَةً.

وَقَالَ عَبْدُ الْحَقِّ: هَذِهِ الْأَحَادِيثُ كُلُّهَا مَعْلُولَةٌ لَا يَصِحُّ فِيهَا شَيْءٌ.

المسائل:

المسألة الأولى: اختلفوا في قتل الوالد بالولد على قولين:

القول الأول: لا يقتل مطلقاً. قَالَ الشَّافِعِيُّ: حَفِظْتُ عَنْ عِدَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لِقِيَّتِهِمْ أَنَّ لَا
يُقْتَلُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ، وَبِذَلِكَ أَقُولُ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْجَمَاهِيرُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ كَالْهَادَوِيَّةِ
وَالْحَنْفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، بِدَلِيلٍ:

١- حَدِيثُ الْبَابِ.

٢- قَضَى بِهِ عُمَرُ فِي قَضِيَّةِ الْمُذْلَجِيِّ، وَأُلْزِمَ الْأَبَ الدِّيَّةَ وَلَمْ يُعْطَ مِنْهَا شَيْئًا. وَقَالَ:
لَيْسَ لِلْقَاتِلِ شَيْءٌ، فَلَا يَرِثُ مِنَ الدِّيَّةِ إِجْمَاعًا وَلَا مِنْ غَيْرِهَا.

٣- وَلَأنَّ الْأَبَ سَبَبُ لَوْجُودِ الْوَلَدِ، فَلَا يَكُونُ الْوَلَدُ سَبَبًا لِإِعْدَامِهِ.

القول الثاني: يقتل.

والقائلون بالقتل اختلفوا على قولين:

أولهما: يقاد الوالد بالوكْد مطلقاً، وهو قول البتّي، بدليل:

عموم قوله تعالى: ﴿الْأَنْفُسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، وكأنه لم يَصِحَّ عنده حَدِيثُ

الباب.

وأُجيب: بأنه مخصص بحديث الباب.

ثانيهما: يقاد بالوكْد إذا أضجعه وذبحه، وهو قول مَالِك. قال:

لأن ذلك عمد حقيقة لا يحتمل غيره، فإن الظاهر في مثل استعمال الجارح في القتل هو قصد العمد، والعمدية أمر خفي لا يحكم بإثباتها إلا بما يظهر من قرائن الأحوال.

وأما إذا كان على غير هذه الصفة فيما يحتمل عدم إزهاق الروح، بل قصد التأديب من الأب، وإن كان في حق غيره، يحكم فيه بالعمد.

وإنما فرق بين الأب وغيره لما للأب من الشفقة على ولده، وغلبة قصد التأديب عند فعله ما يغضب الأب فيحمل على عدم قصد القتل.

وأُجيب: بأن هذا رأي منه، وإن ثبت النص لم يقاومه شيء.

المسألة الثانية: الجد والأُم كالأب عند الجمهور في سقوط القود.

القتل بالمشقة

● عن أنس بن مالك رضي الله عنه: أن جاريةً وُجد رأسها قد رُضَّ بين حجرين، فسألوها من صنع بك هذا؟ فلان فلان، حتى ذكروا يهودياً فأومأت برأسها، فأخذ اليهودي فأقر. فأمر رسول الله ﷺ أن يرَضَّ رأسه بين حجرين^(١).

التخریج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. واللفظ لمُسْلِم.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٢٣٦ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٧ ص ١٨ .

المسائل:

المسألة الأولى: اختلفوا في القصاص بالْمُثَقَّل على قولين:

القول الأول: يجب القصاص بالْمُثَقَّل، وهو قول الهَادَوِيَّة والشافِعِي ومَالِك ومُحَمَّد بن الحسن، لما يأتي:

١ - حَدِيث الباب.

٢ - المعنى المناسب ظَاهر قوي، وهو صيانة الدماء من الإهدار.

٣ - القتل بالْمُثَقَّل كالقتل بالمَحْدَد في إزهاق الروح.

القول الثاني: لا قصاص في القتل بالْمُثَقَّل، وهو قول أَبِي حَنِيفَةَ والشَّعْبِي والنَّخَعِي والحسن البَصْرِي، بدليل:

ما أخرجه البيهقي من حَدِيث النُّعْمَان بن بَشِير مرفوعاً: (كل شيء خطأ إلا السَّيف، ولكل خطأ أَرُش). وفي لفظ: (كل شيء سوى الحديد خطأ، ولكل خطأ أَرُش).

وأجيب: بأن مداره على جَابِر الجُعْفِي وقَيْس بن الرِّبِيع، ولا يُحْتَجَّ بهما فلا يقاوم حَدِيث أَنَس هَذَا.

وأجاب الحَنَفِيَّة عن حَدِيث أَنَس بما يأتي:

أ - حصل في الرض الجرح.

ب - كانت عادة اليَهُودِي قتل الصبيان، فهو من الساعين في الأرض فساداً.

وأجيب عن هَذَا: بأنه تكلف.

المسألة الثانية: اختلفوا في القتل بآلة لا يقصد بمثلها القتل غالباً، كالعصا والسوط واللمطة ونحو ذلك على قولين:

القول الأول: يجب فيها القَوْد، وهو قول الهَادَوِيَّة والليث ومَالِك.

القول الثاني: لا قصاص فيه، وهو شبه العَمْد، وفيه الدِّيَّة مئة من الإبل مُعَلَّطَة، فيها أربعون خِلْفَةً، في بطونها أولادُها. وهو قول الشَّافِعِي وأبي حَنِيفَةَ وجمهير العلماء من

الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ ومن بعدهم، بدليل:

حَدِيث عبد الله بن عَمْرٍو: أن رسول الله ﷺ قال: (أَلَا وَإِنْ فِي قَتْلِ الْخَطَا شِبْهُ الْعَمْدِ مَا كَانَ بِالسُّوْطِ وَالْعَصَا مِثْلَ مَا فِي الْإِبْلِ، فِيهَا أَرْبَعُونَ، فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا) - أخرجَه أَحْمَدُ وَأَهْلُ السُّنَنِ إِلَّا التِّرْمِذِيَّ. قال ابن كَثِيرٍ في الإرشاد: في إسناده اختلاف كثير ليس بهذا موضع بسطه.

قال الصُّنْعَانِيُّ: إذا صحَّ الْحَدِيثُ فَقَدْ اتَّضَحَ الْوَجْهَ، وَإِلَّا فَالْأَصْلُ عَدَمُ اعْتِبَارِ الْآلَةِ فِي إِزْهَاقِ الرُّوحِ، بَلْ مَا أَزْهَقَ الرُّوحَ أَوْجَبَ الْقِصَاصَ.

المسألة الثالثة: اختلفوا في قتل الرجل بالمرأة على قولين:

القول الأول: لا يقتل، وإنما تجب الدِّية، وهو قول الحَسَنِ البَصْرِيِّ وَعُمَرَ بن عبد العَزِيزِ وعِكْرِمَةَ وَعَطَاءَ وَمَالِكٍ وأحد قولي الشَّافِعِيِّ، استدلَّ لآلِهِ بقوله تعالى: ﴿وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ [البقرة: ١٧٨].
ورُدَّ:

أ- بأنه ثبت في كتاب عَمْرٍو بن حَزْمٍ الذي تلقاه الناس بالقبول أن الذكر يقتل بالأنثى، فهو أقوى من مفهوم الآية.
ب- بحديث الباب.

القول الثاني: يقتل، ولكن القائلين بالقتل اختلفوا على قولين:
أولهما: يقتل مطلقاً، وهو قول أكثر أهل العلم، وحكى ابن المُنْذِرِ الإجماع على ذلك،
بدليل:

١- حَدِيثُ الْبَابِ.

٢- كتاب عَمْرٍو بن حَزْمٍ، المشار إليه آنفاً.

ثانيهما: يقتل الرجل بالمرأة، ويوفى ورثته نصف دِيَّتِهِ، وهو قول الهَادَوِيَّةِ، قالوا:
لتفاوتها بالدِّية، ولأنه تعالى قال: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥].

ورُدَّ: بأن التفاوت في الدِّية لا يوجب التفاوت في النفس، ولذا يقتل عبدٌ قيمته ألفٌ بعبدٍ قيمته عشرون، وقد وقعت المساواة في القصاص، لأن المراد بالمساواة في الجروح أن لا يَزِيدَ المقتصَّ على ما وقع فيه من الجرح.

المسألة الرابعة: اختلفوا فيما يقاد به على قولين:

القول الأول: أن يكون القود بمثل ما قُتِلَ به المقتول. وهو قول الجمهور، بدليل:

١- قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: ١٢٦].

٢- قوله تعالى: ﴿فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤].

٣- حَدِيثُ الْبَرَاءِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ غَرَضَ غَرَضَنَا لَهُ^(١))، وَمَنْ حَرَقَ حَرَقَنَا، وَمَنْ غَرَّقَ غَرَّقَنَا) - أخرجه البيهقي.

وهذا يقيّد بما إذا كان السبب الذي قتل به يجوز فعله، أما إذا كان السبب الذي قتل به محرماً كالسحر والخمر فلا يقتل به.

القول الثاني: لا يكون الاقتصاص إلا بالسيف، وهو قول الهاديّة والكوفيّين وأبي حنيفة وأصحابه، بدليل:

١- حَدِيثُ أَبِي بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (لَا قَوْدَ إِلَّا بِالسَّيْفِ) - أخرجه البرّار وابن عديّ.

ورُدَّ: بأنه ضعيف. قال ابن عديّ: طُرِفَ كلها ضعيفة.

٢- النهي عن المثلّة، قال النَّبِيُّ ﷺ: (إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ). قالوا: وإحسان القتل لا يحصل بغير ضرب العنق بالسيف.

وأجيب: بأنه مخصص بما ذكر.

المسألة الخامسة: يكفي الإقرار مرة واحدة، بدليل:

ما ورد في حَدِيثِ الْبَابِ (فَأَقْرَ)، ولا دليل على أنه كرر الإقرار.

(١) غَرَضَ: أي: اتخذ غرضاً للسهام. / سُبُلُ السَّلام ج ٣ ص ٢٣٧.

قتل الجماعة بالواحد

● عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قُتِلَ غُلَامٌ غَيْلَةً، فقال عمر رضي الله عنه: لو اشترك فيه أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ به^(١).

التخريج:

أخرجه البخاري.

وأخرجه ابن أبي شَيْبَةَ من وجه آخر عن نَافِعٍ: (أَن عُمَرَ قَتَلَ سَبْعَةً مِنْ أَهْلِ صَنْعَاءَ بِرَجُلٍ). وأخرجه في الْمُوطَّأَ بسند آخر من حَدِيثِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ: أَن عُمَرَ قَتَلَ خَمْسَةً أَوْ سِتَّةَ رَجُلٍ قَتَلُوهُ غَيْلَةً، وقال: لو تَمَالَأَ عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ بِهِ جَمِيعًا. وَلِلْحَدِيثِ قِصَّةٌ أَخْرَجَهَا الطَّحَاوِيُّ وَالبَيْهَقِيُّ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ:

حَدَّثَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ حَكِيمٍ الصَّنْعَانِيَّ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ: (أَنَّ امْرَأَةً بِصَنْعَاءَ، غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا، وَتَرَكَ فِي حِجْرِهَا ابْنًا لَهُ مِنْ غَيْرِهَا غُلَامًا، يُقَالُ لَهُ: أَصِيلٌ، فَاتَّخَذَتِ الْمَرْأَةُ بَعْدَ زَوْجِهَا خَلِيلًا، فَقَالَتْ لَهُ: إِنَّ هَذَا الْغُلَامَ يَفْضَحُنَا فَاقْتُلْهُ، فَأَبَى، فَامْتَنَعَتْ مِنْهُ فَطَاوَعَهَا، فَاجْتَمَعَ عَلَى قَتْلِ الْغُلَامِ الرَّجُلُ وَرَجُلٌ آخَرُ وَالْمَرْأَةُ وَخَادِمُهَا فَقَتَلُوهُ، ثُمَّ قَطَّعُوهُ أَعْضَاءً، وَجَعَلُوهُ فِي عَيْبَةٍ، وَطَرَحُوهُ فِي رَكِيَّةٍ^(٢) فِي نَاحِيَةِ الْقَرْيَةِ لَيْسَ فِيهَا مَاءٌ، وَذَكَرَ الْقِصَّةَ وَفِيهَا:

فَأَخَذَ خَلِيلُهَا، فَاعْتَرَفَ، ثُمَّ اعْتَرَفَ الْبَاقُونَ، فَكَتَبَ يَعْلى، وَهُوَ يَوْمُئِذٍ أَمِيرُ شَأْنِهِمْ إِلَى عُمَرَ رضي الله عنه، فَكَتَبَ عُمَرُ بِقَتْلِهِمْ جَمِيعًا، وَقَالَ: وَاللَّهِ لَوْ أَنَّ أَهْلَ صَنْعَاءَ اشْتَرَكُوا فِي قَتْلِهِ لَقَتَلْتُهُمْ أَجْمَعِينَ).

المفردات:

لو تَمَالَأَ: لو تَوَافَقَ.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٢٤٢.

(٢) عَيْبَةٌ: وعاء من أَدَمَ. رَكِيَّةٌ: بئر. / هامش سُئِلَ السَّلَامُ، والقاموس المحيط.

المسائل:

اختلفوا في قتل الجماعة بالواحد على أقوال:

القول الأول: تقتل الجماعة بالواحد ولو لم يباشره كل واحد، وهو قول جُمهُور فقهاء الأمصار وعُمَر وَعَلِيّ، بدليل:

١ - حَدِيثُ الْبَابِ.

٢ - ما أخرجه البخاري عن عَلِيٍّ رضي الله عنه (في رجلين شهدا على رجل بالسرقة، فقطعه عَلِيٌّ رضي الله عنه، ثم أتياه بآخر، فقالا: هَذَا الَّذِي سَرَقَ، وأخطأنا على الأول، فلم يُجزّ شهادتهما على الآخر، وأغرمهما دية الأول، وقال: لو أعلم أنكما تعمدتما لقطعتهما). ولا فرق بين القصاص في الأطراف والنفس.

القول الثاني: يختار الورثة واحداً من الجماعة، وهو قول الناصر والشافعي ورواية عن مالك.

وفي رواية عن مالك: يقرع بينهم، فمن خرجت عليه القرعة قتل.

ويلزم الباقيين الحصّة من الدّية، وحجتهم:

الكفاءة معتبرة، ولا تقتل الجماعة بالواحد، كما لا يقتل الحر بالعبد.

وأجيب: بأنهم لم يقتلوا لصفة زائدة في المقتول، بل لأن كل واحد منهم قاتل.

القول الثالث: لا قصاص على الجماعة، بل الدّية، وهو قول ربيعة وداود، واستظهره الصنعاني، واحتج بما يأتي:

١ - أوجب الله القصاص، وهو المماثلة، وقد انتفت لهنا.

٢ - موجب القصاص هو الجناية التي تزهق بها الروح، فإن زهقت بمجموع فعلهم فكل فرد ليس بقاتل.

٣ - إن كان كل واحد قاتلاً بانفراده لزم توارد المؤثرات على أثر واحد، والجُمهُور يمنعونه.

٤- لا سبيل إلى معرفة أنه مات بفعلهم جميعاً أو بفعل بعضهم، فإن فرض معرفتنا بأن كل جناية قاتلة بانفرادها لم يلزم أنه مات بكل منها، فلا عبرة بالأسبق كما قيل.

٥- حكم عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فعل صَحَابِيٍّ، لا تقوم به حُجَّة.

٦- دعوى أنه إجماع غير مقبولة.

واختلفوا في من تلزمه الدِّية على قولين:

أولهما: تلزمهم دِية واحدة، لأنها عوض عن دم المقتول.

ثانيهما: تلزم كل واحد. ونسب قائله إلى خلاف الإجماع.

تحذير الولي بين العقل والقتل

● عن أبي شَرِيحِ الْخُرَاعِيِّ قال: قال رسول الله ﷺ:

فَمَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلٌ بَعْدَ مَقَاتِلِي هَذِهِ فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ، إِمَّا أَنْ يَأْخُذُوا الْعَقْلَ أَوْ يَقْتُلُوا^(١).

التخریج:

أخرجه أبو داود والنسائي.

وأصله في الصَّحِيحَيْنِ من حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ ﷺ فِي أَثْنَاءِ كَلَامِهِ: (ثُمَّ إِنَّكُمْ مَعْشَرَ خُرَاعَةَ قَتَلْتُمْ هَذَا الرَّجُلَ مِنْ هَذَا، وَإِنِّي عَاقِلُهُ، فَمَنْ قَتَلَ لَهُ... الْحَدِيثُ).

المسائل:

المسألة الأولى: قال في الهذلي النبوي: إن الواجب أحد الشيئين إما القصاص أو الدِّية. والخير في ذَلِكَ إلى الولي بين أربعة أشياء:

أ- العفو مجاناً.

ب- العفو إلى الدِّية.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٢٤٣ و ٢٤١ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٧ ص ٨.

ج- القصاص.

ولا خلاف في تخيره بين هذه الثلاثة.

د- المصالحة إلى أكثر من الدية، وفيه وجهان:

أحدهما: جوازه وهو أشهر قولي الحنابلة.

ثانيهما: ليس له العفو على مال إلا الدية أو دونها، وهذا أرجح دليلاً.

فإن اختار الدية سقط القود، ولم يملك طلبه بعد، وهذا مذهب الشافعي وإحدى

الروايتين عن مالك.

المسألة الثانية: اختلفوا في الذي يوجه القتل عمداً على قولين:

القول الأول: يجب القود عينا، وليس له العفو إلى الدية إلا إذا رضي الجاني، ولا يجبر

الجاني على تسليمها، وهو قول زيد بن علي وأبي حنيفة ومالك والشافعي في أحد قوليه

والناصر والطبري، بدليل:

١- قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾ [البقرة: ١٧٨]، ولم يذكر الدية.

٢- حديث: (كتاب الله القصاص).

٣- حديث ابن عباس: (ومن قتل عمداً فهو قود) - أخرجه أبو داود والنسائي وابن

ماجة بإسناد قوي.

القول الثاني: يجب بالقتل عمداً أحد أمرين: القصاص أو الدية. وهو قول الهاديّة

وأحمد ومالك وقول للشافعي وأبي حامد، بدليل:

١- حديث الباب.

٢- حديث (من قتل له قتيل فهو بخير النظرين: إما أن يقيّد، وإما أن يدي) -

أخرجه أحمد والشيخان وغيرهم.

وأجيب: بأن المراد من الحديث: أن وليّ المقتول مُحَيَّرٌ بشرط أن يرضى الجاني أن يغرم

الدية.

قالوا: وفي هذا التأويل جمع بين الدليلين.

قال الصُّنْعَانِي: قلنا: الاقتصار في الآية وفي بعض الأحاديث على بعض ما يجب لا يدلّ على أنه لا يجب غيره مما قام الدليل على وجوبه.

وقد أخرج أحمد وأبو داود عن أبي شُرَيْح الخَزَاعِي قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: (من أُصيب بدم أو خَبَل - والخَبَل: الجِرَاح - فهو بالخيار بين إحدى ثلاث: إما أن يقتص، أو يأخذ العقل، أو يعفو، فإن أراد الرابعة فخذوا على يديه، فإن قيل من ذلك شيئاً ثم عدا بعد ذلك فإن له النار).

باب الدِّيَّات

● عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال:

دِيَّةُ الْخَطَا أَمْهَاسًا: عِشْرُونَ حِقَّةً، وَعِشْرُونَ جَذَعَةً، وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ مَخَاضٍ، وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ لَبُونٍ، وَعِشْرُونَ بَنِي لَبُونٍ^(١).

التخريج:

أخرجه الدَّارَقُطْنِي.

وأخرجه الأربعة بلفظ: (وعِشْرُونَ بَنِي مَخَاضٍ) بدل (بني لَبُونٍ).

وإسناد الأول أقوى من إسناد الأربعة، فإن فيه خِشْف بن مَالِك الطَّائِي، قال الدَّارَقُطْنِي: إنه رجل مجهول وفيه الْحَجَّاج بن أَرْطَاة.

واعترض البيهقي على الدَّارَقُطْنِي وقال: إن جعله لبني اللَّبُون غلط منه، ثم قال البيهقي: والصَّحِيح أنه موقوف على عبد الله بن مسعود، والصَّحِيح عن عبد الله أنه جعل أحد أَمْهَاسِهَا بَنِي الْمَخَاضِ، لا كما توهم شيخنا الدَّارَقُطْنِي.

وأخرج حديث ابن مسعود ابن أبي شَيْبَةَ من وجه آخر موقوفاً على ابن مسعود، وهو أصح من المرفوع.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٢٤٨ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٧ ص ٨١.

المفردات:

حِقَّة: ما استكمل من الإبل السنة الثالثة ودخل في الرابعة إلى تمامها. سُمِّيَ بِذَلِكَ لاستحقاقها أن يُحْمَلَ ويُركب عليها.

جَذَعَة: ما استكمل من الإبل السنة الرابعة، ودخلت في الخامسة.

مَخَاض: ما استكمل من الإبل السنة الأولى، ودخل في الثانية إلى آخرها. سُمِّيَ بِذَلِكَ لأن أمه ماخض، أي: الحامل التي دخل وقت حملها، وإن لم تحمل.

لَبُون: ما استكمل من الإبل السنة الثانية، ودخل في الثالثة إلى تمامها. سُمِّيَ بِذَلِكَ، لأن أمه ذات لبن.

● عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه إلى النبي ﷺ:

الدِّيةُ ثلاثون جَذَعَةً، وثلاثون حِقَّةً، وأربعون خِلْفَةً في بطونها أولادها^(١).

التخريج:

أخرجه أبو داود والترمذي.

المسائل:

المسألة الأولى: اتفق العلماء على أن دية الخطأ مئة من الإبل، بدليل:

حديث الباب وغيره.

المسألة الثانية: اختلفوا في تقسيم دية الخطأ على قولين:

القول الأول: تؤخذ أخماساً، وهو قول ابن مسعود والزُّهري والليث والثوري والحنفية

والشافعية ومالك، بدليل:

حديث الباب.

وقالوا: إن الخامس بنو لبون، بدليل:

حديث الدارقطني.

وعن أبي حنيفة: أن الخامس بنو مخاض، بدليل:
رواية الأربعة.

القول الثاني: تؤخذ أرباعاً مطلقاً بإسقاط بني لبون، وهو قول الهادي والمؤيد بالله وأبي طالب والشعبي والحسن البصري، واستدل لهم:
بحديث السائب بن زيد عن النبي ﷺ قال: (دية الإنسان: خمس وعشرون جذعة، وخمس وعشرون حقة، وخمس وعشرون بنات لبون، وخمس وعشرون بنات مخاض) - ذكره الأمير حسين في الشفاء، وأخرجه أبو داود موقوفاً على علي وابن مسعود.
قال الشوكاني: ولم أجد لهذا مرفوعاً إلى النبي ﷺ في كتاب حديثي، فلي نظر فيما ذكره صاحب الشفاء.

المسألة الثالثة: الدية في العمد وشبه العمد تكون أثلاثاً كما في الخطأ، وهو قول الشافعي ومالك.

المسألة الرابعة: قالوا في التغليظ في الدية:

ثبت التغليظ بدية وثلاث، فيمن قتل في الحرم، عن عمر وعثمان رضي الله عنهما.

أعق الناس...

● عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال:

إِنَّ أَعْتَى النَّاسِ عَلَى اللَّهِ ثَلَاثَةٌ: مَنْ قَتَلَ فِي حَرَمِ اللَّهِ، أَوْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ، أَوْ قَتَلَ لَدْخُلِ الْجَاهِلِيَّةِ^(١).

التخریج:

أخرجه ابن حبان في حديث صحيحه.

المفردات:

أَعْتَى: اسم تفضيل من العُتُو، وهو التجبر والتكبر.

(١) سُبُلُ السَّلَام ج ٣ ص ٢٤٩ وَنَبِيلُ الْأَوْطَار ج ٧ ص ٤٤ .

دَخَلَ: الثَّارَ وَطَلَبَ الْمَكَافَأَةَ بِجُنَايَةِ جَنَيْتَ عَلَيْهِ مِنْ قَتْلِ أَوْ غَيْرِهِ، وَالْعِدَاوَةَ أَيْضاً.

المسائل:

المسألة الأولى: إِنْ هُوَ لِثَلَاثَةٍ هُمْ أَزِيدُ فِي الْعُتُوِّ عَلَى غَيْرِهِمْ مِنَ الْعُتَاةِ، بِدَلِيلٍ:

١ - حَدِيثُ الْبَابِ.

٢ - حَدِيثُ أَبِي شُرَيْحٍ الْخُزَاعِيِّ: أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (أَعْتَى النَّاسَ مِنْ قَتَلِ غَيْرِ قَاتِلِهِ، أَوْ طَلَبِ بَدَمٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، أَوْ بَصَّرَ عَيْنَهُ بِمَا لَمْ تُبْصَرِ) - أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ.

المسألة الثانية: النُّوعُ الْأَوَّلُ مِنَ الثَّلَاثَةِ فِي الْحَدِيثِ: مَنْ قَتَلَ فِي الْحَرَمِ. فَمَعْصِيَةُ قَتْلِهِ تَزِيدُ عَلَى مَعْصِيَةِ مَنْ قَتَلَ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ.

كَانَ أَحَدُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَرَى قَاتِلَ ابْنِهِ فِي الْحَرَمِ فَلَا يَهِيْجُهُ، وَكَذَا فِي الْإِسْلَامِ، رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: (لَوْ وَجَدْتُ فِيهِ قَاتِلَ الْخَطَّابِ مَا مَسَسْتُهُ حَتَّى يُخْرَجَ مِنْهُ)، وَهَكَذَا مَرْوِي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَقَدْ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالْحَنْفِيَّةِ وَسَائِرِ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَأَحْمَدُ وَمَنْ وَافَقَهُ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْعِثْرَةِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَسْفِكَ بِالْحَرَمِ دَمًا، وَلَا يُقِيمَ بِهِ حَدًّا، حَتَّى يُخْرَجَ عَنْهُ مِنْ لَجَأٍ إِلَيْهِ.

المسألة الثالثة: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ الْعَمُومِ لِحَرَمِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، وَلَكِنْ الْحَدِيثُ وَرَدَ فِي غَزَاةِ الْفَتْحِ فِي رَجُلٍ قَتَلَ بِالْمُزْدَلِفَةِ.

إِلَّا أَنَّ السَّبَبَ لَا يَخْصُ بِهِ، إِلَّا أَنْ يَقَالَ: الْإِضَافَةُ عَهْدِيَّةٌ، وَالْمَعْهُودُ حَرَمُ مَكَّةَ.

المسألة الرابعة: ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى التَّغْلِيظِ فِي الدِّيَّةِ عَلَى مَنْ يَأْتِي:

١ - مَنْ وَقَعَ مِنْهُ قَتْلُ الْخَطَا فِي الْحَرَمِ.

٢ - أَوْ قَتَلَ مُحَرَّمًا مِنَ النَّسَبِ.

٣ - أَوْ قَتَلَ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ. قَالَ:

أ- لِأَنَّ الصَّحَابَةَ غَلَّظُوا فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ.

ب- وَأَخْرَجَ الشُّدِّيُّ عَنْ مُرَّةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: (مَا مِنْ رَجُلٍ يَهْمُ بِسَيِّئَةٍ فَتَكْتَبُ

عليه إِلَّا أَنَّ رَجُلًا لَوْ هَمَّ بَعْدَ أَنْ يَقْتُلَ رَجُلًا بِالْبَيْتِ الْحَرَامِ إِلَّا أَذَاقَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ). وقد رفعه في رِوَايَةٍ.

المسألة الخامسة: النوع الثاني من هُؤُلَاءِ الثلاثة: من قتل غير قاتله. وهو: من كان له دم عند شخص، فيقتل رجلاً آخر غير من عنده له الدم، سواء كان له مشاركة في القتل أم لا.

المسألة السادسة: النوع الثالث من هُؤُلَاءِ الثلاثة: من قَتَلَ لِدَخْلِ الجاهلية. وتقدم تفسير الدَّخْلِ.

تضمين المطب

● عن عَمْرٍو بن شُعَيْبٍ عن أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَفَعَهُ، قَالَ: مَنْ تَطَبَّبَ، وَلَمْ يَكُنْ بِالطَّبِّ مَعْرُوفًا، فَأَصَابَ نَفْسًا فَمَا دُونَهَا فَهُوَ ضَامِنٌ^(١).
التخريج:

أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ: وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَهُوَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ وَغَيْرِهِمَا. إِلَّا أَنَّ مَنْ أَرْسَلَهُ أَقْوَى مِنْ وَصْلِهِ.

المفردات:

تَطَبَّبَ: تَكَلَّفَ الطَّبَّ وَلَمْ يَكُنْ طَبِيبًا، كَمَا يَدُلُّ لَهُ صِيغَةُ تَفَعَّلَ.

المسائل:

المسألة الأولى: الْمُتَطَبَّبُ: هُوَ مَنْ لَيْسَ لَهُ خُبْرَةٌ بِالْعِلَاجِ، وَلَيْسَ لَهُ شَيْخٌ مَعْرُوفٌ. والطبيب الحاذق: هُوَ مَنْ لَهُ شَيْخٌ مَعْرُوفٌ، وَثِقَ مِنْ نَفْسِهِ بِجُودَةِ الصَّنْعَةِ وَإِحْكَامِ الْمَعْرِفَةِ.

المسألة الثانية: الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى:

تضمين الْمُتَطَبَّبِ مَا أَتْلَفَهُ مِنْ نَفْسٍ فَمَا دُونَهَا، سِوَاءِ أَصَابَ بِالسَّرَايَةِ أَوْ بِالْمُبَاشَرَةِ،

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٢٥٠.

وسواء كان عمداً أو خطأً.

وقد ادّعي على هذا الإجماع. قال ابن القيم في الهدي النبوي: إن الطبيب الحاذق هو الذي يراعي في علاجه عشرين أمراً، وسردها هنالك. قال: والطبيب الجاهل إذا تعاطى علم الطب، أو علمه ولم يتقدم له به معرفة فقد هجم بجهله على إتلاف النفس، وأقدم بالتهور على ما لا يعلمه، فيكون قد غرر بالعليل، فيلزمه الضمان.

وهذا إجماع من أهل العلم.

قال الخطابي: لا أعلم خلافاً في أن المعالج إذا تعدّى فتلف المريض كان ضامناً، والمتعاطي علماً أو عملاً لا يعرفه متعدياً، فإذا تولد من فعله التلف ضمن الدية، وسقط عنه القود، لأنه لا يستبد بذلك دون إذن المريض. وجناية الطبيب على قول عامة أهل العلم على عاقبته.

المسألة الثالثة: وفي نهاية المجتهد:

إذا أَعْنَت - أي: المُتَطَبَّب - كان عليه الضرب والسجن والدية في ماله، وقيل على العاقلة.

المسألة الرابعة: إعنات الطبيب الحاذق إما أن يكون بالمباشرة أو بالسرية:

فإن كان الإعنات بالمباشرة: فهو مضمون عليه إن كان عمداً، وإن كان خطأ فعلى العاقلة.

وإن كان بالسرية: لم يضمن اتفاقاً، لأنها سرية فعل مأذون فيه من جهة الشرع ومن جهة المعالج.

وهكذا سرية كل مأذون فيه لم يتعد الفاعل في سببه كسرية الحد، وسرية القصاص عند الجُمهُور، خلافاً لأبي حنيفة رحمته الله، فإنه أوجب الضمان بها.

وفرق الشافعي بين الفعل المقدّر شرعاً كالحد، وغير المقدّر كالتعزير، فلا يضمن في المقدّر، ويضمن في غير المقدّر، لأنه راجع إلى الاجتهاد، فهو في مظنة ^(١) العُدوان.

(١) مَظَنَّة الشيء: موضعه ومألفه. / المصباح المنير، مادة (الظن).

باب قتال أهل البغي

البَغْيُ: مصدر بَغَى عليه، أي: علا، وظلم، وَعَدَلَ عن الحق.

● عن ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا ^(١).

التخریج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

المفردات:

حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ: مَنْ حَمَلَهُ لِقِتَالِ الْمُسْلِمِينَ بِغَيْرِ حَقٍّ.

المسائل:

المسألة الأولى: لِحَمَلِ السِّلَاحِ مَعْنِيَانِ:

الأول: كَنَايَةٌ عَنِ الْمَقَاتَلَةِ، لِأَنَّ الْقِتَالَ لَا زَمَّ لِحَمَلِ السَّيْفِ فِي الْأَغْلَبِ.

الثاني: إِرَادَةُ الْقِتَالِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: (عَلَيْنَا).

المسألة الثانية: قَوْلُهُ (لَيْسَ مِنَّا) أَيُّ:

لَيْسَ عَلَى طَرِيقَتِنَا وَهَدِينَا، فَإِنْ طَرِيقَتَهُ ﷺ نَصَرَ الْمُسْلِمَ، وَالْقِتَالُ دُونَهُ، لَا تَرْوِيْعَهُ وَإِخَافَتَهُ وَقِتَالَهُ. وَهَذَا فِي غَيْرِ الْمُسْتَحَلِّ.

فَإِنْ اسْتَحَلَّ الْقِتَالَ لِلْمُسْلِمِ بِغَيْرِ حَقٍّ فَإِنَّهُ يُكْفَرُ بِاسْتِحْلَالِهِ الْمُحَرَّمَ الْقَطْعِي.

المسألة الثالثة: الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ قِتَالِ الْمُسْلِمِ، وَالتَّشْدِيدُ فِيهِ.

المسألة الرابعة: قِتَالُ الْبُغَاةِ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ خَارِجٌ مِنْ عَمُومِ هَذَا الْحَدِيثِ بِدَلِيلِ

خَاصٍ.

حكم البغاة

● عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ:

هل تدري يا ابن أم عبد، كيف حكم الله فيمن بغى من هذه الأمة؟ قال: الله ورسوله أعلم. قال: لا يُجهز على جريحها، ولا يُقتل أسيرها، ولا يُطلب هاربها، ولا يُقسم فيئها^(١).

التخريج:

رواه البزار والحاكم وصححه فوهم، لأن في إسناده كوثر بن حكيم وهو متروك. وصح عن علي بن نحوه من طرق موقوفاً، أخرجه ابن أبي شيبة والحاكم والبيهقي.

المفردات:

ابن أم عبد: هو ابن مسعود، لأنه المعروف بذلك. وكأنه رواه عنه ابن عمر رضي الله عنهما، أو سمع النبي ﷺ يحدثه.

لا يُجهز على جريحها: لا يتم قتل من كان جريحاً من البغاة. وهو من أجهز على الجريح وجّهز، أي: بتّ قتله وأسرعه وتم عليه.

المسائل:

المسألة الأولى: اختلفوا في قتال البغاة على قولين:

القول الأول: الوجوب بشرط ظن العلبة، وهو قول الهاديّة، بدليل:

الأمر في الآية: ﴿فَقَاتِلُوا آلَ تَبَغْيٍ﴾ [الحجرات: ٩].

القول الثاني: الجواز، بدليل:

١- الآية السابقة.

٢- الإجماع عليه.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٢٥٩ وَنِيلَ الْأَوْتَارُ ج ٧ ص ١٧٩ .

المسألة الثانية: حكى في البَحر عن العِثْرة جميعاً: أن قتال البُعْاة أفضل من قتال الكُفَّار، لما يلحق المسلمين من الضرر منهم.

المسألة الثالثة: قبل قتالهم يتعين دعاؤهم إلى الرجوع عن البغي وتكرير الدعاء، بدليل: فِعْلُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْخَوَارِجِ، فَإِنَّهُمْ لَمَّا فَارَقُوهُ أَرْسَلَ إِلَيْهِمْ ابْنُ عَبَّاسٍ فَنَظَرَهُمْ فَرَجَعَ مِنْهُمْ أَرْبَعَةَ آلَافٍ، وَكَانُوا ثِنْتَانِ مِائَةَ آلَافٍ، وَبَقِيَ أَرْبَعَةُ أَبْوَاءٍ أَنْ يَرْجِعُوا، وَأَصْرُوا عَلَى فِرَاقِهِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ: (كُونُوا حَيْثُ شِئْتُمْ، وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ: أَنْ لَا تَسْفِكُوا دَمًا حَرَامًا، وَلَا تَقْطَعُوا سَبِيلًا، وَلَا تَظْلَمُوا أَحَدًا).

فَقَتَلُوا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حَبَّابٍ صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ بَقَرُوا بَطْنَ سُرِّيَّتِهِ ^(١)، وَهِيَ حُبْلَى، وَأَخْرَجُوا مَا فِي بَطْنِهَا، فَبَلَغَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَكَتَبَ إِلَيْهِمْ: أَفِيدُونَا بِقَاتِلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبَّابٍ، فَقَالُوا: كُلَّنَا قَتَلَهُ، فَأَذِنَ حِينَئِذٍ فِي قِتَالِهِمْ.

وهي روايات ثابته ساقها ابن حجر في فتح الباري.

المسألة الرابعة: لا يجزئ على جريح البُعْاة، بدليل:

١ - (ولا يجزئ على جريحها) في حديث الباب.

٢ - ما أخرجه البيهقي: أن علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال لأصحابه يومَ الجَمَلِ: (إذا ظهرتم على القوم فلا تطلبوا مُدْبِرًا، وَلَا تُجْهِزُوا عَلَى جَرِيحٍ، وَانظُرُوا مَا حَضَرَتْ بِهِ الْحَرْبُ مِنْ أَلْتِهِ فَاقْبِضُوهُ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ لَوْرُثُهُ).

قال البيهقي: هَذَا مُنْقَطِعٌ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ شَيْئًا، وَلَمْ يَسْلُبْ قَتِيلًا.

المسألة الخامسة: لا يقتل أسير البُعْاة، بدليل:

١ - حَدِيثُ الْبَابِ.

٢ - لِأَنَّ قِتَالَهُمْ إِنَّمَا هُوَ لِدَفْعِهِمْ عَنِ الْمَحَارِبَةِ.

(١) السُّرِّيَّةُ: الْأَمَّةُ الَّتِي يَوَأَتْهَا بَيْتًا. / الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، مَادَّةُ (السَّرِّ).

قِيلَ: إِنَّهَا مُشْتَقَّةٌ مِنَ (السَّرِّ) بِالضَّمِّ بِمَعْنَى السَّرُورِ، لِأَنَّ مَالَكَهَا يُسَرَّرُ بِهَا. / الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، مَادَّةُ (السَّرِّ).

المسألة السادسة: لا يطلب هارب البُعَاة، بدليل:

حَدِيثُ الْبَابِ.

المسألة السابعة: اختلفوا في الهارب المتحيز إلى فئة على قولين:

القول الأول: لا يطلب، وهو قول الشافعي، بدليل:

١- ظاهر حَدِيثِ الْبَابِ.

٢- ما تقدم من قول الإمام عليٍّ عليه السلام.

٣- لأن القصد دفعهم في تلك الحال وقد وقع.

القول الثاني: يقتل، وهو قول الحنفية والهادوية، بحجة:

أنه لا يؤمن عَوْدَهُ.

ورَدَّ: بِحَدِيثِ الْبَابِ وَبِكَلَامِ عَلِيٍّ الْمَتَقَدِّمِ.

المسألة الثامنة: اختلفوا في تقسيم أموال البُعَاة على قولين:

القول الأول: لا تغنم أموالهم ولا تقسم، وإن أجلبوا بها إلى دار الحرب، وهو قول

الحنفية والشافعية والنفس الزكية، بدليل:

١- قوله: (وَلَا يُقَسَّمُ فَيْئُهَا) فِي حَدِيثِ الْبَابِ.

٢- حَدِيثُ: (لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيْبَةٍ مِنْ نَفْسِهِ).

٣- ما أخرج البيهقي عن الدراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه: (أَنْ عَلِيًّا

عليه السلام كَانَ لَا يَأْخُذُ سَلْبًا).

٤- ما أخرجه البيهقي عن أبي بكر بن أبي شيبه عن جعفر بن محمد عن أبيه: (أَنْ

عَلِيًّا عليه السلام يَوْمَ الْبَصْرَةِ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ مَتَاعِهِمْ شَيْئًا).

٥- ما أخرجه البيهقي عن أبي أمية قال: شهدت يوم صفين، وكانوا لا يُجهزون

على جريح، ولا يقتلون مؤلّياً، ولا يسلبون قتيلاً.

القول الثاني: يغنم ما أجلبوا به من مال وآلة حرب ويخمس، وهو قول الهاديّة، بدليل: قول عليّ عليه السلام: (لكم المَعْسُكِر وما حَوَى). وأجيب:

١- بأن الحديث مصرح بأنها لا تغنم.

٢- وبأن ما ذكرناه عن عليّ عليه السلام مما يوافق الحديث أكثر وأقوى طريقاً.

المسألة التاسعة: اختلفوا في تضمين البُعَاة ما أتلّفوه في القتال من الدماء والأموال على قولين:

القول الأول: لا يُضمّن البُعَاة ما أتلّفوه في القتال من الدماء والأموال. وهو قول الإمام يحيى والحنفية والشافعية، بدليل:

١- إطلاق قوله عليه السلام: (ولا يُجهز على جريحها).

٢- قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]، ولم يذكر ضماناً.

٣- ما أخرجه البيهقي عن ابن شهاب، قال: (هاجت الفتنة الأولى، فأدركت الفتنة رجالاً ذوي عدد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من شهد معه بداراً، وبلغنا أنهم كانوا يرون أن يهدر أمر الفتنة، ولا يقام فيها على رجل قاتل في تأويل القرآن قصاص فيمن قتل، ولا حد في سباء امرأة سبيت، ولا يرى عليها حد، ولا بينها وبين زوجها ملاءمة، ولا يرى أن يقذفها أحد إلا جلد الحد، ويرى أن ترد إلى زوجها الأول بعد أن تعتد، فتتقضي عدتها من زوجها الآخر، ويرى أن يرثها زوجها الأول).

٤- قال الصنعاني: وهذا وإن لم يكن إجماعاً فإنه مَقَوٌّ للبراءة الأصلية، إذ الأصل أن أموال المسلمين ودماءهم معصومة.

القول الثاني: يقتصر ممن قتل من البُعَاة، وهو قول الشافعي والمحكي عن الهاديّة، بدليل:

١- عموم قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا﴾ [الإسراء: ٣٣].

٢- عموم قوله عليه السلام: (من اعتبط مسلماً بقتل عن بينة فهو قود) - أخرجه أبو داود في

المراسيل والنسائي وغيرهما من حديث أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم. وأجيب: بأنها عمومات خصت بها ذكر من أدلة أهل القول الأول.

مفروق الجماعة

● عن عَرْفَجَةَ بن شَرِيح قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول:

مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ يُرِيدُ أَنْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ فَاقْتُلُوهُ^(١).

التخریج:

أخرجه مُسْلِمٌ.

ورواه مُسْلِمٌ بالفاظ مُخْتَلِفَةٍ منها: (سمعت رسول الله ﷺ يقول: ستكون هَنَاتٌ وهَنَاتٌ^(٢)، فمن أراد أن يفريق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائناً من كان).

وفي لفظ: (فاقتلوه).

وفي لفظ: (من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يسق عصاكم، أو يفريق جماعتكم فاقتلوه).

المسائل:

المسألة الأولى: من خرج على إمام قد اجتمعت عليه كلمة المسلمين والمراد أهل قُطْر فإنه قد استحقَّ القتل، لإدخاله الضرر على العباد، بدليل:

١ - حديث الباب بألفاظه المتقدمة.

٢ - ما أخرجه الشَّيْخَان واللفظ للبخاري من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال:

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٢٦١ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٧ ص ١٨٣ .

عَرْفَجَةُ: بفتح العين والفاء والجيم وسكون الراء، هَكَذَا ضبطت في الخلاصة للحَرْجِيِّ، والمُعْنِي للْفَتْحِيِّ، وتاج العروس، والاشتقاق لابن دُرَيْد، ونِيلَ الْأَوْطَار. ومعناه: نوع من الشجر. إلا أنه ورد في سُئِلَ السَّلَام مضبوطاً بالكلمات بضم العين والفاء. وهو مخالف للسابق المعتمد.

(٢) هَنَات: شر وفساد.

(من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات مائة جاهلية).

وفي لفظ: من خرج عن سلطان شبراً مات مائة جاهلية.

المسألة الثانية: لا يجوز الخروج على هذا الإمام سواء كان جائراً أم عادلاً، بدليل: ظاهر الأحاديث المتقدمة.

المسألة الثالثة: هذا الإطلاق في وجوب طاعة الإمام مقيّد بأحاديث منها: (ما أقاموا الصلاة) و(ما لم تروا كفراً بواحاً).

قال الصنعائي: وقد حققنا هذه المباحث في منحة الغفار حاشية ضوء النهار تحقيقاً تضرب إليه آباط الإبل.

المسألة الرابعة: نقل ابن التين عن الداودي قال: الذي عليه العلماء في أمراء الجور أنه إن قدر على خلعه بغير فتنة ولا ظلم وجب، وإلا فالواجب الصبر.

باب قتال الصائل

الصائل: اسم فاعل من صال على قرنه: إذا سطا عليه واستطال.

● عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: من قُتل دون ماله فهو شهيد^(١).

التخريج:

رواه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه.

وأخرجه البخاري من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

وأخرجه أصحاب السنن وابن حبان والحاكم من حديث سعيد بن زيد.

المسائل:

المسألة الأولى: اختلفوا في الدفاع عن المال على قولين:

(١) سُبُلُ السَّلَام ج ٣ ص ٢٦١ وج ٤ ص ٤٠ وَنَبِيلُ الْأَوْطَار ج ٥ ص ٣٤٤.

القول الأول: الجواز، وهو قول الجمهور، كما حكاه النووي والحافظ في الفتح، بدليل:

١ - حديث الباب.

٢ - وأخرج أبو داود، وصححه الترمذي عنه رحمته الله: (من قُتِلَ دون دينه فهو شهيد، ومن قُتِلَ دون دمه فهو شهيد، ومن قُتِلَ دون ماله فهو شهيد، ومن قُتِلَ دون أهله فهو شهيد).

وفي الصحيحين: ذكر المال فقط.

ووجه الدلالة: أنه لما جعله رحمته الله شهيداً دل على أنه له القتل والقتال.

قالوا: ولا يجب الدفع عن المال، بل يجوز له أن يتظلم.

القول الثاني: الوجوب، وهو قول شاذ.

ولعل متمسكه ما في حديث أبي هريرة الآتي من: الأمر بالمقاتلة، والنهي عن تسليم المال إلى من رام غصبه.

القول الثالث: لا يجوز دفاع السلطان إذا أراد أخذ المال. وهو قول علماء الحديث.

قال ابن المنذر: والذي عليه أهل العلم أن للرجل أن يدفع عما ذكر إذا أريد ظمناً بغير تفصيل، إلا أن كل من يحفظ عنه من علماء الحديث كالمجمعين على استثناء السلطان، للآثار الواردة بالأمر بالصبر على جوره وترك القيام عليه.

قال الصنعاني: قلت: ويؤيد ما قاله ابن المنذر عن أهل العلم ما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: (أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟ قال: فلا تعطه. قال: أرأيت إن قاتلني؟ قال: قاتله. قال: أرأيت إن قتلني؟ قال: فأنت شهيد. قال: أرأيت إن قتلته؟ قال: فهو في النار).

المسألة الثانية: إذا قُتِلَ المدافع عن ماله فهو شهيد، ومقاتله إذا قتل في النار، بدليل:

١ - حديث الباب.

٢ - حديث مسلم عن أبي هريرة المتقدم آنفاً.

المسألة الثالثة: اختلفوا في المال الذي يجوز قتال من قصد أخذه من غيره بغير حق على قولين:

القول الأول: يجوز قتال من قَصَدَ أخذ مال غيره بغير حق؛ سواء كان المال قليلاً أو كثيراً، وهو قول الجماهير، بدليل:

- ١ - حَدِيثُ الْبَابِ، وهو عام لقليل المال وكثيره.
 - ٢ - ظَاهِرُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمُتَقَدِّم: أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ رَجُلٌ يَرِيدُ أَخْذَ مَالِي
 - ٣ - الْقِتَالُ هُنَا لِدَفْعِ مُنْكَرٍ، فَلَا يَفْتَرِقُ الْحَالُ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ، قَالَهُ الْقُرْطُبِيُّ.
 - القول الثاني:** لَا يَجُوزُ الْقِتَالُ عَلَى أَخْذِ الْمَالِ الْقَلِيلِ، وهو قول بعض المَالِكِيَّةِ.
 - لَأَنَّ الْقِتَالَ مِنْ بَابِ دَفْعِ الضَّرَرِ، وَلَا ضَرَرٌ بِأَخْذِ الْمَالِ الْقَلِيلِ، قَالَهُ الْقُرْطُبِيُّ.
 - وَرُدَّ: بِأَنَّ عَمُومَ أَحَادِيثِ الْبَابِ يَرُدُّ عَلَيْهِ.
- المسألة الرابعة: حكى ابن المُنْذِرِ عَنِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ مَنْ أَرَادَ مَالَهُ أَوْ نَفْسَهُ أَوْ حَرِيمَهُ، وَلَمْ يُمْكِنْهُ الدَّفْعُ إِلَّا بِالْقَتْلِ فَلَهُ ذَلِكَ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ قَوْدٌ وَلَا دِيَّةٌ وَلَا كَفَّارَةٌ. لَكِنْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْصِدَ الْقَتْلَ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ.

قَتْلُ الْمُرْتَدِّ

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ^(١).

التخریج:

رواه البُخَارِيُّ.

المسائل:

المسألة الأولى: يجب قتل الرجل الذي بدَّلَ دِينَهُ، بدليل:

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٢٦٥ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٧ ص ٢٠١ .

١ - حَدِيثُ الْبَابِ.

٢ - الإجماع.

المسألة الثانية: اختلفوا في قتل المرأة المُرْتَدَّة على قولين:

القول الأول: تقتل، وهو قول الجُمهُور، بدليل:

١ - كلمة (من) في حَدِيثِ الْبَابِ تُعَمِّمُ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى.

٢ - حَدِيثُ مُعَاذٍ حِينَ بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ أَنَّهُ قَالَ لَهُ: (أَيُّمَا رَجُلٍ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ فَادَّعِهِ، فَإِنْ عَادَ وَإِلَّا فَاضْرِبْ عُنُقَهُ، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ ارْتَدَّتْ عَنِ الْإِسْلَامِ فَادَّعِهَا، فَإِنْ عَادَتْ وَإِلَّا فَاضْرِبْ عُنُقَهَا) وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

٣ - أَخْرَجَ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: (تَقْتُلُ الْمَرْأَةَ الْمُرْتَدَّةَ).

٤ - أَخْرَجَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَالذَّارِقُطْنِيُّ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَتَلَ امْرَأَةً مُرْتَدَّةً فِي خِلَافَتِهِ، وَالصَّحَابَةُ مُتَوَافِرُونَ، وَلَمْ يَنْكَرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَأَخْرَجَ أَيْضاً حَدِيثاً مَرْفُوعاً فِي قَتْلِ الْمَرْأَةِ، وَلَكِنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ.

القول الثاني: لا تقتل، وهو قول الحَنَفِيَّةِ. بدليل:

نَهَى الرَّسُولُ ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ لَمَّا رَأَى امْرَأَةً مَقْتُولَةً، وَقَالَ: (مَا كَانَتْ هَذِهِ لِتُقَاتَلَ) - رَوَاهُ أَحْمَدُ.

وَأَجَابَ الْجُمهُورُ عَنْهُ: بِأَنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا هُوَ عَنْ قَتْلِ الْكَافِرَةِ الْأَصْلِيَّةِ كَمَا وَقَعَ فِي سِيَاقِ قِصَّةِ النَّهْيِ، فَيَكُونُ النَّهْيُ مَخْصُوصاً بِمَا فِيهِمْ مِنَ الْعِلَّةِ، وَهُوَ لَمَّا كَانَتْ لَا تُقَاتَلُ فَالنَّهْيُ عَنْ قَتْلِهَا إِنَّمَا هُوَ لِتَرْكِهَا الْمَقَاتَلَةَ، فَكَانَ ذَلِكَ فِي دِينِ الْكُفَّارِ الْأَصْلِيِّينَ الْمُتَحْزِبِينَ لِلْقِتَالِ، وَبَقِيَ عُمُومُ قَوْلِهِ: (بَدَلْ دِينَهُ)، سَالِماً عَنِ الْمَعَارِضِ، وَأَيَّدَتْهُ الْأَدِلَّةُ الَّتِي سَلَفَتْ.

المسألة الثالثة: اختلفوا في التبديل الوارد بالحديث على قولين:

القول الأول: يشمل من تَنَصَّرَ بَعْدَ أَنْ كَانَ يَهُودِيّاً وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَدْيَانِ الْكُفْرِيَّةِ، سِوَا الْبَلْغِيِّينَ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيَّةِ، بِدَلِيلٍ:

إِطْلَاقُ لَفْظِ (بَدَلْ) فِي حَدِيثِ الْبَابِ.

القول الثاني: تبديل الكفر بعد الإسلام لا غير، وهو قول الحَنَفِيَّة، بدليل:

- ١- إطلاق الحديث متروك اتفاقاً في حقِّ الكافر إذا أسلم، مع تناول الإطلاق له.
- ٢- الكفر مِلَّة واحدة، فالمراد من بَدَّل دِينَ الإسلام بدِّين آخر.
- ٣- أخرج الطَّبْرَانِيُّ من حَدِيث ابن عَبَّاس مرفوعاً: (من خالف دِينَهُ، دِينَ الإسلام، فاضربوا بعنقه). فصرح بدِّين الإسلام.

كتاب الحدود

الْحُدُود: جمع حَدّ. وأصل الحدّ: ما يَحْجُزُ به بين شيئين، فيمنع اختلاطهما. وسميت هذه العقوبات حدوداً لكونها تمنع عن المعاودة.

ويطلق الحدّ على التقدير، وهذه الحدود مقدّرة من الشارع.

ويطلق الحدّ على نفس المعاصي، نحو قوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧].

وعلى فعل فيه شيء مقدّر، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [الطلاق: ١].

باب حد الزاني

● عن عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ:

خُذُوا عَنِّي خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْنُ سَبِيلًا، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ، جَلْدُ مِئَةٍ وَنَفْيُ سَنَةٍ. وَالثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ، جَلْدُ مِئَةٍ وَالرَّجْمُ^(١).

التخريج:

رواه مُسْلِمٌ.

المسائل:

المسألة الأولى: (قد جعل الله لهْن سبيلاً) في حديث الباب:

هو إشارة إلى قوله تعالى: ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥]، بين به أنه قد جعل الله تعالى لهْن السبيل بما ذكره من الحكم.

المسألة الثانية: المراد بالْبِكْرِ عند الفقهاء: الحُرُّ البالغ الذي لم يُجَامِعْ في نكاح صَحِيحٍ.

(١) سُبُلُ السَّلَام ج ٤ ص ٤ وَنَيْلُ الْأَوْطَار ج ٧ ص ٩١.

المسألة الثالثة: قوله (بالبكر) خُرِّجَ مَخْرَجَ الغالب، لا أنه يراد به مفهومه، فإنه يجب على البكر الجلد، سواء كان مع بكر أو ثيب، بدليل:

١ - حَدِيثُ الْبَابِ (بِالْبَكْرِ)، وهو حكم من زنى ببكر.

٢ - قصة العسيف^(١): (عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما: أنَّ رجلاً من الأعراب أتى رسولَ الله ﷺ، فقال: يا رسولَ الله، أنشدك الله إلّا قضيت لي بكتاب الله تعالى، فقال الآخر وهو أفقه منه: نعم فاقض بيننا بكتاب الله وأذن لي، فقال: قل، قال: إنَّ ابني كان عسيفاً على هذا، فزنتُ بامرأته، وإني أخبرتُ أنَّ على ابني الرَّجْمَ، فافتديتُ منه بمائة شاةٍ ووليدةٍ، فسألتُ أهلَ العلم، فأخبروني أنَّ ما على ابني جلدٌ مائةٍ وتغريبٌ عامٌ، وأنَّ على امرأةٍ هذا الرَّجْمَ، فقال رسولُ الله ﷺ: والذي نفسي بيده لأقضينَّ بينكما بكتاب الله، الوليدةُ والعنمُ ردُّ عليك، وعلى ابنك جلدٌ مائةٍ وتغريبٌ عامٌ، واغد يا أنيسُ إلى امرأةٍ هذا، فإن اعترفتْ فارجموها) - مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، واللفظ لمُسْلِمَ.

وهو حكم من زنى بثيب.

المسألة الرابعة: اختلفوا في نفي الزاني البكر سنةً على قولين:

القول الأول: يجب تغريبه عاماً، وأنه من تمام الحد. وإليه ذهب الخلفاء الأربعة ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وزيد بن علي وابن أبي ليلى والثوري، وأدعي فيه الإجماع، بدليل:

١ - حَدِيثُ الْبَابِ (ونفي سنة).

٢ - حَدِيثُ الْعَسِيفِ الْمُتَقَدِّمِ.

القول الثاني: لا يجب التغريب، وهو قول الحنفية والهادوية والقاسمية، واستدل الحنفية بما يأتي:

١ - لم يذكر في آية النور، فالتغريب زيادة على النص، وهو ثابت بخبر الواحد، فلا يعمل به، لأنه يكون ناسخاً.

(١) العسيف: كالأجير، وزناً ومعنى. / شُبِّلَ السَّلامُ ج ٤ ص ٣.

وأُجيب بما يأتي:

أ- إن الحديث مشهور لكثرة طرقه وكثرة من عمل به من الصَّحَابَةِ، وقد عملت الحَنَفِيَّةُ بمثله، بل بدونه، كنقض الوُضوء من القَهْقَهَةِ، وجواز الوُضوء بالنَّيِّذِ، وغير ذلك مما هو زيادة على ما في القرآن وهذا منه.

ب- قال ابن المُنْذِر: أقسم النَّبِيُّ ﷺ في قصة العَسِيف: أنه يقضي بكتاب الله ثم قال: إن عليه جلد مئة وتغريب عام، وهو المبين لكتاب الله.

ج- خطب عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالتغريب على رؤوس المنابر.

٢- كأن الطَّحَاوِيَّ لما رأى ضَعْفَ جواب الحَنَفِيَّةِ لهذا أجاب عنهم بأن: حَدِيثَ التغريب منسوخ بِحَدِيث: (إن زنت أمة أحكم فليجلدها، ثم قال في الثالثة: فليبعها)، والبيع يفوت التغريب، قال: وإذا سقطت عن الأمة سقطت عن الحُرَّةِ لأنها في معناها، ويتأكد بِحَدِيث: (لا تسافر المرأة إلا مع ذي مَحْرَمٍ)، قال: وإذا انتفى عن النساء انتفى عن الرجال. اهـ.

وأُجيب بما يأتي:

أ- فيه ضعف، لأنه مبني على أن العام إذا خص لم يبقَ دليلاً، وهو ضعيف كما عرف في الأصول.

ب- الأمة خُصِّصَتْ من حكم التغريب، وكان الحديث عاماً في حكمه للذكر والأنثى، والأمة والعبد، فخصت منه الأمة، وبقي ما عداها داخلاً تحت الحكم.

٣- واستدل الهَادَوِيَّةُ بما ذكره المَهْدِيَّ في البَحْر من قوله:

(قلت: التغريب عقوبة لا حَدٌّ، لقول عَلِيٍّ: «جلد مئة، وحبس سنة»).

ولنفي عُمَرُ في الخمر، ولم يُنْكَرْ، ثم قال: «لا أنفي بعدها أحداً»، والحدود لا تسقط)، انتهى.

وأُجيب بما يأتي:

أ- كلام عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُؤَيَّد لما قاله الجماهير، فإنه جعل الحبس عوضاً عن التغريب، فهو

نوع منه.

ب- نفي عُمَرُ في الخمر اجتهد منه زيادةً في العقوبة، ثم ظهر له أن لا ينفي أحداً باجتهاده، والنفي بالزنا بالنص، ويُروى عن عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

المسألة الخامسة: اختلفوا في تغريب المرأة الزانية البكر على قولين:

القول الأول: تُغَرَّب، وهو قول الشافعي، بدليل:

حديث الباب.

القول الثاني: لا تُغَرَّب، وهو قول مالك والأوزاعي، وهو مروي عن عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قالوا:

أ- لأنها عورة.

ب- في نفيها تضييع لها وتعريض للفتنة، ولهذا نهيت عن السفر مع غير المحرم.

وأجيب: بأنه قد شرط من قال بالتغريب أن تكون مع محرمها، وأجرته تكون:

أ- منها، إذ وجبت بجنائيتها.

ب- وقيل: في بيت المال، كأجرة الجَلَاد.

المسألة السادسة: قالوا في مسافة التغريب:

أقلها: مسافة القصر، لتحصل الغربة.

وقد غرَّب عُمَرُ من المَدِينَةِ إلى الشَّام.

وغرَّب عُثْمَانُ إلى مِصْر.

وغرَّب ابنُ عُمَرَ أُمَّتَهُ إلى فَدَكٍ.

ومن كان غريباً لا وطن له غرَّب إلى غير البلد التي واقع فيها المعصية.

المسألة السابعة: المراد بالثَّيِّب: من قد وُطِئ في نكاح صَحِيح، وهو حر بَالِغ عاقل،

والمرأة مثله.

المسألة الثامنة: اختلفوا في حكم الثَّيِّب على أقوال:

القول الأول: الجمع بين الجلد والرجم، وهو قول عَلِيٍّ، قال الحَازِمِيُّ: وذهب إلى هذا

أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَدَاوُدُ وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْهَادَوِيَّةِ، بِدَلِيلٍ:

١- حَدِيثُ الْبَابِ: (جَلَدُ مِئَةِ الرَّجْمِ).

٢- مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: (أَنَّهُ - أَيُّ: عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - جَلَدُ شُرَاحَةِ يَوْمِ الْخَمِيسِ، وَرَجَمَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَقَالَ: جَلَدْتُهَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَرَجَمْتُهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ).

قَالَ الشَّعْبِيُّ: قِيلَ لِعَلِيِّ: جَمَعْتَ بَيْنَ حَدِيثَيْنِ، فَأُجَابَ بِمَا ذَكَرَ.

القول الثاني: الرَّجْمُ فَقَطْ، وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْجَلْدِ وَالرَّجْمِ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالْحَنَفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَجُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ وَمُرَوِّئٍ عَنْ أَحْمَدَ. قَالُوا:

أ- حَدِيثُ عِبَادَةَ - أَيُّ: حَدِيثُ الْبَابِ - مَنْسُوخٌ بِقِصَّةِ مَا عَزَّ وَالْعَامِدِيَّةِ وَالْيَهُودِيَّةِ، فَإِنَّهُ رَجَمَهُمْ، وَلَمْ يُرَوْ أَنَّهُ جَلَدَهُمْ، وَحَدِيثُ عِبَادَةَ مُتَقَدِّمٌ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَدَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى أَنَّ الْجَلْدَ ثَابِتٌ عَلَى الْبُكَرِ سَاقِطٌ عَنِ الثِّيْبِ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي قِصَّةِ مَا عَزَّ وَمَنْ ذَكَرَ مَعَهُ عَلَى تَقْدِيرِ تَأْخِرِهَا تَصْرِيحٌ بِسُقُوطِ الْجَلْدِ عَنِ الْمَرْجُومِ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ تَرَكَ رِوَايَتَهُ لَوْضُوحِهِ، وَلَكُونِهِ الْأَصْلَ.

وَقَدْ احْتَجَّ الشَّافِعِيُّ بِنَظِيرِ هَذَا حِينَ عَوَّضَ فِي إِجْبَابِ الْعُمَرَةَ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ مَنْ سَأَلَهُ أَنْ يَحْجَّ عَنْ أَبِيهِ وَلَمْ يَذْكُرِ الْعُمَرَةَ، فَأُجَابَ بِأَنَّ السَّكُوتَ عَنْ ذَلِكَ لَا يَدُلُّ عَلَى سَقُوطِهِ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ: إِنْ جَلَدَ مِنْ ذَكَرَ مِنَ الْخَمْسَةِ الَّذِينَ رَجَمَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ لَوْ وَقَعَ مَعَ كَثْرَةِ مَنْ يَحْضُرُ عَذَابُهَا مِنْ طَوَائِفِ الْمُؤْمِنِينَ يَبْعَدُ أَنَّهُ لَا يَرُويهِ أَحَدٌ مِنْ حُضُرٍ. فَعَدَمُ إِثْبَاتِهِ فِي رِوَايَةِ مِنَ الرِّوَايَاتِ مَعَ تَنَوُّعِهَا وَاخْتِلَافِ أَلْفَاظِهَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ الْجَلْدُ، فَيَقْوَى مَعَهُ الظَّنُّ بِعَدَمِ وَجُوبِهِ.

ب- فَعَلَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْجَلْدِ وَالرَّجْمِ، ظَاهِرٌ أَنَّهُ اجْتِهَادٌ مِنْهُ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ، لِقَوْلِهِ: (جَلَدْتُهَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَرَجَمْتُهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)، فَلَا يَتِمُّ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ تَوْقِيفٌ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ فِي قَوْلِهِ (بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) مَا يَشْعُرُ بِأَنَّهُ تَوْقِيفٌ.

القول الثالث: التوقف، وإليه ذهب الصَّنْعَانِي قال:

قلت: ولا يخفى قوة دلالة حَدِيثِ عُبَادَةَ عَلَى إِبْطَالِ جلدِ الشَّيْبِ ثم رجمه، ولا يخفى ظهور أنه ﷺ لم يجلد من رجمه، فأنا أتوقف في الحكم حتى يفتح الله، وهو خير الفاتحين. وكنت قد جزمْتُ في مَنَحَةِ الْغَفَّارِ بقوة القول بالجمع بين الْجَلْدِ وَالرَّجْمِ، ثم حصل لي التوقف هنا.

التَحْنُثُ

● عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُخَنَّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ. وقال: أخرجوهم من بُيُوتِكُمْ^(١).

التخريج:

رواه البُخَارِيُّ.

المفردات:

الْمُخَنَّثِينَ: جمع مُخَنَّث، اسم مفعول، أو اسم فاعل، رُويَ بهما.

المسائل:

المسألة الأولى: اللعن منه ﷺ عَلَى مُرْتَكِبِ المعصية دَالٌّ عَلَى كِبَرِهَا، وهو يحتمل الخبر والإنشاء.

المسألة الثانية: الْمُخَنَّثُ مِنَ الرِّجَالِ: هو من تشبه بالنساء في حركاته وكلامه وغير ذَلِكَ من الأمور الْمُخْتَصَّةِ بالنساء، والمراد من تَخَلَّقَ بِذَلِكَ، لا من كان ذَلِكَ من خِلْقَتِهِ وَجِبَلَّتِهِ.

وَالْمُتَرَجِّلَاتُ مِنَ النِّسَاءِ: المتشبهات بالرجال.

هَكَذَا ورد تفسيره في حَدِيثِ آخَرَ، أخرجهُ أَبُو داود.

المسألة الثالثة: اختلفوا في دلالة اللعن في حَدِيثِ البابِ عَلَى قولين:

القول الأول: يَدُلُّ اللعن عَلَى تحريم تشبه الرجال بالنساء، وبالعكس.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٤ ص ١٤ وَنَبِيلُ الْأَوْطَارِ ج ٦ ص ٢٠٥.

القول الثاني: لا يَدُلُّ اللعن على التحريم، بدليل:

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْذَنُ فِي الْمُحَنَّثِينَ بِالْدُخُولِ عَلَى النِّسَاءِ، وَإِنَّمَا نَفَىٰ مِنْ سَمْعِ عَنْهُ وَصَفَ الْمَرْأَةَ بِمَا لَا يَفْطِنُ لَهُ إِلَّا مَنْ كَانَ لَهُ إِزْبَةٌ، فَهُوَ لِأَجْلِ تَتَبُعِ أَوْصَافِ الْأَجْنِبَةِ. وَأَجَابَ الصَّنْعَانِيُّ عَلَىٰ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: قُلْتُ: يَحْتَمِلُ أَنَّ مَنْ أَدْنَىٰ لَهُ كَانَ ذَلِكَ صِفَةً لَهُ خِلْقَةً لَا تَخْلُقُ.

المسألة الرابعة: يُنْفَىٰ الْمُحَنَّثُ، بدليل:

١ - حَدِيثُ الْبَابِ.

٢ - حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: (أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمُحَنَّثٍ قَدْ خَضَبَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ بِالْحِنَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا بَالُ هَذَا؟ قَالُوا: يَتَشَبَّهُ بِالنِّسَاءِ، فَأَمَرَ بِهِ، فَنفىٰ إِلَى النَّقِيعِ (بِالنُّونِ): فَقِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تَقْتُلُهُ؟ فَقَالَ: إِنِّي نَهَيْتُ أَنْ أَقْتَلَ الْمُصَلِّينَ) - رواه أبو داود.

٣ - (أَخْرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فُلَانَةً، وَأَخْرَجَ عُمَرَ فُلَانًا) - رواه أَحْمَدُ وَابْنُ خَارِيزٍ.

٤ - حَدِيثُ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْرَجَ الْخَنِثَ) - أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ.

٥ - (أَخْرَجَ أَبُو بَكْرٍ مُحَنَّثًا، وَأَخْرَجَ عُمَرَ وَاحِدًا أَيْضًا) - رواه الْبَيْهَقِيُّ.

دفع الحدود

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

ادْفَعُوا الْحُدُودَ مَا وَجَدْتُمْ لَهَا مَدْفَعًا^(١).

التخریج:

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِلَفْظٍ: (ادْرَوْوا الْحُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ)، وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضًا.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٤ ص ١٥ وَنَبِيلُ الْأَوْطَارِ ج ٧ ص ١١٠.

ورواه البيهقي عن علي بن أبي طالب عليه السلام من قوله بلفظ: (ادروا الحدود بالشبهات). وذكر ابن حجر في التلخيص عن علي بن أبي طالب عليه السلام مرفوعاً وتماه: (ولا ينبغي للإمام أن يعطل الحدود) قال: وفيه المختار بن نافع، وهو منكر الحديث، قاله البخاري. إلا أنه ساق ابن حجر في التلخيص عدة روايات موقوفة صحح بعضها، وهي تُعاضد المرفوع، وتدل على أن له أصلاً في الجملة.

المسائل:

يُدْفَعُ الْحَدُّ بِالشُّبُهَاتِ التي يجوز وقوعها، كدعوى الإكراه، أو أنها أُتيت المرأة وهي نائمة، فيقبل قولها، ويدفع عنها الحد، ولا تُكَلَّفُ البينة على ما زعمته، بدليل:

١ - حديث الباب.

٢ - أخرج البيهقي وعبد الرزاق عن عمر: أنه عذر رجلاً زنى في الشام، وادعى الجهل بتحريم الزنا.

٣ - وكذا روي عن عمر وعن عثمان: أنها عذرا جارية زنت، وهي أعجمية، وادّعت أنها لم تعلم التحريم.

الاستتار

● عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ:

اجْتَنِبُوا هَذِهِ الْقَاذوراتِ التي نهى الله تعالى عنها، فَمَنْ أَلَمَّ بِهَا فَلْيَسْتَتِرْ بِسِتْرِ اللَّهِ، وَلْيَتُبْ إِلَى اللَّهِ، فَإِنَّهُ مَنْ يُبَدِّ لَنَا صَفْحَتَهُ نُقِمْ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (١).

التخريج:

رواه الحاكم، وقال: على شرطها.

وهو في الموطأ من مراسيل زيد بن أسلم.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٤ ص ١٥ .

قال ابن عبد البر: لا أعلم هذا الحديث - أي: حديث مُوطأ مَالِك - أُسند بوجه من الوجوه.

أما حديث الحاكم فهو مُسند، مع أنه قال إمام الحرمَين في النّهاية: إنه صحيح مُتَّفَق على صحته. قال ابن الصّلاح: وهذا مما يتعجب منه العارف بالحديث، وله أشباه لذلك كثيرة، أوقعه فيها أطراحه صناعة الحديث التي يفتقر إليها كل فقيه وعالم.

المفردات:

القاذورات: جمع قاذورة، والمراد بها الفعل القبيح والقول السيء مما نهى الله تعالى عنه. أبدى صفحته: المراد به هنا حقيقة أمره.

المسائل:

المسألة الأولى: الحديث دليل على أنه يجب على من أَلَمَّ بمعصية أن يستتر، ولا يفضح نفسه بالإقرار، ويبادر إلى التوبة.

المسألة الثانية: إن أبدى صفحته للإمام وجب على الإمام إقامة الحدّ، بدليل:

١ - حديث الباب.

٢ - ما أخرجه أبو داود مرفوعاً: (تَعَاَفُوا الحُدُودَ فيما بينكم، فما بلغني من حدٍّ فقد وَجِبَ).

باب حد القذف

القذف لغة: الرمي بالشيء.

وشرعاً: الرمي بوطء، يوجب الحدّ على المذدوف.

● عن عائشة رضي الله عنها قالت: لما نزل عُذْرِي قام رسول الله ﷺ على المنبر، فذكر ذلك، وتلا القرآن، فلما نزل أَمَرَ بِرَجُلَيْنِ وامرأةٍ، فَضَرَبُوا الحَدَّ^(١).

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٤ ص ١٥ وَنِيلَ الْأُطَارِج ٦ ص ٣٠١.

التخريج:

أخرجه أحمد والأربعة، وأشار إليه البخاري.

المفردات:

نَزَلَ عُذْرِي: بَرَأَتِي مِمَّا نَسَبَ إِلَيَّ أَهْلُ الْإِفْكِ.

تلا القرآن: أي من قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ...﴾ [النُّور: ١١] إلى آخر ثمان عشرة آية على إحدى الروايات في العدد.

رَجُلَيْنِ: هُمَا حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ وَمِسْطَحٌ.

وامرأة: هِيَ حَمْنَةُ بِنْتُ جَحْشٍ.

المسائل:

المسألة الأولى: حَدَّ الْقَذْفِ ثَابِتٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَمَنْ أَدْلَتْهُ:

١ - قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ...﴾ [النُّور: ٤].

٢ - حَدِيثُ الْبَابِ.

٣ - الْإِجْمَاعُ.

المسألة الثانية: أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ حَدَّ ثَمَانُونَ جَلْدَةً، بِدَلِيلٍ:

نَصِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

المسألة الثالثة: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتِ الْقَذْفُ لِعَائِشَةَ إِلَّا مِنْ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورِينَ، فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمُ الْحَدَّ.

المسألة الرابعة: ثَبَتَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي بَنْ سَلُولٍ هُوَ الَّذِي تَوَلَّى كِبَرَ الْإِفْكِ، لَكِنْ اخْتَلَفُوا فِي إِقَامَةِ الرَّسُولِ ﷺ الْحَدَّ عَلَيْهِ عَلَى قَوْلَيْنِ:

القول الأول: لَمْ يُقِمَّ عَلَيْهِ الْحَدَّ. وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ، وَعَدَّ أَعْذَاراً فِي تَرْكِهِ ﷺ لِحَدِّهِ.

القول الثاني: أُقيم عليه الحدّ. وهو الذي أخرج به الحاكيم في الإكليل.

أما قول الماوردي: إنه ﷺ لم يجلد أحداً من القذفة لعائشة، وعلله: بأن الحدّ إنما يثبت ببينة أو إقرار.

فقد ردّ قوله: بأنه ثبت ما يوجب به نص القرآن، وحدّ القاذف يثبت بعدم ثبوت ما قذف به، ولا يحتاج في إثباته إلى بينة.

قال الصنعاني: قلت: ولا يخفى أن القرآن لم يعين أحداً من القذفة، وكأنه يريد ما ثبت في تفسير الآيات. فإنه ثبت أن الذي تولى كبره عبد الله بن أبي بن سلول، وأن مسطحاً من القذفة، وهو المراد بنزول قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى...﴾ [النور: ٢٢] الآية.

باب حد السرقة

● عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ:

لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا^(١).

التخریج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَالْفُظْ لِمُسْلِمٍ.

ولفظ البخاري: تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا.

● عن عائشة رضي الله عنها: اقطعوا في رُبْعِ دِينَارٍ، وَلَا تَقْطَعُوا فِيهَا هُوَ أَذْنَى مِنْ

ذَلِكَ^(٢).

التخریج:

رواه أحمد.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٤ ص ١٨ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٧ ص ١٣١ .

(٢) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٤ ص ١٨ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٧ ص ١٣١ .

المسائل:

المسألة الأولى: إيجاب حد السرقة ثابت في:

١ - القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨].

٢ - والسُّنَّة: في أحاديث كثيرة، منها حَدِيثُ الباب.

المسألة الثانية: اختلفوا في اشتراط النَّصَابِ في القطع على قولين:

القول الأول: يشترط النَّصَابُ، وهو قول الْجُمْهُورِ من السَّلَفِ والخَلَفِ ومنهم الخلفاء الأربعة، بدليل:

هذه الأحاديث الثابتة.

القول الثاني: لا يشترط، فيقطع في القليل والكثير، وهو قول الحسن والظاهرية والخوارج، بدليل:

١ - إطلاق الآية ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ...﴾ [المائدة: ٣٨].

وأجيب: بأن الآية مطلقة في جنس المَسْرُوقِ وقدره، والحديث بيان لها.

٢ - ما أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال رضي الله عنه: (لعن الله السارق، يسرق البيضة فتقطع يده، ويسرق الحبل فتقطع يده).

وأجيب: بأن المراد من حديث البيضة غير القطع بسرقتها، بل الإخبار بتحقيق شأن السارق وخسارة ما ربحه من السرقة، وهو أنه إذا تعاطى هذه الأشياء الحقةرة وصار ذلك خُلُقاً له جرّاه على سرقة ما هو أكثر من ذلك مما يبلغ قدره ما يقطع به. فليحذر هذا القليل قبل أن تملكه العادة، فيتعاطى سرقة ما هو أكثر من ذلك، ذكر هذا الخطابي، وسبقه ابن قتيبة إليه.

قال الصنعاني: ونظيره:

حديث: (من بنى لله مسجداً ولو كمفحص قطاة^(١)).

(١) مَفْحَصُ الْقَطَاة: محلها ومبيضها الذي فحصته وكشفتة. بزنة مَذْهَب. / هامش سُبُل السَّلام، والمصباح المنير، مادة (فحصت).

وَحَدِيث: (تَصَدَّقِي وَلَوْ بِظُلْفٍ^(١) مُحْرَق).

ومن المعلوم أن مَفْحَصَ الْقَطَاة لَا يَصِحُّ تَسْبِيلُهُ، وَلَا التَّصَدَّقُ بِالظُّلْفِ لِعَدَمِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِمَا. فَمَا قَصَدُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا الْمَبَالِغَةَ فِي التَّرْهِيْبِ.

المسألة الثالثة: اختلف الجُمهُوْرُ فِي قَدْرِ النَّصَابِ بَعْدَ اشْتِرَاطِهِمْ لَهُ عَلَى أَقْوَالٍ بَلَّغَتْ عَشْرِينَ قَوْلًا، وَالَّذِي قَامَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ مِنْهَا قَوْلَانِ:

القول الأول: النَّصَابُ الَّذِي تَقْطَعُ بِهِ رُبْعَ دِينَارٍ مِنَ الذَّهَبِ وَثَلَاثَةَ دِرَاهِمٍ مِنَ الْفِضَّةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ فُقَهَاءِ الْحِجَازِ وَالشَّافِعِيِّ، بِدَلِيلٍ:

١ - حَدِيثُ الْبَابِ وَهُوَ بَيَانٌ لِمَطْلُوقِ الْآيَةِ وَهُوَ نَصٌّ فِي رُبْعِ الدِّينَارِ.

٢ - حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ فِي مِجَنٍّ^(٢)، قِيَمَتُهُ ثَلَاثَةُ دِرَاهِمٍ) - مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

قَالُوا: وَالثَّلَاثَةُ الدِّرَاهِمُ قِيَمَتُهَا رُبْعُ دِينَارٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ الثَّلَاثَةُ الدِّرَاهِمُ إِذَا لَمْ تَكُنْ قِيَمَتُهَا رُبْعَ دِينَارٍ لَمْ تَوْجِبِ الْقَطْعَ، وَاحْتِجَ لَهُ أَيْضًا بِمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَنَّهُ أَتَى عُثْمَانَ سَارِقٌ سَرَقَ أُتْرُجَةً، قَوِّمَتْ بِثَلَاثَةِ دِرَاهِمٍ مِنْ حِسَابِ الدِّينَارِ بَاثْنِي عَشَرَ فَقَطَعَ.

وَأَخْرَجَ أَيْضًا: أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَطَعَ فِي رُبْعِ دِينَارٍ كَانَتْ قِيَمَتُهُ دَرَاهِمِينَ وَنِصْفًا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: رُبْعُ الدِّينَارِ مُوَافِقُ الثَّلَاثَةِ الدِّرَاهِمِ، وَذَلِكَ أَنَّ الصَّرْفَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اثْنَا عَشَرَ دِرْهَمًا بِدِينَارٍ وَكَانَ كَذَلِكَ بَعْدَهُ، وَلِهَذَا قَوِّمَتْ الدِّيَّةُ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا مِنَ الْوَرَقِ وَأَلْفَ دِينَارٍ مِنَ الذَّهَبِ.

القول الثاني: لَا يُوجِبُ الْقَطْعُ إِلَّا سَرَقَةُ عَشْرَةِ دِرَاهِمٍ، وَلَا يُجِبُ فِي أَقَلِّ مِنْ ذَلِكَ. وَهُوَ قَوْلُ الْهَادَوِيَّةِ وَأَكْثَرِ فُقَهَاءِ الْعِرَاقِ وَقَطَعَ بِهِ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، لَمَّا يَأْتِي:

(١) الظُّلْفُ: لِلْبَقَرِ وَالْغَنَمِ كَالْحَافِرِ لِلْفَرَسِ وَالْخَفِّ لِلْبَعِيرِ. / هَامِشٌ سُئِلَ السَّلَامُ.

(٢) الْمِجَنُّ: الثُّرْسُ، مِفْعَلٌ مِنَ الْاجْتِنَانِ وَهُوَ الْاسْتِتَارُ وَالْإِخْتِفَاءُ، وَكَسَرَتْ مِيمُهُ، لِأَنَّهُ آلَةٌ فِي الْاسْتِتَارِ. / سُئِلَ السَّلَامُ ج ٤ ص ٢٠.

أولاً: ما ثبت في الصَّحِيحَيْنِ من حَدِيثِ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَطَعَ فِي مِجَنٍّ.

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ وَالطَّحَاوِيُّ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْحَاقَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ كَانَ ثَمَنُ الْمِجَنِّ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَشْرَةَ دِرَاهِمٍ.

وَرَوَى أَيْضاً مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ مِنْ حَدِيثِ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مِثْلَهُ. وَقَالُوا: وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ قِيَمَةَ الْمِجَنِّ ثَلَاثَةُ دِرَاهِمٍ، لَكِنْ هَذِهِ الرَّوَايَةُ قَدْ عَارَضَتْ رِوَايَةَ الصَّحِيحَيْنِ. وَأُورِدَ الصَّنْعَانِيُّ عَلَيْهِ:

١- أَنَّ الرِّوَايَاتِ اضْطَرَبَتْ فِي قَدْرِ قِيَمَةِ الْمِجَنِّ مِنْ ثَلَاثَةِ دِرَاهِمٍ أَوْ عَشْرَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا وَرَدَ فِي قِيَمَتِهِ.

وَرِوَايَةُ: رُبْعُ دِينَارٍ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ، وَكَذَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ الَّذِي فِيهِ: أَنَّ قِيَمَتَهُ ثَلَاثَةُ دِرَاهِمٍ، لَا تَقَاوِمُهَا بَاقِي الْأَحَادِيثِ الْمُخَالَفَةِ لَهَا سِنْدًا، لَمَّا فِيهَا مِنَ الْاضْطِرَابِ.

٢- رِوَايَةُ التَّقْدِيرِ لِقِيَمَةِ الْمِجَنِّ بِالْعَشْرَةِ جَاءَتْ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْحَاقَ، وَمِنْ طَرِيقِ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ وَفِيهَا كَلَامٌ مَعْرُوفٌ، وَإِنْ كُنَّا لَا نَرَى الْقَدْحَ فِي ابْنِ إِسْحَاقَ، إِنَّمَا ذَكَرُوهُ كَمَا قَرَرْنَا فِي مَوَاضِعٍ أُخَرَ.

ثَانِيًا: الْوَاجِبُ الْاِحْتِيَاظُ فِيمَا يَسْتَبَاحُ بِهِ الْعَضْوُ الْمَحْرَمُ قَطْعُهُ إِلَّا بِحَقِّهِ، فَيَجِبُ الْأَخْذُ بِالْمُتَبَيِّنِّ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ.

وَحُجَّةٌ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ كَمَا قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ هِيَ:

أَنَّ الْيَدَ مُحَرَّمَةً بِالْإِجْمَاعِ فَلَا تَسْتَبَاحُ إِلَّا بِمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ، وَالْعَشْرَةُ مُتَّفَقٌ عَلَى الْقَطْعِ بِهَا عِنْدَ الْجَمِيعِ، فَيَتَمَسَّكُ بِهِ مَا لَمْ يَقَعْ الْإِتْفَاقُ عَلَى دُونِ ذَلِكَ.

وَرَدَّ الصَّنْعَانِيُّ: بِأَنَّ الْاِحْتِيَاظَ بَعْدَ ثَبُوتِ الدَّلِيلِ يَكُونُ فِي اتِّبَاعِ الدَّلِيلِ، لَا فِي مَا عَدَاهُ.

المسألة الرابعة: اختلف القائلون بشرطية النَّصَاب فيما يقدَّر به غير الذَّهَب والفضة على أقوال:

القول الأول: يقوم بالدرهم لا برُّبُع الدِّينَار. يعني إذا اختلف صَرْفُهَا، مثل أن يكون رُبُع دِينَار صرف درهمين مثلاً. وهو قول مَالِك في المشهور، وبه قال أَحْمَد.

القول الثاني: الأصل في تقويم الأشياء هو الذَّهَب، وهو قول الشَّافِعِيِّ. وبه قال: أبو ثور والأَوْزَاعِيُّ ودَاوُد.

لأنه الأصل في جَوَاهِر الأرض كلها.

قال الخطَّابِيُّ: وَلِذَلِكَ فَإِنَّ الصَّكَكَ الْقَدِيمَةَ كَانَ يَكْتَبُ فِيهَا عَشْرَةُ دِرَاهِمٍ وَزَنَ سَبْعَةَ مِثْقَالٍ، فَعَرَفَتْ الدِّرَاهِمُ بِالذَّنَانِيرِ وَحَصَرَتْ بِهَا.

حتى قال الشَّافِعِيُّ: إِنَّ الثَّلَاثَةَ الدِّرَاهِمِ إِذَا لَمْ تَكُنْ قِيمَتُهَا رُبُعُ دِينَارٍ لَمْ تَوْجِبِ الْقَطْعَ كَمَا قَدَمْنَاهُ.

قال الصَّنْعَانِيُّ: وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ تَفَرَّعَا عَنِ الدَّلِيلِ كَمَا عَرَفْتَ، وَفِي الْبَابِ أَقْوَالٌ كَمَا قَدَمْنَا لَمْ يَنْهَضْ لَهَا دَلِيلٌ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى شُغْلِ الْأَوْرَاقِ وَالْأَوْقَاتِ بِالْقَالِ وَالْقِيلِ.

الشفاعة في الخلود

● عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟ ثُمَّ قَامَ فَخَطَبَ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنْهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ^(١).

التخريج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٤ ص ٢٠ وَنَبِيل الْأَوْطَار ج ٧ ص ١١٣ وَانْظُرْ أَيْضاً ص ١٣٨ وَ ١٤٣.

المسائل:

المسألة الأولى: الخطاب في قوله (أَتَشْفَعُ؟) لأَسَامَةَ بن زَيْدٍ كما يُدَلُّ له ما في الْبُخَارِيِّ:
 إِنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّتْهُمْ الْمَرْأَةُ الْمَحْزُومِيَّةُ الَّتِي سَرَقَتْ، قَالُوا: مَنْ يَكَلِّمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ،
 وَمَنْ يَجْتَرِيءُ عَلَيْهِ إِلَّا أَسَامَةُ حُبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَتَشْفَعُ...
 الْحَدِيثُ.

المسألة الثانية: الاستفهام في (تشفع؟) استفهام إنكار.

وكانه قد سبق علم أَسَامَةَ بأنه لا شفاععة في حَدِّ.

المسألة الثالثة: النهي عن الشفاععة في الْحُدُودِ ثَابِتٌ:

بَحْدِيثِ الْبَابِ وَبِمَا يَأْتِي مِنَ الْأَحَادِيثِ الْآتِيَةِ. وَتَرْجَمُ لَهُ الْبُخَارِيُّ بَابَ (كِرَاهِيَةِ
 الشَّفَاعَةِ فِي الْحَدِّ إِذَا رَفَعَ إِلَى السُّلْطَانِ).

المسألة الرابعة: تحريم الشفاععة مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا كَانَ بَعْدَ الرَّفْعِ إِلَى الْإِمَامِ، فَإِذَا بَلَغَتْ الْإِمَامَ
 وَجِبَ عَلَيْهِ إِقَامَةُ الْحَدِّ. وَادْعَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ، وَمِثْلُهُ فِي الْبَحْرِ، وَالْدَلِيلُ
 عَلَى ذَلِكَ مَا يَأْتِي:

١- قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَسَامَةَ لَمَّا تَشَفَّعَ: (لَا تَشْفَعُ فِي حَدِّ، فَإِنَّ الْحُدُودَ إِذَا انْتَهَتْ إِلَيَّ
 فَلَيْسَتْ بِمَتْرُوكَةٍ).

٢- أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ يَرْفَعُهُ: (تَعَاوَوْا
 الْحُدُودَ فِيمَا بَيْنَكُمْ، فَمَا بَلَغَنِي مِنْ حَدِّ فَقَدْ وَجِبَ)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

٣- أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 يَقُولُ: مَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ فِي أَمْرِهِ)، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي
 شَيْبَةَ مِنْ وَجْهِ أَصَحِّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَوْقُوفًا.

وَفِي الطَّبْرَانِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا بَلْفِظٍ: (فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ فِي مُلْكِهِ).

٤- وَأَخْرَجَ الدَّارَقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ الزُّبَيْرِ مَوْصُولًا بَلْفِظٍ: (اشْفَعُوا مَا لَمْ يَصِلْ إِلَى
 الْوَالِي، فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الْوَالِي فَعَفَا فَلَا عَفَا لِلَّهِ عَنْهُ).

٥- وأخرج الطَّبْرَانِيُّ عن عُرْوَةَ بن الزُّبَيْر قال: (لقي الزُّبَيْر سارقاً فشفع فيه، ف قيل: حتى يبلغ الإمام، فقال: إذا بلغ الإمام فلعن الله الشافعَ والمشفَّعَ). قيل: وهذا الموقف هو المعتمد.

٦- عن صَفْوَانَ بن أُمَيَّة رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: (لما أُمِرَ بقطع الذي سَرَقَ رداءه، فشفع فيه: هَلَا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ؟) - أخرجه أَحْمَدُ والأربعة، وصَحَّحَهُ ابن الجارود والحاكم.

وهذه الروايات يعضد بعضها الآخر.

المسألة الخامسة: نقل الخطَّابِيُّ عن مَالِك:

أنه فرَّق بين من عُرف بأذية الناس وغيره، فقال: لا يشفع في الأول مطلقاً.

وفي الثاني: تحسن الشفاعة قبل الرفع، لا بعده.

المسألة السادسة: على التفصيل المذكور بين قبل الرفع وبعده، تحمل الأحاديث الواردة في الترغيب في الستر على المُسْلِم، فيكون الستر هو الأفضل قبل الرفع إلى الإمام.

المسألة السابعة: تجوز الشفاعة في التَّعْزِيرَات، لا في الحُدُود، بدليل:

١- حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ إِلَّا فِي الْحُدُودِ) - رواه أَحْمَدُ وأبو داود والنسائي والبيهقي.

٢- الاتفاق على ذلك، وهو ما نقله ابن عبد البر.

باب الشارب

● عن أَنَسِ بن مَالِك رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ، فَجَلَدَهُ بِجَرِيدَتَيْنِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ.

قال - أي: أَنَس - : وفعله أَبُو بَكْرٍ، فلما كَانَ عُمَرُ استشار الناس، فقال عبد الرَّحْمَنِ ابن عَوْفٍ، أَخَفُّ الْحُدُودِ ثَمَانُونَ، فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ ^(١).

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٤ ص ٢٨ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٧ ص ١٤٦.

التخریج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

المفردات:

الخَمْرُ: مصدر خَمَرَ كضرب ونصر، خَمْرًا. وهي مؤنثة وتذكر، ويقال: خَمَرَهُ.

الجَرِيدُ: سَعَفُ النخيل.

المسائل:

المسألة الأولى: في تسمية الخَمَرِ خَمْرًا أقوال:

القول الأول: لأنها تُخَمَّرُ العقل، أي: تستره، فيكون بمعنى اسم الفاعل، أي: الساترة للعقل.

القول الثاني: لأنها تُغَطَّى حتى تشتد، يقال: خَمَرَهُ أي: غَطَّاه، فيكون بمعنى اسم المفعول.

القول الثالث: لأنها تخالط العقل من خَامَرَهُ إذا خالطه، ومنه:

هَنِيئًا مَرِيئًا غَيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ^(١)

أي: مخالط.

القول الرابع: لأنها تُتْرَك حتى تدرك، ومنه اختمر العَجَين، أي: بلغ إدراكه.

القول الخامس: وقيل: مأخوذ من الكل، لاجتماع المعاني هُذِهِ فيها. قال ابن عبد البر: الأوجه كلها موجودة في الخمر، لأنها نزعَتْ حتى أدركت وسكنت، فإذا شُرِبَتْ خالطت العقل حتى تغلب عليه وتغطيه.

المسألة الثانية: اختلفوا في ثبوت الحَدِّ على شارب الخَمَرِ على قولين:

القول الأول: يثبت، بدليل:

حَدِيثُ الْبَابِ: (فَجُلِدَ بِجَرِيدَتَيْنِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ).

(١) هَذَا صدر بيت لكُثَيِّرٍ عَزَّةً، وعجزه: لَعَزَّةٌ من أعراضنا ما استحلَّتْ

وأدَّعي عليه الإجماع.

ورُدَّ على دعوى الإجماع: بأنها غير صحيحة لثبوت القول الآخر.

القول الثاني: لا يجب فيه إلا التَّعْزِير، بدليل:

أن النَّبِيَّ ﷺ لم ينص على حد معين، وإنما ثبت عنه الضرب المطلق.

المسألة الثالثة: اختلفوا هل يتعين الجلد بالجَرِيد؟ على أقوال:

القول الأول: يكون الجلد بالجَرِيد، وهو قول بعض الشَّافِعِيَّة، بدليل:

حَدِيثُ الْبَاب.

القول الثاني: جواز الجلد بالْعُود غير الجَرِيد، وهو الأقرب كما قال الصَّنْعَانِي.

القول الثالث: جواز الاقتصار على الضرب باليدين والنَّعَال.

قال في شَرْحِ مُسْلِمٍ: اجمعوا على الاكتفاء بالجَرِيد والنَّعَال وأطراف الثياب، ثم قال: والأصح جوازه بالسوط.

القول الرابع: قال ابن حَجَر: توسَّط بعض المتأخرين فعين:

السوط للمتمردين، وأطراف الثياب والنَّعَال للضعفاء، ومن عداهم بحسب ما يليق بهم.

المسألة الرابعة: إن سبب استشارة عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هو:

ما أخرجه أبو داود والنَّسَائِي: (أن خالد بن الوليد كتب إلى عُمَرَ: أن الناس قد انهمكوا في الخمر، وتحاقروا العقوبة، قال: وعنده المُهَاجِرُونَ والأَنْصَارُ فسألهم، فأجمعوا على أن يضرب ثمانين).

وأخرج مالك، في الْمُوطَّأ عن ثُور بن يَزِيد: (أن عُمَرَ استشار في الخمر، فقال له عَلِيٌّ بن أبي طالب: نرى أن تجلده ثمانين، فإنه إذا شرب سَكِرَ، وإذا سَكِرَ هَدَى، وإذا هَدَى افترى، فجلد عُمَرَ في الخمر ثمانين).

وهذا الْحَدِيثُ مُعْضَلٌ، ولهذا الأثر عن عَلِيٍّ طُرُق.

وقد أنكره ابن حَزْم، وفي معناه نكارة، لأنه قال: إذا هَدَى افترى، والهاذي لا يُعَدُّ قوله

فَرِيَّةَ لِأَنَّهُ لَا عَمْدَ لَهُ، وَلَا فَرِيَّةَ إِلَّا عَنْ عَمْدٍ.

وقد أخرج عبد الرزاق قال: جاءت الأخبار متواترة عن عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسُنَّ فِي الْخَمْرِ شَيْئًا.

المسألة الخامسة: اختلفوا في عدد الجلدات على قولين:

القول الأول: يجب الحدّ على السكران ثمانين جلدة، وهو قول الهاديّة وأبي حنيفة ومالك والليث وأحد قولي الشافعيّ، بدليل:

١- حَدِيثُ الْبَابِ، وَفِيهِ: أَمَرَهُ ﷺ بِجَلْدِ شَارِبِ الْخَمْرِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ بِجَرِيدَتَيْنِ، وَجَلَدَ عُمَرَ ثَمَانِينَ بَعْدَمَا اسْتَشَارَ الصَّحَابَةَ.

٢- حَدِيثُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَةِ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ: (جَلَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعِينَ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٌ أَرْبَعِينَ، وَجَلَدَ عُمَرُ ثَمَانِينَ، وَكُلُّ سُنَّةٍ، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ) - رواه مُسْلِمٌ.

٣- قِيَامُ الْإِجْمَاعِ عَلَى ذَلِكَ فِي عَهْدِ عُمَرَ، وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ.

القول الثاني: يجب أربعين جلدة. وهو قول داود والمشهور عن الشافعيّ وأحمد وأبي ثور، بدليل:

أ- أَنَّهُ الْمُرَوِيُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَعَلَهُ.

ب- أَنَّهُ الْمُسْتَقَرُّ عَلَيْهِ الْأَمْرُ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَفَعَلَهَا عَلِيٌّ فِي زَمَنِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

قال الصنعانيّ: ومن تتبع ما في الروايات واختلافها علم أن الأحوط الأربعون، ولا يزداد عليها.

اتقاء الوجه

● عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَّقِ الْوَجْهَ^(١).

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٤ ص ٣٢.

التخریج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

المسائل:

المسألة الأولى: لا يحل ضرب الوجه في حَدٍّ ولا غيره، بدليل:

حَدِيثُ الْبَابِ.

المسألة الثانية: لا يضرب المحدود في المَرَأَقِ^(١) والمذاكير، بدليل:

قول عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلْجَلَّادِ: (اضرب في أعضائه، وأعطِ كُلَّ عَضْوٍ حَقَّهُ، وَأَتَّقِ وَجْهَهُ وَمَذَاكِرَهُ) - أخرجه ابن أبي شَيْبَةَ، وأخرجه عبد الرزاق وسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَالبَيْهَقِيُّ مِنْ طُرُقٍ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأما نهى عن المَرَأَقِ والمذاكير، لأنه لا يؤمن عليه مع ضربها.

المسألة الثالثة: اختلفوا في ضرب المحدود في الرأس على أقوال:

القول الأول: لا يضرب فيه، وهو قول جَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، لأنه غير مأمون.

القول الثاني: يجوز ضربه فيه، وهو قول الْهَادَوِيَّةِ وغيرهم، بدليل:

١- قول عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلْجَلَّادِ: اضرب الرأس.

٢- قول أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (اضرب الرأس، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ فِيهِ) - أخرجه ابن أبي شَيْبَةَ،

وفيه ضعف وانقطاع.

القول الثالث: لا يضرب إلا في الرأس، وهو قول مَالِكٍ.

المسألة الرابعة: قالوا في صفة سَوَاطِ الضرب:

أولاً: أن يكون بين الجديد والخلق، بدليل:

١- ما أخرجه مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ مُرْسَلًا: (أَنْ رَجُلًا اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ

بِالزُّنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَدَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِسَوْطٍ. فَأَتَى بِسَوْطٍ مَكْسُورٍ، فَقَالَ: فَوْقَ

(١) مَرَأَقُ الْبَطْنِ: مَارَقٌ مِنْهُ وَلَانَ، جَمْعُ مَرَقٍ، أَوْ لَا وَاحِدَ لَهَا. / الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، مَادَّةُ (رَق).

هَذَا. فَأَتَى بِسَوْطٍ جَدِيدٍ لَمْ تُقَطَّعْ ثَمَرَتُهُ فَقَالَ: بَيْنَ هَذَيْنِ. فَأَتَى بِسَوْطٍ قَدْ لَانَ وَرَكِبَ بِهِ، فَأَمَرَ بِهِ فَجُلِدَ^(١).

فَيَكُونُ بَيْنَ الْجَدِيدِ وَالْخَلْقِ.

٢- مَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (سَوْطُ الْحَدِّ بَيْنَ سَوْطَيْنِ، وَضَرْبُهُ بَيْنَ ضَرْبَتَيْنِ).

ثَانِيًا: أَنْ يَكُونَ وَسْطًا بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، فَلَا يَكُونُ مِنَ الْخَشَبِ الَّتِي تَكْسِرُ الْعِظَمَ وَتَجْرَحُ اللَّحْمَ، وَلَا مِنَ الْأَعْوَادِ الرَّقِيقَةِ الَّتِي لَا تَوْثُرُ فِي الْأَلَمِ.
قَالَ فِي الْبَحْرِ: قَدَّرَ عَرْضَهُ بِإِصْبَعٍ، وَطَوَّلَهُ بِذِرَاعٍ.
قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: السَّوْطُ هُوَ الْمَتَّخَذُ مِنْ سَيُورٍ تَلَوَّى وَتَلَفَّ.

المُسْكِرُ

● عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ^(٢).

التَّخْرِيجُ:

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

المَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: كُلُّ مُسْكِرٍ يُسَمَّى خَمْرًا، بِدَلِيلٍ:

حَدِيثُ الْبَابِ.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: يَحْرَمُ كُلُّ مُسْكِرٍ، وَهُوَ عَامٌ لِكُلِّ مَا كَانَ مِنْ عَصِيرٍ أَوْ نَبِيذٍ، بِدَلِيلٍ:

حَدِيثُ الْبَابِ.

(١) نَبِيلُ الْأَوْطَارِ ج ٧ ص ١٢٠.

(٢) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٤ ص ٣٣ وَنَبِيلُ الْأَوْطَارِ ج ٨ ص ١٨٠.

المسألة الثالثة: اختلفوا في المراد بالمُسْكِر، هل يراد تحريم القدر المُسْكِر، أو تحريم تناوله مطلقاً وإن قلَّ ولم يُسْكِر، إذا كان في ذلك الجنس صلاحية الإسكار؟ على قولين:

القول الأول: يحرم القليل والكثير مما أسكر جنسه. وهو ما ذهب إليه جُمهُور الصَّحَابَةِ وغيرهم وأحمد وإسحاق والشافعي ومالك والهادوية، بدليل:

١- حَدِيثُ الْبَابِ.

٢- حَدِيثُ جَابِرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ) - أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ، وَرَجَّاهُ ثِقَاتٌ.

٣- حَدِيثُ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ أَبِيهِ بَلْفُظٍ: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَلِيلٍ مَا أَسْكَرَ كَثِيرَهُ) - أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَالْدَّارَقُطْنِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ.

٤- حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَمَا أَسْكَرَ مِنْهُ الْفَرْقُ فَمِْلَاءُ الْكَفِّ مِنْهُ حَرَامٌ) - أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ.

٥- وَفِي الْبَابِ رَوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ وَخَوَاتٍ وَسَعِيدٍ وَابْنِ عُمَرَ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، لَا تَحُلُو مِنْ مَقَالٍ فِي أَسَانِيدِهَا، لَكِنَّهَا تَعْتَصِدُ بِمَا سَمِعَتْ.

قَالَ أَبُو مُظَفَّرٍ السَّمْعَانِيُّ: الْأَخْبَارُ فِي ذَلِكَ كَثِيرَةٌ، لَا مَسَاغَ لِأَحَدٍ فِي الْعُدُولِ عَنْهَا.

القول الثاني: يحل دون المُسْكِرِ من غير عصير العنب والرُّطْبِ. وهو ما ذهب إليه الْكُوفِيُّونَ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ وَأَكْثَرُ عُلَمَاءِ الْبَصْرَةِ.

وَتَحْقِيقُ مَذْهَبِ الْحَنْفِيَّةِ قَدْ بَسَطَهُ فِي شَرْحِ الْكَزْ حَيْثُ قَالَ:

(إِنْ أَبَا حَنِيفَةَ قَالَ: الْحَمْرُ هُوَ النَّيِّءُ مِنْ مَاءِ الْعَنْبِ، إِذَا غُلِيَ وَاشْتَدَّ وَقَذِفَ بِالزَّبَدِ، حَرَمَ قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا. وَقَالَ: إِنْ الْغُلْيَانُ مِنْ آيَةِ الشَّدَّةِ، وَكَمَالِهِ بِقَذْفِ الزَّبَدِ وَبِسُكُونِهِ، إِذْ بِهِ يَتَمَيَّزُ الصَّافِي مِنَ الْكَدِرِ.

وَأَحْكَامُ الشَّرْعِ قَطْعِيَّةٌ فَتَنَاطُ بِالنِّهَايَةِ كَالْحُدُودِ وَإِكْفَارِ الْمُسْتَحْلِ وَحَرَمَةِ الْبَيْعِ وَالنَّجَاسَةِ.

وَعِنْدَ صَاحِبِيهِ: إِذَا اشْتَدَّ صَارَ خَمْرًا، وَلَا يَشْتَرِطُ الْقَذْفُ بِالزَّبَدِ، لِأَنَّ الْأَسْمَ يَثْبِتُ بِهِ،

والمعنى المقتضي للتحريم، وهو المؤثر في الفساد وإيقاع العداوة.

وأما:

الطَّلَاء «بكسر الطاء»، وهو العصير من العنب إن طبخ حتى يذهب أقل من ثلثيه.
والسَّكَّر «بفتح السين»، وهو النِّئِيُّ من ماء الرُّطْب، «نقيع التمر الذي لم تمسه النار».
ونقيع الزبيب، وهو النِّئِيُّ من ماء الزبيب.

فالكل حرام إن غلا واشتد. وحرمتها دون الخمر.
والحلal منها أربعة: نبيذ التمر والزبيب إن طَبَخَ أدنى طَبَخٍ وإن اشتد، إذا شرب ما لا يسكر بلا لهو ولا طرب.

والخليطان، وهو أن يخلط ماء التمر وماء الزبيب.
ونبيذ العسل والتين والبرّ والشعير والذرة طبخ أو لا.
والمثلث العنبي. انتهى كلامه ببعض تصرف فيه.
وحُجَّة ما ذهب إليه الكوفيون وأبو حنيفة وموافقهم:

١- أن هذه الأنواع التي لم ينقل تحريمها استدلل لها بأنها لا تدخل تحت مسمى الخمر، فلا تشملها أدلة تحريم الخمر.

٢- قال الطحاوي: في تأويل حديث ابن عمر هذا - حديث الباب -:

قال بعضهم: المراد به ما يقع السكر عنده.

قال: ويؤيده أن القاتل لا يسمى قاتلاً حتى يقتل.

قال: ويُدلّل له حديث ابن عباس يرفعه: (حرمت الخمر قليلها وكثيرها، والسكر من كل شراب) - أخرجه النسائي، ورجاله ثقات.

إلا أنه اختلف في وصله وانقطاعه وفي رفعه ووقفه، على تقدير صحته. فقد قال أحمد وغيره: إن الراجح أن الرواية فيه: والمُسْكِر (بضم الميم وسكون السين)، لا السَّكِر (بضم السين، أو بفتح السين). وعلى تقدير ثبوته فهو حديث فرد لا يقاوم ما عرفت من الأحاديث التي ذكرناها.

وقد سرد لهم في الشرح أدلة من آثار وأحاديث.

وأجيب بما يأتي:

أ- إن الأدلة من الآثار والأحاديث التي سردها لهم في الشرح لا يخلو شيء منها عن قادح، فلا تنتهض على المدعى.

ب- لفظ الخمر قد سمعت أن الحق فيه لغة عمومه لكل مُسكر، كما قاله مجتد الدّين. فقد تناول ما ذكر دليل التحريم.

ج- هناك روايات عن ابن عباس في تحريم الباذق والطلاء، وكذا عن عمر في الطلاء، وغيرهما. وهي آثار تؤيد العمل بالعموم، ومع التعارض فالترجيح للمحرّم على المبيح. وهذه الروايات:

١- أخرج البخاري عن ابن عباس: لما سأله أبو جويرية عن الباذق (وهو بالباء الموحدة والذال المعجمة المفتوحة، وقيل: المكسورة، وهو فارسي مُعَرَّب، أصله باذه، وهو الطلاء)، فقال ابن عباس: سبق مُحَمَّدُ الباذق، ما أسكر فهو حرام، الشراب الحلال الطيب، ليس بعد الحلال الطيب إلا الحرام الخبيث.

٢- وأخرج البيهقي عن ابن عباس: أنه أتاه قوم يسألون عن الطلاء، فقال ابن عباس: وما طلائكم هذا؟ إذا سألتموني فبينوا لي الذي تسألوني عنه. فقالوا: هو العنب يعصر، ثم يطبخ، ثم يجعل في الدنان. قال: وما الدنان؟ قالوا: دنان مُقَيَّرَةٌ^(١). قال: مُزَقَّة؟ قالوا: نعم. قال: يُسكر؟ قالوا: إذا أكثر منه. قال: فكل مُسكر حرام.

٣- وأخرج عنه أيضاً أنه قال في الطلاء: أن النار لا تُحَلَّ شيئاً ولا تُحرّمه.

٤- وأخرج أيضاً عن عائشة في سؤال أبي مُسلم الخولاني قال: يا أم المؤمنين إنهم يشربون شراباً لهم - يعني أهل الشام - يقال له: الطلاء. قالت: صدق الله وبلغ حبي^(٢)، سمعت حبي رسول الله ﷺ يقول: إن أناساً من أمتي يشربون الخمر يسمونها بغير اسمها.

(١) المُقَيَّرَةُ: المَطْلِيَّةُ بالقار، شيء أسود تُطْلَى به السفن والإبل. أو هو الزُّفْتُ، قاله في القاموس، فهو القَطْرَان على التفسير الأول. / هامش سُبل السَّلام.

(٢) الحب: بكسر الحاء هو الحبيب. / هامش سُبل السَّلام.

٥- وأخرج مثله عن أبي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ عن رسول الله ﷺ أنه قال: (لَيْشْرَبَنَّ أَنَاسٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ يَسْمُونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا، وَتَضْرِبَ عَلَى رُؤُوسِهِمُ الْمَعَازِفَ، يَخْسِفُ اللَّهُ بِهِمُ الْأَرْضَ، وَيَجْعَلُ مِنْهُمْ قُرْدَةً وَخَنَازِيرَ).

٦- وأخرج عن عُمَرَ أنه قال: إني وجدت من فُلَانٍ رِيحَ شَرَابٍ، فزعم أنه يشرب الطَّلَاءَ، وإني سائل عما يشرب، فإن كان يُسْكِرُ جلدته، فجلده الحَدَّ تاماً.

٧- وأخرج عن أبي عُبَيْدٍ أنه قال: جاءت في الأشربة آثار كثيرة مُخْتَلِفَةٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، وَكُلُّ لَه تَفْسِيرٌ:

فأولها: الْخَمْرُ، وهي ما غَلَى من عصير العنب. فهذه مما لا اختلاف في تحريمها من المسلمين، إنما الاختلاف في غيرها.

ومنها: السَّكَّرُ، يعني: (بفتحين)، وهو نقيع التمر الذي لم تمسه النار - كما قدمناه - . وفيه: يُرَوَى عن ابن مَسْعُودٍ أنه قال: السَّكَّرُ خمر.

ومنها: البَثْعُ (بكسر الباء الموحدة وسكون المثناة الفوقية)، وهو نبيذ العسل.

ومنها: الجِجَعَةُ (بكسر الجيم)، وهي نبيذ الشعير.

ومنها: المَذْرُ، وهو من الذُّرَّةِ.

جاء تفسير هذه الأربعة عن ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وزاد ابن المُنْذِرِ في الرَّوَايَةِ عنه قال: والخمر من العنب، والسَّكَّرُ من التمر.

ومنها السُّكَّرَكَةُ: يعني (بضم السين المهملة وسكون الكاف وضم الراء فكاف مفتوحة)، عن أبي مُوسَى: أنها من الذُّرَّةِ.

ومنها: الْفَضِيخُ (بالفاء والضاد الْمُعْجَمَةُ والخاء الْمُعْجَمَةُ): ما افتضخ من البُسْرِ من غير أن تمسه نار. وسماه ابن عُمَرَ: الْفَضُوخُ.

قال أبو عُبَيْدٍ: فإن كان مع البُسْرِ تمر فهو الذي يسمي الخليطين. قال أبو عُبَيْدٍ: بعض الْعَرَبِ تسمي الْخَمْرَ بعينها الطَّلَاءَ. قال عُبَيْدُ بْنُ الْأَبْرَصِ:

هِيَ الْخَمْرُ بِالْهَزْلِ تُكْنَى الطَّلَا كَمَا الذَّنْبُ يُكْنَى أبا جَعْدَةَ (١)
قال: وَكَذَلِكَ الْخَمْرُ سُمِّيَ الْبَادِقَ.

المسألة الرابعة: يحرم ما أسكر من أي شيء، وإن لم يكن مشروباً كالخشيشة، بدليل:
١ - أحاديث الباب.

قال ابن حجر: مَنْ قَالَ إِنَّهَا لَا تَسْكُرُ، وَإِنَّمَا تُخَدِّرُ فَهِيَ مَكَابِرَةٌ، فَإِنَّمَا تُحَدِّثُ مَا تُحَدِّثُ
الْخَمْرُ مِنَ الطَّرَبِ وَالنَّشْوَةِ.

قال: وَإِذَا سَلِمَ عَدَمُ الْإِسْكَارِ فَهِيَ مُفْتَرَّةٌ، وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ: (أَنَّهُ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ عَنْ
كُلِّ مُسْكِرٍ وَمُفْتَرٍّ). قَالَ الْخَطَّابِيُّ: الْمُفْتَرُّ كُلُّ شَرَابٍ يورث الفتور والخور في الأعضاء.
٢ - الإجماع على تحريم الخشيشة، حكاه العراقي وابن تيمية، وإن من استحلتها كفر.

المسألة الخامسة: قال ابن تيمية: إن الخشيشة أول ما ظهرت في آخر المئة السادسة من
الهجرة حين ظهرت دولة التتار، وهي من أعظم المنكرات، وهي شر من الخمر من بعض
الوجوه، لأنها تورث نشوة ولذة وطرباً كالخمر. ويصعب الفطام عنها أعظم من الخمر، وقد
أخطأ القائل:

حرموها من غير عقل ونقل وحرام تحريم غير الحرام
قال ابن تيمية: إن الحد في الخشيشة واجب.

قال ابن البيطار: إن الخشيشة وتسمى القنب توجد في مصر، مسكرة جداً إذا تناول
الإنسان منها قدر درهم أو درهمين. وقبائح خصالها كثيرة، وعدّ منها بعض العلماء مئة
وعشرين مضرة دينية ودنيوية.

وقبائح خصالها موجودة في الأفيون، وفيه زيادة مضار. والبنج حرام.

وقال ابن دقيق العيد في الجوزة: إنها مسكرة. ونقله عنه متأخرو علماء الفريقين (٢)،
واعتمدوه.

(١) انظر: ديوان عبيد بن الأبرص ص ٦٢. وسقطت (بالهزل) من سبل السلام.

(٢) أي: الشافعية والمالكية، لأن ابن دقيق العيد فقيه المذهبين. / هامش سبل السلام.

التداوي بالمحرمات

● عن أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيهَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ^(١).

التخريج:

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَأَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ.

● عَنْ وَائِلِ بْنِ حُبْرٍ الْحَضْرَمِيِّ: أَنَّ طَارِقَ بْنَ سُؤَيْدٍ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْخَمْرِ يَصْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ، فَقَالَ: إِنَّهَا لَيْسَتْ بِدَوَاءٍ وَلَكِنَّهَا دَاءٌ ^(٢).

التخريج:

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُمَا.

المسائل:

المسألة الأولى: اختلفوا في التداوي بالخمير على أقوال:

القول الأول: يحرم التداوي بالخمير، وهو قول الشافعي والجُمهُور، بدليل:

حديثي الباب.

ولأنه إذا لم يكن فيه شفاء، فتحريم شربها باقٍ، لا يرفعه تجويز أنه يدفع بها الضرر عن النفس.

القول الثاني: يحرم إلا إذا غَصَّ بلقمة ولم يجد ما يسوغها به إلا الخمر، وهو قول الهادوية، وأدعى في البحر الإجماع على هذا، وفيه خلاف.

القول الثالث: يجوز، وهو قول أبي حنيفة، بدليل:

القياس على شرب البول والدم وسائر النجاسات للتداوي.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٤ ص ٣٦.

(٢) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٤ ص ٣٦ وَنَبِيلُ الْأَوْطَارِ ج ٨ ص ٢١١.

ورُدَّ: بأن القياس باطل، فإن المقيس عليه محرم بالنص المذكور لعمومه لكل محرم.

المسألة الثانية: في النَّجْم الوهاج قال الشيخ:

كل ما يقول الأطباء من المنافع في الخمر وشرها كان عند شهادة القرآن أن فيها منافع للناس قبل، وأما بعد نزول آية المائدة فإن الله تعالى الخالق لكل شيء سلبها المنافع جملةً فليس فيها شيء من المنافع^(١)، وهذا منقول عن الربيع والضحاك.

وفيه حديث أسنده الثعلبي وغيره أن النبي ﷺ قال: (إن الله تعالى لما حرم الخمر سلبها المنافع). وبهذا تسقط مسألة التداوي بالخمر.

المسألة الثالثة: في الحديث الثاني من حديثي الباب:

تحريم التداوي بالخمر، وزيادة الإخبار بأنها داء.

المسألة الرابعة: علم من حال من يستعملها أنه يتولد من شرها أدواء كثيرة، وكيف لا يكون ذلك بعد إخبار الشارع أنها داء، فقبح الله وصافها من الشعراء الخُلَعَاء ووصاف شرها وتشويق الناس إلى شرها والعكوف عليها، كأنهم يضادون الله تعالى ورسوله فيما حرم. ولا شك أنهم يقولون تلك الأشعار بلسان شيطاني يدعون إلى ما حرمه الله تعالى ورسوله.

باب التعزير

التَّعْزِيرُ: مصدر عَزَرَ، من العَزَر، وهو الرد والمنع.

وهو في الشرع: تأديب على ذنب لا حدَّ فيه.

وسمي تعزيراً لدفعه وردّه عن فعل القبائح.

ويكون بالقول والفعل على حسب ما يقتضيه حال الفاعل.

والتَّعْزِيرُ يخالف الحدود من ثلاثة وجوه:

١ - إنه يختلف باختلاف الناس، فتعزير ذوي الهيئات أخف، ويستوون في الحدود

مع الناس.

(١) تحريم الخمر بتاتا لا يمنع أن فيها بعض المنافع كما جاء في آية البقرة، ولكن هذه المنافع مهددة في جانب مضارها الصحية والمالية والعقلية والاجتماعية، فمن أجل هذا حرمت مطلقاً / مصحح سُبُل السَّلام.

٢- إنها تجوز فيه الشفاعة دون الحدود.

٣- التالف به مضمون، خلافاً لأبي حنيفة ومالك.

وقد فرق قوم بين التعزير والتأديب، ولا يتم لهم الفرق.

● عن أبي بردة الأنصاري رضي الله عنه، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول:

لا يُجْلَدُ فوق عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تعالى^(١).

التخریج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وفي رواية (عشر جلدات)، وفي رواية: (لا عقوبة فوق عشر ضربات).

المفردات:

لا يُجْلَدُ: رُوِيَ مَبْنِياً لِلْمَعْلُومِ وَمَبْنِياً لِلْمَجْهُولِ، وَمَجْزُوماً عَلَى النَّهْيِ وَمَرْفُوعاً عَلَى النَّهْيِ.

المسائل:

المسألة الأولى: المراد بحدود الله: ما عين الشارع فيه عدداً من الضرب، أو عقوبة مخصوصة كالقطع والرجم، وهذان داخلان في عموم حدود الله، خارجان عما فيه السياق، إذ السياق في الضرب.

المسألة الثانية: اتفق العلماء على حد: الزنا، والسرقة، وشرب الخمر، وحد المحارب، وحد القذف بالزنا، والقتل في الردة، والقصاص في النفس.

المسألة الثالثة: اختلفوا في القصاص في الأطراف. هل يُسَمَّى حَدّاً أو لا؟

واختلفوا في عقوبة جحد العارية، واللواط، وإتيان البهيمة، وتحميل المرأة الفحل من البهائم عليها، والسحاق^(٢)، وأكل الدم والميتة ولحم الخنزير لغير ضرورة، والسحر، والقذف بشرب الخمر، وترك الصلاة تكاسلاً، والأكل في رمضان، هل يُسَمَّى حَدّاً أو لا؟

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٤ ص ٣٧ وَنِيلَ الْأَوْتَارُ ج ٧ ص ١٥٨ .

(٢) السَّحَاقُ: هُوَ فَعْلُ النِّسَاءِ بَعْضُهُنَّ بِبَعْضٍ مَا يَفْعَلُ الرَّجُلُ مَعَ الْمَرْأَةِ. / هَامِشُ سُئِلَ السَّلَامِ.

من قال: يُسَمَّى حَدًّا، أجاز الزيادة في التَّعْزِيرِ عليها على العشرة الأسواط.
ومن قال: لا يُسَمَّى، لم يجزه.

المسألة الرابعة: اختلفوا في العمل بِحَدِيثِ الباب على أقوال:

القول الأول: الأخذ به، فلا تجوز الزيادة فوق عشرة أسواط. وهو قول اللَّيْثِ وَأَحْمَدُ وإِسْحَاقَ وَجَمَاعَةَ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ.

القول الثاني: تجوز الزيادة في التَّعْزِيرِ على العشرة، وَلَكِنْ لا يبلغ أدنى الحدود. وهو قول أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَزَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ وَالْمُؤَيَّدِ بِاللَّهِ وَالْإِمَامِ يَحْيَى.

القول الثالث: يكون التَّعْزِيرُ في كل حَدٍّ دون حَدٍّ جنسه. وهو قول الْقَاسِمِ وَالْهَادِي وَالنَّاصِرِ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَرُؤْيٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ، لما ورد:

أَنْ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جلد من وجد مع امرأة من غير زنا مئة سَوْطٍ إِلَّا سَوْطَيْنِ.
ورُدَّ عليه بما يأتي:

أ- إن فعل بعض الصَّحَابَةِ ليس بدليل، ولا يقاوم النص الصَّحِيح.

ب- لعله لم يبلغ الْحَدِيثُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنَ الصَّحَابَةِ، كما قال صاحب التَّقْرِيبِ معتنراً: لو بلغ الخبر الشَّافِعِيُّ لقال به، لأنه قال: إذا صح الْحَدِيثُ فهو مذهبي.

ومثله قال الداودي معتنراً لِمَالِكٍ: لم يبلغ مَالِكاً هَذَا الْحَدِيثَ. فرأى العقوبة بقدر الذنب، ولو بلغه ما عدل عنه، فيجب على من بلغه أَنْ يأخذ به.

القول الرابع: إنه ما يراه الْحَاكِمُ بالغاً ما بلغ، وهو قول أَبِي يُوسُفَ.
ويستدل له:

بما روي عن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه ضرب من نقش على خَاتَمِهِ مئة سَوْطٍ. وكذا روي عن ابن مَسْعُودٍ.

ورُدَّ: بما ردَّ به القول الثالث المتقدم.

القول الخامس: أكثره خمسة وسبعون. وهو قول مَالِكٍ وابن أبي لَيْلَى.

كتاب الجهاد

الجهاد لغةً: مصدر جاهدت جهاداً، أي: بلغت المشقة.
وشرعاً: بذل الجُهد في قتال الكفار أو البُغاة.

وجوب الجهاد

● عن أنس رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال:

جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم^(١).

التخريج:

رواه أحمد والنسائي، وصححه الحاكم.

المسائل:

المسألة الأولى: الجهاد بالنفس واجب، وهو بالخروج والمباشرة للكفار، بدليل:

١ - عدة آيات من القرآن الكريم، منها: ﴿وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾
[التوبة: ٤١].

٢ - حديث الباب.

المسألة الثانية: الجهاد بالمال واجب، وهو بذله لما يقوم به من النفقة في الجهاد والسلاح
ونحوه، بدليل:

١ - عدة آيات من القرآن الكريم، منها: ﴿وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾
[التوبة: ٤١].

٢ - حديث الباب.

المسألة الثالثة: الجهاد باللسان واجب، بإقامة الحجة عليه، ودعائهم إلى الله تعالى،

(١) سُبُلُ السَّلَام ج ٤ ص ٤١ ونَيْلُ الْأَوْطَار ج ٧ ص ٢٢٢ .

وبالأسوات عند اللقاء والزجر، ونحوه من كل ما فيه نكايّة للعدو، بدليل:

١ - قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نِيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾ [التوبة:

١٢٠].

٢ - حَدِيثُ الْبَابِ.

٣ - قوله ﷺ لِحَسَّانِ بْنِ ثَابِتٍ: (إِنَّ هَجْوَ الْكُفَّارِ أَشَدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ وَقْعِ النَّبْلِ).

استئذان الأبوين في الجهاد

● عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ يستأذن في الجهاد، فقال: أحمي والدك؟ قال: نعم. قال: ففيهما فجاهد^(١).

التخریج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

● ومن حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ نَحْوَهُ وَزَادَ (أَي: أَبُو سَعِيدٍ فِي رِوَايَةٍ):

ارْجِعْ فَاسْتَأْذِنْهُمَا فَإِنْ أَدْنَا لَكَ وَإِلَّا فُبِّرْهُمَا^(٢).

التخریج:

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

المسائل:

المسألة الأولى: يسقط فرض الجهاد مع وجود الأبوين أو أحدهما، سواء كان الجهاد

فرض عَيْنٍ أو فرض كفاية، وسواء تضرر الأبوان بخروجه أو لا، بدليل:

١ - حَدِيثُ الْبَابِ.

٢ - ما أخرجه أحمد والنسائي من طريق معاوية بن جهمّة: (أن أباه جَاهِمَةٌ جاء

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٤ ص ٤٢ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٧ ص ٢٣١.

(٢) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٤ ص ٤٢ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٧ ص ٢٣١.

إلى النَّبِيِّ ﷺ فقال: يا رسول الله، أردتُ الغزو، وجئتُ لأستشيرك. فقال: هل لك من أم؟ قال: نعم. قال: الزمها).

المسألة الثانية: يحرم الجِهَاد على الوَلَد إذا منعه الأبوان أو أحدهما، بشرط أن يكونا مسلمين. وهو قول الجماهير من العلماء، لما يأتي:

١ - الْحَدِيثُ الثَّانِي من حَدِيثِي الباب.

٢ - ولأن برَّهما فرض عَيْن، والجِهَاد فرض كفاية.

المسألة الثالثة: إِذَا تَعَيَّنَ الجِهَادُ عليه قُدِّمَ الجِهَادُ على برِّ الوالدين، مع استوائهما في كونها فرض عَيْن، لأن مصلحة الجِهَاد أعم، إذ هي لحفظ الدِّين والدِّفاع عن المسلمين، فمصلحته عامة مُقَدِّمة على غيرها، وهو يقدم على مصلحة حفظ البدن.

المسألة الرابعة: في أحاديث الباب دلالة على عظم برِّ الوالدين، فإنه أفضل من الجِهَاد.

المسألة الخامسة: في أحاديث الباب دلالة على أن المستشار يشير بالنصيحة المحضّة، وأنه ينبغي له أن يستفصل من مستشيره، ليدلّه على ما هو الأفضل.

المسألة السادسة: سُمِّيَ إِتْعَابُ النفس في القيام بمصالح الأبوين وإزعاجها في طلب ما يرضيها، وبذل المال في قَضَاءِ حوائجها، جهَاداً من باب المشاكلة لما استأذنه في الجِهَاد، من باب قوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠].

ويحتمل أن يكون استعارة بعلاقة الضدّيّة، لأن الجِهَاد فيه إنزال الضرر بالأعداء، واستعمل في إنزال النفع بالوالدين.

القتال في سبيل الله

● عن أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

مَنْ قَاتَلَ لَتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ^(١).

(١) سُبُلُ السَّلَام ج ٤ ص ٤٣ وَنَبِيلُ الْأَوْطَار ج ٧ ص ٢٢٦.

التخریج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَتَمَامُهُ:

عن أَبِي مُوسَى أَنَّهُ قَالَ أَغْرَابِي لِلنَّبِيِّ ﷺ: الرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلْمَغْنَمِ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلذَّكْرِ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِيَرَى مَكَانَهُ، فَمَنْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: مَنْ قَاتَلَ... الْحَدِيثُ.

المسائل:

المسألة الأولى: المراد بكلمة الله: دعوة الله إلى الإسلام.

والقتال في سبيل الله يكتب أجره لمن قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، بدليل:

حَدِيثُ الْبَابِ.

المسألة الثانية: مفهوم الشرط في حَدِيثِ الْبَابِ يفيد:

أَنْ مِنْ خِلا عَنْ هَذِهِ الْخَصْلَةِ فَلَيْسَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

المسألة الثالثة: إِذَا انْضَمَّ إِلَى هَذِهِ الْخَصْلَةِ - الْقِتَالُ لَتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعِلْيَا - قَصْدُ

غَيْرِهَا، وَهُوَ الْمَغْنَمُ مِثْلًا، هَلْ هُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ لَا؟

قَالَ الطَّبْرِيُّ: إِذَا كَانَ أَصْلُ الْمَقْصِدِ إِعْلَاءَ كَلِمَةِ اللَّهِ تَعَالَى لَمْ يَضُرْ مَا حَصَلَ مِنْ غَيْرِهِ

ضِمْنًا، وَبِذَلِكَ قَالَ الْجُمْهُورُ.

وَحَدِيثُ الْبَابِ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَا يُخْرِجُ عَنْ كَوْنِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَعَ قَصْدِ التَّشْرِيكِ، لِأَنَّهُ قَدْ

قَاتَلَ لَتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعِلْيَا.

وَيَتَأَيَّدُ:

بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] فَإِنْ

ذَلِكَ لَا يَنَافِي فَضِيلَةَ الْحَجِّ فَكَذَلِكَ فِي غَيْرِهِ. فَعَلَى هَذَا:

الْعُمْدَةُ الْبَاعِثُ عَلَى الْفِعْلِ، فَإِنْ كَانَ هُوَ إِعْلَاءُ كَلِمَةِ اللَّهِ لَمْ يَضُرْ مَا انْضَافَ إِلَيْهِ ضِمْنًا.

المسألة الرابعة: إِذَا اسْتَوَى الْقَصْدَانِ: إِعْلَاءُ كَلِمَةِ اللَّهِ وَالْمَغْنَمِ، فَلَا يَضُرُ، بِدَلِيلِ:

١ - ظَاهِرُ حَدِيثِ الْبَابِ، وَالْآيَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ.

٢- قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نِيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾ [التوبة: ١٢٠]. والمراد بالنيل المأذون فيه شرعاً، فإذا قصد بأخذ المَغْنَمِ إغاضة المشركين والانتفاع به على الطاعة كان له أجر، فلا ينافي الجهاد.

٣- قوله ﷺ: (من قَتَلَ قتيلاً فله سَلْبُه) قبل القتال، دليل على أن قصد المَغْنَمِ لا ينافي القتال، بل ما قاله إلا ليجتهد السامع في قتال المشركين.

٤- حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (انتدب الله لمن خرج في سبيله لا يخرجه إلا إيمان بي وتصديق برسولي أن أرجعه بما نال من أجر، أو غنيمة، أو أدخله الجنة) - أخرج البُخَارِيُّ.

ولا يخفى أن هذه الأخبار دليل على جواز تَشْرِيكِ النية، إذ الإخبار به يقتضي ذَلِكَ غَالِباً.

٥- خروج الرسول ﷺ بمن معه في غَزَاةِ بَدْرٍ لأخذ عِيرِ المشركين، فمجرد الخروج لنهب أموالهم لا ينافي أن تكون كلمة الله هي العليا، بل ذَلِكَ من إعلاء كلمة الله تعالى.

٦- قوله تعالى: ﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧]، إقرار من الله تعالى لهم على ذَلِكَ، ولم يذمهم بذلك، مع أن في هذا الإخبار إخباراً لهم بمحبتهم للمال دون القتال، فإعلاء كلمة الله يدخل فيه إخافة المشركين، وأخذ أموالهم، وقطع أشجارهم، ونحوه.

٧- تَشْرِيكِ الجِهَادِ بطلب الغنيمة أمر معروف بين الصَّحَابَةِ وكانوا يدعون الله بنيله، لما أخرج الحَاكِمُ والْبَيْهَقِيُّ بإسناد صَحِيحٍ أن عبد الله بن جَحْشٍ يوم أُحُدٍ قال: (اللَّهُمَّ ارزقني رجلاً شديداً أقاتله ويقاتلني، ثم ارزقني عليه الصبر حتى أقتله وأخذ سَلْبَه).

المسألة الخامسة: قد يُقَالُ: إذا استوى البَاعِثَانِ الأجر والذِّكْرُ مثلاً بطل الأجر، بدليل:

١- ما أخرج أبو داود والنسائي من حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بإسناد جيد قال: (جاء رجل فقال: يا رسول الله، أَرَأَيْتَ رَجُلًا غَزَا يَلْتَمِسُ الأَجْرَ والذِّكْرَ مَالَهُ؟ قال: لا شيء له. فأعادها ثلاثاً، كل ذَلِكَ يقول: لا شيء له. ثم قال رسول الله ﷺ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا كَانَ خَالِصاً وَابْتِغَايَ بِهِ وَجْهَهُ).

أجاب الصُّنْعَانِيَّ عن هَذَا بقوله: (لعل بطلانه هنا لخصوصية طلب الذِّكْر، لأنه انقلب عمله للرياء، والرياء مبطل لما يشاركه بخلاف طلب المَعْنَم، فإنه لا ينافي الجِهَاد).
لما تقدم.

٢- ما أخرجه أبو داود من حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: (أن رجلاً قال: يا رسول الله، رجل يريد الجِهَاد في سبيل الله، وهو يبتغي عَرَضاً من الدنيا، فقال: لا أجز له. فأعاد عليه ثلاثاً، كل ذلك يقول: لا أجز له).

أجاب الصُّنْعَانِيَّ بقوله: كأنه فهم النَّبِيَّ ﷺ أن الحامل هو العَرَض من الدنيا فأجابه بما أجاب، وإلا فإن تَشْرِيكَ الجِهَاد بطلب العَرَض من الدنيا (الغنيمة) أمر معروف بين الصَّحَابَةِ، كما تقدم.

آداب القتال

● عن سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ وَبِمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ: اغْزُوا عَلَى اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى، فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغْزُوا، وَلَا تَعْلُوا، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تُمَثِّلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا، وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ، فَأَيُّهُنَّ أَجَابُوكَ إِلَيْهَا فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ:

ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبَوْا فَأَخْبِرْهُمْ بِأَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ. وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسْأَلْهُمْ الْجِزْيَةَ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسْتَعِنَ عَلَيْهِمُ اللَّهُ تَعَالَى وَقَاتِلْهُمْ.

وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمّة الله وذمّة نبيّه فلا تفعل، ولكن اجعل لهم ذمّتك، فإنكم إن تخفروا ذممكم أهون من أن تخفروا ذمّة الله، وإذا أرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تفعل به، بل على حكمك، فإنك لا تدري أنصيب فيهم حكم

الله تعالى أم لا^(١).

التخريب:

أخرجه مُسلم.

المفردات:

جيش: هم الجند أو السائرون إلى الحَرْب أو غيره.

سَرِيَّة: هي القطعة من الجيش، تخرج منه تُغِير على العدو وترجع إليه. وقيل هي: قطعة من الخيل زُهاء أربعائة. سميت سَرِيَّة، لأنها تسري ليلاً على خَفِيَّة.

تَعْلُوا: العُلُول: الخيانة في المَغْنَم مطلقاً.

تَغْدِرُوا: الغدر ضد الوفاء.

تُمَثِّلُوا: من المُمَثِّلَة، يقال: مثَّل بالقتيل: إذا قطع أنفه أو أذنه أو مذاكيره أو شيئاً من أطرافه.

الوَلِيد: المراد غير البالغ سن التكليف.

إلى ثلاث خِصَال: إلى إحدى ثلاث خِصَال.

الغَنِيْمَة: ما أُصيب من مال أهل الحَرْب، وأَوْجَفَ^(٢) عليه المسلمون بالخييل والركاب.

الفَيء: ما حصل للمسلمين من أموال الكفار من غير حَرْب ولا جِهَاد.

تُخْفِرُوا: أخفرت الرجل إذا نقضت عهده وذمامه.

ذِمَّة الله: الذَّمَّة: عقد الصلح والمهادنة.

المسائل:

المسألة الأولى: الحَدِيث دليل على:

أنه إذا بعث الأمير من يغزو أو صاهُ بتقوى الله، ويمن يصحبه من المُجَاهِدِينَ خيراً، ثم

(١) سُبُل السَّلام ج ٤ ص ٤٦ وَنَيْل الأَوْطَار ج ٧ ص ٢٤٣ .

(٢) الوَجِيف: سرعة السير. / تفسير الشَّوْكَانِي.

يُخْبِرُهُ: بِتَحْرِيمِ الْعُلُولِ مِنَ الْغَنِيمَةِ، وَتَحْرِيمِ الْغَدْرِ، وَتَحْرِيمِ الْمُثَلَّةِ، وَتَحْرِيمِ قَتْلِ صَبِيَّانِ الْمَشْرِكِينَ.

وَهَذِهِ مُحَرَّمَاتُ الْإِجْمَاعِ.

المسألة الثانية: في دعاء الكفار إلى الإسلام قبل المُقَاتَلَةِ مَذَاهِبُ:

الأول: يجب تقديم الدعاء للكفار إلى الإسلام، من غير فرق بين من بلغته الدعوة منهم ومن لم تبلغه، وهو قول مَالِكٍ وَالْهَادَوِيَّةِ، بِدَلِيلِ:

ظَاهِرِ حَدِيثِ الْبَابِ.

وَرَدَّ: بِحَدِيثِ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: (أَغَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُونَ - جَمَعَ غَارًا، أَي: غَافِلُونَ - فَقَتَلَ مُقَاتِلَتَهُمْ، وَسَبَى ذُرَارِيَهُمْ) - مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

الثاني: لا يجب مطلقاً.

وَرَدَّ: بِحَدِيثِ الْبَابِ.

الثالث: يجب لمن لم تبلغهم الدعوة. ويستحب: إن بلغتهم الدعوة. وهو قول أكثر أهل العلم، كما قال ابن المُنْذِرِ، بِدَلِيلِ:

١ - حَدِيثِ الْبَابِ.

٢ - حَدِيثِ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ السَّابِقِ.

٣ - حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ، وَقَتْلِ ابْنِ أَبِي الْحَقِّيقِ.

وَادَّعَى فِي الْبَحْرِ الْإِجْمَاعُ عَلَى وَجوب دعوة من لم تبلغه دعوة الإسلام.

المسألة الثالثة: يندب دعاء المشركين إلى الهجرة بعد إسلامهم، لما يأتي:

أ- ما في حَدِيثِ الْبَابِ مِنَ الْإِذْنِ لَهُمْ فِي الْبَقَاءِ.

ب- لأن الوقوف بالبادية ربما كان سبباً لعدم معرفة الشريعة، لقلّة من فيها من أهل العلم.

المسألة الرابعة: اختلفوا في من يستحق العنيفة والفَيْء على قولين:

القول الأول: لا يستحقها إلا المهاجرون، وأن الأعراب لا حقَّ لهم فيها إلا أن يحضروا الجهاد، وهو قول الشافعي، بدليل:

حديث الباب.

القول الثاني: عدم الفرق بينها، فيجوز صرف كل واحد منها في مصرف الآخر، وهو قول مالك وأبي حنيفة والهادوية. وادَّعى أصحابه نسخ الحديث، ولم يأتوا ببرهان على نسخه.

المسألة الخامسة: اختلفوا في من تؤخذ منه الجزية على قولين:

القول الأول: الجزية تؤخذ من كل كافر، كتابي أو غير كتابي، عربي أو غير عربي. وهو قول مالك والأوزاعي، واستظهره الصنعاني، بدليل:

عموم قوله ﷺ: (عدوك) في حديث الباب.

القول الثاني: لا تقبل إلا من أهل الكتاب والمجوس، عرباً كانوا أو عجماء، وهو قول الشافعي، بدليل:

١- قوله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩] بعد ذكر أهل الكتاب.

٢- قوله ﷺ: (سننوا بهم سنة أهل الكتاب).

قالوا: وما عداهم داخلون في عموم قوله تعالى: ﴿وَقَتِّلُواهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [البقرة: ١٩٣، والأنفال: ٣٩]، وقوله عز وجل: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥].

وأجابوا عن حديث الباب بما يأتي:

أ- إنه منسوخ، لأنه وارد قبل فتح مكة، بدليل:

الأمر بالتحول والهجرة، والآيات بعد الهجرة.

ورده الصنعاني: بأن الآيات أفادت أخذ الجزية من أهل الكتاب، ولم تتعرض لأخذها من غيرهم، ولا لعدم أخذها، والحديث بين أخذها من غيرهم.

ب- أو أنه متأول بأن المراد من (عدوك) من كان من أهل الكتاب.
 وردّه الصَّنْعَانِي: بأن حمل (عدوك) على أهل الكتاب في غاية البعد.
القول الثالث: لا تقبل الجزية من العربي غير الكتابي، وتقبل من الكتابي ومن العجمي. وهو قول العشرة وأبي حنيفة.
 المسألة السادسة: تضمن الحديث النهي عن إجابة العدو إلى أن يجعل لهم الأمير ذمة الله وذمة رسوله، بل يجعل لهم ذمته، وقد علل الرسول ﷺ ذلك:
 بأن الأمير ومن معه إذا أخفروا ذمتهم - أي: نقضوا عهدهم - فهو أهون عند الله من أن يُخفروا ذمته تعالى، وإن كان نقض الذمة محرماً مطلقاً.
 واختلفوا في هذا النهي على قولين:
القول الأول: للتنزيه. ودعوى الإجماع عليه لا تتم.
القول الثاني: للتحريم. وهو الأصل فيه.
 المسألة السابعة: تضمن الحديث النهي عن إنزالهم على حكم الله، وعلله:
 بأنه لا يدري أيصيب فيهم حكم الله أم لا؟ فلا ينزلهم على شيء لا يدري أيقع أم لا؟ بل ينزلهم على حكمه.
 المسألة الثامنة: الأمر بإنزالهم على حكمه في حديث الباب دليل على:
 أن الحق في مسائل الاجتهاد مع واحد، وليس كل مجتهد مصيباً للحق.

قتل النساء والصبيان

● عن الصَّغْبِ بن جَثَّامَةَ قَالَ: سئل رسولُ الله ﷺ عن الدار من المشركين يُبَيِّتُونَ، فيصيبون من نسائهم وذرائعهم، فقال: هم منهم^(١).
التخريج:
 مُتَّفَقٌ عليه. وفي لفظ للبُخَارِيِّ: عن أهل الدار.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٤ ص ٤٨ وَنَبِيلُ الْأَوْطَارِ ج ٧ ص ٢١٢ و ٢٥٩ - ٢٦٠.

وأخرجه ابن حبان من حديث الصَّعْب، وزاد فيه: (ثم نهى عنهم يوم حُنَيْن) وهي مُدْرَجَة في حديث الصَّعْب.

وفي سُنَن أبي داود زيادة في آخره: قال سُفْيَان: قال الزُّهْرِيُّ: ثم نهى رسول الله ﷺ بعد ذلك عن قتل النساء والصبيان.

المفردات:

في لفظ البُخَارِيِّ (عن أهل الدار): تصريح بالمضاف المحذوف من حديث الباب.
التبیت: الإغارة عليهم في الليل على غفلة مع اختلاطهم بصبيانهم ونسائهم، فيصاب النساء والصبيان من غير قصد لقتلهم ابتداء.

المسائل:

المسألة الأولى: اتفق الجميع على عدم جواز القصد إلى قتل النساء والصبيان. نقله ابن بطَّال وغيره، بدليل:

- ١- النهي عن ذلك في أحاديث الباب، كما في زيادة أبي داود وابن حبان.
- ٢- قول النَّبِيِّ ﷺ لأحدهم: (الْحَقُّ خَالِدًا، فقل له: لا تقتل ذُرِّيَّةً وَلَا عَسِيفًا) - أخرجه البُخَارِيُّ في حُنَيْن. وأول مَشَاهِد خالد معه ﷺ غزوة حُنَيْن، كذا قيل. ولا يخفى أنه قد شَهِدَ معه ﷺ فتح مَكَّة قبل ذلك.
- ٣- عن ابن عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى امْرَأَةً مَقْتُولَةً فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ، فَأَنْكَرَ قَتْلَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ) - مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
- ٤- أخرج الطَّبْرَانِيُّ في الأوسط من حديث ابن عُمَرَ قال: لما دخل النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةً أَتَى بِامْرَأَةٍ مَقْتُولَةٍ. فقال ما كانت هَذِهِ تَقَاتِلُ، وَنَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ.

المسألة الثانية: إذا قاتلت المرأة قتلت. وهو قول الشَّافِعِيِّ والكُوفِيِّين، بدليل:

- ١- مفهوم قوله ﷺ (تقاتل) في حديث ابن عُمَرَ السابق، الذي أخرجه الطَّبْرَانِيُّ في الأوسط.

وفي حديث رِبَاح بن رِبِيع التَّمِيمِيِّ قال: (كنا مع رسول الله ﷺ في غزوة، فرأى الناس مجتمعين، فرأى امرأة مقتولة فقال: ما كانت هَذِهِ لَتَقَاتِلُ) - أخرجه أبو داود والنسائي

وابن حَبَّان.

٢- تقريره عليه السلام لقاتل المرأة التي أرادت أن تصرعه: عن عِكْرَمَةَ: (أنه عليه السلام رأى امرأة مقتولة بالطائف، فقال: ألم أنه عن قتل النساء؟ من صاحبها؟ فقال رجل: يا رسول الله، أردفتها فأرادت أن تصرعني فقتلتني فقتلتها، فأمر بها أن توارى) - أخرجه أبو داود في المراسيل.

المسألة الثالثة: اختلفوا في قتل النساء والصبيان مع قولهم بعدم جواز القصد على أقوال: **القول الأول:** جواز قتل النساء والصبيان في البيات. وهو قول الشافعي وأبي حنيفة والجمهور، بدليل: حديث الباب.

وقوله (هم منهم) أي: في إباحة القتل تبعاً لا قصداً، إذا لم يمكن انفصالهم ممن يستحق القتل.

القول الثاني: لا يجوز قتل النساء والصبيان بحال، حتى إذا تترس أهل الحرب بالنساء والصبيان، أو تحصنوا بحصن أو سفينة هما فيها معهم، لم يجز قتالهم ولا تحريقهم. وهو قول مالك والأوزاعي، بدليل: ظاهر أحاديث الباب.

القول الثالث: لا يجوز قتل النساء والصبيان إلا إذا تترس أهل الحرب بهم، فيجوز قتلهم. وهو قول الهاديّة.

وقالوا: ولا يجوز إذا تترسوا بمسلم إلا مع خشية استئصال المسلمين.

المسألة الرابعة: اختلفوا في النساء والصبيان المقتولين على أقوال:

القول الأول: إنهم من أهل النار، بدليل:

إطلاق قوله عليه السلام: (هم منهم).

القول الثاني: إنهم من أهل الجنة، وهو الراجح في الصبيان.

القول الثالث: الوقف، وهو الأوّل كما قال الصنعاني.

كتاب الأطعمة

● عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عن النَّبِيِّ ﷺ قال:

كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَّاعِ فَأَكْلُهُ حَرَامٌ ^(١).

التخريج:

رواه مُسْلِمٌ.

● وعن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بَلْفَظَ:

نَهَى عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَّاعِ، وَكُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ ^(٢).

التخريج:

رواه مُسْلِمٌ.

وأخرجه التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ: تَحْرِيمُ كُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ. وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً مِنْ حَدِيثِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ وَزَادَ فِيهِ: يَوْمَ خَيْبَرَ.

المفردات:

الناَب: السِّنُّ خَلْفَ الرَّبَاعِيَّةِ.

السَّبَّعُ: الْمُفْتَرَسُ مِنَ الْحَيَوَانِ، كَمَا فِي الْقَامُوسِ. وَفِي النَّهْيَةِ: هُوَ مَا يَفْتَرَسُ الْحَيَوَانُ وَيَأْكُلُهُ قَهْرًا وَقَسْرًا كَالْأَسَدِ وَالذِّئْبِ وَالنَّمِرِ وَنَحْوِهَا.

الْمِخْلَبُ: ظُفْرُ كُلِّ سَبْعٍ مِنَ الْمَاشِي وَالطَّائِرِ. أَوْ هُوَ لَمَّا يَصِيدُ مِنَ الطَّيْرِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ، وَالظُّفْرُ لَمَّا لَا يَصِيدُ.

المسائل:

المسألة الأولى: اختلف العلماء في لحوم ذِي النَابِ مِنَ السَّبَّاعِ وَذِي الْمِخْلَبِ مِنَ الطَّيْرِ

(١) سُبُلُ السَّلَامِ ج ٤ ص ٧٢ وَنَيْلُ الْأَوْطَارِ ج ٨ ص ١٢٠.

(٢) سُبُلُ السَّلَامِ ج ٤ ص ٧٣ وَنَيْلُ الْأَوْطَارِ ج ٨ ص ١٢٠.

على أقوال:

القول الأول: التحريم، وهو قول الجُمهُور والهِادَوِيَّة والشَّافِعِيَّ وأبي حَنِيفَةَ وأَحْمَدَ وداود، بدليل:
أحاديث الباب.

القول الثاني: الحِل، وهو قول ابن عَبَّاسٍ فيما حكاه عنه ابن عبد البرّ، وعائِشَةُ وابنُ عُمَرَ على رِوَايَةٍ عنه فيها ضعف، والشَّعْبِيّ وسَعِيدُ بن جُبَيْرٍ، بدليل:
قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا...﴾ [الأنعام: ١٤٥].
فالمحرّم هو ما ذكر في الآية وما عداه حلال.
وأُجيب:

أ- بأن الآية مَكِّيَّة وحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ بعد الهجرة، فهو ناسخ للآية عند من يرى نسخ القرآن بالسُّنَّة.

ب- الآية عامة والأحاديث خاصة.

القول الثالث: الكراهة لا التحريم، وهو قول مروى عن مَالِكٍ.
المسألة الثانية: اختلف الذين حرموا لحوم ذي الناب من السَّبَاع (أهل القول الأول) في جنس السَّبَاع المحرمة على قولين:
القول الأول: السبع هو كل ما أكل اللَّحْم كالْفِيل والضَّبُع واليربوع والسَّنُور. وهو قول أبي حَنِيفَةَ.

القول الثاني: هو ما يعدو على الناس كالأسد والذئب والنمر، دون الضَّبُع والثعلب لأنهما لا يعدوان على الناس، وهو قول الشَّافِعِيَّ.

الصَّيْدُ

الصَّيْد: يطلق على المصدر، أي: التصيّد، وعلى المَصِيد.

واعلم أن الله تعالى: أباح الصَّيْد في آيتين من القرآن:

١ - ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾ [المائدة: ٩٤].

٢ - ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤].

والآلة التي يصاد بها ثلاثة: الحيوان الجارح، والمحدد، والمثقل.

● عن عدي قال: سألت رسول الله ﷺ عن صيد المِعْرَاضِ فقال:

إذا أصبت بحده فكل، وإذا أصبت بعرضه فقتل فإنه وقيد، فلا تأكل^(١).

التخریج:

رواه البخاري.

● عن عبد الله بن مغفل: أن رسول الله ﷺ نهى عن الخذف، وقال:

إنها لا تصيد صيداً، ولا تنكأ عدواً، ولكنها تكسر السن، وتفقد العين^(٢).

التخریج:

متفق عليه واللفظ لمسلم.

المفردات:

المِعْرَاض: له تفسيرات أقربها ما قاله ابن التين: إنه عصا في طرفه حديد، يرمي به الصائد، فما أصاب بحده ذكي^(٣) يؤكل، وما أصاب بعرضه فهو وقيد.

الوقيد: بزنة عظيم، أي: موقود، وهو ما قتل بعصا أو حجر أو لا حد فيه.

والموقودة: المضروبة بخشبة حتى تموت. من وقذته أي: ضربته.

الخذف: رمي الإنسان بحصاة أو نواة أو نحوهما، يجعلها بين إصبعيه السبائتين أو

السبابة والإبهام.

(١) سُبُلُ السَّلام ج ٤ ص ٨٤ وَنَيْلُ الأَوْطَار ج ٨ ص ١٤٣.

(٢) سُبُلُ السَّلام ج ٤ ص ٨٥ وَنَيْلُ الأَوْطَار ج ٨ ص ١٤٢.

(٣) ذَكِّي: فَعِيلٌ بِمعْنَى مَفْعُولٍ، مِثْلُ: قَتَيْلٌ وَجَرِيحٌ، أَيْ: إِذَا أَدْرَكْتَ ذَكَاتَهَا. / المصباح المنير، مادة (ذكي).

إنها لا تصيد: أثث الضمير مع أن مرجعه الحَذَف وهو مذكور، نظراً إلى المخدوف به وهي الحصة.

المسائل:

المسألة الأولى: اختلفوا في صيد المُثَقَّل وما يقتل بالحَذَف من الصَّيْد على قولين:
القول الأول: لا يحل، وهو قول مَالِك وَالشَّافِعِي وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَد وَالشُّوَرِي، بدليل:
١ - حَدِيثِي الباب:

الحديث الأول: النهي عن أكل ما أصاب المِعْرَاض بعرضه.
والحديث الثاني: النهي عن أكل ما يقتل بالحَذَف، لأن الحصة تقتل بثقلها لا بحد.
٢ - لأنه وَقِيد، وهو محرم بالكتاب وبالإجماع.

القول الثاني: يحل مطلقاً، وهو قول الأَوْزَاعِي وَمَكْحُول وغيرهما من علماء الشَّام، بدليل:
أن العَقْر ذكاة الصَّيْد، والعَقْر^(١) مُخْتَصَّص بالصَّيْد، والوقد غير معتبر فيه.
المسألة الثانية: قوله (فإنه وَقِيد)، أي: كالْوَقِيد، وذلك لأن الوَقِيد المضروب بالعصا من دون حد وهَذَا قد شاركه في الْعِلَّة، وهي القتل بغير حد.

المسألة الثالثة: نهى رسول الله ﷺ عن الحَذَف، لأنه لا فائدة فيه، وَيُخَاف منه المفسدة المذكورة بالحديث، ويلحق به كل ما فيه مفسدة.

المسألة الرابعة: فيما يقتل بالبُنْدُقَة: وهي التي تتخذ من طين وتُيَبَّس فيرمى بها. قالوا:
لا يجوز أكل ما قتل بالبندقية وبالحَذَف، لأنه قتل بالمُثَقَّل، وهو كلام أكثر السَّلَف،
فقد أخرج البَيْهَقِيُّ عن ابن عُمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أنه كان يقول: (المقتولة بالبُنْدُقَة تلك الموقودة)، وكرهه سالم والقاسم ومجاهد وإبراهيم وعطاء والحسن، كذا في البُخَارِيِّ.
قال في الفَتْح: اتفق العلماء إلا من شذ منهم على تحريم أكل ما قتله البُنْدُقَة والحَجَر،
وإنما كان كذلك، لأنه يقتل الصيد بقوة راميهِ لا بحدهِ.

(١) العَقْر: هو الجَرْح. / القاموس المحيط، مادة (عقر).

ويجوز أكل ما رمي بالبنادق وبالحذف إذا أدركه الصائد وذكاه، كرمي الطيور الكبار بالبنادق.

المسألة الخامسة: قال الصَّنْعَانِي: وأما البنادق المعروفة الآن فإنها ترمي بالرصاص فيخرج وقد صيرته نار البارود كالميل، فيقتل بحده لا بصدمه، فالظَّاهِر حَلٌّ ما قتلته.

الإحسان في الذبح

● عن شَدَّاد بن أَوْس قال: قال رسول الله ﷺ:

إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ، وَلْيُحَدِّدْ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُيْرِخْ ذَبِيحَتَهُ^(١).

التخريج:

رواه مُسْلِمٌ.

المفردات:

الإحسان: فعل الحَسَنَ ضد القبح، فيتناول الحَسَنَ شرعاً والحَسَنَ عرفاً.

لِيُحَدِّدَ: بضم حرف المضارعة من أَحَدَ السكين: أَحَسَنَ حدها.

الشفرة: السكين العظيمة، وما عظم من الحديد وحدد.

لْيُيْرِخَ: من الإراحة.

المسائل:

المسألة الأولى: قوله (كتب الإحسان) أي: أوجبه.

كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠].

وذكر ما هو أبعد شيء عن اعتبار الإحسان، وهو الإحسان في القتل لأي حيوان من آدمي وغيره في حد وغيره.

(١) سُبُلُ السَّلَام ج ٤ ص ٨٨ وَنَيْلُ الْأَوْطَار ج ٨ ص ١٤٧ .

الْقِتْلَةُ، الذَّبْحَةُ: كلاهما اسم هَيْئَةٍ القتل وهَيْئَةُ الذَّبْحِ. / انظر: نَيْلُ الْأَوْطَار.

المسألة الثانية: الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى نَفْيِ الْمُثَلَّةِ مَكَافَأَةً.

إِلَّا أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَخْصَصٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤].

المسألة الثالثة: أَبَانَ الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ بَعْضَ كَيْفِيَةِ إِحْسَانِهَا، بِقَوْلِهِ (وَلْيُحَدِّدْ) وَبِقَوْلِهِ (وَلْيُزَيِّجْ). فَيَكُونُ بِإِحْدَادِ السَّكِينِ وَتَعْجِيلِ إِمْرَارِهَا وَحُسْنِ الصَّنِيعَةِ.

الرفق بالحيوان

● عَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

عُذِّبَتْ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ سَجَنَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ، فَدَخَلَتْ النَّارَ فِيهَا، لَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا وَسَقَتْهَا، وَلَا هِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ^(١).

التخریج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

المفردات:

هِرَّةٌ: أَنْثَى السَّنَّوْرِ، وَالْهَرَّ الذَّكَرُ.

خَشَاشٌ: (بِفَتْحِ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ، وَيَجُوزُ ضَمُّهَا وَكسرها) هَوَامُّ الْأَرْضِ وَحَشَرَاتُهَا.

المسائل:

المسألة الأولى: اختلفوا في دَيْنِ هَذِهِ الْمَرْأَةِ عَلَى قَوْلَيْنِ:

القول الأول: كانت مسلمة، وإنما أدخلت النار بهذه المعصية، وهو قول النَّوَوِيِّ.

القول الثاني: كانت كافرة، وبه قال أَبُو نُعَيْمٍ فِي تَارِيخِ أَصْبَهَانَ، فَعُذِّبَتْ بِكُفْرِهَا، وَزِيدَتْ عَذَابًا بِسَبَبِ ذَلِكَ.

رَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي الْبَعْثِ وَالنَّشُورِ عَنْ عَائِشَةَ: (فَاسْتَحَقَّتِ الْعَذَابَ بِكُفْرِهَا وَظُلْمِهَا).

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٢٣٠ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٧ ص ٤.

المسألة الثانية: وردت رواية أنها (حَمِيرِيَّة)، وأُخِرَى أنها من (بني إسرائيل) كما في مُسْلِم، والجمع ممكن لأن طائفة من حَمِير دخلوا في اليَهُودِيَّة، فيكون نسبتها إلى بني إسرائيل لأنهم أهل دينها، وإلى حَمِير لأنهم قبيلتها.

المسألة الثالثة: للفُقهاء في قتل الهِرَّة أقوال:

القول الأول: يحرم قتلها، بدليل:

حَدِيث الباب، فلا عذاب إلا على فعل محرم.

القول الثاني: يجوز قتلها حال عدوها دون هذه الحال، وهو الأصح عند الدَمِيرِي في شَرْح المِنْهَاج.

القول الثالث: يجوز قتلها في حال سكونها، إلحاقاً لها بالخمس الفواسق^(١)، وهو قول القاضي.

المسألة الرابعة: يجوز اتخاذ الهِرَّة وربطها إذا لم يُهْمَل إطعامها، بدليل: حَدِيث الباب.

المسألة الخامسة: لا يجب إطعام الهِرَّة، بل الواجب تخليتها تبطش بنفسها، وهو الذي قال به الصَّنْعَانِي.

المسألة السادسة: يحرم حبس الهِرَّة وما يشابهها من الدواب بدون طعام ولا شراب، لما يأتي:

أ- حَدِيث الباب.

ب- لأن ذلك من تعذيب خلق الله المنهي عنه.

(١) الفواسق الخمس: هي التي وردت بالحَدِيث: (عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ كُلُّهُنَّ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْجَلِّ وَالْحَرَمِ: الْغَرَابُ وَالْحِدَاةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْفَأْرَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ) - مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. انظر الحَدِيث وشرحه في: سُبُل السَّلَام ج ٢ ص ١٩٤.

كتاب الأيمان

الْأَيْمَانُ: بفتح الهمزة جمع يمين.

وأصل اليمين في اللغة: اليد. وأطلقت على الحليف، لأنهم كانوا إذا تحالفوا أخذ كلُّ يمين صاحبه.

● عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن رسول الله ﷺ أنه أدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ركب، وعمر يحلف بأبيه، فناداهم رسول الله ﷺ:

أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَخْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَخْلِفْ بِاللَّهِ، أَوْ لِيَصْمُتْ^(١).

التخريج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

● عن أبي هريرة مرفوعاً:

لَا تَخْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، وَلَا بِأُمَّهَاتِكُمْ، وَلَا بِالْأَنْدَادِ، وَلَا تَخْلِفُوا بِاللَّهِ إِلَّا وَأَنْتُمْ صَادِقُونَ^(٢).

التخريج:

رواه أبو داود والنسائي.

المسائل:

الرُّكْب: رُكْبَانُ الْإِبِلِ، اسم جمع أو جمع، وهم العشرة فصاعداً، وقد يكون للخيول.
النَّد: المِثْلُ، والمراد هنا: أصنامهم وأوثانهم التي جعلوها لله تعالى أمثالاً لعبادتهم إياها، وحلفُهم بها نحو قولهم: وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى.

(١) سُبُلُ السَّلَام ج ٤ ص ١٠١ وَنَيْلُ الْأَوْطَار ج ٨ ص ٢٣٥.

(٢) سُبُلُ السَّلَام ج ٤ ص ١٠١.

المسائل:

المسألة الأولى: قوله: (فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ)، ليس المراد أنه لا يَحْلِفْ إِلَّا بِهَذَا اللفظ،
بدليل:

أنه ﷺ كان يَحْلِفْ بغيره، نحو (مُقَلَّبَ الْقُلُوبِ) (١).

المسألة الثانية: اختلفوا في النهي عن الحلف بغير الله تعالى على قولين:

القول الأول: للتحريم، وهو قول الحنابلة والظاهرية، وقواه الصنعاني.

قال ابن عبد البر: لا يجوز الحلف بغير الله تعالى بالإجماع.

وفي رواية عنه: أن اليمين بغير الله مكروهة منهي عنها، لا يجوز لأحد الحلف بها.
وقوله (لا يجوز) بيان أنه أراد بالكراهة التحريم، كما صرح به أولاً.

وقال الماوردي: لا يجوز لأحد أن يُحْلِفَ أحداً بغير الله تعالى لا بطلاق ولا عتاق ولا
نذر، وإذا حلف الحاكم أحداً بذلك وجب عزله.

ودليل التحريم هو:

١ - النهي في حديثي الباب، والأصل في النهي التحريم.

٢ - حديث ابن عمر رضي الله عنهما، قال ﷺ: (من حلف بغير الله فقد كفر) - رواه
أبو داود والحاكم واللفظ له، وفي رواية للحاكم: (كلُّ يمين يُحْلَفُ بها دون الله تعالى
شرك)، ورواه أحمد بلفظ: (من حلف بغير الله فقد أشرك).

٣ - حديث: (من حلف منكم فقال في حلفه: واللات والعزى، فليقل: لا إله
إلا الله) - أخرجه مسلم.

٤ - حديث سعد بن أبي وقاص أنه حلف باللات والعزى، قال: فذكرت ذلك
للنبي ﷺ، فقال: (قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل
شيء قدير، وانفت عن يسارك ثلاثاً، وتعوذ بالله من الشيطان الرجيم، ولا تعد) -

(١) قال الراغب: تقلب الله القلوب والبصائر: حرفها عن رأي إلى رأي، والتقلب التصرف. / سُبُلُ السَّلَامِ ج ٤

أخرجه النسائي.

فهذه الأحاديث الأخيرة تُقَوِّي القول بأنه محرم، لتصريحها بأنه شرك من غير تأويل، ولذا أمر بتجديد الإسلام والإتيان بكلمة التوحيد.

القول الثاني: للكرهية، وهو قول جُمهُوَر الشَّافِعِيَّة والمشهور عن المَالِكِيَّة وهو قول الهَادَوِيَّة ما لم يُسَوِّ في التعظيم، ودليلهم:

١ - حَدِيثُ الْبَاب: (أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ) - أخرجه مُسْلِم.

وأُجِيب عنه بما يأتي:

أ- إِنْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ غَيْرَ مَحْفُوظَةٍ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَقَدْ جَاءَتْ عَنْ رَاوِيهَا: (أَفْلَحَ وَاللَّهِ إِنْ صَدَقَ)، بَلْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ رَاوِيَهَا صَحَّفَ (وَاللَّهِ) إِلَى (وَأَبِيهِ).

ب- إِنَّمَا لَمْ تَخْرُجْ مَخْرَجَ الْقَسَمِ، بَلْ هِيَ مِنَ الْكَلَامِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْأَلْسِنَةِ، مِثْلُ: تَرَبَّتْ يَدَاهُ، وَنَحْوُهُ.

ج- إِنْ ذَلِكَ كَانَ جَائِزاً ثُمَّ نُسخَ، قَالَه الْمَاوَرَدِيُّ، وَقَالَ الشُّهَيْلِيُّ: أَكْثَرُ الشَّرَاحِ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنَّ الْمُنْذِرِيَّ قَالَ: دَعَا النُّسخَ ضَعِيفَةً، لِإِمْكَانِ الْجَمْعِ، وَلَعَدَمِ تَحَقُّقِ التَّارِيخِ.

د- إِنْ هُنَاكَ حَذْفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: (أَفْلَحَ وَرَبُّ أَبِيهِ...)، قَالَه الْبَيْهَقِيُّ.

٢- قَوْلُهُ ﷺ: (فَقَدْ أَشْرَكَ) الْمُتَقَدِّمُ مَوْوَلٌ بِمَا قَالَه التِّرْمِذِيُّ: (قَدْ حَمَلَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِثْلَ هَذَا عَلَى التَّغْلِيظِ، كَمَا حَمَلَ بَعْضُهُمْ قَوْلَهُ «الرِّيَاءُ الشُّرْكُ» عَلَى ذَلِكَ).

وَأُجِيبُ: بِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَرْفَعُ الْقَوْلَ بِكُفْرٍ مِنْ حَلْفٍ بِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَا يَرْفَعُ التَّحْرِيمَ كَمَا أَنَّ الرِّيَاءَ مُحَرَّمٌ اتِّفَاقاً، وَلَا يَكْفُرُ مِنْ فَعْلِهِ، كَمَا قَالَ ذَلِكَ الْبَعْضُ.

٣- إِنْ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ أَقْسَمَ فِي كِتَابِهِ بِالْمَخْلُوقَاتِ مِنَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَغَيْرِهَا.

وَأُجِيبُ: بِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْعَبْدِ الْاِقْتِدَاءُ بِالرَّبِّ تَعَالَى^(١)، فَإِنَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، وَيَحْكُمُ مَا يَرِيدُ. عَلَى أَنَّهَا كُلُّهَا مَوْوَلَةٌ بِأَنَّ الْمُرَادَ: رَبُّ الشَّمْسِ وَنَحْوِهِ.

(١) أي: فيما يقسم به الله جل جلاله من مخلوقاته.

المسألة الثالثة: السر في النهي عن الحلف بغير الله تعالى أن الحلف بالشيء يقتضي تعظيمه، والعظمة في الحقيقة إنما هي لله وحده، فلا يُحلف إلا بالله وذاته وصفاته، وعلى ذلك اتفق الفقهاء.

المسألة الرابعة: يحرم الحلف بالبراءة من الإسلام أو من الدين، أو بأنه يهودي أو نحو ذلك، بدليل:

حَدِيثُ بُرَيْدَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (مَنْ حَلَفَ فَقَالَ: إِنِّي بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ، فَإِنْ كَانَ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَإِنْ كَانَ صَادِقًا فَلَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْإِسْلَامِ سَالِمًا) - أخرجه أبو داود وابن ماجه والتسائي بإسناد على شرط مسلم.

- والأظهر: عدم وجوب الكفارة في الحلف بهذه المحرمات، لأن:
- أ- الكفارة مشروعة فيما أذن الله تعالى أن يُحلف به لا فيما نهى عنه.
- ب- ولأنه لم يذكر الشارع كفارة، بل ذكر أنه يقول كلمة التوحيد لا غير.

كتاب القضاء

القَضَاءُ (بالمدة): الولاية المعروفة. وهو في اللغة مشترك بين إحكام الشيء والفراغ منه. ومنه: ﴿فَقَضَيْنَهُنَّ مِمَّا سَمَّيْنَاهُنَّ﴾ [فُصِّلَتْ: ١٢]. وبمعنى إمضاء الأمر، ومنه: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [الإسراء: ٤]. وبمعنى الحثم والإلزام، ومنه: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣].

وفي الشرع: إلزام ذي الولاية بعد الترافع. وقيل: هو الإكراه بحكم الشرع في الوقائع الخاصة لمعين أو جهة. والمراد بالجهة كالحكم لبيت المال أو عليه.

تولي القضاء

● عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ فَقَدْ ذَبَحَ بَغِيرَ سَكِينٍ ^(١).

التخريج:

رواه أحمد والأربعة، وصححه ابن خزيمة وابن جبان.

المسائل:

المسألة الأولى: الحديث دليل على التحذير من ولاية القضاء والدخول فيه، وهو الذي فهمه السلف والخلف، كأنه يقول: من تولّى القضاء فقد تعرض لذبح نفسه، فليحذره، وليتوقّه، فإنه إن حكم بغير الحق مع علمه به أو جهله له فهو في النار.

المسألة الثانية: قيل في المراد من ذبح نفسه:

أ- إهلاكها. أي: فقد أهلكها بتوليها القضاء.

وإنما قال بغير سكين، للإعلام بأنه لم يُرَدِّ بالذبح قرئ الأوداج الذي يكون في الغالب بالسكين، بل أريد به إهلاك النفس بالعذاب الأخروي.

(١) سُيْلُ السَّلَام ج ٤ ص ١١٦ وَنَيْلُ الْأَوْطَار ج ٨ ص ٢٦٩.

ب- ذبح ذبحاً معنوياً، وهو لازم له، لأنه إن أصاب الحق فقد أتعب نفسه في الدنيا، لإرادته الوقوف على الحق، وطلبه، واستقصاء ما تجب عليه رعايته في النَّظَر في الحكم والموقف مع الخصمين، والتسوية بينهما في العَدْل والقِسْط. وإن أخطأ في ذَلِكَ لزمه عذاب الآخرة، فلا بد له من التعب والنصب.

وقال ابن الصَّلَاح: المراد (ذبح) من حيث المعنى، لأنه بين عذاب الدنيا إن رَشَد، وبين عذاب الآخرة إن فَسَد.

سَمَاعُ الْخَصْمِينَ

● عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

إِذَا تَقَاضَى إِلَيْكَ رَجُلَانِ فَلَا تَقْضِ لِلأَوَّلِ حَتَّى تَسْمَعَ كَلَامَ الْآخَرِ، فَسَوْفَ تَدْرِي كَيْفَ تَقْضِي.

قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَمَا زِلْتُ قَاضِياً بَعْدَ (١).

التَّخْرِيجُ:

رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ.

وَقَوَاهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ الْحَاكِمِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَلَهُ طَرُقٌ أُخَرُ تُشْهِدُ لَهُ.

المسائل:

المسألة الأولى: يجب على الحاكم أن يسمع دعوى المدعي أولاً، ثم يسمع جواب

المجيب، بدليل:

حَدِيثُ الْبَابِ.

المسألة الثانية: لا يجوز للحاكم أن يبيّن الحكم على سَمَاعِ دعوى المدعي قبل جواب

المجيب، ففي حالة إجابة الخصم:

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٤ ص ١٢٠ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٨ ص ٢٨٤.

إن حكم الحاكم قبل سماع الإجابة عمداً بطل قضاؤه، وكان قدحاً في عدالته. وإن كان خطأ لم يكن قادحاً، وأعاد الحكم على وجه الصحة.

وفي حالة سكوت الخصم عن الإجابة، أو قوله: لا أقر ولا أنكر، ففي حكمه أقوال:

القول الأول: يحكم عليه لتصريحه بالتمرد، وإن شاء حبسه حتى يقر أو ينكر، وهو قول الإمام يحيى ومالك كما في البخر.

القول الثاني: يلزمه الحق بسكوته، إذ الإجابة تجب فوراً، فإذا سكت كان كنكوله.

وأجيب: بأن النكول الامتناع من اليمين، وهذا ليس منه.

القول الثالث: يحبس حتى يقر أو ينكر.

وأجيب: بأن التمرد كافٍ في جواز الحكم، إذ الحكم شرع لفصل الشجار ودفع الضرر.

القول الرابع: حكمه حكم الغائب. فمن أجاز الحكم على الغائب أجاز الحكم على الممتنع عن الإجابة، لاشتراكهما في عدم الإجابة، قيل: وهو الأول.

المسألة الثالثة: في الحكم على الغائب قولان:

القول الأول: لا يحكم على الغائب. وهو قول زيد بن علي وأبي حنيفة، لما يأتي:

١ - حديث الباب، فإنه دل على أنه لا يحكم حتى يسمع كلام المدعى عليه، والغائب لا يسمع له جواب.

٢ - لأنه لو كان الحكم عليه جائزاً لم يكن الحضور عليه واجباً.

القول الثاني: يحكم عليه، وهو مذهب الهادي ومالك والشافعي، لما يأتي:

١ - حديث هند^(١).

٢ - الغائب لا يفوت عليه الحق، فإنه إذا حضر كانت حجته قائمة، وتسمع، ويعمل بمقتضاها، ولو أدى إلى نقض الحكم، لأنه في حكم المشروط.

٣ - يحمل حديث الباب على الحاضر.

(١) تقدم حديث هند في (باب عشرة النساء).

تولية المرأة

● عن أبي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبِيِّ ﷺ قال:

لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمْ امْرَأَةً^(١).

التخريج:

أخرجه البُخَارِيُّ.

المسائل:

المسألة الأولى: اختلفوا في تولية المرأة على أقوال:

القول الأول: عدم جواز توليتها شيئاً من الأحكام العامة بين المسلمين، وإن كان الشارع قد أثبت لها أنها راعية في بيت زوجها، وهو قول الجُمهُور، لما يأتي:

١ - حَدِيثُ الباب، فتجنب الأمر الموجب لعدم الفلاح واجب.

٢ - الْقَضَاءُ يحتاج إلى كَمَالِ رأي، ورأي المرأة ناقص، ولا سِيَّماً في محافل الرجال.

القول الثاني: يجوز توليتها الأحكام إِلَّا الحُدُودَ، وهو قول الحَنَفِيَّةِ.

القول الثالث: يجوز توليتها مطلقاً، وهو قول ابن جَرِيرٍ.

المسألة الثانية: الْحَدِيثُ إخبار عن عدم فلاح من وَلِيَ أَمْرَهُمْ امْرَأَةً، وهم منهيون عن جلب عدم الفلاح لأنفسهم، مأمورون باكتساب ما يكون سبباً للفلاح.

احتجاب الوالي عن المسلمين

● عن أبي مَرِيَمَ الْأَزْدِيِّ عن النَّبِيِّ ﷺ قال:

مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ شَيْئاً مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ فَاحْتَجَبَ عَنْ حَاجَتِهِمْ وَفَقِيرِهِمْ احْتَجَبَ اللَّهُ عَنْ حَاجَتِهِ^(٢).

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٤ ص ١٢٣ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٨ ص ٢٧٣.

(٢) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٤ ص ١٢٣ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٨ ص ٢٧٦.

التخریج:

أخرجه أبو داود.

وأخرجه الترمذي بلفظ: (ما من إمام يغلقُ بابَه دون ذوي الحاجة والخلة والمسكنة إلا أغلق الله أبواب السماء دون خلته وحاجته ومسكنته).

وأخرجه الحاكم عن أبي مخيمرة عن أبي مريم، وله قصة مع معاوية، وذلك أنه قال لمعاوية: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من ولاه الله... الحديث، فجعل معاوية رجلاً على حوائج المسلمين.

ورواه أحمد من حديث معاذ بلفظ: (من ولي من أمور المسلمين شيئاً فاحتجب عن أولي الضعف والحاجة احتجب الله تعالى عنه يوم القيامة).

ورواه الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس بلفظ: (أيما أمير احتجب عن الناس فأهملهم احتجب الله تعالى عنه يوم القيامة).

وقال ابن أبي حاتم عن أبيه في هذا الحديث: منكر.

المسائل:

المسألة الأولى: الحديث دليل على أنه يجب على من ولي أي أمر من أمور عباد الله أن لا يحتجب عنهم، وأن يُسهّل الحجاب، ليصل إليه ذو الحاجة من فقير وغيره.

المسألة الثانية: قوله: (احتجب الله عنه) كناية عن منعه له من فضله وعطائه ورحمته.

المسألة الثالثة: اختلفوا في اتخاذ الحاكم حاجباً على قولين:

القول الأول: ينبغي للحاكم أن لا يتخذ حاجباً. وهو قول الشافعي وجماعة. لأنه لم يكن فعل السلف.

ورّد:

أ- بأنه صحيح لم يكن نقل عن السلف، ولكن من لنا بمثل رجال السلف في آخر الزمان؟

ب- بَأْن هَذَا الْقَوْل مَحْمُول عَلَى زَمَنِ سَكُونِ النَّاسِ وَاجْتِمَاعِهِمْ عَلَى الْخَيْرِ وَطَوَاعِيَّتِهِمْ لِلْحَاكِمِ.

القول الثاني: يجوز الاحتجاب.

القول الثالث: يستحب الاحتجاب، لما يأتي:

- ١- لَتَرْتِيبِ الْخُصُومِ، وَمَنْعِ الْمُسْتَطِيلِ، وَدَفْعِ الشَّرِّ.
 - ٢- اشْتِغَالِ النَّاسِ بِالْخُصُومَةِ، فَلَوْ لَمْ يَحْتَجِبِ الْحَاكِمُ لَدَخَلَ عَلَيْهِ الْخُصُومُ وَقْتَ طَعَامِهِ وَشَرَابِهِ، وَخَلَّوْهُ بِأَهْلِهِ، وَصَلَاتِهِ الْوَاجِبَةَ، وَجَمِيعِ أَوْقَاتِ لَيْلِهِ وَنَهَارِهِ.
 - ٣- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَحْتَجِبُ فِي بَعْضِ أَوْقَاتِهِ، وَكَانَ يَتَخَذُ بَوَّاباً كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ.
- المسألة الرابعة: وظيفة البَوَّابِ أَوْ الْحَاجِبِ أَنْ يَطَالِعَ الْحَاكِمَ بِحَالٍ مِنْ حَضَرٍ، وَلَا سِيَّمًا مِنَ الْأَعْيَانِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَجِيءَ مُخَاصِماً، وَالْحَاكِمُ يَظُنُّ أَنَّهُ جَاءَ زَائِراً، فَيُعْطِيهِ حَقَّهُ مِنَ الْإِكْرَامِ الَّذِي لَا يَجُوزُ لِمَنْ يَجِيءُ مُخَاصِماً.

الرَّشْوَةُ

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ فِي الْحُكْمِ ^(١).

التخریج:

رواه أحمد والأربعة، وحسنه الترمذي، وصححه ابن حبان.

وزاد أحمد: (والرائش).

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ ^(٢).

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٤ ص ١٢٤ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٨ ص ٢٧٦.

(٢) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٣ ص ٤٣.

الرشوة: بكسر الراء وضمها، والجمع (رشا) بكسر الراء وضمها، و(رشاه) من باب عدا. / مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مادة (رشا).

التخریج:

رواه أبو داود والتِّرْمِذِيُّ وصححه، ورواه أَحْمَدُ فِي الْقَضَاءِ، وابن مَاجَه فِي الْأَحْكَامِ،
وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الصَّغِيرِ.

وقال الهَيْثَمِيُّ: رجاله ثِقَات.

المفردات:

اللعن: البعد عن مَظَانِّ الرَّحْمَةِ ومواطنها.

الرَّاشِي: هو الذي يبذل المال ليتوصل به إلى الباطل. مأخوذ من الرِّشَاءِ، وهو الحَبْلُ
الذي يُتَوَصَّلُ به إلى الماء في البئر.

المُرْتَشِي: أَخَذَ الرِّشْوَةَ، وهو الْحَاكِمُ.

الرَّائِس: هو الذي يمشي بينهما، وهو السفير بين الدافع والآخذ، وإن لم يأخذ على
سفارته أجراً، فَإِنْ أَخَذَ فَهُوَ أَبْلَغُ.

المسائل:

المسألة الأولى: يجوز لعن العَصَاة من أهل القِبْلَةِ، بدليل:

حَدِيثُ الْبَابِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ: (الْمُؤْمِنُ لَيْسَ بِاللَّعَانِ) فالمراد به:

أ- لعن من لا يستحق، ممن لم يلعنه الله ولا رسوله.

ب- أو ليس بالكثير اللعن، كما تفيده صيغة (فَعَّالٌ).

المسألة الثانية: استحق الرَّاشِي والمُرْتَشِي جَمِيعاً اللَّعْنَةَ، وَذَلِكَ:

لِتَوْصُلِ الرَّاشِي بِإِلَهِ الْبَاطِلِ، وَالْمُرْتَشِي لِلْحُكْمِ بِغَيْرِ الْحَقِّ.

المسألة الثالثة: الرشوة حرام، سواء كانت للقاضي، أو للعامل على الصَّدَقَةِ، أو لغيرهما،

بدليل:

١- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا

فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٨﴾ [البقرة: ١٨٨].

٢- أحاديث الباب.

٣- الإجماع.

باب الدَّعَاوَى وَالْبَيِّنَات

الدَّعَاوَى: جمع دَعْوَى، وهي اسم مصدر من ادَّعى شَيْئاً، إذا زعم أنه له، حقاً أو باطلاً.

البَيِّنَات: جمع بَيِّنَةٍ، وهي الحُجَّة الواضحة، سُميت الحُجَّة بَيِّنَةً لوضوح الحق وظهوره بها.

● عن ابن عَبَّاسٍ الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنِ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعى عَلَيْهِ (١).

التَّخْرِيجُ:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وللبَيْهَقِيِّ من حَدِيثِ ابنِ عَبَّاسٍ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ: (البَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعىِ وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ).

وفي الباب: عن ابنِ عُمَرَ عند ابنِ حِبَّانَ، وعن عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عن أَبِيهِ عن جَدِّهِ عند التِّرْمِذِيِّ.

المَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: الْحَدِيثُ دَالٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلُ أَحَدٍ فِيهِ يَدْعِيهِ لِمَجْرَدِ دَعْوَاهُ، بَلْ يَحْتَاجُ إِلَى الْبَيِّنَةِ أَوْ تَصَدِيقِ الْمُدَّعىِ عَلَيْهِ.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٤ ص ١٣٢ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٨ ص ٣١٦.

المسألة الثانية: اختلفوا في من توجه إليه اليمين على قولين:

القول الأول: اليمين على المُدَّعَى عليه، سواء كان بين المُدَّعِي والمُدَّعَى عليه اختلاط أم لا. وهو قول الجمهور، بدليل:

عموم حديث الباب.

القول الثاني: لا توجه اليمين إلّا على من بينه وبين المُدَّعِي اختلاط، وهو قول مالك، لئلا يتنذر أهل السّفَه أهل الفضل بتحليفهم مراراً.

المسألة الثالثة: قال العلماء: والحكمة في كون البيّنة على المُدَّعِي، أن جانب المُدَّعِي ضعيف، لأنه يدّعي خلاف الظّاهر، فكُلّف الحُجّة القوية وهي البيّنة، فيَقْوَى بها ضعف المُدَّعِي.

وجانب المُدَّعَى عليه قويّ، لأن الأصل فراغ ذمته، فاكْتُفِيَ منه باليمين، وهي حُجّة ضعيفة، لأن الحالف يجلب لنفسه النفع، ويدفع عنها الضرر.

كتاب الجامع

باب الأدب

● عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ: إِذَا لَقِيَته فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، وَإِذَا دَعَاكَ فَأَجِبْهُ، وَإِذَا اسْتَنْصَحَكَ فَاَنْصَحْهُ، وَإِذَا عَطَسَ فَحَمِدِ اللَّهَ فَشَمِّتْهُ، وَإِذَا مَرَضَ فَعُدْهُ، وَإِذَا مَاتَ فَاتَّبَعْهُ^(١).

التخریج:

رواه مُسْلِمٌ.

وفي رواية له: خمس، أسقط من عدّه هنا: (وإذا استنصحك فانصحه).

المفردات:

استنصحك: طلب منك النصيحة.

التشمت: قال ثعلب: يقال: شمت العاطس وشمته إذا دعوت له بالهدى وحسن السمّت المستقيم. قال: والأصل فيه السين المهملة فقلبت شيناً معجمة.

المسائل:

المسألة الأولى: المراد بالحق: ما لا ينبغي تركه، ويكون فعله: إما واجباً، أو مندوباً ندباً مؤكداً شبيهاً بالواجب الذي لا ينبغي تركه.

ويكون استعماله في المعنيين من باب استعمال المشترك في معنييه، فإن الحق يستعمل في معنى الواجب، كذا ذكره ابن الأعرابي.

المسألة الثانية: الحق الأول من حقوق المسلم على المسلم الست المذكورة في الحديث: السلام عليه عند ملاقاته، بدليل:

- ١- (إِذَا لَقِيتَهُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ) فِي حَدِيثِ الْبَابِ.
 - ٢- فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مَرْفُوعاً: الْأَمْرُ بِإِفْشَاءِ السَّلَامِ، وَأَنَّهُ سَبَبٌ لِلتَّحَابِ.
 - ٣- وَفِي الصَّحِيحَيْنِ: (إِنْ أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ: إِطْعَامُ الطَّعَامِ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَعَلَى مَنْ لَمْ تَعْرِفْ).
 - ٤- قَالَ عَمَّارٌ: ثَلَاثٌ مِنْ جَمْعِهِمْ فَقَدْ جَمَعَ الْإِيمَانَ: إِنْصَافٌ مِنْ نَفْسِكَ، وَبَذْلُ السَّلَامِ لِلْعَالَمِ، وَالْإِنْفَاقُ مِنَ الْإِقْتَارِ.
- المسألة الثالثة: اختلفوا في الأمر (فَسَلِّمْ عَلَيْهِ) أَي: فِي ابْتِدَاءِ السَّلَامِ عَلَى قَوْلَيْنِ:
- القول الأول: الْإِبْتِدَاءُ بِالسَّلَامِ وَاجِبٌ.
- وهو ظاهر الأمر.
- القول الثاني: الْإِبْتِدَاءُ بِالسَّلَامِ سُنَّةٌ، وَرُدُّهُ فَرَضٌ.
- وهو الذي نقله ابن عبد البر وغيره.
- المسألة الرابعة: قِيلَ فِي مَعْنَى السَّلَامِ:
- أ- السَّلَامُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، فَقَوْلُهُ (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ) أَي: أَنْتُمْ فِي حِفْظِ اللَّهِ، كَمَا يُقَالُ: اللَّهُ مَعَكُمْ، وَاللَّهُ يَصْحَبُكَ.
- ب- السَّلَامُ بِمَعْنَى السَّلَامَةِ، أَي: سَلَامَةُ اللَّهِ مِلَازِمَةٌ لَكَ.
- المسألة الخامسة: أَقَلُّ السَّلَامِ أَنْ يَقُولَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ.
- وَأَكْمَلُ مِنْهُ: أَنْ يَزِيدَ وَرَحْمَةَ اللَّهِ وَبَرَكَاتِهِ.
- وَيُجْزِئُهُ: السَّلَامُ عَلَيْكَ، وَسَلَامٌ عَلَيْكَ، بِالْإِفْرَادِ وَالتَّنْكِيرِ.
- المسألة السادسة: إِنْ كَانَ الْمُسْلِمُ الْمُسَلِّمَ عَلَيْهِ وَاحِداً يَتَنَاوَلُهُ وَمَلَائِكَتُهُ.
- المسألة السابعة: إِنْ كَانَ الْمُسْلِمُ عَلَيْهِ وَاحِداً وَجِبَ الرَّدُّ عَلَيْهِ عَيْنًا.
- وَإِنْ كَانَ الْمُسْلِمُ عَلَيْهِمْ جَمَاعَةً فَالرَّدُّ فَرَضٌ كِفَايَةً فِي حَقِّهِمْ، بِدَلِيلِ:
- حَدِيثِ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (يُجْزِيءُ عَنْ الْجَمَاعَةِ إِذَا مَرُّوا أَنْ يُسَلِّمَ

أَحَدُهُمْ، وَيُجْزِي عَنْ الْجَمَاعَةِ أَنْ يَرُدَّ أَحَدُهُمْ) - رواه أَحْمَدُ وَالبَيْهَقِيُّ.

المسألة الثامنة: يشترط كون الرد على الفور، وعلى الغائب في ورقة أو رسول.

المسألة التاسعة: يسلم الراكب على الماشي، والماشي على القاعد، والقليل على الكثير، والصغير على الكبير، بدليل:

مَا وَرَدَ فِي الْبُحَارِيِّ وَمُسْلِمٍ مِنْ أَحَادِيثَ بِهَذَا الشَّانِ.

المسألة العاشرة: مفهوم (إِذَا لَقِيتَهُ) هو أنه لا يسلم عليه إذا فارقه.

لَكِنْ هَذَا الْمَفْهُومُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ، لِثُبُوتِ حَدِيثٍ: (إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فَلْيُسَلِّمْ، وَإِذَا قَامَ فَلْيُسَلِّمْ، وَلَيْسَتْ الْأُولَى بِأَحَقَّ مِنَ الْآخِرَةِ).

فالمراد: يُلْقِيهِ وَإِنْ لَمْ يَطُلْ بَيْنَهُمَا الْإِفْتِرَاقُ، لَمَّا يَأْتِي:

١ - حَدِيثُ أَبِي دَاوُدَ: (إِذَا لَقِيَ أَحَدُكُمْ صَاحِبَهُ فَلْيُسَلِّمْ عَلَيْهِ، فَإِنْ حَالَ بَيْنَهُمَا شَجَرَةٌ أَوْ جِدَارٌ ثُمَّ لَقِيَهِ فَلْيُسَلِّمْ عَلَيْهِ).

٢ - قَالَ أَنَسٌ: (كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتِمَاتُشُونَ، فَإِذَا لَقِيَتْهُمْ شَجَرَةٌ أَوْ أَكْمَةٌ تَفَرَّقُوا يَمِينًا وَشِمَالًا، فَإِذَا اتَّقَوْا مِنْ وَرَائِهَا يَسْلِمُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ).

المسألة الحادية عشرة: اختلفوا في: (وَإِذَا دَعَاكَ فَأَجِبْهُ) عَلَى قَوْلَيْنِ:

القول الأول: عموم حقية الإجابة في كل دعوة يدعوه لها، وهو الظاهر.

القول الثاني: خصها العلماء بإجابة دعوة الوليمة ونحوها.

قَالَ الصَّنْعَانِيُّ: وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقَالَ: إِنَّهَا فِي دَعْوَةِ الْوَلِيمَةِ وَاجِبَةٌ، وَفِيمَا عِداهَا مَنْدُوبَةٌ، لِثُبُوتِ الْوَعِيدِ عَلَى مَنْ لَمْ يُجِبْ فِي الْأَوَّلَى دُونَ الثَّانِيَةِ.

المسألة الثانية عشرة: يجب نصيحة من يستنصح، وعدم الغش له، بدليل:

قَوْلُهُ ﷺ: (فَانْصَحْهُ).

المسألة الثالثة عشرة: لا تجب نصيحة إلا عند طلبها، بدليل:

ظَاهِرُ الْحَدِيثِ.

المسألة الرابعة عشرة: النصيح بغير طلب مندوب، لأنه من الدلالة على الخير والمعروف.

المسألة الخامسة عشرة: يجب تشميت كل سامع للعاطس الحامد، وهو قول الظاهرية وابن العربي والصنعاني، بدليل:

١- الأمر في قوله (فَشَمِّتْهُ).

٢- حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: (إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ، وَحَمَدَ اللَّهَ، كَانَ حَقًّا عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ يَسْمَعُهُ أَنْ يَقُولَ: رَحِمَكَ اللَّهُ) - أخرجه البخاري.

المسألة السادسة عشرة: اتفقوا على استحباب الحمد على العطاس. نقله النووي.

المسألة السابعة عشرة: قال النووي: يستحب لمن عطس فلم يحمد أن يذكره الحمد، ليحمد، فيشتمته، وهو من باب النصيح والأمر بالمعروف.

المسألة الثامنة عشرة: وردت في كيفية الحمد وكيفية التشميت أحاديث منها:

أ- حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلْيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ أَوْ صَاحِبُهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، وَلْيَقُلْ هُوَ: يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَيُصْلِحْ بِالْكُمْ) - أخرجه البخاري.

ب- حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَلْيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ وَصَاحِبُهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، وَيَقُولَ هُوَ: يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَيُصْلِحْ بِالْكُمْ) ^(١) - أخرجه أبو داود وغيره بإسناد صحيح.

المسألة التاسعة عشرة: اختلفوا في كيفية جواب العاطس على أقوال:

القول الأول: يهديكم الله ويصلح بالكم، وهو قول الجمهور، بدليل: الحَدِيثَيْنِ السَّابِقَيْنِ.

القول الثاني: يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ، وهو قول الكوفيين، بدليل:

ما أخرجه الطبراني عن ابن مسعود، وأخرجه البخاري في الأدب المفرد.

القول الثالث: يتخير أي اللفظين.

القول الرابع: يجمع بينهما.

(١) بالكم: شأنكم. / سُبُلُ السَّلَامِ ج ٤ ص ١٤٩.

المسألة العشرون: من آداب العاطس:

أ- ما ورد في حَدِيث أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً: (وَإِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَضَعْ كَفِيهِ عَلَى وَجْهِهِ، وَلْيَخْفِضْ بِهَا صَوْتَهُ) - أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ وَالْبَيْهَقِيُّ.

ب- أَنْ يَزِيدَ بَعْدَ الْحَمْدِ لِلَّهِ، كَلِمَةً: رَبِّ الْعَالَمِينَ.

لما ورد في حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: (إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: رَبِّ الْعَالَمِينَ. فَإِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ: رَبِّ الْعَالَمِينَ، قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: رَحِمَكَ اللَّهُ) - أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ وَفِيهِ ضَعْفٌ.

ج- يُشَمِّتُهُ ثَلَاثًا إِذَا كَرَّرَ الْعُطَّاسُ وَلَا يَزِيدُ عَلَيْهَا، لَمَّا وَرَدَ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً: (إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيُشَمِّتْهُ جَلِيسُهُ، فَإِنْ زَادَ عَلَى ثَلَاثٍ فَهُوَ مَزْكُومٌ، وَلَا يُشَمِّتُ بَعْدَ ثَلَاثٍ) - أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ.

المسألة الحادية والعشرون: قَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ: فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى عِظَمَةِ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَى الْعَاطِسِ، يُؤْخَذُ ذَلِكَ مِمَّا رَتَّبَ عَلَيْهِ مِنَ الْخَيْرِ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى عِظَمَةِ فَضْلِ اللَّهِ عَلَى عَبْدِهِ، فَإِنَّهُ أَذْهَبَ عَنْهُ الضَّرَرَ بِنِعْمَةِ الْعُطَّاسِ، ثُمَّ شَرَعَ لَهُ الْحَمْدُ الَّذِي يَثَابُ عَلَيْهِ، ثُمَّ الدُّعَاءُ بِالْخَيْرِ لِمَنْ شَمَّمَتْهُ بَعْدَ الدُّعَاءِ مِنْهُ لَهُ بِالْخَيْرِ.

ولما كَانَ الْعَاطِسُ قَدْ حَصَلَ لَهُ بِالْعُطَّاسِ نِعْمَةٌ وَمَنْفَعَةٌ بِخُرُوجِ الْأَبْخَرَةِ الْمُحْتَقِنَةِ فِي دِمَاغِهِ الَّتِي لَوْ بَقِيَتْ فِيهِ أَحْدَثَتْ أَدْوَاءً، شَرَعَ لَهُ حَمْدُ اللَّهِ عَلَى هَذِهِ النِّعْمَةِ مِنْ بَقَاءِ أَعْضَائِهِ عَلَى هَيْئَتِهَا وَالتَّمَامِهَا بَعْدَ هَذِهِ الزَّلْزَلَةِ الَّتِي هِيَ لِلْبَدَنِ كَزَلْزَلَةِ الْأَرْضِ لَهَا.

المسألة الثانية والعشرون: مَفْهُومُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا يُشَمِّتُ غَيْرُ الْمُسْلِمِ كَمَا عُرِفَتْ. وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُمَا بِأَسَانِيدٍ صَحِيحَةٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى قَالَ: (كَانَ الْيَهُودُ يَتَعَاطِسُونَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَرْجُونَ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَيَقُولُ: يَهْدِيكُمْ اللَّهُ، وَيُصْلِحُ بِالْكَم).

ففيه دليل على أنه يقال لهم ذلك، ولكن إذا حمدوا.

المسألة الثالثة والعشرون: اختلفوا في الأمر بعبادة المسلم للمسلم المريض في: (وَإِذَا مَرِضَ فَعُدَّهُ) عَلَى قَوْلَيْنِ:

القول الأول: الوجوب، وجزم به البخاري.

قيل: ويحتمل أنها فرض كفاية.

القول الثاني: الندب، وهو قول الجمهور.

ونقل النووي: الإجماع على عدم الوجوب. قال ابن حجر: يعني على الأغنيان.

المسألة الرابعة والعشرون: يستوي في عيادة المسلم للمسلم المريض، من يعرفه، ومن لا يعرفه، والقريب، وغيره.

المسألة الخامسة والعشرون: (وإذا مَرَضَ) عام لكل مرض.

واستثنى منه الرمد، ولكنه رد:

بحديث زيد بن أرقم قال: (عادي رسول الله ﷺ من وجع بعيني) - أخرجه أبو داود، وصححه الحاكم، وأخرجه البخاري في الأدب المفرد.

المسألة السادسة والعشرون: ظاهر عبارة (إذا مَرَضَ) يفيد العيادة ولو في أول المرض.

واعترض بما أخرجه ابن ماجه من حديث أنس: (كان النبي ﷺ لا يعود إلا بعد ثلاث).

ورد: بأن فيه رأياً متروكاً.

المسألة السابعة والعشرون: مفهوم الحديث (حق المسلم...) دليل على أنه لا يُعاد الدمي.

ولكن: ثبت أن النبي ﷺ عاد خادمه الدمي، وأسلم ببركة عيادته.

وزار عمه أبا طالب في مرض موته، وعرض عليه كلمة الإسلام.

المسألة الثامنة والعشرون: يجب تشييع جنازة المسلم، معروفاً كان أو غير معروف، بدليل:

الأمر في قوله: (وإذا مات فائبعه).

تناجي الشين دون الثالث

● عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

إذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى اثنان دون الآخر، حتى تخلطوا بالناس من أجل أن ذلك يُحرّضه ^(١).

التخريج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَالْفِظْ لِمُسْلِمٍ.

المفردات:

المناجاة: المشاورة والمسارة.

المسائل:

المسألة الأولى: نهى رسول الله ﷺ عن تناجي الاثنين إذا كان معها ثالث، وذلك:

أ- لأنه يحزنه انفراده، وإيهام أنه ممن لا يؤهل للسِر.

ب- أو يوهمه أن الخوض من أجله.

المسألة الثانية: إذا كانوا أكثر من ثلاثة فلا ينهي عن انفراد اثنين بالمناجاة، لفقد العلة المذكورة آنفاً.

المسألة الثالثة: اختلفوا في النهي عن المناجاة بين اثنين دون الثالث، على قولين:

القول الأول: النهي عام لجميع الأحوال في سفر أو حضر. وهو قول ابن عُمر ومالك وجهاهير العلماء، بدليل:

ظَاهِرُ حَدِيثِ الْبَابِ.

القول الثاني: النهي منسوخ، وهو قول بعضهم.

قال الصَّنْعَانِيُّ: ولا دليل عليه، وأما الآيات في سورة المجادلة فهي في نهى اليَهُودِ عن التناجي، لما يأتي:

أ- أخرج عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وابنُ الْمُنْذِرِ عن مُجَاهِدٍ في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنِ النَّجْوَى﴾ [المجادلة: ٨] قال: الْيَهُودُ.

ب- وأخرج ابنُ أَبِي حَاتِمٍ عن مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ قال:

كان بين الْيَهُودِ وبين النَّبِيِّ ﷺ مُوَادَعَةٌ، فكانوا إِذَا مَرَّ بِهِمْ رجلٌ من أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جلسوا يَتَنَاجَوْنَ بينهم، حتى يَطْنُ الْمُؤْمِنُ أَنَّهُمْ يَتَنَاجَوْنَ بقتله، أو بما يكرهُ الْمُؤْمِنُ، فإذا رَأَى الْمُؤْمِنُ ذَلِكَ خَشِيَهِمْ فترك طريقه عليهم، فنهاهم النَّبِيُّ ﷺ عن النَّجْوَى، فلم يَنْتَهَوْا، فأنزل الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنِ النَّجْوَى﴾ [المجادلة: ٨].

بَابُ الْبِرِّ وَالصِّلَةِ

الْبِرُّ: هو التوسع في فعل الخير. والْبَرُّ: المتوسِّع في الخيرات، وهو من صفات الله تعالى. والصِّلَةُ: صِلَةُ الْأَرْحَامِ، كناية عن الإحسان إلى الأقربين من ذوي النسب والأصهار، والتعطف عليهم، والرفق بهم، والرعاية لأحوالهم، وكذلك إن تعدَّوا وأساءوا. وضد ذلك: قطيعة الرحم.

رِضَا الْوَالِدَيْنِ

● عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال:

رِضَا اللَّهِ فِي رِضَا الْوَالِدَيْنِ، وَسُخْطُ اللَّهِ فِي سُخْطِ الْوَالِدَيْنِ^(١).

التخرُّج:

أخرجه التِّرْمِذِيُّ، وصحَّحه ابنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ.

المسائل:

المسألة الأولى: الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى:

وجوب إرضاء الولد لوالديه، لأن فيه مرضاة الله.

وتحريم إسقاطهما، لأن فيه سُخْطَ الله.

المسألة الثانية: اختلفوا في تقديم رِضَا الوَالِدَيْنِ على غيره من فروض الكفاية على قولين:
القول الأول: يتعين ترك الجِهَاد إذا لم يَرْضَ الأبوان، إلَّا فرض العين كالصلاة، فإنها تُقَدَّم وإن لم يَرْضَ بها الأبوان بالإجماع، وهو قول الأمير حُسَيْن ذكره في الشفاء والشافعي، بدليل:
 ١ - حَدِيث ابن عُمَرَ: أنه جاء رجل يستأذنه ﷺ في الجِهَاد، فقال: أَحْيِي والداك؟ قال نعم. قال: ففيهما فجاهد.

٢ - حَدِيث أَبِي سَعِيدٍ: (أن رجلاً هاجر إلى رسول الله ﷺ من اليمَن، فقال: يا رسول الله، إني قد هاجرت. قال: هل لك أهل باليمَن؟ فقال: أبوي. قال: أَذْنَا لك؟ قال: لا. قال: فارجع فاستأذنها، فإن أَذْنَا لك فجاهد، وإلَّا فبِرَّهما) - رواه أبو داود وفي إسناده مُخْتَلَف فيه.

القول الثاني: يجوز فعل فرض الكفاية والمندوب، وإن لم يَرْضَ الأبوان ما لم يتضررا بسبب فقد الولد، وهو قول أكثر العلماء.

وحملوا الأحاديث على المبالغة في حق الوَالِدَيْنِ، وأنه يتبع رضاها ما لم يكن في ذَلِكَ سُخْطَ الله تعالى كما قال: ﴿وَإِنْ جَاهِدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [لقمان: ١٥].

قال الصَّنْعَانِي: الآية إنما هي فيما إذا حملاه على الشرك، ومثله غيره من الكبائر.

المسألة الثالثة: في الحديث دلالة على أنه لا يطيعهما في ترك فرض الكفاية والعين، لكن الإجماع خصص فرض العين.

المسألة الرابعة: إذا تعارض حق الأب وحق الأم فحق الأم مقدم، بدليل:
 حَدِيث البُخَارِيِّ: (قال رجل: يا رسول الله، مَنْ أَحَقُّ بِحُسْنِ صَحْبَتِي؟ قال: أُمُّكَ: ثلاث مرات، ثم قال: أبوك).

قال ابن بَطَّال: مقتضاه أن يكون للأم ثلاثة أمثال ما للأب، قال: وكان ذَلِكَ لصعوبة الحمل، ثم الوضع، ثم الرضاع.

قال الصُّنْعَانِي: وإليه الإشارة بقوله تعالى:

أ- ﴿وَوَضَّيْنَا لِلْإِنْسَانِ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾ [الأحقاف: ١٥].

ب- ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ﴾ [لقمان: ١٤].

قال القاضي عِيَّاض: ذهب الْجُمْهُور إلى أن الأُمَّ تفضل على الأب في البرِّ. ونقل الحَارِثُ الْمُحَاسِبِيُّ الإجماع على هذا.

المسألة الخامسة: اختلفوا في الأخ والجد من أحق ببرِّه منهما؟

قال القاضي: الجد، وهو قول الأكثر، وجزم به الشَّافِعِيَّة.

ويقدم من أَوْلَى بسببين على من أَوْلَى بسبب، ثم القرابة من ذوي الرَّحْم، ويقدم منهم المحارم على من ليس بمحرَّم، ثم العَصَبَات، ثم المصاهرة، ثم الولاء، ثم الجار. وأشار ابن بَطَّال إلى أن التَّرتيب حيث لا يمكن البرِّ دفعة واحدة.

المسألة السادسة: ورد في تقديم الزوج من حديث عائشة رضي الله عنها:

(سألت النَّبِيَّ ﷺ، أيُّ الناس أعظم حقاً على المرأة؟ قال: زوجها. قلتُ فعلى الرجل؟ قال: أمُّه) - أخرجه أحمد والنَّسَائِيُّ، وصحَّحه الحاكم.

قال الصُّنْعَانِي: ولعل مثل هذا مخصوص بما إذا حصل الضرر للوالدين، فإنه يقدم حقُّهما على حق الزوج جمعاً بين الأحاديث.

لا يؤمن عبد حقَّ أخيهما يحب لنفسه

● عن أنس رضي الله عنه عن النَّبِيِّ ﷺ أنه قال:

والذي نفسي بيده لا يؤمنُ عبداً حتى يُحبَّ لأخيه ما يُحبُّ لنفسه (١).

التخريج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ:

والْحَدِيثُ وقع في لفظ مُسْلِمٍ بالشك في قوله: لأخيه أو لجاره.

ووقع في الْبُخَارِيِّ: لأخيه. بغير شك.

المسائل:

المسألة الأولى: الْحَدِيثُ دليل على عِظَمِ حق الجار والأخ.

المسألة الثانية: في الْحَدِيثِ نفي الإيمان عمن لا يحب لهما مما يجب لنفسه.

وتأوله العلماء بأن المراد منه نفي كَمَالِ الإيمان، إذ قد علم من قواعد الشريعة أن من لم يتصف بِذَلِكَ لا يخرج عن الإيمان.

المسألة الثالثة: أطلق الْحَدِيثُ (المحسوب) ولم يعين.

وقد عَيَّنَهُ ما في رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ في هَذَا الْحَدِيثِ بلفظ: (حتى يحب لأخيه من الخير ما يحب لنفسه).

قال العلماء: والمراد من الطاعات والأُمُور المباحة.

قال ابن الصَّلَاح: وَهَذَا قد يُعَدُّ من الصَّعْبِ الممتنع.

ورَدَّهُ الصَّنْعَانِيُّ بقوله: وليس كَذَلِكَ، إن معناه: لا يكمل إيمان أحدكم حتى يحب لأخيه في الإسلام ما يجب لنفسه من الخير، والقيام بِذَلِكَ يحصل بأن يجب له مثل حصول ذَلِكَ من جهة لا يزاحمه فيها، بحيث لا تنقص النعمة على أخيه شيئاً من النعمة عليه، وَذَلِكَ سَهْلٌ على القلب السَّلِيم، وإنما يعسر على القلب الدَّغِل، عافانا الله وإخواننا أجمعين.

المسألة الرابعة: رِوَايَةُ الجار عامة للمُسْلِمِ والكافر والفاسق والصدِّيق والعدو والقريب والأجنبي والأقرب جواراً والأبعد.

فمن اجتمعت فيه الصفات الموجبة لمحبة الخير له فهو في أعلى المراتب، ومن كان فيه أكثرها فهو لاحق به، وَهَلُمَّ جَرّاً إلى الْخَصْلَةِ الواحدة، فيعطى كل ذي حق حقه بحسب حاله.

وقد أخرج الطَّبْرَانِيُّ من حَدِيثِ جَابِر: الجيران ثلاثة: جار له حق، وهو المشرك، له حق

الجوار. وجار له حَقَّان، وهو المُسْلِم، له حق الجوار وحق الإسلام. وجار له ثلاثة حقوق، جار مُسْلِم له رَجَم، له حق الإسلام والرَّجَم والجِوَار.

وأخرج البُخَارِيُّ في الأدب المفرد: أن عبد الله بن عُمَرَ ذبح شاة فأهدى منها لجاره اليَهُودِيَّ.

فإن كان الجار أختاً أحبَّ له ما يجب لنفسه، وإن كان كافراً أحبَّ له الدخول في الإيمان مع ما يجب لنفسه من المنافع بشرط الإيمان.

المسألة الخامسة: قال الشيخ مُحَمَّد بن أَبِي جَمْرَةَ: حفظ حق الجار من كَمَال الإيمان، والإضرار به من الكبائر، لقوله ﷺ: (من كان يُؤْمِن بالله واليوم الآخر فلا يؤذِ جاره). قال: ويفترق الحال في ذَلِكَ بالنسبة إلى الجار الصالح وغيره.

المسألة السادسة: الكافر يعرض الإسلام عليه والترغيب فيه برفق. والفاسق يعظه بما يناسبه بالرفق، ويستر عليه ذلته، وينهاه بالرفق، فإن نفع، وإلاَّ هجره قاصداً تأديبه بذلك مع إعلامه بالسبب ليكف.

المسألة السابعة: يقدم عند التعارض من كان أقرب إليه باباً، كما في حَدِيث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عنها: (قلتُ: يا رسول الله، إن لي جارين، فإلى أيَّهما أهدى؟ قال: إلى أقربهما باباً) - أخرجه البُخَارِيُّ.

والحكمة فيه: أن الأقرب باباً يرى ما يدخل بيت جاره من هَدِيَّة وغيرها، فيتسَوَّف له بخلاف الأبعد.

المسألة الثامنة: في حد الجار أقوال:

القول الأول: أربعون داراً من كل جهة.

القول الثاني: من سمع النداء فهو جار. وهو المروي عن عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عنه.

القول الثالث: من صلى معك صلاة الصبح في المسجد فهو جار.

هجر المسلم أخاه

● عن أبي أيوب رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال:

لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، يَلْتَقِيَانِ، فَيُعْرِضُ هَذَا وَيُعْرِضُ هَذَا، وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ^(١).

التخریج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

المسائل:

المسألة الأولى: نفي الحِلِّ دال على التحريم، فيحرم هَجْرَانِ الْمُسْلِمِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

المسألة الثانية: مفهوم الْحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْهَجْرَانِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. وَحِكْمَةُ جَوَازِ ذَلِكَ هَذِهِ الْمُدَّةُ هِيَ: -

أَنَّ الْإِنْسَانَ مَجْبُولٌ عَلَى الْغَضَبِ وَسُوءِ الْخُلُقِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَعُفِيَ لَهُ هَجْرُ أَخِيهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، لِيَذْهَبَ ذَلِكَ الْعَارِضُ، تَخْفِيفًا عَلَى الْإِنْسَانِ، وَدَفْعًا لِلْإِضْرَارِ بِهِ.

فَفِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ: يَسْكُنُ غَضَبُهُ، وَفِي الثَّانِي: يَرَاجِعُ نَفْسَهُ، وَفِي الثَّلَاثِ: يَعْتَذِرُ. وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ كَانَ قِطْعًا لِحُقُوقِ الْأَخُوَّةِ.

المسألة الثالثة: فسر معنى الْهَجْرِ بقوله (يَلْتَقِيَانِ... إلخ)، وهو الغالب من حال المتهاجرين عند اللقاء.

المسألة الرابعة: اختلفوا في زوال الْهَجْرِ عَلَى أَقْوَالٍ:

القول الأول: زوال الْهَجْرِ بِرَدِّ السَّلَامِ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ، بِدَلِيلٍ:

١ - حَدِيثِ الْبَابِ.

٢ - مَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، فِي أَثْنَاءِ حَدِيثِ مَوْقُوفٍ، وَفِيهِ: (وَرَجُوعُهُ أَنْ يَأْتِيَ فَيُسَلِّمَ عَلَيْهِ).

القول الثاني: إن كان يؤذيه ترك الكلام فلا يكفيه رد السَّلام، بل لا بد من الرجوع إلى الحال الذي كان بينهما. وهو قول أحمد وابن القاسم.

القول الثالث: ينظر إلى حال المهجور.

فإن كان خطابه بما زاد على السَّلام عند اللقاء بما تطيب به نفسه ويزيل عِلَّةَ الهَجْر كان من تمام الوصل وترك الهَجْر.

وإن كان لا يحتاج إلى ذلك كفى السَّلام.

المسألة الخامسة: أما فوق اليوم الثالث، فقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه يجوز الهَجْر فوق ثلاث لمن كانت مكالمته تجلب نقصاً على المخاطب له في دينه، أو مضرة تحصل عليه في نفسه أو دنياه، فَرُبَّ هَجْر جميل خيرٌ من مخالطة مؤذية.

وقد وقع من السَّلف التهاجر بين جَمَاعَةٍ من أَعْيَانِ الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ وتَابِعِيهِمْ، ولهم أعذار إن شاء الله تعالى، والحمل على السَّلامَةِ مُتَعَيِّنٌ، والعِبَادُ مَظَنَّةُ المخالفة.

الدلالة على الخير

● عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ ^(١).

التخریج:

أخرجه مُسْلِمٌ.

المسائل:

المسألة الأولى: الدلالة على الخير يؤجر بها الدَّالُّ عليه كأجر فاعل الخير، بدليل:

١ - حَدِيثُ الْبَابِ.

٢ - حَدِيثُ: (مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً فِي الْإِسْلَامِ كَانَ لَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا).

(١) سُئِلَ السَّلامُ ج ٤ ص ١٦٩.

المسألة الثانية: الدلالة تكون بالإشارة على الغير بفعل الخير، وعلى إرشاد ملتزم الخير على أنه يطلبه من فلان، والوعظ والتذكير وتأليف العلوم النافعة.

المسألة الثالثة: لفظ (خير) يشمل الدلالة على خير الدنيا والآخرة.

فلهذا ذكر الكلام النبوي ما أشمل معانيه وأوضح مبانيه ودلالته على خير الدنيا والآخرة.

باب الزهد والورع

التشبيه

● عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ:

من تشبّه بقوم فهو منهم^(١).

التخريج:

أخرجه أبو داود، وصححه ابن حبان.

وفيه ضعف. وله شواهد عند جماعة من أئمة الحديث عن جماعة من الصحابة تخرجه عن الضعف. ومن شواهد: ما أخرجه أبو يعلى مرفوعاً عن حديث ابن مسعود: (من رضي عمل قوم كان منهم).

المسائل:

المسألة الأولى: الحديث دال على أن من تشبه بالفساق كان منهم، أو بالكفار أو بالمتدعة في أي شيء مما يختصون به من ملبوس أو مركوب أو هيئة.

المسألة الثانية: قالوا: فإذا تشبه بالكافر في زي، واعتقد أن يكون بذلك مثله كفر. فإن لم يعتقد ففيه خلاف بين الفقهاء:

فمنهم من قال: يكفر. وهو ظاهر الحديث.

ومنهم من قال: لا يكفر، ولكن يؤدب.

(١) سُبُلُ السَّلام ج ٤ ص ١٧٥.

الزهد

● عن سَهْل بن سَعْد قال: جاء رجلٌ إلى النَّبِيِّ ﷺ فقال: يا رسول الله دلني على عمل إذا عملته أحبني الله وأحبنى الناس، فقال:

ارْزُقْ في الدنيا يُحِبَّكَ اللهُ، وارْزُقْ فيا عند الناس يُحِبَّكَ الناسُ^(١).

التخریج:

رواه ابن ماجه وغيره وسنده حسن.

فيه خالد بن عمرو القُرشيّ مجمع على تركه، ونُسب إلى الوضع، فلا يصحّ قول الحاكيم إنه صحيح. وقد أخرجه أبو نُعَيْم في الحليّة من حديث مُجَاهِد عن أَنَسٍ برجال ثقات، إلّا أنه لم يثبت سَمَاعٌ مُجَاهِدٍ من أَنَسٍ. وقد روي مُرْسَلًا.

وقد حَسَنَ النَّوَوِيُّ الْحَدِيثَ كَأَنَّهُ لَشَوَاهِدِهِ.

المسائل:

المسألة الأولى: الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى شَرَفِ الزَّهْدِ وَفَضْلِهِ، وَأَنَّهُ يَكُونُ سَبَبًا لِمَحَبَةِ اللهِ لِعَبْدِهِ، وَلِمَحَبَةِ النَّاسِ لَهُ، لِأَنَّ:

من زَهَدَ فيما هو عند الْعِبَادِ أَحْبَبَهُ، لِأَنَّهُ جَبَلَتِ الطَّبَائِعُ عَلَى اسْتِثْقَالِ مَنْ أَنْزَلَ بِالْمَخْلُوقِينَ حَاجَاتِهِ وَطَمَعَ فِيهِمْ فِي أَيْدِيهِمْ.

المسألة الثانية: لا بأس بطلب محبة الْعِبَادِ والسعي فيما يكسب ذلك، بل هو مندوب إليه أو واجب، بدليل:

١ - حَدِيثُ الْبَابِ.

٢ - قَوْلُهُ ﷺ: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا).

٣ - أَرْشُدُ ﷺ إِلَى إِفْشَاءِ السَّلَامِ، فَإِنَّهُ مِنْ جَوَالِبِ الْمَحَبَةِ، وَإِلَى التَّهَادِي وَنَحْوِ ذَلِكَ.

باب التهيب من مساوي الأخلاق

علاقة المنافق

● عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان^(١).

التخریج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وثبت عن الشَّيْخَيْنِ من حَدِيثِ عبد الله بن عُمَرَ رابعة، وهي: (وإذا خاصم فَجَر).

المسائل:

المسألة الأولى: المنافق من يُظهر الإيمان ويُبطن الكفر.

المسألة الثانية: الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى: أَنْ مَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْ هَذِهِ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ، فَإِنْ كَانَتْ فِيهِ هَذِهِ كُلُّهَا فَهُوَ مُنَافِقٌ، وَإِنْ كَانَ مُوقِنًا مُصَدِّقًا بِشَرَائِعِ الْإِسْلَامِ.

المسألة الثالثة: اسْتَشْكَلِ الْحَدِيثُ: أَنَّ هَذِهِ الْخِصَالَ قَدْ تَوَجَّدَتْ فِي الْمُؤْمَنِ الْمَصْدُقِ الْقَائِمِ بِشَرَائِعِ الدِّينِ، وَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي مَعْنَاهُ عَلَى أَقْوَالٍ:

القول الأول: إِنَّ هَذِهِ الْخِصَالَ هِيَ خِصَالُ الْمُنَافِقِ، فَإِذَا اتَّصَفَ بِهَا أَحَدٌ مِنَ الْمَصْدُقِينَ أَشْبَهَ الْمُنَافِقَ فَيُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ النِّفَاقِ بِمَجَازٍ، فَإِنَّ النِّفَاقَ هُوَ إِظْهَارُ مَا يَبْطِنُ خِلَافَهُ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي صَاحِبِ هَذِهِ الْخِصَالَ، وَيَكُونُ نِفَاقُهُ فِي حَقِّ مَنْ حَدَّثَهُ وَوَعَدَهُ وَاتَّيَمَنَهُ وَخَاصَمَهُ وَعَاهَدَهُ مِنَ النَّاسِ، لَا أَنَّهُ مُنَافِقٌ فِي الْإِسْلَامِ وَهُوَ يَبْطِنُ الْكُفْرَ.

قال النَّوَوِيُّ: وَهُوَ قَوْلُ الْمُحَقِّقِينَ وَالْأَكْثَرِينَ، وَقَالَ الصَّنْعَانِيُّ: وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمُخْتَارُ.

القول الثاني: إِنَّ هَذَا كَانَ فِي حَقِّ الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ كَانُوا فِي أَيَّامِهِ ﷺ، تَحَدَّثُوا بِإِيمَانِهِمْ فَكَذَّبُوا،

وَأَتَّيَمُوا عَلَى رُسُلِهِمْ فَمَنَؤُوا، وَوَعَدُوا فِي الدِّينِ بِالنَّصْرِ فَغَدَرُوا وَأَخْلَفُوا، وَفَجَرُوا فِي خُصُومَاتِهِمْ. وَهَذَا قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَرَجَعَ إِلَيْهِ الْحَسَنُ بَعْدَ أَنْ كَانَ عَلَى خِلَافِهِ. وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ، وَرَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: وَإِلَيْهِ مَالٌ كَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ عَنْ بَعْضِهِمْ: إِنَّهُ رَدُّ الْحَدِيثِ فِي رَجُلٍ مَعِينٍ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يُوَاجِهُهُمْ بِصَرِيحِ الْقَوْلِ فَيَقُولُ: فُلَانٌ مَنَافِقٌ، وَإِنَّمَا يَشِيرُ إِشَارَةً.

القول الثالث: الْحَدِيثُ لِتَحْذِيرِ الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَنَادَى فِي هَذِهِ الْخِصَالِ الَّتِي يَخَافُ عَلَيْهَا أَنْ تَفْضِي بِهِ إِلَى حَقِيقَةِ النِّفَاقِ، حَكَاهُ الْخَطَّابِيُّ.

وَأَيَّدَ هَذَا الْقَوْلَ: بِقِصَّةِ ثَعْلَبَةَ الَّذِي قَالَ فِيهِ تَعَالَى: ﴿فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [التوبة: ٧٧].

فَإِنَّهُ آلَ بِهِ خَلْفُ الْوَعْدِ وَالْكَذِبُ إِلَى الْكُفْرِ.

إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ (١).

التخریج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

المفردات:

الظن: هو ما يخطر بالنفوس من التجويز المحتمل للصحة والبطلان، فيحكم به، ويعتمد عليه، كما في مُخْتَصَرِ النَّهْائَةِ.

المسائل:

المسألة الأولى: اختلفوا في المراد من التحذير على أقوال:

القول الأول: التحذير من الظن بالمُسْلِم، نحو قوله تعالى: ﴿أَجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ﴾ [الحُجُرَات: ١٢] كذا فسر الحديث في مُخْتَصَرِ النِّهَايَةِ.

القول الثاني: التحذير والنهي عن التَّهْمَةِ التي لا سبب لما يوجبها، كمن اتهم بالفاحشة، ولم يظهر عليه ما يقتضي ذَلِكَ. قاله الخطَّابِيُّ.

القول الثالث: التحذير من تحقيق التَّهْمَةِ والإصرار عليها وتقررها في النفس، دون ما يعرض ولا يستقر، فإن هذا لا يكلف به كما في الحديث: (تجاوزَ الله عما تحدثت به الأُمَّة أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل)، قاله النُّوَوِيُّ ونقله عِيَّاض عن سُفْيَانَ.

المسألة الثانية: الحديث وارد في حق من لم يظهر منه شتم ولا فحش ولا فجور، ويقيد إطلاقه:

أ- حديث: (احترسوا من الناس بسوء الظن) - أخرجه الطَّبْرَانِيُّ في الأوسط والْبَيْهَقِيُّ والعسْكَرِيُّ من حديث أنس مرفوعاً. قال البَيْهَقِيُّ: تفرد به بَقِيَّةٌ.

ب- حديث: (يحرمُ سوءُ الظن) - أخرجه الدَّيْلَمِيُّ عن عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مَوْفُوفاً، وأخرجه الْقُضَاعِيُّ مرفوعاً من حديث عبد الرَّحْمَنِ بن عائذ مُرْسَلاً، وكل طرقه ضعيفة، وبعضها يقوِّي بعضها، ويَدُلُّ على أن لها أصلاً.

ج- قوله ﷺ: (أخوك البَكْرِيُّ ولا تأمنه) - أخرجه الطَّبْرَانِيُّ في الأوسط عن عُمَرَ، وأبو داود عن عُمَرُو بن الفُغَوَاءِ.

المسألة الثالثة: قَسَمَ الزَّمَخْشَرِيُّ الظن إلى:

١- واجب: وهو حُسْنُ الظن بالله تعالى.

٢- حرام: سوء الظن بالله تعالى، وبكل مَنْ ظَاهِرُهُ العدالة من المسلمين.

وهو المراد بقوله: إياكم والظن... الحديث.

٣- مندوب: حُسْنُ الظن بمن ظَاهِرُهُ العدالة من المسلمين.

٤- جائز (مباح) مثل قول أبي بَكْرٍ لِعَائِشَةَ: (إنما هما أخواك أو أختاك)، لما وقع في قلبه أن الذي في بطن امرأته اثنان.

ومن ذلك:

سوء الظن بمن اشتهر بين الناس بمخالطة الرِّيب والمجاهرة بالخبائث، فلا يجرم سوء الظن به، لأنه قد دل على نفسه، ومن ستر على نفسه لم يظن به إلا خيراً، ومن دخل في مداخل السوء اتَّهِم، ومن هتك نفسه ظنّاً به السوء.

والذي يميز الظُّنُون التي يجب اجتنابها عما سواها: أن كل ما لا تعرف له أمانة صحيحة وسبب ظاهر كان حراماً واجباً اجتنابها، وذلك إذا كان المظنون به ممن شوهد منه الستر والصَّلاح.

ومن عرفت منه الأمانة في الظاهر فظنُّ الفساد والخيانة به محرم، بخلاف من اشتهر بين الناس بتعاطي الرِّيب فنقابله بعكس ذلك. ذكر معناه في الكشف.

المسألة الرابعة: قوله (فإن الظن أكذب الحديث)، سماه حديثاً، لأنه حديث النفس. وإنما كان الظن أكذب الحديث، لأن الكذب مخالفة الواقع من غير استناد إلى أمانة، وقبحه ظاهر لا يحتاج إلى إظهاره.

وأما الظن فيزعم صاحبه أنه استند إلى شيء، فيخفى على السامع كونه كاذباً بحسب الغالب، فكان أكذب الحديث.

رفق الوالي بالامة

● عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ:

اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئاً فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَاشْقُقْ عَلَيْهِ (١).

التخريج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وأخرجه مُسْلِمٌ وتماه: (ومن وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئاً فَارْفُقْ بِهِ).

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٤ ص ١٩١ وَنِيلَ الْأَوْطَارُ ج ٧ ص ٢٣٩.

ورواه أبو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ بلفظ: (ومن وَلِيٍّ مِنْهُمْ شَيْئاً فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَعَلِيهِ بِهِلَةُ اللَّهِ، فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَمَا بِهِلَةُ اللَّهِ؟ قَالَ: لعنة الله).

المفردات:

شَقَّ عَلَيْهِمْ: أدخل عليهم المشقة، أي: المضرة.

المسائل:

المسألة الأولى: الدعاء عليه منه ﷺ بالمشقة جزاءً من جنس العمل، وهو عام لمشقة الدنيا والآخرة.

المسألة الثانية: الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْوَالِي تَيْسِيرُ الْأُمُورِ عَلَى مَنْ وَلِيَهُمْ، وَالرَّفْقُ بِهِمْ، وَمَعَامَلَتُهُمْ بِالْعَفْوِ وَالصَّفْحِ، وَإِثَارُ الرِّخْصَةِ عَلَى الْعَزِيمَةِ فِي حَقِّهِمْ، لِثَلَا يَدْخُلَ عَلَيْهِمُ الْمَشَقَّةُ، وَيَفْعَلُ بِهِمْ مَا يَجِبُ أَنْ يَفْعَلَ بِهِ اللَّهُ.

تحريم الظلم

● عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا يَرُويهِ عَنْ رَبِّهِ:

قَالَ: يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالَمُوا^(١).

التخريج:

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

المسائل:

المسألة الأولى: قَالَ: فَاعْلَهُ الرَّبُّ تَعَالَى. وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْقُدْسِيَّةِ.

المسألة الثانية: التَّحْرِيمُ لُغَةً: الْمَنْعُ عَنِ الشَّيْءِ.

وَشَرْعًا: مَا يَسْتَحِقُّ فَاعْلَهُ الْعِقَابَ.

وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ إِرَادَتُهُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى، بَلِ الْمُرَادُ بِهِ: أَنَّهُ تَعَالَى مَنَزَهُ مُتَقَدِّسٌ عَنِ الظُّلْمِ، وَأُطْلِقَ عَلَيْهِ لَفْظُ التَّحْرِيمِ لِمُشَابَهَتِهِ الْمَنْعُ بِجَامِعِ عَدَمِ الشَّيْءِ.

المسألة الثالثة: الظلم مستحيل في حقه تعالى:
لأن الظلم في عُرف اللغة: التصرف في غير الملك، أو مجاوزة الحد.
وكلاهما مُحَال في حقه تعالى، لأنه المَالِك للعَالَم كله، المتصرف بسلطانه في دِقّه
وجِلّه.

قال تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فُصِّلَتْ: ٤٦].
وقال في حَدِيث الباب: (إني حرمت الظلم على نفسي).
المسألة الرابعة: قوله: (فَلَا تَطَّالَمُوا) تأكيد لقوله: (وجعلته بينكم مُحَرَّمًا).
المسألة الخامسة: الظلم قبيح عقلاً، أقره الشارع وزاده قبحاً، وتوعد عليه بالعذاب:
﴿وَقَدْ خَابَ مَن حَمَلَ ظُلْمًا﴾ [طه: ١١١].

الْغَيْبَةُ

● عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال:
أندرون ما الْغَيْبَةُ؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ. قال: أفرأيت إن
كان في أخي ما أقول؟ قال: إن كان فيه ما تقول فقد اغْتَبْتَهُ، وإن لم يكن فقد بَهْتَهُ^(١).

التخریج:

أخرجه مُسْلِم.

المفردات:

بَهْتَهُ: من البُهْتَان.

المسائل:

المسألة الأولى: الْحَدِيث كأنه سبق لتفسير الْغَيْبَةِ المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَغْتَبِ
بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ [الحُجُرَات: ١٢].

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٤ ص ١٩٢ .

المسألة الثانية: الغَيْبَةُ لغةً: مشتقة من الغَيْب، فلا تكون إلا في الغَيْبَةِ.

وشرعاً: اختلفوا في بيان معناها على قولين:

القول الأول: ذكره أخاه في غيبته وحضرته بما يكره، بدليل:

(ذكرك أخاك بما يكره) في حديث الباب.

وعليه تفسير العَرَالِيّ كما قال النَّوَوِيّ في الأذكار تبعاً له: (هي ذكر المرء بما يكره، سواء كان: في بدن الشخص أو دينه أو دنياه أو نفسه أو خُلُقِه أو ماله أو والده أو ولده أو زوجه أو خادمه أو حركته أو طلاقته أو عُبُوسته أو غير ذلك مما يتعلق به ذكر سوء، سواء ذكر باللفظ أو بالرمز أو بالإشارة).

القول الثاني: لا تكون إلا في الغَيْبَةِ، فيكون معناها موافقاً لمعناها اللغوي، بدليل:

الحديث المُسْنَدُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أنه قال: (ما كَرِهْتَ أن تواجه به أخاك فهو غَيْبَةٌ)، فهذا الحديث إن ثبت كان خصصاً لحديث أبي هريرة.

وتفاسير العلماء دالة على هذا، ففسرها بعضهم بأنها:

أ- ذكر العيب بظهر الغيب.

ب- هي أن تذكر الإنسان في غيبته بسوء وإن كان فيه، كما في النّهائية.

المسألة الثالثة: قال النَّوَوِيّ: ومن ذلك - أي: الغَيْبَةُ - التعريض في كلام المصنفين

كقولهم: قال من يدّعي العلم، أو بعض من ينسب إلى الصّلاح، أو نحو ذلك، مما يفهم السامع المراد به، ومنه قولهم عند ذكره: الله يعافينا، أو الله يتوب علينا، نسأل الله السّلامة، ونحو ذلك.

المسألة الرابعة: ذكر العيب في الوجه حرام، لما فيه من الأذى، وإن لم يكن غيبة.

المسألة الخامسة: قوله (أخاك) المقصود به أخ الدّين.

وفي التعبير عنه بالأخ جذب للمغتاب عن غيبته لمن يغتاب، لأنه إذا كان أخاه

فالأوّل: الحنو عليه، وطّي مساويه، والتأول لمعايبه، لا نشرها بذكرها.

المسألة السادسة: قوله (أخاك) دليل على أن غير المؤمن تجوز غيبته.
قال ابن المنذر: في الحديث دليل على: أن من ليس بأخ كاليهودي والنصراني وسائر أهل الملل ومن قد أخرجته بدعته عن الإسلام لا غيبة له.
المسألة السابعة: قوله (بها يكره): يُشعر بأنه إذا كان لا يكره ما يعاب به، كأهل الخلعة والمُجُون، فإنه لا يكون غيبته.

المسألة الثامنة: تحريم الغيبة معلوم من الشرع ومُتَّفَق عليه.
ولكن العلماء اختلفوا هل هو من الصغائر أو الكبائر؟ على قولين:
القول الأول: إنها من الكبائر. ونقل القُرطبي الإجماع عليها، بدليل:
الحديث الثابت: (إنّ دماءكم وأعراضكم وأموالكم عليكم حرام).
قال الزركشي: (والعجب ممن يعد أكل الميتة كبيرة، ولا يعد الغيبة كذلك، والله أنزلها منزلة أكل لحم الأدمي ميتاً).

والأحاديث في التحذير من الغيبة واسعة جداً، دالة على شدة تحريمها.
القول الثاني: إنها من الصغائر. وهو قول الغزالي وصاحب العُمدة من الشافعية.
قال الأوزاعي^(١): لم أر من صرح أنها من الصغائر غيرهما.
وذهب المهدي: إلى أنها محتملة، بناءً على أن ما لم يقطع بكبره فهو محتمل، كما تقوله المعتزلة.

المسألة التاسعة: استثنى العلماء من الغيبة أموراً ستة هي:
الأول: التَّظَلُّمُ فيجوز أن يقول المظلوم: فلان ظلمني وأخذ مالي، أو أنه ظالم، ولكن إذا كان ذكره لذلك شكاية على من له قدرة على إزالتها أو تخفيفها، ودليله:
قول هند عند شكايتها له ﷺ من أبي سفيان: إنه رجل شحيح.
الثاني: الاستعانة على تغيير المنكر بذكره، لمن يظن قدرته على إزالته، فيقول: فلان فعل كذا في حق من لم يكن مجاهراً بالمعصية.

(١) هو غير الإمام المشهور الذي مات سنة ١٥٧ هـ. / هامش سُبُل السَّلام.

الثالث: الاستفتاء، بأن يقول للمفتي: فُلَان ظلمني بكذا، فما طريقي إلى الخلاص منه؟ ودليله: أنه لا يعرف الخلاص عما يحرم عليه إلا بذكر ما وقع منه.

الرابع: التحذير للمسلمين من الاغترار، كجرح الرواة والشهود ومن يتصدر للتدريس والإفتاء مع عدم الإهلية، ودليله:

قوله ﷺ: (بئس أخو العشيرة).

وقوله ﷺ: (أما معاوية فصعلوك لا مال له، وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه)، لفاطمة بنت قيس حين جاءت تستأذنه ﷺ وتستشيريه، وتذكر أنه خطبها معاوية بن أبي سفيان وخطبها أبو جهم.

الخامس: ذكر من جاهر بالفسق أو البدعة كالمكاسين وذوي الولايات الباطلة، فيجوز ذكرهم بما يجهرون به دون غيره، ودليله:

حديث: (اذكروا الفاجر).

السادس: التعريف بالشخص بما فيه من العيب، كالأعور والأعرج والأعمش، ولا يراد به نقصه وغيبته. وجمعها ابن أبي شريف في قوله:

الذم ليس بغيبة في ستة متظلم ومعرّف ومحدّر
ولمظهر فسقا ومُسْتَفْتٍ وَمَنْ طلب الإعانة في إزالة مُنْكَرٍ

من صفات المؤمنين

● عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

إِنَّ اللَّهَ يُبْغِضُ الْفَاحِشَ الْبَذِيَّ^(١).

التخريج:

أخرجه الترمذي وصححه.

● من حَدِيثِ ابنِ مَسْعُودٍ رفعه:

ليس المؤمن بالطَّعَّانِ، ولا اللَّعَّانِ، ولا الفَاحِشِ، ولا البَذِيءِ^(١).

التخريج:

أخرجه التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ، وصَحَّحه الحَاكِمُ. وَرَجَّحَ الدَّارَقُطْنِيُّ وَقَفَّه.

المفردات:

البغض: ضد المحبة.

الطعن: السب، يقال: طعن في عرضه: سبه.

البذِيء: فَعِيلٌ، من البَذَاءِ، وهو الكلام القبيح.

اللَّعَّان: اسم فاعل للمبالغة، بزنة فَعَّال، أي: كثير اللعن.

المسائل:

المسألة الأولى: بغض الله عبده، أي: عدم محبته لِعَبْدِهِ، والمراد: إنزال العقوبة به، وعدم إكرامه إياه.

المسألة الثانية: مفهوم الزيادة في صيغة المبالغة غير مراد، لأن اللعن محرم قليله وكثيره.

المسألة الثالثة: في حَدِيثِ الباب إخبار بأنه ليس من صفات المؤمن الكامل السب واللعن، إلّا أنه يستثنى من ذلك: لعن الكافر، وشارب الخمر، ومن لعنه الله ورسوله.

النَّيْمَةُ

● عن حُذَيْفَةَ رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ:

لا يدخلُ الجَنَّةَ قَتَاتٌ^(٢).

التخريج:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٤ ص ١٩٨.

(٢) سُئِلَ السَّلَامُ ج ٤ ص ١٩٨.

المفردات:

الْقَتَّات: النَّمَام، وقيل إن بينهما فرقاً:

فالنَّمَام: الذي يحضر القصة ليبلغها، والقَتَّات: الذي يتسمّع من حيث لا يعلم به، ثم ينقل ما سمعه.

المسائل:

المسألة الأولى: حقيقة النَّمِيمة: نقل كلام الناس بعضهم إلى بعض، للإفساد بينهم.

المسألة الثانية: قال الغزالي في النَّمِيمة:

إِنَّ حَدَّهَا: كَشَفَ مَا يَكْرَهُ كَشْفُهُ، سواء كرهه المنقول إليه أو المنقول عنه أو ثالث، وسواء كان الكُشف بالرمز أو بالكتابة أو بالإيحاء.

قال: فحقيقة النَّمِيمة إفشاء السر وهتك السر عما يكره كَشْفُهُ، فلو رآه يُخفي مالا لنفسه فذكره فهو نَمِيمة.

قال الصنعاني: ويحتمل أن مثل هذا لا يدخل في النَّمِيمة، بل يكون من إفشاء السر، وهو محرم أيضاً.

المسألة الثالثة: ذنب النَّمَام عظيم، بدليل:

١- حديث الباب.

٢- ما أخرجه الطبراني مرفوعاً: ليس منا ذو حَسَد، ولا نَمِيمة، ولا كَهانة، ولا أنا منه. ثم تلا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨].

٣- ما أخرجه أحمد: (خيار عباد الله الذين إذا رُؤوا ذُكر الله، وشر عباد الله المشاؤون بالنميمة الباغون للبراء العيب، يحشرهم الله مع الكلاب) ... وغير هذا من الأحاديث.

المسألة الرابعة: قال الحافظ المُنذري: أجمعت الأمة على أن النَّمِيمة محرمة، وأنها من أعظم الذنوب عند الله.

وفي كلامٍ للعزاليّ ما يدلّ على أنها لا تكون كبيرة إلّا مع قصد الإفساد.
 المسألة الخامسة: قد تجب النّميّة: كما إذا سمع شخصاً يتحدث بإرادة إيذاء إنسان ظليماً وعدواناً فيحذره منه، فإن أمكن تحذيره بغير ذكر من سمعه منه، وإلّا ذكر له ذلك.

طُوبَى لِمَنْ شَغَلَهُ عَيْبُهُ...

● عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

طُوبَى لِمَنْ شَغَلَهُ عَيْبُهُ عَنْ عِيُوبِ النَّاسِ ^(١).

التخریج:

أخرجه البزار بإسناد حسن.

المفردات:

طُوبَى: مصدر من الطيّب، أو اسم شجرة في الجنة يسير الراكب في ظلها مئة عام لا يقطعها.

المسائل:

المراد من الحديث: طُوبَى لِمَنْ شَغَلَهُ النَّظَرُ فِي عِيُوبِهِ، وطلب إزالتها، أو الستر عليها، عن الاشتغال بذكر عيوب غيره، والتعرّف لما يصدر منهم من العيوب، وذلك بأن يقدم النَّظَرُ فِي عَيْبِ نَفْسِهِ إذا أراد أن يعيب غيره، فإنه يجد من نفسه ما يردعه عن ذكر غيره.

تراجم الأعلام

● **أَبِي بَن كَعْب بَن قَيْس بَن عُبَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزْرَجِيِّ.** من أَجْلَاءِ الصَّحَابَةِ، شَهِدَ الْعَقَبَةَ وَبَدْرًا وَالْمَشَاهِدَ كُلَّهَا. وَهُوَ أَقْرَأُ الْمُسْلِمِينَ، وَأَوَّلُ مَنْ كَتَبَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَقْدَمَهُ الْمَدِينَةَ. تَوَفَّى فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ سَنَةَ ٣٠ هـ بِالْمَدِينَةِ.

أَشَدُّ الْعَابَةِ ج ١ ص ٤٩ والاستيعاب ج ١ ص ٤٧ والإصابة ج ١ ص ١٩ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٦ رقم ٦.

● **أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ:** هُوَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ حَنْبَلٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الشَّيْبَانِيُّ الْمَرْوَزِيُّ الْبَغْدَادِيُّ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: (أَحْمَدُ إِمَامٌ فِي ثَمَانِ خِصَالٍ: إِمَامٌ فِي الْحَدِيثِ، إِمَامٌ فِي الْفِقْهِ، إِمَامٌ فِي اللُّغَةِ، إِمَامٌ فِي الْقُرْآنِ، إِمَامٌ فِي الْفَقْرِ، إِمَامٌ فِي الزُّهْدِ، إِمَامٌ فِي الْوَرَعِ، إِمَامٌ فِي السُّنَّةِ). صَنَّفَ الْمُسْنَدَ فِي سِتَّةِ مَجْلَدَاتٍ، وَسِيرَتَهُ أَفْرَدَهَا الْبَيْهَقِيُّ فِي مَجْلَدٍ، وَأَفْرَدَهَا كَذَلِكَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ الْأَنْصَارِيُّ. مَاتَ سَنَةَ ٢٤١ هـ بِبَغْدَادٍ، وَإِلَيْهِ يَنْسَبُ الْمَذْهَبُ الْحَنْبَلِيُّ.

طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ لابن أبي يعلَى ج ١ ص ٤ وتذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٤٣١ وطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْرَازِيِّ ص ٩١ ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي، وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٧٢ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٢ ص ٩٦ وتاريخ بغداد ج ٤ ص ٤١٢ والأعلام ج ١ ص ٢٠٣.

● **الْأَخْفَشُ الْأَوْسَطُ:** هُوَ أَبُو الْحَسَنِ سَعِيدُ بْنُ مَسْعَدَةَ الْمُجَاشِعِيُّ مَوْلَاهُمْ، مِنْ كِبَارِ أئِمَّةِ اللُّغَةِ فِي الْبَصْرَةِ، أَخَذَ عَنْ سَيِّبَوَيْهِ النَّحْوِ. مِنْ تَصَانِيفِهِ: مَعَانِي الْقُرْآنِ، وَالْقَوَافِي، وَالْمَسَائِلُ الْكُبَرَى. تَوَفَّى سَنَةَ ٢١٥ هـ. وَالْأَخْفَشُ فِي اللُّغَةِ: الصَّغِيرُ الْعَيْنَيْنِ مَعَ سُوءِ بَصَرِهِمَا.

إِنْبَاءُ الرُّوَاةِ عَلَى أَنْبَاءِ النَّحْوَةِ لِلْقِفْطِيِّ ج ٢ ص ٣٦ وَبُغْيَةُ الْوُعَاةِ لِلْسُّيُوطِيِّ ج ١ ص ٥٩٠ وَزُهْمَةُ الْأَلْبَاءِ ص ١٣٣ وَوَقِيَّاتُ الْأَغْيَانِ ج ٢ ص ٣٨٠ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٢ ص ٣٦.

● **الْأَزْهَرِيُّ:** أَبُو مَنْصُورٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْأَزْهَرِ الْهَرَوِيُّ الشَّافِعِيُّ. أَدْرَكَ الرَّجَّاجَ وَنَفْطَوَيْهِ وَابْنَ دُرَيْدٍ وَطَبَقْتَهُمْ. أَمْلَأَ وَحَدَّثَ وَصَنَّفَ فِي اللُّغَةِ وَعَلَّلَ الْقِرَاءَاتِ وَالنَّحْوِ كِتَابًا نَفِيسَةً، وَهُوَ حُجَّةٌ فِيمَا يَقُولُهُ وَيَنْقُلُهُ. وَكَتَابُهُ تَهْذِيبُ اللُّغَةِ بَرَهَانٌ عَلَى كَوْنِهِ أَكْمَلَ أَدِيبٍ. تَوَفَّى سَنَةَ ٣٧٠ هـ.

الْبُلْعَةُ لِلْفَيْرُوزَابَادِيِّ ص ٢٠٥ وَبُغْيَةُ الْوُعَاةِ ج ١ ص ١٩ وَمُعْجَمُ الْأَدْبَاءِ ج ١٧ ص ١٦٤ وَمِزَاةُ الْجَنَانِ ج ٢ ص ٣٩٥ .

● **أُسَامَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ الْكَلْبِيِّ**. كَانَ أَسْوَدَ أَفْطُسٍ، وَكَانَ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. اسْتَعْمَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى جَيْشٍ، وَأَوْصَى لَمَّا اشْتَدَّ بِهِ الْمَرَضُ أَنْ يَسِيرَ إِلَى الشَّامِ، فَسَيَّرَهُ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَ مَوْتِهِ ﷺ. تَوَفَّى أُسَامَةُ فِي سَنَةِ ٥٨ هـ وَقِيلَ غَيْرُهُ.

أُسْدُ الْغَابَةِ ج ١ ص ٦٤ وَالْإِسْتِعَابُ ج ١ ص ٥٧ وَالْإِصَابَةُ ج ١ ص ٣١ وَطَرَحُ الثَّرِيبِ ج ١ ص ٣٣ وَالْمُخَبَّرُ ص ١٢٨ .

● **إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْه**: هُوَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَخْلَدِ الْخَنْظَلِيِّ الْمَرْوَزِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ رَاهُوَيْه. أَحَدُ أَعْلَامِ بَنِي سَابُورَ. نُقِلَ عَنْهُ أَنَّهُ أَمْلَى أَحَدَ عَشَرَ أَلْفَ حَدِيثٍ مِنْ حِفْظِهِ. وَكَانَ فَقِيهًا وَمُحَدِّثًا. وَهُوَ ثِقَّةٌ، لَهُ مُسْنَدٌ مَشْهُورٌ. سَمِعَ مِنْهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. تَوَفَّى سَنَةَ ٢٣٨ هـ بِبَنِي سَابُورَ.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْرَازِيِّ ص ٩٤ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٢١٦ وَمِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ ج ١ ص ١٨٢ وَتَارِيخُ بَغْدَادَ ج ٦ ص ٣٤٥ وَطَبَقَاتُ الْخَنَابِلَةِ ج ١ ص ١٠٩ وَحِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ ج ٩ ص ٢٣٤ .

● **أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ نَافِعِ الْفَقِيهِ الْمَالِكِيِّ الْمِصْرِيِّ**، تَفَقَّهَ بِابْنِ الْقَاسِمِ وَابْنِ وَهْبٍ وَأَشْهَبَ، لَهُ مَوْلُفَاتٌ عَدِيدَةٌ. قَالَ ابْنُ الْمَاجِشُونِ فِي حَقِّهِ: مَا أَخْرَجَتْ مِصْرٌ مِثْلَ أَصْبَغٍ، قِيلَ لَهُ: وَلَا ابْنُ الْقَاسِمِ؟ قَالَ: وَلَا ابْنُ الْقَاسِمِ. وَكَانَ كَاتِبَ ابْنِ وَهْبٍ. ثِقَّةٌ. تَوَفَّى بِمِصْرَ سَنَةَ ٢٢٥ هـ.

وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ١ ص ٢٤٠ وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ ج ٢ ص ٥٦١ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْرَازِيِّ ص ١٥٣ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٦١ وَتَذْكِرَةُ الْخُفَافِ رَقْم ٤٦٦ ج ٢ ص ٤٥٧ .

● **الْإِصْطَخَرِيُّ**: أَبُو سَعِيدِ حَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَزِيدَ، كَانَ هُوَ وَابْنُ سُرَيْجٍ شَيْخَيْ الشَّافِعِيَّةِ بِبَغْدَادَ، وَكَانَ وَرِعًا، مِنْ تَصَانِيفِهِ: آدَابُ الْقَضَاءِ. اسْتَحْسَنَهُ الْأَثَمَةُ، وَلَا هُ الْمُقْتَدِرُ بِاللَّهِ سَجِسْتَانَ ثُمَّ حِسْبَةَ بَغْدَادَ. تَوَفَّى بِهَا سَنَةَ ٣٢٨ هـ.

شَذَرَاتُ الدَّهَبِ ج ٢ ص ٣١٢ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٢ ص ٧٤ وَتَارِيخُ بَغْدَادَ ج ٧ ص ٢٦٨ .

● الأعمش: هو سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ الْأَسَدِيِّ الْكَاهِلِيِّ مَوْلَاهُم الْكُوفِيُّ، رَأَى أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ وَحَفِظَ عَنْهُ، ثِقَّةٌ ثَبَتَتْ. قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: كَانَ الْأَعْمَشُ أَقْرَأَهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ وَأَحْفَظَهُمْ لِلْحَدِيثِ وَأَعْلَمَهُمْ بِالْفَرَائِضِ. تَوَفِيَ سَنَةَ ١٤٨ هـ.

تَذْكِرَةُ الْخُفَّازِ ج ١ ص ١٥٤ رقم ١٤٩ ومُشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١١١ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ٢٢٢ وَشَدْرَاتُ الذَّهَبِ ج ١ ص ٢٢٠ وَالْبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ٣ ص ٧٩.

● أَبُو أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ: الصُّدِّيُّ بْنُ عَجَلَانَ بْنِ وَهْبٍ، صَحَابِيُّ جَلِيلٍ، مِمَّنْ بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَحْتَ الشَّجَرَةِ. سَكَنَ الشَّامَ وَمَاتَ سَنَةَ ٨١ هـ وَقِيلَ سَنَةَ ٨٦ هـ.

الاسْتِيعَابُ ج ٢ ص ١٩٨ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٣ ص ١٦ وَالْإِصَابَةُ ج ٢ ص ١٨٢.

● أَنَسُ بْنُ مَالِكِ بْنِ النَّضْرِ الْأَنْصَارِيِّ النَّجَّارِيِّ، خَادِمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَحَدُ الْمُكْثَرِينَ مِنَ الرِّوَايَةِ عَنْهُ، مَاتَ بِالْبَصْرَةِ وَدُفِنَ بِهَا سَنَةَ ٩١ هـ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ، وَكَانَ آخِرَ الصَّحَابَةِ مَوْتًا بِهَا.

الاسْتِيعَابُ ج ١ ص ٧١ وَالْإِصَابَةُ ج ١ ص ٧١ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ١ ص ١٢٧ وَتَذْكِرَةُ الْخُفَّازِ ج ١ ص ٤٤ رقم ٢٣ وَطَرِحُ الثَّرِيبِ ج ١ ص ٣٥.

● الْأَوْزَاعِيُّ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو بْنِ يُحْمَدِ الدَّمَشَقِيِّ، أَبُو عَمْرٍو، الْحَافِظُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ، وَلَدَ بِبَغْلَبَكْ، وَرُبِّيَ يَتِيمًا، قَالَ ابْنُ حِبَّانَ: هُوَ أَحَدُ أئِمَّةِ الدُّنْيَا، فَقْهًا وَعِلْمًا، وَوَرَعًا وَحِفْظًا، وَفَضْلًا وَعِبَادَةً، وَضَبْطًا مَعَ زُهَادَةٍ. مَاتَ بِبَيْرُوتَ مُرَابِطًا سَنَةَ ١٥٧ هـ.

مُشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١٨٠ وَتَذْكِرَةُ الْخُفَّازِ ج ١ ص ١٧٨ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشُّيْرَازِيِّ ص ٧٦ وَتَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللِّغَاتِ ج ١ ص ٢٩٨ وَفَقْهُ الْإِمَامِ الْأَوْزَاعِيِّ: د. عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ الْجُبُورِيُّ (رِسَالَةٌ دكتوراه).

● أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ: أَبُو بَكْرٍ أَيُّوبُ بْنُ أَبِي تَمِيمَةَ كَيْسَانَ الْبَصْرِيِّ، الْحَافِظُ الثَّقَةُ، الثَّبَتُ الْحُجَّةُ، مِنَ الْمُوَالِي، سَمِعَ الرِّيَاحِيَّ وَسَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ وَابْنَ سِيرِينَ. قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: لَمْ أَلْقَ مِثْلَهُ. مَاتَ سَنَةَ ١٣١ هـ.

تَذْكِرَةُ الْخُفَّازِ ج ١ ص ١٣٠ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٨٩ وَمُشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١٥٠ وَشَدْرَاتُ الذَّهَبِ ج ١ ص ١٨١ وَامْرَأَةُ الْجَنَانِ ج ١ ص ٢٧٣.

● **أبو أيُّوب الأنصاري:** خالد بن زيد بن كليب الخزرجي، شهد العقبة وبذراً والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ. ونزل عنده رسول الله ﷺ حين قدم المدينة شهراً حتى بنى المسجد. حضر مع علي حرب الخوارج، وورد المدائن في صحبته. مات غازياً ببلاد الرُّوم في خلافة معاوية سنة ٥٠هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٣ ص ٩٠ وأشد الغاية ج ٢ ص ٨٠.

● **الباجي:** أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد الشَّجِيبي القُرْطُبي، فقيه مالكي كبير واشتغل بالحديث، طاف بالبلاد وعاد إلى الأندلس، وتولى القضاء في بعض أنحائها. أصله من بطليوس، وولد في باجة، وتوفي بالمريّة سنة ٤٧٤هـ، من كتبه: **الْمُنْتَقَى شَرْحُ مُوطَأِ الْإِمَامِ مَالِكٍ.**

تاريخ قضاة الأندلس ص ٩٥ وتذكرة الحفاظ رقم ١٠٢٧ ج ٣ ص ١١٧٨ وترتيب المدارك ج ٤ ص ٨٠٢.

● **البتي:** عثمان بن مسلم بن جرُموز البصري. لُقِّبَ بالبتي، لأنه كان يبيع البتوت (البِت: كساء غليظ)، تابعي، وثقه كثيرون. مات سنة ١٤٣هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٧ ص ١٥٣ وطبقات ابن سعد (دار صادر) ج ٧ ص ٢٥٧ وطبقات الفقهاء للشَّيْخِ الرَّازِي ص ٩١ واللباب في تهذيب الأنساب ج ١ ص ١٢٠.

● **البخاري:** أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، ولد سنة ١٩٤هـ ببخارى، له رحلات واسعة بحثاً في الحديث، حتى صار إماماً فيه. له الجامع الصحيح، أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى، وله التاريخ وغيرهما. توفي سنة ٢٥٦هـ.

تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٥٥٥ رقم ٥٧٨ وطرح الثريب ج ١ ص ١٠٠ وهدي الساري مقدمة فتح الباري ص ٤٧٧ وإرشاد الساري للقسطلاني ج ١ ص ١٩.

● **البزار:** أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري، صاحب المُسْنَد الكبير المُعَلَّل. ارتحل آخر عمره إلى أصبَهان والشَّام والنواحي ينشر علمه. ذكره الدارقطني فأثنى عليه، وقال: ثقة يُخطيء، ويتكل على حفظه. توفي بالرملة سنة ٢٩٢هـ.

تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٦٥٣ وميزان الاعتدال ج ١ ص ١٢٤ وشذرات الذهب ج ٢ ص ٢٠٩ وطرح الثريب ج ١ ص ٣٠ والأعلام ج ١ ص ١٨٩.

● ابن بزيرة: أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد، المعروف بالفراء، الثونسبي، صوفي مفسر فقيه. توفي سنة ٦٦٢ هـ. من مؤلفاته: الإسهاد في شرح الإرشاد، وشرح الأحكام الصغرى لعبد الحق الإشبيلي.

مُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ج ٥ ص ٢٣٩ ونيل الابتهاج للثنبكتي بهامش الديباج المذهب ص ١٧٨.

● ابن بطال: هو أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال، عالم بالحديث، مالكي، من أهل قرطبة. له شرح البخاري. توفي سنة ٤٤٩ هـ.

شذرات الذهب ج ٣ ص ٢٨٣ وإرشاد الساري ج ١ ص ٤١ وترتيب المدارك ج ٤ ص ٨٢٧ والأعلام ج ٤ ص ٢٨٥.

● البغوي: أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد، المعروف بالفراء. بخر في الفقه الشافعي والتفسير والحديث. من كتبه: شرح السنة في الحديث، ومعالم التنزيل في التفسير، والمصابيح. توفي سنة ٥١٠ هـ.

طبقات الشافعية للأسنوي ج ١ ص ٢٠٥ ووفيات الأعيان ج ٢ ص ١٣٦ والنجوم الزاهرة ج ٥ ص ٢٢٣ وشذرات الذهب ج ٤ ص ٤٨ وتذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٢٥٧ رقم ١٠٦٢ والأعلام ج ٢ ص ٢٥٩.

● بقي بن مخلد أبو عبد الرحمن الأندلسي القرطبي، صاحب المسند الكبير والتفسير الجليل الذي قال فيه ابن حزم: ما صنّف تفسير مثله أصلاً. طوّف شرقاً وغرباً. إمام ثقة مجتهد. توفي سنة ٢٧٦ هـ.

تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٦٢٩ رقم ٦٥٦ وبغية المتيسر ص ٢٢٩ وطبقات الحنابلة ج ١ ص ١٢٠.

● أبو بكر محمد بن داود الظاهري الأصبهاني، فقيه أديب شاعر، كان على مذهب والده، وكان يُناظر أبا العباس بن سريج. من تصانيفه: الوصول إلى معرفة الأصول، والإنذار والإعذار. مات سنة ٢٩٧ هـ.

طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٧٥ والفهرست لابن النديم ص ٣٠٥ ووفيات الأعيان ج ٤ ص ٢٥٩.

● أبو بكر الصديق: عبد الله بن أبي قحافة، واسم أبي قحافة عثمان بن عامر التيمي القرشي، أول من آمن برسول الله ﷺ من الرجال، ورفيقه في الغار، من أغنياء قريش وساداتها، شهد الغزوات كلها، أول الخلفاء الراشدين، مات سنة ١٣ هـ.

الاستيعاب ج ٢ ص ٢٤٣ وأشد الغابة ج ٣ ص ٢٠٥ وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٧ وطبقات الفقهاء للشيрази ص ٣٦ وأبو بكر الصديق لعلي الطنطاوي.

● **بلال بن رباح:** مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ اشتراه وأعتقه. كان مؤذناً لرسول الله ﷺ. وخازناً. شهد بدرًا والمشاهد كلها. مَمَّنْ عُدَّ بِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. مات بِدِمَشْق سنة ٢٠ هـ.

الاستيعاب ج ١ ص ١٤١ والإصابة ج ١ ص ١٦٥ وأشد الغابة ج ١ ص ٢٠٦ والمُحَبَّر ص ١٨٣ وطُرَح الثَّرِيب ج ١ ص ٣٦.

● **البَيْضَاوِيُّ:** نَاصِرُ الدِّينِ أَبُو الْخَيْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ، مِنْ قَرِيَةِ يُقَالُ لَهَا الْبَيْضَا مِنْ أَعْمَالِ شِيرَاز. عالم صالح خَيْر، مِنْ مَوْلَفَاتِهِ: تَفْسِيرُهُ، وَالْغَايَةُ الْقُصُوءُ، وَمِنْهَا جَ الوَصُولُ إِلَى عِلْمِ الْأُصُولِ. تَوَلَّى قَضَاءَ الْقَضَاةِ بِشِيرَاز. وَتُوفِيَ سنة ٦٩١ هـ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ١ ص ٢٨٣ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٥ ص ٣٩٢ وَبُغْيَةُ الرُّعَاةِ ج ٢ ص ٥٠ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلشُّبْكِيِّ ج ٨ ص ١٥٧، وَالدِّرَاسَةُ الْمُسْتَفِيزَةُ عَنْهُ الَّتِي كَتَبَهَا الدُّكْتُورُ الشَّيْخُ عَلِيُّ الْقَرَّةُ دَاغِي فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ الْغَايَةُ الْقُصُوءُ.

● **ابن البيطار:** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْبَيْطَارِ الْمَالِقِيّ، عَالِمٌ بِالنَّبَاتِ وَالطَّبِّ. رَحَلَ مِنَ الْأَنْدَلُسِ إِلَى الْمَشْرِقِ، فَقَدِمَ مِصْرَ وَالشَّامَ، وَلَقِيَ جَمَاعَةً مِنْ عُلَمَاءِ النَّبَاتِ، مَاتَ بِدِمَشْق سنة ٦٤٦ هـ. مِنْ تَصَانِيفِهِ جَامِعُ مَفْرَدَاتِ الْأَدْوِيَةِ وَالْأَغْذِيَةِ.

مِرْآةُ الْجَنَانِ ج ٤ ص ١١٥ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٥ ص ٢٣٤ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٦ ص ٢٢.

● **البَيْهَقِيُّ:** أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ. إِمَامٌ فِي الْحَدِيثِ، مِنْ مُصَنِّفَاتِهِ: السُّنَنِ الْكُبْرَى، وَالْأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ. نَصَرَ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ. مَاتَ سنة ٤٥٨ هـ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ١ ص ١٩٨ وَتَذْكِرَةُ الْخُفَاطِ ج ٣ ص ١١٣٢ رَقْم ١٠١٤ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٣ ص ٣٠٤ وَالتَّجْوِيزُ الرَّاهِرَةُ ج ٥ ص ٧٧ وَطُرَحُ الثَّرِيبِ ج ١ ص ٢٧ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ١ ص ٧٥ وَتَبْيِينُ كَذِبِ الْمُفْتَرِي لَابْنِ عَسَاكِرِ ص ٢٦٥.

● **التِّرْمِذِيُّ:** أَبُو عِيْسَى مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى بْنِ سَوْرَةَ السُّلَمِيّ، الْحَافِظُ الضَّرِيرُ، أَحَدُ الْأُئِمَّةِ السَّتَةِ فِي الْحَدِيثِ، طَافَ الْبِلَادَ، ثَقَّةٌ، آيَةٌ فِي الْحِفْظِ وَالِإِتْقَانِ. مَاتَ سنة ٢٧٩ هـ بِتَرْمِذٍ، وَهِيَ مَدِينَةٌ عَلَى طَرَفِ نَهْرِ جَيْحُون (بَلْخ).

طَرَحَ التَّشْرِيبُ ج ١ ص ١٠٦ وَتَذَكُّرَةُ الْحُفَّاطِ ج ٢ ص ٦٣٣ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٢ ص ١٧٤ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ١٩٨ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٤ ص ٢٧٨ وَالْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ وَالْمَوَازَنَةُ بَيْنَ جَامِعِهِ وَبَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ: د. نور الدِّين عتر.

● ابن تَيْمِيَّةَ (تَقِيَّ الدِّين): أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ النُّمَيْرِيُّ الْحَرَانِيُّ الدَّمَشْقِيُّ الْحَنْبَلِيُّ، الْإِمَامُ الْحَافِظُ، الْمُجْتَهِدُ الْمَفْسِّرُ الْبَارِعُ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ عَلَمُ الزُّهَادِ، نَادِرَةُ الْعَصْرِ، صَاحِبُ الْمُؤَلَّفَاتِ الْكَثِيرَةِ مِنْهَا: الْفَتَاوَى، وَمِنْهَا جُزْءُ السَّنَةِ. تُوُفِيَ بِدِمَشْقٍ مُعْتَقَلًا فِي قَلْعَتِهَا سَنَةَ ٧٢٨ هـ.

تَذَكُّرَةُ الْحُفَّاطِ ج ٤ ص ١٤٩٦ رَقْم ١١٧٥ وَذَيْلُ طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ ج ٢ ص ٣٨٧ وَالنُّجُومُ الزَّاهِرَةُ ج ٩ ص ٢٧١ وَالْعُقُودُ الذَّرِّيَّةُ مِنْ مَنَاقِبِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَحْمَدَ بْنِ تَيْمِيَّةَ لَابْنِ عَبْدِ الْهَادِي.

● ابن التَّيْنِ: عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ التَّيْنِ السَّفَاقْسِيُّ. لَهُ شَرْحٌ عَلَى الْبُخَارِيِّ.

إِرْشَادُ السَّارِي ج ١ ص ٤٢.

● أَبُو ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيِّ: اخْتَلَفُوا فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ كَثِيرًا، كَانَ مِنْ بَايَعِ تَحْتَ الشَّجَرَةِ بَيْعَةِ الرُّضْوَانِ، ثُمَّ نَزَلَ الشَّامَ، وَمَاتَ أَيَّامَ مُعَاوِيَةَ، وَقِيلَ: تُوُفِيَ سَنَةَ ٧٥ هـ أَيَّامَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ.

أُسْدُ الْغَابَةِ ج ٥ ص ١٥٤.

● الثَّعْلَبِيُّ: أَبُو إِسْحَاقَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ. مَفْسِرٌ مِنْ نَيْسَابُورَ. لَهُ اشْتِغَالٌ بِالتَّارِيخِ. مِنْ كُتُبِهِ: تَفْسِيرُهُ، وَعَرَائِصُ الْمَجَالِسِ. تُوُفِيَ سَنَةَ ٤٢٧ هـ.

إِنْبَاءُ الرُّوَاةِ ج ١ ص ١١٩ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ١ ص ٧٩ وَاللُّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ١ ص ٢٣٨ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ١ ص ٣٢٩ وَبُغْيَةُ الْوُعَاةِ ج ١ ص ٣٥٦ وَغَايَةُ النَّهَائَةِ ج ١ ص ١٠٠ وَالنُّجُومُ الزَّاهِرَةُ ج ٤ ص ٢٨٣.

● ثُمَامَةُ بْنُ أُنَالِ بْنِ النُّعْمَانِ. مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ، سَيِّدُ أَهْلِ الْيَمَامَةِ. أَسْرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَمَرَ بِهِ، فَرُبِّطَ إِلَى عُمُودٍ مِنْ عُمُدِ الْمَسْجِدِ فِي الْمَدِينَةِ، ثُمَّ أُطْلِقَهُ، فَأَسْلَمَ وَحَسَّنَ إِسْلَامَهُ، وَلَمْ يَرْتَدَّ مَعَ مَنْ ارْتَدَّ مِنْ أَهْلِ الْيَمَامَةِ.

أُسْدُ الْغَابَةِ ج ١ ص ٢٤٦ وَتَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ ج ١ ص ١٤٠.

● أبو ثور: إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي، أخذ الفقه عن الشافعي ببغداد، قال أحمد: «أعرفه بالسنة منذ خمسين سنة، هو عندي في مسالاة سفيان الثوري». توفي سنة ٢٤٠ هـ ببغداد.

طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٩٢ و ١٠١ وطبقات الشافعية للأسنوي ج ١ ص ٢٥ ونهذب التهذيب ج ١ ص ١١٨ وتاريخ بغداد ج ٦ ص ٦٥ وتذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٥١٢ رقم ٥٢٨.

● جابر بن عبد الله بن عمرو الأنصاري السلمي، شهد العقبة الثانية مع أبيه وهو صغير، كان من الكثيرين الحفاظ للسنة، وكف بصره آخر عمره. وتوفي بالمدينة سنة ٧٤ هـ وقيل غيره.

الاستيعاب ج ١ ص ٢٢١ والإصابة ج ١ ص ٢١٣ وأسد الغابة ج ١ ص ٢٥٦ وتهذيب التهذيب ج ٢ ص ٤٢.

● ابن الجارود: أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري، المجاور بمكة. له كتاب المنتقى في الأحكام. كان من العلماء المتقين المجودين. توفي سنة ٣٠٧ هـ.

تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٧٩٤ والأعلام ج ٤ ص ١٠٤.

● جرير البجلي: هو جرير بن عبد الله بن جابر البجلي، أبو عمرو. أسلم قبل وفاة النبي ﷺ بأربعين يوماً. وكان سيد قومه، ولما دخل على النبي ﷺ أكرمه ﷺ وقال: إذا أتاكم كريم قوم فأكرموا. وكان له في الحروب بالعراق القادسية وغيرها أثر عظيم. وأقام بالكوفة. ثم سار إلى قرقيسيا فمات بها، وقيل مات بالسراة. وكانت وفاته سنة ٥١ هـ وقيل ٥٤ هـ.

أسد الغابة ج ١ ص ٢٧٩ وتقریب التهذيب ج ١ ص ١٢٧.

● أبو جعفر النحاس: أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحوي المصري. رحل إلى العراق وسمع من الزجاج وابن الأثيري ونفطويه وأمثالهم. كان من أهل العلم بالفقه والقرآن. من مصنفاته: إعراب القرآن، والناسخ والمنسوخ، والمعاني في القرآن. توفي بمصر سنة ٣٣٨ هـ.

إنباه الرواة ج ١ ص ١٠١ ومروءة الجنان ج ٢ ص ٣٢٧ وحسن المحاضرة ج ١ ص ٥٣١.

● **الجويني إمام الحرمين:** عبد الملك بن عبد الله الشافعي، علّم المتأخرين، تفقّه على والده في صباه، ورحل إلى بغداد والحجاز فجاور بمكة يدرس ويفتي، ثم عاد إلى نيسابور وتوفي بها سنة ٤٧٨ هـ. من مصنفاته: البرهان في أصول الفقه.

طبقات الشافعية للأسنوي ج ١ ص ٤٠٩ وشذرات الذهب ج ٣ ص ٣٥٨ وطبقات الشافعية للسبكي ج ٥ ص ١٦٥.

● **ابن أبي جمرة:** هو أبو بكر بن أبي جمرة محمد بن أحمد بن عبد الملك الأموي مؤلّاهم القاضي. أحد أئمة المالكية، ومن أعيان الأندلس. تقلّد قضاء مرسية وبلنسية وشاطبة وغيرها. توفي بمرسية سنة ٥٩٩ هـ. من كتبه: نتائج الأبحاث ومناهج النظّار في معاني الآثار، وإقليد التقليد.

شذرات الذهب ج ٤ ص ٣٤٢ والأعلام ج ٥ ص ٣١٩.

● **أبو جهم:** (عامر أو عبّيد) بن حذيفة بن غانم القرشي العدوي. أسلم عام الفتح، كان مقدّماً معظماً في قرطش عالماً بالنسب. مات آخر خلافة معاوية.

طرح التثريب ج ١ ص ١٣٢ وأسد الغابة ج ٣ ص ٧٩ و٣٤٧ وج ٥ ص ١٦٢ وفي طبقات ابن سعد (الطبعة الأوربية) ج ٥ ص ٣٣٣. مات بعد قتل عمر بن الخطّاب رضي الله عنه.

● **ابن الجوزي:** أبو الفرج عبد الرحمن بن عليّ البغداديّ التيميّ البكريّ نسبة إلى أبي بكر الصّدّيق. علامة عصره وإمام وقته في أنواع العلوم. وكتبه كثيرة جداً، منها: زاد المسير في التفسير، والمُنْتَظَم في التاريخ. توفي سنة ٥٩٧ هـ.

مِرْآة الْجَنَان ج ٣ ص ٤٨٩ والذيل على طبقات الحنابلة ج ١ ص ٣٩٩ ووفيات الأعيان ج ٣ ص ١٤٠ وشذرات الذهب ج ٤ ص ١٢٩ وتذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٣٤٢.

● **أبو حاتم:** محمد بن إدريس بن المنذر بن داود الرّازي الحنظليّ. كان إماماً عالماً بالحديث، حافظاً له، متقناً ثبتاً. رحل كثيراً، وتوفي ببغداد سنة ٢٧٧ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيب ج ٩ ص ٣١ وتاريخ بغداد ج ٢ ص ٧٣ وتذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٥٦٧ رقم ٥٩٢ وطبقات الشافعية للسبكي ج ٢ ص ٢٠٧ ومُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٩ ص ٣٥ وطبقات الحنابلة ج ١ ص ٢٨٤.

● **ابن أبي حاتم:** هو أبو مُحَمَّد عبد الرَّحْمَنِ بن أبي حَاتِم مُحَمَّد بن إِدْرِيس الرَّازِيّ، الحافظ الثَّبَت ابن الحافظ الثَّبَت، يروي عن أَبِي سَعِيدٍ الْأَشْجِ وَيُونُس بن عبد الأعلى وطبقتهما، وكان ممن جمع عُلُوَّ الرِّوَايَةِ ومعرفة الفنّ، وله الكتب النَّافِعَةُ، ككتاب الجَرَح والتَّعْدِيل، والتفسير الكبير، وكتاب العِلَل. مات سنة ٣٢٧هـ، وكان زاهداً، ويُعَدُّ من الأبدال.

مِيزَان الاعتدال ج ٢ ص ٥٨٧ وطَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ج ٢ ص ٥٥ وتَذْكِرَةُ الْحُفَاطِ ج ٣ ص ٨٢٩ ومِرْآةُ الْجَنَان ج ٢ ص ٢٨٩.

● **الحارث بن أبي أسامة:** هو أبو مُحَمَّد الحارث بن مُحَمَّد بن أبي أَسَامَةَ داهر التَّمِيمِيّ البَغْدَادِيّ، صاحب المُسْنَد، حافظ. قال الدَّارِقُطْنِيّ: صَدُوق. وقيل: فيه لين. توفي سنة ٢٨٢هـ - ٨٩٥م يوم عَرَفَةَ.

شَذَرَاتُ الذَّهَب ج ٢ ص ١٧٨ والِبِدَايَةُ والنَّهَائِيَّة ج ١١ ص ٧٢ والكامل في التاريخ ج ٧ ص ٤٧٥ ومُعْجَم المؤلفين، طبعة الرِّسَالَةِ ج ١ ص ٥١٩.

● **الحازمي:** أبو بكر مُحَمَّد بن مُوسَى بن عُثْمَانَ الهَمْدَانِيّ الشَّافِعِيّ، من الأعلام على حَدَاثَةِ سَنِهِ، رَحَلَ كَثِيراً. من مؤلفاته: الناسخ والمنسوخ من الآثار، وعُجَالَةُ الْمُبْتَدِي فِي الْأَنْسَاب. توفي ببَغْدَاد سنة ٥٨٤هـ.

طَرَحُ الثَّرِيب ج ١ ص ١٠٩ ووَفَيَاتُ الْأَغْيَان ج ٤ ص ٢٩٤ وتَهْذِيبُ الْأَسْمَاء واللغات ج ٢ ص ١٩٢ ومِرْآةُ الْجَنَان لِلشَّافِعِيّ ج ٣ ص ٤٢٩ وشَذَرَاتُ الذَّهَب ج ٤ ص ٢٨٢ وطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّة لِلسُّبُكِيّ ج ٧ ص ١٣ وطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّة لِلأَشْمُوكِيّ ج ١ ص ٤١٣ وتَذْكِرَةُ الْحُفَاطِ ج ٤ ص ١٣٦٣ رقم ١١٠٦ ومُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١٢ ص ٦٤.

● **الحاكم:** مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن حَمْدُويَّة بن نَعِيم بن الحَكَم، أبو عبد الله، الضَّبِّيّ النِّسَابُورِيّ، الحافظ، المعروف بابن البَيْع، وبالْحَاكِم، برع في فنون الحديث، وأتقن الفقه الشَّافِعِيّ، إمام ثِقَّة، من كتبه: المُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ فِي الْحَدِيث. لَكِن فِيهِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ لَيْسَتْ عَلَى شَرْطِ الصَّحَّة، بل فِيهِ أَحَادِيثُ مَوْضُوعَةٌ، نَبَّهَ عَلَيْهَا الذَّهَبِيّ فِي تَلْخِيصِهِ. مات سنة ٤٠٥هـ.

غاية النهاية ج ٢ ص ١٨٤ وتذكرة الحفاظ ج ٣ ص ١٠٣٩ وميزان الاعتدال ج ٣ ص ٦٠٨ وطبقات الشافعية للأسنوي ج ١ ص ٤٠٥ وطبقات الشافعية للشبكي ج ٤ ص ١٥٥ وشذرات الذهب ج ٣ ص ١٧٦ والنجوم الزاهرة ج ٤ ص ٢٣٨ ووفيات الأعيان ج ٤ ص ٢٨٠-٢٨١ وتبيين كذب المفتري ص ٢٢٧ وتاريخ بغداد ج ٥ ص ٤٧٣ .

● ابن حبان: هو أبو حاتم محمد بن حبان التميمي البستي. قال تلميذه الحاكم: كان ابن حبان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث والوعظ ومن عقلاء الرجال. من تصانيفه: صحيحه، وتاريخ الثقات، وتاريخ الضعفاء. مات سنة ٣٥٤ هـ ببست.

طرح التثریب ج ١ ص ١٠٢ وطبقات الشافعية للأسنوي ج ١ ص ٤١٨ وشذرات الذهب ج ٣ ص ١٦ وتذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٩٢٠ رقم ٨٧٩ وميزان الاعتدال ج ٣ ص ٥٠٦ والنجوم الزاهرة ج ٣ ص ٣٤٢ ولسان الميزان ج ٥ ص ١١٢ والوافي بالوفيات ج ٢ ص ٣١٧ ومقدمة كتابه المجروحين لمحققه محمود إبراهيم زايد.

● ابن حبيب: هو أبو مروان عبد الملك بن حبيب السلمي المرداسي الأندلسي، حج فأخذ من عبد الملك بن الماجشون وأسد السنة وأصبغ بن الفرج وطبقتهم. ورجع إلى الأندلس بعلم جم. كان رأساً في مذهب مالك، ولم يكن بالمتقن للحديث ويقنع بالمناولة. من مصنفاته: الواضحة. توفي بقرطبة سنة ٢٣٨ هـ.

تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٥٣٧ رقم ٥٥٤ وترتيب المدارك ج ٣ ص ٣٠ وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٦٢ ولسان الميزان ج ٤ ص ٥٩ .

● أم حبيبة: رَمَلَة بنت أبي سفيان صخر بن حرب الأموية، أم المؤمنين. مشهورة بكنيتها. أسلمت قديماً، وهاجرت إلى الحبشة مع زوجها عبيد الله بن جحش، ومات فتزوجها رسول الله ﷺ. روى عنها أخاؤها معاوية وعنبسة وابنتها حبيبة وغيرهم. ماتت سنة ٤٢ هـ، وقيل غيره.

تهذيب التهذيب ج ١٢ ص ٤١٩ وتقریب التهذيب ج ٢ ص ٥٩٨ .

● ابن حجر العسقلاني: شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد الكنايني، من أئمة العلم والتاريخ. أصله من عسقلان بفلسطين، رحل كثيراً، وولي القضاء. من

تصانيفه: فَتَحُ الْبَارِي شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، وَالدَّرَرُ الْكَامِنَةُ، وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ. توفي بالقاهرة سنة ٨٥٢هـ.

البدر الطالع ج ١ ص ٨٧ ولحق الألبان لابن فهد مطبوع بِنَهَايَةِ تَذَكُّرَةِ الْحُقَافِ ص ٣٢٦ ومعه ذيل طبقات الحُقَافِ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ٣٨٠ ومُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٢ ص ٢٠ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٧ ص ٢٧٠ وابن حجر العسقلاني للدكتور شاكر محمود عبد المنعم.

● ابن حَجَرِ الْهَيْتَمِيِّ: أَبُو الْعَبَّاسِ شِهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرِ الْهَيْتَمِيِّ الْمَكِّيِّ السَّعْدِيِّ الْأَنْصَارِيِّ. وَالْهَيْتَمِيُّ نَسَبُهُ إِلَى مَحَلَّةِ أَبِي الْهَيْتَمِ مِنْ مَدِينَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِمَصْرٍ. وَقِيلَ الْهَيْتَمِيُّ بِالْمَثَلَةِ. دَرَسَ بِالْأَزْهَرِ، وَبَرَعَ فِي كُلِّ الْعُلُومِ وَخَاصَّةَ الْفِقْهِ الشَّافِعِيِّ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى مَكَّةَ، وَصَنَفَ بِهَا الْكُتُبَ الْمُفِيدَةَ مِنْهَا: الْإِمْدَادُ، وَتُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ، وَالصَّوَالِقُ الْمَحْرُوقَةُ، وَشَرْحُ الْعُبَابِ، وَلَهُ: الزَّوْجَرُ، وَالْفَتْاوَى الْحَدِيثِيَّةُ، وَغَيْرُهَا. فَقَصَّده الْعُلَمَاءُ. وَكَانَ زَاهِداً، أَمراً بِالْمَعْرُوفِ، نَاهِياً عَنِ الْمُنْكَرِ، وَظَلَّ كَذَلِكَ حَتَّى مَاتَ بِمَكَّةَ سَنَةَ ٩٧٣هـ أَوْ سَنَةَ ٩٧٤هـ وَقِيلَ غَيْرُهُ.

البدر الطالع ج ١ ص ١٠٩ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٨ ص ٣٧٠ وَمُقَدِّمَةُ الصَّوَالِقِ الْمَحْرُوقَةِ ص ١٢ كَتَبَهَا مُحَقِّقُهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ عَبْدُ اللَّطِيفِ.

● حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْعَبْسِيُّ، وَاسْمُ الْيَمَانِ حُسَيْنُ بْنُ جَابِرٍ. مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ، وَصَاحِبِ سِرِّ الرَّسُولِ ﷺ. شَهِدَ نَهَاوَنْدَ. فَلَمَّا قُتِلَ النُّعْمَانُ بْنُ مُقَرَّرٍ أَخَذَ الرَّايَةَ. وَكَانَ فَتَحَ هَمْدَانَ وَالرَّيَّ وَالْدَّيْنُورَ عَلَى يَدِهِ. مَاتَ سَنَةَ ٣٦هـ.

الاستيعاب ج ١ ص ٢٧٧ وَالْإِصَابَةُ ج ١ ص ٣١٧ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ١٥٦.

● أَبُو حُذَيْفَةَ: هُوَ ابْنُ عُثْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ بْنِ عَبْدِ مَنَاةَ الْقُرَشِيِّ. أَسْلَمَ قَبْلَ دُخُولِ النَّبِيِّ ﷺ دَارَ الْأَرْقَمِ، وَهَاجَرَ مَعَ امْرَأَتِهِ سَهْلَةَ بِنْتِ سَهْلٍ إِلَى الْحَبَشَةِ. شَهِدَ بَدْرًا وَالْمَشَاهِدَ كُلَّهَا. اسْتَشْهَدَ يَوْمَ الْيَمَامَةِ.

أُسْدُ الْغَابَةِ ج ٥ ص ٦٦ و ١٧٠ وَطَرِحُ الثَّرِيبِ ج ١ ص ١٣٢.

● ابْنُ حَزْمٍ: أَبُو مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ حَزْمٍ الظَّاهِرِيِّ الْقُرْطُبِيِّ. كَانَ إِلَيْهِ الْمُنتَهَى فِي الذِّكَاةِ وَالْحِفْظِ وَسَعَةِ الدَّائِرَةِ فِي الْعُلُومِ، وَكَانَ شَافِعِيّاً ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى

القول بالظاهر، ونفى القول بالقياس، وتمسك بالعموم والبراءة الأصلية. فيه دين وتورع وتحذر للصدق. وكان أبوه وزيراً جليلاً محتشماً كبير الشأن. من كتبه: المَحَلَّى في الفقه، والفصل في المِلل والأهواء والنحل، والإحكام في أصول الأحكام. توفي سنة ٤٥٦ هـ.

تَذْكِرَةُ الْحَفَظ ج ٣ ص ١١٤٦ رقم ١٠١٦ ولسان الميزان ج ٤ ص ١٩٨ وَبُغْيَةُ الْمُتَمَسِّص ص ٤٠٣ وَشَذَرَاتِ الذَّهَب ج ٣ ص ٢٩٩ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَان ج ٣ ص ٣٢٥ وَنَفْحُ الطُّيْب ج ٢ ص ٧٧.

● حَسَّانُ بْنُ ثَابِتِ بْنِ الْمُنْذِرِ الْأَنْصَارِيِّ النَّجَّارِيِّ، شاعر الرسول ﷺ، دعا له ﷺ بقوله: (اللَّهُمَّ أَيْدِهِ بِرُوحِ الْقُدُسِ). عاش ستين في الجاهلية وستين في الإسلام. وهو ممن رمى عائشة بحادث الإفك فجُلِدَ. توفي سنة ٥٤ هـ.

الاستيعاب ج ١ ص ٣٣٥ والإصابة ج ١ ص ٣٢٦ وأشد الغابة ج ٢ ص ٤ وَخِرَازَةُ الْأَدَب (ط ١ بولاق) ج ١ ص ١١١.

● الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: هو الحسن بن يسار، مَوْلَى الْأَنْصَارِ. ولد لستين بقيتا من خلافة عُمر، ونشأ بوادي القرى، سَيِّدُ التَّابِعِينَ في زمانه بالبصرة، رأى عَلِيّاً وَطَلْحَةَ وَعَائِشَةَ. قال ابن سعد: كان جامعاً عالماً رفيعاً فقيهاً ثِقَةً مأموناً عابداً ناسكاً كثير العلم فصيحاً جميلاً وسيماً. مات سنة ١١٠ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيب ج ٢ ص ٢٦٣ وميزان الاعتدال ج ١ ص ٥٢٧ وَتَذْكِرَةُ الْحَفَظ ج ١ ص ٧١ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأُمَّارِ ص ٨٨ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَان ج ٢ ص ٦٩ وَطَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ (دار صادر) ج ٧ ص ١٥٦.

● الْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ: هو أبو عبد الله الحسن بن صالح بن حَيٍّ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ، الفقيه العابد، قال أبو زُرْعَةَ: اجتمع في الحسن بن حَيٍّ إتقان وفقه وعبادة وزهد. قال الذَّهَبِيُّ: مع جلالته الحسن وإمامته كان فيه خارجية. توفي سنة ١٦٧ هـ وقيل غيره.

تَذْكِرَةُ الْحَفَظ ج ١ ص ٢١٦ رقم ٢٠٣ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ٨٥ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيب ج ٢ ص ٢٨٥. وفي الفهرست لابن النديم ص ٢٥٣: هو زَيْدِي.

● الْحَسَنُ بْنُ زِيَادِ الْوُلَيْيِّ. ولي قضاء الكوفة، ثم استعفى عنه. وكان يختلف إلى أبي يُوسُفَ وإلى زُفَرٍ. قال يحيى بن آدم: ما رأيت أفقه من الحسن بن زياد. وهو من كبار فُقَهَاءِ الْحَنْفِيَّةِ. توفي سنة ٢٠٤ هـ.

تاج التراجم ص ٢٢ وَالْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ٦٠ وَالْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ وَفَقْهُهُ لِلدَّكْتُورِ عَبْدِ السَّاتِرِ حَامِدٍ، بَغْدَاد.

● **الحَسَنُ بنَ عَلِيٍّ بنِ أَبِي طَالِبٍ**، سِبْطُ الرُّسُولِ ﷺ وَرَيْحَانَتُهُ، وَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، أَبُو مُحَمَّدٍ. وَفِي الْبُخَارِيِّ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنْ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ). بَايَعَهُ أَهْلُ الْعِرَاقِ بَعْدَ مَقْتَلِ أَبِيهِ، ثُمَّ تَنَازَلَ لِمُعَاوِيَةَ سَنَةَ ٤١ هـ فَسُمِّيَ ذَلِكَ الْعَامَ بَعَامَ الْجَمَاعَةِ. مَاتَ سَنَةَ ٤٩ هـ وَوُفِدَ بِالْبَقِيعِ.

الإصابة ج ١ ص ٣٢٨ والاستيعاب ج ١ ص ٣٦٩ وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص ١٨٧ وأشد الغابة ج ٢ ص ٩.

● **حَفْصَةُ بنتُ عُمَرَ بنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا**، أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، وَكَانَتْ زَوْجَةَ حُنَيْسِ بنِ حُذَافَةَ السَّهْمِيِّ الَّذِي شَهِدَ بَدْرًا وَتُوفِيَ بِالْمَدِينَةِ. وَبَعْدَ أَنْ تَأَيَّمَتْ تَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. تُوُفِيَتْ سَنَةَ ٤١ هـ.

طَرَجُ الثَّرِيبِ ج ١ ص ١٤١ وأشد الغابة ج ٥ ص ٤٢٥.

● **حَكِيمُ بنُ حِرَازٍ بنِ خُوَيْلِدٍ**، ابْنُ أَخِي خَدِيجَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَسْلَمَ فِي فَتْحِ مَكَّةَ، مِنْ أَشْرَافِ قُرَيْشٍ وَوُجُوهُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ، وَكَانَ صَدِيقًا لِلنَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ الْبُعْثَةِ. مَاتَ سَنَةَ ٦٠ هـ بِالْمَدِينَةِ.

الاستيعاب ج ١ ص ٣٢٠ وأشد الغابة ج ٢ ص ٤٠ والإصابة ج ١ ص ٣٤٩.

● **حَمَّادُ بنُ أَبِي سُلَيْمَانَ مُسْلِمٍ الْأَشْعَرِيِّ مَوْلَاهُمْ**، أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْكُوفِيُّ. فَتَاهُ صَدُوقٌ، لَهُ أَوْهَامٌ. تَفَقَّهَ بِإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، قِيلَ لِإِبْرَاهِيمَ: مَنْ لَنَا بَعْدُكَ؟ قَالَ: حَمَّادٌ. رَوَى عَنْ أَنَسٍ وَابْنِ الْمُسَيَّبِ وَابْنِ جُبَيْرٍ وَغَيْرِهِمْ. وَرَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَآخَرُونَ. مَاتَ سَنَةَ ١٢٠ هـ.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ١٩٧ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ١٦ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ٨٣ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١١١ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ١ ص ١٥٧.

● **حَمْزَةُ بنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بنِ هَاشِمٍ**، أَبُو يَعْلَى وَأَبُو عُمَارَةَ، وَأُمُّهُ ابْنَةُ عَمِّ أَمَنَةَ بنتِ وَهَبٍ أُمِّ النَّبِيِّ ﷺ. وَهُوَ شَقِيقُ صَفِيَّةَ أُمِّ الزُّبَيْرِ، وَعَمُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَخُوهُ مِنَ الرِّضَاعَةِ، أَرْضَعَتْهَا ثَوْبَةُ مَوْلَاةُ أَبِي لَهَبٍ. وَكَانَ حَمْزَةُ أَسَنَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَسْتَيْنِ عَلَى الصَّحِيحِ. أَسْلَمَ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْمَبْعَثِ. شَهِدَ بَدْرًا، وَشَهِدَ أَحَدًا سَنَةَ ٣ هـ، وَقَتْلَهُ بِهَا وَحْشِيٍّ بَعْدَ أَنْ أَبْلَى بِلَاءً حَسَنًا. فَكَانَ سَيِّدَ الشُّهَدَاءِ.

أشد الغابة ج ٢ ص ٤٦ والاستيعاب ج ١ ص ٢٧١ والإصابة ج ١ ص ٣٥٣.

● حَمْنَةُ بنت جَحْش بن رَبَاب الأَسَدِيَّة، كانت زوجة مُصْعَب بن عُمَيْر، فقتل عنها في أُحُد، فتزوجها طَلْحَة. لها ذُكْر في الحدود في قصة الإفك. وهي أُخْتُ زَيْنَب بنت جَحْش أُم المؤمنين.

أُسْدُ الْعَابَةِ ج ٥ ص ٢٨٤ وطَرْحُ التَّثْرِيبِ ج ١ ص ١٤٢.

● أَبُو حُمَيْد السَّاعِدِيّ الْأَنْصَارِيّ، اختلفوا في اسمه فقليل: هو المُنْذِر بن سَعْد بن المُنْذِر. وقيل: غيره. شَهِدَ أُحُدًا وما بعدها. وعاش إلى خِلَافَةِ يَزِيد سنة ٦٠ هـ.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٤١٤ وطَرْحُ التَّثْرِيبِ ج ١ ص ١٣٢.

● الْحَمِيدِيّ: أَبُو بَكْر عبد الله بن الزُّبَيْر بن عِيسَى، من أصحاب الشَّافِعِيّ، أخذ عنه، ورحل معه إلى مِصْر، فلما مات الشَّافِعِيّ رجع إلى مَكَّة، أخذ عنه البُخَارِيّ. من تصانيفه: المُسْنَد. مات سنة ٢١٩ هـ بمَكَّة.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٥ ص ٢١٥ وطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءَ لِلشُّيرَازِيّ ص ٩٩ وَالتَّجْوِيزُ الزَّاهِرَةُ ج ٢ ص ٢٣١ وَشَذَرَاتُ الدَّهَبِ ج ٢ ص ٤٥ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلشُّبْكِيّ ج ٢ ص ١٤٠ وَتَذَكُّرَةُ الْحَفَظِ ج ٢ ص ٤١٣ رَقْم ٤١٩ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٦ ص ٥٤ وَإِرْشَادُ السَّارِي ج ١ ص ٥١ و١٥٦.

● أَبُو حَنِيفَةَ: التُّعْمَان بن ثَابِت بن زُوْطَى، السَّيْمِيّ مَوْلَاهُمْ، الكُوفِيّ. الفقيه المجتهد الورع العَلَم، أحد الأئمة الأربعة، وينسب إليه المذهب الحَنَفِيّ. توفي سنة ١٥٠ هـ ببَغْدَاد.

الطَّبَقَاتُ السَّنِيَّةُ فِي تَرَاجُمِ الْحَنَفِيَّةِ ج ١ ص ٨٦ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءَ لِلشُّيرَازِيّ ص ٨٦ وَوَفَايَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٥ ص ٤٠٥ وَتَذَكُّرَةُ الْحَفَظِ ج ١ ص ١٦٨ رَقْم ١٦٣. وانظر: أخبار أبي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ لِلصَّيْمَرِيّ، وَعُقُودُ الْجُمَانِ فِي مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ التُّعْمَانِ لِلصَّالِحِيّ، وَمَنَاقِبُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبِيهِ لِلذَّهَبِيّ.

● خُزَيْمَةُ بن ثَابِت بن الْفَاكِه الْأَنْصَارِيّ الْخَطْمِيّ، أَبُو عُمَارَةَ الْمَدَنِيّ، ذو الشَّهَادَتَيْنِ، شَهِدَ بَدْرًا وما بعدها. وإنما قيل له ذو الشَّهَادَتَيْنِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جعل شهادته بشهادة رَجُلَيْنِ، أخرجَه أَبُو دَاوُد. قتل بِصِفِّين سنة ٣٧ هـ وهو يقاتل مع عَلِيّ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٣ ص ١٤٠ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٢٢٣ وَأُسْدُ الْعَابَةِ ج ٢ ص ١١٤.

● **ابن خُزَيْمَةَ:** هو أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ السُّلَمِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ، إِمَامُ زَمَانِهِ، صَنَّفَ الصَّحِيحَ. تَفَقَّهَ عَلَى الْمُزَنِيِّ وَالرَّبِيعِ. قَالَ الرَّبِيعُ: اسْتَفَدْنَا مِنْ ابْنِ خُزَيْمَةَ أَكْثَرَ مِمَّا اسْتَفَدْنَا مِنْهُ. تَوَفِيَ سَنَةَ ٣١١ هـ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ١ ص ٤٦٢ وَطَبَقَاتُ الْمُفْهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ لِلْعَبَّادِيِّ ص ٤٤ وَطَرَحُ الثُّرَيْبِ ج ١ ص ٩٦ وَتَذَكُّرَةُ الْحُفَاطِ ج ٢ ص ٧٢٠ رَقْم ٧٣٤ وَالْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ ج ٢ ص ١٩٦ وَغَايَةُ النُّهَايَةِ ج ٢ ص ٩٧ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٢ ص ٢٦٢ .

● **الْخَطَّابِيُّ:** أَبُو سُلَيْمَانَ حَمْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبُسْتِيّ، مِنْ ذُرِّيَّةِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ أَخِي عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ. رَحَلَ كَثِيرًا، وَمِنْ رَوَيْ عَنْهُ الْحَاكِمُ وَأَبُو حَامِدٍ الْإِسْفَرَايِينِيُّ وَأَبُو ذَرٍّ الْهَرَوِيُّ، كَانَ ثِقَةً مَثْبِتًا مِنْ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ. لَهُ: غَرِيبُ الْحَدِيثِ وَمَعَالِمُ السُّنَنِ. تَوَفِيَ بِبُسْتٍ مِنْ بِلَادِ كَابُل سَنَةَ ٣٨٨ هـ.

تَذَكُّرَةُ الْحُفَاطِ ج ٣ ص ١٠١٨ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ١ ص ٤٦٧ وَطَبَقَاتُ الْمُفْهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ لِلْعَبَّادِيِّ ص ٩٤ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْسُّبُكِيِّ ج ٣ ص ٢٨٢ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِابْنِ قَاضِي شُهْبَةَ ج ١ ص ١٤٠ وَبُغْيَةُ الْوُعَاةِ ج ١ ص ٥٤٦ وَالنُّجُومُ الرَّاهِرَةُ ج ٤ ص ١٩٩ وَالثُّلُبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ١ ص ١٥١ .

● **الْخَلَّالُ:** أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ هَارُونَ الْبَغْدَادِيُّ الْحَنْبَلِيُّ. صَاحِبُ كِتَابِ الْعِلَلِ. أَنْفَقَ عُمُرَهُ فِي جَمْعِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ. كَانَ ثِقَةً صَالِحًا. تَوَفِيَ سَنَةَ ٣١١ هـ بِبَغْدَادَ.

طَرَحُ الثُّرَيْبِ ج ١ ص ٣٢ وَطَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ لِأَبِي بَغْلَى ج ٢ ص ١٢ وَتَذَكُّرَةُ الْحُفَاطِ ج ٣ ص ٧٨٥ رَقْم ٧٧٨ .

● **الدَّارُقُطْنِيّ:** أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ الشَّافِعِيِّ الثَّقَفَةَ الْحَافِظَ. مِنْ مُصَنِّفَاتِهِ: السُّنَنِ. وَلَدَ بَدَارَ الْقُطْنِ مِنْ أَحْيَاءِ بَغْدَادَ. وَرَحَلَ، وَعَادَ إِلَى بَغْدَادَ، وَتَوَفِيَ فِيهَا سَنَةَ ٣٨٥ هـ، وَدُفِنَ قَرِيبًا مِنْ مَعْرُوفِ الْكَرْخِيِّ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ١ ص ٥٠٨ وَتَارِيخُ بَغْدَادَ ج ١٢ ص ٣٤ وَغَايَةُ النُّهَايَةِ ج ١ ص ٥٥٨ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْسُّبُكِيِّ ج ٣ ص ٤٦٢ وَالنُّجُومُ الرَّاهِرَةُ ج ٤ ص ١٧٢ وَطَرَحُ الثُّرَيْبِ ج ١ ص ٨٦ وَتَذَكُّرَةُ الْحُفَاطِ ج ٣ ص ٩٩١ رَقْم ٩٢٥ .

● **الدَّارِمِيُّ:** أبو مُحَمَّد عبد الله بن عبد الرَّحْمَنِ بن الفضل التَّمِيمِي السَّمَرْقَنْدِي، الحافظ الورع المُحَدِّث. له السُّنَن. مات سنة ٢٥٥هـ.

طُرِحَ التَّثْرِيبُ ج ١ ص ٦٩ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٥ ص ٢٩٤ وَتَذَكُّرَةُ الحُفَاطِ ج ٢ ص ٥٣٤ رقم ٥٥٢ ومُقَدِّمَةُ سُنَنِ الدَّارِمِيِّ لِمُحَمَّدَ أَحْمَدَ دَهْمَانَ.

● **داود بن عَلِيِّ بن خَلْفِ الأَصْفَهَانِيِّ الظَّاهِرِيِّ،** أبو سُلَيْمَانَ. أخذ عن إِسْحَاق بن رَاهَوِيَّه وأبي ثَوْر. وكان زاهداً متقللاً. قال ثَعْلَب: كان داود عقله أكثر من علمه. هو فقيه أهل الظَّاهِر، وكان من المتعصبين للشافعي. انتهت إليه رئاسة العلم ببغداد. مات بها سنة ٢٧٠هـ.

تَذَكُّرَةُ الحُفَاطِ ج ٢ ص ٥٧٢ رقم ٥٩٧ وَطَبَقَاتُ الفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ٩٢ ولسان الميزان ج ٢ ص ٤٢٢ وتاريخ بغداد ج ٨ ص ٣٦٩ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلسُّبْكِيِّ ج ٢ ص ٢٨٤.

● **أبو داود:** سُلَيْمَان بن الأشعث بن شَدَّاد السَّجِسْتَانِي، صاحب السُّنَنِ. قال ابن حِبَّان: هو أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً، وحفظاً ونسكاً وإتقاناً. جمع وصنَّف وذَبَّ عن السُّنَنِ. توفي بالبصرة سنة ٢٧٥هـ.

تَهْذِيبُ الأَسَاءِ واللُّغَاتِ ج ٢ ص ٢٢٤ وَتَذَكُّرَةُ الحُفَاطِ ج ٢ ص ٥٩١ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ١٦٩ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٢١.

● **الدَّأُوْدِي:** أبو جَعْفَر أَحْمَد بن سَعِيد الدَّأُوْدِي، شارح صَحِيح البُخَارِيِّ، وهو ممن ينقل عنه ابن التين.

إرشاد الساري ج ١ ص ٤١.

● **الدَّرَاوَرْدِي:** عبد العزيز بن مُحَمَّد بن عُبَيْد، أبو مُحَمَّد المَدَنِي، مَوْلَى جُهَيْنَةَ. رَوَى عنه شُعْبَةُ والثَّوْرِي وهما أكبر منه، وابن إِسْحَاق وهو من شيوخه، والشافعي وابن مَهْدِي. صدوق ثقة، إذا حَدَّثَ من كتب غيره أخطأ. مات سنة ١٨٧هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٦ ص ٣٥٣ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٥١٢ وَالثَّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الأَنْسَابِ ج ١

● **أبو الدرداء:** عُوَيْمِر بن زَيْد بن قَيْس الأَنْصَارِيّ الحَزْرَجِيّ. مُخْتَلَفٌ فِي اسْمِ أَبِيهِ. أَوَّلُ مَشَاهِدِهِ أُحُدٌ، وَأَبْلَى فِيهَا. أَخَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ. مِنْ فُقَهَاءِ الصَّحَابَةِ وَحُكَمَائِهِمْ. تَوَفَّى فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْأَصَحِّ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٨ ص ١٧٥ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٩١ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٤ ص ١٥٩.

● **ابن دَقِيقِ الْعِيد:** أَبُو الْفَتْحِ تَقِيّ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ وَهْبِ الْقَشِيرِيِّ الْقُوصِيّ. تَفَقَّهَ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ الشَّافِعِيِّ وَالْمَالِكِيِّ، مَجْتَهِدٌ مِنْ أَكْبَارِ الْعُلَمَاءِ، وَلِي قَضَاءِ الْقُضَاةِ الشَّافِعِيَّةِ بِمِصْرَ. وَمَاتَ بِالْقَاهِرَةِ سَنَةَ ٧٠٢ هـ. مِنْ كُتُبِهِ: إِحْكَامُ الْأَحْكَامِ، وَالْإِمَامُ، وَالْإِمَامُ، وَالْإِفْتِرَاحُ فِي بَيَانِ الْأَصْطِلَاحِ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٢٢٧ وَتَذَكُّرَةُ الْحَفَظِ ج ٤ ص ١٤٨١ وَالْمُقَدِّمَةُ الْوَافِيَةُ الَّتِي كَتَبَهَا عِنْدَ تَحْقِيقِي كِتَابَهُ الْإِفْتِرَاحُ فِي بَيَانِ الْأَصْطِلَاحِ وَفِيهَا مَصَادِرُهُ.

● **الدِّمِيرِيُّ:** مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ عِيسَى الْقَاهِرِيِّ الشَّافِعِيِّ، كَمَالَ الدِّينِ، أَبُو الْبَقَاءِ. مُفَسِّرٌ، مُحَدِّثٌ، فَقِيهٌ، أَصُولِيٌّ، نَحْوِيٌّ. أَخَذَ عَنْ أَحْمَدَ السُّبْكِيِّ وَالنُّوَيْرِيِّ وَالْأَسْنَوِيِّ. دَرَسَ فِي الْأَزْهَرِ وَمَكَّةَ. تَوَفَّى بِالْقَاهِرَةِ سَنَةَ ٨٠٨ هـ. مِنْ تَصَانِيفِهِ: حَيَاةُ الْحَيَوَانَ الْكَبِيرَى، وَالنَّجْمُ الْوَهَّاجُ فِي شَرْحِ الْمِنْهَاجِ، وَالدِّيْبَاجَةُ فِي شَرْحِ سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ.

شَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٧ ص ٧٩ وَالْبَدْرُ الطَّالِعُ ج ٢ ص ٢٧٢ وَحُسْنُ الْمُحَاضَرَةِ ج ١ ص ٤٣٩ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ج ١٢ ص ٦٦.

● **الدِّيْلَمِيُّ:** شَهْرْدَارُ بْنُ شَيْرُؤَيْهِ بْنِ شَهْرْدَارِ الْهَمْدَانِيِّ الشَّافِعِيِّ، أَبُو مَنْصُورٍ، حَافِظٌ عَارِفٌ بِالْحَدِيثِ وَالْأَدَبِ. خَرَجَ أَسَانِيدَ كِتَابِ (الْفِرْدَوْسِ) لَوَالِدِهِ شَيْرُؤَيْهِ، وَرَتَّبَهُ وَسَمَاهُ الْفِرْدَوْسُ الْكَبِيرُ. تَوَفَّى سَنَةَ ٥٥٨ هـ.

شَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٤ ص ١٨٢ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ٢ ص ١٠٥ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ج ٤ ص ٣٠٩.

● **الذَّهَبِيُّ:** أَبُو عَبْدِ اللَّهِ شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ التُّرْكُمَانِيِّ الْأَصْلُ، الدِّمَشْقِيُّ الشَّافِعِيُّ. الْمُحَدِّثُ وَالْمُؤَرِّخُ الثَّقَةُ. رَحَلَ كَثِيرًا. مِنْ تَصَانِيفِهِ: تَارِيخُ الْإِسْلَامِ فِي ٢١ مَجْلَدًا، وَالْعَبْرُ، وَمِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ، وَالْكَاشِفُ. تَوَفَّى بِدِمَشْقَ سَنَةَ ٧٤٨ هـ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلشُّبْكِيِّ ج ٩ ص ١٠٠ والوافي بالوفيات ج ٢ ص ١٦٣ وغاية النهاية ج ٢ ص ٧١
وشذرات الذهب ج ٦ ص ١٥٣ والبدر الطالع ج ٢ ص ١١٠ وطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلأَسْنَوِيِّ ج ١ ص ٥٥٨ ومُعْجَمُ
المؤلفين ج ٨ ص ٢٨٩.

● رافع بن خديج الأنصاري الأوسي، كان قد عرض نفسه يوم بدر فردّه رسول الله ﷺ، لأنه استصغره. وأجازه يوم أُحُد. فشهِد أُحُدًا والخندق وأكثر المشاهد. مات سنة ٧٤هـ، وكان عريف قومه.

أشد الغابة ج ٢ ص ١٥١ وتهذيب التهذيب ج ٣ ص ٢٢٩.

● الرافعي: أبو القاسم عبد الكريم بن مُحَمَّد القزويني، من كبار الشافعية، وإمام في الفقه والتفسير والحديث. من كتبه: فتح العزيز في شرح الوجيز للغزالي. توفي سنة ٦٢٣هـ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلأَسْنَوِيِّ ج ١ ص ٥٧١ وتهذيب الأسماء واللغات ج ٢ ص ٢٦٤ وشذرات الذهب ج ٥ ص ١٠٨ والنجوم الزاهرة ج ٦ ص ٢٦٦ ومُعْجَمُ المؤلفين ج ٦ ص ٣.

● ربيعة الرأي: هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ التميمي المدني، أبو عثمان مولى آل المنكدر. روى عن أنس وابن المسيب وآخرين. وروى عنه سفيان ومالك والأوزاعي وغيرهما. كان إماماً فقيهاً مجتهداً بصيراً بالرأي. لذلك يقال له ربيعة الرأي. مات سنة ١٣٦هـ بالهاشمية بالأنبار.

تذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٥٧ رقم ١٥٣ وطَبَقَاتُ الفُقَهَاءِ لِلشَّيرَازِيِّ ص ٦٥ ووفيات الأعيان ج ٢ ص ٢٨٨ وتاريخ بغداد ج ٨ ص ٤٢٠ وتهذيب التهذيب ج ٣ ص ٢٥٨ وميزان الاعتدال ج ٢ ص ٤٤.

● ابن رشد (الحفيد): هو أبو الوليد مُحَمَّد بن أَحَمَد بن أبي الوليد مُحَمَّد بن أَحَمَد بن رُشد الأندلسي المالكي الفيلسوف الفقيه الطيب. قاضي الجماعة بقرطبة. من أكابر علماء عصره، له كتب منها: بداية المجتهد، ومناهج الأدلة، وتهافت التهافت، وغيرها. دفن بقرطبة سنة ٥٩٥هـ. ويلقب بالحفيد تمييزاً له عن جدّه صاحب المقدمات الممهّدات.

شذرات الذهب ج ٤ ص ٣٢٠ وتاريخ قضاة الأندلس ص ١١١ والدبباج المذهب ج ٢ ص ٢٥٧.

● **ابن الرُّفْعَةِ:** نَجْمُ الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُرْتَفَعِ الْأَنْصَارِيِّ. كَانَ أَعْجُوبَةً فِي اسْتِحْضَارِ كَلَامِ الشَّافِعِيَّةِ، ذِيَّناً خَيْراً. دَرَسَ بِالْمُعِزِّيَّةِ بِمِصْرَ. وَوَلِيَ حِسْبَةَ مِصْرَ. لَهُ مَصْنُفَاتٌ مِنْهَا الْكَفَايَةُ شَرْحُ التَّنْبِيهِ، وَالْمَطْلَبُ شَرْحُ الْوَسِيطِ. تَوَفَّى بِمِصْرَ سَنَةَ ٧١٠هـ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ١ ص ٦٠١ وَالدَّرَرُ الْكَامِنَةُ ج ١ ص ٣٣٦ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلشُّبْكِيِّ ج ٩ ص ٢٤ وَالْبَدْرُ الطَّالِعُ ج ١ ص ١١٥ وَحُسْنُ الْمُحَاضَرَةِ ج ١ ص ٣٢٠.

● **الرُّؤْيَانِيُّ:** عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَحْمَدَ، الطَّبْرِيُّ، الْمَلَقَبُ بِفَخْرِ الْإِسْلَامِ، شَافِعِيٌّ زَمَانُهُ، بَرَعَ فِي الْمَذْهَبِ حَتَّى كَانَ يَقُولُ: لَوْ احْتَرَقَتْ كُتُبُ الشَّافِعِيِّ لَأَمْلَيْتُهَا مِنْ حَفْظِي. مِنْ تَصَانِيفِهِ الْمَشْهُورَةُ: بَحْرُ الْمَذْهَبِ. بَنَى مَدْرَسَةً بِأَمْلٍ. قَتَلَتْهُ الْبَاطِنِيَّةُ بِجَامِعِ أَمْلٍ سَنَةَ ٥٠٢هـ. نَسَبَتْهُ إِلَى رُؤْيَانَ مِنْ بِلَادِ طَبْرِسْتَانَ. طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٥٦٥ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٤ ص ٤.

● **الرُّزْبَيْرِيُّ:** الْعَوَّامُ بْنُ حُوَيْلِدَ بْنِ أَسَدَ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى بْنِ قُصَيِّ الْقُرَشِيِّ. ابْنُ عَمَةٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَابْنُ أَخِي خَدِيجَةَ بِنْتِ حُوَيْلِدٍ، صَحَابِيٌّ جَلِيلٌ، مِنْ الْعَشْرَةِ الْمُبَشَّرَةِ بِالْجَنَّةِ، تَزَوَّجَ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ. قَتَلَ سَنَةَ ٣٦هـ.

الاسْتِعَابُ ج ١ ص ٥٨٠ وَالْإِصَابَةُ ج ١ ص ٥٤٥ وَأَشَدُّ الْعَابَةِ ج ٢ ص ١٩٦.

● **الرُّزْكَاشِيُّ:** بَدْرُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ بَهَادُرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمِصْرِيِّ الشَّافِعِيِّ. أَخَذَ مِنَ الْأَسْنَوِيِّ وَالْبُلْقَيْنِيِّ وَالْأَذْرَعِيِّ. كَانَ فَقِيهاً أَصُولِيّاً أَدِيباً فَاضِلاً. مِنْ تَصَانِيفِهِ: تَكْمِلَةُ شَرْحِ الْمِنْهَاجِ لِلْأَسْنَوِيِّ، وَالْبَحْرُ فِي الْأُصُولِ، وَشَرْحُ جَمْعِ الْجَوَامِعِ لِلشُّبْكِيِّ. تَوَفَّى بِمِصْرَ سَنَةَ ٧٩٤هـ.

شَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٦ ص ٣٣٥ وَالدَّرَرُ الْكَامِنَةُ ج ٥ ص ١٣٣ رَقْم ١٠٥٩ وَمُقَدِّمَةُ كِتَابِهِ الْبِرْهَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ الَّتِي كَتَبَهَا مُحَقِّقُهُ مُحَمَّدُ أَبُو الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمَ، وَالْأَعْلَامُ ج ٦ ص ٦٠.

● **زُفَرُ بْنُ الْهَذِيلِ بْنِ قَيْسِ الْعَنْبَرِيِّ،** صَاحِبُ أَبِي حَنِيفَةَ. قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: ثِقَّةٌ مَأْمُونٌ. وَوَثَّقَهُ آخَرُونَ. وَلِيَ قَضَاءَ الْبَصْرَةِ وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ ١٥٨هـ. كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ ثُمَّ غَلَبَ عَلَيْهِ الرَّأْيُ، كَانَ عَالِماً عَابِداً.

تاج التراجم ص ٢٨ وطَبَقَاتُ الْمُفَقَّهَاءِ لِلشَّيْرَازِيِّ ص ١٣٥ والفَهْرِسْتُ لابن النَّدِيم ص ٢٨٥ والفَوَائِدُ الْبَيْهَقِيَّةُ ص ٧٥ ومِيزَانُ الْعَدَالَةِ ج ٢ ص ٧١ والإِمَامُ زُفَرُ بْنُ الْهَدَيْلِ أُصُولُهُ وَفَقْهُهُ: د. عبد الستار حامد، والإمام زُفَرُ وَآرَاؤُهُ الْفَقْهِيَّةُ: د. أبو اليقظان عَطِيَّةُ الْجُبُورِيِّ.

● الزَّمَخْشَرِيُّ: أَبُو الْقَاسِمِ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عُمَرَ الْحَنْفِيُّ. فَخْرُ خَوَارِزْمٍ (وَزَمَخْشَرٍ إِحْدَى قَرَاهَا)، جَاوَرٌ بِمَكَّةَ زَمَانًا فَسُمِّيَ جَارَ اللَّهِ. مِنْ تَصَانِيفِهِ الْجَلِيلَةِ: الْكَشَافُ فِي التَّفْسِيرِ لَمْ يَصْتَفْ قَبْلَهُ مِثْلُهُ، وَالْفَائِقُ فِي تَفْسِيرِ الْحَدِيثِ، وَأَسَاسُ الْبَلَاغَةِ فِي اللُّغَةِ، وَالْمُفَصَّلُ، وَالْأَنْمُودَجُ فِي النَّحْوِ. تُوْفِيَ بِجُرْجَانِيَّةِ خَوَارِزْمٍ بَعْدَ رَجُوعِهِ مِنْ مَكَّةَ سَنَةِ ٥٣٨ هـ، كَانَ إِمَامًا عَصْرَهُ بِغَيْرِ مُدَافِعٍ.

تاج التراجم ص ٧١ والفَوَائِدُ الْبَيْهَقِيَّةُ ص ٢٠٩ وَبُغْيَةُ الْوُعَاةِ ج ٢ ص ٢٧٩ وَإِنْبَاءُ الرُّوَاةِ ج ٣ ص ٢٦٥ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٤ ص ١١٨ وَطَبَقَاتُ الْمَفْسَرِينَ لِلدَّوْدِيِّ ج ٢ ص ٣١٤ وَمِيزَانُ الْعَدَالَةِ ج ٤ ص ٧٨ وَلِسَانُ الْمِيزَانِ ج ٦ ص ٤ وَامْرَأَةُ الْجَنَانِ ج ٣ ص ٢٦٩ .

● أَبُو الزُّنَادِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ الْقُرَشِيُّ الْمَدَنِيُّ، مُحَدِّثٌ كَبِيرٌ، قَالَ عَنْهُ مُصْعَبُ الزُّبَيْرِيُّ: كَانَ فُقَيْهَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَكَانَ صَاحِبَ كِتَابَةٍ وَحِسَابٍ. مَاتَ سَنَةَ ١٣١ هـ.

تَذَكِيرَةُ الْحَفَظِ ج ١ ص ١٣٤ رَقْم ١٢١ وَطَبَقَاتُ الْمُفَقَّهَاءِ لِلشَّيْرَازِيِّ ص ٦٥ .

● الزُّهْرِيُّ: أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ عَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شِهَابِ الْقُرَشِيِّ الْمَدَنِيِّ، حَدَّثَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَنْسَ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ. وَحَدَّثَ عَنْهُ الْأَوْزَاعِيُّ وَاللَّيْثُ وَمَالِكٌ وَغَيْرُهُمْ. قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: لَمْ يَبْقَ أَحَدٌ أَعْلَمَ بِسُنَّةِ مَاضِيَةِ مَنْ الزُّهْرِيِّ. وَقَالَ مَالِكٌ: بَقِيَ ابْنُ شِهَابٍ وَمَا لَهُ فِي الدُّنْيَا نَظِيرٌ. مَاتَ سَنَةَ ١٢٤ هـ.

تَذَكِيرَةُ الْحَفَظِ ج ١ ص ١٠٨ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٩ ص ٤٤٥ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٠٧ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ٦٦ وَطَبَقَاتُ الْمُفَقَّهَاءِ لِلشَّيْرَازِيِّ ص ٦٣ وَحِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ ج ٣ ص ٣٦٠ وَطَرَحُ التَّثَرُّبِ ج ١ ص ١٠٨ وَالْإِمَامُ الزُّهْرِيُّ وَآثَرُهُ فِي السُّنَّةِ لِلدَّكْتُورِ حَارِثِ سُلَيْمَانَ الصَّارِي.

● زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُدَيْجِ الْجُعْفِيِّ، أَبُو خَيْثَمَةَ الْكُوفِيِّ. سَكَنَ الْجَزِيرَةَ. ثَبَّتَ مِنْ مُعَادِنِ الصَّدَقِ، مُتَقَنٌ. مَاتَ سَنَةَ ١٧٣ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٣ ص ٣٥١ وتَذَكُّرَةُ الْحُفَظِ ج ١ ص ٢٣٣ رقم ٢١٩ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٢٦٥
ومشاهير علماء الأمصار ص ١٨٦ .

● زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ الْعَدَوِيُّ، مَوْلَى عُمَرَ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، أَوْ أَبُو أَسَامَةَ الْمَدَنِيُّ. ثِقَّةٌ
عالم. وكان يُرْسَلُ. مات سنة ١٣٦ هـ.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٢٧٢ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٣ ص ٣٩٥ ومشاهير علماء الأمصار ص ٨٠ .

● زَيْدُ بْنُ ثَابِتِ بْنِ الصَّحَّاحِ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزْرَجِيُّ، أَبُو خَارِجَةَ. مِنْ كِبَارِ
الصَّحَابَةِ، وَأَحَدُ كُتَّابِ الْوَحْيِ. كَانَ رَأْسًا فِي الْقَضَاءِ وَالْفَتَوَى وَالْفَرَائِضِ. اسْتَصْغَرَهُ الرَّسُولُ
ﷺ فِي بَدْرٍ فَرَدَّهُ. مَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ٤٥ هـ.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ٤٦ وَالاسْتِيعَابُ ج ١ ص ٥٥١ وَالْإِصَابَةُ ج ١ ص ٥٦١ وتَذَكُّرَةُ الْحُفَظِ ج ١
ص ٣٠ رقم ١٥ .

● زَيْدُ بْنُ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ الْمَدَنِيُّ. صَحَابِيُّ مَشْهُورٌ، سَكَنَ الْمَدِينَةَ، وَشَهِدَ
الْحَدِيثَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَكَانَ مَعَهُ لَوَاءُ جُهَيْنَةَ يَوْمَ الْفَتْحِ. تَوَفَّى بِالْمَدِينَةِ، وَقِيلَ
بِالْكُوفَةِ سَنَةَ ٧٨ هـ، وَقِيلَ غَيْرُهُ.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٢٧٤ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٢ ص ٢٢٨ .

● زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ زَيْنُ الْعَابِدِينَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الْهَاشِمِيِّ، أَبُو
الْحُسَيْنِ. قَرَأَ عَلَى وَاصِلِ بْنِ عَطَاءٍ رَأْسَ الْمُعْتَزَلَةِ. كَانَ رَأْسًا فِي الْعِلْمِ وَالتَّقْوَى. وَقُتِلَ
سَنَةَ ١٢٢ هـ بَعْدَ ثَوْرَةٍ قَامَ بِهَا نَصْرُهُ بِهَا أَبُو حَنِيفَةَ. وَإِلَيْهِ يَنْتَسِبُ مَذْهَبُ الزَّيْدِيَّةِ. ذَكَرَهُ ابْنُ
حِبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ. وَقَالَ: رَأَى جَمَاعَةً مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٣ ص ٤١٩ وَفَرَاتُ الْوَفَيَّاتِ ج ٢ ص ٣٥ وَتَارِيخُ الطَّبَرِيِّ فِي حَوَادِثِ سَنَةِ ١٢١ وَ١٢٢ هـ
ج ٧ ص ١٦٠ وَالْفَرَقُ بَيْنَ الْفِرَقِ ص ٣٤ .

● زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشِ بْنِ رَبَّابٍ: أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، وَأُمُّهَا أُمَيْمَةُ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَمَةُ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَانَتْ زَوْجَةَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ، فَلَمَّا طَلَّقَهَا تَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ تَعَالَى:
﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا﴾ [الأحزاب: ٣٧]، فَكَانَتْ تَفْخَرُ عَلَى نِسَاءِ
النَّبِيِّ ﷺ وَتَقُولُ: زَوَّجَكُنَّ أَهَالِيكُنَّ، وَزَوَّجَنِي اللَّهُ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ.

أُسْدُ الْغَابَةِ ج ٥ ص ٤٦٣ وَطَرَحُ التَّشْرِيبِ ج ١ ص ١٤٣ .

● **زَيْنُ الْعَابِدِينَ:** عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَلَيْسَ لِلْحُسَيْنِ عَقِبٌ إِلَّا مَنْ وَلَدَ زَيْنُ الْعَابِدِينَ هَذَا. مِنْ سَادَاتِ التَّابِعِينَ. قَالَ الرَّهْرِيُّ: مَا رَأَيْتُ قُرَشِيًّا أَفْضَلَ مِنْهُ. تَوَفَّى بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ٩٤ هـ، وَدُفِنَ بِالْبَقِيعِ.

تَذَكُّرَةُ الْحَفَاطِ ج ١ ص ٧٤ رقم ٧١ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٣ ص ٢٦٦ وَحِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ ج ٣ ص ١٣٣.

● **السَّائِبُ الْمَخْزُومِيُّ:** هُوَ السَّائِبُ بْنُ أَبِي السَّائِبِ. وَاسْمُ أَبِي السَّائِبِ صَيْفِيُّ بْنُ عَائِذِ الْقُرَشِيِّ الْمَخْزُومِيِّ. كَانَ شَرِيكَ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ الْمَبْعَثِ بِمَكَّةَ. وَالسَّائِبُ مِمَّنْ هَاجَرَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَعْطَاهُ مِنْ غَنَائِمِ حُنَيْنٍ، وَهُوَ مِنَ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ، وَمِمَّنْ حَسُنَ إِسْلَامُهُ مِنْهُمْ.

أَشَدُّ الْعَابَةِ ج ٢ ص ٢٥٣.

● **سَالِمُ بْنُ مَعْقِلٍ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ.** مِنْ إِصْطَخَرٍ، أَعْتَقَتْهُ مَوْلَاتُهُ، ثُمَّ تَبَنَّاهُ أَبُو حُذَيْفَةَ بْنُ عُتْبَةَ، شَهِدَ بَدْرًا، وَيَعُدُّ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، وَمِنْ الْقُرَاءِ. وَكَانَ عَمْرٌ يُفْرَطُ فِي الثَّنَاءِ عَلَيْهِ، حَتَّى قَالَ بَعْدَ طَعْنِهِ: لَوْ كَانَ سَالِمٌ حَيًّا مَا جَعَلْتُهَا شُورَى. أَنْكَحَهُ أَبُو حُذَيْفَةَ ابْنَةَ أَخِيهِ فَاطِمَةَ بِنْتَ الْوَلِيدِ بْنِ عُتْبَةَ وَهِيَ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ. قُتِلَ مَعَ مَوْلَاهُ أَبِي حُذَيْفَةَ فِي الْيَمَامَةِ سَنَةَ ١٢ هـ.

أَشَدُّ الْعَابَةِ ج ٢ ص ٢٤٥ وَطَرَحُ الثَّرِيبِ ج ١ ص ٤٩ وَالْإِصَابَةُ ج ٢ ص ٦ رقم ٣٠٥٢ وَحِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ ج ١

ص ١٧٦ و ٣٧٠.

● **السُّبُكِيُّ (تَقِيُّ الدِّينِ):** أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ عَلِيٍّ بْنِ تَمَّامٍ. الْإِمَامُ الْفَقِيهَ، الْمُحَدِّثُ الْمُفَسِّرُ، الْأُصُولِيُّ الْمُتَكَلِّمُ، النَّحْوِيُّ اللَّغَوِيُّ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ، قَاضِي الْقَضَاةِ. رَحَلَ وَأَخَذَ عَنِ الْحَفَاطِ، وَوَلِيَ بِالْقَاهِرَةِ التَّدْرِيسَ وَالْقَضَاءَ. تَوَفَّى سَنَةَ ٧٥٦ هـ بِالْقَاهِرَةِ. وَمَصْنَفَاتُهُ كَثِيرَةٌ مِنْهَا: الدَّرُّ النَّظِيمُ فِي التَّفْسِيرِ، وَالِابْتِهَاجُ فِي شَرْحِ الْمِنْهَاجِ لِلنَّوَوِيِّ، وَشِفَاءُ السَّقَامِ فِي زِيَارَةِ خَيْرِ الْأَنَامِ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْسُّبُكِيِّ ج ١٠ ص ١٣٩-٣٣٩ وَالبَذْرُ الطَّالِعُ ج ١ ص ٤٦٧ وَحُسْنُ الْمُحَاضَرَةِ ج ١

ص ٣٢١ وَتَذَكُّرَةُ الْحَفَاطِ ج ٤ ص ١٥٠٧ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٦ ص ١٨٠ وَالتَّجْوِيزُ الرَّاهِرَةُ ج ١٠ ص ٣١٨ وَغَايَةُ النِّهَايَةِ ج ١ ص ٥٥١.

● **ابن السُّبُكِيِّ** (تاج الدِّين): أَبُو نَصْرٍ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ تَقِيِّ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي الشَّافِعِيِّ الْأَنْصَارِيِّ. فقيه أُصُولِي، مُؤَرِّخٌ أديب. قاضي القضاة. ولد بالقاهرة، ورحل إلى دِمَشْقَ، ولزم الذَّهَبِيَّ. وتوفي بِدِمَشْقَ سنة ٧٧١هـ. من مصنفاته: طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الصُّغْرَى والوسطى والكبرى، وجمع الجوامع في الْأُصُول، ومُعَيْدُ النَّعَم.

النُّجُومُ الزَّاهِرَةُ ج ١١ ص ١٠٨ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٦ ص ٢٢١ وَالْبَدْرُ الطَّالِعُ ج ١ ص ٤١٠ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٦ ص ٢٢٦ وَمُقَدِّمَةُ طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى تحقيق الطناحي والحلو.

● **السُّدِّيُّ**: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ الْقُرَشِيِّ مَوْلَاهُمْ، الْكُوفِيُّ الْأَعُورُ، وَهُوَ السُّدِّيُّ الْكَبِيرُ. كَانَ يَقْعُدُ فِي سُدَّةِ بَابِ الْجَامِعِ بِالْكُوفَةِ يَبِيعُ بِهَا الْمَقَانِعَ، فَسَمِيَ بِالسُّدِّيِّ. رَوَى عَنْ أَنَسٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ وَأَبُو عَوَانَةَ وَغَيْرِهِمْ. صَدُوقٌ يَهُمُّ. مات سنة ١٢٧هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣١٣ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٧١ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١١١.

● **سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ مَالِكُ بْنُ وَهَيْبٍ** بْنُ عَبْدِ مَنَافٍ الزُّهْرِيِّ، أَبُو إِسْحَاقَ. أَحَدُ الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، شَهِدَ بَدْرًا وَالْمَشَاهِدَ كُلَّهَا. مات بِالْعَقِيقِ، وَدُفِنَ بِالْمَدِينَةِ بِالْبَقِيعِ سنة ٥٥هـ عَلَى الْمَشْهُورِ. وَمَنَاقِبُهُ كَثِيرَةٌ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٣ ص ٤٨٣ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٢٩٠ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٢ ص ٢٩٠.

● **ابن سَعْدٍ**: هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدِ بْنِ مَنِيعٍ الزُّهْرِيِّ بِالْوَلَاءِ، كَاتِبُ الْوَأَقِدِيِّ. سَمِعَ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ وَأَقْرَانَهُ. صَدُوقٌ ثِقَةٌ. صَنَّفَ كِتَابَ الطَّبَقَاتِ الْكَبِيرِ. تُوُفِيَ بِبَغْدَادَ سنة ٢٣٠هـ.

تَذْكِرَةُ الْحُفَظِ ج ٢ ص ٤٢٥ رَقْم ٤٣١ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٩ ص ١٨٢ وَتَارِيخُ بَغْدَادَ ج ٥ ص ٣٢١ وَغَايَةُ النَّهْائَةِ ج ٢ ص ١٤٢ وَمُقَدِّمَةُ الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى الَّتِي كَتَبَهَا د. إِحْسَانُ عَبَّاسٍ.

● **سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ** بْنُ هِشَامٍ الْوَالِبِيِّ مَوْلَاهُمْ الْكُوفِيُّ. الْمُقْرِيءُ الْفَقِيه، أَحَدُ الْأَعْلَامِ، سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ وَعَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ وَابْنَ عُمَرَ وَطَائِفَةً. قَتَلَهُ الْحَجَّاجُ سنة ٩٥هـ، قَالَ مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ: مَاتَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَمَا عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ رَجُلٌ إِلَّا وَهُوَ يَحْتَاجُ إِلَى عِلْمِهِ.

تَذْكِرَةُ الْحُفَظِ ج ١ ص ٧٦ رَقْم ٧٣ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْرَازِيِّ ص ٨٢ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ١١.

● سَعِيدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى الْعَدَوِيِّ، ابْنُ ابْنِ عَمِّ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَزَوْجُ أُخْتِهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْخَطَّابِ الَّتِي كَانَتْ سَبَبَ إِسْلَامِ عُمَرَ. مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ، وَهُوَ أَحَدُ الْعَشْرَةِ الْمَشْهُودِ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ. وَشَهِدَ الْيَرْمُوكَ وَحَصَارَ دِمَشْقَ. تُوُفِيَ سَنَةَ ٥٠ هـ بِالْعَقِيقِ مِنْ نَوَاحِي الْمَدِينَةِ. وَقِيلَ غَيْرُهُ.

أَسَدُ الْعَابَةِ ج ٢ ص ٣٠٦ وَتَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ ج ١ ص ٢١٧ وَالْإِصَابَةُ ج ٢ ص ٤٦.

● سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ بْنِ حَزْنِ الْمَخْزُومِيِّ الْقُرَشِيِّ، أَبُو مُحَمَّدٍ. فَقِيهُ الْمَدِينَةِ، أَجَلَ التَّابِعِينَ. كَانَ وَاسِعَ الْعِلْمِ وَافِرَ الْحُرْمَةِ مَتِينِ الدِّينَانَةِ قَوَّالاً بِالْحَقِّ فَقِيهَ النَّفْسِ. وَلَدَ لِسِتْنَيْنِ مَضْتًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ. كَانَ يَتَجَرَّ بِالزَّيْتِ وَغَيْرِهِ. مَاتَ سَنَةَ ٩٤ هـ.

تَذِكْرَةُ الْحَفَظِ ج ١ ص ٥٤ رَقْم ٣٨ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ٨٤ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ٥٧ وَالْجَرَحُ وَالْتَعْدِيلُ ج ٢ ق ١ ص ٥٩ رَقْم ٢٦٢.

● سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورِ بْنِ شُعْبَةَ الْمَرْوَزِيِّ، أَبُو عُثْمَانَ. سَمِعَ مَالِكًا وَاللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ وَأَبَا عَوَانَةَ وَطَبَقْتَهُمْ. وَعَنْهُ: أَحْمَدُ وَالْأَثَرَمُ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَآخَرُونَ. قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: ثِقَةٌ مِنَ الْمُتَقِينَ الْأَثْبَاتِ مِمَّنْ جُمِعَ وَصَفٌ. مَاتَ بِمَكَّةَ سَنَةَ ٢٢٧ هـ.

تَذِكْرَةُ الْحَفَظِ ج ٢ ص ٤١٦ رَقْم ٤٢٢ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ٨٩.

● أَبُو سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ: سَعْدُ بْنُ مَالِكِ بْنِ سِنَانَ الْخَزَرَجِيِّ، صَحَابِيٌّ جَلِيلٌ، أَوَّلُ مَشَاهِدِهِ الْخَنْدَقَ، كَانَ مِنْ نُجَبَاءِ الْأَنْصَارِ وَعِلْمَاءِهِمْ وَفَضْلَائِهِمْ. تُوُفِيَ سَنَةَ ٧٤ هـ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.

الاسْتِيعَابُ ج ٢ ص ٤٧ وَالْإِصَابَةُ ج ٢ ص ٣٥.

● سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: هُوَ سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ. قَالَ شُعْبَةُ وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَأَبُو عَاصِمٍ وَابْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ: سُفْيَانُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ. وَقَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ: كَانَ وَهْبٌ يُقَدِّمُ سُفْيَانَ فِي الْحِفْظِ عَلَى مَالِكٍ. تُوُفِيَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ ١٦١ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ١١١ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣١١ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١٦٩ وَتَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ ج ١ ص ٢٢٢.

● **سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ:** أَبُو مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ الْهَلَالِيُّ. قَالَ الْعِجْلِيُّ: ثِقَةٌ ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَوْلَا مَالِكٌ وَسُفْيَانُ لَذَهَبَ عِلْمُ الْحِجَازِ. وَقَالَ الدَّهَبِيُّ: أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى الْإِحْتِجَاجِ بِهِ، انْتَقَلَ مِنَ الْكُوفَةِ إِلَى مَكَّةَ سَنَةَ ١٦٣ هـ، فَاسْتَمَرَ بِهَا إِلَى أَنْ مَاتَ سَنَةَ ١٩٨ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ١١٧ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣١٢ وَطَرَحُ التَّنْزِيبِ ج ١ ص ٥٤ وَمِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ ج ٢ ص ١٧٠ وَتَذَكُّرَةُ الْحُقَافِ ج ١ ص ٢٦٢ وَحِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ ج ٧ ص ٢٧٠ وَتَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ ج ١ ص ٢٢٤ وَوَفَيَاتُ الْأَغْيَانِ ج ٢ ص ٣٩١ وَطَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ ج ٥ ص ٤٩٧ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١٤٩ .

● **أَبُو سُفْيَانَ صَخْرُ بْنُ حَرْبٍ** بَنُ أُمَيَّةَ بَنِ عَبْدِ شَمْسٍ بَنِ عَبْدِ مَنَافٍ الْقُرَشِيِّ الْأُمَوِيِّ. وَالِدُ مُعَاوِيَةَ. كَانَ مِنْ أَشْرَافِ قُرَيْشٍ، وَكَانَ تَاجِرًا يَجْهِزُ التَّجَارَ بِمَالِهِ وَأَمْوَالِ قُرَيْشٍ إِلَى الشَّامِ وَغَيْرِهَا. كَانَتْ إِلَيْهِ رَايَةُ الرُّسَاءِ الَّتِي تَسْمَى الْعُقَابَ، وَهُوَ الَّذِي قَادَ قُرَيْشًا كُلَّهَا يَوْمَ أُحُدٍ. أَسْلَمَ لَيْلَةَ الْفَتْحِ، وَشَهِدَ حُتَيْنًا وَالطَّائِفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَشَهِدَ الْيَزْمُوكَ. وَتَوَفَّى فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ سَنَةَ ٣٢ هـ، وَقِيلَ غَيْرُهُ.

أَشَدُّ الْعَابَةِ ج ٥ ص ٢١٦ وَالْإِصَابَةُ ج ٢ ص ١٧٨ .

● **ابْنُ السَّكَنِ:** هُوَ أَبُو عَلِيٍّ سَعِيدُ بْنُ عُثْمَانَ بَنِ سَعِيدِ بْنِ السَّكَنِ الْبَغْدَادِيِّ، نَزِيلُ مِصْرَ، الْحَافِظُ الْحُجَّةُ، جَمَعَ وَصَنَّفَ وَبَعْدَ صِيُتُهُ. لَهُ كِتَابُ الصَّحِيحِ الْمُنتَقَى. تَوَفَّى سَنَةَ ٣٥٣ هـ.

تَذَكُّرَةُ الْحُقَافِ ج ٣ ص ٩٣٧ رَقْم ٨٩٠ وَشَذَرَاتُ الذَّكَبِ ج ٣ ص ١٢ وَحُسْنُ الْمُحَاضَرَةِ ج ١ ص ٣٥١ .

● **سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ** أَبُو عَبْدِ اللَّهِ. يُقَالُ: إِنَّهُ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. أَوَّلُ مَشَاهِدِهِ الْخَنْدَقَ، وَهُوَ الَّذِي أَشَارَ بِحُفْرِهِ. كَانَ يَعْمَلُ الْخُوصَ بِيَدِهِ فَيَعِيشُ مِنْهُ، وَلَا يَقْبَلُ مِنْ أَحَدٍ شَيْئًا. تَوَفَّى آخِرَ خِلَافَةِ عُثْمَانَ سَنَةَ ٣٥ هـ بِالْمَدَائِنِ.

الاسْتِيعَابُ ج ٢ ص ٥٦ وَالْإِصَابَةُ ج ٢ ص ٦٢ وَأَشَدُّ الْعَابَةِ ج ٢ ص ٣٢٨ وَطَرَحُ التَّنْزِيبِ ج ١ ص ٥٥ .

● **أُمُّ سَلَمَةَ:** أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ هِنْدُ بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ بَنِ الْمُغِيرَةِ الْقُرَشِيَّةِ. وَكَانَتْ زَوْجَةً لِأَبِي سَلَمَةَ بَنِ عَبْدِ الْأَسَدِ بَنِ الْمُغِيرَةِ، وَهَاجَرَتْ مَعَهُ إِلَى الْحَبَشَةِ، ثُمَّ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَلَمَّا مَاتَ تَزَوَّجَهَا النَّبِيُّ ﷺ. وَهِيَ آخِرُ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ مَوْتًا، وَذَلِكَ سَنَةَ ٦٢ هـ.

الاسْتِيعَابُ ج ٤ ص ٤٢١ وَالْإِصَابَةُ ج ٤ ص ٤٥٨ وَأَشَدُّ الْعَابَةِ ج ٥ ص ٥٨٨ .

● سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ: أَبُو أَيُّوبَ الْهَلَالِيُّ الْمَدَنِيُّ، مَوْلَى مَيْمُونَةَ وَقِيلَ: أُمُّ سَلَمَةَ. ثِقَّةٌ فَاضِلٌ. أَحَدُ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ. قَالَ مَالِكٌ: كَانَ سُلَيْمَانُ مِنْ عُلَمَاءِ النَّاسِ بَعْدَ ابْنِ الْمُسَيَّبِ. مَاتَ سَنَةَ ١٠٧ هـ، وَقِيلَ غَيْرُهُ.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٣١ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ٢٢٩.

● سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ بْنِ أَوْسٍ الدُّهْلِيُّ، الْبَكْرِيُّ، أَبُو الْمُغِيرَةِ الْكُوفِيُّ، صَدُوقٌ، وَرَوَاتِهِ عَنْ عِكْرَمَةَ خَاصَةً مُضْطَرِبَةً، وَقَدْ تَغَيَّرَ بِأَخْرَجَةٍ. مَاتَ سَنَةَ ١٢٣ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ٢٣٢ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٣٢ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١١٠.

● السَّمْعَانِيُّ: أَبُو سَعْدٍ تَاجُ الْإِسْلَامِ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مَنْصُورِ التَّمِيمِيِّ الْمَرْوَزِيِّ الشَّافِعِيِّ. رَحَلَ كَثِيرًا، كَانَ ذَكِيًّا ثِقَّةً حَافِظًا حُجَّةً، دَرَسَ وَأَفْتَى وَوَعِظَ وَأَمْلَى. مِنْ تَصَانِيفِهِ: الْأَنْسَابُ، وَتَارِيخُ مَرُوءٍ، وَالْإِمْلَاءُ وَالْإِسْتِمْلَاءُ، وَالتَّخْصِيرُ. مَاتَ سَنَةَ ٥٦٢ هـ بِمَرُوءٍ.

تَذَكُّرَةُ الْحُفَاطِ ج ٤ ص ١٣١٦ رَقْم ١٠٩٠ وَامْرَأَةُ الْجَنَانِ ج ٣ ص ٣٧١ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأُسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٥٥ وَوَقَايَاتُ الْأَغْيَانِ ج ٣ ص ٢٠٩ وَاللُّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ١ ص ١٣.

● ابْنُ السُّنِّيِّ: أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْحَاقَ الدِّيَنَوْرِيِّ. رَاوِي سُنَنِ النِّسَائِيِّ. وَصَاحِبُ كِتَابِ عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ. كَانَ دِينًا خَيْرًا صَدُوقًا ثِقَّةً. مَاتَ سَنَةَ ٣٦٤ هـ.

تَذَكُّرَةُ الْحُفَاطِ ج ٣ ص ٩٣٩ رَقْم ٧٩٢ وَشَذَرَاتُ الدَّهَبِ ج ٣ ص ٤٧.

● سَهْلُ بْنُ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزُرَجِيُّ، لَهُ وَلَدٌ صُحْبَةٌ. رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ عَبَّاسٌ وَالزُّهْرِيُّ وَأَبُو حَازِمٍ بْنُ دِينَارٍ. مَاتَ سَنَةَ ٨٨ هـ وَقِيلَ بَعْدَهَا. وَهُوَ آخِرُ مَنْ مَاتَ بِالْمَدِينَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ.

أَشَدُّ الْعَابَةِ ج ٢ ص ٣٦٦ وَالْإِسْتِعَابُ ج ٢ ص ٩٥ وَالْإِصَابَةُ ج ٢ ص ٨٨ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ٢٥٢ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٣٦ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ٢٥.

● سَهْلَةُ بِنْتُ سُهَيْلٍ: هِيَ زَوْجَةُ أَبِي حُدَيْفَةَ. (انظر: أبا حُدَيْفَةَ).

● **الشَّهَيْلِيُّ:** أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْحَخَّعِيِّ الْمَالِكِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ. وَالشَّهَيْلِيُّ نَسَبُهُ إِلَى شَهِيلٍ مِنْ قُرَى (مَالِقَةَ)، حَافِظُ عَالَمٍ بِاللُّغَةِ وَالسِّيَرِ، عَمِي وَعُمَرُهُ ١٧ سَنَةً. تَوَفَّى بِمُرَّاكُشَ سَنَةِ ٥٨١ هـ. مِنْ كُتُبِهِ: الرَّوْضُ الْأَنْفُ فِي شَرْحِ سِيرَةِ ابْنِ هِشَامٍ.

تَذَكُّرَةُ الْحُفَاطِ ج ٤ ص ١٣٤٨ رقم ١٠٩٩ وإنباء الرِّوَاة ج ٢ ص ١٦٢ وَبُغْيَةُ الْمُتَمَسِّصِ ص ٣٥٤ وَبُغْيَةُ الْوُعَاة ج ٢ ص ٨١ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٣ ص ١٤٣ وَشَدْرَاتُ الذَّهَبِ ج ٤ ص ٢٧١ وَغَايَةُ النَّهْيَةِ ج ١ ص ٣٧١ وَالدَّبْيَاجُ الْمُذْهَبُ (ط ١ سنة ١٣٥١ هـ) ص ١٥٠.

● **سَيْبَوَيْه:** أَبُو بَشِيرٍ عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ قَنْبَرٍ، رَأْسُ الْبَصَرِيِّينَ وَإِمَامُهُمْ فِي النَّحْوِ، صَاحِبُ (الْكِتَابِ). وَسَيْبَوَيْهُ لَقِبُ فَارِسِيٍّ مَعْنَاهُ: رَائِحَةُ التَّفَاحِ. تَوَفَّى سَنَةَ ١٨٠ هـ بِشِيرَازَ.

إِنْبَاءُ الرِّوَاةِ ج ٢ ص ٣٤٦ وَنُزْهَةُ الْأَلْبَاءِ ص ٦٠ وَالفَهْرِسْتُ لابنِ النَّدِيمِ ص ٥١ وَأَخْبَارُ النَّحْوِيِّينَ الْبَصَرِيِّينَ لِلْسَّيْرَافِيِّ ص ٤٨ وَبُغْيَةُ الْوُعَاة ج ٢ ص ٢٢٩.

● **ابن سَيْرِينَ:** هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ سَيْرِينَ الْأَنْصَارِيِّ، أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ، الْبَصَرِيُّ، ثِقَّةٌ ثَبَّتَ عَابِدٌ، كَبِيرُ الْقَدْرِ، مَوْلَى أَنْسَ بْنِ مَالِكٍ، مِنْ سَبْيِ عَيْنِ التَّمْرِ. مَاتَ سَنَةَ ١١٠ هـ.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ١٦٩ وَالْمَعَارِفُ لابنِ قُتَيْبَةَ ص ٤٤٢ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْرَازِيِّ ص ٨٨ وَتَذَكُّرَةُ الْحُفَاطِ ج ١ ص ٧٧ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ٨٨.

● **السُّيُوطِيُّ:** جَلَّالُ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ، الشَّافِعِيُّ، مِنْ الْحُفَاطِ الْمُتَقِينِينَ. زَادَتْ مُؤَلَّفَاتُهُ الْجَلِيلَةُ عَلَى خَمْسِمِائَةِ مُؤَلَّفٍ، مِنْهَا: الْإِثْقَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ، وَالدَّرُّ الْمَثُورُ فِي التَّفْسِيرِ بِالْمَثُورِ، وَلِبَابُ النُّقُولِ فِي أَسْبَابِ النُّزُولِ، وَتَدْرِيبُ الرَّائِي، وَالجَامِعُ الصَّغِيرُ، وَاللَّكَلِيُّ الْمَصْنُوعَةُ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ، وَالبَهْجَةُ الْمَرْضِيَّةُ فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ، وَالْمُزْهَرُ، وَتَارِيخُ الْخُلَفَاءِ، وَطَبَقَاتُ الْمُفَسِّرِينَ، وَبُغْيَةُ الْوُعَاة. تَوَفَّى سَنَةَ ٩١١ هـ بِالقَاهِرَةِ.

حُسْنُ الْمُحَاصِرَةِ ج ١ ص ٣٣٥ (تَرْجَمَتْهُ بِقَلَمِهِ)، وَشَدْرَاتُ الذَّهَبِ ج ٨ ص ٥١ وَالبَدْرُ الطَّالِعُ ج ١ ص ٣٢٨.

● **الشَّافِعِيُّ**: أبو عبد الله مُحَمَّد بن إدريس بن العَبَّاس بن عُثْمَان بن شَافِع المُطَّلِبِي الْقُرَشِيّ. ولد سنة ١٥٠ هـ. قال أبو عُبَيْد الْقَاسِم بن سَلَام: (ما رأيت رجلاً قطُّ أكمل من الشَّافِعِيِّ). وقال المُبَرِّد: (كان الشَّافِعِيُّ من أشعر الناس وأعلمهم بالقراءات). مات سنة ٢٠٤ هـ. وإليه ينسب المذهب الشَّافِعِيُّ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيب ج ٩ ص ٢٥ وطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءَ لِلشَّيْزَانِي ص ٧١ وطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلأَسْنَوِيِّ ج ١ ص ١١ وَتَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ ج ١ ص ٤٤ وطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءَ الشَّافِعِيَّةِ لِلعَبَّادِيِّ ص ٦ وآدَابُ الشَّافِعِيِّ وَمَنَاقِبُهُ لابن أبي حَاتِم الرَّايزِي، وَمَنَاقِبُ الشَّافِعِيِّ لِلْبَيْهَقِيِّ. وانظر من مصادر ترجمته الكثيرة في: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان - الطبعة العربية ج ٣ ص ٢٩٢ ومُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٩ ص ٣٢ والأعلام ج ٦ ص ٢٦.

● **ابن شُبْرَمَةَ**: هو عبد الله بن شُبْرَمَةَ، تَفَقَّهَ بالشَّعْبِيِّ. قال حَمَّاد بن زَيْد: ما رأيتُ كُوفِيًّا أَفْقَهَ من ابن شُبْرَمَةَ. توفي سنة ١٤٤ هـ.

طبقات الفُقهَاءَ لِلشَّيْزَانِي ص ٨٤ وأخبار القُضاة لوكيع ج ٣ ص ٣٦ وشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ١ ص ٢١٥.

● **شُرَيْحُ الْقَاضِي**: هو شُرَيْح بن الْحَارِث بن قَيْسِ الْقَاضِي الْكِنْدِيِّ الْكُوفِيُّ أَبُو أُمَيَّة. استقضاه عُمَرُ عَلَى الْكُوفَةِ ثُمَّ عَلِيٌّ فَمِنْ بَعْدِهِ. وَحَدَّثَ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ. اسْتَعْفَى مِنَ الْقُضَاءِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَنَةِ مِنَ الْحَجَّاجِ. وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ. كَانَ فَقِيهًا شَاعِرًا فَائِقًا. مات سنة ٧٨ هـ، وعاش ١٢٠ سنة.

تَذَكُّرَةُ الْخُفَّازِ ج ١ ص ٥٩ رقم ٤٤ وطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءَ لِلشَّيْزَانِي ص ٨٠ وأخبار القُضاة ج ٢ ص ١٨٩ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيب ج ٤ ص ٣٢٦ وَحِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ ج ٤ ص ١٣٢.

● **ابن أبي شَرِيف**: هو مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أَبِي بَكْر بن عَلِيٍّ بن أَبِي شَرِيفِ الْمَقْدِسِيِّ. فقيه شَافِعِيٍّ أَصُولِيٍّ، من أهل بَيْتِ الْمَقْدِسِ مولدًا ووفاته. رحل وأخذ عن ابن حَجَرٍ وَالْكَمَالِ بن الْهَمَامِ وغيرهما. من كتبه: الدُّرَرُ اللُّوَامِعُ بِتَحْرِيرِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ، وَالْمُسَامَرَةُ عَلَى الْمُسَايَرَةِ. مات سنة ٩٠٦ هـ.

شَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٨ ص ٢٩ وَالتَّعْلِيلَاتُ السَّنِّيَّةُ عَلَى الْفَوَائِدِ الْبَيْهَقِيَّةِ ص ٢٣٤ والأعلام لِلزَّيْلَكِيِّ ج ٧ ص ٥٣ وَالْأُنْسُ الْجَلِيلُ ج ٢ ص ٣٧٧.

● شريك بن عبد الله النخعي الكوفي، أبو عبد الله، القاضي بواسط ثم الكوفة. صدوق، يخطيء كثيراً، تَغَيَّرَ حفظه منذ ولي قضاء الكوفة. وكان عادلاً فاضلاً عابداً شديداً على أهل البدع. قال ابن معين: صدوق ثقة، إلا أنه إذا خالف غيره أحب إلينا منه. مات سنة ١٧٧ هـ بالكوفة.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ٣٣٣ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٥١ وميزان الاعتدال ج ٢ ص ٢٧٠ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٢٣٢ رقم ٢١٨ وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٨٦ وطبقات ابن سعد (دار صادر) ج ٦ ص ٣٧٨.

● شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ الْوَرْدِ الْأَزْدِيُّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو بَسْطَامِ الْوَاسِطِيِّ الْبَصْرِيِّ. قال ابن مهدي: كان الثوري يقول: شُعْبَةُ أمير المؤمنين في الحديث. وقال أحمد: كان شُعْبَةُ أُمَّةً وَحِدَهُ فِي هَذَا الشَّانِ، يَعْنِي فِي الرِّجَالِ وَبَصْرِهِ فِي الْحَدِيثِ وَتَشَبُّهُهُ وَتَقِيَّتُهُ لِلرِّجَالِ. وقال الحاكم: شُعْبَةُ إِمَامُ الْأَئِمَّةِ فِي مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ بِالْبَصْرَةِ. رَأَى أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ وَعَمَرُو ابْنُ سَلَمَةَ الصَّحَابِيِّينَ، وَسَمِعَ مِنْ أَرْبَعَائَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ. مات سنة ١٦٠ هـ بالبصرة.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ٣٣٨ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٥١ ومشاهير علماء الأمصار ص ١٧٧ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٩٣ وحلية الأولياء ج ٧ ص ١٤٤.

● الشَّعْبِيُّ: أَبُو عَمْرٍو عَامِرُ بْنُ شَرَّاحِيلَ بْنِ عَبْدِ الْهَمْدَانِيِّ الْكُوفِيِّ. كان إماماً حافظاً، فقيهاً متفنناً، ثَبَتاً مُتَقِناً. قال العجلي: مُرْسَلُ الشَّعْبِيِّ صَحِيحٌ. ولد الشَّعْبِيُّ سنة جَلَوْلَاءَ (أي: سنة ١٧ هـ)، وأقام بالمَدِينَةِ هَارِياً مِنَ الْمُخْتَارِ أَشْهُراً، فَسَمِعَ مِنْ ابْنِ عُمَرَ، وَتَعَلَّمَ الْحِسَابَ مِنَ الْحَارِثِ الْأَعُورِ، وَشَهِدَ وَقْعَةَ الْجَمَاحِمِ مَعَ ابْنِ الْأَشْعَثِ. ثم نجا من سَيْفِ الْحَجَّاجِ وَعَفَا عَنْهُ. وولي قَضَاءَ الْكُوفَةِ. ومات سنة ١٠٤ هـ، وقيل غيره.

تَذَكُّرَةُ الْخُفَّازِ ج ١ ص ٧٩ رقم ٧٦ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيرَازِيِّ ص ٨١ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٥ ص ٦٥ وأخبار القضاة ج ٢ ص ٤١٣.

● الشُّوْكَانِيُّ: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، تَفَقَّهَ عَلَى مَذْهَبِ الزَّيْدِيَّةِ، وَبَرَعَ وَأَفْتَى، وَطَلَبَ الْحَدِيثَ فَاجْتَهَدَ، وَلَدَ بِهِجْرَةَ شَوْكَانَ، وَنَشَأَ بِصَنْعَاءَ، وَوَلِيَ قَضَاءَهَا، وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ ١٢٥٠ هـ. من كتبه: نَيْلُ الْأَوْطَارِ، وإرشاد الفحول.

البدر الطالع ج ٢ ص ٢١٤ (ترجمته بقلمه)، ومقدمة نيل الأوطار، ومُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١١ ص ٥٣.

● **ابن أبي شَيْبَةَ:** هو أبو بكر عبد الله بن مُحَمَّد بن أبي شَيْبَةَ إبراهيم العَبْسِيّ مَوْلَاهُمْ، الكُوفِيّ الحافظ. رَوَى عن ابن المُبارك وشريك ووكيع والقَطَّان وغيرهم. ورَوَى عنه البُخَارِيُّ ومُسْلِم وأخرون. وثَقَّه كثيرون. مات سنة ٢٣٥ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٦ ص ٢ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٤٤٥ .

● **الصَّادِق:** هو جَعْفَر بن مُحَمَّد الباقر بن عَلِيّ بن الحُسَيْن بن عَلِيّ بن أبي طالب الهاشِمِيّ، أبو عبد الله المَدَنِيّ. وأُمُّهُ أُمُ فَرْوَةَ بنت القَاسِم بن مُحَمَّد بن أبي بَكْر، وأُمُّهَا أسماء بنت عبد الرَّحْمَن بن أبي بَكْر الصَّدِّيق رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، فلذلك كان يقول: ولدي أبو بَكْر مرتين. رَوَى عن أبيه ومُحَمَّد بن المُنْكَدِر وعطاء ونافع والزُّهْرِيّ ومُسْلِم وآخرين، ورَوَى عنه شُعْبَةَ والسُّفْيَانَان ومَالِك وغيرهم. أَحَدُ الأئمة الأَعْلَام، بَرَّ صادق كبير الشأن. مات سنة ١٤٨ هـ. وهو عند الإمامِيَّة الإمام السادس.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ١٠٣ وميزان الاعتدال ج ١ ص ٤١٤ وَشَذَرَاتُ الذَّكَبِ ج ١ ص ٢٢٠ والفِرَق بين الفِرَق ص ٦١ .

● **الصَّعْب بن جَثَامَةَ:** اللَّيْثِيّ الحِجَازِيّ. صحَابِيّ. واسم جَثَامَةَ وَهْب، وأُمُّهُ فاختة بنت حَرْب بن أُمَيَّة. عاش إلى خِلاَفَةِ عُثْمَانَ على الأصح.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ٤٢١ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٦٧ وَأُسْدُ الغَابَةِ ج ٣ ص ١٩ .

● **ابن الصَّلَاح:** ثَقَفِيّ الدِّين أبو عَمْرُو عُثْمَانَ بن عبد الرَّحْمَن الكُرْدِيّ الشَّهْرَزُورِيّ، الفقيه الشَّافِعِيّ. ولد سنة ٥٧٧ هـ بِشَرْخَانَ من أعمال أَرْبِل قريبة من شَهْرزُور في شمال العِراق. درس على والده الصَّلَاح الذي كان من جُلَّة مشايخ الأكراد. أحد فضلاء عَصْرِهِ في التفسير والحديث والفقه والرجال واللغة. من كتبه: المُقَدِّمَةُ في أُصُول الحديث. مات بِدمشق سنة ٦٤٣ هـ.

وَفَيَاتُ الأَعْيَان ج ٣ ص ٢٤٣ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلشُّبُكِيِّ ج ٨ ص ٣٢٦ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلأَسَنَوِيِّ ج ٢ ص ١٣٣ وَشَذَرَاتُ الذَّكَبِ ج ٥ ص ٢٢١ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لابن هِدَايَةِ ص ٢٢٠ وَتَذَكُّرَةُ الحُفَّاطِ ج ٤ ص ١٤٣٠ .

● **الصُّنْعَانِي:** مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْأَمِيرِ، اليمَنِيّ، من فُفْهَاءِ الزَّيْدِيَّةِ، بلغ مرتبة الاجتهاد. من كتبه: سُبُلُ السَّلَامِ شَرْحُ بُلُوغِ الْمَرَامِ، وَمِنْحَةُ الْعَفَّارِ، وَالْعُدَّةُ. توفي سنة ١١٨٢هـ.

البَدْرُ الطَّالِعُ ج ٢ ص ١٣٣ ومُقَدِّمَةُ الْعُدَّةِ عَلَى شَرْحِ الْعُمْدَةِ التي كتبها محب الدِّينِ الْحَطِيبُ.

● **الضَّحَّاكُ بْنُ خَلِيفَةَ الْأَنْصَارِيِّ الْأَشْهَلِيِّ،** أَبُو ثَابِتٍ. شَهِدَ أُحُدًا. وتوفي آخرِ خِلَافَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ. وهو الذي نازع مُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ فِي السَّاقِيَةِ، وارتفع إِلَى عُمَرَ، فقال عُمَرُ لِمُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ: وَاللَّهِ لَيَمُرَنَّ بِهَا وَلَوْ عَلَى بَطْنِكَ. وقيل أولُ مشاهدته غزوة بني النَّضِيرِ. ولا يعرف له رِوَايَةٌ.

الاستيعاب ج ٢ ص ٢٠٨ وأشدُّ الْعَابَةِ ج ٣ ص ٣٥ والإصابة ج ٢ ص ٢٠٥.

● **الضَّحَّاكُ بْنُ قَيْسٍ** بن خالد الْفِهْرِيِّ الْقُرَشِيِّ، من صغار الصَّحَابَةِ. كان مع مُعَاوِيَةَ فَوَلَّاهُ الْكُوفَةَ ثم دِمَشْقَ، وكان معه حتى مات فَصَلَّى عَلَيْهِ، وقام بِخِلَافَتِهِ حتى قدم يَزِيدَ، ثم دعا الضَّحَّاكَ إِلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ، وقتل بِمَرْجِ رَاهِطَ سنة ٦٤هـ. رَوَى عَنْهُ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَمَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ وَسَمَّاكَ بْنُ حَرْبٍ.

الاستيعاب ج ٢ ص ٢٠٥ والإصابة ج ٢ ص ٢٠٧.

● **الضُّيَاءُ:** هو أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ضِيَاءُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَحْمَدَ السَّعْدِيِّ الْمَقْدِسِيِّ الدَّمَشَقِيِّ الْحَنْبَلِيِّ. ثِقَّةٌ حَافِظٌ حُجَّةٌ وَرَعٌ. توفي سنة ٦٤٣هـ. من تصانيفه: الْأَحَادِيثُ الْمُخْتَارَةُ. قال ابن تَيْمِيَّةَ: هي خَيْرُ مَنْ صَحِّحَ الْحَاكِمُ وَابْنُ حِبَّانَ. وَأَثْنَى عَلَيْهَا آخَرُونَ.

تَذْكِرَةُ الْحَفَظَاتِ ج ٤ ص ١٤٠٥ رقم ١١٢٩ وشَرْحُ ثَلَاثِيَّاتِ مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ لِلْسَّفَّارِيِّ ج ١ ص ٢٣.

● **أَبُو طَالِبٍ:** يَحْيَى بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ هَارُونَ، النَّاظِقُ بِالْحَقِّ، له تَحْرِيجَاتٌ عَلَى مَذْهَبِ الْهَادِي. وكان يرى أَنَّهُ مَا لَمْ يَوْجَدْ لِلْهَادِي فِيهِ نَصٌّ فَمَذْهَبُهُ كَأَبِي حَنِيفَةَ. بُويعَ بَعْدَ مَوْتِ أَخِيهِ الْمُؤَيَّدِ بِاللَّهِ سنة ٤١١هـ. وتوفي بِأَمْلٍ طَبَرِشْتَانَ سنة ٤٢٤هـ. وقبره مشهور.

مُقَدِّمَةُ الْبَحْرِ الرَّخَّارِ.

● **طاؤس:** هو أبو عبد الرحمن طاؤس بن كيسان اليماني، سمع زيد بن ثابت وعائشة وأبا هريرة وابن عباس وطائفة. كان رأساً في العلم والعمل. وكان شيخ أهل اليمن وبركتهم ومفتيهم له جلالة عظيمة، وكان كثير الحج، فاتفق موته بمكة سنة ١٠٦ هـ، وصلى عليه الخليفة هشام بن عبد الملك.

تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٩٠ وتهذيب التهذيب ج ٥ ص ٨.

● **الطبراني:** هو أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي. ولد بطبرية الشام، ورحل طلباً للحديث وأقام في رحلته ٣٣ عاماً، وكان حافظ عصره، حجة ثبتاً. من مصنفاته: معاجم ثلاثة في الحديث، والتفسير، والأوائل، ودلائل النبوة. توفي سنة ٣٦٠ هـ بأصبهان.

وفيات الأعيان ج ٢ ص ٤٠٧ وتذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٩١٢ رقم ٨٧٥ والنجوم الزاهرة ج ٤ ص ٥٩ وطرح الثريب ج ١ ص ٥٧ وشذرات الذهب ج ٣ ص ٣٠.

● **الطبري:** أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، الفقيه المفسر المؤرخ. ولد في أمل طبرستان، واستوطن بغداد، وتوفي بها سنة ٣١٠ هـ. له مصنفات منها: تفسيره وتاريخه.

طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٩٣ وتذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٧١٠ رقم ٧٢٨ وتاريخ بغداد ج ٢ ص ١٦٢ ولسان الميزان ج ٥ ص ١٠٠ والوافي بالوفيات للصفدي ج ٢ ص ٢٨٤.

● **الطحاوي:** أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي الحجري المصري الحنفي. من قرية طحا بمصر، انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر. وهو ابن أخت المُرَني. صنف: اختلاف العلماء، والشروط، ومعاني الآثار، والعقيدة الطحاوية، وغيرها. مات سنة ٣٢١ هـ بمصر.

تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٨٠٨ رقم ٧٩٧ وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٤٢ ووفيات الأعيان ج ١ ص ٧١ وتاج التراجم ج ٨ وغاية النهاية ج ١ ص ١١٦ والجواهر المضية ج ١ ص ٢٧١ واللباب في تهذيب الأساب ج ١ ص ٣٤٣.

● الطَّيَالِسِيُّ: أبو داود سُليمان بن داود بن الجارود، الحافظ الكبير، أحد الأعلام. قال ابن مهدي: هو أصدق الناس. وقال ابن المديني: ما رأيت أحفظ منه. كتب عن ألف شيخ. مات سنة ٢٠٤ هـ، قال الذهبي: كان يتكلم على حفظه فعَلِطَ في أحاديث. له مُسْنَدٌ مُصَنَّفٌ.

تَذْكِرَةُ الْحُفَظَاجِ ١ ص ٣٥١ رقم ٣٤٠ واللُّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ٢ ص ٢٩٣.

● طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ الْقُرَشِيُّ التَّيْمِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ، ويعرف، بطَلْحَةَ الْخَيْرِ وَطَلْحَةَ الْفَيَاضِ. ولما قدم المَدِينَةَ أَخَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بينه وبين كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، وأبلى يومَ أُحُدٍ بلاءً حَسَنًا، وَوَقَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نفسه، وَاتَّقَى النَّبْلَ عَنْهُ يَدَهُ، حَتَّى شَلَّتْ إصْبَعَهُ. وهو أحد العشرة المُبَشِّرَةِ بِالْجَنَّةِ، وأحد الستة الذين جعل عُمرُ فيهم الشورى. مات سنة ٣٦ هـ.

الاستيعاب ج ٢ ص ٢١٩ والإصابة ج ٢ ص ٢٢٩.

● عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، مِنْ أَكْبَرِ فُقَهَاءِ الصَّحَابَةِ، كَانَتْ تُكْنَى بِأُمِّ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أُخْتِهَا أَسْمَاءَ. قَالَتْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (تزوجني رسول الله ﷺ وأنا بنتُ سبع سنين، وبنى بي وأنا بنت تسع سنين، وقُبِضَ عني وأنا ابنة ثمان عشرة سنة). كانت أَحَبَّ نِسَائِهِ إِلَيْهِ ﷺ، وأكثرهن رِوَايَةَ لِلْحَدِيثِ عَنْهُ. توفيت سنة ٥٧ هـ، وقيل سنة ٥٨ هـ، ودفنت بالبقيع.

الاستيعاب ج ٤ ص ٣٥٦ وتَذْكِرَةُ الْحُفَظَاجِ ١ ص ٢٧ والإصابة ج ٤ ص ٣٥٩ وطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ٤٧ وأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٥ ص ٥٠١ والرِّيَاضُ الْمُسْتَطَابَةُ ص ٣١٠.

● الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ. عَمَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. أظهر إسلامه يوم فتح مَكَّةَ، وشَهِدَ حُنَيْنًا وَالطَّائِفَ وَتَبُوكَ. كان جواداً مُطِيعاً وَصُولاً لِلرَّحِمِ، ذَا رَأْيٍ حَسَنٍ وَدَعْوَةٍ مَرْجُوءَةٍ. توفي بالمَدِينَةِ سنة ٣٢ هـ.

الاستيعاب ج ٣ ص ٩٤ والإصابة ج ٢ ص ٢٧١ وأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٣ ص ١٠٩.

● ابْنُ عَبَّاسٍ: هو عبد الله بن عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ الْقُرَشِيُّ الْهَاشِمِيُّ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، وكان ابن ثلاث عشرة سنة حين توفي رسول الله ﷺ. دعا له

الرسول ﷺ، فقال: (اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْحِكْمَةَ وَتَأْوِيلَ الْقُرْآنِ)، وفي رواية: (اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ). فكان حَبْرَ الْأُمَّةِ، شَهِدَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الْجَمَلَ وَصِفِّينَ. مات سنة ٦٨ هـ بالطائف.

الاستيعاب ج ٢ ص ٣٥٠ والإصابة ج ٢ ص ٣٣٠ وأشد الغابة ج ٣ ص ١٩٢ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٤٠ وطبقات الفقهاء للشَّيرَازي ص ٤٨.

● أبو العباس: أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، يَنْتَسِبُ إِلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. إِمَامٌ فقيه، مَنَظَرٌ مُحِيطٌ بِالْفَافِ الْعِثْرَةِ. كَانَ إِمَامِيًّا ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الزَّيْدِيَّةِ. تَوَفِيَ سَنَةَ ٣٥٣ هـ.

مُقَدِّمَةُ الْبَحْرِ الزَّخَّارِ.

● ابن عبد البر: هُوَ أَبُو عُمَرَ يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ النَّمَرِيِّ الْقُرْطُبِيِّ الْمَالِكِيِّ. إِمَامٌ عَصَرَهُ فِي الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا. قَالَ الْبَاجِي: أَبُو عُمَرَ أَحْفَظُ أَهْلِ الْمَغْرِبِ. مِنْ تَصَانِيفِهِ: الْاِسْتِيعَابُ، وَالْاِسْتِذْكَارُ شَرْحُ الْمُوطَأِ، وَالذُّرَرُ فِي اخْتِصَارِ الْمَغَازِي وَالسِّيَرِ، وَجَامِعُ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ. تَوَفِيَ سَنَةَ ٤٦٣ هـ بِمَدِينَةِ شَاطِبَةِ شَرْقِ الْأَنْدَلُسِ.

طَرَحُ التَّثَرُّبِ ج ١ ص ١٢٨ وَتَذَكُّرَةُ الْخُفَافِ ج ٣ ص ١١٢٨ رَقْم ١٠١٣ وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ ج ٤ ص ٨٠٨ وَوَفَايَاتُ الْأَغْنِيَانِ ج ٧ ص ٦٦ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٣ ص ٣١٤ وَمِرَاةُ الْجَنَانِ ج ٣ ص ٨٩ وَالْأَعْلَامُ ج ٨ ص ٢٤٠.

● عبد الحق: هُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْحَقِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَرَّاطِ الْإِسْبِيلِيِّ الْأَزْدِيِّ. لَهُ الْأَحْكَامُ الصَّغَرَى، وَالْأَحْكَامُ الْكُبْرَى فِي الْحَدِيثِ انْتَقَاهُ مِنْ كُتُبِ الْأَحَادِيثِ. فقيه حَافِظ. مَاتَ بِبِجَايَةِ سَنَةِ ٥٨١ هـ.

كَشَفُ الطُّنُونِ ج ١ ص ١٩-٢٠ وَتَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللِّغَاتِ ج ١ ص ٢٩٢ وَالْأَعْلَامُ ج ٣ ص ٢٨١ وَعُنْوَانُ الدَّرَايَةِ فِيمَنْ عُرِفَ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي الْمِائَةِ السَّابِعَةِ بِبِجَايَةِ لِلْغُبَرِيِّ ص ٤١ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٤ ص ٢٧١.

● عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَبُو مُحَمَّدٍ، مِنْ حُفَافِ الْحَدِيثِ. قِيلَ: اسْمُهُ عَبْدُ الْحَمِيدِ وَخُفِّفَ. مِنْ كُتُبِهِ: الْمُسْتَسَدُّ وَالتَّفْسِيرُ. تَوَفِيَ سَنَةَ ٢٤٩ هـ.

تَذَكُّرَةُ الْخُفَافِ ج ٢ ص ٥٣٤ رَقْم ٥٥١ وَالرِّسَالَةُ الْمُسْتَطَرَفَةُ ص ٦٦ وَالْأَعْلَامُ ج ٣ ص ٢٦٩.

● عبد الرَّحْمَنِ بن عَوْف بن عبد عَوْف الْقُرَشِيِّ الزُّهْرِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ، مِنْ أَكْبَارِ الصَّحَابَةِ. وَهُوَ أَحَدُ الْعَشْرَةِ الْمُبَشَّرَةِ بِالْجَنَّةِ، شَهِدَ بَدْراً وَالْمَشَاهِدَ كُلَّهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَهُوَ أَحَدُ رِجَالِ الشُّوْرَى السِّتَةِ. تَوَفَّى بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ٣١ هـ، وَقِيلَ سَنَةَ ٣٢ هـ. وَدُفِنَ بِالْبَقِيعِ.

الاستيعاب ج ٢ ص ٣٩٣ والإصابة ج ٢ ص ٤١٦ .

● عبد الرَّحْمَنِ بن أَبِي لَيْلَى يَسَارُ الْأَنْصَارِيُّ الْكُوفِيُّ أَبُو عِيسَى. الْإِمَامُ الْفَقِيه. وَالِدُ الْقَاضِي مُحَمَّدٍ. رَوَى عَنْ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَآخَرِينَ. قَالَ ابْنُ سِيرِينَ: جَلَسْتُ إِلَيْهِ وَأَصْحَابُهُ يُعْظَمُونَهُ كَأَنَّهُ أَمِيرٌ. خَرَجَ مَعَ ابْنِ الْأَشْعَثِ، وَغَرِقَ بِدُجَيْلَ سَنَةَ ٨٢ هـ أَوْ ٨٣ هـ.

تَذْكِرَةُ الْحُفَاطِ ج ١ ص ٥٨ رقم ٤٢ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٦ ص ٢٦٠ .

● عبد الرَّحْمَنِ بن مَهْدِيٍّ: أَبُو سَعِيدٍ الْأَزْدِيُّ الْعَنْبَرِيُّ مَوْلَاهُمْ، اللَّؤْلُؤِيُّ الْبَصْرِيُّ. قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: هُوَ أَعْلَمُ النَّاسِ، وَقَالَ أَيْضاً: لَمْ أَرَ قَطُّ أَعْلَمَ بِالْحَدِيثِ مِنْهُ. تَوَفَّى بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ ١٩٨ هـ.

طَرَحُ التَّثَرُّيبِ ج ١ ص ٧٧ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٦ ص ٢٧٩ وَجِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ ج ٩ ص ٣ وَتَارِيخُ بَغْدَادِ ج ١٠ ص ٢٤٠ وَاللُّبَّابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ٣ ص ١٣٥ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشُّيرَازِيِّ ص ٩١ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلأَسْنَوِيِّ ج ١ ص ١٧ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ لِلْعَبَّادِيِّ ص ٣٦ وَطَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ج ١ ص ٢٠٦ وَتَذْكِرَةُ الْحُفَاطِ ج ١ ص ٣٢٩ رقم ٣١٣ .

● عبد الرَّزَّاقِ بن هَمَّامِ بن نَافِعِ الْحِمَيْرِيِّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو بَكْرٍ الصَّنْعَانِيُّ. رَوَى عَنْ السُّفْيَانَيْنِ وَابْنِ جُرَيْجٍ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَعَلِيٌّ وَيَحْيَى وَخَلْقٌ. ثِقَّةٌ حَافِظٌ مُصَنِّفٌ شَهِيرٌ، عَمِيَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ فَتَغَيَّرَ. مَاتَ سَنَةَ ٢١١ هـ. لَهُ الْمُصَنَّفُ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٦ ص ٣١٠ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٥٠٥ وَتَذْكِرَةُ الْحُفَاطِ ج ١ ص ٣٦٤ .

● عبد الله بن أَحْمَدَ: هُوَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدِ اللَّهِ بن أَحْمَدَ بن مُحَمَّدَ بن حَنْبَلٍ. رَوَى عَنْ أَبِيهِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بن حَنْبَلٍ وَغَيْرِهِ. ثِقَّةٌ ثَبَتَ فَهْمُهُ. تَوَفَّى سَنَةَ ٢٩٠ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٥ ص ١٤١ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٤٠١ وَطَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ج ١ ص ١٨٠ وَطَرَحُ التَّثَرُّيبِ ج ١ ص ٦٣ وَشَرْحُ ثَلَاثِيَّاتِ مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ج ١ ص ١٥ وَتَذْكِرَةُ الْحُفَاطِ ج ٢ ص ٦٦٥ رقم ٦٨٥ .

● عبد الله بن حَبَّاب بن الأَرْتِ المَدَنِيّ، حليف بني زُهْرَةَ. يقال: له رؤية. وثَّقَه العِجْلِيّ فقال: ثِقَّة من كبار التَّابِعِينَ. قتله الحَرُورِيَّة سنة ٣٨هـ.

تَقْرِيب التَّهْذِيب ج ١ ص ٤١١ وَتَهْذِيب التَّهْذِيب ج ٥ ص ١٩٦ .

● عبد الله بن الزُّبَيْر بن العَوَّام بن خُوَيْلِد القُرَشِيّ، أَبُو بَكْر. أُمُّهُ أَشْمَاء بنت أبي بَكْر الصِّدِّيق رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ. وهو أول مولود ولد في الإسلام من المُهاجِرِينَ بالمَدِينَةِ. بُويع بالخِلافة سنة ٦٥هـ بعد موت مُعاوِيَةَ بن يَزِيد، واجتمع على طاعته أهل الحِجَاز واليَمَن والعِراق وخُرَاسان، وحجَّ بالناس ثمانِي حِجَج. وقتل سنة ٧٣هـ أيام عبد الملك على يد الحِجَاج.

الاستيعاب ج ٢ ص ٣٠٠ والإصابة ج ٢ ص ٣٠٩ وأُسْدُ الغَابَةِ ج ٣ ص ١٦١ وتاريخ الخلفاء ص ٢١١ وطَبَقَاتُ المُفَفَّهَاء لِلشَّيْزَاوِيِّ ص ٥٠ .

● عبد الله بن الشَّخِير بن عَوْف العَامِرِيّ، صَحَابِيّ، وَعِدَادُهُ في أهل البَصْرَةِ، وذكره ابن سَعْد في طبقة مسلمة الفَتْح.

تَقْرِيب التَّهْذِيب ج ١ ص ٤٢٢ وَتَهْذِيب التَّهْذِيب ج ٥ ص ٢٥١ وَأُسْدُ الغَابَةِ ج ٣ ص ١٨٢ .

● عبد الله بن عُمَر بن الحَطَّاب: أَبُو عبد الرَّحْمَنِ، صَحَابِيّ نشأ في الإسلام، هاجر إلى المَدِينَةِ مع أبيه، أفلى ستين سنة، من مَشَاهِدِهِ: الحَنْدَقُ ومُؤْتَةُ واليَرْمُوكُ ومِصر وإِفْرِيقِيَّة. توفي بمَكَّة سنة ٧٣هـ.

الاستيعاب ج ٢ ص ٣٤١ والإصابة ج ٢ ص ٣٤٧ وَأُسْدُ الغَابَةِ ج ٣ ص ٢٢٧ وتَذَكُّرَةُ الحُقَّاطِ ج ١ ص ٣٧ .

● عبد الله بن عَمْرُو بن العَاصِ القُرَشِيّ، أَبُو مُحَمَّد. أسلم قبل أبيه، وأحد السابقين المكثرين من الصَّحَابَةِ، وكانت معه الراية يوم اليَرْمُوك. كان كاتباً غزير العلم مجتهداً في العِبَادَةِ. مات ليالي الحرَّة سنة ٦٣هـ على الأصح، بالطائف على الراجح.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٥ ص ٣٣٧ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٤٣٦ وَأُسْدُ الغَابَةِ ج ٣ ص ٢٣٣ والرِّيَاضُ المُسْتَطَابَةُ ص ١٩٦ ومَشَاهِيرُ علماء الأمصار ص ٥٥ .

● عبد الله بن مَسْعُود بن غَافِل الهُدَلِيّ من أكابر الصَّحَابَةِ علماء، وشَهِدَ المَشَاهِدَ

كلها مع النَّبِيِّ ﷺ، وبعثه عُمَرُ ﷺ إلى الكوفة، وفي خلافة عُثْمَانَ ﷺ قدم المدينة، وتوفي بها سنة ٣٢ هـ.

الاستيعاب ج ٢ ص ٣١٦ والإصابة ج ٢ ص ٣٦٨ وأسد الغابة ج ٣ ص ٢٥٦ وطبقات الفقهاء للشَّيرَازي ص ٤٣ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٣ واللُّبَّاب في تهذيب الأنساب ج ٣ ص ٣٨٣ .

● عُبَيْدُ اللَّهِ بن الحَسَنِ العَنْبَرِيِّ البَصْرِيِّ الفقيه، ولَّاه المنصورُ القِضَاءَ في البصرة بعد سَوَّار بن عبد الله. وهو ثقة، رَوَى له مُسْلِمٌ. توفي سنة ١٦٨ هـ.

أخبار القضاة لوكيع ج ٢ ص ٨٨ وتهذيب الأسماء واللغات ج ١ ص ٣١١ وتاريخ بغداد ج ١٠ ص ٣٠٦ وطبقات الفقهاء للشَّيرَازي ص ٩١ .

● أَبُو عُبَيْدِ القَاسِمِ بن سَلَامِ الهَرَوِيِّ البَغْدَادِيِّ. قال أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ: أَبُو عُبَيْدٍ أستاذ، وهو يزدد كلَّ يوم خيراً. وسئل يَحْيَى بن مَعِينٍ عنه، فقال: أَبُو عُبَيْدٍ يسأل عن الناس. قال الذَّهَبِيُّ: كان حافظاً للحديث وعلله ومعرفته متوسطة، عارفاً بالفقه والاختلاف، رأساً في اللغة، إماماً في القراءات، له فيها مصنف. ولي قضاة طرسوس. له: غريب الحديث، والأموال، وغيرهما. مات بمكة سنة ٢٢٤ هـ.

تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٤١٧ رقم ٤٢٣ وتهذيب التهذيب ج ٨ ص ٣١٥ وطبقات الحنابلة ج ١ ص ٢٥٩ .

● العِثْرَةُ: هم القَاسِمِيَّةُ والنَّاصِرِيَّةُ في اصطلاح مؤلف البحر الزخار. / انظر: القَاسِمِيَّةُ والنَّاصِرِيَّةُ. مُقَدِّمَةُ الْبَحْرِ الزَّخَّارِ.

● عُثْمَانُ بن عَفَّانَ بن أَبِي العَاصِ بن أُمَيَّةَ القُرَشِيِّ الأُمَوِيِّ. ثالث الخلفاء الراشدين، ذو النُورَيْنِ حيث تزوج ببنتي رسول الله ﷺ رُقَيَّةً وَأُمَّ كُلثُومَ. كان غنياً في الجاهلية، وأسلم بعد البعثة بقليل، جَهَّز جيش العُسرةَ بهاله، وجمع القرآن الكريم في مصحف واحد. استشهد سنة ٣٥ هـ، وهو من العشرة المُبَشَّرةِ بالجنة.

الاستيعاب ج ٣ ص ٦٩ والإصابة ج ٢ ص ٤٦٢ وأسد الغابة ج ٣ ص ٣٧٦ وتاريخ الخلفاء للشَّيْخِ طُوطِي ص ١٤٧ وطبقات الفقهاء للشَّيرَازي ص ٤١ .

● **ابن عديّ:** أبو أحمد عبد الله بن عديّ بن عبد الله بن مُحَمَّد الجُرْجَانِيّ. ويعرف أيضاً بابن القَطَّان. مصنّف الكامل في الجرح والتّعدّيل. كان حافظاً مُتّقناً لم يكن في زمانه مثله. توفي سنة ٣٦٥هـ.

طَرَح التَّشْرِيْب ج ١ ص ٧١ وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلأُسْتَوِيّ ج ٢ ص ٢٠٦ وتَذْكِرَةُ الحُفَاط ج ٣ ص ٩٤٠ رقم ٨٩٣.

● **العِرَاقِيّ:** زَيْن الدِّين أبو الفَضْل عبد الرحيم بن الحُسَيْن بن عبد الرّحْمَنِ. حافظ العصر وشيخ المُحَدِّثِيْنَ. من كتبه: أَلْفِيَّتُهُ فِي مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، وشرحها، ونَظْمُ الاقْتِرَاحِ، وتخرّيج أحاديث الإحياء. مات سنة ٨٠٦هـ بالقاهرة.

إِنْبَاءُ الْعُمَرَاءِ بِأَبْنَاءِ الْعُمَرَاءِ ج ٥ ص ١٧٠ ولُحْظُ الْأَحْطَاظِ لابن فَهْد ص ٢٢٠ وذيل طَبَقَاتِ الحُفَاطِ لِلْسُّيُوطِيّ ص ٣٧٠ وشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٧ ص ٥٥.

● **ابن العَرَبِيّ:** مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد المَعَاوِيّ الإِسْبِيلِيّ المَالِكِيّ، أبو بَكْر. الإمام الحافظ القاضي، حَتَامُ علماء الأَنْدَلُسِ مَنْ أَخَذَ عَنْهُ الْقَاضِي عِيَاض. وأبُوهُ مِنْ فُقَهَاءِ إِسْبِيلِيَّةٍ ورؤسائها. من كتبه: عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ شَرْحُ التِّرْمِذِيِّ، وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ، وَالْعَوَاصِمُ مِنَ الْقَوَاصِمِ، وَالنَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ. مات سنة ٥٤٣هـ عِنْدَ مُنْصَرَفِهِ مِنْ مُرَاكُشٍ، وَحُمِلَ مَيْتاً إِلَى فَاسٍ، وَدُفِنَ فِيهَا.

الدُّيْنِيَّاتُ المَذْهَبُ ج ٢ ص ٢٥٢ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٤ ص ٢٩٦ وَأَزْهَارُ الرِّيَاضِ ج ٣ ص ٦٢ و٨٦ وتَذْكِرَةُ الحُفَاطِ ج ٤ ص ١٢٩٤ رقم ١٠٨١ وتَارِيخُ قُضَاةِ الْأَنْدَلُسِ ص ١٠٥ والوَافِي بِالْوَفَيَاتِ ج ٣ ص ٣٣٠ وَمُقَدِّمَةُ الْعَوَاصِمِ مِنَ الْقَوَاصِمِ.

● **عَرْفَجَةُ بن شَرِيح الأَشْجَعِيّ، صَحَابِيّ،** فِي اسْمِ أَبِيهِ اخْتِلَافٌ كَثِيرٌ، سَكَنَ الْكُوفَةَ.

أَشَدُّ الْعَابَةِ ج ٣ ص ٤٠٠ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ١٨ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٧ ص ١٧٦.

● **عُرْوَةُ بن الزُّبَيْرِ بن العَوَّامِ بن خُوَيْلِدِ الأَسَدِيّ،** أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيّ. ثِقَّةٌ فقيه مشهور ثَبَّت. وَلَدَ فِي أَوَائِلِ خِلَافَةِ عُمَرَ الْفَارُوقِ. وَمَاتَ سَنَةَ ٩٤هـ عَلَى الصَّحِيحِ. رَوَى عَنْ

أبيه وأخيه عبد الله وأُمّه أَسْمَاء وخالته عَائِشَةُ وَعَلِيّ بن أَبِي طَالِب وَسَعِيد بن زَيْد وآخرين.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ١٩ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٧ ص ١٨٠ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ٦٤ .

● **ابن عَسَاكِر:** أَبُو الْقَاسِمِ ثِقَّةُ الدِّينِ عَلِيّ بن الْحَسَنِ بن هِبَةَ اللَّهِ الدِّمَشْقِيّ الشَّافِعِيّ. الإمام الحافظ الكبير، مُحَدِّثُ الشَّامِ، فَخْرُ الْأُئِمَّةِ، مُتَّقِنٌ، دَيِّنُ خَيْرٍ، حَسَنُ السَّمْتِ. رحل كثيراً، عدد شيوخه ألف وثلاثمائة شيخ ونيّف وثمانون امرأة. له تاريخ دِمَشْقَ في ثمانين مجلداً، وغيره من التصانيف الدالة على تَبَحُّرِهِ. ولد سنة ٤٩٩ هـ. ومات بِدِمَشْقَ سنة ٥٧١ هـ، وحضر الصلاة عليه السلطان صلاح الدِّين.

تَذْكِرَةُ الْحُفَظِ ج ٤ ص ١٣٢٨ رقم ١٠٩٤ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيّ ج ٢ ص ٢١٦ وَوَفَيَاتُ الْأَغْيَانِ ج ٣ ص ٣٠٩ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٧ ص ٦٩ .

● **عَطَاءُ بن أَبِي رَبَاحٍ** أَسْلَمَ الْقُرَشِيّ مَوْلَاهُمُ الْمَكِّيّ أَبُو مُحَمَّدٍ. رَوَى عَنْ الْعَبَادِلَةِ الْأَرْبَعَةِ وغيرهم. كان أسود أعور أفطس أشلّ أعرج، ثم عمي بعد. وكان ثقة فقيهاً عالماً كثير الحديث، من أئمة الأمصار وأجلاء الفقهاء. مات بِمَكَّةَ سنة ١١٤ هـ، وقيل غيره.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٧ ص ١٩٩ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيّ ص ٦٩ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ٨١ وَخُلَاصَةُ تَهْذِيبِ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ ص ٢٢٦ .

● **عُقْبَةُ بن عَامِر بن عَبَسَ الجُهَنِيّ،** أَبُو حَمَادٍ. صَحَابِيّ جليل. قال أبو سَعِيد بن يُونُس: كان قارئاً عالماً بالفرائض والفقه، فصيح اللسان شاعراً كاتباً. وكانت له السابقة والهجرة. ولي إمرة مِصْرَ لِمُعَاوِيَةَ سنة ٤٤ هـ ثلاث سنين. ومات سنة ٥٨ هـ ودفن بِالْمُقَطَّمِ بِمِصْرَ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٧ ص ٢٤٢ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٧ وَأُسْدُ الْعَابَةِ ج ٣ ص ٤١٧ وَاللُّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ١ ص ٣١٧ .

● **عِكْرَمَةُ بن عبد الله،** مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، أصله بَرْبَرِيّ. ثقة ثبت، عالم بالتفسير. لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا يثبت عنه بدعة. مات سنة ١٠٧ هـ، وقيل قبل ذلك. اتُّهِمَ

برأي الخوارج.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٣٠ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٧ ص ٢٦٣ وَمِيزَانُ الاعتدال ج ٣ ص ٩٣ .

● عَلِيّ بن أَبِي طالب بن عبد الْمُطَّلِب: ابن عَمِّ النَّبِيِّ ﷺ وَخَتَنَهُ، قاضي الأُمَّة وفارسها، شَهِدَ لَهُ ﷺ بالجنة، رابع الخلفاء الراشدين، الفقيه الجليل، ذو المناقب الكبرى. اسْتُشْهِدَ سنة ٤٠ هـ.

الاستيعاب ج ٣ ص ٢٦ والإصابة ج ٢ ص ٥٠٧ وأُسْدُ الغَابَةِ ج ٤ ص ١٦ وتاريخ الخلفاء للسُّيُوطِيّ ص ١٦٦ وَطَبَقَاتُ الفُحَّهَاءِ لِلشَّيْزَاوِيِّ ص ٤١ وَتَذْكِرَةُ الحُفَاطِ ج ١ ص ١٠ .

● ابن عَلِيَّة: هو أَبُو بَشَرٍ إِسْمَاعِيلُ بن إبراهيم بن مِقْسَمِ البَصْرِيِّ الأَسَدِيِّ مَوْلَاهُم، وَعُلِيَّةُ اسم أمّه. نُقِلَ عَنْ يَحْيَى بن مَعِينٍ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ ثِقَةً مَأْمُونًا صَدُوقًا مُسْلِمًا وَرِعًا تَقِيًّا. وَلِيَّ صدقات البَصْرَةِ، وولي ببغداد المظالم زمن الرّشيد، وَحَدَّثَ بِهَا إِلَى أَن تُوُفِيَ سنة ١٩٣ هـ.

تَذْكِرَةُ الحُفَاطِ ج ١ ص ٣٢٢ رقم ٣٠٣ وَمِيزَانُ الاعتدال ج ١ ص ٢١٦ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٦٥ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٢٧٥ .

● عَمَّار بن يَاسِرٍ بن عَامِرٍ بن مَالِكِ المَذْحِجِيِّ العَنَسِيِّ، أَبُو اليقظان. من السابقين الأولين إلى الاسلام، وهو حليف بني مَخْزُوم، وَأُمّه سُمَيَّةُ مولاة لهم، وهي أول من اسْتُشْهِدَ في سبيل الله عَزَّ وَجَلَّ. وكان إسلامه بعد بضعة وثلاثين. وهو ممن عُدِّبَ في الله. شَهِدَ بَدْرًا وَأُحُدًا وغيرهما مع رسول الله ﷺ، وشَهِدَ مع عَلِيٍّ الجَمَلَ وَصِفِّينَ فَأَبْلَى فِيهِمَا. وَقُتِلَ سنة ٣٧ هـ.

أُسْدُ الغَابَةِ ج ٤ ص ٤٣ والإصابة ج ٢ ص ٥١٢ .

● عُمَرُ بن الحَطَّابِ بن نُفَيْلِ القُرَشِيِّ العَدَوِيِّ، أَبُو حَفْصٍ. ثاني الخلفاء الراشدين، مضرب المثل بالعدل، كان في الجاهلية من أبطال قُرَيْشٍ وأشرافهم. قتله أبو لُؤْلُؤَةُ الفَارِسِيُّ المَجُوسِيُّ سنة ٢٣ هـ.

الاستيعاب ج ٢ ص ٤٥٨ والإصابة ج ٢ ص ٥١٨ وأُسْدُ الغَابَةِ ج ٤ ص ٥٢ وتاريخ الخلفاء للسُّيُوطِيّ ص ١٠٨ وَطَبَقَاتُ الفُحَّهَاءِ لِلشَّيْزَاوِيِّ ص ٣٨ وتاريخ عُمَرُ بن الحَطَّابِ لابن الجوزي.

● **عُمَرُ بن عبد العَزِيز بن مَرْوَانَ بن الحَكَمِ الأمَوِيِّ، أبو حَفْص.** كان حَلِيفَةً صالحاً عادلاً، لُقِّبَ بخامس الخلفاء الراشدين. مات سنة ١٠١ هـ.

طَبَقَاتُ الْمُفَقَّهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ٦٤ وَتَذَكُّرَةُ الْحُفَّاظِ ج ١ ص ١١٨ رقم ١٠٤ وتاريخ الخلفاء للسُّيُوطِيِّ ص ٢٢٨ وسيرة عُمَرُ بن عبد العَزِيز لابن عبد الحَكَمِ.

● **عَمْرُو بن حَزْم بن زَيْد بن لَوْذَانَ الأنصاري، أبو الضَّحَّاك.** شَهِدَ الخَنْدَقَ وما بعدها، واستعمله النَّبِيُّ ﷺ على نَجْرَانَ. رَوَى عَنْهُ كتاباً كتبه له فيه الفرائض والزكاة والذِّيات وغير ذلك. مات بعد الخمسين، وقيل في خلافة عُمَرَ.

الإصابة ج ٢ ص ٥٣٢ والاستيعاب ج ٢ ص ٥١٧.

● **عَمْرُو بن شُعَيْب:** هو أبو إبراهيم عَمْرُو بن شُعَيْب بن مُحَمَّد بن عبد الله بن عَمْرُو بن العاصِ القُرَشِيِّ السَّهْمِيِّ. ثِقَّةٌ صَدُوقٌ. مات سنة ١١٨ هـ. رَوَى عَنْ أَبِيهِ وعمته زَيْنَب بنت مُحَمَّد وزَيْنَب بنت أَبِي سَلَمَةَ رَبِيبَةَ النَّبِيِّ ﷺ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٨ ص ٤٨ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٧٢ وميزان الاعتدال ج ٣ ص ٢٦٣.

ووالِدُهُ شُعَيْبٌ قد ينسب إلى جَدِّهِ، رَوَى عَنْ جَدِّهِ وابنِ عَبَّاسٍ وابنِ عُمَرَ ومُعَاوِيَةَ وآخرين. ذكره ابن حَبَّانَ في الثقات. وذكر البُخَارِيُّ وأبو داود وغيرهما: أنه سمع من جَدِّهِ، ولم يذكر أحد منهم أنه يروي عن أبيه مُحَمَّد.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٤ ص ٣٥٦ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٣٥٣.

● **أبو عَوَانَةَ: يَعْقُوبُ بن إِسْحَاقَ بن إبراهيم النَّيسَابُورِيِّ الإِسْفَرَائِينِيِّ،** الحافظ، صاحب المُسْنَدِ الصَّحِيحِ المُخَرَّجِ على صَحِيحِ مُسْلِمٍ. طَوَّفَ وحَدَّث. قال الحَاكِمُ: أبو عَوَانَةَ من علماء الحديث وأثباتهم. كان أول من أدخل كتب الشَّافِعِيِّ ومذهبه إلى إِسْفَرَايِينَ، أَخَذَ ذَلِكَ عن الرَّبِيعِ والمُرْنِيِّ. وهو ثِقَّةٌ جليل. توفي سنة ٣١٦ هـ.

تَذَكُّرَةُ الْحُفَّاظِ ج ٣ ص ٧٧٩ رقم ٧٧٢ وطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلأَشْئُوخِ ج ٢ ص ٢٠٣ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٦

ص ٣٩٣.

● **عِيَاضُ (القاضي) بن مُوسَى اليَحْصَبِيِّ السَّبْتِيِّ، أبو الفضل، عالم المَغْرِبِ،**

وإمام أهل الحديث في وقته. ولي قضاء سبتة ثم قضاء غرناطة. توفي بمراكش سنة ٥٤٤هـ. من تصانيفه: الشفا بتعريف حقوق المصطفى، وشرح صحيح مسلم، وترتيب المدارك.

تاريخ قضاة الأندلس ص ١٠١ وتذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٣٠٤ رقم ١٠٨٣.

● الغزالي: أبو حامد محمد بن محمد الشافعي، الفيلسوف المتكلم، المتصوف الفقيه، الأصولي. ولد في طوس، ومات بها سنة ٥٠٥هـ. من كتبه: إحياء علوم الدين، والمستصفى.

طبقات الشافعية للأسيوي ج ٢ ص ٢٤٢ وتبيين كذب المفتري ص ٢٩١ ومعجم المؤلفين ج ١١ ص ٢٦٦.

● فاطمة بنت قيس: أخت الضحاك بن قيس القرشي الفهري، كانت أكبر منه بعشر سنين، من المهاجرات الأول. ولما طلقها زوجها أبو حفص بن المغيرة خطبها معاوية وأبو جهم، فاستشارت النبي ﷺ فيهما فأشار عليهما بأسامة بن زيد فتزوجته. وفي بيتها اجتمع أصحاب السورى بعد مقتل عمر بن الخطاب رضي الله عنهم. أسد الغابة ج ٥ ص ٥٢٦.

● القاسم بن إبراهيم الرسي الحسني من أئمة الزيدية. ولد سنة ١٧٠هـ. وتوفي بالرأس سنة ٢٤٤هـ. كان إماماً منقطع النظر. مقدمة البحر الرخا.

● القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، أبو محمد، روى عن أبيه وعمته عائشة والعبادلة، قال ابن عيينة: كان القاسم أفضل أهل زمانه. توفي سنة ١٠١هـ، وقيل غيره.

طبقات الفقهاء للشيخ الرازي ص ٥٩ وتهذيب التهذيب ج ٨ ص ٣٣٣ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٩٦ رقم ٨٨.

● قبيصة بن المخارق: أبو بشر العامري الهلالي. صحابي سكن البصرة.

أسد الغابة ج ٤ ص ١٩٢ وتقریب التهذيب ج ٢ ص ١٢٣.

● قَتَادَةَ بْنِ دِعَامَةَ بْنِ قَتَادَةَ بْنِ عَزْرِيزِ السَّدُوسِيِّ، أَبُو الْخَطَّابِ الْبَصْرِيِّ الْحَافِظَ الْعَلَّامَةَ، الضَّرِيرَ الْأَكْمَهَ الْمُفَسِّرَ، ثِقَةً ثَبَتَ، قَالَ قَتَادَةُ: مَا قَلْتُ لَمْ يَحْدُثْ قَطُّ: أَعَدُّ عَلَيَّ، وَمَا سَمِعْتُ أَذْنَايَ قَطُّ شَيْئاً إِلَّا وَعَاهُ قَلْبِي. قَالَ أَحْمَدُ: قَتَادَةُ عَالِمٌ بِالْتَفْسِيرِ وَبِاخْتِلَاطِ الْعُلَمَاءِ، وَوَصَفَهُ بِالْحِفْظِ وَالْفَقْهِ وَأَطْنَبَ فِي ذِكْرِهِ. مَاتَ بِوَأَسِطَ فِي الطَّاعُونَ سَنَةَ ١١٨ هـ.

تَذَكُّرَةُ الْحُفَظِ ج ١ ص ١٢٢ وَطَبَقَاتُ الْمُفَقَّهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ٨٩ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٨ ص ٣٥١ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ١٢٣ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ٩٦ وَاللُّبَّابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ٢ ص ١٠٩.

● ابْنُ قُدَّامَةَ مَوْفَّقُ الدِّينِ أَبُو مُحَمَّدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ قُدَّامَةَ بْنِ مِقْدَامِ الْمَقْدِسِيِّ الدَّمَشَقِيِّ الْحَنْبَلِيِّ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْإِمَامِ الثَّقَّةِ الْحُجَّةِ. وَلَدَ بِجَمَاعِيلَ، وَنَشَأَ بِدِمَشْقَ وَرَحَلَ إِلَى بَغْدَادَ، فَسَمِعَ بِهَا مِنَ الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْكَيْلَانِيِّ وَغَيْرِهِ. مِنْ تَصَانِيفِهِ: الْمُغْنِي فِي شَرْحِ الْخِرَقِيِّ، وَهُوَ كِتَابٌ بَلِغٌ فِي الْمَذْهَبِ، وَالْكَافِي، وَالْمُقْنَعُ، وَالرُّوضَةُ، وَالْبُرْهَانُ فِي مَسْأَلَةِ الْقُرْآنِ، وَمِنْهَاجُ الْقَاصِدِينَ. وَلَهُ كَرَامَاتٌ مَشْهُورَةٌ. مَاتَ بِدِمَشْقَ سَنَةَ ٦٢٠ هـ.

الذَّيْلُ عَلَى طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ ج ٢ ص ١٣٣ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٥ ص ٨٨ وَامْرَأَةُ الْجَنَانِ ج ٤ ص ٤٧ وَمُقَدِّمَةُ كِتَابِ الْمُغْنِي لِابْنِ قُدَّامَةَ.

● الْقُرْطُبِيُّ: مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرَ بْنِ فَرْحِ الْأَنْصَارِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ. مِنَ الْعُبَّادِ الصَّالِحِينَ وَالْعُلَمَاءِ الْعَارِفِينَ الْوَرَعِينَ. مِنْ تَصَانِيفِهِ: تَفْسِيرُ جَامِعِ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ، وَلَهُ كِتَابُ الْأَسْنَى فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى، وَالتَّذْكَارُ فِي أَفْضَلِ الْأَذْكَارِ، وَالتَّذْكَرَةُ. كَانَ مُسْتَقْرَأً بِمُنِيَّةَ بَنِي خُصَيْبٍ مِنَ الصَّعِيدِ الْأَدْنَى بِمِصْرَ، وَتَوَفَّى بِهَا سَنَةَ ٦٧١ هـ.

الذَّبِّيَّاجُ الْمُذْهَبِ ج ٢ ص ٣٠٨ وَالْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ ج ٢ ص ١٢٢ وَشَجَرَةُ التَّوَرِّجِ ١ ص ١٩٧.

● ابْنُ الْقَطَّانِ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدَ بْنِ فَرْوْخِ الْقَطَّانِ، التَّمِيمِيُّ الْبَصْرِيُّ، أَبُو سَعِيدَ. رَوَى عَنْهُ: ابْنُ الْمَدِينِيِّ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَغَيْرُهُمْ. كَانَ مِنْ سَادَاتِ أَهْلِ زَمَانِهِ حَفِظاً وَوَرَعاً، وَفَهْماً وَفَضْلاً، وَدِيناً وَعِلْماً، وَهُوَ الَّذِي مَهَّدَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ رِسْمَ الْحَدِيثِ، وَأَمَعْنَ فِي الْبَحْثِ عَنِ الثَّقَاتِ وَتَرَكَ الضَّعَفَاءَ. مَاتَ سَنَةَ ١٩٨ هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١١ ص ٢١٦ وَتَذِكْرَةُ الْحُفَاطِ ج ١ ص ٢٩٨ رقم ٢٨٠ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٣٤٨ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ١٦١ وَاللِّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ٣ ص ٤٤ .

● الْقَعْنَبِيُّ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبِ الْحَارِثِيِّ. مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، سَكَنَ الْبَصْرَةَ. رَوَى عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَسُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ. حُجَّةٌ ثَقَّةٌ. مَاتَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ ٢٢١ هـ، وَقِيلَ غَيْرُهُ.

اللِّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ٣ ص ٥٠ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٤٥١ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٦ ص ٣١ .

● ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّة: شَمْسُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَيُّوبَ بْنِ سَعْدِ الزُّرْعِيِّ الدَّمَشْقِيِّ الْحَنْبَلِيِّ الْفَقِيهِ الْأُصُولِيِّ الْمُفَسِّرِ النَّحْوِيِّ الْعَارِفِ الْمُجْتَهِدِ. لَازَمَ الشَّيْخَ تَقِيَّ الدِّينِ بْنِ تَيْمِيَّةَ، وَتَفَقَّنَ فِي عُلُومِ الْإِسْلَامِ. مِنْ مَصْنَفَاتِهِ: زَادُ الْمَعَادِ، وَتَهْذِيبُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، وَشَرْحُ مَنَازِلِ السَّائِرِينَ، وَإِعْلَامُ الْمُوقَّعِينَ، وَغَيْرُهَا كَثِيرٌ. تَوَفِيَ بِدِمَشْقَ سَنَةَ ٧٥١ هـ.

الذَّيْلُ عَلَى طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ ج ٢ ص ٤٤٧ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٦ ص ١٦٨ وَالْوَفَائِيَّاتُ ج ٢ ص ٢٧٠ وَالبَدْرُ الطَّالِعُ ج ٢ ص ١٤٣ وَبُغْيَةُ الْوُعَاةِ ج ١ ص ٦٢ .

● ابْنُ كَثِيرٍ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ الدَّمَشْقِيِّ الْقُرَشِيِّ، أَبُو الْفِدَاءِ عِمَادُ الدِّينِ، حَافِظٌ، مُؤَرِّخٌ. مِنْ كُتُبِهِ: التَّفْسِيرُ الْمَشْهُورُ، وَالْبِدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ فِي التَّارِيخِ. مَاتَ بِدِمَشْقَ سَنَةَ ٧٧٤ هـ.

تَذِكْرَةُ الْحُفَاطِ (مِلْحَقُ شِبُوحِ الذَّهَبِ) ج ٤ ص ١٥٠٨ رقم ٣٤ وَذَيْلُ تَذِكْرَةِ الْحُفَاطِ لِأَبِي الْمَحَاسِنِ ص ٥٧ وَذَيْلُ طَبَقَاتِ الْحُفَاطِ لِلشَّيْخِ طَبَقَاتِ ص ٣٦١ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٢ ص ٢٨٣ .

● الْكَرْخِيُّ: أَبُو الْحَسَنِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ دَلَّالٍ بْنِ دَلْهَمٍ. انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِيَاسَةُ الْحَنْفِيَّةِ بَعْدَ أَبِي حَازِمٍ وَأَبِي سَعِيدِ الْبَرْدَعِيِّ، تَفَقَّهَ عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ الْجَصَّاصُ وَالدَّامَغَانِيُّ وَآخَرُونَ. كَانَ كَثِيرَ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَاسِعَ الْعِلْمِ وَالرَّوَايَةِ. صَنَفَ الْمُخْتَصَرَ، وَالْجَامِعَ الْكَبِيرَ، وَالْجَامِعَ الصَّغِيرَ. تَوَفِيَ سَنَةَ ٣٤٠ هـ.

تَاجُ الرَّجَائِمِ ص ٣٩ وَالْمَوَازِيدُ الْبَهِيَّةُ ص ١٠٨ وَالْفَهْرِيسْتُ لِابْنِ النَّدِيمِ ص ٢٩٣ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ص ١٤٢ وَالْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ ج ٢ ص ٤٩٣ .

● **الْكَرْمَانِيُّ:** شمس الدِّين مُحَمَّد بن يُوسُف بن عَلِيّ الْبَغْدَادِيّ. شَرَحَ الْبُخَارِيَّ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: وَهُوَ شَرَحَ مُفِيدَ عَلِيٍّ أَوْهَامَ فِيهِ فِي النُّقْلِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْهُ إِلَّا مِنَ الصُّحُفِ. تُوُفِيَ رَاجِعاً مِنَ الْحَجِّ سَنَةَ ٧٨٦ هـ.

الدُّرَرُ الْكَامِنَةُ ج ٦ ص ٦٦ وإرشاد السَّارِي ج ١ ص ٤٢ وَبُغْيَةُ الْوُعَاةِ ج ١ ص ٢٧٩.

● **الْكَسَائِيُّ:** أَبُو الْحَسَنِ عَلِيّ بن حمزة بن عبد الله الْأَسَدِيُّ مَوْلَاهُمَا، الْكُوفِيُّ. أَحَدُ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ. مُعَلِّمُ الرَّشِيدِ وَالْأَمِينِ. رَوَى عَنْ حَمْزَةِ الزُّيَّاتِ وَابْنِ عُيَيْنَةَ وَغَيْرِهِمْ. وَرَوَى عَنْهُ الْقُرَّاءُ وَأَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بن سَلَامٍ وَأَبُو عُمَرَ الدُّورِيُّ وَآخَرُونَ. مَاتَ بِالرَّيِّ سَنَةَ ١٨٩ هـ هُوَ وَمُحَمَّدُ بن الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيُّ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، وَكَانَا مَعَ الرَّشِيدِ، فَقَالَ: (دَفَنْتُ الْفَقْهَ وَالنُّحُوَّ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ).

اللُّبَّابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَسْبَابِ ج ٣ ص ٩٧ وَإِنْبَاءُ الرُّوَاةِ ج ٢ ص ٢٥٦ وَتَارِيخُ بَغْدَادٍ ج ١١ ص ٤٠٣ وَغَايَةُ النَّهَائَةِ ج ١ ص ٥٣٥ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ١ ص ٣٢١ وَبُغْيَةُ الْوُعَاةِ ج ٢ ص ١٦٢ وَالبُلْغَةُ لِلْفَيْرُوزَابَادِيِّ ص ١٥٦ وَمَرَاتِبُ التَّخَوُّينِ لِأَبِي الطَّيِّبِ ص ١٢٠.

● **كَعْبُ بن مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزَرَجِيُّ السَّلَمِيُّ،** شَهِدَ الْعَقَبَةَ. أَخَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُ وَبَيْنَ طَلْحَةَ بنِ عُبَيْدِ اللَّهِ فِي الْمَدِينَةِ، وَأَحَدَ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِقُوا وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ. جُرِحَ فِي أَحَدٍ أَحَدَ عَشَرَ جُرْحاً. وَكَانَ شَاعِرَ النَّبِيِّ ﷺ. مَاتَ فِي خِلَافَةِ عَلِيٍّ.

أُسْدُ الْغَابَةِ ج ٤ ص ٢٤٧ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ١٣٥.

● **ابْنُ لَالٍ:** أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بن عَلِيٍّ بن أَحْمَدَ بن لَالِ الْهَمْدَانِيُّ. إِمَامٌ ثِقَةٌ وَرَعَ مُتَعَبِّدٌ، أَخَذَ عَنْهُ فُقَهَاءُ هَمْدَانَ. لَهُ مَصْنُفَاتٌ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ غَيْرُ أَنَّهُ مَشْهُورٌ بِالْفَقْهِ. وَ (لَال) بوزن مال معناه أَخْرَسَ. تُوُفِيَ سَنَةَ ٣٩٨ هـ.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ رَازِيٍّ ص ١١٨ وَتَارِيخُ بَغْدَادٍ ج ٤ ص ٣١٨ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٣٦٢ وَتَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ ج ٢ ص ١٩٥ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْسُّبْكِيِّ ج ٣ ص ١٩.

● **اللَّخْمِيُّ:** أَبُو الْحَسَنِ عَلِيٍّ بن مُحَمَّدٍ الرَّبْعِيُّ الْمَالِكِيُّ الْقَيْرَوَانِيُّ. كَانَ فَقِيهاً فَاضِلاً دِيناً مُتَفَنِّناً ذَا حَظٍّ مِنَ الْأَدَبِ، بَقِيَ بَعْدَ أَصْحَابِهِ فَحَازَ رِثَاةَ إِفْرِيقِيَّةٍ. تَفَقَّهَ بَابَنَ مُخَرِّزٍ وَآخَرِينَ. وَأَخَذَ عَنْهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَازَرِيُّ وَعَبْدُ الْجَلِيلِ بن مَفُوزٍ وَغَيْرِهِمْ. لَهُ تَعْلِيقٌ

كبير على المدونة سماه (التبصرة) مفيد حسن، لكنه ربما اختار فيه وخرج، فخرجت اختياراًه عن المذهب. مات بصفاقس سنة ٤٧٨ هـ.

الذبيح المذهب ج ٢ ص ١٠٤ ومواهب الجليل ج ١ ص ٣٥ وشجرة النور ج ١ ص ١١٧.

● الليث بن سعد الفهمي مؤلأهم، إمام أهل مصر في عصره بالحديث والفقه، ثقة، أصله من أصبهان، وولد في قلقشندة. ومات بالقاهرة سنة ١٧٥ هـ.

طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٧٨ وتهذيب التهذيب ج ٨ ص ٤٥٩ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٢٢٤ رقم ٢١٠ ووفيات الأعيان ج ٤ ص ١٢٧ وتاريخ بغداد ج ١٣ ص ٣.

● المؤيد بالله: أحمد بن الحسين بن هارون الحسيني الأملي. كان مبرزاً في علم النحو واللغة والحديث وغير ذلك. ولد بأمل طبرستان سنة ٣٣٣ هـ، وبويع له بالخلافة سنة ٣٨٠ هـ. وتوفي يوم عرفة سنة ٤١١ هـ.

مقدمة البحر الرخار صفحة ص.

● ابن ماجة: محمد بن يزيد الرعي مؤلأهم، أبو عبد الله القزويني الحافظ، رحل كثيراً، قال الخليلي: ثقة كبير متفق عليه، محتج به، له معرفة بالحديث، له: السنن، ومصنفات في التفسير والتاريخ. مات سنة ٢٧٣، وقيل سنة ٢٧٥ هـ.

تهذيب التهذيب ج ٩ ص ٥٣٠ وتقریب التهذيب ج ٢ ص ٢٢٠ وتذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٦٣٦ وطرح التثريب ج ١ ص ١١٠ ووفيات الأعيان ج ٤ ص ٢٧٩ وسدرات الذهب ج ٢ ص ١٦٤.

● ماعز بن مالك الأسلمي. صحابي. معدود في المدينيين، وهو الذي اعترف بالزنا أمام رسول الله ﷺ فرجم.

أشد الغابة ج ٤ ص ٢٧٠ والاستيعاب ج ٣ ص ٤٣٨.

● مالك بن أنس الأصبحي الحميري. إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة، إليه ينسب المذهب المالكي، ولد بالمدينة المنورة، وتوفي فيها سنة ١٧٩ هـ. له كتاب الموطأ وغيره.

طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٦٧ وترتيب المدارك للقاضي عياض ج ١ ص ١٠٢ والانتقاء لابن عبد البر ص ٩ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٢٠٧ وطرح التثريب ج ١ ص ٩٣ ومالك للشيخ أبي زهرة.

● **الْمَاوَرِدِيُّ:** أَبُو الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ حَبِيبِ الْبَصْرِيِّ. أَقْضَى الْقُضَاةَ. تَفَقَّهَ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ الصَّيْمَرِيِّ بِالْبَصْرَةِ، ثُمَّ ارْتَحَلَ إِلَى الشَّيْخِ أَبِي حَامِدِ الْإِسْفَرَايْنِيِّ فَأَخَذَ عَنْهُ. وَدَرَسَ بِالْبَصْرَةِ وَبَغْدَادَ. مِنْ مَصْنُفَاتِهِ الْكَثِيرَةِ: الْحَاوِي فِي الْفَقْهِ، وَالْأَحْكَامُ السُّلْطَانِيَّةُ، وَأَدَبُ الدُّنْيَا وَالْدِّينِ. كَانَ حَافِظًا لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيَّةِ، إِمَامًا رَفِيعَ الشَّأْنِ ثِقَةً. رَوَى عَنْهُ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ وَآخَرُونَ. مَاتَ بِبَغْدَادَ سَنَةَ ٤٥٠ هـ. وَالْمَاوَرِدِيُّ نَسَبُهُ إِلَى بَيْعِ الْمَاوَرِدِ وَعَمَلِهِ. وَهُوَ مَاءُ الْوَرْدِ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْتَوِيِّ ج ٢ ص ٣٨٧ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلشُّبْكِيِّ ج ٥ ص ٢٦٧ وَتَارِيخُ بَغْدَادَ ج ١٢ ص ١٠٢ وَلِسَانُ الْمِيزَانِ ج ٤ ص ٢٦٠ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٣ ص ٢٨٢ وَالثَّلَاثُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ٣ ص ١٥٦ وَمُقَدِّمَةُ كِتَابِهِ أَدَبُ الْقَاضِي بِتَحْقِيقِ: د. مُخَيَّبِي هِلَالِ السَّرْحَانِ.

● **ابْنُ الْمُبَارَكِ:** أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ بْنِ وَاضِحِ الْمَرْوَزِيِّ، مَوْلَى بَنِي حَنْظَلَةَ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ الثَّقَّةِ. تَفَقَّهَ بِمَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ، وَسَمِعَ كَثِيرِينَ. تَوَفَّى سَنَةَ ١٨١ هـ وَقَبْرُهُ مَعْرُوفٌ فِي (هِيت) بِالْعِرَاقِ.

شَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ١ ص ٢٩٥ وَجِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ ج ٨ ص ١٦٢ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْرَازِيِّ ص ٩٤ وَتَذْكِرَةُ الْخُفَّازِ ج ١ ص ٢٧٤ رَقْم ٢٦٠ وَتَارِيخُ بَغْدَادَ ج ١٠ ص ١٥٢ وَطَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ (دَارُ صَادِر) ج ٧ ص ٣٧٢ وَطَرَحُ التَّنْزِيبِ ج ١ ص ٧٤ وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ ج ١ ص ٣٠٠ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ج ٦ ص ١٠٦ .

● **مُجَاهِدُ بْنُ جَبْرِ الْمَكِّيِّ،** أَبُو الْحَجَّاجِ الْمَخْزُومِيُّ مَوْلَاهُمْ. رَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَالْعَبَادِلَةَ الْأَرْبَعَةَ وَغَيْرَهُمْ. رَوَى عَنْهُ أَيُّوبُ وَعَطَاءٌ وَعِكْرِمَةُ وَآخَرُونَ. قَالَ مُجَاهِدُ: (قَرَأْتُ الْقُرْآنَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ثَلَاثَ عَرَضَاتٍ، أَقْفَ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ، أَسْأَلُهُ فِيمَ نَزَلَتْ، وَكَيْفَ كَانَتْ؟). وَهُوَ مَكِّيٌّ تَابِعِيٌّ ثِقَّةٌ. مَاتَ سَنَةَ ١٠١ هـ، وَقِيلَ غَيْرُهُ، بِمَكَّةَ وَهُوَ سَاجِدٌ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١٠ ص ٤٢ وَتَفْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٢٩ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ٨٢ .

● **الْمُحَاسِبِيُّ:** أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَارِثُ بْنُ أَسَدٍ. سُمِّيَ بِالْمُحَاسِبِيِّ لِكَثْرَةِ مُحَاسَبَتِهِ نَفْسَهُ، بَصْرِيٌّ الْأَصْلُ، مِنَ الزُّهَّادِ، ذَكَرَهُ الْأَسْتَاذُ أَبُو مَنْصُورِ التَّمِيمِيُّ فِي الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، فَقَالَ: هُوَ إِمَامُ الْمُسْلِمِينَ فِي الْفَقْهِ وَالتَّصَوُّفِ وَالحَدِيثِ وَالكَلَامِ. مِنْ كُتُبِهِ: الرِّعَايَةُ لِحَقُوقِ اللَّهِ. مَاتَ سَنَةَ ٢٤٣ هـ بِبَغْدَادَ.

حِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ ج ١٠ ص ٧٣ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَشْتَوِيِّ ج ١ ص ٢٦ وَتَارِيخُ بَغْدَادِ ج ٨ ص ٢١١ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٢ ص ٥٧ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلشُّبْكِيِّ ج ٢ ص ٢٧٥ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ لِلْعَبَّادِيِّ ص ٢٧ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٢ ص ١٠٣ وَمِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ ج ١ ص ٤٣٠ وَاللُّبَّابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ٣ ص ١٧١ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ١٣٤ .

● مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارَ الْمُطَّلِبِيِّ بِالْوَلَاءِ الْمَدِينِيِّ . صَاحِبُ الْمَعَازِي وَالسَّيَرِ ، قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ : مَا أَدْرَكْتُ أَحَدًا يَتَّبِعُهُمُ ابْنُ إِسْحَاقَ فِي حَدِيثِهِ . وَثَّقَهُ كَثِيرُونَ . مَاتَ بِبَغْدَادَ سَنَةَ ١٥١ هـ وَدُفِنَ بِمَقْبَرَةِ الْحَيَزُرَانَ ، مِنْ كُتُبِهِ أَخَذَ ابْنُ هِشَامَ السِّيَرَةَ النَّبَوِيَّةَ .

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٩ ص ٣٨ وَتَذِكْرَةُ الْحُفَاطِ ج ١ ص ١٧٢ رَقْم ١٦٧ وَطَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدِ ج ٧ ص ٣٢١ وَمِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ ج ٣ ص ٤٦٨ وَتَارِيخُ بَغْدَادِ ج ١ ص ٢١٤ وَعُيُونُ الْأَثَرِ ج ١ ص ١٠-١٧ وَفِي مُقَدِّمَتِهِ رَدُّودُ الطَّاعِنِينَ فِيهِ . وَالرُّوضُ الْأَنْفُ ج ١ ص ٥ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٤ ص ٢٧٦ .

● مُحَمَّدُ الْبَاقِرُ : أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ زَيْنُ الْعَابِدِينَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ . أُمُّهُ بِنْتُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَجَدَّيْهِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ وَسَمُرَةَ بِنْتُ جُنْدُبٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ وَغَيْرَهُمْ . وَرَوَى عَنْهُ ابْنُهُ جَعْفَرٌ وَإِسْحَاقُ السَّيِّعِيُّ وَالتُّهْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَآخَرُونَ . كَانَ فَقِيهًا فَاضِلًا ثِقَّةً . مَاتَ سَنَةَ ١١٤ هـ ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ . وَهُوَ عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ الْإِمَامُ الْخَامِسُ .

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٩ ص ٣٥٠ وَتَفْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ١٩٢ وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ص ٦٢ .

● مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَرْقَدِ الشَّيْبَانِيِّ مَوْلَاهُمْ . أَصْلُهُ مِنْ قَرْيَةٍ حَرَسَتْهَا بَدِمَشْقُ ، وَمَوْلَدُهُ بِوَأَسِطَ ، وَنَشَأَتْهُ بِالْكُوفَةِ . أَخَذَ الْفِقْهَ مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ ، وَرَوَى عَنْ مَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ وَآخَرِينَ . وَرَوَى عَنْهُ أَبُو عُبَيْدٍ وَابْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُمَا . وَهُوَ الَّذِي نَشَرَ عِلْمَ أَبِي حَنِيفَةَ بِتَصَانِيفِهِ . وَلِي قَضَاءَ الرَّقَّةِ لِلرَّشِيدِ ثُمَّ قَضَاءَ الرَّيِّ ، وَبِهَا مَاتَ سَنَةَ ١٨٩ هـ . مِنْ مَصْنَفَاتِهِ : الْأَصْلُ ، وَالْجَامِعُ الْكَبِيرُ ، وَالْجَامِعُ الصَّغِيرُ ، وَالسَّيَرُ الْكَبِيرُ ، وَالسَّيَرُ الصَّغِيرُ ، وَالْآثَارُ ، وَالْمَوْطَأُ . رَوَى عَنْهُ النُّوَادِرُ جَمَاعَةً مِنْهُمْ ابْنُ سَمَاعَةَ .

تَاجُ التَّرَاجِمِ ص ٥٤ وَالْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ١٦٣ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٤ ص ١٨٤ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشُّبْرَاذِيِّ ص ١٣٥ وَلِسَانُ الْمِيزَانِ ج ٥ ص ١٢١ وَتَارِيخُ بَغْدَادِ ج ٢ ص ١٧٢ .

● **مُحَمَّدُ بْنُ الْحَنْفِيَّةِ**: هو أَبُو الْقَاسِمِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَأُمُّهُ خَوْلَةُ بِنْتُ جَعْفَرٍ مِنْ بَنِي حَنْفِيَّةَ. كَانَ كَثِيرَ الْعِلْمِ وَالْوَرَعِ، وَكَانَ شَدِيدَ الْقُوَّةِ، وَلَهُ فِي ذَلِكَ أَخْبَارٌ عَجِيبَةٌ. وَكَانَتْ رَايَةً أَبِيهِ يَوْمَ صِفِّينَ بِيَدِهِ. مَاتَ سَنَةَ ٨١ هـ بِالْمَدِينَةِ. وَالْفَرْقَةُ الْكَيْسَانِيَّةُ تَعْتَقِدُ إِمَامَتَهُ، وَأَنَّهُ مَقِيمٌ بِجَبَلِ رَضْوَى فِي شُعْبٍ مِنْهُ وَلَمْ يَمُتْ.

وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٤ ص ١٦٩ وَطَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ ج ٥ ص ٩١ وَحِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ ج ٣ ص ١٧٤ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ٦٢ وَالْبَدْءُ وَالتَّارِيخُ ج ٥ ص ٧٥.

● **مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى**: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيُّ الْكُوفِيُّ. إِمَامٌ صَدُوقٌ سَيِّءُ الْحِفْظِ، قَاضِي الْكُوفَةِ، مَاتَ بِهَا سَنَةَ ١٤٨ هـ. لَهُ أَخْبَارٌ مَعَ أَبِي حَنْفِيَّةَ. رَوَى عَنِ الشَّعْبِيِّ وَعَطَاءٍ. وَمَنْ رَوَى عَنْهُ: شُعْبَةُ وَوَكِيعٌ. قَالَ ابْنُ خُرَيْمَةَ: لَيْسَ بِالْحَافِظِ وَإِنْ كَانَ فَقِيهًا عَالِمًا.

مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ ج ٣ ص ٦١٣ وَتَذْكِرَةُ الْحُفَظِ ج ١ ص ١٧١ رَقْم ١٦٥ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ٨٤ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٤ ص ١٧٩ وَالْوَافِي بِالْوَفَيَاتِ ج ٣ ص ٢٢١ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٩ ص ٣٠١ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ١ ص ٢٢٤.

● **ابْنُ الْمَدِينِيِّ**: أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ السَّعْدِيِّ مَوْلَاهُمُ الْبَصْرِيُّ. قَالَ الْبُخَارِيُّ: مَا اسْتَصْغَرْتُ نَفْسِي عِنْدَ أَحَدٍ إِلَّا عِنْدَ ابْنِ الْمَدِينِيِّ. أَصْلُهُ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَوُلِدَ بِالْبَصْرَةِ. وَتَوَفَّى بِسَامَرَاءَ سَنَةَ ٢٣٤ هـ. مِنْ تَصَانِيفِهِ الْكَثِيرَةُ: الْمُسْنَدُ فِي الْحَدِيثِ، وَالْأَسَامِي وَالْكُنَى، وَتَفْسِيرُ غَرِيبِ الْحَدِيثِ.

تَذْكِرَةُ الْحُفَظِ ج ٢ ص ٤٢٨ رَقْم ٤٣٦ وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٢ ص ٨١ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٧ ص ٣٤٩ وَالتَّجْوِيزُ الزَّاهِرَةُ ج ٢ ص ٢٧٦ وَطَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ج ١ ص ٢٢٥ وَتَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ ج ١ ص ٣٥٠ وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٧ ص ١٣٢.

● **الْمُرْنِيُّ**: أَبُو إِبْرَاهِيمَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَحْيَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ. وَالْمُرْنِيُّ نَسَبُهُ إِلَى مُرْنَةَ مِنْ مِصْرَ. صَاحِبُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ، مِنْ أَهْلِ مِصْرَ. كَانَ زَاهِدًا عَالِمًا قَوِيَّ الْحُجَّةِ. لَهُ: الْمُخْتَصَرُ، وَالْجَامِعُ الْكَبِيرُ، وَالْجَامِعُ الصَّغِيرُ. تَوَفَّى سَنَةَ ٢٦٤ هـ بِمِصْرَ.

طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَانِيِّ ص ٩٧ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ١ ص ٢١٧ وَالْإِتْقَاءُ ص ١١٠ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلشُّبْكِيِّ ج ٢ ص ٩٣ وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسْتَوِيِّ ج ١ ص ٣٤.

● **المِزِّي:** أبو الحجاج يُوسُف بن عبد الرحمن بن يُوسُف الكلبي القُضاعي. قال الذَّهَبِيُّ: (كان خاتمة الحُفَّاظ وناقد الأسانيد والألفاظ، وهو صاحب مُعضلاتنا وموضح مشكلاتنا. ما رأيتُ أحداً في هذا الشأن أحفظ من الإمام أبي الحجاج المِزِّي). انتفع به الناس. توفي سنة ٧٤٢هـ. من كتبه: تَهْذِيب الكَمال، والأطراف وغيره.

طَرَح التَّثْرِيب ج ١ ص ١٢٩ وتَذْكِرَةُ الحُفَّاظ ج ٤ ص ١٤٩٨ والمُقَدِّمَةُ الواسعة لكتابه تَهْذِيب الكَمال لمحققه الدكتور بشار عَوَّاد معروف.

● **مُسَدَّد بن مُسرَّه** بن مُسرَّبل البصريّ الأسديّ، أبو الحسن الحافظ. رَوَى عنه البُخَارِيُّ وأبو داود وآخرون. صَدُوق ثِقَّة. يقال: إنه أول من صَنَّف المُسْنَد بالبَصْرَةِ. مات سنة ٢٢٨هـ.

تَهْذِيب التَّهْذِيب ج ١٠ ص ١٠٧ وتَقْرِيب التَّهْذِيب ج ٢ ص ٢٤٢.

● **مَسْرُوق بن الأجدع** بن مَالِك الهَمْدَانِي الكُوفِيّ. تَابِعِي ثِقَّة. من أهل اليَمَن، صَلَّى خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيق، وشَهِدَ حُرُوبَ عَلِيٍّ. وكان أعلم بالفتيا من شُرَيج. مات سنة ٦٣هـ. وهو ابن أُخْتِ عَمْرُو بن مَعْدِيكَرِب.

تَهْذِيب التَّهْذِيب ج ١٠ ص ١٠٩ وطَبَقَاتُ الفُقَهَاء لِلشَّيْخِ الرَّازِيّ ص ٧٩ وطَرَحُ التَّثْرِيب ج ١ ص ١١١ وتَهْذِيب الأَسْمَاءِ واللُّغَات ج ٢ ص ٨٨ وطَبَقَاتُ ابن خياط ص ١٤٩ وتَذْكِرَةُ الحُفَّاظ ج ١ ص ٤٩ رقم ٢٦.

● **مِسْطَح بن أَنَاثَةَ** بن عباد بن المُطَّلِب بن عبد مَنَاف بن قُصَيِّ القُرَشِيِّ. شَهِدَ بَدْرًا، وخاض في الإِفْك، فجلده رسول الله ﷺ. توفي سنة ٣٤هـ.

أُسْدُ الغَابَةِ ج ١ ص ٣٥٤ وطَرَحُ التَّثْرِيب ج ١ ص ١١١.

● **مُسْلِم بن الحجاج** بن مُسْلِم القُشَيْرِيّ، أبو الحُسَيْن النِّيسَابُورِيّ. له كتابه المشهور الصَّحِيح، أحد الصَّحِيحَيْنِ المَعُولِ عليهما، كان مُسْلِم من أوعية العلم، ثِقَّة جليل القدر من الحُفَّاظ. مات سنة ٢٦١هـ.

تَهْذِيب التَّهْذِيب ج ١٠ ص ١٢٦ وتَقْرِيب التَّهْذِيب ج ٢ ص ٢٤٥ وتَذْكِرَةُ الحُفَّاظ ج ٢ ص ٥٨٨ وطَرَحُ التَّثْرِيب ج ١ ص ١١١ وطَبَقَاتُ الحَنَابِلَةِ ج ١ ص ٣٣٧ وَوَفَيَاتُ الأَعْيَان ج ٥ ص ١٩٤ وشَذَرَاتُ الذَّهَب ج ٢ ص ١٤٤ وتاريخ بَغْدَاد ج ١٣ ص ١٠٠ والأَعْلَام ج ٧ ص ٢٢١.

● **المِسْوَر:** هو أبو عبد الرَّحْمَنِ الْمِسْوَر بن مَخْرَمَةَ بن نَوْفَل بن أَهْيَب بن عبد مَنَاف بن زُهْرَةَ الزُّهْرِيّ. له ولأبيه صحبة. ولد بمَكَّة بعد الهجرة بستين، وكان فقيهاً. ولم يزل مع خاله عبد الرَّحْمَنِ بن عَوْف في أمر السُّورِي. وأقام بالمَدِينَةِ إلى أن قتل عُثْمَان، ثم سار إلى مَكَّة فلم يزل بها حتى توفي مُعَاوِيَةَ، وكره بيعة يَزِيد، وأقام مع ابن الزُّبَيْر بمَكَّة. ومات بها سنة ٦٤هـ، وصَلَّى عليه ابن الزُّبَيْر.

أُسْدُ الْغَابَةِ ج ٤ ص ٣٦٥ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٤٩.

● **مُعَاذ بن جَبَل بن عَمْرُو بن أَوْس الأنصاريّ الخزرجيّ** أبو عبد الرَّحْمَنِ، شَهِدَ الْعَقَبَةَ وَبَدْرًا وَالْمَشَاهِدَ، وَكَانَ مِنْ نَجَبَاءِ الصَّحَابَةِ وَفَقَهاهُمْ وَأَلْبَأَتْهُمْ. قَالَ فِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَعْلَمُ أُمَّتِي بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مُعَاذ. بَعَثَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَاضِيًا وَمُرْشِدًا لِأَهْلِ الْيَمَنِ. اسْتَشْهَدَ فِي الطَّاعُونَ بِالْأُرْدُنِّ سَنَةَ ١٨هـ.

تَذْكِرَةُ الْخُفَّازِ ج ١ ص ١٩ وَالْإِسْتِيعَابُ ج ٣ ص ٣٥٥ وَالْإِصَابَةُ ج ٣ ص ٤٢٦ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٤ ص ٣٧٦ وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ رَازِي ص ٤٥.

● **مُعَاوِيَةَ بن جَاهِمَةَ بن الْعَبَّاس بن مِرْدَاس السُّلَمِيّ**، لِأَبِيهِ وَجَدَهُ صَحْبَةً. وَقِيلَ: إِنَّ لَهُ صَحْبَةً أَيْضًا.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٥٨ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٤ ص ٣٨٣.

● **مُعَاوِيَةَ بن أَبِي سُفْيَانَ صَخْر بن حَرْب بن أُمَيَّة**، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأُمَوِيّ. أَسْلَمَ يَوْمَ الْفَتْحِ، وَقِيلَ قَبْلَ ذَلِكَ. مِنْ كُتَّابِ الْوَحْيِ. رَوَى عَنْ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَأُخْتُهُ أُمُّ حَبِيبَةَ. وَرَوَى عَنْهُ جَرِير بن عبد الله الْبَجَلِيّ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَآخَرُونَ. وَلَا هَ عُمَرُ بن الْخَطَّابِ الشَّامَ بَعْدَ أَخِيهِ يَزِيدَ، فَأَقْرَهُ عُثْمَانُ مَدَّةَ وِلَايَتِهِ، ثُمَّ وَلِيَ الْخِلَافَةَ. قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: كَانَ مُعَاوِيَةَ أَمِيرًا عَشْرِينَ سَنَةً، وَخَلِيفَةً عَشْرِينَ سَنَةً. مَاتَ سَنَةَ ٦٠هـ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١٠ ص ٢٠٧ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٢٥٩ وَأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٤ ص ٣٨٥ وَتَارِيخُ الْخُلَفَاءِ لِلشُّيُوطِيِّ ص ١٩٤ وَتَطْهِيرُ الْجَنَانِ وَاللِّسَانِ عَنِ الْخَطُورِ وَالتَّقْوَى بِثَلَبِ سَيِّدِنَا مُعَاوِيَةَ بن أَبِي سُفْيَانَ لابْنِ حَجَرَ الْهَيْثَمِيِّ.

● مَعْقِل بن يَسَار بن عبد الله الْمُزَنِي البَصْرِي، من مشهوري الصَّحَابَةِ، شَهِدَ بيعة الرُّضْوَان، وهو الذي حفر نهر مَعْقِل بالبصرة بأمر عُمر فنسب إليه، وبنى بها داراً، ومات بها في خلافة معاوية.

الاستيعاب ج ٣ ص ٤٠٩ والإصابة ج ٣ ص ٤٤٧ .

● مَعْمَر بن أبي مَعْمَر عبد الله بن نَافِع القُرَشِيّ العدوي. كان شيخاً من شيوخ بني عَدِي، وأسلم قديماً، وتأخرت هجرته إلى المَدِينَةِ، لأنه كان هاجر الهجرة الثانية إلى الحبشة، وعاش طويلاً.

الاستيعاب ج ٣ ص ٤٤١ والإصابة ج ٣ ص ٤٤٨ وأسد الغابة ج ٤ ص ٤٠٠ .

● الْمُغِيرَةُ بن شُعْبَةَ بن مَسْعُود الثَّقَفِي: صَحَابِي مشهور، من الدُّهَاءِ، أسلم قبل الحُدَيْبِيَّة، وولي إمرة البصرة، ثم الكوفة. مات سنة ٥٠ هـ على الصَّحِيح.

تَقْرِيب التَّهْذِيب ج ٢ ص ٢٦٩ وَتَهْذِيب التَّهْذِيب ج ١٠ ص ٢٦٢ وَأَسَدُ الْغَابَةِ ج ٤ ص ٤٠٦ .

● مَكْحُول: هو أبو عبد الله مَكْحُول بن زَيْد الكَابِلِي الدَّمَشَقِي. تابعي فقيه عالم. اتفقوا على توثيقه. توفي سنة ١١٨ هـ بدمشق.

طَبَقَاتُ الْمُفَقَّهَاءِ لِلشَّيْزَانِي ص ٧٥ وَتَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ ج ٢ ص ١١٣ وَحِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ ج ٥ ص ١٧٧ وَتَذْكِرَةُ الْحُفَظَاءِ ج ١ ص ١٠٧ رقم ٩٦ .

● ابْن أَبِي مُلَيْكَةَ: هو أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو مُحَمَّدٍ عبد الله بن عُبَيْدِ اللَّهِ بن أَبِي مُلَيْكَةَ (بالتصغير) زُهَيْر بن عبد الله بن جُدَعَانَ التَّيْمِي قاضي مَكَّةَ زمن ابن الزُّبَيْر. رَوَى عَنْ جَدِّهِ وَعَائِشَةَ وَالْعَبَادِلَةَ الْأَرْبَعَةَ، وأدرك ثلاثين من أصحاب رسول الله ﷺ. ثقة فقيه. مات سنة ١١٧ هـ.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١ ص ٤٣١ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٥ ص ٣٠٦ وَتَذْكِرَةُ الْحُفَظَاءِ ج ١ ص ١٠١ رقم ٩٤ .

● ابْنُ الْمُنْذِرِ: هو أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّد بن إبراهيم بن الْمُنْذِرِ النَّيْسَابُورِي، شيخ الحرم، الفقيه العلامة، صاحب الكتب التي لم يصنّف مثلها كالمبسوط في الفقه، والإشراف في اختلاف العلماء، وكتاب الإجماع. كان غاية في معرفة الاختلاف والدليل. قال الدَّهَبِيُّ: وكان مجتهداً لا يقلّد أحداً، وقال: وعدّه الشيخ أبو إسحاق الشَّيْزَانِي في طَبَقَاتِ

الشَّافِعِيَّة. مات سنة ٣١٨ هـ بمَكَّة.

تَذَكُّرَةُ الْحُفَاط ج ٣ ص ٧٨٢ رقم ٧٧٥ وطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْرَازِيِّ ص ١٠٨ وطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلأُسْتَوِيِّ ج ٢ ص ٣٧٤ وطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلشُّبْكِيِّ ج ٣ ص ١٠٢ ولسان الميزان ج ٥ ص ٢٧ والوافي بالوفيات ج ١ ص ٣٣٦.

● المُنْذِرِيُّ: زكي الدِّين أبو مُحَمَّد عبد العظيم بن عبد القويّ، المِصْرِيُّ المولد والدار والوفاة. إِمَام حُجَّة ثَبُت وَرَع. رحل كثيراً. من كتبه: الترغيب والترهيب، والتكملة لوفيات النقلة، ومُخْتَصَر صَحِيح مُسْلِم. توفي سنة ٦٥٦ هـ.

طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلأُسْتَوِيِّ ج ٢ ص ٢٢٣ وتَذَكُّرَةُ الْحُفَاط ج ٤ ص ١٤٣٦ رقم ١١٤٤ ومُقَدِّمَةُ التَّكْمَلَةِ لوفيات النقلة التي كتبها محققه د. بشار عَوَّاد معروف.

● المنصور بالله: أبو مُحَمَّد عبد الله بن حَمَزَةَ بن سُلَيْمَانَ الحَسَنِيِّ القَاسِمِيِّ. زاهد وَرَع. من مؤلفاته: الشافي، قال فيه: أنا أحفظ خمسين ألف حديث. بويع له سنة ٥٩٤ هـ. وتوفي محصوراً بكَوْكَبَانَ سنة ٦١٤ هـ ودفن بها، ثم نقل إلى ظَفَّار. مُقَدِّمَةُ الْبَحْرِ الرَّخَّار.

● المَهْدِيُّ: الإِمَام المَهْدِيُّ لِدين الله أَحْمَد بن يَحْيَى بن المُرْتَضَى. ينتهي نسبة إلى الحَسَن بن عَلِيّ بن أَبِي طالب. ولد بِمَدِينَةِ دِمَاز، ونشأ محباً للعلم، وصار إِمَام الزَّيْدِيَّة في كل فن. بل قال الشيخ صالح المَقْبِلِيُّ: هو الذي أخرج مذهب الزَّيْدِيَّة إلى حَيَز الوجود. من كتبه: القلائد وشرحه، والمُنِيَّة والأمل في شَرْح المِلَال والنَّحْل، والبحر الرَّخَّار، والأزهار وشرحه. مات بالطاعون سنة ٨٤٠ هـ باليَمَن. البَدْر الطَّالِع ج ١ ص ١٢٢ ومُقَدِّمَةُ الْبَحْرِ الرَّخَّار.

● مَيْمُونَةُ: مَيْمُونَةُ بنت الحَارِثِ العَامِرِيَّة الهَلَالِيَّة، أُمُ المؤمنين، تزوجها النَّبِيُّ ﷺ سنة ٧ هـ. قيل: كان اسمها بَرَّة، فَسَمَّاهَا رسول الله ﷺ مَيْمُونَةَ. توفيت بِسَرَف سنة ٥١ هـ على الصَّحِيح. وَصَلَّى عليها ابن عَبَّاس رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيب ج ١٢ ص ٤٥٣ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيب ج ٢ ص ٦١٤ وَأُسْدُ الْعَابَةِ ج ٥ ص ٥٥٠ وتسمية أزواج النَّبِيِّ ﷺ وأولاده ص ٢٦٧ والمُجَبَّر ص ٩١ وطَبَقَاتُ ابنِ سَعْد ج ٨ ص ١٣٢ وَطَرَحُ التَّشْرِيب ج ١ ص ١٥١.

● **النَّاصِر:** أبو مُحَمَّد الحَسَن بن عَلِي بن الحَسَن، يتنسب إلى الإمام عَلِيٍّ عليه السلام. عالم شجاع ورع زاهد، تنسب إليه النَّاصِرِيَّة من الزَّيْدِيَّة. توفي سنة ٣٠٤ هـ. ويسمى الأَطْرُوش لَطَرَش في أُذُنِهِ.

مُقَدِّمَةُ الْبَحْرِ الرَّخَّار.

● **النَّخَعِي:** إبراهيم بن يَزِيد بن قَيْس، أبو عِمْرَان، رَوَى عَنْ عُلُقَمَةَ وَمَسْرُوقٍ، ودخل على أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وهو صَبِيٌّ، أخذ عنه حَمَاد بن أَبِي سُلَيْمَانَ وغيره. ثِقَّة، قال الأَعْمَش: كان صَيْرَفِيًّا فِي الْحَدِيث. مات سنة ٩٥ هـ وهو متوارٍ من الْحَجَّاج، ودفن ليلاً.

تَذْكِرَةُ الْخُفَاط ج ١ ص ٧٣ والتاريخ الكبير للبخاري ج ١ ق ١ ص ٣٣٣ وتَقْرِيبُ التَّهْذِيب ج ١ ص ٤٦ وأَسْمَاءُ التَّابِعِينَ لِلدَّارَقُطَنِيِّ رقم ١٦ وطَبَقَاتُ ابْنِ سَعْد ج ٦ ص ٢٧٠ ومشاهير علماء الأمصار ص ١٠١ ووفيات الأعيان ج ١ ص ٢٥.

● **النَّسَائِي:** أبو عبد الرَّحْمَنِ أَحْمَد بن شُعَيْب بن عَلِيٍّ، القاضي الحافظ صاحب كتاب السُّنَنِ، قال أبو عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيُّ: كان من أئمة المسلمين، والإمام في الْحَدِيث بلا مدافعة. قال ابن يُونُس: كان ثِقَّةً ثَبَتًا حَافِظًا. توفي بِفِلَسْطِينَ سنة ٣٠٣ هـ. والنَّسَائِي نسبة إلى مَدِينَةِ (نَسَاء) بِخُرَّاسَانَ.

تَهْذِيبُ التَّهْذِيب ج ١ ص ٣٦ وتَقْرِيبُ التَّهْذِيب ج ١ ص ١٦ وتَذْكِرَةُ الْخُفَاط ج ٢ ص ٦٩٨ ومِرْآةُ الْجَنَان ج ٢ ص ٢٤٠.

● **أَبُو نُعَيْم:** أَحْمَد بن عبد الله بن أَحْمَد الْأَصْبَهَانِيٍّ. أَحَدُ الثَّقَاتِ الْكَثَرِينَ. من مصنفاته: حِلْيَةُ الْأَوْلِيَاء، وتاريخ أَصْبَهَانَ. مات بِأَصْبَهَانَ سنة ٤٣٠ هـ.

طَرَحُ التَّثْرِيب ج ١ ص ٢٩ وتَذْكِرَةُ الْخُفَاط ج ٣ ص ١٠٩٢ رقم ٩٩٣ وطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّة لِلْأَسْنَوِيِّ ج ٢ ص ٤٧٤ وميزان الاعتدال ج ١ ص ١١١ وغاية النُّهَيْة ج ١ ص ٧١ والتُّجُومُ الرَّاهِرَة ج ٥ ص ٣٠ وشَذَرَاتُ الدَّهَب ج ٣ ص ٣٤٥ وَتَبْيِينُ كَذِبِ الْمُفْتَرِي ص ٢٤٦.

● **النَّوَوِيّ:** مُحْيِي الدِّين أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ شَرَفٍ بن مُرِّي بن حَسَن الحِزَامِيّ النَّوَوِيّ. مُحَرَّر المذهب الشَّافِعِيّ وَمُنَقِّحُه، ولد في (نَوَا) قرية من دِمَشْق سنة ٦٣١هـ، وبها نشأ وقرأ القرآن، وقدم دِمَشْق سنة ٦٤٩هـ. وواصل دراسته. كان صابراً على خشونة العيش، عابداً أمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر، يواجه الملوك فمن دونهم. مات سنة ٦٧٦هـ ودفن ببلده. من مصنفاته: مِنْهَاج الطالبين، وَشَرْح مُسْلِم، ورياض الصالحين، والأذكار، وَتَهْذِيب الْأَسْمَاء واللغات، والتَّقْرِيب، والروضة.

طَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلأُسْتَوِيِّ ج ٢ ص ٤٧٦ وَتَذْكِرَةُ الحُفَظ ج ٤ ص ١٤٧٠ رقم ١١٦٢ وَطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لِلشُّبْكِيّ ج ٨ ص ٣٩٥ وَشَذَرَات الدَّهَب ج ٥ ص ٣٥٤ وَالتَّجْوِيزُ الرَّاهِرَة ج ٧ ص ٢٧٨.

● **الهَادِي:** هو الإمام الهَادِي إِلَى الْحَقِّ يَحْيَى بْنُ الْحُسَيْنِ بن الْقَاسِمِ بن إِبْرَاهِيم. ينتهي نسبه إِلَى الْحَسَنِ بن عَلِيٍّ بن أَبِي طَالِب. من أئمة الزَّيْدِيَّة. ولد بِالْمَدِينَةِ الْمُتَوَرَّة سنة ٢٤٥هـ. وقام ودعا فِي الْيَمَن سنة ٢٨٠هـ وقاتل أهل الْبِدْع. ومات بِصَعْدَةِ سنة ٢٩٨هـ. من كتبه: الْأَحْكَام عَلَى نَمَطِ الْمُوطَّأ. وقام أولاده والعلماء المعاصرون لهم بِخِدْمَةِ مَذْهَبِه، واستخرجوا من نصوصه تخريجات مذهبية عَلَى طَرِيقَةِ علماء المذاهب الأربعة. ومذهب الهَادِيَّة منسوب إِلَيْهِ.

مُقَدِّمَةُ الْبَحْرِ الرَّخَّار.

● **أَبُو هُرَيْرَةَ:** عَبْد الرَّحْمَنِ بن صَخْر الدَّوْسِيّ، أَسْلَمَ عام خَيْبَرَ وشهدا مع رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثم لزمه وواظب عَلَيْهِ رَغْبَةً فِي الْعِلْم. وكان من أَحْفَظ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِلْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ فِي عَصْرِهِ. مات سنة ٥٩هـ بِالْحَقِيقِ.

الاستيعاب ج ٤ ص ٢٠٢ والإصابة ج ٤ ص ٢٠٢ وَتَذْكِرَةُ الحُفَظ ج ١ ص ٣٢ رقم ١٦ ودفاع عن أَبِي هُرَيْرَةَ: عبد المنعم صالح العلي، وَأَبُو هُرَيْرَةَ: د. عجاج الْخَطِيب.

● **هَشَامُ بن حَسَّانِ الْأَرْدَنِيِّ الْقُرْدُوسِيّ،** أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيّ. ثِقَّة، من أثبت الناس فِي ابْنِ سِيرِينَ، وفِي روايته عن الْحَسَنِ وَعَطَاءِ مَقَال، لَأَنَّهُ قِيلَ كَانَ يرسل عنها. مات سنة ١٤٧هـ.

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٣١٨ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١١ ص ٣٤.

● هشام بن الحكم الشَّيبَانِيّ بالولاء، الكُوفِيّ، أبو مُحَمَّد. متكلم مناظر. شيخ الإماميّة في وقته. انقطع إلى يحيى البرمكيّ، فكان القيّم بمجالس كلامه ونظره. من كتبه: الإمامة، والقدر. ولما حدثت نكبة البرامكة استتر. وتوفي بالكوفة نحو سنة ١٩٠ هـ.

الأعلام ج ٨ ص ٨٥ والفهرست للطوسي ص ٢٠٣ ورجال الكشي ص ٢٢٠.

● هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف القرشيّة الهاشميّة، امرأة أبي سفيان بن حرب، وهي أم معاوية، أسلمت في الفتح بعد إسلام زوجها أبي سفيان، وحسن إسلامها. كانت امرأة لها نفس وأنفة ورأي، وشهدت أحداً كافراً، فلما قتل حمزة مثّلت به. شهدت اليرموك، وحرّضت على قتال الروم مع زوجها أبي سفيان. وتوفيت في خلافة عمر بن الخطاب.

أسد الغابة ج ٥ ص ٥٦٢ والإصابة ج ٤ ص ٤٢٥.

● هنيّ: مولى عمر بن الخطاب، استعمله عمر على حمى الرّبذة بعد أن حماها.

طبقات ابن سعد (أوربية) ج ٥ ص ٥.

● الواقدي: أبو عبد الله مُحَمَّد بن عُمَر بن وَاقِد الأسلميّ مؤلّاهم، رأس في المغازي والسّير، لكنّه لا يتقن الحديث، فانفقوا على ترك حديثه. ولي قضاء بغداد. مات سنة ٢٠٧ هـ.

تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٣٤٨ رقم ٣٣٤ وتاريخ بغداد ج ٣ ص ٣ وطبقات ابن سعد (أوربية) ج ٥ ص ٣١٤ ووفيات الأعيان ج ٤ ص ٣٤٨ وتاريخ الأدب العربيّ لبروكلمان - ترجمة النّجار ج ٣ ص ١٥.

● وكيع بن الجراح بن مَليح الرُّوَاسِيّ الكُوفِيّ. من الأئمة الأعلام. كان أبوه على بيت المال، وأراد الرّشيد أن يولّي وكيعاً قضاء الكوفة فامتنع. سمع الأعمش والأوزاعي وغيرهما. مات في طريق مكة سنة ١٩٧ هـ.

تهذيب التهذيب ج ١١ ص ١٢٣ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٣٠٦ رقم ٢٨٤ وطبقات الحنابلة ج ١

ص ٣٩١.

● **الْوَلِيُّ الْعِرَاقِيُّ:** وَلِيُّ الدِّينِ أَبُو زُرْعَةَ أَحْمَدُ بْنُ الْحَافِظِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعِرَاقِيِّ الشَّافِعِيِّ، وَلَدَ سَنَةَ ٧٦٢ هـ، تَخْرُجُ بِوَالِدِهِ، وَلَا زَمَ الْبُلْقِينِي، وَبَرَعَ، وَأَلَّفَ الْكُتُبَ الْمَشْهُورَةَ مِنْهَا: شَرْحُ الْبَهْجَةِ، وَالنُّكْتُ، وَشَرْحُ جَمْعِ الْجَوَامِعِ، وَشَرْحُ تَقْرِيبِ الْأَسَانِيدِ لَوَالِدِهِ. وَلِيُّ قَضَاءِ الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ. مَاتَ سَنَةَ ٨٢٦ هـ، وَدُفِنَ عِنْدَ وَالِدِهِ.

شَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٧ ص ١٧٣ وَحُسْنُ الْمُحَاصِرَةِ ج ١ ص ٣٦٣ وَالْمَنْهَلُ الصَّافِي ج ١ ص ٣١٢ وَالضُّوءُ اللَّامِعُ ج ١ ص ٣٣٦.

● **الْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ الْقُرَشِيِّ الْأُمَوِيِّ،** كَانَ شَاعِرًا كَرِيمًا، وَحِينَ شَهِدُوا عَلَيْهِ بِشَرْبِ الْخَمْرِ أَمَرَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ بِهِ - وَهُوَ أَخُوهُ لِأُمِّهِ - فَجَلَدَهُ، وَعَزَلَهُ عَنِ الْكُوفَةِ. قِيلَ: لَمْ يَشْهَدْ صِفِّينَ، وَقِيلَ: شَهِدَهَا مَعَ مُعَاوِيَةَ. أَسَدُ الْعَابَةِ ج ٥ ص ٩٠ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٣٣٤.

● **الْإِمَامُ يَحْيَى:** هُوَ يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ بْنِ عَلِيِّ الْحُسَيْنِيِّ الْمُوسَوِيِّ، الْإِمَامُ الرَّيْدِيُّ. مِنْ كُتُبِهِ: الْإِنْتِصَارُ، وَالطَّرَازُ فِي عُلُومِ الْبَلَاغَةِ، وَلَدَ فِي حَوْثِ سَنَةِ ٦٦٧ هـ، وَقَامَ بِالْدَعْوَةِ سَنَةَ ٧٢٩ هـ. وَتُوفِيَ بِحِصْنِ هِرَّانَ سَنَةَ ٧٤٩ هـ، وَنُقِلَ إِلَى دِمَازٍ فَدُفِنَ بِهَا. مُقَدِّمَةُ الْبَحْرِ الرَّخَّارِ.

● **يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ:** أَبُو زَكَرِيَّا الْمُرِّي مَوْلَاهُمُ الْبَغْدَادِيُّ، سَيِّدُ الْحُفَظِ، ثِقَّةٌ، إِمَامُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَلَدَ سَنَةَ ١٥٨ هـ، قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: انْتَهَى عِلْمُ النَّاسِ إِلَى يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ. تُوُفِيَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ٢٣٣ هـ.

تَذَكُّرَةُ الْحُفَظِ ج ٢ ص ٤٢٩ وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ج ٦ ص ١٣٩ وَطَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ج ١ ص ٤٠٢ وَاللُّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ج ٣ ص ٢٠١ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٣٥٨.

● **يَعْلَى بْنُ مُرَّةَ بْنِ وَهْبِ بْنِ جَابِرِ الثَّقَفِيِّ،** أَبُو مُرَّازِمٍ. شَهِدَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْحُدَيْبِيَّةَ، وَبَايَعَ بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ، وَشَهِدَ خَيْبَرَ وَالْفَتْحَ وَهَوَازِنَ وَالطَّائِفَ. سَكَنَ الْكُوفَةَ، وَقِيلَ سَكَنَ الْبَصْرَةَ وَلَهُ بِهَا دَارٌ.

أَسَدُ الْعَابَةِ ج ٥ ص ١٢٩ وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ج ٢ ص ٣٧٨ وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ج ١١ ص ٤٠٤.

● أبو يعلى الموصلي: أحمد بن علي بن المثنى التميمي، الحافظ الثقة، صاحب المسند الكبير والصغير. مات بالموصل سنة ٣٠٧هـ.

تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٧٠٧ رقم ٧٢٦ والرسالة المستطرفة ص ٧١.

● أبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي. كان من أصحاب الحديث ثم غلب عليه الرأي، وأخذ الفقه عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ثم عن أبي حنيفة، وهو أول من نشر مذهبه. ولي القضاء للمهدي والهادي وهارون الرشيد، وهو أول من تلقب قاضي القضاة. مات ببغداد سنة ١٨٢هـ. له: كتاب الخراج، والآثار. وثقه ابن معين وأحمد.

طبقات الفقهاء للسيرازي ص ١٣٤ وتاج التراجم ص ٨١ والمؤائد البهية ص ٢٢٥ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٢٩٢ رقم ٢٧٣ ووفيات الأغنياء ج ٦ ص ٣٧٨ والانتقاء ص ١٧٢ وتاريخ بغداد ج ١٤ ص ٢٤٢ وأخبار القضاة ج ٣ ص ٢٥٤ وأبو يوسف: محمود مطلوب.

● يوسف بن أبي إسحاق عمرو الهمداني السبيعي، أبو إسرائيل الكوفي. قال ابن عدي: له أحاديث حسنة. وثقه ابن حبان وابن سعد وابن معين. قال أبو حاتم: كان صدوقاً إلا أنه لا يحتج بحديثه. مات سنة ١٥٢هـ على الصحيح.

تهذيب التهذيب ج ١١ ص ٤٣٣ وتهذيب التهذيب ج ٢ ص ٣٨٤.

وأخرد عوانا أن الحمد لله رب العالمين

فهرس الموضوعات

٥	مُقَدِّمَة الطبعة الخامسة
٦	مُقَدِّمَة الطبعة الأولى

الصفحة	الباب	الحديث ورقه في سُبُل السَّلام
--------	-------	-------------------------------

كتاب الطهارة

٩	باب المياه	٢ إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ...
١٣	ولوغ الكلب	٨ طهورُ إناءٍ أَحَدِكُمْ...
١٧	الميتان والدمان	١١ أَحَلَّتْ لَنَا مَيِّتَتَانِ وَدَمَانِ....
١٩	باب الآنية	١ لَا تَشْرَبُوا فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ...
٢١	باب الآنية	٦ إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ...
٢٣	باب الوُضُوءِ	٢ أَنْ عُثْمَانَ دَعَا بِوَضُوءٍ...
٣٢	التَّيْمُنُ	١٣ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيْمُنُ...
٣٣	الدعاء بعد الوُضُوءِ	٢٥ مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ...
٣٤	باب المسح على الخفين	١ كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَتَوَضَّأَ، فَأَهْوَيْتُ...
	باب آداب قَضَاءِ الْحَاجَةِ	
٣٨	الاستنزاه من البَوْلِ	١٧ اسْتَنْزَهُوا مِنَ الْبَوْلِ...
٣٨	الاستنزاه من البَوْلِ	١٧ مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِقَبْرَيْنِ...
	باب الغسل وحكم الجنب	
٣٩	قِرَاءَةُ الْجَنْبِ لِلْقُرْآنِ	٨ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْرِئُنَا الْقُرْآنَ...
٤١	باب التَّيْمُنِ	٤ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ...
٤٥	باب الحيض	٧ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنِي فَاتَّزِرُ...

الصفحة	الباب	الحديث ورقمه في سُبُل السَّلام
٤٧	باب الحيض	٩ أليس إذا حاضت المرأة...
٤٨	النفاس	١٢ كانت النفساء تَقْعُدُ...
كتاب الصلاة		
٥١	الصلاة فرض	بين الرجل وبين الكفر...
٥٣	باب المواقيت	١ وَتُتُّ الظُّهْرُ إذا زَالَتِ الشَّمْسُ...
٥٦	أفضل الأعمال الصلاة في أول وقتها	٢١ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ...
٥٨	باب الأذان	١٩ أَنْتَ إِمَامُهُمْ، وَاقْتَدِ بِأُضْعَفِهِمْ...
باب شروط الصلاة		
٦٠	الصلاة إلى غير القبلة لظلمة أو غيم	٦ كنا مع النَّبِيِّ ﷺ في ليلة مظلمة...
٦١	قتل الأسودين في الصلاة	٢٢ اقْتُلُوا الْأَسْوَدَيْنِ...
٦٢	باب الحث على الخشوع في الصلاة	٣ إذا قُدِّمَ الْعِشَاءُ...
٦٤	باب الحث على الخشوع في الصلاة	١١ لا صلاة بحضرة طعام...
٦٥	التثاؤب	١٢ التَّثَاؤُّبُ مِنَ الشَّيْطَانِ...
٦٦	باب المساجد	٢ قَاتِلِ اللَّهَ الْيَهُودَ...
٦٨	المساجد التي تشد إليها الرحال	لا تُشَدُّ الرَّحَالُ... (١١) باب الاعتكاف)
٧١	باب سجود الشكر	١٨ أَنْ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ إِذَا جَاءَهُ أَمْرٌ يَسْرُهُ...
٧٢	باب صلاة الجماعة	١ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ...
٧٤	باب اللباس - لبس الذهب والحرير	٦ أُحِلَّ الذَّهَبُ وَالْحَرِيرُ...
٧٥	إظهار آثار النعمة على العبد	٧ إِنْ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا أَنْعَمَ عَلَى عَبْدِهِ...
كتاب الجنائز		
٧٧	تمني الموت	٢ لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ...

الصفحة	الباب	الحديث ورقه في سبل السلام
٧٨	تكبيرات الجنائزة	٢٩ كان زيد بن أرقم يكبر على جنازتنا...
٨٠	القبور	٤٦ نهى رسول الله ﷺ أن يجصص القبر...
٨١	السلام على أهل القبور	٦٠ السلام عليكم يا أهل القبور...
		كتاب الزكاة
٨٥	الزكاة فرض	١ أن النبي ﷺ بعث معاذاً...
٨٧	زكاة الحلي	٢٠ أن امرأة أتت النبي ﷺ...
٨٨	باب صدقة الفطر	٤ فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر...
٩٠	باب صدقة التطوع	٣ أيما مسلم كسا مسلماً ثوباً...
٩١	الإنفاق	٤ اليد العليا خير...
٩١	الإنفاق	يد الماعطي العليا... (٢ باب النفقات).
		كتاب الصيام
٩٥	الصوم	٣ إذا رأيتوه فصوموا...
٩٨	باب صوم التطوع	٢ من صام رمضان، ثم أتبعه...
		كتاب الحج
١٠١	باب فضل الحج	١ العمرة إلى العمرة...
١٠٢	الحج مرة	١٢ إن الله كتب عليكم الحج...
		كتاب البيوع
	باب شروطه وما نهى عنه	
١٠٥	بيع الحصاة والغرر	١٧ نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحصاة...
١٠٧	البيعتان في بيعة	١٩ نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين في بيعة.

الصفحة	الباب	الحديث ورقمه في سُبُل السَّلَام
١٠٧	البيعتان في بيعة	مَنْ بَاعَ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ...
١٠٩	لا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ	٢٠ لا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ...
١١١	بيع العُرْبَانِ	٢١ نهى رسول الله ﷺ عن بيع العُرْبَانِ.
١١٢	النَّجْشِ	٢٤ نهى رسول الله ﷺ عن النَّجْشِ.
١١٤	الاحتكار	٣٣ لا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِيءٌ.
١١٦	التسعير	٣٢ غلا السَّعْرُ فِي الْمَدِينَةِ...
١١٧	الغش	٣٦ من غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي.
١١٨	الخَرَجُ بِالضَّمَانِ	٣٨ الخَرَجُ بِالضَّمَانِ.
١٢٠	باب الربا	١ لعن رسول الله ﷺ أَكَلَ الرَّبِّاءِ، وَمُؤَكَّلَهُ...
١٢١	باب الربا	٣ لا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ...
١٢١	باب الربا	٤ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ...
١٢٣	باب الربا	٦ أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً...
١٢٥	بيع العينة	١١ إذا تَبَايَعْتُمْ بِالْعِينَةِ...
١٢٧	بيع الكاليء بالكاليء	١٧ أن النَّبِيَّ ﷺ نهى عن بيع الكَالِيءِ بِالْكَالِيءِ.
١٢٨	باب الرخصة في العرايا	١ أن رسول الله ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا...
١٢٩	باب الرخصة في العرايا	٢ أن رسول الله ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا...
١٣١	باب السَّلَمِ	١ قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَهُمْ يُسَلِفُونَ...
١٣٣	باب الرهن	٥ الظَّهْرُ يُرَكَّبُ بِنَفَقَتِهِ...
١٣٦	باب القرض	٣ مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ...

الصفحة	الباب	الحديث ورقه في سبل السلام
١٣٨	باب القرض	٨ كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ مَنْفَعَةً...
١٣٨	باب التفليس والحجر	٢ لَيْتِي الْوَاجِدَ...
١٤٠	باب التفليس والحجر	٦ عُرِضْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ قُرَيْظَةَ...
١٤١	عَطِيَّةُ الْمَرْأَةِ مِنْ مَالِهَا	٧ لَا يَحُوزُ لِمَرْأَةٍ عَطِيَّةٌ...
١٤٢	المسألة	٨ إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ...
١٤٣	باب الصلح	٢ لَا يَمْنَعُ جَارٌ جَارَهُ...
١٤٥	الأخذ بغير طيبة النفس	٣ لَا يَحِلُّ لِمَرْيٍّ أَنْ يَأْخُذَ...
١٤٦	باب الحوالة والضمان	١ مَطْلُ الْغَنِيِّ...
١٤٨	الوفاء بالدين	٣ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتَى بِالرَّجُلِ...
١٤٩	الكفالة في الحد	٤ لَا كِفَالَةَ فِي حَدٍّ.
١٥١	باب الشركة	١ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ...
١٥١	باب الشركة	٢ مَرْحَبًا بِأَخِي وَشَرِيكِي.
١٥٢	باب الشركة	٣ اشْتَرَكْتُ أَنَا وَعَمَّارٌ...
١٥٤	باب الوكالة	٤ أَرَدْتُ الْخُرُوجَ إِلَى خَيْبَرَ...
١٥٦	باب الإقرار	١ قُلِ الْحَقُّ...
١٥٧	باب العارية	١ عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتُ...
١٥٩	الأمانة والخيانة	٢ أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ ائْتَمَنَكَ...
١٦٢	باب الغصب	١ مِنْ اقْتَطَعَ شَبْرًا مِنَ الْأَرْضِ...
١٦٤	زراعة الأرض بغير إذن صاحبها	٣ مِنْ زَرَعَ فِي أَرْضِ قَوْمٍ...
١٦٦	باب الشفعة	١ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ...
١٧٠	باب الشفعة	٣ الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ.
١٧٢	باب القراض	٢ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ: أَنَّهُ كَانَ يَشْتَرِطُ...
١٧٤	باب المساقاة والمزارعة	١ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامِلُ أَهْلِ خَيْبَرَ...

الصفحة	الباب	الحديث ورقمه في سُبُل السَّلام
١٧٦	باب المساقاة والمزارعة	٣ أن رسول الله ﷺ نهى عن المزارعة...
١٧٨	باب الإجارة	٤ احتجم رسول الله ﷺ...
١٧٩	باب الإجارة	٧ إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا...
١٨١	باب الإجارة	٨ أَعْطُوا الْأَجِيرَ أَجْرَهُ...
١٨١	باب الإجارة	٩ من استأجر أجيرًا...
١٨٢	باب إحياء الموات	١ من عَمَرَ أَرْضًا...
١٨٣	الحمى	٣ لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ.
١٨٥	لا ضرر ولا ضرار	٤ لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ.
١٨٧	الناس شركاء في ثلاثة	٩ الناس شركاء في ثلاثة:...
١٨٩	باب الوقف	١ إذا مات ابن آدم...
١٩١	باب الوقف	٢ أصاب عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَرْضًا بِخَيْبَرٍ...
١٩٣	باب الهبة	١ أَكُلْ وَلَدِكَ نَحْلَتَهُ مِثْلَ هَذَا؟...
١٩٦	باب الهبة	٢ الْعَائِدُ فِي هَبَّتِهِ...
١٩٦	باب الهبة	٣ لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ مُسْلِمٍ أَنْ يُعْطِيَ الْعَطِيَّةَ...
١٩٨	الهديّة	٨ تَهَادَوْا تَحَابُّوا.
١٩٩	الهديّة	٩ تَهَادَوْا فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ تَسْلُ...
١٩٩	الهديّة	١٠ يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ...
٢٠٠	باب اللقطة	١ مرَّ رسول الله ﷺ بِتَمْرَةٍ فِي الطَّرِيقِ...
٢٠٢	باب اللقطة	٢ اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا...
٢٠٢	باب اللقطة	٣ مَنْ آوَى ضَالَّةً فَهُوَ ضَالٌّ...
٢٠٧	باب الفرائض	١ أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا...
٢٠٩	إرث المُسْلِم من الكافر وبالعكس	٢ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ...

الصفحة	الباب	الحديث ورقه في سبل السلام
٢١٠	ميراث الخال	٧ الخال وارث من...
٢١٢	ميراث المولود المستهل	٩ إذا استهل المولود ورث.
٢١٣	لا ميراث لقاتل	١٠ ليس للقاتل من الميراث شيء.
٢١٤	باب الودعة	١ من أودع ودعة...
كتاب النكاح		
٢١٧	النكاح	١ يا معشر الشباب...
٢٢٠	الزواج	٢ وليكني أنا أصلي وأنا...
٢٢١	الزواج	٣ تزوجوا الودود الودود...
٢٢٢	الزواج	٤ تنكح المرأة لأربع:...
٢٢٤	الدعاء للمتزوج	٥ أن النبي ﷺ كان إذا رفاً إنساناً...
٢٢٥	النظر إلى المخطوبة	٧ إذا خطب أحدكم المرأة...
٢٢٥	النظر إلى المخطوبة	٧ انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم...
٢٢٦	النظر إلى المخطوبة	٧ اذهب فانظر إليها.
٢٢٧	المهر	٩ جئت أهب لك نفسي...
٢٣٣	إعلان النكاح	١٠ أعلنوا النكاح.
٢٣٤	الولي في النكاح	١١ لا نكاح إلا بولي.
٢٣٦	الاستنار والاستئذان	١٣ لا تنكح الأيم حتى تستأمر...
٢٣٨	الشغار	١٦ نهى رسول الله ﷺ عن الشغار.
٢٣٩	تزويج المرأة وهي كارهة	١٧ أن جارية بكراً...
٢٤٢	الجمع بين المرأة وعمتها...	٢٠ لا يجمع بين المرأة...
٢٤٣	المثعة	٢٥ نهى رسول الله ﷺ عن المثعة.
٢٤٥	باب الكفاءة والخيار	١ العرب بعضهم أكفاء بعض...
٢٤٦	باب الكفاءة والخيار	٢ أنكحي أسامة.

الصفحة	الباب	الحديث ورقه في سُبُل السَّلام
٢٤٦	باب الكفاءة والخيار	٣ يا بني بَيَاضَة ...
٢٤٦	باب الكفاءة والخيار	إذا أَتَاكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ ...
٢٥٠	باب عشرة النساء	٦ ما حَقُّ زَوْجِ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ ...
٢٥٢	وصل الشعر والوشم	١٠ لعن الوَاصِلَةَ والمُسْتَوْصِلَةَ ...
٢٥٢	وصل الشعر والوشم	لعن الله الوَاشِمَاتِ ...
٢٥٥	باب الوليِّمة	٢ إذا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيِّمَةٍ ...
٢٥٦	باب الوليِّمة	٢ إذا دعا أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُجِبْ ...
٢٥٨	باب الوليِّمة	٤ إذا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجِبْ ...
٢٥٩	الأكل باليمين والتسمية	١١ يا غُلَامُ سَمِّ اللَّهَ ...
٢٦٢	باب القَسَمِ بين الزوجات	١ اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي ...
٢٦٣	باب القَسَمِ بين الزوجات	٢ من كانت له امرأتان ...
كتاب الطلاق		
٢٦٥	الطلاق	١ أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ.
٢٦٦	الطلاق	٥ طَلَّقَ أَبُو رُكَانَةَ ...
٢٧٠	الطلاق	٦ ثَلَاثَ جِدْهَنَ جِدًّا ...
٢٧٠	الطلاق	٧ لَا يَجُوزُ اللَّعِبُ فِي ثَلَاثَ: ...
٢٧١	طلاق الناسي والخطيء والمكره	٩ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي: ...
٢٧٢	رفع القلم	١٥ رَفَعَ الْقَلَمَ عَنْ ثَلَاثَةٍ: ...
٢٧٥	التحليل	لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحْلَلَ وَالْمُحْلَلَ لَهُ. (٢٧ كتاب النكاح).
٢٧٦	التحليل	طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا ... (٢٩ كتاب النكاح).

الصفحة	الباب	الحديث ورقه في سُبُل السَّلام
كتاب الرجعة		
٢٧٩	باب الإحداد	٤ لا تُحِدُّ امرأةٌ على مَيِّتٍ ...
٢٨٤	باب الرضاع	١ لا تُحَرِّمُ المَصَّةُ والمَصَّتَانِ.
٢٨٦	باب الحضانة	١ إِنَّ ابْنِي هَذَا كَانَتْ بَطْنِي لَهُ وَعَاءٌ ...
كتاب الجنائيات		
٢٨٩	الجنائيات	١ لا يَحِلُّ دَمُ امْرِيٍّ مُسْلِمٍ ...
٢٨٩	الجنائيات	٢ لا يَحِلُّ قَتْلُ مُسْلِمٍ ...
٢٩١	لا يقاد الوالد بالولد	٥ لا يُقَادُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ.
٢٩٢	القتل بالمثل	٧ أَنَّ جَارِيَةً وَجَدَ رَأْسَهَا ...
٢٩٦	قتل الجماعة بالواحد	١٦ قُتِلَ غُلَامٌ غِيْلَةً ...
٢٩٨	تخير الولي	١٧ فَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ ...
٣٠٠	باب الدِّيَّات	٢ دِيَّةُ الْخَطَا أَهْمَاساً ...
٣٠١	باب الدِّيَّات	٣ الدِّيَّةُ ثَلَاثُونَ جَذَعَةً ...
٣٠٢	أعتى الناس	٤ إِنَّ أَعْتَى النَّاسِ ...
٣٠٤	تضمن المتطبيب	٧ مَنْ تَطَبَّبَ، وَلَمْ يَكُنْ بِالطَّبِّ معروفاً ...
٣٠٦	باب قتال أهل البغي	١ مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ ...
٣٠٧	حكم البُعَاة	٤ هَلْ تَدْرِي يَا ابْنَ أُمِّ عَبْدِ ...
٣١١	مُفَرَّقُ الْجَمَاعَةِ	٥ مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ ...
٣١٢	باب قتال الصائل	١ مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ ...
٣١٤	باب قتل المُرْتَدِّ	٦ مَنْ بَدَّلَ دِيْنَهُ فَاقْتُلُوهُ.
كتاب الحدود		
٣١٧	باب حد الزاني	٢ خُذُوا عَنِّي ...

الصفحة	الباب	الحديث ورقمه في سُبُل السَّلَام
٣٢٢	التخث	١٣ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُخَنَّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ...
٣٢٣	دفع الحدود	١٤ اَدْفَعُوا الْحُدُودَ...
٣٢٤	الاستنار	١٥ اجْتَنِبُوا هَذِهِ الْقَاذُورَاتِ...
٣٢٥	باب حد القذف	١ لَمَّا نَزَلَ عُذْرِي...
٣٢٧	باب حد السرقة	١ لَا تُقَطِّعْ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا...
٣٢٧	باب حد السرقة	٢ اقْطَعُوا فِي رُبْعٍ دِينَارٌ...
٣٣١	الشفاعة في الحدود	٥ أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ...
٣٣٣	باب حد الشارب	١ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ...
٣٣٦	اتقاء الوجه	٤ إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَّقِ الْوَجْهَ.
٣٣٨	المسكر	٨ كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ...
٣٤٤	التداوي بالمحرمات	١١ إِنْ اللَّهُ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ...
٣٤٤	التداوي بالمحرمات	١٢ إِنَّهَا لَيْسَتْ بِدَوَاءٍ...
٣٤٥	باب التَّعْزِيرِ	١ لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ...
كِتَابُ الْجِهَادِ		
٣٤٩	وجوب الجِهَاد	٢ جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ...
٣٥٠	استئذان الأبوين في الجِهَاد	٤ أَحْيَىٰ وَالِدَاكَ؟...
٣٥٠	استئذان الأبوين في الجِهَاد	٥ ارْجِعْ فَاسْتَأْذِنْهُمَا...
٣٥١	القتال في سبيل الله	٨ مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ...
٣٥٤	آداب القتال	١١ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا...
٣٥٨	قتل النساء والصبيان	١٤ سَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الدَّارِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ...

الصفحة	الباب	الحديث ورقه في سُبُل السَّلام
كتاب الأَطعمة		
٣٦١	السَّباع	١ كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَّاعِ...
٣٦١	السَّباع	٢ نَهَى عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَّاعِ...
٣٦٢	باب الصيد	٣ إِذَا أَصْبَتْ بِحَدِّهِ فَكُلْ...
٣٦٣	باب الصيد	٦ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْخَذْفِ...
٣٦٥	الإحسان في الذبح	١١ إِنْ اللَّهُ تَعَالَى كَتَبَ الْإِحْسَانَ...
٣٦٦	الرفق بالحيوان	عُذِّبَتْ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ سَجَنَتْهَا... (٦ باب الحضانة).
كتاب الأَيَّامِ		
٣٦٩	الأَيَّامِ	١ أَلَّا إِنْ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا...
٣٦٩	الأَيَّامِ	٢ لَا تَحْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ...
كتاب القَضَاءِ		
٣٧٣	تولي القَضَاءِ	٢ مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ...
٣٧٤	سَمَاعُ الخصمين	٦ إِذَا تَقَاضَى إِلَيْكَ رَجُلَانِ...
٣٧٦	تولية المرأة	١٣ لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ...
٣٧٦	احتجاب الوالي عن المسلمين	١٤ مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ شَيْئًا...
٣٧٨	الرشوة	١٥ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِيَ والمُرْتَشِيَ...
٣٨٠	باب الدعاوى والبيانات	١ لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بَدْعَاؤُهُمْ...
كتاب الجَامِعِ		
٣٨٣	باب الأدب - حقوق المُسْلِمِ	١ حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتُّ:...
٣٨٩	تناجي الاثنين دون الثالث	٤ إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً...
٣٩٠	باب البرِّ والصَّلة - رِضَا الوَالِدَيْنِ	٤ رِضَا اللَّهِ فِي رِضَا الْوَالِدَيْنِ...

الصفحة	الباب	الحديث ورقمه في سُبُل السَّلام
٣٩٢	لا يؤمن عبد حتى يحب لأخيه...	٥ والذي نفسي بيده لا يؤمن عبداً...
٣٩٥	هجر المسلم أخاه	٨ لا يحلّ لمسلم أن يهجر أخاه...
٣٩٦	الدلالة على الخير	١٣ من دلّ على خير...
٣٩٧	باب الزهد والورع - التشبه	٤ من تشبه بقوم...
٣٩٨	الزهد	٦ ازهد في الدنيا...
٣٩٩	باب الترهيب من مساويء الأخلاق - علامة المنافق	٦ آية المنافق ثلاث:...
٤٠٠	إياكم والظن	٨ إياكم والظن...
٤٠٢	رفق الوالي بالأمة	١٠ اللهم من ولي من أمر أمتي...
٤٠٣	تحريم الظلم	١٤ قال: يا عبادي إني حرمت الظلم... (حديث قُدسي)
٤٠٤	الغيبَة	١٥ أتدرون ما الغيبَة؟...
٤٠٧	من صفات المؤمن	٢٢ إن الله يبغض الفاحش البذيء.
٤٠٨	من صفات المؤمن	٢٣ ليس المؤمن بالطعان...
٤٠٨	النميمة	٢٥ لا يدخل الجنة قتات.
٤١٠	طوبى لمن شغله عيبه	٢٩ طوبى لمن شغله عيبه...
٤١١	تراجم الأعلام.	
٤٧١	فهرس الموضوعات.	

الآثار المطبوعة للمؤلف

الكتب

- ١- الاحتكار وأثاره في الفقه الإسلامي. الطبعة الأولى بمطبعة الأمانة ببغداد سنة ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م. والطبعة الثانية بدار الرشيد بالرياض سنة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م. والطبعة الثالثة بدار الفرقان بعمّان - الأردن سنة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ٢- الشورى بين النظرية والتطبيق. الطبعة الأولى بمطبعة الأمانة ببغداد سنة ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- ٣- صفوة الأحكام من نيل الأوطار وشبل السلام. الطبعة الأولى بمطبعة دار السلام ببغداد سنة ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م. والطبعة الثانية بمطبعة الإرشاد ببغداد سنة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية - جامعة بغداد - كلية الشريعة. والطبعة الثالثة بدار الفرقان بعمّان - الأردن سنة ١٤١٩هـ-١٩٩٩م. والطبعة الرابعة بدار الفرقان بعمّان - الأردن سنة ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م. والطبعة الخامسة، وهي هذا الكتاب.
- ٤- الكمّال بن الهمام، (المتوفى سنة ٨٦١هـ-١٤٥٧م)، وتحقيق رسالته: إعراب قوله ﷺ: كلمتان خفيفتان على اللسان ... الطبعة الأولى بمطبعة جامعة بغداد سنة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- ٥- الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المدةودة من الصحاح: تقي الدين محمد بن علي، ابن دقيق العيد، المتوفى سنة ٧٠٢هـ-١٣٠٢م، دراسة وتحقيق. الطبعة الأولى بمطبعة الإرشاد ببغداد سنة ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية - إحياء التراث الإسلامي. والطبعة الثانية بدار العلوم بعمّان - الأردن سنة ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م.
- ٦- القرآن الكريم كلياته ومعانيه (ج ٢٧-٢٨). الطبعة الأولى بمطبعة الخلود ببغداد سنة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، وزارة التربية العراقية.
- ٧- عقد الشكوك في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي. الطبعة الأولى بمطبعة الخلود ببغداد سنة ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية - إحياء التراث الإسلامي، سلسلة الكتب الحديثة. والطبعة الثانية بدار الفرقان بعمّان - الأردن سنة ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- ٨- الحركات الهدامة في الإسلام - الراوندية، التباكية. الطبعة الأولى بمطابع دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد سنة ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، وزارة الثقافة والإعلام العراقية.
- ٩- التحذير في آيات الإعجاز. الطبعة الأولى بدار البشير بعمّان - الأردن سنة ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، ونشر أصله في مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بالجزائر - العدد الرابع سنة ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- ١٠- أئمة الرسول محمد ﷺ. الطبعة الأولى بدار البشير بعمّان - الأردن سنة ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ونشر أصله في مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بالجزائر - العدد الخامس سنة ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- ١١- العقيدة الإسلامية ومذاهبها. الطبعة الأولى بدار العلوم بعمّان - الأردن سنة ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

الكتب بالاشتراك مع آخرين

أ- لوزارة التعليم العالي العراقية:

- ١- المدخل إلى الدين الإسلامي. بالاشتراك مع الدكتور منير حيد البياتي. الطبعة الأولى بدار الحرية للطباعة ببغداد سنة ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.
- ٢- أصول الدين الإسلامي. بالاشتراك مع الدكتور رشدي عليان. الطبعة الأولى بدار الحرية للطباعة ببغداد سنة ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م. والطبعة الثانية بمطبعة جامعة بغداد ببغداد سنة ١٤٠١هـ-١٩٨١م. والطبعة الثالثة بمطبعة الإرشاد ببغداد سنة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م. والطبعة الرابعة بمطابع دار الحكمة ببغداد سنة ١٤١١هـ-١٩٩٠م، وهذه الطبقات الثانية والثالثة والرابعة نشرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية - جامعة بغداد. والطبعة الخامسة بدار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بعمّان - الأردن سنة ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- ٣- قواعد التلاوة. بالاشتراك مع الدكتور فراج توفيق الوليد. الطبعة الأولى بمطبعة جامعة بغداد ببغداد سنة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م. والطبعة الثانية ببغداد. والطبعة الثالثة بمطبعة وزارة التعليم العالي ببغداد سنة ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- ٤- علوم القرآن. بالاشتراك مع الدكتور رشدي عليان وكاظم فتحي الراوي. الطبعة الأولى بمطابع مؤسسة دار الكتب بالموصل سنة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- ٥- علوم الحديث ونصوص من الأثر. بالاشتراك مع الدكتور رشدي عليان وكاظم فتحي الراوي. الطبعة الأولى بمطبعة جامعة بغداد سنة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- ٦- التفسير. بالاشتراك مع الدكتور محسن عبد الحميد. الطبعة الأولى بدار المعرفة سنة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

ب- لوزارة التربية العراقية:

- ٦-١ التربية الإسلامية (للمدارس الإسلامية). ستة كتب، للصفوف: الرابع والخامس والسادس الابتدائي، والأول والثاني والثالث المتوسط، بغداد سنة ١٣٩٩ هـ-١٩٧٩ م.
- ٧-١٢ الحديث الشريف وعلومه (للمدارس الإسلامية). ستة كتب، للصفوف: الأول والثاني والثالث المتوسط، والرابع والخامس والسادس الإعدادي، بغداد سنة ١٣٩٩ هـ-١٩٧٩ م.
- ١٣- التربية الإسلامية (للفصول السادس من المدارس الشعبية). المجلس الأعلى للحملة الشاملة لمحو الأمية الإلزامي، بغداد سنة ١٤٠٠ هـ-١٩٨٠ م.
- ١٤- علم التجويد (للمدارس الإسلامية). بالاشتراك مع الشيخ جلال الحنفي والدكتور فراج توفيق الوليد، بغداد سنة ١٤٠٢ هـ-١٩٨٢ م.

البحوث

- ١- عقْد التَّحْكِيم في الفقه الإسلامي. نشر في مجلة كلية الدراسات الإسلامية - العدد الرابع سنة ١٣٩٢ هـ-١٩٧٢ م ببغداد، وطبع ضمن كتاب عقْد التَّحْكِيم في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي.
- ٢- التسعير في الفقه الإسلامي. نشر في مجلة كلية الدراسات الإسلامية - العدد الخامس سنة ١٣٩٣ هـ-١٩٧٣ م ببغداد، وطبع ضمن كتاب الاحتكار وآثاره في الفقه الإسلامي.
- ٣- مُحَمَّد عَيْدُهُ - المصلح الأستاذ. نشر في تسع مقالات في مجلة الرِّسَالَة الإسلامية ببغداد سنة ١٤٠٢ هـ-١٩٨٢ م.
- ٤- مُحَمَّد رَشِيد رِضَا. نشر في مجلة دراسات عَرَبِيَّة إسلاميَّة - العدد الثالث - السنة الثالثة، ببغداد سنة ١٤٠٣ هـ-١٩٨٣ م، أصدرتها اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري - مطبعة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية.
- ٥- الادخار. نشر في مجلة الرِّسَالَة الإسلامية، العدد ١٦٠-١٦١، ببغداد سنة ١٩٨٣ م.
- ٦- علوم الحديث الشريف. نشر في كتاب (حضارة العراق) ج ٧ و ١١. ببغداد سنة ١٩٨٥ م، وزارة الإعلام العراقية.
- ٧- تأثير المُحَدِّثِينَ العِرَاقِيِّين في خارج البلاد العَرَبِيَّة. نشر ضمن كتاب (العراق في موكب الحضارة - الأصالة والتأثير) سنة ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨ م، وزارة الإعلام العراقية ببغداد.
- ٨- مُصْطَلَح (نَمَن). نشر في الموسوعة الفقهية التي تصدرها وزارة الأوقاف بالكُوَيْت سنة ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦ م.
- ٩- مُصْطَلَح (مُقَاتِلَة). الموسوعة الفقهية الكُوَيْتِيَّة أيضاً سنة ١٤٠٩ هـ-١٩٨٩ م.
- ١٠- الحركات الهدامة في الإسلام. نشر ضمن بحوث ندوة (التَّصْوِيرِيَّة حركة هَدْمِيَّة)، من منشورات كلية الشريعة بجامعة بغداد، مطبعة الإرشاد ببغداد سنة ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦ م، وطبع ضمن كتاب الحركات الهدامة في الإسلام - الرَّاوُنْدِيَّة، البَابَكِيَّة.
- ١١- السَّطْرُفُ الدِّيْنِي. نشر ضمن بحوث ندوة (السَّطْرُفُ الدِّيْنِي) من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ببغداد سنة ١٩٨٦ م، لكلية الشريعة بجامعة بغداد.
- ١٢- الإسلام والإرهاب. نشر ضمن بحوث ندوة (الدِّين والإرهاب) من منشورات منظمة المؤتمر الإسلامي الشَّعْبِي، مطبعة الرشاد ببغداد سنة ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨ م.
- ١٣- الحركة الباطنية - الوسائل والغايات. نشر ضمن بحوث ندوة (الحركة الباطنية ودورها التخريبي في الفكر العربي الإسلامي) من منشورات كلية الشريعة بجامعة بغداد، ببغداد سنة ١٤٠٩ هـ-١٩٨٩ م.
- ١٤- البحث الفقهي. نشر في مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بالجزائر، العدد الخامس سنة ١٤١٤ هـ-١٩٩٤ م.
- ١٥- الضمير أنا في القرآن الكريم. نشر في مجلة البيان - جامعة آل البيت بالأردن، المجلد الأول - العدد الرابع سنة ١٤١٩ هـ-١٩٩٨ م.
- ١٦- مفهوم الإيهان عند الفرق الإسلامية. نشر ضمن بحوث (الملتقى العلمي الأول حول ثراث سلطنة عُمان الشقيقة قديماً وحديثاً)، الذي نظَّمته وَحْدَة الدراسات العُمَانِيَّة بجامعة آل البيت، من منشورات جامعة آل البيت - الأردن سنة ١٤٢٣ هـ-٢٠٠٢ م.
- ١٧- مُقَابَلَة النصوص عند كُتْبَة الحديث الشريف. نشر في الجزء الثالث من كتاب (تحقيق الثَّراث، الرؤى والأفاق)، وهو أوراق المؤتمر الدولي لتحقيق الثَّراث العربي الإسلامي المنعقد في جامعة آل البيت، في المدة ٩-١١ من ذي القعدة سنة ١٤٢٥ هـ الموافق ٢١-٢٣ من كانون الأول سنة ٢٠٠٤ م. إعداد وتحرير: د. مُحَمَّد محمود الدروبي. منشورات جامعة آل البيت، المملكة الأردنية الهاشمية، سنة ١٤٢٧ هـ-٢٠٠٦ م.